

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في شرح شرائع الإسلام

بالحديث

الشيخ محمد بن حسين النجفي

دار إحياء التراث العربي

بيروت





جواهر الكلام

« في شرح شرايح الأئمة »
تأليف

شيخ الفقه وإمام المحققين الشيخ حسين النجفي
المرقسي ١٢٤٦

الجزء الأول

حققه وعلق عليه وأشرف على طبعه الشيخ عباس القوجاني

طبع على نفقة

دار إحياء التراث العربى

بيروت - لبنان ١٩٨١

الطبعة السابعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

ترجمة المؤلف

بقلم الحجة الشيخ محمد رضا المظاهري

من هو ؟

هو (محمد حسن) بن الشيخ باقر بن الشيخ عبد الرحيم بن اغا محمد الصغير بن عبد الرحيم الشريف الكبير .

هو عنوان الاسرة الجواهرية العلمية المعروفة بالنجف الأشرف . وكتبه (جواهر الكلام) عرفت ، ومنه ابتدأت شهرتها وطاوعيتها ، وانتشرت آثارها ، وتوطدت أركانها .

وإذا كان قصير النسب فهو المطول لمجد أسرته ، والمجدد لها الذكر الذائع وباعد الصيت ، وطيب الأحذوتة ، والفخر الخالد . والمؤسس لمحدثها والباقي لصرح عزها . ولم يقتصر جهد هذا الشيخ الجليل على تصنيف كتابه العظيم (الجواهر) فحسب . وإن كان هذا وحده ليس بالشيء القليل ، فقد جعله في مصنف العظماء الدوايع على ماسياتي - ولكنه كان من عظماء القرن الثالث عشر الهجري ونوابغه في كتابه هذا

وفي قوة عارضته ، ولسانه المفوه ، وبراعة تدريسه ، وإدارته لشؤون النجف والعالم الاسلامي التابع لها ، واخلاقه الفاضلة المحمدية وملكانه العالية الملكوتية ، وعنايته الفريدة بتربية تلامذته أبطال الحوزة العلمية الذين تبوأوا بعده منصة الزعامة الروحية المطلقة. وقد انتهت اليه الرئاسة العامة والمرجعية في التقليد باستحقاق ، فنهض بها خير ماينهض به المجاهدون العاملون ، وتفرد بها لا يشاركه مقارن ولا يزاوجه معارض في النجف وخارجها ، مع وفرة العلماء الكبار في عصره .

تولده ووفاته

لم ينص المؤرخون لحياته على تأريخ ولادته - على العادة في أكثر العطاء المغفلة نشأتهم الأولى - أما وفاته فالتفتق عليه أنها كانت سنة ١٢٦٦ وعين بعضهم أنها ظهر يوم الاربعاء غرة شعبان

وقد استنتج شيخنا اغا برك الطهراني حفظه الله أن ولادته في حدود سنة ١٢٠٠ أو ١٢٠٢ من أمرين : (الأول) أن المسموع من الشيوخ أنه حين الشروع في تأليف الجواهر كان عمره خمساً وعشرين سنة . و (الثاني) أنه ابتدأ في تأليفه في حياة استاذة الشيخ كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٢٨ . - وستأتي الإشارة الى ذلك - وإذا طرحنا ٢٥ من ١٢٢٨ كان ما استنتجته شيخنا على نحو التقريب .

وإذا صح أن الشيخ ممن تلمذ على الاستاذ الأكبر الاغا الوحيد البهبائي المتوفى سنة ١٢٠٨ وأدرك صحبته - كما نقله الشيخ عباس القمي في الفوائد الرضوية عن بعضهم - فلا بد أن تكون ولادته أسبق من ذلك بكثير ، نظراً إلى أنه لا يصح في ابن ثمان اوست - هما كان نبوغه - أن يتلمذ على مثل الاغا البهبائي ويصطحبه .

ثم أن صاحب الروضات - وهو ممن عاصر الشيخ وحضر درسه - ضمن عمره في سنة ١٢٦٢ بسن السبعين ، فتكون ولادته - على هذا - حوالي سنة ١١٩٢ . فلا يبعد حينئذ أنه حضر اواخر أيام درس الوحيد البهبائي .

ومن هذين القولين يمكن القول بتقديم تولده على ما قرأ به الشيخ أبا بزرگ . أما أنه ابتدأ في تأليف كتابه في حياة استاذ كاشف الغطاء فلا يدل على أن ذلك كان في اخريات أيام استاذ ، بل يجوز أن يكون ذلك في حدود سنة ١٢١٧ مثلاً . فتقارب النقولات .

وعليه فالأقرب أن تولده في حدود سنة ١١٩٢ . ويساعد على ذلك الاعتبار ، لاسيما - كما قيل - أنه ممن تلمذ على السيد بحر العلوم المتوفى سنة ١٢١٢ أو روى عنه . فهل تلمذ عليه أو روى عنه وهو ابن عشر أو ثمان ؟ نشأته

لم يكن شيخنا المترجم له مبتدئاً في اختياره المسلك الديني ، بل ورث ذلك من أسرته العلمية التي ورثت هذا المسلك أباً عن جد ، فان جده الأعلى عبد الرحيم المعروف بالشريف الكبير هو الذي هاجر الى النجف لطلب العلم ، وصار ممن يشار اليه بالفضيلة حتى توفي فيها في أوائل القرن الثاني عشر . وانجب ولدين عالمين كبيرين هما آغا محمد الكبير وآغا محمد الصغير .

أما الأول الكبير فهو الذي تزوج بنت العالم الجليل المولى أبي الحسن الشريف العاملي الفتوي صاحب كتاب ضياء العالمين في الامامة المعروف الذي لا يزال مخطوطاً عند الاسرة الجواهرية . فانجب منها بنتاً واحدة فقط تزوجها الشيخ عبد الرحيم ابن عمها آغا محمد الصغير ، فانجبت هي بدورها له الشيخ باقر والد المترجم له .

فالشيخ باقر هذا سبط آغا محمد الكبير وحفيد آغا محمد الصغير ، فهما جداه لأمه وأبيه ، فقد ولده الشريف الكبير عبد الرحيم مرتين .

كما أن الشيخ باقر سبط الشريف أبي الحسن الفتوي من جهة أمه . ولذا كان شيخنا صاحب الجواهر يعبر عن الفتوي بمجدنا .

فشيخنا المترجم له نقطة التقاء الاسر العلمية ومجمع فضائلها من جهة الآباء والامهات

ووالده الشيخ باقر بالخصوص كان من فضلاء أهل العلم .

كما أن أخاه الذي يكبره سنا الشيخ محمد حسين كان من نوابغ طلاب العلم ، وقتل في ريعان شبابه خطأ وهو في طريقه الى مسجد السهلة ، بطلقة نارية طائشة من أحد طلاب العلم الذين كانوا - بأمر الشيخ كاشف الغطاء وتوجيهه - يتدربون في الصحراء خارج النجف على الرمي بالبنادق لغرض الدفاع عن هجمات الوهابيين التي كانت مستمرة على النجف وكر بلاه .

ومن الغريب أن والدتها العلوية - على ما هو المشهور عند الأسرة الجواهرية - أسفت أن يكون المقتول ولداً الأكبر محمد حسين وبقى الأصغر علي قيد الحياة الذي لم تكن تتوهم فيه النبوغ كالقتيل ، والله في خلقه شؤون . ولكنها بقيت حية إلى العصر الذي تسم فيه ولداً الصغير هذا دست الزعامة الكبرى حيث انتادت له الأمور وطبق صيته الخافقين ، فرأت بأم عينها من اقتحمته عينها .

نسبه

أن نسبه الشريف كما سقناه في أول ترجمته ينتهي إلى الشريف الكبير جده الأعلى عبد الرحيم ، كما أنهاء هو في آخر كتاب القضاء من كتابه الجواهر . ولم يعلم من نسبه إلى أبعد من ذلك .

كالم يعلم من أين كانت هجرة جده الأعلى إلى النجف . ولعل في تلقيبه بالشريف ما يقرب أن يكون من أسرة الشيخ الفتوي أبي الحسن الملقب بالشريف أيضاً ، وإن كان شيخنا اغا بزرك يرى أن لقب الشريف يعطى في تلك المصوّر لمن كانت أمه علوية . أما القول بأنه من نجار غير عربي فلم يظهر لنا ما يدل عليه ، والتلقيب بأغا - وقد لقب هو به جده الثاني محمد في آخر كتاب القضاء - ليس دليلاً على الأصل الإيراني فإن هذا اللقب كان معروفاً في ذلك العصر للإيرانيين والأتراك ولغيرهم حتى للعرب

من لهم منزلة رفيعة وتقدير واحترام .

وأما تسجيل الاسرة بالنجفية الايرانية فقد حدث متأخراً كسائر الاسر النجفية الاخرى لأجل التخاص من الجندية الاجبارية في عهد الاتراك .

ولهذا الأمر قصة طريفة خلاصتها أن الحكومة العثمانية شددت في احدى السنين على تجنيد الناس بالنجف وطلبت من المرحوم الشيخ علي الجواهري المتوفى ١٣١٨ هـ حفيد المترجم له المعروف بـ (علاوي) أن يحضر المشمولين من أسرته . وحينما رأت دائرة التجنيد تباطؤه أرسلت عليه ثلة من الشرطة (الجاندرمة) وهو في المسجد للصلاة فاخذ مخفوراً . وكان طريقهم على دار رئيس البلدية يومئذ الحاج محمد سعيد شمسة جد رئيس بلدية النجف السابق الحاج محمد سعيد ، وكان هذا واقفاً على باب داره لاستقبال الناس لمجلس التعزية عنده . فلما رأى الشيخ وقد حفت به الشرطة وقع عليه مقبلاً يديه ونهرم وأخذ ييده الى أن أدخله المجلس . ولما علم أهل النجف بهذا التحدي ثارت ثورتهم وعطت الاسواق وتجمهروا ، مما اضطر القائم مقام الى زيارة الشيخ في ديوانه (براني آل الجواهر المعروف) معتذراً ، ولكن التدابير قد سبقته فقد عزم الشيخ أن يسجل أسرته بالنجفية الايرانية منع اسر اخرى نجفية رغبت في ذلك ، وأرسل إلى القنصل الايراني للحضور ، فاتفق حضوره في وقت حضور القائم مقام ، فنشادا في الامر ومنعه القائم مقام من التسجيل والقنصل رفع قلمسوته (الكلاه) وأقسم ألا يضعها على رأسه قبل أن يتم تسجيل الاسرة الجواهريه بالنجفية الايرانية .

وهكذا استمر الجدل مما اضطر المرحوم الشيخ جواد نجل الشيخ علي أن يسافر في يومه الى بغداد وهو يومئذ ابن خمس وعشرين ، واتصل هناك بالسفارة الايرانية ، وبالمقام العالي بالاستانة ، فاهتمت الحكومة الايرانية بالأمر ، واوزت إلى ممثلها عند الباب العالي أن يهتم الحكومة العثمانية بضرورة الخضوع لهذا الأمر . أما السلطان فقد أوعز إلى والي بغداد أن يترك هذه الاسرة وباقي الاسر النجفية العالقة بالنجفية الايرانية

وشأنها ، ولكن الوالي لم يحفل بأمر السلطان ، والسلطان يكرر عليه الأمر ثلاث مرات وهو مصر على عناده ، مما أثار حفيظة الحكومة الايرانية حتى قطعت علاقتها مع الحكومة العثمانية فقد أمر الشاه ناصر الدين سفيره في الاستانة بانزال العلم .

وحينما رأى السلطان ذلك أرسل إلى العراق رسولا خاصا بهذه المهمة ، وهذا الرسول جاء مع الشيخ جواد الى النجف وحل ضيفا عليه ، فسجّلت الأسرة بحضوره وحضور القائم مقام والقنصل في ديوان آل الجواهر ، كما سجّلت كثير من الاسر كآل الصافي وآل مميسم في ذلك المجلس . ووجه الشيخ جواد كلاما قارصا الى القائم مقام مهددا له بالتحاق جميع رعايا الدولة العلية بايران إن بقي موظفوها على مثل هذه العطسة .

وكان ذلك الموقف باكورة أعمال الشيخ جواد ومنه ارتفع شأنه وعلا صيت فعالتيه . ولاشك أنه سجل بذلك - يومئذ - نصرا آمينا للحوزة العلمية بالنجف والحكومة الايرانية معا ، فان النجف التي هي مرجع تقليد الأقطار الشيعية وقبلة أنظارهم كانت موضع عناية الحكومة الايرانية واعتزازها ، فكيف إذا طلب عيون أهلها التبعية لهم والالتحاق ، لاسيما وإن النجف كانت تلاقي من اضطهاد الدولة العثمانية مالا يوصف ، ولم يكن شيء يقف في وجهها غير تعهد الحكومة الايرانية بصيانة العتبات المقدسة واهلها ، ولولا ذلك لنسفوها نسفا وما أبقوا فيها ديارا .

* * *

هذا نسب شيخنا المترجم له من قبل الآباء ، أما من جهة الامهات ، فهو ينتهي من قبل أم آية - كما تقدم - الى الشيخ أبي الحسن الفتوحي العالم الجليل . ومن قبل أمه الى السادة العذارين المعروفين بآل حجاب ، فانها علوية منهم . ولذا كان يقضي شيخنا شطرا من أوقاته في أيام نشأته الأولى في العذارات (وهي من قرى الحلة) عند أخواله . وسيأتي في سبب تأليفه الجواهر أنه ألقه ليكون له مذكرة فقهية يرجع اليها حيث لا تنهي له هناك الكتب للمراجعة عند الحاجة .

آثاره العلمية

ألف الشيخ - عدا جواهره التي سيأتي تفصيل الحديث عنها - كتاب نجاة العباد، وهو رسالة عملية صنعها لمقلديه ، وهي من الرسائل العلمية التي حظيت بالتعاليق والاشروح بعد عصره . وله أيضاً عدة رسائل أخرى في الدماء الثلاثة والزكاة والخمس وأحكام الأموات ، وكلها ألحقت بنجاة العباد ، وصارت جميعها رسالة واحدة بهذا الاسم . وله هداية الناسكين في مناسك الحج ، ورسالة في المواريث وهي آخر مؤلفاته فقد فرغ منها سنة الوفاء ١٢٦٤ .

وله كتاب في الاصول تلفت نسخته الوحيدة التي هي بخطه ، وقصتها ان له وليداً صغيراً تناول هذا الكتاب أثناء لعبه والقائه في البئر . وبعد اخراجه وجدوا انه قد أتمعت كلماته ولم يكن وقت الشيخ يسمح له يومئذ وهو المرجع للتقليد أن يعيد تأليفه ولو لم يكن له الا جواهر الكلام لكفى . هذا الكتاب الكبير الواسع الذي بلغت اجزائه حسب تقسيمه ٤٤ جزءاً ، وان كان الناشر وحشوا هذه الاجزاء في ستة مجلدات ضخام حشداً ، رعاية للاقتصاد . وسيأتي وصف هذا الكتاب الجليل الحركة العلمية في عصره

كانت الحركة العلمية في عهد شيخنا المترجم له في القمة من الحركات العلمية التي امتاز بها القرن الثالث عشر الهجري في خصوص النجف الاشرف وكر بلاه . فان النهضة العلمية التجديدية في الفقه واصوله - بعد الفتور العام الذي احابها في القرن الحادي عشر واكثر الثاني عشر - ابتدأت في كربلا على يد المؤسس العظيم الاغا محمد باقر الوحيد البهبهاني المتوفى سنة ١٢٠٨ .

وبقيت بعده النجف تنازع كربلا وتشاطرها الحركة العلمية بفضل تلميذه العظيم السيد مهدي بحر العلوم المتوفى سنة ١٢١٢ والشيخ جعفر كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٢٨

ذاتحول قسم من الاتجاه العلمي شطر النجف بسببها ، وان كانت كربلا بقيت محافظة على مركزها الأول حتى وفاة الربيع العظيم المعروف بشريف العلماء وهو الشيخ محمد شريف المازندراني المتوفى سنة ١٢٤٥ الذي قيل ان حصار درسه كانوا يبلغون الف طالب ، وكفى ان احد طلابه وتلاميذه الشيخ الانصاري . وبوفاة شريف العلماء فقدت كربلا تلك المركزية العلمية حتى اتجهت الانظار صوب النجف لوجود الشيخ صاحب الجواهر المترجم له الذي اجتذب اليه طلاب العلم بفضل براعته البيانية وحسن تدريسه وغزارة علمه وثاقب فكره الجوال وبحته الدؤب وانكبابه على التدريس والتأليف ولعل هناك اسباباً اخرى لهذا التحول ولا يبعد أن من اهمها ان كربلا بالخصوص كانت عرضة للغارات السعودية وضغط الحكومة العثمانية وتعدياتها .

وعلى كل حال ، فقد شهد هذا القرن وهو القرن الثالث عشر حركة علمية واسعة في كربلا والنجف مبتدئة بالوحيد البهبهاني ، وبلغت غاية ازدهارها في عصر شيخنا المترجم له في خصوص النجف ، فان عصره ازدهر بكبار الفقهاء وفطاحل العلماء من اساتذته واقرائه وتلاميذه ما لم يشهده اي عصر مضى . وبكفي ان يكون من نتاج ذلك العصر حزب الامة وامام المحققين الشيخ مرتضى الانصاري المتوفى سنة ١٢٨١ الذي انسى الاولين والآخرين ، اذ تجدد على يديه الفقه واصوله التجدد الأخير ، وخطا بهما شوطاً بعيداً قلب فيه المفاهيم العلمية رأساً على عقب . ولا يزال اهل العلم الى يومنا هذا يدرسون على مدرسته العلمية الدقيقة ويستقون من غير تحقيقاته ، ويتغذون بأرائه ، ويتخرجون على كتبه البارعة الفاخرة .

وكان شيخنا واستاذنا العظيم ميرزا حسين النائيني المتوفى سنة ١٣٥٥ يفتخر بانه من تلامذة مدرسته ، وان كل ما عنده من تحقيق ومعرفة فهو فهم اسرار آراء الشيخ الانصاري وتحقيقاته وعرضها عرضاً مبسطاً . وكما صرح بهذا المعنى على منبر الدرس معتزلاً بذلك . وفي الحقيقة كان الميرزا النائيني يعد فاتحاً مظهرأ ، ومجدداً موصلالما

انقطع - او كاد - من المنهج البحثي للشيخ . وهو وتلاميذه يمتزون بهذه الصلة والوصلة العلمية بالشيخ .

* * *

لعم ، لقد ازدهر عصر شيخنا صاحب الجواهر بالعلم والعلماء والطلاب ، فازدهت النجف يومئذ برواد العلم من كل حذب وصوب لا سيما من القطر الايراني ، وبلغت القمة في رواج العلم فيها .

ومرد ذلك - فيما اعتقد - هو الاستقرار السياسي وفترة السلم التي سادت في البلاد الاسلامية يومئذ ، لا سيما بين الدولتين العثمانية والايروانية اللتين كانتا يتطاحنان ويتصارعان لتغلب على العراق مدة قرنين تقريباً ، انهكت فيها الامة العراقية ايما انهاك وتأخرت تأخراً أفقدها كل حيوية ، فسادها الوباء والجلل والفقر وانواع الامراض الفتاكة وابتدأت الهدنة بين الدولتين قبيل عصر شيخنا المترجم له ، وذلك في اخريات ايام الشيخ جعفر كاشف الغطاء ، اذ سافر الى ايران بقصد اطلاق سراح اسرى جيوش الحكومة العثمانية بعد موقعة حربية سنة ١٢٢١ توغلت فيها الى حدود ايران ففشل الجيش العثماني واسر اكثره . فاستطاع الشيخ كاشف الغطاء ان يقنع شاه ايران فتحلي شاه وابنه مرزا محمد علي قائد الجبهة بالعفو عن الاسرى وارجاعهم الى حكومتهم بعد ان فشلت كل الوسائط التي استعملتها الحكومة العثمانية .

فكان الصلح بعد ذلك بين الدولتين على يد مصلح الدولتين العظيم الشيخ موسى نجل الشيخ كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٤١ ، وفتح الباب واسعا امام الهجرة الايرانية الى العتبات المقدسة ، وامام الاموال التي كانت ترسل لتعمير العتبات وصيانتها ولرجال الدين ومراجع التقليد . فزاد ذلك في نشاط الحركة العلمية لا سيما انها كانت تحظى بتشجيع شاه ايران بتقديره العلماء وتقديره المنقطع النظر . وكفى من تقديره الحفاوة البالغة التي لاهل الشيخ كاشف الغطاء في ايران ، وقبول وساطته في اعظم امر كان يحرم عليه الشاه ، وهو الاحتفاظ باسرى الترك تأديتاً للحكومة العثمانية ، لا سيما قائد الجيش

كهيأ سليمان باشا ابن اخ والي بغداد يومئذ علي باشا .

وبلدة النجف - مع كل هذا - أصبحت في ذلك العهد في أمان من الغارات الوهابية التي كانت لا تنقطع والتي كانت النجف وكر بلاه مهددين بها دائماً ، بعد أن فشلت الغارة الأخيرة لهم سنة ١٢٢١ على النجف بأعجوبة ومعجزة وقديتوها على حين غرة . نعم قد أصبحت النجف في أمان من الغارات بسبيين - الأول - تسليح أهلها لاسيما رجال الدين بأمر وإشراف الشيخ كاشف الغطاء ، فانه جلب لهم السلاح الكافي الرانج يومئذ وأمر بتدريبهم عليه ، فكانوا يخرجون خارج البلاد كل يوم للتدريب وبسبب هذا قتل خطأ شقيق صاحب الجواهر كما تقدم . وكان حمل السلاح والتدريب عليه فرضاً دينياً للدفاع حتى ألف السيد الجليل صاحب مفتاح الكرامة السيد جواد العاملي المتوفي سنة ١٢٢٦ رسالة في وجوب الذب عن النجف ، وهو أحد تلامذة كاشف الغطاء المبرزين واستاذ صاحب الجواهر ، كما أن الشيخ كاشف الغطاء شجع طلاب العلم على الرياضة الدارجة في ذلك العصر ، وصنع (زورخانه) في نفس داره . وإن كان تسليح النجف قد اسيء استعماله بعد ذلك بوقوع الفتن بينهم لاسيما فتنة الشمرات والزكرت المعروفة التي امتدت زمناً طويلاً مدة قرن تقريباً . ولا تزال آثارها باقية في التحزبات النجفية الى اليوم وإن بدأت تتضاءل على ممر الزمن .

والثاني من الأسباب لأمان النجف من الغارات : بناية سورها الأخير والخندق حوله الذي انفق عليه مبالغ طائلة خيالية في ذلك العصر المصدر الأعظم نظام الدولة جد أسرة آل نظام النجفية . ويومئذ كان وزيراً لفتحعلي شاه . وقد تم بناؤه سنة ١٢٢٦ أي قبل وفاة الشيخ كاشف الغطاء بسنتين .

فصارت النجف بسببه قلعة حصينة لا تستطيع أية قوة في ذلك العصر أن تقتحمها . وبسببه استطاعت أن تقاوم الجيوش البريطانية أكثر من شهر في حصار النجف المعروف سنة ١٣٣٦

وإذ اطمانت النجف على سلامتها من عادية الوهابيين من جهة وعادية الحكومة العثمانية من جهة أخرى ، لاسيما بعد وساطتها وتأثيرها لدى الحكومة الإيرانية كما سبق ، ورعاية الحكومة الإيرانية لها - ابتدأت حياة الاستقرار والاطمئنان فيها تزدهر عند سكانها والمهاجرين إليها ، ونشطت فيها أيضاً - تبعاً لذلك - الحياة الاقتصادية ، ونشط العمل لجلب المياه من الفرات إليها بشق الوسائل .

إن كل تلك الأسباب اجتمعت في عصر الشيخ صاحب الجواهر بالذات أكثر من كل عهد مضى ، فزادت الهجرة إليها من أهل العلم - لم زيادة ملحوظة ، وانصرف أهل العلم إلى التحصيل والجد والدرس والتدريس والتأليف . فلذلك كان نشاط الحركة العلمية في ذلك العهد في القمة .

والى جانب ذلك نشطت الحركة الأدبية أيضاً نشاطاً لم تعهده البلاد الإسلامية كلها بعد القرن الخامس الهجري . فنبغ في القرن الثالث عشر بالنجف (والحلة أيضاً) شعراء هم في الدرجة الأولى من الشعر العربي ، وفي الطليعة من شعراء كافة المصورات الإسلامية كشعراء آل الأعسم وآل محيي الدين وآل النحوي والشيخ عباس الملا علي . ثم طبقة السيد حيدر الحلي والشيخ محسن الحضري والسيد جعفر الحلي ومن اليهم ممن جاء تلوم من طبقة المجاهد الحجة السيد محمد سعيد الجبوي والسيد إبراهيم بحر العلوم الذين كانوا من نواحي القرنين الثالث عشر والرابع عشر

ولاشك أن نشاط الحركة الأدبية كان من نتائج ازدهار النجف بالعلم والعلماء ، واستقرارها من نواحي الأمان والحياة الاقتصادية ، فكثرت محافلها ومجالسها ، والمباريات الأدبية ، وتوطدت فيها البيوت العلمية وتوطنت .

وجميع هذا مما ساعد على ظهور نواحي في العلم هم في جبين الدهر غرة يضاء مشرقه وفي صفحات القرون صفحة مليئة بالمعرفة مرصوفة بالآثار العلمية القيمة . ونكرر أنه في القمة كان شيخنا صاحب الجواهر وكتابه ، وكان مهده أيضاً كذلك ،

وذلك من ناحية إقبال الناس على تحصيل العلم وكثرة الطلاب حتى قيل كان مجلس بحثه يضم أكثر من ستين مجتهداً من المعترف لهم بالفضيلة . وقد تخرج على يديه من أعلام الدين ما يفوت الحصر . واستمر هذا الارتفاع في الأرقام العلمية للمؤلفات والعلماء حتى القرن الرابع عشر الذي ورثنا فيه ذلك المجيد العلمي والأدبي .

ولولا الوباء الكاسح الذي كان ينتاب العراق والنجف بالخصوص بين آونة وأخرى ، ولولا فتنة الشمرت والزكركت التي استفحلت بالنجف في تلك العهود ومبارت سبباً لقلق السكان الدائم وخطراً على الأرواح والأموال وكرامة الناس - لكان للنجف شأن آخر لم يحلم به المقدر .

كتاب الجواهر

تقدم في الفصل السابق وصف الحركة العلمية في القرن الثالث عشر خصوصاً في النجف وقلنا : إن ذلك القرن شهد تحولاً جديداً في الاتجاه العلمي ، ابتداءً على يد الوحيد البهبهاني .

وقد برز في ذلك القرن أقطاب لعلم الفقه وأصوله هم في الدرجة الأولى علماء تأليفاً وتقوىً وصلاحاً . وخلفوا لنا آثاراً قيمة خالدة تشهد على مدى التوسع العلمي في ذلك العهد ، مثل كتاب كشف الغطاء ومفتاح الكرامة والرياض والمكاسب في الفقه ، والقوانين والفصول والضوابط وحاشية المعالم للشيخ محمد تقي الاصفهاني ورسائل الشيخ الأنصاري وتعليقاتها في أصول الفقه ، الى غير ذلك من كتب مطولة .

وكان في القمة من تلك الآثار الفقهية كتاب (جواهر الكلام) في شرح شرائع الاسلام الموسوعة الفقهية التي فاقت جميع ما سبقها من الموسوعات سعة وجمعاً واحاطة باقوال العلماء وأدلتهم . فوفق الكتاب توفيقاً منقطع النظير في إقبال أهل العلم عليه رجوعاً ونسخاً . وبالأخير توفق للنشر بعد وفاة المؤلف بقليل ، فطبع على الحجر بايران خمس

طبعات في ستة مجلدات ضخام ، ووقف منه مئات النسخ على طلاب العلم بالنجف
وكر بلا وبران .

والسر في هذا الاقبال على الكتاب يرجع إلى أنه كتاب لم يؤلف مثله في سمته
وأحاطته بأقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها ، مع بعد نظر وتحقيق .
مقتافاً إلى أنه كتاب كامل في أبواب الفقه كلها جامع لجميع كتبه . وميزة ثالثة
بقرد بها أنه على نسق واحد واسلوب واحد وبنفس السعة التي ابتدأ بها انتهى إليها .
ورابعاً ، أن به الفقى عن كثير من الكتب الفقهية الأخرى ولا يستغني بها عنه ،
فان المجتهد - إذا حصل على نسخة صحيحة منه - يستطيع أن يطعن إلى استنباط الحكم
الشرعي بالرجوع إليه فقط . وليس له أن يطعن إلى ذلك عند الرجوع إلى ما سواه في
أكثر المسائل الفقهية حتى في هذه العصور الأخيرة . ونقل عن صاحبه رحمه الله أنه قال :
« من كان عنده جامع المقاصد والوسائل والجواهر فلا يحتاج إلى كتاب للخروج عن عهده
الفحص الواجب على الفقيه في آحاد المسائل الفرعية » . وهذه من الشيخ شهادة قيمة
في جامع المقاصد للمحقق الثاني الشيخ على الكركي . وهو بحق من أروع الكتب الفقهية
في تحقيقاته .

وميزة خامسة في الجواهر ، أنه احتوى على كثير من التفرعات الفقهية النادرة
بما قد لا تجد في غيره من الموسوعات الأخرى . فهو جامع لاهات المسائل وفروعها .
فالجواهر جواهر بجميع ما تعطي هذه الكلمة من دلالة ، فهو اسم على مسماه .
وهذا كله سر خلوده وتفوقه وبقائه مرجعاً للفقهاء على طول الزمن . وأعدم استغناء
الفقيه عنه لا تجد في جميع الاقطار العلمية طالبا للفقه تخلو مكتبته من هذا المكتتاب مهما
كانت فقيرة ومهما كانت حاجته إلى المال .

وليس - مع هذا كله - يخلو الكتاب من لعل وعسى ، فان أبرز ما يلاحظ
عليه أنه قد يحتاج في جملة من مباحثه إلى إعادة نظر المؤلف لتوضيح بعض العبارات - على

الأقل - ولتنظيمه في عرض الأدلة ومناقشتهم وعرض الأقوال وأدلتها . ولكن أنى لمثل هذه الموسوعة الكبيرة أن يسع عمر مؤلفها إعادة النظر فيها . ولا ينقضي العجب كيف تم لشخص واحد تأليف كتاب بهذه الضخامة ووسعه عمره ، مع أنه أصبح مرجعاً دينياً عاماً لجميع الأقطار . وعن بعض العلماء أنه قال : لو أراد مؤرخ زمانه أن يثبت الحوادث المعجبة في أيامه لم يجد حادثة أعجب من تصنيف الجواهر .

* * *

وعقدة العقد في هذا الكتاب - مع أنه توفى لان يطبع عدة مرات - أن كل طبعاته سقيمة في نسخها وإخراجها وتشويشها وتشويه عناوينها وأبوابها ، وإن اختلفت الطبعات في هذه الميزات . بل حتى ترقيم الصفحات ضمن به بعض نساخ الطبعات الحجرية ، مع كثرة الغلطات الفاحشة المغيرة للمعنى خصوصاً في الطبعات الأولى ، حتى تكاد أن تضيع جملة من مقاصده وآرائه .

والمطالع يعاني في قراءة تلك الطبعات كثيراً من الآتاعاب المضنية المجهدة التي لا يذللها إلا الشوق الجبار للملح إلى استخراج كنوز الكتاب والاستفادة من الثغرات القيمة فيه .

وكم كان جميلاً ، بل واجباً ، أن يطبع طبعاً سليماً صحيحاً متقناً مفهرساً ، ولو على الحجر كطباعات بعض الكتب الأخرى مثل شرح الدعة والشرائع والوافي والكافي . ونرجو أن تكون هذه الطبعة الجديدة - على الحروف - التي تقدمها بترجمة المؤلف قد وافاهم التوفيق في إخراج الكتاب إخراجاً يليق بشأنه وبال الحاجة

، نرجو أن يكون القارئون على طبعه وإخراجه ولجنة التصحيح - وهم الآن في أول الطريق - قد توفقوا لتدقيقه وتصحيحه وإبرازه بحلة جميلة تريح الطالب وتبلا نفس المطالع اطمئناناً وثقة ، وهم يملكون من أسباب تصحيحه ما لم يكن يملكها الناشرون له قبلهم ، ولهم أن تكون النسخة الأصلية المصححة بخط المؤلف تحت تصرفهم .

ونسأله تعالى أن يوفقهم لآخراجه كله على نسق واحد وإن طال بهم الزمن ،
واستدعى جهوداً جبارة وأموالاً كثيرة لا ينهض بها إلا الرجال الأفاضل المجاهدون في
سبيل العلم . وأجرهم غير ضائع عند الله تعالى من الثواب وعند أهل العلم من التقدير والدعاء .
تأريخ تأليف الكتاب

المعروف أنه شرع في تأليفه من كتاب الخمس على غير الترتيب ، وكتاب الخمس
فرغ منه بتاريخ ١٢٣١ كما سجل في آخره ، وآخر ما كتبه منه كتاب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر وانتهى منه سنة ١٢٥٧ كما سجل في آخره أيضاً .
ولكن الشيخ اغا يزرگ الطهراني حفظه الله تعالى استنتج أن أول كتاب شرع
فيه هو كتاب الطهارة بدليل أنه ذكر في مبحث أحكام الاستنجاء استاذة الشيخ كاشف
الغطاء وقال عنه (سلمه الله) ، كما نطق به النسخة الأصلية المخطوطة . ومن المعلوم أن
الشيخ الكبير توفي سنة ١٢٢٨ .

أما نحن فقد استظهرنا - فيما سبق - أن شروعه في تأليفه له كان قبل ذلك .
إذا صح أنه شرع فيه وهو ابن خمس وعشرين .
سبب تأليف الكتاب

نقل عن التكلة أن الشيخ قال في جملة كلام له - مع تليذه فقيه عصره الشيخ
محمد حسن آل بس عن كتابه الجواهر في قصة طويلة : « والله يا ولدي أنا ما كتبت على
أن يكون كتاباً يرجع إليه الناس ، وإنما كتبت لنفسي حين كنت أخرج إلى (المدارات)
وهناك أسأل عن المسائل وليس عندي كتب أحملها لأني فقير ، فمزمت على أن اكتب
كتاباً يكون لي مرجعاً عند الحاجة . ولو أردت أن اكتب كتاباً مصنفاً في الفقه لكننت
أحب أن يكون على نحو رياض البدر السيد علي فيه عنوان الكتابية في التصنيف » .
وقد علق صاحب التكلة على هذا الخبر بما معناه : أن حسن نية الشيخ هذه

وخلوصها من طلب الجاه والسمعة هي السبب في توفيق مؤلفه إلى إكماله والسبب في رواجه عند الناس .

والحق أن الكتاب بما فيه من البسط وعدم الترتيب شاهد على صحة هذا النقل، من أنه كتبه ليكون مذكرات ومرجعاً له خاصة لأعلى أسلوب التأليفات المنمقة .
ومن هنا نعرف السر فيما كان يصنعه كثيراً من اقتطاف نص عبارات الرياض وشرح اللمعة من دون الإشارة إلى المصدر ولا إلى ما يشعر بالافتطاف .
أعلام تلاميذه

ذكرنا فيما سبق كيف نشطت الحركة العلمية في النجف الأشرف في عهد الشيخ المترجم له ، وأقبل طلاب العلم على الهجرة إليها . وكان درس الشيخ بالخصوص ملتقى النوايخ والمجتهدين من الطلاب ، فتخرج على يديه جماعة كبيرة من أعلام الفقه انتشر أكثرهم في البلاد ، حتى قيل أنه لم تبق بلدة شيعية ليس فيها مرجع للناس من تلاميذه . وكان هو يعدم برعايته ويسد ذمهم ويغلق عليهم . وقصة الشيخ محمد حسن آل يس أحد أعلام تلاميذه معروفة ، فإن الشيخ وجه به إلى بغداد ليكون مرجعاً للناس هناك، وبعد مدة قدم النجف أحد تجارها يحمل إلى الشيخ من الحقوق الشرعية ثلاثين ألف (يشلك) العملة المتداولة يومئذ . فانكر عليه أن يحمل مثل ذلك اليه مع وجود الشيخ محمد حسن بين ظهرانيهم وردده وقال أظن أن الشيخ محمد حسن سيهلك جوعاً . ثم بعد هذا توافد أهل بغداد لزيارة القدير فحجبهم الشيخ عن ملاقاته معلناً غضبه وهم يجولون السبب، وفي عصر يوم القدير حيث مجتمع الوفود دعا الناس للاجتماع في الصحن العلوي المطهر وخطب فيهم مذكراً لهم فضل العلماء وندد بالبغداديين إذ قصرُوا في حق الشيخ محمد حسن وبين لهم أن هذا سبب غضبه عليهم وحجبه لهم ، فما كان من البغداديين إلا أن نهضوا إلى الشيخ محمد حسن وكان حاضرًا معتذرين وحلوه معهم مبجلًا إلى بغداد فكان له من الشأن ما طبق ذكره الخافقين .

وأحب أن أذكر جماعة من أعلام طلابه الذين كانت لهم الشهرة العلمية والزعامة

الدينية على الحروف المجالية :

١ - ميرزا ابراهيم شريعتمدار السبزواري

العلوي

٢ - السيد ابراهيم اللواساني

٣ - السيد اسد الله الاصفهاني

٤ - السيد اسماعيل البهبهاني

٥ - الشيخ محمد باقر الاصفهاني ولد صاحب

حاشية المعالم

٦ - الشيخ جعفر الاعسم

٧ - الشيخ جعفر القسري

٨ - ميرزا حبيب الله الرشتي

٩ - الشيخ محمد حسن آل بس

١٠ - السيد حسن المدرس الاصفهاني

١١ - الشيخ حسن بن الشيخ اسد الله

صاحب المقابس الكاظمي

١٢ - الشيخ حسن المامقاني

١٣ - الشيخ محمد حسن الشرقي

١٤ - الاغا حسن النجم آبادي

١٥ - ميرزا حسين الخليلي

١٦ - الشيخ محمد حسين الكاظمي

١٧ - السيد حسين الترك

١٨ - السيد حسين حفيد بحر العلوم

١٩ - الشيخ محمد حسين الطالقاني القزويني

٢٠ - الشيخ راضي النجفي جد الاسرة

العلمية المعروفة باسمه

٢١ - الشيخ زين العابدين الحائري

٢٢ - ميرزا صالح الداماد

٢٣ - الشيخ عبد الحسين شبيب المراقبي

الطهراني

٢٤ - الشيخ عبد الرحيم النهاوندي

٢٥ - الشيخ عبد الله نعمة عالمي

٢٦ - السيد علي حفيد بحر العلوم

٢٧ - المولى علي الكنى

٢٨ - المولى علي الخليلي

٢٩ - الاغا ميرزا علي نقي

٣٠ - الشيخ عيسى زاهد

٣١ - ملا محمد الفاضل الايرواني

٣٢ - الملا محمد الاندرومي

٣٣ - الملا محمد الاشرقي

٣٤ - السيد محمد الشهشهاني الاصفهاني

٣٥ - السيد محمد الهندي

- ٣٦ - السيد ميرزا محمود البروجردي
 ٣٧ - الشيخ مهدي الكوجوري
 ٣٨ - ميرزا نصر الله الخراساني
 ٣٩ - الشيخ نعمة الطريحي
 ٤ - الشيخ نوح القرشي النجفي
 آثاره ومآثره

أشرنا - فيما سبق - الى الأمور التي رافقت حياة شيخنا المترجم له ، لاسيما أيام زعامته الدينية من الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والطمثان النجف على سلامتها ، وهذه الأمور - بطبيعة الحال - كان لها أثر كبير في رفعة شأن المقام الروحاني والزعامة الدينية في ذلك العصر ، حتى أصبح الزعيم الديني في النجف الرجل الأول في البلاد ، وله الكلمة العليا في الدول الاسلامية .

وقد تمثل هذا النفوذ الكبير للزعيم الديني في شخص شيخنا المغفور له ، فأحسن الاستفادة منه في مجالات كثيرة للتوجيه وتربية رجال العلم وأعزاز شأنهم وأعلى كلمتهم ، فوجه بأقطاب العلم الى انحاء كثيرة في البلاد ونشرهم في شتى الاصقاع وثبت مراكزهم ، كما قرأت في نصبه للشيخ محمد حسن آل يس علماً في بغداد وهو من افذاذ المجتهدين ، وكيف وجه اليه الأنظار وفتح له المجال ، حتى صار من مراجع التقليد بعد ذلك . ولا شك أن هذا من سعة أفقه وبعد نظره وحسن تدبيره .

ومن سعة أفقه وبعد نظره وإخلاصه تنصيبه للشيخ الانصاري خلفاً له ، فقد دعاه في مرض موته بحضور أكثر أعلام تلاميذه وأولاده الذين يرى كل واحد منهم في نفسه الكفاية لهذا المنصب الرفيع ، ولقد اشرأبت اليه أعناقهم . ولكنه عهد اليه دونهم بهذا المنصب حتى - قيل - عض أحد تلاميذه على اصبعه فأدماها وهو لا يدري . والانصاري يومئذ مغرور لا يعرفه كل أحد ، فقد كان (ملا مرتضى) وخرج من ذلك المجلس وهو (الشيخ مرتضى) ، على أنه لم يكن معدوداً من تلاميذه وإنما كان يحضر درسه

في أواخر أيامه تيمناً لاحضور التلميذ المستفيد ، ولذا كان يعبر عنه في كتبه ببعض المعاصرين
لأن أكثر ، ولما رأى شيخنا فيه الاهلية لهذا المنصب الالهي في علمه وتقواه وورعه قدمه
على جميع تلامذته ، فكان في اختياره موفقاً كل التوفيق ، وأعطى بذلك درساً بليغاً
في القدسية ونكران الذات لا ينسى نعمده الله تعالى برحمته .

ومن الأمور الجليلة التي استغل فيها نفوذه للصالح العام واستعمل كل براعته ففتح
النهر المعروف باسمه لأرواء النجف التي كانت تعاني من العطش ما تعاني من قرون طويلة .
فانه رحمه الله فكر أن يفتح من نهر الفرات قناة كبيرة الى وادي النجف ، هما كافه الامر ،
ولما قيل له أن هذا المشروع يتطلب نفقات هائلة يعجز عنها الملوك إذ يجب حفر القناة الى
مقدار عمق الآبار النجفية - قال : اعلم بمقدار ما يتطلب من مال وقد قدرت له ما يقابل
وزن ما أخرجه من الرمل ذهباً ، فهل هذا لا يكفي أيضاً ؟ هذا هو التصميم والارادة
الجبارة التي تذلل كل صعب .

وبالفعل تم حفر النهر المعروف باسمه الواقع على يسار الذهاب الى السكوفة قرب
سور النجف ، وقد شهدنا آثاره قبل أن تمتد دور الجديدة اليه ، ومنبعه يتصل بأراضي
بني حسن العشيرة المعروفة . وجرى الماء فيه حتى قيل أن الشيخ مناع المعروف بطول
القامة (الذي كان يهتف به الناس باللغة الدارجة : شيخ مناع . رأسك بالسماور جليك
بالكع) أنزله الشيخ الى النهر لقياس عمق الماء فغمره الماء إلى أعلى أطراف أصابعه وهو
رافع يديه . وكان الشيخ مناع يتحدث بهذه المكرمة لنفسه ، وقد عمر بعد هذا
الى زمن طويل حتى أذكره أحفاد الشيخ وسمعوا منه القصة . منهم العلم المعروف الشيخ محسن
ابن الشيخ شريف الجواهري .

ولكن النهر كانت تعوزه أمور فنية غير متبينة في ذلك العصر ، فقضت عليه
بسرعة إذ انهارت الزمال في كثير من مواقعه . ولم ينفع معها بعده قيام تلميذه الجليل
السيد اسد الله الاصفهاني علم اصفهان المعروف ، إذ سعى - بعد أن زار النجف بعد

وفاة أستاذه - إلى إكمال وصرف عليه مدة ست سنوات أموالاً طائلة حتى جرى الماء فيه سنة ١٢٨٨ مرة أخرى ، ثم انطمس وترك إلى الأخير تذروه الرياح ، وعادت النجف إلى عطشها المعبود تشكو إلى الله تعالى عنها .

ومن (آثار الشيخ) بناء مأذنة لمسجد الكوفة وروضة مسلم بن عقيل وصحنها وسورها الذي لا يزال ماثلاً . وكان ذلك ببذل ملك الهند أمجد علي شاه ، وقد أرخ الشيخ ابراهيم صادق ذلك من قصيدة مدح بها الشيخ والملك هذا ، فقال مؤرخا المأذنة في آخرها :

واستنار الافق من مأذنة أذن الله بأن ترقى زحل
لهج الذاكِر في تأريخها علنا حي على خير العمل

١٢٦٠

ومن (آثاره) البناية الملاصقة لمسجد السهلة من حيث الدخول من بابه ، فانه بناها للمحافظة على قدسية المسجد لتكون مسكناً لخدمته وموضعاً لقضاء حاجات المصلين والمترددین اليه . وكانت للشيخ عناية خاصة بهذا المسجد ، فانه هو الذي سن عادة الخروج اليه ليلة الاربعاء للاستجارة ، وكان يصطحب معه في كل مرة تلاميذه ويهيئ لهم جميع ما يحتاجون اليه للبيت هناك من أكل وفرش ومركب ، ويتأنق لهم في كل ذلك ، وتروى عن اجتماعات تلك الليالي واحياها نواذر وطرائف تعطي صورة لذينة عما كان يجري فيها ، وتشهد على ما كان يتمتع به الشيخ من روح عالية ونفس كبيرة موجهة وأبوة شفيقة على طلاب العلم .

أخلاقه وسيرته

من الاشياء المعروفة عن شيخنا مغالاته في التأنق والظهور بمظهر الابهة في ملبسه ومنزله وإغداقه على طلاب العلم والشعراء . ولاشك أن عامل الزمن كان له الأثر الكبير في اختيار هذه الطريقة لرفع شأن رجال الدين ، أمام الحكومة العثمانية التي بدأت في عصره

تدخل في شؤون الناس ويختلط بالأمة العراقية وتفرض سيطرتها وتستعمل عتوها وتفرق في استجارها .

والى جنب ذلك كان على جانب عظيم من التواضع و كسر النفس فكان . مع تلاميذه كأحدهم ومع الناس كالأب الرؤوف . ومما يصور لنا ذلك الخلق الرفيع ما تنقل عنه من كلمات قيمة تدل على انصافه وما يتحلى به من تواضع للحق و كسر النفس ، مثل :
١ - كلمته المتقدمة في الثناء على الرياض بما يشعر أن كتابه دونه في منهج التأليف .
٢ - كلمته في كشف اللثام بما معناها اني لو لم يحضر في كشف اللثام لما استطعت تأليف كتابي (الكنى والالقب ج ٣ ص ٨)

٣ - كلمته في القصيدة الازرية ونميه أن تكتب في صحيفة أعماله بدل الجواهر ، لتكتب الجواهر في صحيفة أعمال شاعرها (مفاتيح الجنان ص ٣٢٨) والكنى والالقب في ترجمة الازري .

أساتذته

تلهذ رحمه الله في أول نشأته - شأن كل طالب مبتدي - على جماعة من الاساتذة ، وليس من العادة أن يذكر مثلهم في ترجمة أحد الأعلام ، ولكن الشيخ ذكر مترجموه واحداً من أساتذته في السطوح ، هو الشيخ قاسم محي الدين المتوفى سنة ١٢٣٨ فانه أحد العلماء الاعلام المدرسين في النجف تلهذ عليه أقطاب العلم في عصره .
وتلهذ في دروسه العالية على الشيخ الكبير كاشف الغطاء ، وعلى ولده الشيخ موسى . وقيل تلهذ على ولده الآخر الشيخ محمد . كما تلهذ أيضاً على السيد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامة . وقيل على السيد محمد المجاهد صاحب المفاتيح المتوفى سنة ١٢٤٢ . وربما قيل بتلهذه على السيد بحر العلوم ، بل قيل بتلهذه - كما في الفوائد الرضوية وروضات الجنات - على الوحيد البهبهاني وأدراكه لصحبته . وهو بعيد .

أما روايته فقد روى عن جملة من هؤلاء الأعلام ، وعن الشيخ أحمد الاحمدي

المتوفى ١٢٤٣ .

أولاده

أنجب رحمه الله ثمانية أولاد ذكور أعقب كلهم إلا الشيخ حسين الذي توفي في شبابه قبل أن يتزوج ، ذكرهم باسمائهم بحجزة وهم : أكبرهم محمد (المعروف بالشيخ حميد بالتصغير) توفي في حياة والده وكان مبرزاً وقيم الجماعة في مسجدهم ووالده في مسجد الشيخ الطوسي ، والباقون : عبدعلي وعبدالحسين وباقر وموسى وحسين وحسن وإبراهيم وهم ليسوا لأم واحدة ، فان الشيخ تزوج أربع نساء كلهن أعقبن ، وأخيرتهن العلوية كريمة السيد رضا بحر العلوم التي توفيت بعده وكان أوصى أن تدفن معه .

وقد توارث أولاده وأولادهم كبراً عن كابر العلم والفضيلة وزعامة النجف ، فأصبحت بعده أسرته من أشهر الأسر العلمية التي لها مكانها المرموق وزعامتها المعترف بها.

أقوال العلماء فيه

ترجم لشيخنا من قبل جماعة من العلماء في عدة كتب - على ما يأتي في الفصل الآتي - ونذكر هنا كلمة لبعضهم ، لأجل أن نعطي صورة من ثنائهم عليه وعلى كتابه ، لتكون شهادة على ماسبقناه من ترجمة له ، فنقول :

قال الشيخ المحدث النوري الثقة الثبت المتوفى سنة ١٣٢٠ في مستدرك الوسائل ج ٣ ص ٣٩٧ : « مر بي العلماء وشيخ الفقهاء المنتهى اليه رئاسة الامامية في عصره الشيخ محمد حسن ابن الشيخ باقر النعفي صاحب كتاب جواهر الكلام الذي لم يصنف في الاسلام مثله في الحلال والحرام . »

وقال أيضاً : « حدثني الشيخ المتقدم - يعني استاذ الشيخ عبدالحسين الطهراني - عن بعض العلماء أنه قال : لو أراد مؤرخ زمانه أن يثبت الحوادث العجيبة في أيامه

مليجد حادثة باعجب من تصنيف هذا الكتاب في عصره . وهذا من الظهور بكل
لا يحتاج الى الشرح والبيان ، وقد تقدمت الاشارة الى هذه الكلمة الأخيرة .
الترجمون له

- ١ - السيد محمد الهندي في (نظم الثالي)
- ٢ - السيد حسن الصدر في (تكملة أمل الآمل) .
- ٣ - السيد حسين البروجردي في (نخبة المقال) .
- ٤ - السيد محمد باقر الخونساري في (روضات الجنات) ص ١٨١
- ٥ - الشيخ علي كاشف الغطاء في (الحصون المنيعه) .
- ٦ - الشيخ عباس كاشف الغطاء في (نبذة الغري) .
- ٧ - الميرزا حسين النوري في (مستدرك الوسائل) ج ٣ ص ٣٩٧ .
- ٨ - الميرزا محمد التنكابني (قصص العلماء) ص ٨٢ .
- ٩ - المولى محمد علي في (نجوم السماء) ص ٤٠٩ - استطراداً .
- ١٠ - الفاضل الراغي في (المآثر والآثار) ص ١٣٥ .
- ١١ - المولى محمد علي المدرس في (ريحانة الأدب) ج ٢ ص ٤١٩ .
- ١٢ - الشيخ عباس القمي في (الفوائد الرضوية) ج ٢ ص ٤٥٢ و (الكنى والالقب) ج ٢ ص ٦٥٦ - استطراداً ، و (هدية الأحاب) ص ١٧١ .
- ١٣ - الشيخ أغا بزرك الطهراني في (أعلام الشيعة) الجزء الثاني - السكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة ص ٣١٠ و (الذريعة) ج ٥ ص ٢٧٥ .
- ١٤ - الشيخ جعفر محبوبه في (ماضي التنجف وحاضرها) ج ٢ ص ١٣٨ .
- ١٥ - والأخير - وليس آخرهم إن شاء الله تعالى - هو المخلص الراجي رحمة ربه ؛
محمد رضا المظفر

جواهر الكلام

« في شرح شريعت الأئمة »
تأليف

شيخ الفقهاء وإمام المحققين الشيخ محمد حسين النجفي
المؤلف سنة ١٢٦٤

الجزء الأول

قوبل بنسخة الاصل المخطوطة والمصححة بقلم المصنف طاب ثراه
حقوق الطبع محفوظة للنشر

طبع على نفقة

دار إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان ١٩٨١

الطبعة السابعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ختم الشرائع بأسمىها طريقة . وأوضحها حقيقة ، وأظهرها برهاناً ،
وأكثرها أعواناً . واصطفى لوجهه أشرف الأنبياء قبيلة ، وأقربهم إليه وسيلة المبعوث
آخر الامم محمد (صلى الله عليه وآله) وعترته الذين هم لمعجزة نبوته وقرآن معجزته
وآية رسالته .

وبعد فيقول العبد القاصر العائر (محمد حسن بن المرحوم الشيخ باقر) أحسن
الله إليهما وأذاقهما حلاوة نشأتهما : إني قد رأيت (كتاب الشرائع) من مصنفات الامام
المحقق المدقق (نجم الملة والدين) أسكنه الله في أعلى عليين قرآنًا في الأحكام الشرعية ،
وفرقانًا في العلوم الفقهية ، فائقًا من تقدمه إحاطة وجزالة وإتقانًا ، وأ نموذجًا لمن تأخر
عنه ، ولسانًا . وكثيرًا ما كنت أتمنى وأرجو من الله سبحانه فضلًا منه ومنا أن
أمرجه بشرح يكشف للنظرين لثام قواعده ويفتق أحكام شقائقه ، ويخرج للعارفين
كنوز فوائده ويوضح للتأملين رموز دقائقه ، ويعرف الماهر الخبير انطباق المسائل
على قواعدها وارتباط الدلائل بمقاصدها ، ويقف الناقد البصير على منال أقدام
شراحه ، ويرفع الاجمال ، ويدفع الاشكال عن المطالب بحسن تحريره وإيضاحه .
ويشتمل على ذكر الأقوال ومستندها بأوجز عبارة ، ويبين الحال في تزيف غدير

•عتمدها تصريحاً وإشارة . لكن العوائق تمنعني والحوادث تردعني ، غير أنني قابلتها .

بعزيمة دونها العميق منزلة وساعد ليس ثنيته الملغات
فاستخرت الله عز وجل وشرعت فيما كنت أتسوف وأتعلل ، وسميته
(جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام) والله سبحانه أسأل ان يجعله خير الزاد
ليوم المعاد ، وان يقرنه بالتوفيق لتمام المراد ويمده بالتأييد والسداد ، فانه أكرم من سئل
فجاد . قال قدس سره :

(كتاب الطهارة)

الكتاب : مصدر ثان لكتب من الكتب بمعنى الجمع ، أو ثالث بادخال
الكتابة ، أو رابع بادخال السكتبة . أي هذا مكتوب فيه مباحث الطهارة ،
أو مجموع مسائل الطهارة ، أو ما يجمع به مباحثها ، كالنظام لما ينظم به . ويحتمل أن
يكون منقولاً عرفياً . كما انه ربما احتمل أن يكون مجموع الكلمتين علم جنس أو اسم
جنس لما يتعلق بها ، ولا يضر تفاوتها زيادة ونقصاً ، وان قدح ذلك في العلم الشخصي .
لكنه مع بعده في نفسه يزيده إعادته بلفظها أو بضميرها وذكر التعريف ، فليتأمل .
وعبر عما يجمعها بالكتاب دون المقصد والمطلب ، لانحداد مسائله بالجنس واختلافها
بالنوع ، بخلاف الثاني فانه اسم لما يجمع المسائل المتحدة في النوع المختلفة في الصنف ،
ومثله الباب والفصل . والثالث فانه للمتحدة في الصنف المختلفة بالشخص ، كذا قيل
لكنه غير مطرد ، نعم الظاهر ان المناسبة بين مسائل المقصد والمطلب يعتبر كونها أتم
من مسائل الكتاب .

و﴿ الطهارة ﴾ مصدر طهر بضم العين وفتحها ، والأسم الطهر لغة : النظافة والنزاهة
يقال : ثياب طاهرة ، أي من القذر والوسخ ، وهو المناسب للاستعارة للذنوب والحيض

وسوء الخلق ، ولذا استدل على ذلك بقوله تعالى : (ويطهركم تطهيراً) (١) (وازواج مطهرة) (٢) أي من الحيض وسوء الخلق . ولعله ظاهراً من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، أو في القدر المشترك ، وهو أولى و (إن الله اصطفاك وطهرك) (٣) أي نزهك و (أناس يتطهرون) (٤) أي يتزهدون ، وفي القاموس : ان الطهارة تقيض النجاسة ، وعن الطراز : طهر طهراً بالضم وطهارة بالفتح ، نظف ونقي من النجس والدنس . وهما يرجعان الى ما تقدم .

وعرفا على ما هو المعروف كما قيل ، بل عن آخر انه عليه أكثر علمائنا ﴿ اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأثير في استباحة الصلاة ﴾ فيخرج وضوء الحائض والتجديدي والأغسال المندوبة ووضوء الجنب والتيمم للزوم ونحو ذلك . أو انها لها مع التأثير في العبادة إباحة أو كمالا ، فيدخل فيها بعض ما تقدم ، وان خرج منها أيضاً الأغسال للأوقات والغسل بعد التوبة فهي أعم من الأول . أو انها لها مطلقاً ، فيدخل فيها جميع ما ذكرنا . أو انها لها على أحد الوجوه الثلاثة مع إزالة الخبث الشرعي . فتكون حينئذ الاحتمالات ستة . لكن الظاهر مراعاة الصحة في السابقين : إما لان لفظ الطهارة خارج من بين أسماء العبادات فلا يجري فيه النزاع انها للأعم أو للصحيح ، بعد اعتبار الاستباحة فعلا في مفهومها على وجه لا يكون الفاسد طهارة ، أو يكون المعروف انما هو الصحيح . وكيف كان فهل هي عبارة عن نفس الأفعال ، أو الحالة الحاصلة بعدها من الإباحة ، أو ما يجده الانسان من القرب الروحاني في الثلاثة الأول ، أو الأعم ؟ احتمالات ، وتكثر بملاحظة الضرب مع المتقدمة . إلا ان الأقوى الأول هنا ، لتبادره . كما ان الأقوى الأول أيضاً بالنسبة للسته ، لعدم ثبوت غيره ، ولأنه المعروف بين المشرعة كمروفيه البحث فيه عنه ، ولقوله (عليه السلام) في الحائض :

(١) سورة الاحزاب آية ٣٣ . (٢) سورة آل عمران آية ١٣ .

(٣) سورة آل عمران آية ٣٧ . (٤) سورة الاعراف آية ٨٠ .

« أما الطهر فلا » (١) ولا إغناء المعنى اللغوي في إزالة النجاسة فلا يتكلف مؤنة النقل لكن قد يستدل على شمولها لازالة النجاسة بالتبادر ، وبكثرة إطلاقها في الكتاب والسنة ولسان المشرعة ، وباستبعاد جعل البحث عنها بالعرض . كما انه قد يستدل على شمولها لغير المبيح بتقسيم الطهارة إلى واجبة ومندوبة ، وتقسيم الثانية إلى المبيح وغيره ، وبأن ما تفعله الحائض وضوء وكل وضوء طهارة . وفيه ان التبادر المدعى ممنوع ، والاستعمال في الكتاب والسنة في الغالب مع المعنى اللغوي وبدونه مع القرينة ، واستعمالها في لسان المشرعة قد عرفت ان المعروف ما قلنا ، كما صرح به الشهيد على ما استسمع ، والاستبعاد يهون أمره أنه ليس عرضاً بحيث لا له تعلق بالطهارة الحديثة ، والتقسيم المشهور إنما هو تقسيم الثلاثة وهو لا ينافي كونها اسماً للمبيح منه ، وان وقع في كلام بعضهم تقسيمها فلا بد من التزام كون المقسم أعم من المعروف للتصريح الأول والظاهر لا يعارضه . والقول بأن كل وضوء طهارة مصادرة محضة . نعم يحتمل القول باختصاص لفظ (الطهارة) في ذلك بخلاف باقي المشتقات كطهر وطهور وطاهر ، ويؤيده انه وجه الجمع بين نصهم هنا على كونها اسماً للمبيح ، وبين استدلالهم بمثل هذه الألفاظ على إزالة النجاسات كلفظ الطهور ونحوه قال الشيخ في الخلاف : « الطهور عندنا هو المطهر المزيل للحدث والنجاسة » وعن التبيان وفقه القرآن ومجمع البيان وغيرها « طهوراً أي طاهراً مطهراً مزياً للأحداث والنجاسات » الى غير ذلك . ولعله أولى من التزام الوضع حتى في لفظ الطهارة للقدر المشترك الشامل لازالة النجاسة ، دفعاً لمحدور الاشتراك أو المجاز والتحكم اللازم من التخصيص ، مع شيوع استعمالها في الأعم في كل من نوعيه بحيث لا يقصر بعضها عن بعض . ويحتمل التعريف حينئذ على خصوص الطهارات التي هي نوع من العبادات ، فتخرج الإزالة وتدخل في الخطابات الشرعية ، ويؤول

(١) المروية في الوسائل - في الباب - ٢٢ - من ابواب الحيض - حديث ٣ وفي الباب

الاشكال عن التفسير والاستدلال ، بل يرتفع الخلاف بين القول بدخولها وخروجها ، واختاره العلامة الطباطبائي ، وهو لا يخلو من قوة . إلا أن الأقوى خلافة ، لما فيه من التجشم في تأويل ما لا يقبل التأويل من التصريح الواقع من بعضهم وغيره ، مع أن دعوى شيوع استعمال لفظ الطهارة في ذلك في حيز المنع ، فلعل ما ذكرنا من الفرق بينها وبين غيرها من التصرفات أولى ، ولا يلزم من نقل المشتقات نقل المصدر . بل هو منقول لمعنى آخر ، ولا يشترط وجود المشتق منه معها بل يكفي اقتطاعها منه بذلك المعنى ، فليتأمل .

لا يقال ان النزاع في نحو ذلك ما هو إلا اختلاف اصطلاح . لانا نقول انه نزاع في إثبات المعنى التشريعي الذي هو ضابطة للحقيقة الشرعية ما لم يعلم الحدوث ، كما يظهر من تحرير محل النزاع فيها ، وقد وقع تعريفها على لسان كثير من علمائنا (رحمهم الله) فمن الشيخ في النهاية « ان الطهارة في الشريعة اسم لما يستباح به الدخول في الصلاة » وعن القاضي ابن البراج في الروضة كذلك بزيادة « ولم يكن ملبوساً أو ما يجري مجراه » وعن المهذب والموجز : « انها استعمال الماء والصعيد على وجهه يستباح به الصلاة أو تكون عبادة تختص بغيرها » وعن الشيخ في المبسوط والاقتصاد : « الطهارة عبارة عن إيقاع أفعال في البدن مخصوصة على وجه مخصوص يستباح به الصلاة » وعن ابن إدريس انه ارتضاه ، وعن قطب الدين الراوندي « ان الاحتراز التام ان الطهارة الشرعية هي استعمال الماء أو الصعيد نظافة على وجه يستباح به الصلاة وأكثر العبادات » وعن نجيب الدين محمد بن أبي غالب في المنهج الأقصد (١) « الطهارة الشرعية هي إزالة حدث أو حكم لتؤثر في صحة ما هي شرط فيه » وعن المصنف في المعتبر « انها اسم لما يرفع حكم الحدث » وعن المسائل المصرية « انها استعمال أحد الطهورين لازالة الحدث

أو لتأكيد الإزالة « وعن العلامة في التحرير والتلخيص « الطهارة شرعاً ما لها صلاحية التأثير في استباحة الصلاة من الوضوء والغسل والتيمم » وعن بعض كتبه « هي وضوء أو غسل أو تيمم يستباح به عبادة شرعية » وفي القواعد : « الطهارة غسل بالماء أو مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه له صلاحية التأثير في العبادة » وعن علي بن محمد القاشي « أنها إذا أخذت صحيحة استعمال طهور مشروط بالنية » وعن الشيخ أبي علي في شرح النهاية « أنها التطهير من النجاسات ورفع الأحداث » . ولعله وافق بذلك بعض العامة ، وإلا فالمعروف بين أصحابنا كما أشرنا إليه سابقاً أن إزالة الأخبث ليست من الطهارة . ومن هنا قال الشهيد في نكت الإرشاد : « أن إدخال إزالة الخبث فيها ليس من اصطلاحنا » وفي كنز العرفان « وقد تطلق مجازاً بالاتفاق على إزالة الخبث عن الثوب والبدن » وعن بعضهم « أنها وضع الطهور مواضعه » وعن الجرجاني تعريفها « بما له صلاحية رفع الحدث أو استباحة الصلاة مع بقاءه » .

قلت : وهل اختلاف هذه التعاريف هو بعد الاتفاق على معنى ولكنهم يختلفون في التعبير عنه إما لتسامح أو غيره ، أو أن هذا الاختلاف لاختلاف في المعنى . لكون الطهارة انتماء للصحيح أو للأعم ، أو أنها لما تشمل إزالة الأخبث مثلاً أو لا ، أو أنها تشمل وضوء الحائض أو لا ، أو أنها تشمل الأغسال المنبوية أو لا ، أو أنها تشمل الوضوء التجديدي أو لا ؟ إلى غير ذلك الذي يظهر في النظر أن كثيراً من الاختلاف لاختلاف في المعنى ، فلا وجه حينئذ للإيراد (١) على البعض مثلاً بخروج وضوء الحائض ، وعلى آخر بدخوله ، إذ قد يقول الأول أنه ليس طهارة والآخر طهارة ، فكل يعرف على مذهبه ، ويرجع النزاع حينئذ معنوياً . وهذا الذي ينبغي أن يلحظ بالنسبة للاستقراء والتتبع ، وإلا فكثير من الإيرادات حتى نقل أنه اعترض على تعريف العلامة في القواعد بتسعة عشر اعتراضاً لا ثمرة فيها ، فارجع منها إلى

(١) هذا تعريض بما في مفتاح الكرامة .

ما ذكرنا كان للفقهاء ان يتعرض له إذ لعله تترتب عليه فوائد بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية ، فاستقرى وتبع وتأمل جيداً . وان أردت النقض في كثير من هذه التعاريف والابرام فانظر ما كتبه الشهيد في غاية المراد في نكت الارشاد فانه قد حاول الاحاطة لذلك .

ولعل قيد (الاستباحة) في عبارة المشهور مع إرادة ما يقابل الحرمة التشريعية منه يقتضي عدم حصول الطهارة من المميز ، إما لان عبادته تمرينية ، وإما لان شرعية الوضوء منه أعم من كونه طهارة ، كشرعية وضوء الخائض ، مع احتمال حصول الطهارة به على ان يكون المراد من الاستباحة الصحة فتأمل جيداً .

﴿ وكل واحد منها ﴾ أي الثلاثة المتقدمة ﴿ ينقسم الى واجب وندب ﴾ دون باقي الأحكام وإطلاق الكراهة في بعض المقامات على ضرب من التأويل .

﴿ فالواجب من الوضوء ﴾

وجوباً شرعياً ولو لوجوب مقدمة الواجب ﴿ ما كان لصلاة واجبة ﴾ أصلاً أو عارضاً وأجزائها المنسية إجماعاً وكتاباً وسنة ﴿ أو طواف واجب ﴾ في حج أو عمرة ولو مندوبين لوجوب إتمامها إجماعاً كما عن المنتهى وسنة ﴿ أو لمس كتابة القرآن إن وجب ﴾ لعارض ويأتي الكلام فيه في الوضوء إن شاء الله .

والظاهر من المصنف بل كاد يكون صريحه كالظاهر من غيره بمن حصر الغايات التي يجب لها الوضوء انه واجب لغيره ولا يجب لنفسه وصرح به جماعة بل هو المشهور تقلاً وتخصيلاً ، بل عن العلامة والسكري والشهيد الثاني نقل الاجماع عليه . ولعل الأمر فيه كذلك كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم في المقام وسيرتهم في كل عصر ومصر ، من عدم الالتزام والالتزام برفع الحدث الأصغر عند ظن الوفاة ، وعدم أمرهم المرضي به أو التيمم بدله مع وقوع الحدث غالباً منهم ، وخلو المواظ والخطب ، وعدم

إشارة من أحد من الفقهاء لا في مقام الاحتضار ولا في غيره مع محافظتهم غالباً على المستحبات والآداب فضلاً عن الواجبات . ومع ذلك كله فلم نعلم فيه خلافاً ، ولم ينقله أحد ممن يتعاطى نقل الشاذ من الأقوال ، لكن الشهيد في الذكرى بعد أن ذكر الكلام في الغسل بالنسبة للوجوب النفسي والغيري قال : « وربما قيل يطرد الخلاف في كل الطهارات لان الحكمة ظاهرة في شرعيتها مستقلة » ويظهر للتأمل في كلامه السابق ان هذا القول ليس لنا ، وبما يدل على هذا نقضه التمسك بالأوامر المطلقة الدالة على وجوب الغسل بأن حال هذه كحال أوامر الوضوء وغسل الأواني . ثم قال : « وهم يوافقون على ان المراد بوجوبها المشروط » فقد يراد بالطهارة في كلامه باقي الاغسال لا الوضوء ، لان الخلاف إنما هو معروف في غسل الجنابة . ويظهر ايضاً من المنقول عنه في القواعد انه قول لبعض العامة قال : « لا ريب ان الطهارة والستر والقبلة معدودة من الواجبات في الصلاة مع الاتفاق على جواز فعلها قبل الوقت والاتفاق في الاصول على ان غير الواجب لا يجزى عن الواجب ، فالنجم هنا سؤال وهو ان أحد الأمرين لازم اما القول بوجوبها على الإطلاق ولم يقل به أحد او يقال بالاجزاء وهو باطل » ثم قال : « وهذا الاشكال اليسير هو الذي الجأ بعض العلماء الى اعتقاد ان وجوب الوضوء أو غيره من الطهارات نفسي موسعاً قبل الوقت وفي الوقت وجوباً مضيقاً عند آخر الوقت ، ذهب اليه القاضي أبو بكر العنبري وحكاه الرازي في التفسير عن جماعة ، فصار بعض الاصحاب الى وجوب الغسل بهذه المثابة » انتهى . وكيف كان فعبرة الشهيد في الذكرى هي التي أوقعت بعض المتأخرين في الومح حتى عدوه قولاً ، وربما جنح اليه بعضهم . وعلى هذا التقدير فهم لا يمنعون الوجوب الغيري وتظهر الثمرة في نية الوجوب قبل الوقت وفي العقاب عند ظن الموت مع التمسك منه أو الوصول الى حد التهاون عرفاً ، كما في غيره من الواجبات الموسعة .

لنا الأصل مع عموم البلوى به والاجتماع المنقولة فيه ، وفي التيمم مع عموم

البدلية المؤيدة بنفي الخلاف صريحاً وظاهراً ، مع السيرة القاطعة بين العوام والعلماء ، وخلو الخطب والمواعظ وعدم ذكر أحده في الواجبات ، لا سيما عند الاحتضار وعدم الالتزام به من النبي (ص) والصحابة والتابعين والأئمة (ع) لأحد من المختصين من نسائهم وأصحابهم ، وعدم أمر النبي (ص) أصحابه عند جهاد المشركين ، ولا أمير المؤمنين في جميع حروبه لا سيما حرب صفين ، ومفهوم قوله تعالى (إذا قُتِلَ) (١) الدال على نفي وجوب الوضوء عند عدم الشرط . وما يقال أن المنفى إنما هو الوجوب لها لظهور المنطوق فيه وهو لا ينافي الوجوب النفسي ، يدفعه شهادة العرف بخلافه ، كما أنه يدفع أيضاً احتمال عدم حجية المفهوم في خصوص المقام لمكان وجود فائدة له غير التعليق وهي التنبيه على شرطية للصلاة . مع أن اعتبار مثل ذلك ساد لباب حجية مفهوم الشرط . وكذا ما يقال من أن المراد بالأمر بالغسل إنما هو الوجوب الشرطي دون الشرعي بدليل شمول الصلاة للنافلة ولا يجب ذلك شرعاً لها إجماعاً ، بمنع الشمول أولاً لتبادر العمدية الذهنية . وعلى تقديره فخرج النافلة عن الحكم الشرعي المستفاد من الأمر دون الوضعي المستفاد منه أيضاً غير قادح ، فتأمل . كما أنه لا يقدح بتقييد وجوب الوضوء في الفريضة بما بعد دخول الوقت لعدم وجوبه قبله ، إذ أقصاه زيادة قيود في سبب الوجوب ويكون المفهوم حينئذ عدم الوجوب عند عدمها أو عدم واحد منها . والحاصل أن خروج بعض ما يدخل في المنطوق لدليل كخروج ذلك من المفهوم أيضاً لا يقدح فيما ذكرنا . ولقد وقع في المقام في المدارك ما يقضي منه العجب فلا حظ وتأمل ، وكأن دلالة الآية على ما ذكرنا من الظهور لا يحتاج إلى التطويل ، ولذا جعلها جماعة من الأصحاب قرينة على وجوب الغسل لغيره باعتبار عطف قوله تعالى : (وان كنتم جنباً) (٢) على ما هو كذلك كما ستسمعه في محله إن شاء الله ، وقوله (عليه السلام) في خبر زرارة (٣) : « فإذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة »

(١) و (٢) سورة المائدة آية ٨

(٣) المروي في الوسائل في الباب ٤ - من أبواب الوضوء حديث ١

فانه ظاهر بمقتضى المفهوم انه ان لم يدخل الوقت فلا يجب الطهور ولا الصلاة ، ومع استفادة التجدد والحدوث من لفظ وجب ، فتأمل . وحمل الواو على المعية فيكون المعنى انها يجبان معاً فان لم يدخل الوقت فلا يجبان معاً ويكفي في صدق ذلك عدم وجوب الصلاة ووجوب الوضوء في غاية البعد بخالف لمقتضى الظاهر في الواو . وكذا ما يقال ان المراد اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة اي وجب كل واحد منهما فان لم يدخل الوقت فلا يجب كل واحد منهما فيكون رفعاً للإيجاب السكلي، لما هو معلوم ان حرف العطف تقتضي بان المعطوف بمنزلة المعطوف عليه فهو في الحقيقة جواب شرط مستقل اختص بحرف العطف ، على انه لا داعي الى هذه التمحلات الباردة . وما يقال ان ارتكابها لمكان وجود المعارض الصحيح (١) ان علياً (عليه السلام) كان يقول : « من وجد طعم الزوم قاعداً او قائماً فقد وجب عليه الوضوء » وقوله (عليه السلام) في صحيح زرارة (٢) : « فاذا نامت العين والاذن والقلب فقد وجب الوضوء » وصحيح ابن خلاد : (٣) « اذا خفي عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء » الى غير ذلك مما أمر به بالوضوء بمجرد وجود هذه الاسباب ، فان ذلك كله يدل على وجوب الوضوء لنفسه ، يدفعه ان ارتكبا مثل ذلك لا يصدر من فقيه ماهر ، فان ظاهر الآية والرواية المعتضدين بما سمعت من الاجماع المنقولة والسيرة التي كادت تكون قاطعة ، بل يمكن دعوى تحصيل الاجماع ، لا يعارضها مثل هذه الظواهر ، حتى انه يرتكب التأويل في تلك دونها على انه قد يدعى انه لا ظهور فيها ، بل المقصود منها انما هو ثبوت الوضوء بهذا السبب عند مجيء الخطاب . هو واجب له ، واستعمال هذه العبارة في افادة ذلك غير منكر ، مثل ناجاء في السنة من الاوامر بغسل الاواني والثياب المتنجسات وغيرها مما

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٨

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١

لم يقل احد بوجود شيء منها لنفسه ، بل يمكن دعوى الحقيقة العرفية في ذلك كما لا يخفى على من لاحظ كثيراً من نظائره والمسألة خالية من الاشكال بحمد الله تعالى .

﴿المندوب من الوضوء﴾

سواء كان رافعاً لحدث او لا (ماعدا الواجب) بالاصل او بالعارض ، وان كان شرطاً في صحة بعضها ، ومن جهته اطلق عليه بعضهم اسم الوجوب مجازاً . وهو امور :

(منها) - الصلاة المندوبة ، والطواف المندوب ، وطلب الحاجة ، وحمل المصحف ، وافعال الحج - هذا الطواف والصلاة ، وصلاة الجنائزة . وزيارة قبور المؤمنين ، وتلاوة القرآن ، ونوم الجنب ، وجماع المحتلم . وجماع غاسل الميت ولما يغتسل ، ولمريد غسل الميت وهو جنب ، وذكر الحائض ، والتأهب للفرض قبل وقته ، والتجديد ، والسكون على طهارة ، قال في الذكرى : كل ذلك للنص . وكفى بارساله حجة على جميع ما ذكرنا . وفي المدارك بعد ان ذكر هذه الاشياء وغيرها : إلا مرید غسل الميت وهو جنب . وقيد جماع غاسل الميت ولما يغتسل بما اذا كان الغاسل جنباً ، وكأنه فهم ذلك من الرواية التي ستسمعها . قال : « وقد ورد بجميع ذلك روايات » .

هذا مع ما يدل (على الاول) من الاجماع المنقول عن الدلائل ، إن لم يكن محصلاً ، بل في الحدائق انه نقله جماعة ، ومن كونه شرطاً في صحتها بناء على ان مقدمة المستحب مستحب .

(وعلى الثاني) من شرطيته به على القول بها ، ومن عموم المنزلة في وجهه ، ومن هل بعض الاخبار المشعرة بالوجوب الشرطي عليه . وما في الذكرى انه يستحب للطواف بمعنى السكالية على الأصح للخبر . وهو كذلك لما تعرفه في كتاب الحج ان شاء الله

تعالى . ومنه يعلم انه لا يجب له حتى لو نذر مثلاً ، ضرورة كونه كالوضوء لقراءة القرآن ونحوها مما هو شرط للكمال لا الصحة .

(وعلى الثالث) قول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر عبدالله بن سنان :
« من طلب حاجة وهو على غير وضوء فلم تقض فلا يلومن إلا نفسه » . وما يقال من انه لا دلالة فيه على استحباب الوضوء لذلك بل مفاده انه ينبغي ان تطلب اذا كان الانسان على وضوء لأمر شرع له الوضوء كالصلاة ونحوها ، فيه ان الظاهر من مثل هذه العبارة طلب الوضوء لها كما لا يخفى على من لاحظ أخبار التحنك ونحوها ، فتأمل ، ولا تغفل عن هذه المناقشة وجوابها : فانها جارية في كثير مما ستسمع . كما ان المناقشة بان الوجود في الخبر الوضوء وهو اعم من الطهارة ضرورة صدقه على الصوري يدفعها ظهور ارادتها منه في كل مقام امر به ، لا ما جامع الحدث كما يشعر به مقابلتها به فيما ستسمع في صلاة الجنائزة ، مضافا الى قوله (عليه السلام) (٢) : « لا ينقض الوضوء إلا حدث » ونحوه .

(وعلى الرابع) مع مناسبة التعظيم ما في خبر ابراهيم بن عبد الحميد (٣) : « لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ولا تمس خيطه ولا تعلقه » . وعن بعض النسخ لا تمس خطه . واحتمال المناقشة في هذه الرواية بدالاتها على كراهية التعليق ونحوه دون ما نحن فيه من استحباب الوضوء ، مدفوعة بتبادر الامر بالوضوء لذلك من امثال هذه العبارة .

(وعلى الخامس) قول الصادق (عليه السلام) (٤) في خبر معاوية بن عمار :
« ولا بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت فان فيه صلاة ،

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب الوضوء حديث ١ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٤ .

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب الوضوء حديث ٣ .

(٤) المروى في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب الوضوء حديث ١ .

والوضوء أفضل . وفي كشف اللثام : انه ورد في خصوص السعي والوقوف والرمي اخبار . ولعل التعبير بالمناسك كما وقع لبعضهم لهذه الرواية . لان فيها المناسك . وربما اشعر التعليل بمجزئية الصلاة في الطواف كي يصح تعليل اعتبار الوضوء فيه بذلك ، بعد ظهور ارادة ما كان بعض افعال الحج بقرينة ذكر النسك ، اما الطواف المندوب ابتداء الذي قد ذكرنا اعتبار الوضوء في كماله لا صحته فلعل الصلاة غير معتبرة فيه وانما هي مستحبة فيه ولذا كان الوضوء فيه كذلك . بل قد يستشعر من هذا الخبر ان أصل المرسل المشهور (في الطواف بالبيت صلاة) (١) إلا انه اسقط من اوله لفظ (في) فظن انه من التشبيه ولا ينافي ذلك استغادة اعتبار بعض شرائط الصلاة لان التعليل كاف فيه كالوضوء .

(وعلى السادس) ما رواه (٢) عبد الحميد بن سعيد قال : « قلت لابي الحسن (عليه السلام) : الجنابة تخرج ولست على وضوء فان ذهبت اتوضأ فأتني أيمزني أن أصلي عليها وأنا على غير وضوء ؟ قال : تكون على طهر أحب اليّ » كأن المراد بيان أفضلية الصلاة بطهر عليها مع عدمه ، وإلا فلا ريب في أولوية الصلاة بدونه على عدمها كما فرضه السائل ، أو يكون المراد أن الكون على طهر أولى من الصلاة على الجنابة بغير طهر .

(١) المروي في مستدرک الحاكم ج ١ ص ٤٥٩ وفي سنن البيهقي ج ٥ ص ٨٧ والجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ٥٦ وكنز العمال ج ٣ ص ١٠ رقم ٢٠٦ عن الطبراني وحلية الاولياء وسنن البيهقي ومستدرک عن ابن عباس قال رسول الله (ص) الطواف بالبيت صلاة ولكن الله احل فيه المنطق فن نطق فلا ينطق الا بخير والحديث عن سفیان الثوري عن عطاء بن السائب وانه كان يختلط اختلاطاً شديداً وقال ابن معين عطاء بن السائب اختلط وقال شعبه حدثنا عطاء بن السائب وكان نسياً وكتب عن عبيدة ثلاثين حديثاً ولم يسمع من عبيدة فلا يحتج بحديثه تهذيب التهذيب لابن حجر ج ٧ ص ٢٠٤ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب صلاة الجنائز حديث ٣ .

(وعلى السابع) انه افق به جماعة ، ولعله يكتفى به في المستحب . مع ما نقل عن الدلائل من ان في الخبر تقييدها بالمؤمنين . فهذا المرسل مع احتمال كونه غير المرسلين المتقدمين في الذكرى والمدارك كافية في ثبوته . وفي كشف اللثام : اني لم اعثر على نص بخصوصه . هذا كله في غير زيارة قبور أئمة المسلمين الذين زيارتهم زيارة الله تعالى شأنه ، فان النصوص الواردة في الطهارة لزيارتهم بل الغسل أكثر من أن تحصى ، كما لا يخفى على من لاحظ الكتب المؤلفة في ذلك والله اعلم .

(وعلى الثامن) مع التعظيم ، ما روي (١) عن الخصال قال امير المؤمنين (عليه السلام) : « لا يقرأ العبد القرآن اذا كان على غير طهر حتى يتطهر » وما عن قرب الاسناد عن محمد بن الفضيل (٢) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) اقرأ المصحف ثم يأخذني البول فأقوم وأبول واستنجى واغسل يدي واعدود الى المصحف واقرأ فيه ، قال : لا ، حتى تتوضأ للصلاة » والظاهر ان مراده مثل الوضوء للصلاة . وفي كشف اللثام (٣) « لقول الصادق (عليه السلام) فيما وجدته مرسلًا عنه : « لقارى القرآن بكل حرف يقرأ في الصلاة قائماً مائة حسنة وقاعداً خمسون حسنة ومتطيراً في غير الصلاة خمس وعشرون وغير متطهر عشر حسنات » وارسل نحوه عن امير المؤمنين (عليه السلام) » انتهى . واحتمل الاستاد في كشف الغطاء انه يختلف مراتب الفضل بتفاوت فضل المقرء وقلته وكثرته . وفيه ما لا يخفى .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب قراءة القرآن حديث ٢ من كتاب الصلاة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب قراءة القرآن حديث ١ من كتاب الصلاة .

(٣) المروي في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب قراءة القرآن حديث ٣ من كتاب الصلاة .

(وعلى التاسع) ما رواه الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) « سئل عن الرجل أئبغى له أن ينام وهو جنب ؟ فقال : يكره ذلك حتى يتوضأ » وعن الغنية والمنتقى والتذكرة الإجماع عليه ، وفي المعتبر يكره للجنب ذلك عليه علماًؤنا . ولا يخفى أنه ليس الاستحباب هنا مبنياً على أن ترك المسكروه مستحب ، بل أمالانه في خصوص المقام ، أو لقوله (حتى يتوضأ) . وفي الموثق (٢) - على ما قيل - : « عن الجنب يجب ثم يريد النوم قال : إن أحب أن يتوضأ فليفعل والغسل أحب اليّ وأفضل من ذلك » . واحتمال القول بالجريان في كل محدث بالحدث الأكبر ضعيف . كضعف الاستدلال له بما دل على استحباب التطهر لمن أراد النوم الشامل المقام ، اذ هو مع الغض عما فيه لم يند الاستحباب الخصوصي للجنب .

(وعلى العاشر) مع أنه نقل الفتوى به عن جمع من الأصحاب كالنهاية والمهذب والوسيلة والجامع والشرائع والنافع والنزعة وكتاب الاشباه والنظائر وغيرها والمرسلين السابقين في الذكرى والمدارك . قد يستدل عليه بما ورد (٣) من الأمر بالوضوء للمجتمع أن أراد المعاودة .

(وعلى الحادي عشر والثاني عشر) ما رواه (٤) شهاب بن عبد ربه قل : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنب أيفسل الميت ؟ ومن غسل الميت آیاقي أهله ثم يفتسل ؟ فقال : هما سواء لا بأس بذلك اذا كان جنباً غسل يديه وتوضأ وغسل الميت وهو جنب ، وإن غسل ميتاً توضأ ثم أتى أهله ، ويجزيه غسل واحد لهما » وفي كشف

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب الجنابة حديث ١ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٢٥ - من ابواب الجنابة حديث ٥ .

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب الوضوء حديث ٢ .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٣٤ - من ابواب غسل الميت حديث ١ .

الثام : ونحو ذلك عن الرضا (عليه السلام) والظاهر ان السؤال فيها وقع عن امرين عن تغسيل الجنب الميت وعن جماع الغاسل وليس بمجنب ، وجواب الامام (عليه السلام) على ذلك فان كان تقييد صاحب المدارك جماع الغاسل بالجنب لهذه الرواية ففيه ما فيه ، وان كان لغيره فهو أدرى .

(وعلى الثالث عشر) الاخبار الكثيرة المتضمنة للفظ (عليها) وللامر ، ولذلك نقل عن علي بن بابويه القول بالوجوب ، . لكنه ضعيف للاصل ، مع عموم البلوى به ، المؤيد بالشهرة العظيمة ، ولما في بعض الأخبار من لفظ ينبغي ، وعن كتاب دعائم الاسلام (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) انه قال : « إنا نأمر نساءنا الحيض ان يتوضأن عند وقت كل صلاة فيسبغن الوضوء ويحتشين بحرق ثم يستقبلن القبلة ، الى ان قال : فقيل لابي جعفر (عليه السلام) : ان المغيرة زعم انك قلت يقضين ، فقال : كذب المغيرة ما صلت امرأة من نساء رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولا من نساءنا وهي حائض ، وانما يؤمرن بذكر الله كما ذكرت ترغيباً في الفضل واستحباباً » هذا مع عدم صراحة كلامه في الخلاف إذ قد يحمل لفظ الوجوب على للشبوت كما وقع مثل ذلك في عبارته على ما قيل . وتام الكلام فيه في الحيض ان شاء الله تعالى .

(وعلى الرابع عشر) مضافاً الى مكان تعليقه باستحباب الصلاة في اول الوقت ، ولا يمكن إلا بتقديمه ، ما رواه في الحقائق (٢) عن الشهيد في الذكري من قولهم عليهم السلام : « ما قر الصلاة من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت » وعن النهاية انه قال : للخبر . هذا مع انه نقل انه اُفتي به في الوسيلة والجامع والنزهة والدروس والبيان والتفلية والمنتهى ونهاية الاحكام والدلائل ، وقد تقدم ما في الذكري ، وكأنه

(١) المروي في المستدرک فی الباب ٢٩ من ابواب الحيض حديث ٣ بآدنى تغيير .

(٢) المروي في الوسائل في الباب ٤ - ٤ من ابواب الوضوء حديث ٥ .

مستغن عن الدليل لأن المعروف من السلف التأهب لفريضة والمحافظة على نوافل الزوال والفجر . فإني كشف اللثام أن الخبر لم اعثر عليه ، وأما الاعتبار فلا يرى الوضوء للقلم إلا ما يفعله الكون على الطهارة ، ولا معنى للتأهب للفرض إلا ذلك . غير واضح . والفرق بينه وبين الكون على الطهارة في غاية الوضوح .

(وعلى الخامس عشر) مضافاً إلى نفي الخلاف عنه في كشف اللثام ، الأخبار الكثيرة منها (١) «الوضوء على الوضوء نور على نور» وقضية إطلاقها عدم اشتراط فصل فعلي كصلاة ونحوها ، ولا زمني في مشروعيتها كما أن قضيتها استحبابه لنفسه لا مشروطاً بصلاة من فرض أو قل . فإعن بعضهم من التقييد به كما عن آخر التفصيل بين من يحتمل صدور الحدث منه فلا يشترط فيه وبين غيره فيشترط ضعيف . نعم لا استبعد تأكده للصلاة لا سيما الغداة والمغرب والعشاء . وعن بعضهم استحبابه لسجود التلاوة والشكر واحتمل ذلك في الطواف ولم يثبت الجميع . وهل يجري التجديد في غير الوضوء من الأغسال أو المختلفين ؟ وجهان أقواهما عدم لظاهر الفتوى ، وربما احتل لقوله (عليه السلام) (٢) «الطهر على الطهر» ومنه ينقدح الاستحباب في المتخالفين . (وعلى السادس عشر) قوله (صلى الله عليه وآله) (٣) «يا انس أكثر من الطهور يزد الله في عمرك» ، وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل فانك تكون إذا مت على طهارة شهيداً . وعن الإرشاد للدلمي (٤) عنه (صلى الله عليه وآله) : «يقول الله تعالى من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني» وعن نواذر الراوندي (٥) عن أمير المؤمنين

- (١) المروى في الوسائل في الباب - ٨ - من أبواب الوضوء حديث ٧
 (٢) المروى في الوسائل في الباب - ٨ - من أبواب الوضوء حديث ٣
 (٣) المروى في الوسائل في الباب - ١١ - من أبواب الوضوء حديث ٣ .
 (٤) المروى في الوسائل في الباب - ١١ - من أبواب الوضوء حديث ٢ .
 (٥) المروى في البحار في المجلد ١٨ في باب أسباغ الوضوء

عليه السلام : « كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله اذا بالوا توضعوا او تيمموا مخافة أن تدرهم الساعة » .

(و منها) — جماع الحامل لما ارسله في المدا رك ، ولقول النبي (صلى الله عليه وآله) في وصيته (١) لعلي (عليه السلام) « يا علي اذا حملت امرأتك فلا تجامعها إلا وانت على وضوء فانه ان قضي بينكما ولد يكون اعمر القلب بخيل اليد » .

(و منها) — أكل الجنب بل وشربه لرواية الحلبي (٢) « انه اذا كان الرجل جنباً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ » وقوله (عليه السلام) بعد أن سأله عبد الرحمن (٣) « أياكل الجنب قبل ان يتوضأ ؟ قال : « انا لنكسل ولكن يغسل يده والوضوء افضل » وعن بعضهم حل الوضوء في هذه الاخبار على غسل اليد . والوجه كما ورد (٤) في بعض الاخبار : « الجنب اذا اراد ان يأكل ويشرب غسل يده وتمضمض وغسل وجهه » واستقر به آخر لكثيره في الاخبار ، ولا يبعد التخيير بينهما أو حل هذه على تكلة الوضوء . ويأتي تمام الكلام في باب الجنابة ان شاء الله .

(ومنها) — دخول المساجد لما ارسله في المدا رك ايضاً ، ولرواية مراز بن حكيم (٥) المروية عن كتاب مجالس الصدوق عن الصادق (عليه السلام) انه قال : « عليكم باتيان المساجد فانها بيوت الله في الارض ، ومن أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه

(١) المروى في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب الوضوء حديث ١ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الجنابة حديث ٤ .

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الجنابة حديث ٦ وفي الوافي ويشبه ان يكون مما صحف وكان انا لنغتسل .

(٤) المروى في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الجنابة حديث ١ .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الوضوء حديث ٢٠ .

وكتب من زوّاره « وللمرسل الآخر (١) » أن في التوراة مكتوباً أن بيوتى في الأرض المساجد فطوبى لعبد تطهر في بيته ثم زارني في بيتي « الحديث . وربما استدلل عليه بقول امير المؤمنين (عليه السلام) (٢) : « من أحسن الطهور ثم مشى الى المسجد فهو في الصلاة ما لم يحدث » . وقد يتأكد الاستحباب اذا أراد الجلوس فيه ، لمرسلة العلا ابن الفضيل (٣) عن رواه عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « اذا دخلت المسجد وانت تريد ان تجلس فلا تدخله إلا طاهراً » . والوهن في الدلالة مجبور بفتوى كثير من الاصحاب كما عن الوسيلة والنزعة والجامع والنهاية والارشاد والمنتهى والسرائر والبيان والمفاتيح وغيرهن وبه صرح في كشف الغطاء والحقائق وكشف اللثام وشرح شيخنا للقواعد . وعن ابن حمزة إلحاق كل موضع شريف . وفي كشف الغطاء : « ويقوى القول برجحانه للدخول في كل مكان شريف على اختلاف المراتب بقصد تعظيم الشعائر من قباب الشهداء ومحال العلماء والصلحاء من الاموات والاحياء » .

و (منها) — النوم لقوله (عليه السلام) (٤) : « من تطهر ثم آوى الى فراشه بات وفراشه كسجده » وعن الشهيد احتمال ارجاعه الى الكون على الطهارة والظاهر خلافه ولا مانع من كون الحدث غاية للوضوء للرواية وعن جماعة الفتوى به .

و (منها) — للمجامع اذا اراد أن يجمع مرة اخرى قبل الغسل لتلك الموطوءة او غيرها لقول الصادق (عليه السلام) (٥) في مرسل ابن ابي نجران « اذا أتى الرجل جاريته

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الوضوء حديث ٤ وابواب احكام المساجد باب ٣٩ حديث ١ من كتاب الصلاة .

(٢) المروى في البحار في المجلد ١٨ في باب علل الوضوء .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٣٩ - من ابواب احكام المساجد حديث ٢ من كتاب الصلاة .

(٤) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الوضوء حديث ١ .

(٥) المروى في الوسائل في الباب - ١٥٤ - من ابواب مقدمات النكاح وآدابه حديث ١

ثم اراد ان يأتي الاخرى توضاً « وقول الرضا (عليه السلام) (١) في خبر الوشا « كان ابو عبدالله (عليه السلام) اذا جامع واراد ان يجمع مرة اخرى توضاً واذا اراد ايضاً توضاً « و (منها) — كتابة القرآن لخبر علي بن جعفر (٢) سأل اخاه (عليه السلام) « أيحل ان يكتب القرآن في الالواح والصحف وهو على غير الوضوء؟ قال : لا .

و (منها) — القدوم من سفر لقوله (عليه السلام) (٣) : « من قدم من سفره فدخل على أهله وهو على غير وضوء فرأى ما يكره فلا يلومن إلا نفسه .

و (منها) — للزوجين ليلة الزفاف لقول ابي جعفر (عليه السلام) (٤) في خبر ابي بصير « اذا دخلت عليك ان شاء الله فمرهم قبل ان تصل اليك ان تكون متوضاً ثم لا تصل اليها حتى تتوضأ قبل .

و (منها) — جلوس القاضي في مجلس القضاء كما عن النزهة ولم نقف له على دليل بالخصوص كما اعترف به كاشف اللثام والحدائق لسكنه ذكره بعض الفقهاء ويحتمل ان يلحق به كل مجلس انعقد اطاعة الله كمجلس الدرس والوعظ وغيرها لكن قد عرفت ان الملحق به غير ثابت .

و (منها) — ادخال الميت القبر لقول الصادق (عليه السلام) (٥) في خبر عبدالله الحلبي ومحمد بن مسلم « توضاً اذا أدخلت الميت القبر » وقيل (ومنها) تكفينه اذا اراد من يغسله ان يكفنه ويأتي ان شاء الله الاستدلال عليه وقيل (ومنها) قبل غسل الجنابة

(١) المروى في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب الوضوء حديث ٢ وفي الوسائل اذا جامع واراد ان يعاود توضاً وضوء الصلاة واذا اراد ايضاً توضاً للصلاة .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب الوضوء حديث ٤ .

(٣) المروى في المستمسك عن المقنع في الوضوءات المستحبة .

(٤) المروى في الوسائل في الباب - ٥٥ - من ابواب مقدمات النكاح وآداب حديث ١

(٥) المروى في الوسائل في الباب - ٥٣ - من ابواب الدفن حديث ١

عند الشيخ في كتابي الاخبار لأن أبا بكر الخضري (١) سأل أبا جعفر (عليه السلام) « كيف يصنع اذا اجنب ؟ فقال : اغسل كفك وفرجك وتوضاً وضوء الصلاة ثم اغتسل » واحتتمل كاشف اللثام تنزيله على ارادة السائل كيف يصنع اذا اجنب واراد النوم فقال له افعَل ذلك (ومنها) وضوء الميت مضافاً الى غسله ويأتي دليله ان شاء الله تعالى . هذا كله فيما يستحب الوضوء له ، بقي الكلام

(فيما يستحب الوضوء منه)

وهو امور : (الاول) الضحك في الصلاة ، لخبر زرعة (٢) عن سماعة سأل « عما ينقض الوضوء ؟ فقال : الحدث تسمع صوته او تجرد ريمه ، والفرقة في الثناء تصبر عليها والضحك في الصلاة والتي » وفي المدارك : « القهقهة في الصلاة عمداً » . ولم افهم له على نص في ذلك ، وعن ابن الجنيد : « ان من قهقه في صلاته متعمداً لنظر او سماع ما اضحكه قطع صلاته واعاد وضوءه » : كللتقول عن ابي حنيفة من ان القهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود توجب الوضوء ، إلا انه لم يقيد كما قيد . وعلى كل حال فالاجماع منعقد على خلاف ابن الجنيد ، وستسمع ان شاء الله فيما يأتي الاخبار الحاضرة للاحداث التي توجب الوضوء ، وهذا ليس منها ، ولعل عبارته محمولة على الاعادة استحباباً .

(والثاني والثالث والرابع) الكذب والظلم والاكثار من انشاد الشعر الباطل ، لخبر زرعة (٣) عن سماعة « عن نشيد الشعر هل ينقض الوضوء او ظلم الرجل صاحبه

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣٤ - من ابواب الجنابة حديث ٦ بادنى تغيير .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١١ وفي الوسائل القرقرة في البطن إلا شيئاً تصبر عليه .

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٢ .

او الكذب ؟ فقال : نعم إلا ان يكون شعراً يصدق فيه او يكون يسيراً من الشعر الأبيات الثلاثة او الاربعة فاما ان يكثر من الشعر الباطل فهو ينقض الوضوء « وقيد في المدارك انشاد الشعر الباطل بما زاد على اربعة أبيات . ولعله لما شتمت من الخبر . وقد يراد به التمثيل ، والانشاء اقوى من الانشاد ، وتكرير البيت والبيتين لا يرضعها بالكثرة . ولو انشد ثم حذف منه بحيث افسد شعره احتمل خروجه عن الحكم . ولعل الاولى خلافه ، ولا دخل للاتصال والانفصال فلو قرأ في اوقات متعددة بحيث يكون مجموعها كثرة ترتب الحكم .

(الخامس) خروج الودي بالمهملة بعد خروج البول والاستبراء منه ، لقول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر ابن سنان : « والودي فنه الوضوء لانه يخرج من دريرة البول » وربما حملت على ما اذا لم يستبرئ من البول لانه حينئذ لا ينفك من ممزوجة اجزاء . منه والاولى خلافه لانه لا يعرف كونه ودياً إلا بعد الاستبراء وإلا لكان من البلل المشتبه وهو محكوم عليه بالبولية ، وإلا لو فرض انه يعلم كون الخارج ودياً لم يكن عليه وضوء وان لم يستبرئ ، فتأمل . ويمكن حمل الرواية على التقية ، لانه مذهب الجمهور كما نقل في الاعتبار .

وهنا (فائدة نافعة) في المقام وغيره ، وهي قد ذكر بعض مشايخنا : أن الخبر اذا علم خروجه مخرج التقية في وجوب او تحريم يحكم من جهته بالاستحباب أو الكراهة . وربما يكون الذي دعاه الى ذلك حكم الأصحاب بالاستحباب في كثير من هذه المقامات مع كون اخبارها موافقة للعامة . وقد يناقش فيه بان حمل الأمر على التقية يقتضي البقاء على الحقيقة واستعماله في الندب يقتضي المجاز ، واحتمال ان يقال إنا نستفيد منه حكم الندب من دون استعمال اللفظ فيه كما ترى ، كالحقول بان الأمر

الخارج أفاد شيئين الأول الوجوب والثاني الرجحان وكون الأول للتقية لا يصير الثاني كذلك ، نعم لو لم يعلم خروجه منخرج التقية لسكنه قابل للحمل عليها وعلى الاستحباب بعد ان علم عدم ارادة ظاهره . احتمل ترجيح التقية ، لانها اقرب الاحتمالات بالنسبة الى اخبارهم عليهم السلام ، مع كونه فيه ابقاء للأمر على حقيقته . واحتمل ترجيح النذب لانه المجاز الشائع حتى قيل انه مساو للحقيقة . مضافا الى اصاله عدم وجود سبب التقية ، ولانهم العرفي بعد تأليف الخبرين مثلا والقطع ببقاء الأول على حقيقته ، فانه اذا قال لا ينقض الوضوء إلا هذه الأشياء المخصوصة ، وليس الودى منها ، ثم قال تَوْضُأً من الودى ، وكنا قاطعين ببقاء الأول على حقيقته وعدم العلم بوجود سبب التقية ، ينصرف الذهن الى ارادة حمل الأمر على النذب ، ولعله لذا حكم بعض الاصحاب بالنذب ، وان وافق الخبر العامة ، لانه لا يعلم بذلك انه خرج لها ، فحمله على النذب حينئذ اولى فتأمل جيداً .

(السادس) المذبي ، وقيل بناقضيته ، والصحيح العدم وتحمل الأخبار المعارضة على النذب او التقية كما سيأتي ان شاء الله .

(السابع والثامن والتاسع) الرعاف والتي والتخليل يسيل الدم . وفي المدارك تقيدهما بما اذا كرههما الطبع ، قال الصادق عليه السلام (١) في خبر ابي عبيدة : « الرعاف والتي والتخليل يسيل الدم ، اذا استكرهت شيئاً ينقض الوضوء » ولعله لذلك قيله في المدارك بما محتم . وتحتمل الرواية ان تكون رداً على القائلين بالنقض فيكون المعنى انه لا ينقض الوضوء إلا اذا استكرهت ، كناية عن الاحداث .

(العاشر والحادي عشر) مس باطن الدبر او باطن الاحليل لخبر عمار (٢) : « من

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٢ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٠ .

مس باطن دبره او باطن إجليله أعاد الوضوء .

(الثاني عشر) نسيان الاستنجاء قبل الوضوء لقول أبي جعفر (عليه السلام) (١) في خبر سليمان بن خالد : فيمن توضأ ونسي غسل ذكره « ثم يعيد الوضوء » .

(الثالث عشر والرابع عشر) التقييل بشهوة او مس الفرج كما في المدارك وعن النفلية والتهديب والاستبصار في وجهه ، لقول الصادق (عليه السلام) (٢) : « اذا قبل الرجل المرأة بشهوة او مس فرجها أعاد الوضوء » ولعل الاستحباب في هذه الامور وما شابهها إنما هو تأكيد استحباب التجديد .

(الخامس عشر) قبل الأغسال المسنونة كما عن الكافي والبيان والنفلية لقول الصادق (عليه السلام) (٣) : « كل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابة » وفيه المناقشة السابقة .

(السادس عشر) قبل الأكل وبعده كما عن النزهة ، قيل للأخبار ، والفاظ الشارع تحمل على الحقائق الشرعية فلا معنى لمحل الوضوء فيها على غسل اليد .

(السابع عشر) بعد الاستنجاء بالماء للمتوضي قبله وان كان قد استنجع كما في المدارك وعن النفلية والبيان : لقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمار : (٤) « وفي الرجل ينسي غسل دبره بالماء حتى صلى إلا انه قد تمسح بثلاثة احجار ، ان كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء وان كان قد خرجت تلك الصلاة التي

(١) المروي في الوسائل في الباب - ١٨ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٩ راجع الوسائل .

(٢) المروي في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٩

(٣) المروي في الوسائل في الباب - ٣٥ - من ابواب الجنابة حديث ١ .

(٤) المروي في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١ بادي تغيير .

صلى فقد مجازت صلاته وليتوضأ لما يستقبل من الصلاة .

(الثامن عشر) الغضب ، لما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) (١) : « إذا غضب أحدكم فليتوضأ » . والظاهر عدم استحباب الوضوء بأكل مامسته النار ، أو لمس النساء ، أو أكل لحم الجوز ، أو قص الشارب ، أو تقليم الأظفار ، أو تنف الأبط ، أو الاحتجام ، أو مس كلب ، أو مصافحة مجوسي ، والأمر بالوضوء في الأخيرين (٢) محمول على التنظيف - ولا من الردة ، ولا من الدم السائل من أحد السيلين إذا لم يستصحب حدثاً ، ولا من المضاجعة ، لأن كثيراً من هذه الأشياء ذهب اليه بعض العامة . وربما نقل عن بعض الأصحاب كابن الجنيّد والصدوق ، ولكن بعض منها فاقد للدليل ، والبعض الآخر متروك العمل به ولو على جهة الاستحباب بين الأصحاب ، وإنا وإن تسامحنا في أدلة السنن لسكن لا الى هذا المقدار . ويأتي إن شاء الله تعالى تحقيق مسألة التسامح في أدلة السنن ، وكثير من الأحكام المتقدمة مبنية عليها ، والعمدة فيها نصوص (٣) « من بلغه ثواب على عمل أو تبه وإن لم يكن كما بلغه » وفيها الصحيح وغيره وهي متقاربة المضمون ، لا ما ذكره بعضهم من الاحتياط والرجحان العقلي ونحوها مما لا يصلح مدركا لذلك ، بل النصوص المزبورة لولا الانجبار بالشبهة لا تدل على ذلك بحيث تكون مخصصة لما دل على اعتبار العدالة في حجية خبر الواحد ، على أن التعارض من وجه ، بل لا تخلو نفس الدلالة على ذلك من اشكال من وجوه ، فتأمل جيداً .

(فائدتان)

(الأولى) أنه لا بأس بجمع غايات متعددة في وضوء ، وليس ذلك من التداخل

(١) المروية في المستدرک فی الباب - ٤٧ - من ابواب الوضوء حديث ١

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٤٠٥

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ١٨ - من ابواب مقدمة العبادات

في شيء لعدم تعدد الأمور به ، اذ رفع الحدث غير قابل للتعدد في زمان واحد . ولا يشترط في هذا الجمع ان يلاحظ عليه كل غاية ، بل يكفي ولو كان المجموع علة ، بل لو ضم وكان المقصود غيره اكتفي به بمعنى حصول الثواب له بمجرد ذلك . وان لم يقع فعل الغاية بعده ، على اشكال في الاخير ، نعم لا اشكال في حصول ثواب فعل الغاية لو فعلت معه ، بل وان لم تكن ملاحظة ، فضلا عن ان تكون كذلك ، تبعاً لكون المدار فيه على ايقاع الفعل حال الطهارة .

(الثانية) ان الوضوء المستحب الذي لم يجمع الحدث الا كبر وكن المقصود به ما لا يشترط فيه الطهارة كدخول المساجد وقراءة القرآن أو الكون على الطهارة قد ذكر في الذخيرة أن فيه أقوالاً ستة : (الاول) صحة الوضوء مطلقاً ورفع الحدث ويجوز الدخول به في الفريضة ، ونسب الى المحقق في المعتبر المبل اليه ، بل عن بعض التأخرين انه الظاهر من مذهب الأصحاب كما عن آخر دعوى الاجماع عليه (الثاني) عدم ارتفاع الحدث به مطلقاً كما عن الشيخ في جواب المسائل الحلييات (الثالث) صحة الوضوء مطلقاً ويجوز الدخول به في الفريضة إلا اذا نوى وضوء مطلقاً كما عن المنتهى .

(الرابع) صحته بالمعنى المذكوران نوى ما يستحب له الطهارة لأجل الحدث كقراءة القرآن وعدمها ان نوى ما يستحب لا للحدث كتجديد الوضوء كما عن التذكرة (الخامس) عدم الصحة ان كان الاستحباب لا باعتبار الحدث كتجديد الوضوء وكذا ان كان باعتباره لكن لم يقصد الكمال وصحته ان قصد كما عن العلامة في النهاية (السادس) الصحة ان قصد ايقاع ما الطهارة مكملة له ، وكذا ان قصد الكون على الطهارة وعلم الصحة في غير الصورتين كما عن الشهيد في الذكرى ، وعنه انه قال : « وفي نية الوضوء للنوم نظر لانه نوى وضوء الحدث » .

(قلت) : هذا الكلام كغيره من كلام بعض الاصحاب لا يخلو من إجمال ، وتحرير البحث ان يقال ان في المقام مسألتين (الاولى) اشتراط صحة الوضوء بنية رفع الحدث خاصة

أو به أو بينة ما هو شرط في صحته ، كالصلاة ، أو بها ، أو بما هو شرط في كماله كقراءة القرآن ودخول المساجد ونحو ذلك ، وعدم اشتراط ذلك كما هو الأقوى على ما سيأتي ان شاء الله في النية (الثانية) ان الوضوء المندوب بعد انعقاده صحيحاً باستجلبه للشرائط هل يرفع الحدث ويدخل به في الفريضة أولا ؟ فنقول لا اشكال بل لا خلاف في صحة الدخول في الفريضة بما كان من الوضوء المندوب لصلاة نافلة ونحوها مما يشترط في صحته رفع الحدث وان لم تكن الغاية واجبة ، وأما ما لم يكن كذلك كدخول المساجد وقراءة القرآن مما لا يشترط في صحته الوضوء فالظاهر انه كذلك ايضاً . اذ عدم جواز الدخول به في الفريضة اما لكون مثل هذه الوضوءات كالأغسال المندوبة لا ترفع حدثاً والفرض ان رفعه شرط في صحتها ، واما لان الصلاة مشروطة بالوضوء وان كان الشخص مرفوع الحدث ، لقوله تعالى « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا » (١) واما لان الوضوء فيها إنما يرفع حكم الحدث بالنسبة لتلك الغاية دون غيرها كالصلاة ونحوها . والكل كما ترى ، أما الأول فهو مع منافاته لاطلاق لفظ الطهارة على كثير منها التي قد عرفت انها حقيقة في الرفع للحدث ، وللمقطوع به على الظاهر من ملاحظة الأدلة - يمكن تحصيل الاجماع على خلافه ، كالثاني لتخصيص الآية بالمحدثين . نقولاً عليه الاجماع من المفسرين (عليه) بل في المعتبرة (٢) أن المراد اذا قمتم من النوم . ونحوها الثالث لاتحاد حكم الحدث بالنسبة الى جميع آثره ، اذ لم نعهد شخصاً متطهراً من الحدث للمسجد غير متطهر بالنسبة الى غيره . وذلك كله واضح ، وفي السرائر دعوى الاجماع على جواز الدخول في الفريضة ، قال فيها : « يجوز ان يؤدي بالطهارة المندوبة الفرض من الصلاة بدليل الاجماع من اصحابنا » . وفي التذكرة : « يجوز ان يصلي بوضوء واحد جميع الصلوات فرائضها وسننها ما لم يحدث سواء كان الوضوء فرضاً أو نفلاً سواء توضعاً

(١) سورة المائدة آية ٨

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٧ .

لنافلة او فريضة قبل الوقت او بعده مع ارتفاع الحدث بلا خلاف ، أما مع بقاء الحدث فقولان سيأتي تحقيقهما « انتهى قلت : نعم قد يقع الاشكال في مثل الوضوءات المندوبة التي لم تكن مشروعة لرفع الحدث كوضوء التجديد والمجامع للاكبر والذي هو لأحد الأسباب المتقدمة من القي والراف ونحو ذلك لو صادفت حدثاً ، كما او ظهر فساد الوضوء الأول أو عدم وجود حدث اكبر . ولعل الأقوى فيها جميعها ذلك ايضاً على اشكال في الاخيرين سيما في اولهما ، وذلك لما استعرف ان شاء الله تعالى من ان المستفاد من الادلة كون الوضوء من باب الاسباب ، وان رفع الحدث انما هو من الآثار المترتبة عليه التي لا مدخلية لنية المكلف فيها ، مع ما يستفاد من ان مشروعية التجديد انما هو لتلافي خلل الأول . وقد يستدل عليه مضافاً الى ذلك بقوله (عليه السلام) (١) : « لا ينقض الوضوء إلا حدث » وقوله (عليه السلام) (٢) : « اذا استيقنت انك توضأت فإياك ان تمحط وضوء ابدأ حتى تستيقن انك احدثت » ونحوهما ، لظهورهما في كون الوضوء والحدث متعاقبين لا يمكن حصول احدهما مع الآخر إلا بالدليل ولان حصر الناقض له في الحدث كالصرح بكونه رافعاً لما يرد عليه منه . وقد يفرق بين التجديدي وغيره من المجامع للاكبر بكون مشروعية الاول لتلافي الطهارة الأولى دون الثاني والأقوى ما ذكرنا ، فتأمل .

﴿ والواجب من الغسل ﴾

من غير اشكال في الذي سببه جنابة ﴿ ما كان لاحد الامور الثلاثة ﴾ المتقدمة على قياس الوضوء ، ﴿ او لدخول المساجد او لقراءة ﴾ شيء من سور ﴿ العزائم ان وجبا ﴾

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٤ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٧ مع

التغيير في اللفظ .

كما سيظهر لك في باب غسل الجنابة ، ومثله في ذلك بالنسبة الى الحنفة ايضا
 غسل الحيض والنفاس ، بل هو اجمالي في الثلاثة الاول ، ولا اعرف فيه تحلقا في
 الاثنين ايضا ، كما يشعر بنفيه عنه المحكي عن الروض والمسالك ، حيث جعل
 ما يحرم على الحائض اقسام ثلاثة منها ما غايته النقاء دون الغسل كالطلاق . ومنه ما غايته
 الغسل دون النقاء ، وذكر الحنفة ، ومنه ما هو مختلف فيه كالصوم . قيل وكذا
 كلام العلامة في نهاية الاحكام يشعر بذلك ايضا . وعن الجامعة الاجماع على
 الوجوب للمساجد وقراءة العزائم ، لكن في المدارك عن بعض أنه قوي عدم وجوب
 الغسل لهما ، واكتفى في الجواز بانقطاع الدم لعدم التسمية بعده عرفا ولغة ايضا . وان قلنا
 ان المشتق لا يشترط في صدقه بقاء اصله كما في مثل المؤمن والكافر والحلو والحامض كما
 قرر في محله ، قال : وما ذكره غير بعيد غير ان المشهور اقرب . قلت : ويدل
 على المختار مضافا الى ما سمعت والى استصحاب المنع الثابت قبل انقطاع الدم ان الظاهر
 كون المنشأ هو الحدث ، كما يشعر به الجمع بين الحائض والجنب في الحكم ، واطراد
 المنع في النقاء التخلل ، وعدم قصور حدث الحيض عن الجنابة ان لم يكن أشد منه .
 واطلاق اسم الحائض باعتبار الحدث كثير شائع ، ومنه قولهم : يجب على الحائض
 الغسل ويجوز وطء الحائض بعد انقطاع الدم قبل الغسل ونحو ذلك . والمراد بالحائض
 هنا هذا المعنى لا ذات الدم . والقول في النفاء كما في الحائض حرفا بحرف ، مع
 تقل الاتفاق على تساويها في الاحكام . واما المستحاضة فلا نزاع في وجوب الغسل
 فيها للصلاة والطواف ، وكذا من كتابة القرآن لحرمتها في حال الحدث ، مع عدم
 الإشكال في كون دمها حدثا . وأما دخول المساجد وقراءة العزائم فالظاهر من المصنف
 (رحمه الله) وغيره ممن عبر كمبارته اشتراطها ايضا بالغسل ، وهو الظاهر من كلمات
 الاصحاب فيما يأتي في الاستحاضة من تعليقهم صيرورتها بمنزلة الطاهر على فعل ما وجب
 عليها من الاعمال ، وفي جملة منها ما يظهر منها انها ان لم تفعل حرم عليها ما كان يحرم

على الحائض . وعن حواشي التحرير : وأما حدث الاستحاضة الموجب للغسل فظاهر
الاصحاب أنه كالحيض . وعن شارح النجاة : الاجماع على تحريم الغايات الخمس على
المحدث بالكبر مطلقاً عند المس وربما يشعر به أيضاً المحكي من عبارة الغنية والمعتبر
والتذكرة .

فظهر لك حينئذ انه لا ينبغي الاشكال في ذلك ، فما ينقل عن الروض من
جواز دخولها المساجد مع امن التلوين من دون توقف على غسل ضعيف ، كالمقول
عن المعالم من نجواز قراءة العزائم خاصة من دون غسل ، وما عن ظاهر المجمع من
جوازهما معاً ، لما عرفت وتعرف ان شاء الله فيما يأتي .

وأما غسل المس فلا ينبغي الاشكال في اصل وجوبه على المشهور شهرة كادت
تكون اجماعاً بل هي كذلك ، لعدم قدح خلاف المرتضى (رحمه الله) في ذلك ،
إما لمعلومية نسبه أو لغيره ، مع أننا لم نعرف له موافقاً قديماً وحديثاً ، ولذا حكى
الشيخ في جنائز الخلاف الاجماع ، فقال : « دليلنا اجماع الفرقة ومن شذ منهم لا يعتد
بقوله » . قلت : ويدل عليه مضافاً الى ذلك الأخبار الكثيرة التي كادت تكون
متواترة ، بل قيل انها كذلك المشتمة على انواع الدلالة على المطلوب . ويأتي التعرض
لذكرها في محله ان شاء الله ، لكن ليس فيها على كثرتها ما يدل على الوجوب الغيري
وعلى شرطية الصلاة أو غيرها عدا الرضوي : (١) « اذا اغتسلت من غسل الميت
فتوضاً ثم اغتسل كغسلك من الجنابة ، وان نسيت الغسل فذكرته بعد ما صليت
فاغتسل واعد صلاتك » ومن هنا توقف في المدارك فقال : « لم اقف على ما يدل
على ما يقتضي اشتراطه في شيء من العبادات ولا مانع من ان يكون واجباً لنفسه ،
كغسل الجمعة والاحرام عند من اوجبها . نعم ان ثبت كون المس ناقضاً للوضوء إنجه

(١) المروى في المستدرک فی الباب - ٨ - من ابواب غسل المس حديث ١ .

وجوبه للامور الثلاثة ، إلا انه غير واضح « انتهى . وربما تبعه عليه بعض متأخري
 المتأخرين ، وقد يؤيد بما في صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (١) في رجل
 أمّ قوماً فصلّى بهم ركعة ثم مات ، قال : « يقدمون رجلاً آخر ويمتدون بالركعة
 ويطرحون الميت خلفهم ويفتسل من مسه » لاشعاره بارادة الاغتسل بعد الصلاة . إلا
 انه مع عدم صراحته بذلك قد يكون المراد منه التذلل لعدم وجوب الغسل هنا لكون
 المس حال الحرارة ، كما يقضي به قرب موته منه . وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في
 ضعفه ، بل بحسب الظاهر كأنه خرق للاجماع المركب ، لاتفاق القائلين بوجوبه على
 حديثه وناقضيته للطهارة كما حكاه عنهم في المصاييح ، ناقلاً للتصريح به عن المقنعة
 والنهاية والاقتصاد والجل والعقود والسكافي والغنية والاشارة والوسيلة والسرائر
 والمنتقى والدروس والذكري والبيان والروض وكفاية الطالبين وجامع المقاصد وفوائد
 الشرائع ومنهج السداد والرسالة الفخرية وغيرها من كتب المتقدمين والمتأخرين ،
 قال : « وهو امر مقطوع به في كلامهم ولا خلاف فيه إلا من نفى وجوب غسل المس »
 قلت : ويؤيده السيرة المستقرة والعمل المستمر في الأعصار والأمصار على عدم فعل
 شيء مما يشترط بالطهارة كالصلاة ونحوها قبل فعله ، وقد نقل عن جماعة التصريح
 بتوقف الغايات الثلاثة عليه وهي الصلاة والطواف ومس كتابة القرآن ، كما هو ظاهر
 المصنف وغيره ممن عبر كهارته ، ولعله قضية كلام من صرح بحديثه وناقضيته للطهارة
 ممن عرف ، لمكان اشتراط هذه الغايات الثلاثة بارتفاع الحدث . وربما استدلل عليه
 كما في المصاييح وغيرها بعموم قوله (ع) (٢) : « في كل غسل وضوء إلا الجنابة » ، مع
 اتفاق الأصحاب على ذلك إلا من شذ ، ولان المس ناقض ، وإلا لم يجب به الوضوء

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٤٣ - من ابواب صلاة الجماعة حديث ١

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٣٥ - من ابواب الجنابة حديث ٢ .

قطعا ، فانه لا يجب إلا على المحدث اتفاقا كما قيل . لكن قد يناقش فيه بان أقصى ذلك ناقضية الطهارة به ، وهي لا تستلزم وجوب الغسل للصلاة اذ قد يكتفى في رفع الحديث بالوضوء حينئذ ، وان وجب الغسل تعبدآ بناءً على استقلاله في رافعية الأصغر وان كان منضمًا مع الأكبر ، اللهم إلا أن يقال إن المناسق منها انه حدث لا ترتفع حديثه إلا بالوضوء والغسل . وربما استدلل عليه أيضا بما (١) في روايتي الغسل بن شاذان ومحمد بن سنان عن الرضا (عليه السلام) من تعليل الأمر بغسل المس بالطهارة لما أصابه من نضح الميت قال (عليه السلام) في الأولى : « إنما امر من يغسل الميت بالغسل لعله الطهارة مما أصابه من نضح الميت لأن الميت إذا خرج منه الروح بقي أكثر آفته » وكذا في الثانية مع زيادة « فلذلك يتطهر منه ويطهر » وهو وان أمكن المناقشة فيه سيما في الأولى ، لكنه لا بأس به مؤيدآ ، وإنما العمدة ما عرفت من ظهور اتفاق الأصحاب على ذلك مع التأييد بما في الفقه الرضوي (٢) وما عساه يشعر به ضمه في الأخبار مع ما يوجب الغسل من جهة الحدث ، بل لعله المناسق من الأمر بالاغتسال منه ، بعد ملاحظة ما كان من قبيله من هذه الأغسال . لكن جميع ذلك إنما يقتضي وجوب الغسل لهذه الغايات الثلاثة دون غيرها من اللبث في المساجد وقراءة العزائم ، وان كان ظاهر المصنف وغيره ممن اطلق وجوب الغسل للغايات الخمس ذلك ، بل عن بعضهم نسبته الى الأشهر ، إلا انه لا دليل عليه ، فالأصل يقتضي عدمه والقياس لا تقول به وفاقا للنقول عن الروض والموجز وغاية المرام وعالم الدين وجامع المقاصد وحواشي التحرير والارشاد والجعفرية والطالبية ومنهج السداد وشارح النجاة بل في السرائر دعوى الاجماع على جواز دخوله المسجد وجلسه فيه . فظهر حينئذ ان الأقوى عدم وجوب غسل المس لغير ما تجب له الطهارة الصغرى .

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب غسل المس - حديث ١٢٥١١ .

(٢) المستدرک - الباب - ١ - من ابواب غسل المس - حديث ١

﴿وقد يجب﴾ الغسل اذا كان من جنابة ﴿اذا بقي لطاوع الفجر من يوم يجب صومه﴾ مضيقاً او موسعاً ﴿بمقدار ما يغتسل الجنب﴾ لمكان توقف صحة الصوم عليه على المشهور شهرة كادت تكون اجماعاً ، بل هي كذلك على الظاهر كما حكى في الانتصار والخلاف والسرائر والوسيلة ، وعن الغنية وكشف الرموز وحواشي التحرير والروض والمقاصد العلية وكشف اللثام ، وعن المعبر والمنتقى والتذكرة نسبتها الى علمائنا ، وكثر العرفان الى اصحابنا ، والمذهب البارح ان القول بخلاف ذلك منقرض . وجامع المقاصد انه استقر عليه مذهب الاصحاب وعن المنتقى والمختلف والسرائر تكرار حكايته في مسألة وجوب الغسل لنفسه . ويدل عليه مضافاً الى ذلك خبر أبي بصير (١) عن الصادق (عليه السلام) فيمن أجنب في شهر رمضان ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح . قال : « يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكيناً » وأخبار القضاء (٢) والقضاء مع الكفارة اذا نام فانه اذا بطل مع النوم فبدونه اولى . فما ينقل عن ظاهر الصدوق من الخلاف في ذلك وربما مال اليه جماعة من متأخري المتأخرين ضعيف جداً كأدلتهم من الاصل وظاهر الكتاب ، وخبر حماد بن عمار (٣) عن الصادق (عليه السلام) عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل وآخر الغسل إلى أن طلع الفجر فقال : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يجامع نساءه من أول الليل ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر ولا اقول كما يقول هؤلاء الأقباش يقضي يوماً مكانه » . وخبر العيص (٤) سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل

(١) والوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب ما يمسك الصائم عنه ووقت الامساك - حديث ٢ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب ما يمسك الصائم عنه ووقت الامساك - حديث ٣ وفي الوسائل حماد بن عثمان . الأقباش جمع قشب ككشت وهو من لا خير فيه من الرجال .

(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب ما يمسك الصائم عنه ووقت الامساك - حديث ٤

فأخر الغسل حتى طلع الفجر قال : « يتم صومه ولا قضاء عليه » وقوله (عليه السلام) في خبر حبيب الخثعمي (١) : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متممداً حتى يطلع الفجر » الى غير ذلك ، إذ يجب الخروج عنها في مقابلة ما ذكرنا ، وحمل ما يقبل التأويل من الأخبار على إرادة التعجب والانكار أو مقاربة الفجر أو الفجر الأول أو العذر أو التقية ، ولعلها أصوب كما يلوح من ملاحظتها ، وكيف لا مع اشتغالها على ما شتمت من فعل النبي (صلى الله عليه وآله) وهو مناف لمنصب النبوة سيما بعد اشعارها بالمدائمة منه على ذلك ، مع انه لا إشكال في كراهته واقتضاه تأخير صلاة الصبح عن أول وقتها ، بل ترك صلاة الليل وهي واجبة عليه . فلا ينبغي الاشكال في هذا الحكم وعدم الالتفات الى الخلاف المذكور ، مع إمكان ارجاع عبارة الصدوق الى المختار فلاحظ وتأمل .

ثم أنه قد تشعر عبارة المصنف كغيره من بعض العبارات باختصاص هذا الحكم في غسل الجنابة دون غيره ، ويؤيده خلو عبارات القدماء كما قيل عن التعرض لاشتراط صحة الصوم بغسل الحيض والنفاس والمس . اللهم إلا ان يكون اكتفوا عن الأولين بذكرهم شرط صحة الصوم الخلو من الحيض ، وتردد في المعتبر في وجوب غسل الحيض للصوم . قلت : وهو مما ينبغي القطع به بالنسبة الى غسل المس كما نص عليه بعضهم ونقل عن آخرين ، بل في المصاييح للعلامة الطباطبائي ان المستفاد من كلام الاصحاب هنا وفي كتاب الصوم القطع بعدم توقف الصوم عليه ، ولعل الأمر كما ذكر . ويؤيده مضافاً الى ذلك والى الأصل مع عدم الدليل عليه اطلاق المسلمين في سائر الأعصار والأمصار على تغسيل الأموات في شهر رمضان نهائياً من غير تكبير سيرة يحصل القطع بها برأي

(١) الوسائل الباب - ١٦ - من ابواب ما يمسك الصائم عنه ووقت الإمساك حديثه

المعصوم . فما ينقل عن والد الصدوق في الرسالة من إيجاب القضاء للصوم والصلاة لمن نسي الغسل ضعيف شاذ : مع انه احتمال الناقل لذلك ان في عبارته وهما من النسخ ، ويؤيده عدم نقل غيره عنه ذلك . مع أن عبارته فيها غالباً دلتى وفق عبارة الفقه الرضوي وهي خالية عن ذلك . ومن العجيب ما ينقل عن الحديقة من نسبة اشتراط صحة الصوم به الى المشهور بعد ما عرفت ، ولعله أخذه من ذكر الاصحاب له في جملة ما يجب الغسل فيه لذلك وهو كما ترى . وأما بالنسبة للحيض فلمشهور بين المتأخرين انه كالجنابة في ذلك ، بل عن بعضهم نفي الخلاف فيه كآخر دعوى الاجماع ، ولعل المراد المتأخرين ، وإلا فلم ينقل عن أحد من القدماء سوى ابن أبي عقيل ، وفي المصاييح ان كتب المتقنين كالنهاية والمنفعة والمبسوط والخلاف والجل والانتصار والمراسم والكافي والمسنب والوسيلة والغنية والسرائر خالية عن اشتراط الصوم بغسل الحيض والنفاس ووجوبها فيما يجب فيه . وقد ضبطوا في كتاب الصوم ما يوجب القضاء والكفارة أو القضاء وحده ولم يذكروا ذلك في شيء من القسمين . قلت : وكيف كان فلا ريب أن الأقوى وجوبه لذلك ، ويدل عليه ، مضافا الى ما تقدم والى الأصل في وجه سيما ان جعل الكف عنه داخلا في ماهية الصوم ، والى ظلية مشاركة غسله لغسل الجنب في كثير من الأحكام . بل قد يلحق أولويته من الجنابة بالنسبة الى كل ما يشترط به لما دل ان حدث الحيض أعظم ، كما ذكره بعض الأصحاب ، ويشعر به (١) قوله (عليه السلام) : « قد جاء ما هو أعظم من ذلك » موثق أبي بصير (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « ان طهرت بئيل من حيضها ثم توانت ان تغتسل في شهر رمضان حتى أصبحت ، عليها قضاء ذلك اليوم » . وهي وان كان لا تعرض فيها لغسل النفاس إلا ان الاجماع على

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الحيض - حديث ٢ وفيه قد أتاها ما هو أعظم من ذلك .

(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب ما يمسك الصائم عنه ووقت الامساك - حديث ١

مشاركة النفاس للحيض كلف في ذلك ، بل ادعى بعضهم في خصوص المقام ان كل من قال بوجوب غسل الحيض للصوم قال به بالنسبة الى غسل النفاس . نعم ظاهر الرواية مختص في شهر رمضان ، وربما يلحق به قضاؤه ، ولذا اقتصر عليها جماعة من المتأخرين كما نقل عنهم ذلك ايضاً بالنسبة الى غسل الجنابة ، لكنه لعله يخالف للمشهور ، بل الاجماع كما قيل ، إذ الاصحاب بين القول باشتراط مطلق الصوم واجباً كان او مندوباً بارتفاع هذا الحدث كما لعله الظاهر من ملاحظة كلامهم في الصوم ، وبين القول باشتراطه في خصوص الصوم الواجب مطلقاً مع قطع النظر عن غيره ، فخصوص الواجب حينئذ متيقن من غير تفصيل في أفرادهِ . ويأتي تمام الكلام فيه في كتاب الصوم ان شاء الله تعالى وكيف كان فظاهر المصنف (رحمه الله) والقواعد وعن التذكرة ونهاية الاحكام وجماعة من متأخري المتأخرين اختصاص وجوب الغسل للصوم في آخر الوقت ، وظاهرهم أنه متى قدم الغسل على ذلك نوي الندب ، وعلل بعدم تعقل وجوب الشرط قبل وجوب المشروط إلا أنه نزل ضيق الوقت بمنزلة دخوله ، ويقرب منه غيره . قلت : وحاصل الاشكال في المقام انه لا إشكال في وجوب الغسل للصوم مقدماً عليه ، مع أنه لا وجه لوجوب مقدمة الواجب قبل وجوب ذي المقدمة ، وكيف مع استفادة وجوبها من وجوبه ، فن هنا احتاجوا الى ما سمعت من التعليلات الضعيفة التي لا تدفع ضيماً بالنسبة الى ذلك ، إذ ضيق الوقت لا يحقق وجوب الصوم قبل وقته وهو الذي يجدي في وجوبها . ودعوى استفادة ذلك من شرطية الصوم به وان لم يتحقق وجوب الصوم فعلاً لا تقصر الوجوب عند الضيق ، بل مقتضاها الوجوب قبله ايضاً . ولذلك ارتكب بعضهم كالعلامة القول بالوجوب النفسي في التفصي عن ذلك . وهو غير مجد ايضاً إذ لا يليق به مع ذلك انكار الوجوب الغيري المعلوم بثبوته ، ضرورة توقف صحة الصوم عليه ، وأقصى القول بالوجوب النفسي انه اثبات له مع الوجوب الغيري ، والاشكال إنما جاء من جهة لكونه مستلزماً اما إنكار مقدميته أو إنكار وجوب مقدمة الواجب

وهما معاً باطلان . ومن العجيب ان العلامة (ره) مع قوله بالوجوب النفسي ذكر كما ذكر المصنف (رحمه الله) من أنه إنما يجب عند ضيق الوقت . وقيل إنه حكى عنه الاعتذار عن ذلك بان المراد بتضييق الوجوب بسببه وإنما الموجب له الجنابة . وفيه أنه مشعر بأن الفصل لا يجب إلا بوجوب واحد نفسي حاصل من حين وجود سببه لا بتضييق إلا بظن الموت او بتضييق العبادة المشروطة به ، وهو وان كان مطابقاً لظاهر المنقول عن القائلين بالوجوب النفسي في جميع الطهارات من وجوبها بمحصل اسبابها وجوباً موسعاً لا بتضييق إلا بظن الوفاة او بتضييق العبادة المشروطة بها ، ولا استدلال القائلين بوجوب غسل الجنابة لنفسه بانه لو كان واجباً لغيره لزم جواز الاصباح على الجنابة في شهر رمضان لعدم وجوب الواجب لغيره إلا بعد دخول الوقت ، لكن ينبغي القطع بفساد ذلك كله لما عرفت من أنه لا إشكال ولا نزاع في الوجوب الغيري عند القائلين بالوجوب النفسي وأن الذي يتضييق بتضييق العبادة إنما هو الأول دون الثاني كالعكس في ظن الوفاة ، نعم قد يجتمعان ولا مانع من ذلك كما في غيرها مما وجب لنفسه ولغيره . وكيف كان فقد ظهر لك ان القول بالوجوب النفسي لا يحسم مادة الاشكال ، ولذلك نقل عن البهائي أنه سلك مسلكاً آخر في التخلص عن ذلك وهو صرف وجوب الفصل للصوم عن ظاهره وجعل الغاية توطئ النفس على إدراك الفجر طاهراً . وفيه مع وضوح فساده في نفسه ان وجوب التوطئ على إدراك الفجر طاهراً فرع وجوب الفصل قبل الوقت ، فان صح فلا حاجة الى غيره ، وإلا لم يجب التوطئ . وأعجب من ذلك ما اجاب به ابن ادریس في السرائر بعد ان اورد الاعتراض على القول بالوجوب الغيري بما حاصله أن الجنب في ليالي شهر رمضان إن أوجبته عليه الاغتسال قبل الفجر فقد رجعت الى القول بالوجوب النفسي من حيث لا تشعرون لعدم وجوب الواجب لغير قبل الوقت ، وان قلتم لم يجب كما هو قضية قولكم بتدنيته قبل الوقت خالفتم الاجماع إذ لا خلاف في اشتراط صحة الصوم بالطهارة من الجنابة قبل الفجر ، فيجب حينئذ لوجوب ما لا يتم

الواجب إلا به . وأجاب عن ذلك بوجهين الأول ان الامة بين قائلين : قائل بوجوب الغسل في جميع الشهور والايام والافات وهذا المعترض منهم ، وقائل بوجوبه فيما عتناه وشرحنه يعني به الوجوب للغير بعد الوقت وليس هاهنا قائل بالندب في طول اوقات السنة إلا الوقت المتقدم في ليالي شهر رمضان ، قال : فانسلخ من الاجماع بحمد الله تعالى وحسبه بهذا عاراً وشناراً ، والثاني انا نسلم وجوب ما لا يتم الواجب إلا به لكن ما نحن فيه ليس من هذا القليل وذلك لتمامية الصوم بالاغتسال من دون نية الوجوب بل يكتفي بنية الندب قربة الى الله فيصبح حينئذ صومه بلا خلاف . قلت : وهو كما ترى فيه نظر من وجوه بل لا يكاد يستقيم له محصل ، ولذا قال العلامة في المنتهى في الاعتراض عليه بعد ان نقل ذلك وغيره عنه : « ومن أعجب العجائب إيجاب الغسل عليه وان لا ينوي الوجوب بل الندب ، فلم يغسل أن يقول إن كان الغسل ندباً فلي ان لا أفعله فان سوغ له الصوم من دون اغتسال فهو خلاف الاجماع ، والا لزمه القول بالوجوب أو القول بعدم وجوب ما لا يتم الواجب إلا به ، وإن كان واجباً فكيف انوي الندب في فعل واجب ، وعندك الفعل إنما يقع على حسب القصد والدواعي . فانظر الى هذا الرجل كيف يخط في كلامه ولا يحترز عن التناقض فيه » انتهى .

قلت : ويمكن التخلص عن هذا الاشكال الذي ألجأ هؤلاء الأصحاب الى مثل هذا الاضطراب بمنع اختصاص وجوب مقدمة الواجب بما بعد الوقت في مثل ما نحن فيه من الواجبات المنطبقة على تمام اوقاتها ونحوها من الواجبات المضيقه مما كانت المقدمات فيها تقدمها عليها لعدم سعة زمان فعلها إلا لها ، دون مقدماتها ، بشهادة جميع ما دل على وجوب مقدمة الواجب عليه من العقل والعرف وغيرها ، اذ لا ينبغي الشك في ان السيد اذا أمر عبده بالصعود على السطح عند الزوال من غير تأخير عنه كان مخاطباً بوضع السلم وغيره مما يتوقف عليه ذلك قبل الزوال ، وإلا عدت عاصياً مفوتاً للواجب عن وقته ، ومثله قطع المسافة للحج ونحو ذلك . وقولهم لا معنى لوجوب الشرط قبل

وجوب المشروط يدفعه بعد الاجماع على وجوب ما لا يتم الواجب إلا به من غير فرق بين سعة وقت الواجب له ولتقدمته أو لا ، أنهم ان أرادوا قبل الوجوب الأدائي فهو ممنوع إذ لا شاهد له من عقل ولا نقل بل ما شاهد ان على خلافه . وان ارادوا قبل الوجوب التطليقي فهو مسلم لكن المفروض في المقام وجوده ، ضرورة تقدم الأمر على المأمور به ، وهو كلف في إثبات الوجوب للمقدمات سيما ما اعتبر تقدمها عليه في صحة الفعل .

لا يقال : ان قضية ذلك إيجاب مقدمات الواجب المشروط قبل حصول شرط الوجوب ضرورة كون ما نحن فيه من الواجب الموقت واجباً مشروطاً بالنسبة للوقت فلو وجبت مقدماته قبل الوقت لوجب حينئذ فعل سائر مقدمات الواجبات المشروطة من الحج وغيره قبل تحقق شرط الوجوب وهو واضح الفساد . لأننا نقول أما أولاً فقد يفرق بين ما علق عليه الوجوب من المقطوع بحصول شرط الواجب فيه وعدمه فنلتزم بإيجاب مقدمات كل واجب مشروط بقطع فيه بحصول شرط الوجوب دون غيره ، وثانياً بإمكان الفرق أيضاً بين ما علق فيه نفس الوجوب كالأستطاعة بالنسبة للحج وبين ما كن التعليق فيه لأداء المكلف به مثل ما نحن فيه ، وثالثاً وهو الوجه بالفرق بين الشروط بالوقت وغيره باعتبار الاكتفاء بظن السلامة في الأول دون الثاني ، وبالفهم العرفي وغيرهما ، فتأمل جيداً فلن التحقيق عدم الفرق بين الوقت وغيره مما يكون الوجوب مشروطاً ، نعم الظاهر عدم اعتبار الوقت في الوقت في وجوبه وإنما هو في صحته ، إلا ان يدل دليل على ذلك ، فالإيجاب فيه حينئذ مطلق قبل الوقت لا مشروط فيمكنه حينئذ في وجوب مقدمته سيما اذا كان سبقها عليه معتبراً في صحته ، ضرورة كونها حينئذ مقدمة واجب مطلق ، وإن كانت الصحة معلقة على الوقت . فإن ذلك لا يقتضي كون الوجوب فيه مشروطاً . وحينئذ يتجه الجواب الثاني لا الثالث ، وبه يفرق بين المعلق الجواهر .

والشروط ، وبعبارة أخرى بين المقيد والمطلق ، وثالثة بين شرط الوجوب وتعليقه وبين صحة الواجب والأمور به ، والله العالم .

فاتضح لك بذلك كله وجه ما يندفع به ما ذكر سابقاً بحذافيره من غير حاجة الى القول بالوجوب النفسي ولا إسقاط وجوب ما لا يتم الواجب الا به ولا إنكار مقدمة الغسل للصوم ، نعم يتجه بناء على ما ذكرنا عدم اختصاص الوجوب بآخر الوقت كما هو ظاهر المصنف (ره) ومن تبعه ، لعدم الدليل ، بل لدليل العدم وهو إطلاق ما دل على وجوب المقدمات من الأمر بندي المقدمة ، بعد فرض العلم باشتراط تقدمها من غير تقييد بوقت كسائر الواجبات المطلقة ، لكنها تنضيق في آخر الليل لمكان انتهاء وقت وجوبها ، ولا ينافي ذلك القول بوجوبها للغير اذ المراد ان العلة في وجوبها الغير ولو تقدمت عليه بل تسرى للعلامة الطباطبائي (رحمه الله) حتى قال : « انه لولا النص والاجماع على تأخير وجوب هذا الغسل عن وقت الصلاة لتمكن القول بمثله هنا ايضاً ، فان الصلاة في أول الوقت متصفة بالوجوب الموسع وهي موقوفة على الطهارة قبل الوقت ، لكن الدليل الشرعي اوجب صرف الوجوب الى صورة مخصوصة وهي ما اذا صادف المكلف أول الوقت متطهراً ، فتكون الصلاة في أول الوقت واجباً مشروطاً ، وأما الغسل للصوم فحيث لم يمكن تأخيره الى الوقت ولم يضرب له وقت في الشرع وجب ان يكون وقته من حصول السبب ويتضيق وجوبه في آخر الليل كما هو الغالب وربما تضيق في غيره كما إذا علم عدم تمكنه منه في الأخير » انتهى . وكيف كان فقد صار حاصل هذا التخلص أنا نقول بوجوب غسل الجنابة للصوم بمجرد حصول سبب الجنابة موسعاً ، ويتضيق إذا بقي من الليل بمقدار زمانه ، وأنه لا مانع من وجوب المقدمة قبل الوقت الذي هو شرط صحة الفعل لا الوجوب ، فهي حينئذ مقدمة واجب مطلق لا مشروط كما أنه لا دليل على تخصيص الوجوب في الآخر ، وما نحيلوه من أنه لا يجب الشرط قبل المشروط مع فساد ما سمعت لا يدفعه دعوى التضيق المذكورة واختاره العلامة الطباطبائي

(رحمه الله) في المصاييح وقال بعد ذكر تحقيقه وتقيقه : « ومن ثم ذهب جماعة من المحققين منهم الحق الأردبيلي والسيد الفاضل صاحب الرجال والقاشاني في المفاتيح وشرحه وجميع من عاصرناهم من المشايخ الى عدم اختصاص الوجوب بآخر الوقت وهو ظاهر إطلاق العلامة في الارشاد والشهيد في جميع كتبه ، بل هو قضية كلام المعظم فانهم اشترطوا في صحة الصوم تقديم الغسل ولم يمينوا له وقتاً مخصوصاً والتحديد بآخر الليل لم يعرف لأحد من الفقهاء إلا المحقق في الشرائع وقد وافقه العلامة في أكثر كتبه مع قوله بالوجوب النفسي » انتهى قلت : وهو وإن كان قد أجاد وجاء بما هو فوق المراد ، لكن قد يناقش فيه بعد الاغضاء عما في بعض كلماته مما لا تعلق لها فيما نحن فيه بأن قضية كما صرح به غير مرة في كلامه أنه يجب غسل الجنابة للصوم بمجرد حصول سببه من غير تقييد في وقت ، وهو يقتضي تحقق معنى الشرطية في غسل الجنابة ولو مع الفصل بين زمان الجنابة وشهر رمضان مثلاً بتمام السنة ، فينوي الوجوب فيه حينئذ متى وقع ، وكأنه مما ينبغي القطع بعده ، إذ لا يعرف ذلك إلا من القائلين بالوجوب النفسي دون أهل القول بالغيري ، نعم تقل عن بعض من لم يخص الوجوب في حال التضيق انه ينوي الوجوب فيه من أول الليل بتوهم كون ابتداء الخطاب منه بالصوم فيه ، ولاريب في فساده ضرورة عدم اختصاص الأمر بالصوم في أول الشهر ، بل الأمر بصوم شهر رمضان مطلق ، وقوله تعالى : « فن شهد منكم الشهر فليصمه » (١) يراد منه عدم وجوبه على المسافر كما يراد من نحو قوله (صلى الله عليه وآله) : « صوموا لرؤيته » (٢) عدم وجوب صوم يوم الشك .

وكشف الحال أنه قد تقرر في محله كون المراد بالشرط هو ما يلزم من علمه العلم ولا يلزم من وجوده الوجود ، ولا ريب ان الذي هو شرط هنا ومقدمة للصوم

(١) سورة البقرة - آية ١٨١ .

(٢) الوسائل - الباب ٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١٧ وفي الوسائل فصولها

إنما هو الطهارة من الجنابة ، والذي ينطبق عليه معنى الشرط المتقدم إنما هي الطهارة المقارنة لفجر يوم الصوم ، إذ هي التي ينعدم بانعدامها المشروط لا المتقدمة عليه بقليل فضلاً عن الكثير ، فالطهارة الحاصلة قبل ذلك لا مدخلية لها في صحة الصوم قطعاً ولذلك لا يقدر عدمها فيه ، فمن أجنب حينئذ قبل دخول شهر رمضان بيوم أو يومين واغتسل لم يكن لما حصل عنده من وصف الطهارة حين الغسل مدخلية في صحة الصوم ، نعم أن الذي له مدخلية في ذلك إنما هو حال مثل هذا الحال عند طلوع الفجر ، وهو تارة يحصل بالبقاء والاستمرار على ما حصل له من ذلك وتارة يحصل بإيجاد غسل في وقت الضيق.

لا يقال أن الغسل الأول حينئذ أحد فردي ما يحصل به مقدمة الواجب ، فيجب حينئذ تحييراً إذ لا نشترط في المقدمة انحصارها في فرد واحد لأن المقدمات لا زالت تعدد كأفراد الماهية بالنسبة للأمر بها ، لأننا نقول : أما أولاً فبالمنع من استناد الحالة التي قد ذكرنا أنها هي المعتبرة في صحة الصوم أي المقارنة للفجر إلى الغسل السابق بناء على عدم استغناء الباقي في بقاءه إلى المؤثر ، وأما ثانياً فبعد التسليم بمنع التلازم بين اتفاق حصول شرط الواجب به وبين وجوبه ، إذ لا إشكال عندهم في حصول شرط الصلاة من الطهارة عن الخبث مثلاً بالتطهير قبل الوقت واستمرار الطهارة إليه مع عدم صيرورة التطهير بذلك واجباً قبل الوقت ، بل أقصاه أنه سقط وجوب التطهير بعد الوقت لمكان حصول المقدمة التي هي الطهارة كسقوطه بفعل الغير والمطر ونحوهما من الأشياء الغير المقدورة للسكف ، ولا ينافي ذلك كله مقدميتها إذ المقدمة إنما هو القدر المشترك بين المقدور وغيره وهو الطهارة ، فلا مانع حينئذ أن يقال في المقام أن المقدمة التي هي شرط في صحة الصوم وهي الطهارة من الجنابة مقارنة لفجر الواجب من الغسل وهو الذي لا يزيد على مقدار زمان ذلك وبالمندوب وهو الحاصل قبل ذلك على معنى سقوط الخطاب بها نحو من لم يجنب أصلاً ، بل لعله كذلك قطعاً بناء على ما ذكرنا ، إذ كيف يتصور وجوب الغسل لدفع جنابة لا مدخلية لها في صحة الصوم ، لما عرفت أن المانع من صحته إنما هو وصف

الجنابة المتأخر لا المتقدم ضرورة كون ذلك هو مفاد الخبر المزبور المقتضي فساد الصوم بالإصباح جنباً ، ومن المعلوم أن الزمان تدريجي فلا يتحمل الخطاب وجوباً يرفع هذا المانع قبل حصوله وصيرورته مانعاً :

فظهر لك من ذلك كله أنه لا وجه للعوى وجوب الغسل للصوم قبل وقت الضيق ، كما أنه لا معنى لانكراه فيه بعد ما عرفت سابقاً من استناده من الأمر بالصوم بعد ثبوت شرطية تقدمه عليه ، وأنه لا مانع من وجوب المقدمة قبل تحقق وقت أداء ذي المقدمة ، وبه ظهر وجه تخصيص المصنف ومن تابعه بوقت الضيق . وامله يشير الى بعض ما ذكرنا ما في كشف الآثام من تعليل ذلك بأنه إنما يجب له إذا وجب . ولما لا يجب الوضوء للصلاة ما لم تجب ولا يجب إلا إذا دخل وقته ، لكنه لما اشترط الطهارة من أول يوم وجبت قبله ولكن بلا فصل إذ لا وجوب له ولا اشتراط به قبل ذلك (و) يجب الغسل أيضاً (لصوم المستحاضة إذا غس دماً القطنة) سال منها أو لم يسأل ، فيشمل حينئذ حائتي الوسطى والعليا ، كما هو قضية إطلاق غيره من الأصحاب ، بل في جامع المقاصد وعن حواشي التحرير ومنهج السداد والطالبية والروض الجامع عليه مع التصريح بالتعميم المتقدم . فما في البيان وعن الجعفرية والجامع من التقييد بالكثرة شاذ أو محمول على ما يقابل القلة ، وربما ظهر ذلك أيضاً من النص في هذا الحكم ، وهو صحيح علي بن مهزيار (١) قال : « كتبت اليه امرأة طهرت من حيضها أو من دم فحاشا في أول شهر رمضان ، ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله ، غير أنها لم تعمل ما عمله المستحاضة من الغسل لكل صلاتين ، هل يجوز صومها وصلاتها أم لا ؟ قال : تقضي صومها ولا تقضي صلاتها ، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يأمر قاطمة والمؤمنات من نسائه بذلك ، لكن ذلك إنما هو في خصوص السؤال فلا مناقاة فيه حينئذ لما قدمنا مع أنه ترك فيه غسلها للفجر المقطوع باعتباره في الصوم .

(١) الوسائل الباب ١٨٨ - من أبواب ما عسك الصائم عنه ووقت الامساك - حديث ١

وكيف كان فلا إشكال في وجوب غسل الاستحاضة وتوقفه عليها في الجملة ، بل في المصاييح أنه موضع نص ووافق ، نعم هل هو متوقف بالنسبة للكثيرة على جميع أغسالها الليلية والنهارية كما يقتضيه إطلاقهم فساد الصوم باخلالها بما وجب عليها من الغسل ، أو أنه مختص بالنهارية فلا يتوقف على غسل الليلة المستقبلية كما نقل القطع به عن جماعة منهم العلامة والشهيد ، لسبق الانعقاد وامتناع تأخر الشرط عن المشروط وعزاه في المدارك الى المشهور ، قال : « وفي توقفه على غسل الليلة الماضية احتمالات ثالثها ان قدمت غسل الفجر ليلاً أجزأها عن غسل العشاءين وإلا بطل الصوم » انتهى . وعن العلامة في نهاية الأحكام احتمال توقفه على غسل الفجر خاصة وهو ضعيف ، وبآتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام في محله ، لكن ينبغي القطع بتوقفه على غسل الفجر من الأغسال في الكثيرة بل وفي المتوسطة ايضاً كما عرفت . نعم يشترط فيه تقدم وجود سبب الغسل على صلاة الفجر سواء كان قبل الفجر أو بعده لعدم وجوب الغسل له لو حدث بعدها ، وعن الروض أنه احتمال الاختصاص بما كان قبل الفجر ، وهو ضعيف لتبعية اشتراط الصوم به لاشتراطه للصلاة ولا إشكال في وجوبه لها وان حدث بعد الفجر ، ولذا قال المحقق الثاني في حواشي التحرير على ما نقل عنه : « قد وقع في الجواشي المنسوبة الى الشهيد (رحمه الله) على نظير قول المصنف (وصوم الاستحاضة) من القواعد ان ذلك ليس على إطلاقه بل هو مقيد بقبليّة الفجر أو حصول السيلان » قال : « وظاهره أن الغسل إنما يجب لصوم المستحاضة مع الغمس دون السيلان إذا كان قبل الفجر دون ما بعده ، وهذا يكاد أن يكون مخالفاً للاجماع فإني لا أعلم مخالفاً بين أصحابنا في أن المستحاضة يشترط في صحة صومها فعل ما يلزمها من الأغسال النهارية سواء الواحد وغيره ، صرح بذلك جملة أصحابنا » قال : « ويمكن أن يقال أنه أراد بالفجر صلاة الفجر وأن لفظ الصلاة سقط سهواً من قلم الناسخ أو أن أحد تلامذته تصرف فيها كما

تصرف في غيرها ، وحينئذ يستقيم هذا القيد لأن غمس القطن لو كان بعد الصلاة لم يجب الغسل للصوم قطعاً ، لأن الغسل غير واجب هنا أصلاً ورأساً بخلاف ما لو سال بعد الصلاة ، انتهى .

ثم أنه قد ظهر لك مما ذكرنا من تبعية اشتراط الصوم به لاشتراطه بالصلاة من غير زيادة لعدم الدليل عليها أنه لا يجب عليها تقديمه على الفجر بل يكتفى بصحة الصوم لو فعل متأخراً عنه وإن كان سببه متقدماً . كما هو المحكي عن ظاهر المعظم ومسريح البعض ، فما عن الذكرى ومعالم الدين من إيجاب التقديم لكونه حدثاً له مدخلية في صحة الصوم فيجب تقدمه كالحائض النقطع دمها قبل الفجر ضعيف ، كضعف التردد المنقول عن بعضهم فيه من ذلك وما تقدم ، لعدم التلازم بين مدخليته في الصوم ووجوب تقدمه عليه ، وجعله كالحائض لا دليل عليه مع ظهور اختلاف الحال بين الحديثين ، إذ لا إشكال في توقف صحة الصوم على غسل الظهرين مع عدم إمكان تقدمه على الفجر . ثم أنه على تقدير القول بالوجوب فهل يجب التأخير الى التضييق اقتصاراً على ما يحصل به الغرض مع تقليل الحدث ورعاية اتصال الغسل بالصلاة ؟ وجان أوجهها الوجوب . ولو انقطع الدم قبل الفجر فهل يجب به الغسل للصوم أو لا يجب ؟ وجان أيضاً ينشأن مما سيأتي في محله إن شاء الله من إيجاب الغسل لا تقطاع دم الاستحاضة مع عدم اشتراط وجوبه بمصولة في أوقات الصلاة وعدم ذلك ، أما لو انقطع ثم عاد قبل الصلاة فلا إشكال في وجوب الغسل للصوم كما هو واضح لما عرفت ، أما غسل البرء بناء على وجوبه فلم يحضرني الآن من تعرض لاعتباره في الصوم ولا لسكيفية ذلك على تقديره ، والأقوى إعتباره فيه ، والأحوط استقبالها الفجر به على نحو غسل الحيض مع فرض برئها في الليل بعد العشاءين أو لم فعله لها ولو عصيائاً والله العالم .

ثم أن ظاهر المصنف (رحمه الله) هنا كظاهر المبسوط وغيره وجوب الغسل لغيره لا لنفسه سواء كان جنباً أو غيره ، وينبغي القطع به بالنسبة الى غير الجنابة ،

بل نفى الخلاف عنه في المصاييح ، كما أنه حكى الاجماع عليه المحقق الثاني كما عن الأول
والشهيدين والعلامة في نهاية الأحكام أيضاً ذلك ، فاعساه تشعير به عبارة الذكرى من
وجود المخالف فيه ليس في محله ، كالأحتمال في المنتهى من وجوب غسل الحيض لنفسه .
وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في وجوب غير غسل الجنابة لغيره بل وفيه ايضاً ، كما أنه
صرح السرائر والدروس والبيان وجامع المقاصد وغيرهم ، بل نسب في البيان الى الأكثر
والسرائر الى محقق هذا الفن ومصنفي كتب الأصول ، وعن الذكرى الى ظاهر كلام
الأصحاب . وعن العزمية ان الذي عليه فتوى الأصحاب أن الطهارة وجبت لكونها
شرطاً في غيرها فوجوبها موقوف على وجوب ذلك المشروط . ومن متأخري الأصحاب
من أوجب غسل الجنابة وان لم يكن وصلة الى غيره . والذي عليه متقدموا الأصحاب
أن الطهارة بأجمعها لا تجب إلا وصلة إلى ما هي شرط فيه ، وحكاه في المصاييح زيادة
على ما جمعت عن المذهب والكافي وجمع البيان ومسائل ابن ادريس وعزيات المحقق
ومنهج السداد والروض والجامعية وشارح النجاة وغيرها ، خلافاً لظاهر الوسيلة بل
صرحها وصرح المنتهى والتحرير وعن المسائل المدنية والايضاح وكنز العرفان وكفاية
الطالبين ومعالم الدين وغيرها ، وحكاه العلامة عن والده والشهيد عن الراوندي والفاضل
الهندي عن ابن شهر آشوب . وربما نقل عن علم الهدى ، وأنكر في السرائر أن يكون
ذلك قولاً له . بل نقل عنه ما يشعر بموافقة المشهور . ولا ريب أن الأقوى الأول
للأصل ولظاهر المنساق من قوله تعالى : « وإن كنتم جنباً » (١) للاذهان الخالية عن
التشكيكات الواهية ، وظاهر قوله (عليه السلام) : « إذا دخل الوقت وجب الطهور
والصلاة » (٢) لشمول لفظ الطهور له ، وحسن الكاهلي (٣) أو صحيحه عن الصادق

(١) سورة المائدة - آية ٨ .

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الوضوء - حديث ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الجنابة - حديث ١ .

(عليه السلام) قال : « سألت عن المرأة يجامعها زوجها فتحيض وهي في المغتسل تغتسل أو لا تغتسل ؟ قال : قد جاءها ما يفسد الصلاة لا تغتسل » لما فيها من الظهور بارتباط الغسل بالصلاة ، فلا يتوقف حينئذ الاستدلال بها على جواز ارتفاع حدث الجنابة حال الحيض كما ظنه في المنتهى ، وخبر سعيد بن يسار (١) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) المرأة ترى الدم وهي حنبت تغتسل عن الجنابة أم غسل الجنابة والحيض واحد ؟ قال قد أتاها ما هو أعظم من ذلك » .

... وربما استدلل عليه أيضاً بأدوار أخرى ، ومنها وقوع الإجماع على جواز تأخير الغسل إلى الصبح لمن أحب ليلاً ، حتى ورد (٢) فعل مثل ذلك عن الإمام والشي (عليهما السلام) . وفيه أنه لا ينافي الوجوب الموسع ، نعم يمكن الاستدلال بالآخر بضميمة ما في بعض الأخبار (٣) أنه « لا يبت الإمام (عليه السلام) ولله في عتقه حق » فعدم اقتضائه (عليه السلام) قاض بعدم وجوبه عليه حينئذ . كل ذا مضافاً إلى ما تقدم وإلى ما عساه تشعرب قصة الأنصاري (٤) لما خرج للمجاهدة جنبا فقتل وهي مشهورة أنها لا تعرف للخصم شيئاً يعتد به في إخراج غسل الجنابة عن باقي الطهارات ، إذ هو إن كان ظاهراً قوله (عليه السلام) : « إذا التقى المختانان فقد وجب الغسل وإنما الماء من الماء » (٥) ونحو ذلك ففي مع مساواتها لما ورد بالنسبة للوضوء وغسل الحيض والاستحاضة ومس الأموات

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الحيض - حديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الجنابة - حديث ٢ . وفي الباب - ١٣ - من أبواب ما يمسك الصائم عنه وقت الإمساك - حديث ٣ .

(٣) المروي في أصول الكافي - في باب إن الأرض كلها للإمام (عليه السلام) - من كتاب الحججة

(٤) الفقيه - باب غسل الميت - حديث ٤٦ . وفي سفينة البحار ص ٣١٧ في مادة غسل .

(٥) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الجنابة - حديث ٥ ولكن ليس في قول الإمام (عليه السلام) « إنما الماء من الماء » .
الجواهر ٦

من الأوامر المطلقة ، بل وفي غسل الأخباث من غسل الأواني وتطهير الثياب والبدن ونحو ذلك . لا يخفى على من لاحظها ان المراد منها بيان كون الجنابة سبباً للخطاب بالغسل عند حصول ما يتوقف عليه ، لا إرادة الوجوب الفعلي النفسي ، ولذلك استدلووا بها على ثبوت الغسل لمن لم يكن مخاطباً بالغسل حين الفعل كالصبي والمجنون وغيرها . بل لعل المتبادر من نحو هذه بعد ثبوت الوجوب الغيري المسلم عند الخصم ايضاً وان قال بالوجوب النفسي كون المراد منها الوجوب الشرطي سيما بعد ملاحظة ذلك في نظائرها . بل يظهر من المنقول عن العزمية ان ذلك حقيقة عرفية في مثل ذلك وقال : إن إخراج غسل الجنابة من بينها تحكماً بارد . ويشعر به ايضاً مضافاً الى ما تقدم عند الجنابة في سلك غيرها مما هو واجب لغيره ، بل ربما جاء بأمر واحد بالغسل للجنابة ولغيرها . فظهر لك أنه لا حاجة حينئذ إلى ارتكاب دعوى وجوب الطهارة بأمرها لغيرها ، وان لم يتحقق وجوب غيرها . فيجب الوضوء مثلاً بمجرد تحقق خروج البول وان كان في غير وقت الصلاة أخذاً بظاهر تلك الأوامر ، لما عرفت من انصرافها الى إرادة مطلق التسيب منها الذي لا ينافي الوجوب الشرطي ، على ان ذلك كأنه مخالف للاجماع بحسب الظاهر على عدم وجوب الطهارة غيرياً إلا بعد وجوب ذي المقدمة ، فتأمل .

وان كان لمكان وجوب تقديم غسل الجنابة على الصوم إذ لو كان واجباً للغير ماوجب تقديمه كما استدل به في المنتهى ، فهو مع إمكان إيراد مثله عليه بالنسبة الى غسل الحيض بناء على ما عرفت سابقاً من وجوب تقديمه على الصوم ايضاً ، مع عدم الخلاف على الظاهر في وجوبه للغير ، قد عرفت أنه مبني على عدم تعقل وجوب مقدمة الواجب قبل وقت وجوب ذي المقدمة ، وتقدم لك سابقاً بيان فساد ذلك ، وأنه لا مانع منه عقلاً وعرفاً وشرعاً ، كما انه تبين لك ايضاً انه لا يمكن التخلص عن ذلك بارتكاب القول بالوجوب النفسي ، إذ هو مع ذلك لا ينكر الوجوب الغيري والاشكال من جهة

وان كان لمكان قوله تعالى : « وإن كنتم جنباً » بدعوى أن الوار للاستئناف أو للعطف على جملة الشرط . فيفيد حينئذ أنه واجب لنفسه ، فهو مع بعده في نفسه لما فيه من ترك بيان ما ينبغي بيانه من الوجوب للصلاة إذ هو المهم المتكرر في كل يوم بخلاف الواجب الموسع الذي لا يتضيق إلا بظن الوفاة ، وما فيه من عدم الاتساق في الجمل فيها لمسبوقيته بالواجب الغير وملحوقيته به من الوضوء وتيمم . وما فيه من ارتكاب جعل صيغة الأمر بالتيمم لنفسه ولغيره بناء على قيامه مقام الوضوء والغسل ، مع إمكان منعه في خصوص المقام وان جاز ذلك في نفسه بإرادة القدر المشترك أو غيره ، وذلك لأن جملة الأمر بالتيمم إما أن تكون معطوفة على جواب الشرط الأول وهو فاضلوا أو على الشرط نفسه فعلى الأول يكون واجباً غيرياً وعلى الثاني واجباً نفسياً مطلقاً ، وحيث بطل الثاني لانه ثبت كون الوضوء واجباً غيرياً فلا يكون بدله واجباً نفسياً ، فتعين الأول وهو يقضي بكون التيمم مطلقاً سواء كان عن الوضوء أو الغسل واجباً غيرياً ، فيستلزم كون الغسل كذلك حينئذ لمكان بدليته عنه ، الى غير ذلك من البعديات الكثيرة - ليس بأولى من جعل العطف فيها على جواب الشرط الأول أو على شرط محذوف وهو ان كنتم محدثين بالأصغر محافظة على ما هو المنساق من تصدير الآية باشتراط القيام الى الصلاة ، وتكون الطهارات فيها حينئذ على نمط واحد . فظهر لك حينئذ ان الأولى الاستدلال بالآية على المختار كما ذكرناه . وما يرد عليها على هذا التقدير قد أشرنا الى دفعه سابقاً عند الكلام على وجوب الوضوء لنفسه . ويؤيده وقوع الاستدلال بها حينئذ من غير واحد من الأصحاب حتى من العلامة على الاجتزاء بغسل الجنابة عن الوضوء ، ورواه ايضاً محمد بن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) قال : « قلت إن أهل الكوفة يروون عن علي (عليه السلام) أنه كان يأمر بالوضوء قبل الغسل من الجنابة ،

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الجنابة - حديث هـ وفي الوسائل كذبوا على علي (عليه السلام) ما وجدوا ذلك في كتاب علي (عليه السلام) .

فقال : كذبوا على علي (عليه السلام) قال الله تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) « وهو لا يكون إلا على ذلك ، وإلا فعلى الوجوب النفسي لا تعرض فيها لذلك ، بل قد تدل الآية حينئذ على وجوب الوضوء معه أخذاً بعموم الشرط فيها .

لا يقال ان ما ذكرتموه من العطف على الجواب أو على الشرط المقدر مستبعد جداً بل الثاني ممنوع لعدم الدليل على التقدير حتى يصح العطف عليه ، لأننا نقول قد ظهر لك سابقاً ما يرفع هذا الاستبعاد بل ما يحقق أقر بيته على دعوى الاستيناف أو العطف على الشرط ، واما ما ذكر من عدم الدليل على التقدير ففيه أنه قد نقل عن اتفاق المفسرين ان المراد إذا قتم الى الصلاة وكنتم محدثين بالحدث الأصغر ، لكن يحتمل أن يكون المراد خصوصية النوم كما يدل عليه موثق ابن بكير (١) وغيره ، قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) قوله تعالى (إذا قتم الى الصلاة) ما يعنى بذلك ، قال : اذا قتم من النوم ، قلت : ينقض النوم الوضوء ؟ قال نعم » الى آخره وعلى هذا التقدير يراد حينئذ بالجنابة في قوله وان كنتم جنبا الجنابة الحاصلة بالاحتلام ، فيكون المعنى إذا قتم الى الصلاة فتوضؤوا ان لم يكن احتلام وان كنتم جنبا بمحصول الاحتلام في النوم فاغسلوا . ويستفاد منه حينئذ ان النوم حدث كما أنه يستفاد منه حينئذ الاستغناء بالغسل عن الوضوء لدخول الأصغر الذي هو النوم في ضمن الأكبر الذي هو الجنابة . ولعل هذا التفسير للآية أولى من غيره لما فيه مع موافقته للنص السابق من السلامة عن الخزانات في غيره كالاستغناء عن قوله : (أو جاء أحد منكم من الغائط) (٢) بدلالة المضمر عليه وعن قوله (أو لامستم النساء) بقوله (وان كنتم جنبا) ، بل قيل وعن قوله (فلم يجحدوا ماء) بقوله (وان كنتم مرضى أو على سفر) لأن ذكر السفر في موجبات التيمم لكونه مظنة فقد الماء فكأنه عبر به عنه وأما المرض فانما يوجب التيمم لأجل الضرر باستعمال

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٧ .

(٢) سورة المائدة - آية ٨ .

الماء لا لفقدته فلا وجه للتقييد به . ومع ذلك فانه يستقيم بجعل (او) في قوله : (اوجاء أحد منكم من الغائط) بمعنى الواو وهو بعيد جداً بل أنكره كثير من النحاة ، ولا يلزم شيء من ذلك على هذا التفسير إذ عليه يكون قوله تعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط) عطفاً على ما سمعته من المقدر في قوله (إذا قمتم إلى الصلاة) ويكون المستفاد من صدر الآية وجوب الوضوء من حدث النوم والغسل من الجنابة المسببة عن الاحتلام مع التمسك من استعمال الماء ، ومن قوله (وإن كنتم مرضى أو على سفر) وجوب التيمم في الحديثين السابقين مع عدم التمسك من استعمال الماء لفقدته أو التضرر باستعماله ، ويكون جواب الشرط مخوفاً بقرينة اللاحق والوضوء والغسل من الغائط والجنابة داخلان والتيمم منهما يستفاد من منطوق الآية ومفهومها كما ستعرف . ويحتمل أن يكون قوله (أو جاء أحد) إلى آخرها عطفاً على المقدر في قوله (كنتم مرضى) على معنى وكنتم محدثين بالحديثين السابقين أي النوم والجنابة الاحتلامية ويكون قوله (فتييموا) جواباً للجميع ، ويستفاد حينئذ من منطوق قوله (أو جاء أحد منكم) إلى آخره وجوب التيمم من حدث البول والغائط ومن الجنابة الحاصلة بالملامسة أي الجماع عند عدم وجدان الماء ، ومن مفهومه وجوب الوضوء والغسل من تلك الأحداث عند وجدانه فتأمل جيداً وكيف كان فلم نجد شيئاً يعتد به للقول بالوجوب النفسي ، نعم قد يستدل له بصحيفة عبدالرحمن (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يواقع أهله أينام على ذلك ؟ قال : إن الله يتوفى الأنفس في منامها ولا يدري ما يطرقة من البلية . إذا فرغ فليغتسل » وفيه أنه لا دلالة على أزيد من الاستحباب إذ الأمر بالاعتسال عند الفراغ محمول عليه قطعاً ، حتى على القول بالوجوب النفسي ، لسكونه موسعاً عندهم . وبخبر معاذ بن مسلم (٢) الروي عن الحسن البرقي عن الصادق (عليه السلام) أيضاً

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الجنابة - حديث ٤ .

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب مقدمة العبادات - حديث ٣٨ .

« أنه سأل عن الدين الذي لا يقبل الله من العباد غيره ولا يمنهم على جهله ، فقال : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وصلوات الخس وصوم شهر رمضان والغسل من الجنابة وحج البيت والافرار بما جاء من عند الله جملةً والائتمام بأئمة الحق من آل محمد (صلوات الله عليه وآله) » وفيه مع الغض عما في سنده أنه لا ينافي الوجوب الغيري كالرووي عن العلل بإسناده (١) عن الحسن بن علي (عليهما السلام) قال : « جاء نفر من اليهود الى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسأله أعلمهم عن مسائل فكان فيما سأل لاي شيء أمر الله بالاغتسال من الجنابة ولم يأمر بالغسل من الغائط والبول ، فقال (صلى الله عليه وآله) : ان آدم (عليه السلام) لما أكل من الشجرة دبّ ذلك في عزوقه وشعره وبشره فاذا جامع الرجل خرج الماء من كل عرق وشعرة في جسده ، فوجب الله عز وجل على ذريته الاغتسال من الجنابة الى يوم القيامة ، والبول يخرج من فضلة الشراب الذي يشربه الانسان والغائط يخرج من فضلة الطعام الذي يأكله الانسان ، فعليه في ذلك الوضوء » بل يشهد له فيه جعله الوضوء على البول والغائط مع أنه واجب غيري ، وكالرووي (٢) عن الرضا (عليه السلام) في خبر محمد بن سنان : « أنه كتب اليه علة غسل الجنابة النظافة لتطهير الانسان مما أصابه من أذى وتطهير سائر جسده لأن الجنابة خارجة عن كل جسده ولذلك كان عليه تطهير جسده كله ، وعلة التخفيف في البول والغائط أنه أكثر وأدوم من الجنابة فرضي فيه بالوضوء لكثرة ومشقته ومحيته بغير إرادة منه ، والجنابة لا تكون إلا بالاستلذاذ منهم والاكراه لأنفسهم » وفيه الشاهد المتقدم ايضاً ، وكالرووي عن الاحتجاج (٣) في حديث الزنديق الذي سأل الصادق (عليه السلام) قال : اخبرني عن المجوس كانوا أقرب الى الصواب في دينهم أم العرب في الجاهلية ، فقال (عليه السلام) : « العرب كانت أقرب الى الدين الحنفي من المجوس كانت المجوس

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الجنابة - حديث ١ - ٢ .

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الجنابة - حديث ١٤ . وفي الوسائل مع زيادة كثيرة

لا تغتسل من الجنابة والعرب تغتسل والاغتسل من خالص شرائع الحنفية قال : فما علة غسل الجنابة وإنما أتى الحلال وليس في الحلال تدنيس ؟ قال (عليه السلام) : ان الجنابة بمنزلة الحيض لان النطفة دم لم يستحكم ولا يكون الجماع إلا بحركة شديدة وشهوة غالبية فاذا فرغ تنفس البدن ووجد الرجل في نفسه رائحة كريهة فوجب الغسل لذلك ، وغسل الجنابة مع ذلك امانة ائتمن الله تعالى عليها عبيده ليختبرهم بها « وهو كالأخبار السابقة ايضاً مع شهادة تنزيله منزلة دم الحيض بذلك .

وربما استدلل له ايضاً بما ورد (١) أن علة غسل الميت خروج النطفة منه ، وبما ورد (٢) في عدة أخبار ان الجنب إذا مات يغسل غسلاً واحداً من غسل الميت والجنابة معاً ، مع التعليل في بعضها انها حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة . ومن هذا الباب غسل الملائكة للأَنْصاري (٣) الذي قتل وهو جنب وهي مشهورة ، وبخبر عمارة (٤) سأله عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل قال : « ان شاءت أن تغتسل فعلت وإن لم تفعل فليس عليها شيء إذا طهرت اغتسلت غسلاً واحداً للحيض والجنابة » وخبر زرعة (٥) عن مماعة سأله عن الجنب يجنب ثم يريد النوم قال : « إن أحب أن يتوضأ فليفعل والغسل أحب إليّ وأفضل من ذلك » والجواب عن الجميع واضح سيما الأخير ، بل لعل فيه دلالة على المطلوب لظهوره في إرادة الاستحباب وكذا سابقه فانه مع ابتناؤه على إمكان رفع حدث الجنابة حال الحيض والمشهور منعه لا دلالة فيه على

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب غسل الميت - حديث ٣ و١ وفي باب - ٣ - في غالب الأحاديث .

(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب غسل الميت

(٣) الفقيه - باب غسل الميت - حديث ٤٩

(٤) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الجنابة - حديث ٧

(٥) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الجنابة - حديث ٦

الوجوب النفسي ، بل لعله في غيره أظهر سيما بعد معارضته بما تقدم من قوله (لا تقتسل) المحمول بعد البناء على ذلك على إرادة نفي الوجوب ، فتأمل جيداً .

﴿ والمندوب ﴾ من الغسل ﴿ ما عداه ﴾ أي الواجب كما سيأتي تفصيله إن شاء الله

﴿ والواجب من التيمم ﴾

بدلاً عن الوضوء والغسل بمحصول أحد مسوغاته ﴿ ما كان للصلاة واجبة ﴾ إجماعاً محصلاً ومنقولاً وسنة ، لكن هل هو ﴿ عند تضيق وقتها ﴾ مطلقاً أو يجوز مع السعة مطلقاً أو يفصل بين الرجاء وعدمه ؟ أقوال يأتي الكلام فيها . وقد يشعر اقتصار المصنف على الصلاة كالعلامة في المنتهى بعدم وجوبه للطواف الواجب . وهو مما ينبغي القطع بفساده لبديته عن الوضوء فيه ، بل عن شرح الارشاد للفخر الإجماع عليه . بل وكذا ينبغي القطع به بالنسبة للغسل أيضاً ، وإن نقل عن العلامة أنه لا يرى التيمم بدلاً عنه فيه ، مع أنه مناف لاطلاقه الوجوب للصلاة والطواف في القواعد والارشاد والتحرير مناف لمعوم ما دل على بديته عن الماء بالنسبة للطهارتين (١) كقوله (عليه السلام) : (إن التيمم أحد الطهورين) وفي آخر : (إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً) (٢) وفي ثالث (هو بمنزلة الماء) (٣) إلى غير ذلك ، وهو الموافق أيضاً لما يأتي في باب التيمم من إطلاق كثير منهم أنه يستباح بالتراب ما يستباح بالماء ، بل عن المصنف في المعتبر أنه يجوز التيمم لسكل من وجب عليه الغسل إذا عدم الماء ، وكذا كل من وجب عليه الوضوء ، وهو إجماع أهل الاسلام إلا ما حكى عن عمر وابن مسعود إنهما منعا الجنب من التيمم . وقد يستفاد من المنتهى أيضاً نفي الخلاف بيننا عن مشروعيتها لسكل ما اشترط فيه الطهارة المائية . إذ قال فيه في باب التيمم : « التيمم مشروع لكل

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب التيمم - حديث ١ وفي الباب ٢٣ - حديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب التيمم - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب التيمم - حديث ٣

ما يشترط الطهارة فيه ولصلاة الجنابة استجباً « ولم ينقل فيه خلافاً من أحد في الأول نعم تقيه في الثاني عن بعض العامة ، وقال فيه أيضاً : « يجوز التيمم اسكناً ما يظهر له من فريضة ونافلة ومس مصحف وقراءة عزائم ودخول مساجد وغيرها . وبه قال عطاء ومكحول والزهرى وربيعة ويحيى الانصاري ومالك والشافعي والثوري واصحاب الرأي ، وقال ابو محرمة : لا يتيمم الا المكتوبة . وكره الاوزاعي أن يمس التيمم المصحف » انتهى ، وهو يعطي ما ذكرنا . ومن ذلك كله يظهر لك انه يجب أيضاً بدلاً عن الغسل الواجب للصوم وان نفاه في المنتهى صريحاً وفي غيره ظاهراً . كما عساه تشير به عبارة المصنف أيضاً واختاره في المدارك بعد ان حكى عن جماعة التمييز ان التيمم يجب لما تجب له الطهارة . قال : « وهو مشكل لانقضاء الدليل عليه ، والظاهر ان التيمم يبيح كل ما يبيحه المائنة » واستدل عليه بالأخبار المتقدمة وقال : « فثبت توقفه على مطلق الطهارة من العبادات يجب له التيمم وما ثبت توقفه على نوع خاص منها كالغسل في صوم الجنب مثلاً فالأظهر عدم وجوب التيمم له مع تعذره إذ لا ملازمة بينهما » انتهى ، وانت خير بما فيه بعد الغرض عن ظهور الاضطراب والتناقض في كلامه ، لما عرفت من ان الاستفادة من الأدلة ان واجد التراب كواجد الماء بالنسبة الى ذلك ، ومن العجيب ذكره لتلك الأخبار التي منها انه بمنزلة الماء ، مع صدور هذا التفصيل منه . ومن المعلوم ان المتبادر من كل ما علق على الغسل أو الوضوء ارادة التعليق على الطهارة . فظهر حينئذ ان الأولى ان التيمم يجب اسكناً ما تجب له المائنة من الغايات كما تعطيه عبارة البسوط والبروس وجامع المقاصد وغيرها .

﴿ و ﴾ يجب أيضاً ﴿ للجنب في أحد المسجدين ليخرج به ﴾ كما أشبعنا به الكلام في باب الجنابة فلاحظ وتأمل ﴿ والمنذوب ما عداه ﴾ من الغايات التي تدب فيها الطهارة المائنة وضوءاً كانت أو غسلاً ، سواء كانت شرطاً في صحتها كالنافلة مثلاً أو لا .

وظاهر ان المراد المندوب اصاله وإلا فتى وجبت بالعارض وجب لها التيمم حينئذ ، فلا تدل العبارة حينئذ على عدم وجوب التيمم عند وجوب ما لا يستباح إلا بالطهارة ، فلا منافاة بينها وبين ما سيأتي من أنه يستباح به كل ما يستباح بالمائية ، نعم قد سمعت سابقاً ان ظاهرها يقضي بعدم الوجوب لما هو واجب أصلي غير الصلاة وقد مضى بما فيه ، وعن فخر الاسلام في شرح الارشاد إنه لا يبيح التيمم من الأكبر إلا الصلاة والخروج من المسجدين ناسباً له فيه الى والده . وعنه في الايضاح انه استثنى من كلية الاستباحة به ما يستباح بالغسل الجنب لدخول المسجدين واللبث في المساجد ومس كتابة القرآن . وهو ضعيف مخالف للعمومات المتقدمة وغيرها . نعم انما يشكل الحال في قيام التيمم بمقام الماء في غير رفع الحدث أو الاباحة كالأغسال المندوبة ووضوء الجنب والحائض ونحوهما ، بل وكذا الوضوء آتالي لم يقصد فيها ذلك وان كان لوافق معها لرفعته كالتجديد والوضوء من الأسباب المندوبة كاللذي والتي والرعاف ونحوها ، ولم نجد للاصحاب كلاماً منقحاً في ذلك ، بل قد يظهر من مطاوي كلماتهم المنع كما يشعر به نص التحرير والمنتهى وجامع المقاصد وغيرها في باب الحيض على عدم قيام التيمم مقام وضوءها للذكر ، وقال في جامع المقاصد في المقام : « وهل يستحب التيمم في كل موضع يستحب فيه الوضوء والغسل ؟ لا اشكال في استحبابه إذا كان المبدل رافعاً أو مبيحاً وإنما الاشكال فيما سوى ذلك . والحق ان ما ورد النص به أو ذكره من يوثق به من الاصحاب كالتييمم بدلا من وضوء الحائض للذكر يصار اليه وما عداه على المنع حتى يثبت بدليل » وفي المدارك : « وهل يستحب التيمم بدلا عن الغسل المستحب مع تعذره ؟ فيه وجهان أظهرهما العدم وان قلنا انه رافع لعدم النص ، وجزم جدي (قدم سره) بالاستحباب على هذا التقدير وهو مشكل » انتهى وحكي في كشف اللثام عن المبسوط بدليته عن الغسل للاحرام . وكيف كان فلعل الأقوى الاستحباب ايضاً أخذاً بما دل من تنزيل التراب منزلة الماء وانه يكفيك (١) عشر سنين

وغير ذلك ، اللهم إلا أن يدعى أن النساق منها إرادة الطهارة دون غيرها سيما مع عدم العموم اللغوي في شيء منها . وفيه منع ، فتأمل جيداً ﴿ وقد تجب الطهارة بالنذر وشبهه ﴾ من العهد واليمين وغيرها بعد فرض وجود شرائط كل منها كالرجحان في المنذور مثلاً ، فلو نذر طهارة غير مشروعة كالوضوء مع غسل الجنابة مثلاً وكالتيمم الذي هو بدل عن المائبة مع القدرة عليها لم ينقصد قطعاً حتى لو قلنا بانقضاء النذر على الإباح ، لمكان التشريع المحرم فلا إباحة ، اللهم إلا أن يريد مجرد فعل الصورة فيصح حينئذ وتلزمه الكفارة مع المخالفة . ثم انه ان كان متعلق النذر مطلق الطهارة رافعة أو مبيحة من غير تقييد بنوع خاص منها كالوضوء أو الغسل مثلاً اكتفي في حصول الامتثال بما هو مساهم شرعاً ، بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية ، أو عرفاً ما لم يكن هناك فرد متبادر ينصرف إليه الاطلاق ؛ وإلا التزم به اذا لم يقصد التعميم والشمول ، هذا ان لم نقل بكون لفظ الطهارة مشتركاً لفظياً وإلا احتمل فساد النذر إلا اذا قصد عموم الاشتراك . وربما احتمل الصحة والرجوع الى التخيير كالأول وان لم يقصده ، لكنه لا يخلو من اشكال . ثم ان لم يقيد بها وقت خاص كان التكليف بها كسائر التكليفات المطلقة لا تنضيق إلا بما تنضيق به ، وان قيدها فيه فلا إشكال في وجوبها عليه حينئذ مع التمسك من الامتثال ، ومع عدمه فالأقوى سقوطه عنه في خارجه لانكشاف فساد النذر حينئذ . نعم قد يشكل فيما لو كان في حال يتمكن من إزالتها فيكون حينئذ مكلفاً بالطهارة ، كما لو كان في ذلك الوقت مثلاً متطهراً وكان يمكنه إزالة تلك الطهارة بان يحدث مثلاً ، فيكون حينئذ مكلفاً بالطهارة النظرية . ومنشأ الاشكال كون ذلك مقدمة واجب مشروط فلا يجب تحصيلها أو مطلق فيجب ، ولعل الأقوى الأول كما عن جماعة لظهور اشتراط كون متعلق النذر راجحاً في نفسه وحد ذاته لا أن يصيره المكلف كذلك فلا تشمل حينئذ ادلة الوفاء بالنذر ، ولا يجب عليه حينئذ إراقة الماء لو كان المنذور التيمم ولا إيجاد الجنابة لو كان غسلًا فتأمل جيداً .

ومن ذلك كله يظهر لك الحال فيما لو كان متعلق النذر نوعاً خاصاً منها مقيداً بوقت خاص أو لا على حسب ما تقدم . وهل يجتزى بنحو الوضوء الصوري كوضوء الجنب والحائض ؟ الظاهر ذلك ، وربما احتمل العدم إما لكون لفظ الوضوء مثلاً حقيقة في غيره أو لانصرافه الى غيره وان كان حقيقة فيه ، وهو لا يخلو من قوة بالنسبة للوضوء فتأمل ، نعم لا ينبغي الاشكال في الاجتزاء بالتجديدي . ولو نفرد أي التجديدي بخصوصه لكل فريضة وجب ، وفائدته لزوم الكفارة بالمخالفة لا بطلان الصلاة لاستباحتها بالطهارة الأولى . ولو أعاد الصلاة جماعة لم يبعد عدم وجوب التجديدي سواء قلنا باستحباب المعادة أو كون الفرض احداً لا بعينها ، مع احتمالنا على التقدير الثاني . ولو أراد قضاء صلاة منسية التعيين وجب ثلاث صلوات أو خمس على الخلاف ، لكن هل يكفي تجديد واحد أو يفتقر في كل واحدة الى تجديد ؟ وجهان ينشآن من أن الواجب فعله مع الفرائض وهي هنا واحدة وما عداها وسيلة الى تحصيلها ، ومن وجوب كل واحدة بعينها فاشتبهت الواجبة بالاصالة . والأقوى الأول . ولونسي صلاتين من يوم وأوجبنا الخمس ، قال في نهاية الأحكام على ما حكاه عنها في كاشف الثام مع فرض المسألة في نذر تعدد التيمم لكل صلاة : « احتمال تعدد التيمم لكل صلاة والاقتصار على تيممين تجديدين وزاد في عدد الصلاة ، فيصلي بالتيمم الأول الفجر والظهرين والمغرب ، وبالثاني الظهرين والعشاءين ، فيخرج عن العهدة ، لانه صلى الظهر والعصر والمغرب مرتين بتيممين فان كانت الفائتتان من هذه الثلاث فقد تأدت كل واحدة بتيمم ، وإن كانت الفائتتان الفجر والعشاء فقد أدى الفجر بالتيمم الأول والعشاء بالثاني ، وان كانت احدهما من الثلاث والاخرى من الاخيرتين فكذلك » إلى أن قال : « والضابط أن يزيد في عدد المنسي فيه عدداً لا ينقص عما يبقى من المنسي فيه بعد إسقاط المنسي ، وينقسم المجموع صحيحاً على المنسي كالمثال ، فان المنسي صلاتان والمنسي فيه خمس زيد عليه ثلاثة لأنها لا تنقص عما يبقى من الخمسة بعد إسقاط

الاثنين بل تساويه ، والمجموع هو ثمانية ينقسم على الاثنين على صحة « إلى أن قال :
 « لكن يشترط في خروجه عن العهدة بالعدد المذكور أن يترك في كل مرة ما ينتدى به
 في المرة التي قبلها ويأتي في المرة الأخيرة بما بقي من الصلاة ، فلو صلى في المثال بالتييم
 الأول الظهرين والعشاءين وبالثاني الغداة والظهرين والمغرب ، فقد أدخل بالشرط إذ لم
 يترك في المرة الثانية ما ابتدأ به في المرة الأولى وإنما ترك ما ختم به في المرة الأولى ،
 فيجوز أن يكون ما عليه الظهر أو المغرب مع العشاء فبالتييم الأول صحت تلك الصلاة
 ولم يصح العشاء بالتييم وبالثاني لم يصل العشاء فلو صلى العشاء بالتييم الثاني خرج عن
 العهدة » ثم أطلب في صور آخر أعرضنا عنها إذ يكفي في تشييد الذهن منها ذلك ،
 لكنه لعله لا يخلو دعوى مشروعية زيادة الصلوات كما ذكر محافظة على التجديد المنذور
 من تأمل ونظر بل ومنع ، بل المتجه حينئذ تجديد التيمم لكل واحدة من الخمس ، إذ
 كما أن الصلاتين مترددتان في الخمس فكذلك التيممان ، ومع فرض عدم التمكن من ذلك
 يسقط التمتع ، فتأمل جيداً .

﴿ وهذا الكتاب ﴾ وما ألتق به من البحث في النجاسات بعد أن ذكرنا البحث عن
 ماهية الطهارة ﴿ يعتمد على أربعة أركان ﴾ وركن الشيء جانبه الأقوى أو ما يتقوم به
 ذلك الشيء . وإنما كان الاعتماد على أربعة ، لأن الطهارة إما أن تكون اختيارية أو
 اضطرارية ، فجعل البحث في كل منهما ركناً ، ولما كان ما تحصل به الأولى معرضاً
 لأحكام كثيرة جعله أيضاً ركناً بخلاف ما تحصل به الثانية ، وإذ لم يدخل البحث في
 النجاسات وأحكامها في شيء من ذلك جعله ركناً أيضاً ، ولا يقدح في ذلك كون البحث
 عنه استطراداً . والحاصل أن الفقيه يبحث في الطهارة عن أمور خمسة : الأول ماهية الطهارة
 الثاني في أقسامها ، الثالث ما تفعل به ، الرابع ما يبطلها ، الخامس توابعها ، ولما قدم
 المصنف البحث عن الأول بقيت أربعة أدرج بعضها في بعض وأوردها في أربعة
 أركان ، فقال ﴿ الركن الأول ﴾ :

﴿ في الميلاء ﴾

جمع ماء ، وهو وأمواه دليل إبدال الهمزة عن الهاء . وجمعه باعتبار ما تسمعه من أقسامه المختلفة بالاحكام ، ﴿ وفيه أطراف ﴾ وقَطَعُ من الكلام ﴿ الأول في الماء المطلق ﴾ والظاهر استغناؤه عن التعريف كما في سائر الالفاظ الواردة في الكتاب والسنة ، بل هو أولى منها فيدور الحكم مدار صدق اسمه وعدم صحة سلبه ، فمن هنا كان التعريف الواقع من الاصحاب على نحو التعاريف اللغوية من إبدال لفظ مجهول بآخر معلوم ، بل كان الأولى تركه ، لانه لا لفظ أوضح من لفظ الماء ، نعم لما كان امتياز المطلق عن المضاف بالاطلاق والاضافة أراد التنبيه على ذلك فقال : ﴿ وهو كل ما يستحق ﴾ عرفاً ﴿ إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافة ﴾ وقيد ، ووقوع بعض الافراد منه مضافة كماء البحر وماء البئر لا تنافي استحقاق الاطلاق بدونها ، بخلاف غيرها فلا معنى للإيراد على هذا ونحوه بوقوع لفظ (كل) فيه واشتماله على المعرف ونحو ذلك ، لما عرفت انه ليس تعريفاً حقيقياً . وإنما لم يعرفوه بتعريفه الحقيقي لانه لا غرض يتعلق للفقهاء بذلك لانحصار غرضه بالحكم الشرعي الدائر مدار صدق الاسم عرفاً . وربما زاد بعضهم على ما ذكره المصنف ويمتنع سلبه عنه ، وكأنه مستغنى عنه . واحتمال القول انه ذكره لانه قد يطلق لفظ الماء مطلقاً على المضاف في حال الحمل فيقال لماء الورد ونحوه انه ماء لسكنه يصح سلبه عنه . فيه ان هذا الاطلاق بدون قرينة ممنوع ومعها خروج عن البحث ، فان المراد بالاضافة والقيد ونحو ذلك الواقعة في كلامهم عدم الاحتياج الى قرينة موجودة أو مقدرة فتأمل . وليعلم انه لا ينافي دوران الحكم مدار الصدق ووقوع الاشتباه في بعض المقامات ، فانه قد يصدق لفظ الماء على ما ليس بماء في الواقع لو علم بحاله ، بل هو بول مثلاً كما في سائر الموضوعات . ولو شك في الصدق فان كان لعروض عارض جرى عليه حكم معلوم الصدق بناءً على صحة استصحاب الموضوع فيه وفي نظائره من الألفاظ

العرفية . وإلا جاز شربه وسائر استعماله في كل ما لم يشترط فيه المائية ، اما ما كُنْ كُنْ كذلك كإزالة الخبث أو الحدث فلا للأصل في المقامين . ﴿ وكله ﴾ سواء نبع من الارض أو نزل من السماء أو اذيب من ثلج مع بقاءه على أصل خلقته من دون عارض يعرض له من نجاسة أو استعمال على بعض الأقوال ﴿ طاهر منبل للحدث والخبث ﴾ كتاباً وسنة كادت تكون متواترة ، واجماعاً محصلاً ومنقولاً نقلاً مستفيضاً بل متواتراً ، فما عن سعيد بن المسيب من عدم جواز الوضوء بماء البحر وما عن عبدالله بن عمر من أن التيمم أحب إليه - لا يلتفت إليه ، على ان الثاني غير متحقق الخلاف ، بل لا يبعد أن يكون الأول قد أنكر ضرورياً من ضروريات الدين . والمراد بالحدث إما نفس الامور المؤثرة الموجبة لفعل الطهارة ، ويراد حينئذ بالازالة له الازالة لحكمه ، وإما الاثرالحاصل منها . والمراد بالخبث النجاسة . والفرق بينهما أن الأول محتاج رفعه الى النية دون الثاني . وربما فرق بان الأول لا يدرك بالحس والثاني ما يدرك .

وكيف كان فما يدل على كون الماء منبلاً للحدث والخبث من الكتاب قوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهوراً » (١) فان المراد من الطهور هنا المطهر فيوافق قوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » (٢) وقد وقع استعمال طهور في هذا المعنى في جملة من الأخبار المعتبرة كقوله (صلى الله عليه وآله) (٣) : « جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً وايماناً رجل من امتي أراد الصلاة فلم يجده ماء ووجد الارض لقد جعلت له مسجداً وطهوراً » و« طهور إناء احدهم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبعاً » (٤) و« التراب طهور المسلم » (٥) « والتوبة طهور

(١) سورة الفرقان - آية ٥٠ . (٢) سورة الانفال - آية ١١ .

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب التيمم - حديث ٣

(٤) المستدرک - الباب - ٤٣ - من ابواب النجاسات والاولا في حديث ٣٠٤ مع تفسير في اللفظ

(٥) المستدرک - الباب - ٥ - من ابواب التيمم - حديث ٣ مع الاختلاف في اللفظ .

للذنب « (١) و « النورة طهور » (٢) و « النورة نشرة وطهور للجسد » (٣) و « اطل فانه طهور » (٤) و « غسل الثياب يذهب الهم والحزن وهو طهور للصلاة » (٥) وقوله (عليه السلام) (٦) وقد سئل عن الوضوء بماء البحر : « هو الطهور مأوأة الحل ميتته » وقال الصادق (عليه السلام) (٧) : « كان بنوا اسرائيل إذا أصابهم قطرة من بول قرضوا لحومهم بالمقاريض وقد وسع الله عليكم بما بين السماء والأرض وجعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون » الى غير ذلك . وقد يكون منه قوله : « عذاب الثيايا ريقهن طهور » فانه أنسب من الطاهر فقط . وكذلك قوله تعالى « وسقام ربهم شرابا طهورا » (٨) بمعنى المنظف لانه ينظف عما اكل فيخرج عن جلده رشحا على ما قيل ، أو لانه يطهر شارب به عن الميل الى غير الحسنات أو الالتفات الى ما سوى الحق تعالى ، بل في الذخيرة انه قيل قد روى مثل ذلك (٩) عن الصادق (عليه السلام) .

فظهر أن من أنكر استعمال طهور بهذا المعنى مكابر وكيف وقد نسبة الشيخ في التهذيب الى لغة العرب ، وانهم لا يفرقون بين قول القائل ماء طهور وماء مطهر وفي الخلاف عندنا أن الطهور هو المطهر للحدث والنجاسة ، واختاره في المعتبر ، ونقله عن الشيخ وعلم الهدى في المصباح ، وهو المنقول عن الترمذي من أكابر أهل اللغة ،

(١) البحار باب - التوبة المجلد - ٣ - وفيه : التوبة مطهرة للذنب ، ولم نجد في الاخبار « التوبة طهور للذنب » .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب آداب الحمام - حديث ١ - ٣ .

(٤) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب آداب الحمام - حديث ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب أحكام الملابس من كتاب الصلاة حديث ١١

(٦) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤

(٧) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤

(٨) سورة الدهر آية ٢١ . (٩) مجمع البيان سورة الدهر آية ٢١ .

قال : إن الطهور بالفتح من الانتماء المتعدية وهو المطهر غيره ، وهو ظاهر التذكيرة والمنتهى وصرح الذكري ونسبه المقداد الى أصحابنا والشافعية . وهو المنقول عن التبيان وجمع البيان والمسالك الجوادية لقولهم : ماء طهوراي طاهر مطهر منبئ للأحداث والتجاسات ، وعن نهاية ابن الأثير أن الطهور في الفقه هو الذي يرفع الحدث ويزيل النجس ، لأن فعولا من أبنية المبالغة فكأنه تنهى في الطهارة . قال : ومنه حديث ماء البحر الى آخره ، وعن الصباح المنير قال : وطهور قيل هي مبالغة وانه بمعنى طاهر والاكثر أنه لو صف زائد ، قال ابن فارس : الطهور ، هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره ، وقال الأزهرى الطهور في اللغة هو الطاهر المطهر وقوله (عليه السلام) هو الطهور ماؤه أي هو الطاهر المطهر ، قاله ابن الأثير ، وفي القاموس الطهور المصدر واسم ما يطهر به أو الطاهر المطهر انتهى ، وعن الزمخشري أنه حكاه عن أحمد بن يحيى ، وعن المغرب أنه حكاه عن تغلب ، وفي المصابيح للسيد المهدى أن المشهور بين المفسرين وأصحاب الحديث والنقهاء وأئمة اللغة أنه بمعنى المطهر أو الطاهر المطهر انتهى .

فظهر لك من جميع ما ذكرنا أنه لا ينبغي الشك في استعمال طهور في ذلك ، فما نقل عن أبي حنيفة والأصم وأصحاب الرأي من إنكار ذلك وجعله بمعنى الطاهر لاغير مستدلين بأن فعول الذي للمبالغة لا يكون متعدياً وبوروده لهذا المعنى كما في قول الشاعر « ريقهن طهور » وقوله تعالى : « وسقام ربهم شراباً طهوراً » غير صحيح ، لما عرفت ، على أن ذلك لا ينافي ما ذكرنا ايضاً إذ كما أن استعماله بمعنى فاعل على تقدير تسليمه غير مطرد فإنه لا يقال ثوب طهور وخشب طهور ونحو ذلك فكذا ما نحن فيه فتأمل . نعم قد يقال أنه توقيفي لا يقتضيه القياس من جهة أن فعول الذي هو للمبالغة لا يكون متعدياً واسم الفاعل منه غير متعد ولا ريب أن طاهر لا يتعدى ، ومن هنا اعترف في المعتبر وكثر العرفان أن كلام أبي حنيفة موافق لمقتضى القياس اللغوي غير موافق لمقتضى الاستعمال ،

الجواهر ٨

لما عرفت . وما في التهذيب بعد ان أورد الدليل لاني حنيفة من انه لا يكون فعول متعديا والفاعل منه غير متعد . قال : « انه غلط لانا وجدنا كثيراً ما يعتبرون في اسماء المبالغة التعدية وان كان اسم الفاعل منه غير متعد ، ألا ترى الى قول الشاعر :

حتى شأها كليل موهناً عمل * باتت طراباً وبات الليل لم ينم

تعدى كليل الى موهناً وكان اسم الفاعل منه غير متعد وهذا كثير في كلام العرب « انتهى . ولعله لا ينافي ما ذكرنا لسكون مثل ذلك بعد تسليم انه مما نحن فيه لا يثبت انه قياسي وكيف وهو من المعلوم ان فعولاً للمبالغة في مادة فاعل فهو تابع له . نعم هنا مسلك آخر لا فادته التطهير لا من جهة الوضع اللغوي فيقال انه لما كان مثل ذلك موضوعاً للمبالغة الحاصلة من التكرار كضروب ، فانه لا يقال إلا بعد حصول التكرار . وكانت صفة الطهارة الشرعية غير قابلة للزيادة والنقص ، كان معنى المبالغة منصرفاً الى المطهريّة حتى يكون لها وجه مناسب . وقد ارتبك هذا الطريق جماعة بل ربما أضافوه الى النقل عن اللغة ، وليس هذا من باب اثبات اللغة بالاستدلال بل هو اثبات المراد باللفظ بواسطة الفهم العرفي من قبيل حمل اللفظ على أقرب المجازات بعد تعذر الحقيقة . قال الزمخشري على ما نقل عنه في الكشاف : « طهوراً أي بليغاً في طهارته . وعن احمد بن يحيى هو ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره . فان كان ما قاله شرحاً لبلاغته في الطهارة كان سديداً ويعضده قوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » (١) وإلا فليس فعول من التفعيل في شيء « انتهى . وقال في المغرب على ما نقل عنه : وما حكى عن تغلب ان الطهور ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره ان كان مراده بيان لنهايته في الطهارة فصواب حسن وإلا فليس فعول من التفعيل في شيء ، وقياس هذا على ما هو مشتق من الأفعال التعدية كقطوع ومنوع غير

سديد « انتهى . وعن الطراز : « ان فعولا ليس من التفعيل في شيء . وقياسه على ما هو مشتق من الأفعال المتعدية كنوع وقطوع غير سديد إلا ان يكون المراد بذلك بيان كونه بليغاً في الطهارة فهو حسن صواب اذ كانت الطهارة بنفسها غير قابلة للزيادة فمرجع الزيادة الى انضمام التطهير لا ان اللازم قد صار متعدياً » انتهى . قال السيد المهدي في المصاييح : « فهؤلاء ، وهم عمدة القائلين بخروج التطهير عن معنى الطهور اعترفوا بدلالته عليه بالزوم من جهة المبالغة ، ولعل غيرهم لا يمنع ذلك فان الدلالة بهذا الوجه ليس لدخوله في الموضوع له فلا ينافي القول بخروجه عنه » انتهى .

قلت : قد يظهر بعد التأمل في كلام هؤلاء أن مرادهم بعد معرفة كون الماء بهذا الوصف الذي لم يخالف فيه أحد من المسلمين ، بل هو من جملة ضروريات الدين يحمل لفظ الطهور المراد منه المبالغة عليه بعد تعذر المعنى الحقيقي ، لا انه لو لم يعلم كون الماء بهذا الحال وأطلق لفظ الطهور عليه مع عدم تسليم كونه بمعنى المطهر يستفاد منه ذلك من جهة المبالغة التي لا تصح بدونه ، والفيد تسليمه إنما هو الثاني لا الأول فتأمل جيداً .

وربما ظهر من شيخ الطائفة في التهذيب والخلاف الاستدلال بهذا الطريق قال في الأول : « والطهور هو المطهر في لغة العرب فيجب أن يعتبر كل ما يقع عليه الماء بأنه طاهر مطهر إلا ما قام الدليل عليه على تغير حكمه ، وليس لا حد أن يقول إن الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهراً ، لأن هذا خلاف على أهل اللغة . فان قال قائل كيف يكون الطهور هو المطهر واسم الفاعل منه غير متعد وكل فعول ورد في كلام العرب متعدياً لم يكن متعدياً إلا وفاعله متعد . قيل له هذا كلام من لم يفهم معاني الألفاظ العربية ، وذلك أنه لا خلاف بين أحد من أهل النحوان فعولا موضوع للمبالغة وتكرر الصفة وعدم حصول المبالغة على ذلك الوجه لا يستلزم عدم حصولها بوجه آخر ، وهو هنا باعتبار كونه مطهراً » ثم ذكر النعم المتقدم الذي نقلنا عنه سابقاً . وقال في الخلاف : « عندنا ان الطهور هو المطهر المزيل للحدث والنجاسة وبه قال الشافعي ، وقال ابو حنيفة

والأصم: الطهور والطاهر بمعنى واحد. دليلنا هو أن هذه اللفظة وضعت للمبالغة والمبالغة لا تكون إلا فيما يتكرر فيه الشيء الذي اشتق الاسم منه ، ألا ترى أنهم يقولون فلان ضارب إذا ضرب ضربة واحدة ، ولا يقال ضروب إلا بعد أن يتكرر منه الضرب ، وإذا كان كونه طاهراً مما لا يتكرر ولا يتزايد فينبغي أن يكون طاهراً طهوراً لما لا يتزايد (١) والذي يتصور التزايد فيه أن يكون مع كونه طاهراً مطهراً منبلاً للحدث والنجاسة وهو الذي نريده « الى آخره » انتهى . وربما أورد عليه بعض المتأخرين بأن هذا إثبات اللغة بالاستدلال وهو غير جائز ، وقد يظهر من بعض هؤلاء إنكار استعمال طهور وصفاً ، نعم سلم استعماله في اسم الآلة أي لما يتطهر به كالوضوء لما يتوضأ به والسحور وغير ذلك. وفيه أنه قد يكون مراد الشيخ التأييد بذلك ، وإلا فالعتمد ما نقله أولاً عن أهل اللغة ، وإن كان ظاهر قوله في الخلاف (دليلنا) الى آخره ينافي ذلك أو يكون مراده ما ذكرناه سابقاً من الاستناد الى الفهم العربي بعد تعذر المعنى الحقيقي ، فتأمل جيداً . وأما إنكاره مجبي. فعول وصفاً فهو كأنه مخالف للمجمع عليه بينهم ، وأبو حنيفة وأصحابه لم ينكروا ذلك بل أنكروا وصفيته بمعنى مطهر لا أصل الوصفية ، ولذلك قال في المصابيح : أنه لا خلاف في مجيئه وصفاً وإنما الخلاف في تعيين المراد منه حينئذ ، فهل الطاهرية أو هي مع المطهرية .

لا يقال إن وجه المبالغة غير منحصر في ذلك فإن الطهارة قابلة للزيادة والنقصان كالوضوء بالآجن والشمس ، لانا نقول إن رفع الحدث معنى واحد لا يختلف وكراهة استعمال بعض المياه لا يقتضي نقصاً فيها ، نعم قد يقال أنه بناء على أن المراد بالطهارة المعنى الذي يحصل في نفس المكلف من القرب الى الله تكون قابلة للزيادة والنقصان من جهة القرب والأقربية ، وأنت خير أن العمدة في الاستدلال إنما هو النقل والتبادر لا هذه الوجوه فتأمل جيداً .

(١) وفي نسخة الخلاف المطبوعة فينبغي أن يكون كونه طهوراً لما يتزايد .

وربما سلك بعضهم في استفادة التطهير من لفظ طهور في الآية طريقاً آخر ، وهو ان الظاهر من قوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهورا » إرادة الطاهر منه لكونه واقعاً في معرض الامتنان المستلزم لذلك فانه لا امتنان بالنجس ، فتعين حينئذ طهور لإرادة المطهريّة لا استفادة أصل الطهارة بدونه . وهو لا يخلو من وجه ، كاحتمال القول انه يراد المطهريّة منه ولو مجازاً بقرينة قوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » والأولى الاستناد في ذلك الى ما ذكرناه أولاً من النقل اللغوي والاستعمال . وتذكر المبالغة واستفادة الطهاريّة بدونه وقوله تعالى ليطهركم به وغير ذلك مؤيدات له . وقد يسلك لاستفادة ذلك طريق آخر مغاير للأول كما وقع من جماعة ، وهو بان يقال ان لفظ الطهور يأتي مصدراً كما عن النهاية والمغرب والقاموس والطاراز وعن الزمخشري وابن الاثير حكايته عن سيبويه ، ومنه قولهم تطهرت طهوراً حسناً . وهل هو حينئذ بمعنى التطهر أو الطهارة ؟ احتمالان : عن المغرب النص على الأول ، كما عن كنز العرفان والكشاف التفسير بالثاني ، وكذا عن الطراز وعنه ايضاً أنه مصدر لتطهر على غير القياس ويأتي انهما للآلة فيكون معناه ما يتطهر به كالوضوء والغسل والنفوس والنفوس كما نص عليه في الصحاح ، وهو المنقول عن المحيط والاساس والكشاف والغريبين والمغرب والنهاية والطاراز . وفي الذخيرة انه قد جاء طهور لما يتطهر به باتفاق من وصل الي كلامه من أهل اللغة وهو بالفتح لا غير بخلافه مصدراً فانه بالفتح والضم ، وعن النهاية ضبط المصدر بالضم ، ونقل الفتح عن سيبويه . وكيف كان فيقال حينئذ أما حمله على المصدر في المقام بناء على مجيئه مفتوحاً فممنوع بناء على جعله نعتاً للماء إلا على تأويل ، ولعل تأويله بمطهر حينئذ أولى لوجوه منها موافقة الآية الثانية وكونه أقرب للفعل الذي هو مصدر له على بعض الوجوه ، بل أولى من ذلك بقاؤه على المصدرية وجعله منصوباً على معنى اللام ، فيوافق التعليل في الآية الثانية فتأمل جيداً . وأما حمله على الآلة فقد صرح به هنا جماعة كصاحب الصحاح وغيره ، وربما استشكله بعضهم أنه حينئذ لا يصلح

أن يكون نعتاً للفظ الماء لسكونه من قبيل الاسماء الجامدة وان دل على المبدأ إلا على تأويل ، كما يلتزم في الجامد المحض ، ومن هنا لم يلتفت إليه صاحب الكشف مع اعترافه باصل المعنى . ويمكن أن يجاب عن ذلك بحمله على البدلية من لفظ الماء ، أو يراد من طهور حينئذ يتطهر للاستغناء عن الموصوف بلفظ ماء فيكون المعنى وأنزلنا من السماء ماء يتطهر به ، كما عن الهروي فانه قال ماء طهور أي يتطهر به أو يراد وأنزلنا من السماء ماء هو آلة للطهارة ، كما عن النيشابوري . والحاصل ان أمر التأويل في ذلك سهل .

وقد يقال إن من ذكر أنه يراد بالطهور المطهر أخذه من هذا المعنى ، لا أن المراد بالطهور المطهر وضعا إذ لا ريب في استمادة المطهريّة منه على تقدير كونه اسماً للآلة ، وربما يرشد الى ذلك ما ذكره المحقق في المعبر فانه قال : « الطهور هو المطهر لغيره قاله الشيخ في الخلاف وعلم الهدى في المصباح ، خلافاً لبعض الحنفية . لنا النقل والاستعمال ، أما النقل فما ذكره الترمذي قال : الطهور بالفتح من الاصماء المتعدية وهو المطهر غيره ، وقال الجوهري : الطهور هو ما يتطهر به كالسحور والبرود . وأما الاستعمال » الى آخره ، فان نقله عن الجوهري استشهاد لما ادعاه من كون الطهور هو المطهر ، مع ان الذي ذكره الجوهري إنما هو اسم الآلة اشارة الى أن المطهريّة المرادة من الطهور إنما هي مأخوذة من اسم الآلة . نعم ما نقله عن الترمذي ليس كذلك لقوله : « من الاصماء المتعدية » مع انه قد يحمل لفظ التعدية في كلامه على معنى آخر فتأمل . وقال العلامة في التذكرة : « والطهور هو المطهر لغيره وهو فعول بمعنى ما يفعل به أي يتطهر به كمنسول ، وهو الماء الذي يغتسل به لقوله تعالى : (وأنزلنا من السماء ماء طهوراً) ثم قال : (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) لانهم فرقوا بين ضارب وضروب وجعلوا الثاني للبالغة في المعنى » انتهى . فانه صريح فيما ذكرنا . وقال في كنز العرفان : « وقالت الشافعية واصحابنا انه بمعنى المطهر فيكون مأخوذاً من الوضع الثاني » انتهى . والوضع الثاني في كلامه انه اسم لما يتطهر به فتأمل جيداً . وقد يؤيده أيضاً انه من المستبعد

جداً كون هذا المعنى أى كونه بمعنى المطهر معروفاً عند أهل اللغة حتى ادعى الاجماع عليه ويخفى على مثل الزنجشري والمطرزي وصاحب الطراز وابن خنيفة والأصم وأصحاب الرأي ، ولم يذكره في الصحاح ، بل يظهر من بعضهم أنه غير مذكور في أكثر كتب أهل اللغة ، وقول كثير من أصحابنا أنه يفيد التطهير وبمعنى المطهر ليس صريحاً في ذلك ، بل قد يكون من جهة كونه اسماً لما يتطهر به فإنه يفيد هذا المعنى أيضاً . وإن كان لا تنطبق عليه كلمات بعضهم . ومن هنا نقل عن بعضهم أنه أورد على الزنجشري ان اعترافه بمجيء الطهور لما يتطهر به يرفع أصل النزاع ، لكونه حينئذ مفيداً للمطهرة .

وكيف كان فلا يخلو القول بانكار كون الطهور بمعنى المطهر وضعاً من قوة ، نعم هو يفيد من كونه اسماً لما يتطهر به وكثير مما ذكرنا من الامثلة لا تأتي الحل عليه ، فتأمل ، وان كان ما ذكرناه أولاً هو الأقوى .

وليعلم انه بناء على تسليم الأول فهل بمعنى الطاهر المطهر أو المطهر ؟ ربما ظهر من بعضهم الأول كما ظهر من بعض الثاني ولعله هو الأقوى ، وعليه ظاهر إجماع التهذيب والخلاف وكنز العرفان فانهم ذكروا أنه بمعنى المطهر من دون قولهم الطاهر المطهر ، ولعل من ذكره أراد التصريح بلازم المعنى ، لأنه متى كان مطهراً كل طاهرراً والناقشة في الملازمة كما يظهر من البحث في الغسالة ليست على ما ينبغي لوجوه ليس هذا محل ذكرها .

(بقی شیء) وهو انه لا ريب في كون حل الطهور على المطهرة بالمعنى الشرعي ليس معنى لغوياً ، بل هو إما أن يكون من باب النقل الشرعي أو المجاز . والظاهر الأول لثبوت الحقيقة الشرعية فيه ، لكن دعوى ان المراد منه حينئذ المطهر من الأحداث والأخبار محل منع ، فانه صرحوا ان استعمال لفظ الطهارة في الثاني من باب المجاز فيكون اللفظ مستعملاً في حقيقته ومجازاً ، وجهه على عموم المجاز لا قرينة عليه .

وقد يقال ان وروده في معرض الامتنان مع عدم التشخيص يعين ذلك ، لكنه لا يخلو من نظر . وأورد بعضهم على الاستدلال بالآية ان أقصى ما تدل عليه طهورية ماء السماء لا مطلق الماء . وبان لفظ ماء نكرة في سياق الاثبات فلا تفيد العموم . والجواب عن الأول أولاً بالاجماع المركب ، لا يقال انه خروج عن الاستدلال بالآية حينئذ لانا نقول ان الاجماع المركب لا يفيد بدونها شيئاً . وثانياً ان المياه كلها أصلها من السماء بدليل قوله تعالى « وأنزلنا من السماء ماء بقدر فاسكنناه في الارض وانا على ذهاب به لقادرون » (١) وربما أشارت اليه بعض الأخبار ، وعن الثاني بان النكرة في سياق الاثبات تفيد العموم إذا وقعت في معرض الامتنان ، كما في قوله تعالى : « فيها فاكهة ونخل ورمان » (٢) مضافا الى الاجماع المزبور ، والأمر سهل .

(بقى شيء) ينبغي التنبيه عليه ، وهو ان ما دل على طهورية الماء من الكتاب وغيره هل يقضي بشمول المطهريه لسائر المتنجسات أو لا شمول فيه لذلك فما شك في قابليته للطهارة به من دون انقلابه اليه يبقى على أصل النجاسة ؟ لا يبعد في النظر الثاني ، وما دل على كونه مخلوقا طاهراً مطهراً لا يستلزم شموله للجميع ، بل يكفي في صدق ذلك تطهيره لكثير من الأشياء . وان كان الأول لا يخلو من وجه ولعله هو مبنى كلام العلامة في تطهير المضاف من حكمه بطهارته بمجرد اتصاله بالكثير وان بقي على إضافته . وفيه انه لو سلمنا شمول المطهريه لكن لا يكفي ذلك في بيان كيفية التطهير ولا عموم يرجع اليه في الكيفية ، فعمومها حينئذ غير مفيد شيئاً لمكان الاجمال في الكيفية المتوقف حصولها على بيان الشارع . فحينئذ على كل حال هذه العمومات لا تثمر للفقيه ثمرة ولا متيقن يرجع اليه ، وربما تسمع فيما يأتي بعض الكلام في ذلك ان شاء الله .

﴿ وكيف كان فالماء ﴾ باعتبار وقوع النجاسة فيه ﴿ وتأثيرها وعدمه ﴾ ينقسم الى ثلاثة اقسام ﴿ جار ومحقون وماء بئر ﴾ .

(٢) سورة الرحمن - آية ٦٨ .

(١) سورة المؤمنون - آية ١٨ .

(أما الجاري)

فهو - على ما قيل - النابع السائل على الأرض ولو في الباطن سيلاناً مبتدأ به
وربما عرف بأنه النابع غير البئر ، كما وقع من بعض المتأخرين ، مع التصريح بأنه لا فرق
بين جريانه وعدمه . وتسميته حينئذ جارياً إما حقيقة عرفية خاصة أو من باب التغليب
لتحقق الجريان في كثير من أفراده ، فمثل العيون التي لا تدخل تحت اسم البئر من
الجاري حينئذ . ولا أعلم السبب الذي دعاهم إلى ذلك ، مع أنه منافي للعرف الذي
ثبت به اللغة ، إذ لا يصدق الجاري إلا مع تحقق الجريان ، وليس في الأخبار ولا في
كلام الأصحاب ولا غيرهم ما يحقق تلك الدعوى . بل ربما يشير قولهم في تطهير الجاري
« أنه يظهر بكثرة الماء الجاري عليه متدافعاً حتى يزول التغيير » وما في بعض الأخبار (١)
« عن الماء الجاري يمر بالجيف والعنرة والدم أيتوضأ منه ؟ » إلى آخره . إلى خلافه ،
كما يظهر من بعض العبارات من كون الجاري ما تحقق فيه الجريان . ومن هنا صرح
بعض المتأخرين كالفاضل الهندى وغيره باعتبار السيلان في الجاري ، خلافاً لما وقع من
الشهيد الثاني ومن تبعه من كونه النابع غير البئر تعدى أو لم يتعد . ولعله أخذ من
حصرهم المياه في الجاري والمحفون وماء البئر ، مع استظهاره كون العيون ونحوها لا تدخل
في المحفون ولا ماء البئر . أما الثاني فلعدم صدق الاسم وأما الأول فلأن لها مادة ، فلم يبق
إلا دخولها في الجاري ، ولا يكون ذلك إلا بالتزام أن الجاري هو النابع غير البئر
لعدم التعدي فيها . وفيه أن هذا الحصر لم يقع من الجميع بل ولا من الأكثر ، وإيضاً
لا مانع من إرادة من حصر ذلك الجاري أو ما في حكمه . كما يظهر من إلحاقه ماء الحمام
ونحوه كما صنع المصنف ، فتأمل ، أو يلتزم دخولها تحت اسم البئر وارتكابه مثل ذلك
في لفظ الجاري ليس بأولى من ارتكابه شمول لفظ البئر بل هو أولى . فالتحقيق حينئذ

(١) المستدرک - الباب - ه - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ الجواهر ٩

إدخالها فيه ان ساعد العرف على ذلك ، وإلا كان لها حكم الجاري وان لم تدخل في الاسم هذا كله في النابع المتعدي وهل يلحق به المتعدي مما يخرج رشحا ؟ وجهان ينشآن : من اعتبار النبع في الجاري كما يظهر من كثير من كلماتهم ، حتى أنه قال في جامع المقاصد : إن الجاري لا عن نبع من أقسام الراكد يعتبر فيه الكرية اتفاقا من عدا ابن أبي عقيل ، بل ربما زاد بعضهم فاعتبر كونه من ينبوع وهي ما يدفق منه الماء كالفتق . وكيف كان فلا يدخل الرشيع فيه ، إذ المراد بالنبع الخروج من عين ، كما في الصباح ، وعن القاموس والمجمع ، وهي ما يشخب منها الماء ، نعم قد تكبر وقد تصغر ، والرشيع ليس كذلك . بل هو في الحقيقة كالعرق للانسان . وعن الخليل في العين بعد أن ذكر أن الرشيع اسم للعرق والراشح والرواشح جبال تندي ، فربما اجتمع في اصولها ماء قليل وان كثر نعى واشلا ، وان رأيته كالعرق ويمرر خلال الحجارة يسمى راشحا . هذا مع الشك في شمول ذي المادة لمثله ، فينقذح الشك حينئذ في إلحاقه بحكم الجاري ، فضلا عن كونه جاريا ، من غير فرق في ذلك بين المتعدي منه وغيره . ولعله هو الذي يسمى في عرفنا الآن بالنزير .

ومن صدق اسم الجاري ، ومنع عدم صدق اسم النبع ، سيما على ما فسرته في الصحاح من انه مطلق الخروج ، على أنه لو سلم ان مثله لا يسمى نبعا بمنع اعتبار النبع في الجاري ، نعم غاية ما علم أن الجاري لا عن مادة ملحق بالراكد ، فيبقى غيره ، كما انا نمنع الشك في شمول ذي المادة له . ومنه يظهر احتمال أنه كلجاري أحكاما وان لم يمر بعد تسليم عدم شمول الجاري لمثله ، سيما بعد جريانه فعلا وصبرورته نهرا كبيرا مثلا . والتزام إجراء حكم المحققون عليه لا يخفى عليك ما فيه . فالأقوى كونه من الجاري مع جريانه ومن ذي المادة مع عدمه .

وأما (التمد) وهو ما يتحقق تحت الرمل من ماء المطر ، كما عن الأصمعي ، على

ما نقل عن الاساس ، قال : هو ماء المطر يبق محبوساً تحت رمل فاذا انكشف (١) عنه أدته الأرض . وعن الخليل في العين ان الحمد للماء القليل يبق في الارض الجلد ، ولعله هو مراد الصحاح والقاموس والجمع وشمس العلوم على ما نقل عنهم من انه الماء القليل الذي لا مادة له ، إذ ما كان على وجه الأرض لا يسمى عمداً قطعاً . فالأقوى إلحاقه بالمحقون مطلقاً جري أو لم يجر للاستصحاب مع الظن أو القطع بعدم شمول ذي المادة له ، لا أقل من الشك ، فيبقى على حكم المحقون من القليل أو الكثير . اللهم إلا أن يفرض كونه على وجه يصدق ذو المادة عليه ، أو يقال انه مطلقاً من ذي المادة أو بحكمه ولو مع الشك كما ستعرف .

فإن قلت ما تقول في البئر الذي يخرج ماؤها رشحا فهل تجري عليها أحكام البئر ، قلت الظاهر فيه الوجهان الناشئان من تفسير النبع لما ستعرف ان البئر هي الماء النابع ، على انه قلما يوجد بئر ماؤها رشح ، بل الغالب أن تخرج من منابع ، نعم قد تتفق دققاً تشبه بالرشح فلا تشتملها إطلاقات البئر . ويؤيده أيضاً إصالة عدم لحوق أحكام البئر ، واليه ينظر ما نقله صاحب الحدائق عن والده من عدم تطهير الآبار التي في بعض البلدان بالنزع بل بالقاء كـ ، لأن ماءها يخرج رشحا ، لكن قد عرفت أن النبع أهم من الرشح بل قيل الغالب في الآبار الرشح . فالتحقيق إجراء حكم البئر عليها مع الصلح عرفاً وإن كان الخارج رشحا ، أما إذا لم يصدق عرفاً لقلة الحفر ونحوه فهو من ذي المادة إن لم يجر وإلا كان جارياً أيضاً كما أشرنا الى ذلك سابقاً . وقد يقال أن عموم الأدلة في المياه يقتضي كونها طاهرة مطهرة لا تنجس إلا بالتنجيس ، والتفصيل بالكر وما دونه إنما هو في المياه المعلوم عدم المادة لها كالخياض والغدران ونحوهما ، ولذا كان المشهور عدم اعتبار الكربة في الجاري بل وفي كل ذي مادة . وحينئذ يتجه إلحاق الرشح والنزير بل والحمد بحكم الجاري أو ذي المادة ولو مع الشك للعموم المزبور الذي يمكن أن يؤيد (١) وفي الاساس (فاذا كشف) .

ايضاً بقاعدة الطهارة مع فرض الشك في حكمه ، للشك في اندراجها فيما دل على النجاسة أو التنجيس لمثل الموضوع المزبور فتأمل جيداً . ولكن من الغريب ما عن الشيخين في المقنعة والتهذيب من تسوية الأول بين البئر والغدير ان قصر عن الكر فحكم بنجاستهما بموت الانسان وطهارتهما بنزح السبعين ، وحله الشيخ على الغدير الذي له مادة بالنزع من الأرض . قال : وما هذا سبيله فحكمه حكم الآبار فأما إذا لم يكن له مادة فلا يجوز استعماله إذا وقع فيه ما ينجسه متى نقص عن الكر . ومقتضى ذلك طهارة ذي المادة غير البئر مع الكثرة ولحوقه بالبئر مع القلة ، فيكون حكمه مخالفاً لسائر المياه ، لمفارقتها الجاري في نجاسة القليل ، والبئر في طهارة الكثير ، والراكد في طهارة قليله بالنزح . بل قيل قد يظهر من كلام الشيخ لحوقه بالبئر مطلقاً . وعلى كل حال فهو قول غريب . هذا وربما يأتي لذلك مزيد تحقيق ان شاء الله . ولا فرق فيما ذكرنا من الجاري بين جميع أنواعه من الأنهار والعيون والآبار إذا اجريت وتسمى القناة ، قال في الذكري : « الآبار المتواصلة ان جرت فكلجاري وإلا فالحكم باق لانها كبئر واحدة » وقال ايضاً : « لو اجريت البئر فالظاهر انها بحكم الجاري لا تنجس بالملاقاة ولو تنجست ثم اجريت ففي الحكم بطهارتها ثلاثة أوجه طهارة الجميع لانه ماء جار تدافع فزال تغيره ولخروجه عن مسمى البئر ، وبقائه على النجاسة لان المطهر النزح ، وطهارة ما بقي بعد جريان قلدر المنزوح إذ لا يقصر ذلك عن الاخراج بالنزح » قلت وأوجه الوجوه الأول كما هو ظاهر . ولو وقف الجاري لتكاثر مائه بعد تحقق الجري فيه لكن بقي استعداداً للجريان فهل يجري عليه حكم الجاري ؟ وجهان .

وكيف كان فهو ﴿ لا ينجس ﴾ بشيء من النجاسات ولا المتنجسات ﴿ إلا باستيلاء ﴾ عين ﴿ النجاسة على أحد أوصافه ﴾ الثلاثة : اللون والطعم والرائحة . أما نجاسة الجاري بذلك بل جميع المياه فلا أعلم فيه خلافاً بل عليه الاجماع محصلاً ومنقولا كاد يكون متواتراً ، بل في المعتبر انه مذهب أهل العلم كافة ، وفي المنتهى أنه قول كل

من يحفظ عنه العلم . وهو الحجة ، مضافاً الى النبوي المشهور (١) المروي عند الطرفين بل في السرائر انه من المتفق على روايته ، وعن ابن ابي عمير انه تواتر عن الصادق (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » وفي الذخيرة أنه عمل الامة بمدلوله وقبلوه ، والأخبار المستفيضة (٢) المروية على ألسنة المشايخ الثلاثة . وهي وان خلت عن التغيير اللوني إلا أن النبوي المتقدم المعتضد بما سمعت كاف في إثباته . مضافاً الى ما نقل عن دعائم الاسلام (٣) عن امير المؤمنين (عليه السلام) قال في الماء الجاري يمر بالجيف والعذرة والدم : « يتوضأ منه ويشرب وليس ينجسه شيء ما لم يتغير أوصافه طعمه ولونه وريحه » وعن الصادق (عليه السلام) (٤) « اذا مر الجنب بالماء وفيه الجيفة أو الميتة فان كان قد تغير لذلك طعمه أو ريحه أو لونه فلا تشرب منه ولا تتوضأ ولا تتطهر به » وعن الفقه الرضوي (٥) « كل غدير فيه من الماء أكثر من كره لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات إلا أن يكون فيه الجيف فتغير لونه وطعمه ورائحته فان غيرته لم تشرب منه ولم تتطهر » وخبر العلاء بن الفضيل (٦) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الحياض يبال فيها قال : لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول » ويدل عليه أيضاً الأخبار (٧) المتضمنة لنجاسة الماء بتغيره بالدم فانه ظاهر في التغيير اللوني ، وكذلك الأخبار (٨) التي اطلق

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٩ .

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق .

(٣) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ . وفي المستدرک

ليس جملة (وليس ينجسه شيء) .

(٤) و (٥) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ - ٧ .

(٦) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ .

(٧) المستدرک - الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٣ .

(٨) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق

فيها النجاسة مع التغير فانه لا ريب في شمولها للتغير اللوني ، بل قديديعي انه أظهر الأفراد ، كما أشار الى ذلك الصحيح (١) « قلت : فما التغير ؟ قال : الصفرة » الى غير ذلك . والضعف والارسال في بعض ما تقدم غير قادح للاعتضاد بما سمعت . فما وقع من بعض المتأخرين من التشكيك في نجاسة الماء بالتغير اللوني بما لا ينبغي الالتفات اليه ، بل هو من قبيل التشكيك في الضروري ، مع ان هذا المشكك قد استدلل بالنبوي المتقدم في غير موضع من كتابه . ويحتمل أن يكون ترك التعرض للتغير اللوني في كثير من الأخبار من جهة لزومه لتغير الريح والطعم لكونه أسرع منه تغيراً .

وهل يشترط في التغير أن يكون الى لون النجاسة وطعمها ورائحتها أو يكفي التغير بها ولو الى غير وصفها ؟ المتبادر المتيقن الأول ، وفي المعتبر : نريد باستيلاء النجاسة ريحها على ريح الماء وطعمها على طعمه ولونها على لونه . ويحتمل الثاني للاطلاق الذي هو كالمعوم . مع التأييد بعدم العلم بطعم بعض النجاسات وبقوله (عليه السلام) في جواب السؤال عن التغير فقال : « هو الصفرة » من غير ذكر له انه لون النجاسة . وعليه فينجس لو حصل للماء لون باجماع نجاسات متعددة لا يطابق لون أحدها . ولعل الأول هو الأقوى استصحاباً للطهارة مع الاقتصار على المتيقن .

وهل يشترط في التغير أن يكون حسيّاً فلا ينجس الجاري مثلاً بمسلوب الصفات من سائر النجاسات ، أو لا يشترط فيكفي التقديري فينجس حينئذ بما تقدم بعد التقدير وحصول التغير معه ؟ قولان صريح أكثر من تأخر عن العلامة كما هو ظاهر من تقدمه الأول لتعبرهم بالتغير الظاهر في الحسي ، ومن هنا نسبة بعضهم الى الأكثر والمشهور والمعظم ونحو ذلك . وفي الذكرى وعن الروض نسبتة الى ظاهر المذهب . وظاهر العلامة وبعض من تأخر عنه كالحقق الثاني وغيره الثاني . والأقوى في النظر الأول . للاصل بل الاصول ، ولتبادر الحسي من التغير الذي هو مدار النجاسة شرعاً ، وأصححة البلب

عن غيره وعدمها فيه ، فيكون حقيقة فيه مجازاً في غيره ، فيدخل حينئذ تحت الاجماع المنقول وغيره مما دل على عدم نجاسة غير المتغير ، ولقوله (عليه السلام) في مصحح شهاب المروي عن بصائر الدرجات « قلت فما المتغير ؟ قال : الصفرة » على ان اعتبار التقدير في مسلوب الصفة يقتضي اعتباره في فاقدها وفي الواجد الضعيف منها ، مع ان الاجماع على عدمه كما عن المصاييح . وايضاً فالتقدير في مسلوب الصفة لا يخلو من إجمال لانه إما ان يراد صفة نوعاً وصفته التي كانت فيه ، ولكل منهما أحوال مختلفة في الشدة والضعف بالنسبة الى الأزمنة . فلا يعلم تقدير ايها في المسلوب فهل الحالة المتأخرة ولو كانت ضعيفة أو غيرها ؟ ولو فرض تقدير المتوسطة مع ان الحالة المتأخرة الضعيفة لوجب تقدير الضعيف الى المتوسط وهو لا معنى له ، مع ان اعتباره في النجاسة يقتضي اعتباره في الماء ، والظاهر من كلام القائلين اختصاصه بها ، وان احتمله بعض المتأخرين تفريماً على هذا القول . كل ذا مع ضعف الخلاف فيه بل عدمه ، فان أول من نقل عنه ذلك العلامة وكلامه في القواعد والمنتهى غير صريح فيه ، قال في الأول : « ولو وافقت النجاسة الجارية في الصفات فالوجه عندى الحكم بالنجاسة ان كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة » وقال في الثاني : « الخامس لو وافقت النجاسة الماء في صفاته فلا أقرب الحكم بنجاسة الماء ان كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة وإلا فلا ويحتمل عدم التنجيس لانتفاء المقتضى وهو المتغير » فانه يحتمل أن يكون مراده فيما إذا كانت النجاسة غير مسلوبة وكان الماء في صفاتها كما إذا كان الماء مصبوغاً مثلاً بأحمر ووقع فيه دم ، فان الحكم بالنجاسة حينئذ متجه كما أفق به كل من تعرض لهذه المسألة على ما نقل ، بل في الحقائق انه قطع به متأخرو الأصحاب من غير خلاف معروف في الباب ، وفي جامع المقاصد انه يذبح القطع به لان المتغير هنا على تقديره فهو تحقيقي غاية ما في الباب انه مستور عن الحس وكذلك في المدارك ونحوه عن المعالم ، وعن المصاييح : « أما اذا كانت موافقة في صفته الاصلية كما في المياه الزاجية والكبريتية أو العارضة كما لو وقع في الماء المتغير بطاهر أحمر دم فأن الماء

ينجس قطعاً لظهور وصف النجاسة عليه حقيقة « بل قد يقال أنه لا بد أن تؤثر النجاسة فيه اشتداداً فيتحقق التغير حساً .

والحاصل الفرق بين المسألتين وانتقال الذهن في الثانية إلى التقدير دون الأولى يكاد أن يكون من الواضحات ، وكذا كل ما كان من هذا القليل مما منع من ظهور التغير فيه مانع ، وكأن التقدير هنا كالتقدير فيما لو مخرج بالنجاسة ما هو بلونها مثلاً ثم تغير الماء بذلك إذ الظاهر أنه لا إشكال في التقدير . وما وقع في الحدائق من التوقف في الفرق بين الصورتين ، والرياض من الجزم بعدم الفرق بينهما كأنه ليس في محله سيما ما في الأخير فإنه يظهر منه أنه لا فرق في ذلك عند كثير ممن صرح بعدم وجوب التقدير في المسلوب . وهو وهم على الظاهر ، ولعلها أخذاء من ظاهر عبارة الذكرى . نعم قد يتم إلحاق نحو ذلك في المسلوب فيما لو فرض وجود المانع عن أصل التغير لا عن ظهوره لكونه في الحقيقة تقديرًا للتغير كالمسلوب بخلاف ما تقدم . ودعوى إرجاع ذلك إليه محل منع ، ومنها يظهر الوجه فيما شك فيه فتأمل . وكيف كان فما يرشد إلى ما ذكرنا من الاحتمال في كلام العلامة أن المحقق الثاني في شرحه على القواعد قال بعد أن ذكر عبارتها : « وكان حق العبارة أن يقول لو وقعت نجاسة مساوية الصفات لأن موافقة النجاسة الماء في الصفات صادق على نحو الماء المتغير بظاهر أحمر إذا وقع فيه دم فيقتضي ثبوت التردد في تقدير المخالفة وينبغي القطع بوجوب التقدير » إلى آخره . قلت : لكن عرفت أنه لا مانع من حمل العبارة على ذلك . ولعل وجه التردد فيه أنه كالتقدير لخلو الماء من الصفة فلا يصدق معه التغير أيضاً وإلا لوجب تقدير الصفة في النجاسة المسلوقة ، ولهذا استشكل بعضهم في الفرق بين المسألتين .

وكيف كان فغاية ما استدلل به للعلامة أن التغير الذي هو مناط التنجيس دائر مع الأوصاف فإذا فقدت وجب تقديرها . وفيه مع أنه إعادة للدعى وجار في الفاقد أيضاً أن المراد بدورانه مع الأوصاف هو صدقه وتحققه ولا يحصل بالتقدير .

وبان التقدير في المضاف المألوف الأوصاف إذا امتزج مع المطلق ثابت فيثبت في النجس بطريق أولى . وفيه أنه ممنوع هناك أيضاً أولاً ، وثانياً أن الفرق بينها واضح ، وذلك لأن أمر الاطلاق والاضافة يرجع الى العرف ، فلعل اعتبار التقدير هناك يكشف عن أمر متحقق ثابت وهو الصدق العرفي بخلافه هنا ، فإن أمر النجاسة شرعي وقد أحالها على التغير الذي مدركه الحس . وما يقال أن التقدير هنا كتقدير الحر عبداً بالنسبة الى الحكومة ومعرفة مقدار أرش الجناية ، فيه ما لا يخفى .

وبان عدم التقدير يفضي الى جواز الاستعمال وان زادت النجاسة على الماء أضعافاً مضاعفة . وفيه أنه استبعاد لغير البعيد مع بقاء اسم المائية ، وماذا يقول في الناقذ غير المألوف وفي الواجد الضعيف .

وبان الماء مقهور فإن الماء كلما لم يصير مقهوراً بالنجاسة لم يتغير بها على تقدير المخالفة وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما تغير على تقدير المخالفة كان مقهوراً . وفيه اننا نمنع المقهورية وان قلنا بالتغير على تقدير المخالفة . اللهم إلا ان يريد الاستدل شيئاً آخر وهو ان الوارد في الأخبار ليس مجرد التغير فقط بل علق الحكم تارة عليه واخرى على الغلبة والغلبة وصف متحقق ثابت في الواقع والتغير علامة وكاشف ، فحيث لم يوجد الكاشف يقدر أو يستكشف بطريق آخر ، والأولى الأول .

ولعل هذا أولى ما يستدل به للعلامة ، وقد أشار اليه في المنتهى قال فيه قبل هذه المسألة : « الرابع بلوغ الكرية حد لعدم قبول التأثير عن الملاقي إلا مع التغير ، من حيث أن التغير قاهر للماء عن قوته المؤثرة في التطهير . وهل التغير علامة على ذلك والحكم يتبع الغلبة أم هو المعتبر ؟ الأولى الأول فلوزال التغير من قبل نفسه لم يزل عنه حكم التنجيس » وهو صريح فيما قلنا . وقد يؤيده حينئذ بأنه لو كان المدار على التغير وليس المدار على الغلبة لكان لا معنى للتقدير في الموافق الذي منع من ظهور التغير فيه

مانع سياً فيما اذا كانت صفات الماء اصلية لا عارضية كما في المياه الكبرى ونحوها وبأنه لو كان المدار عليه ايضاً لكان الحكم دائراً مداره وجوداً وعدماً، وهو لا معنى له ، وإلا لم يثبت التنجيس مع زوال التغير من قبل نفسه وبالقائه أجسام طاهرة .

ولكن قد يقال في الجواب عن ذلك ان المراد بالغلبة كما هو الظاهر من بعضها الغلبة بالأوصاف فتتحد حينئذ مع التغير كقوله (عليه السلام) : « اذا غاب لون الماء لون البول » (١) وقوله (عليه السلام) : « إلا ان يغلب على الماء الريح فينتن » (٢) وقوله (ع) « فيما لم يكن فيه تغير أو ريح غالبية » (٣) الى غير ذلك . وكان كلام العلامة في المنتهى ليس مخالفاً لما نحن فيه . لانه وان قال ان المدار على الغلبة لكان جعل العلامة على ذلك التغير فلا يحكم بمحصله ابتداء بدونه ، نعم لو ذهب التغير بعد الحكم بمحصل النجاسة لم تذهب النجاسة : أما بناء على كلامه فلتحقق الغلبة التي كان علامتها التغير . وأما بناء على مختارنا فللاستصحاب اذ الشارع حكم بالنجاسة مع التغير ولم يعلم ان الاستمرار علة للاستمرار أولاً فيستصحب . وليس للعقل مدخلة في الطهارة والنجاسة حتى يقال بالمغلوية والمقهورية التي لم يبق معها قوة الماء . وايضاً لو كان المدار على الغلبة كيف يصح تعليق الحكم على التغير الذي هو وصف مفارق لها وجعلها دائرة مداره . وايضاً ينبغي القول حينئذ بما اذا كشف عن الغلبة غيرها من الكثرة ونحوها . وايضاً لو كان المدار على الغلبة لوجب القول بالتقدير حينئذ في فاقدة الصفات وفي الواحد الضعيف وقد عرفت نقل الاجماع على خلافه . وايضاً فانا نمنع تحقق الغلبة فيما نحن فيه بمجرد ذلك مع بقاء الاسم فانه لا يعلم ان المدار على صدقها عرفاً ، بحيث يقال ان الماء غلب على النجاسة أو شرعاً ، وكيفما كان فالتقدير لا يحقق شيئاً منها بل المتحقق خلافه . وايضاً بقرينة الشهرة ونحوها تحمل الغلبة على إرادة التغير . فتأمل جيداً والله أعلم .

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١١ مع اختلاف في اللفظ

ثم انه على تقدير اعتبار التقدير فهل يعتبر الأشد أو الأوسط أو الأضعف ؟ احتمالات . أما الأول فلا احتياط ، وأما الثاني فلغالب ، وأما الثالث فلترجيح جانب الطهارة . قلت : هذه الاحتمالات غير متجهة فيما اذا كانت النجاسة على صفة خاصة ثم سلبت عنه ، فانه حينئذ لا معنى لتقديرها بالأشد وقد كانت على الأوسط ، كما انه لا معنى لتقدير الأوسط وقد كانت على الأضعف ، نعم قد يتجه ذلك ان لم يعلم كيف وجدت صفة هذه النجاسة ، وان كان تقدير الوسط حينئذ أولى لانه الغالب المعتاد ، مع عدم تمامية الاحتياط في جميع المقامات .

ثم انه هل يعتبر تقدير الماء ايضاً على الحد الوسط من العذوبة والملوحة والصفاء والكسورة فان لها أثراً بيناً في التغيير ؟ احتمله بعضهم وظاهر الباقي عدمه ، وهو أولى سيما فيما اذا كان الماء على صفة معلومة إذ لا معنى لفرض عدمها لعدم المانع في اختلاف المياه في الانفعال وان كانت فرداً نادراً . ولعله من ذلك يتقدح الفرق في السابق اي في الموافق للنجاسة في الصفة بين الصفة الاصلية والعارضية فيقدر في الثانية دون الاولى فتأمل . وكيف كان فما ذكرناه من عدم النجاسة في المسلوب انما هو اذا لم يستهلك الماء ، أما اذا استهلك بحيث دخل الماء تحت اسم الخليط فلا إشكال في نجاسته ، وأما اذا سلبه اسم الاطلاق ولم يدخل تحت الاسم فلا إشكال في كونه غير مطهر ، وهل يبقى على الطهارة ؟ وجهاً أقواهما ذلك ، واحتمال ذهاب الاطلاق مع بقاء اسم الخليط معارض باحتمال عدمه إذ ذهاب الاطلاقية وذهاب اسم الخليط حادثان والاصل يقتضي تأخر كل منهما عن الآخر ، فيبقى أصل الطهارة سالماً . نعم لو كان المنعير للماء من الاجسام التي علم بقاؤه بعد زوال الاطلاقية لآتجه الحكم بالنجاسة .

ثم اعلم انه قد يظهر من قول المصنف لا ينجس إلا باستيلاء النجاسة الى آخره أن التغيير لا بد وان يكون بعد ملافة النجاسة . فلو تغيرت أحد أوصاف الماء بالمجاورة لم ينجس ، ولعله لا خلاف فيه بل مجمع عليه للاصل بل الاصول والعمومات ، ولا شمول

في النبوي المتقدم ونحوه لظهور تبادره في الملاقاة كما هو واضح . فلا ينبغي الاشكال في ذلك كما أنه لا ينبغي الاشكال في عدم التنجيس بسبب حصول التغير في غير الصفات الثلاثة كالحرارة والرقه والخفة ونحوها ، بلا خلاف أجده في ذلك ، للاصل وظهور الأخبار في حصر النجاسة بالأوصاف الثلاثة ، وما في الذكرى عن الجعفي وابي بابويه أنهم لم يصرحوا بالأوصاف الثلاثة بل اعتبروا أغلبية النجاسة للماء لا صراحة فيه بل ولا ظهور ، لان المتعارف في تحقق الغلبة إنما هو بالأوصاف الثلاثة بحيث صار هو المتبادر من غلبة النجاسة للماء ، فليتأمل جيداً . ولعله لذا قال في كشف الثام : كأنه لا خلاف فيه .

ثم ان مقتضى قول المصنف ككثير من الأصحاب مضافاً الى تصريح الفاضل والشهيدين والسكركي وغيرهم لذلك للتمييز بالنجاسة أنه لا ينجس لو تغير الماء باحد أوصاف التنجيس . كما لو تغير بدبس نجس ونحوه ، خلافاً للمنقول عن الشيخ في باب تطهير المضاف كما تسمع نقل عبارته . وربما ظهر من التحرير موافقته للاصل والعمومات ، مع انه ليس في أخبار التغير إشارة الى ذلك ، بل فيها الإشارة الى خلافه ، بل قد يدعى انه يستفاد من ملاحظتها وملاحظة ما اشتملت عليه استلثها الجزم به ، مع كونه هو المتبادر فتأمل ، كما لا يخفى على من لاحظها ، إلا النبوي فانه قد يستدل بظاهره على مثل المقام ، وهو - مع إمكان دعوى ظهوره في النجاسة دون المتنجس سيما بعد شيوع مثل هذه العبارة في المشتملة على الاوصاف الثلاثة في ذلك - لا جابر له في المقام لمصير ظاهر المشهور الى خلافه هنا ، ومنه لا يحصل الظن بشمول لفظ (ما) للتنجس . ويمكن استنباط الاجماع عند التأمل على عدمه ، وذلك لذكرهم في المقام الفروع التي لا ينبغي ان تسطر كالنغير بالمجاورة وبغير الاوصاف الثلاثة ونحو ذلك ولم يذكروا ما نحن فيه ، ولم يتعرضوا له ، بل عبروا بلفظ النجاسة التي لا تشمله مع كون الشيخ هو المخالف ، ومن عاداتهم التعرض لذكر خلافه ، بل قد يدعى ان عبارة الشيخ المنقولة عنه غير صريحة بالخلاف ،

قال على ما نقل عنه : « ولا طريق الى تطهير المضاف إلا بان يختلط بما زاد على الكر من المياه الطاهرة المطلقة ، ثم ينظر فيه فان سلبه إطلاق اسم الماء وغير أحد أوصافه إما لونه أو طعمه أو رائحته فلا يجوز استعماله بحال ، وإن لم يغير أحد أوصافه ولا سلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله في جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقة » والتأمل فيها يعطي أنها ليست بصريحة فيه بل ولا ظاهرة ، وذلك لأخذه في الحكم الأول وهو عدم جواز الاستعمال سلب الاسم مع تغير أحد الأوصاف وأخذه في الثاني بقاء الاسم وعدم التغير ، فلم تكن عبارته دالة على ما اذا بقي الاسم وتغيرت الأوصاف ولم يظهر منه الحكم بنجاسة مثل ذلك ، وهو الذي يفيد في المقام ، وقد يكون مبنى كلامه على الاستهلاك وعدمه . نعم بقي في المقام شيء لا بد من التنبيه عليه ، وهو ان التغير بالمتنجس ان كان بصفات الاصلية فقد عرفت ان الأقوى عدم التنجيس . وأما اذا كان التغير به بالصفات المكتسبة من النجاسة فمثل الماء أو اللبن ونحوهما من المتنجس بدم ونحوه حتى غير لونها ثم انهما تنجس بهما الجاري أو الكثير حتى تغير لونها بذلك أي باللون المكتسب من النجاسة بالدم ، ففيه إشكال ، والأقوى في نظري انه متى حصل التغير في الجاري أو الكثير مع استناد التغير الى تلك النجاسة التي تنجس بها المتنجس نجس الماء وإلا فلا : أما الأول فلدخوله تحت الأدلة حينئذ وأما الثاني فلعدم صدق تغيره مع ملاقة عين النجاسة ، إذ ليس المدار على وصف النجاسة كيفما كان ، بل لا بد من مباشرة عينها للماء فلونها المكتسب منها بعد اضمحلال عينها واستهلاكها لا ينجس الماء حينئذ للاصول والعمومات ، والنبوي لا جابر له . ولعله الى ذلك يرجع ما أظن به العلامة الطباطبائي من النجاسة إذا كان التغير بواسطة التنجس بخلاف ما إذا كان بلون المتنجس وطعمه وريحه التي هي صفات أصلية له ، وإلا كان محلا للنظر باعتبار عدم ملاقة عين النجاسة له ولا عبرة باوصافها مع عدم ملاقاتها ضرورة كونها حينئذ كالمجاورة خصوصا في الريح ونحوه فتأمل جيدا .

وظاهر المصنف بل كاد يكون صريحه عدم نجاسة الجاري مطلقا سواء كان

قليلا او كثيراً ، لتقييده في المحقون بالسكرية وإطلاقه في الجاري ، ومثله كثير من الأصحاب ، بل قال في المعتبر : « ولا ينجس الجاري بالملاقاة وهو مذهب فقهاءنا أجمع » الى ان قال بعد ذلك : « ولا السكثير من الراكد » فلم انه لا فرق بين قليل الجاري وكثيره . وعن شرح الجمل لابن البراج نقل الاجماع على عدم نجاسة الجاري مع التصريح فيه بعدم الفرق بين القليل والكثير ، ومثله عن الغنية ، وربما ظهر من عبارة الخلاف نقل الاجماع على ذلك ، وفي الذكرى انى لم أقف فيه على مخالف من سلف أي ممن تقدم على العلامة . ونسب رأى العلامة في جامع المقاصد الى مخالفة مذهب الاصحاب ، وعن حواشي التحرير نقل الاجماع صريحاً على عدم اشتراط السكرية ، وربما ظهر من المصاييح دعوى الاجماع ايضاً . ويمكن للتأمل التروى في كلمات الأصحاب تحصيل الاجماع على عدم اشتراط السكرية ، وخالف في ذلك العلامة (ره) في بعض كتبه ، وفي بعضها وافق المشهور كما قيل . ولم أعثر على موافق له في هذه الدعوى ممن تأخر عنه سوى الشهيد الثاني ، وما لعله يظهر من المقداد في التنقيح ، مع ان المنقول عن الأول انه رجع عنه وان الذي استقر رأيه عليه آخراً الطهارة ، وعبارة الثاني غير صريحة في ذلك قال في التنقيح : « وهل يشترط كرفته ام لا ؟ أطلق المصنف الحكم بطهارته وقيده العلامة بالسكرية وهو أولى ، ليدخل تحت إطلاق قوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « اذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً » والاجماع على العمل بمفهومه . وقال الشهيد : « ان جرى عن مادة فلا يشترط السكرية ولا عنها يشترط وهو حسن وعليه الفتوى » وكلامه الاخير ظاهر فيما ذكرنا فتأمل . ولا نقل عن أحد ممن تقدمه ، نعم نقل عن المرتضى (رحمه الله) والصدوقين بعض العبارات المفصلة في السكرية وعدمها من غير تعرض للجاري وغيره . وهي ليست صريحة في ذلك ، بل نقل عن الصدوقين ان لهم عبارات آخر في غير المقام الأول حاكمة على ذلك فتأمل جيداً . وكيف كان فالأقوى الأول للاصل بل الاصول

(١) المستدرک - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ .

وما سمعت من الاجماع المتقولة ، بل يمكن دعوى تحصيله والأخبار الحاكمة بعدم نجاسة الماء بغير التغير والغلبة وهي كثيرة قد سمعت جملة منها . (ومنها) (١) الدالة على ان ماء الحمام بمنزلة الجاري ، إذ لو كان الجاري يشترط فيه السكرية لم يكن للتشبيه به من جهة الطهارة معنى . (ومنها) (٢) الاخبار المتضمنة للعادة المعللة بعدم النجاسة بوجود المادة ، وخصوص موردھا لا يخصها بذلك ، على انه او كانت السكرية شرطاً لم يكن للتعليل معنى . وربما استدلل (٣) بما دل على نفي البأس عن البول في الماء الجاري ولعله لا يخلو من تأمل لسكن لا بأس بأخذ مؤيداً سيما مع الانحياز بما سمعت . (ومنها) ما دل على عدم نجاسة الجاري كقول امير المؤمنين (عليه السلام) (٤) فيما روي عنه « الماء الجاري لا ينجسه شيء » وعن دعائم الاسلام (٥) « في الماء الجاري يمر بالجفيف والعذرة والدم يتوضأ منه ويشرب وليس ينجسه شيء ما لم تتغير أوصافه طعمه ولونه وريحه » وعن الفقه الرضوي (٦) « اعلموا رحمكم الله ان كل ماء جارٍ لا ينجسه شيء » قلت : ولو كان الجاري يشترط فيه السكرية لم يكن للتعليل عليه بالنسبة الى النجاسة معنى يعتد به . كل ذا مع انه ليس للعلامة شيء يتمسك به سوى ما دل (٧) على نجاسة القليل من العمومات وغيرها . وفيه انه لا شمول فيها لمثل المقام لعدم العموم اللغوي في شيء منها ، وستعرف المناقشة في دلالة العمدة منها الذي هو المفهوم ، وعلى تقدير العموم فينهما التعارض من وجه والترجيح للاولى من وجوه كثيرة لا تحفى ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق .

(٤) المستدرک - الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١

(٥) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١

(٦) المستدرک - الباب - ٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦

(٧) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق .

على انا لو تركناها والمعارض وأخذنا نتمسك بالاصول والاجماع لكفى . فالمسألة من الواضحات التي لا ينبغي إطالة الكلام فيها . وكأنه لمكان استبعاد صدور مثل ذلك من العلامة فسر كشف اللثام اشتراطه للسكريه بشيء . يقطع الناظر في كلام العلامة بانه لا يريد به ، وقد ذكرناه في باب تطهير الجاري وغيره فراجع وتأمل .

وليعلم ان الشهيد في الدروس قال : ولا يشترط فيه السكريه على الأصح نعم يشترط فيه دوام النبع . وعن الموجز لابي العباس بن فهد موافقته على ذلك ، وقد سمعت انه استحسنته في التنقيح وقال : عليه الفتوى . قلت : وليته اتضح لنا ما يريد به هذه العبارة فضلا عن الصحة ، فانها تحتمل وجوها : (منها) ان يريد بدوام النبع علم الانقطاع في زمان دون زمان مثل العيون التي تنقطع بالصيف دون الشتاء أو بالعكس ، فانه حينئذ يشترط السكريه . وفيه ما لا يخفى بل لا ينبغي ان ينسب مثل ذلك لمثله إذ انقطاعه في بعض الأزمنة لا يخرج عن حكم الجاري في غير زمان الانقطاع ، ولا يساعده على ذلك شيء من الأخبار ، بل ولا الاعتبار ، على انه كيف يعلم انها من دائم النبع أو منقطعه إذا لم يعلم ، ولعله يتمسك حينئذ باستصحاب بقاء النبع فيصيرها حينئذ من دائم حتى يعلم . وفيه ما فيه . والحاصل لا ينبغي إطالة الكلام في فساد مثل ذلك . (ومنها) ان يراد بدوام النبع اي عند ملاقة النجس للماء يشترط فيه أن يكون نابعا فانه متى لم يكن كذلك جرى عليه حكم المحقون . وهذا المعنى وان كان في نفسه صحيحا على بعض الأحوال إلا انه يبعد إرادة الشهيد له ، على ان ذلك ليس فيه زيادة حينئذ على أصل معنى الجاري وكونه مما له مادة ، لكن الأمر في ذلك سهل إذ لعله حينئذ احتراز به عما يتوهم من ان الجاري هو الماء النابع وان انقطع النبع ، فاراد (رحمه الله) التنبيه على انه لا ينجس بالملاقاة ونحوها بشرط أن يكون دائم النبع اي نابعا حين الملاقاة . وقد يقال انه احتراز به عن بعض أفراد النابع كالقليل الذي يخرج بطرق الرش فان العلم بوجود المادة فيه عند ملاقة النجاسة مشكل لانه يترشح آنفاً ، فليس له فيما بين

الزمانين مادة ، وهذا يقتضي الشك في وجودها عند الملاقاة فلا يعلم حصول الشرط ، فاللازم من ذلك الانفعال حينئذ عملاً بعموم ما دل على انفعال القليل . وفيه ان إخراج مثل ذلك عن الجاري بمجرد الفتور في نبعه مما لا يخلو من تأمل ، على انه كيف يحكم بالانفعال مع عدم العلم بالانقطاع وتقبيح ذلك بالأصل مع كون عادة نبعه هكذا فيه ما لا يخفى . مع انه قد يقال ان الأصل يقتضي بخلافه . (ومنها) ان يقال ان النبع يقع على وجوه : أحدها ان ينبع الماء حتى يبلغ حداً معيناً ثم يقف ولا ينبع ثانياً إلا بإخراج بعض الماء . وثانيها أن يكون كذلك لكن لا يخرج إلا بحفر جديد . وثالثها ان ينبع الماء ولا يقف على حد بل يبقى مستمراً على النبع . فلعل مراد الشهيد (رحمه الله) باشتراط دوام النبع إخراج مثل الصورة الثانية فان إدخالها تحت الجاري محل شك ، فتبقى داخلة تحت ما دل على اشتراط الكرية . وفيه انه لا معنى لذلك ان أراد حتى في حال النبع فان وقوفها الى حد بحيث تحتاج الى حفر جديد لا يخرجها عن اسم الجاري حينئذ فتأمل جيداً . (ومنها) ان يراد بدوام النبع دوام الاتصال بالمادة فتقطع أو قطعه قاطع أو نحو ذلك لم يجر على الماء الموجود حكم الجاري ، بل ان كان كراً عصم نفسه وإلا فلا ، وليس المراد من هذا الشرط انه ينكشف انه ليس بجارٍ عند فقده بل المراد انه يكون حينئذ ليس بجارٍ ، ولعله عند التأمل يرجع هذا الى بعض ما تقدم فتأمل جيداً فان الامر في ذلك سهل بعد معرفة الصحيح والفاسد من الوجوه المتقدمة في حد ذاتها .

ثم ليعلم انه قد تبين ان الجاري لا ينجس إلا بالتغير ، فنقول حينئذ ان التغير لا يخلو اما أن يكون مستوعباً لجميع الماء أولاً ، أما الاول فلا إشكال في نجاسة جميعه ، وأما الثاني فلا يخلو إما أن يكون التغير قاطعاً لعمود الماء بمعنى انه مستغرق لحاقي الماء من العرض والعمق أولاً . وكيف كان فلا إشكال في نجاسة المتغير منه وأما غيره فان كان التغير غير قاطع لعمود الماء بل كان غير المتغير متصلاً ببعضه ببعض فلا نجاسة

في شيء من ذلك لكونه من الجاري ولا ينجس غير المتغير منه ، ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير بناء على الصحيح من عدم اشتراط السكرية . وأما إذا كان التغير قاطعاً لعمود الماء فلا إشكال في طهارة ما يلي المادة وإن لم يكن كراً على المختار من عدم اشتراط السكرية ، بل ربما قيل وكذا بناء على الاشتراط لأن جهة المادة في الجاري أعلى سطحاً من المتنجس وإن كانت أسفل حساً والسافل لا ينجس العالي . وفيه منع ظاهر لسكون المعتبر العلو والسفل الحسيين فتأمل . وأما الماء الذي في جانب التغير مما لا يلي المادة فإن كان كراً فلا إشكال في الطهارة أيضاً ، وأما إذا لم يكن كراً فالتجسس بالنجاسة لكونه مفصلاً عن المادة بفاصل حسي ، فيجري عليه حكم المحقون فينجس حينئذ بالملاقاة ، ولعل بعض الاطلاقات الواقعة من بعض الأصحاب أنه متى تغير شيء من الجاري اختص التغير بالتنجيس منزلة على غير ذلك . واحتمال أن الماء المتغير وإن حكنا بنجاسته لكن لا مانع من كونه سبباً لاتصال غير المتغير بالمادة فيصدق عليه حينئذ أنه ماء متصل بالمادة فيكون طاهراً . في غاية الضعف ، لأن جعل التغير سبباً للاتصال ليس بأولى من جعله سبباً للانفصال . مع أن العلوم واليتقن من الاتصال الذي تحصل العصمة بسببه إنما هو غير هذا الاتصال ، فيشك في شمول أدلة الجاري له . والمسألة لا تخلو من تأمل ، لأنه يمكن أن يقال إن تغير بعض الجاري لا يخرج البعض الآخر من هذا الإطلاق . وإيضاً احتمال الدخول تحت الجاري معارض باحتمال الخروج فيبقى أصل الطهارة سالماً فيحكم عليه حينئذ بالطهارة فتأمل جيداً . ثم اعلم أن الحكم بالنجاسة فيما ذكرنا بسبب الملاقاة للتغير مع تساوي السطوح أو يكون هو السافل وإلا فلو فرض العكس بأن كان المتغير السافل والملاقي له العالي لم ينجس وإن لم يكن كراً ، لعدم نجاسة العالي بالسافل ولو كان علو انحدار لا تسنم . نعم قد عرفت أن المعتبر العلو الحسي لا المادي على الأقوى فتأمل جيداً ، كما أنه يشترط أن يكون علواً معتدلاً به بحيث يقال عند أهل العرف إن أحدهما عال والآخر سافل لا متساويين ، بل الحكم كذلك في الجاري عن غير مادة ،

بل كل تابع بلا خلاف أجله ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ، فضلاً عن السيرة القطعية ومحكي الاجماع والاصل وغيره .

(بقى شيء) وهو أن ما اعتبر من تساوي السطوح في الراكذ بالنسبة الى عدم نجاسته بالملاقاة لا يعتبر هنا بالنسبة للجاري فلا ينجس بالملاقاة وان اختلفت سطوحه على ما هو الظاهر من كلام الاصحاب ، لصدق اسم الجاري على الجميع من غير فرق بين السافل والعالي ، بل لعله كذلك حتى على ما يقوله العلامة من اشتراط السكرية وان اعتبر ذلك في الراكذ ، لأنه أطلق هنا كإطلاق الأصحاب . ولعله لأنه يرى له خصوصية على الواقف وان شاركه في نجاسة القليل ، وذلك لان الغالب في مثله عدم الاستواء فلو اعتبرت فيه المساواة على حد الواقف لزم الحكم بنجاسة الأنهار العظيمة بمجرد ملاقاته النجاسة لأوائلها التي لا تبلغ مقدار السكر . وهو معلوم الانتفاء ، وصدق الجاري عليه عرفاً وان اختلفت سطوحه كالوحدة ، مع احتمال ان يقال ان إطلاقه هنا مبني على تفصيله الآتي فتأمل .

﴿ ويطهر بكثرة الماء ﴾ اي يطهر بهذا لا انه لا يطهر بغيره ، وإلا فهو يطهر بزوال التغير ولو بتصفيق الرياح أو بوضع أجسام طاهرة أو بالقاء ماء أو نحو ذلك كما ستعرف لاتصاله بالمادة ﴿ الطاهر عليه متدافعاً ﴾ من المادة ﴿ حتى يزول تغيره ﴾ سواء كان كراً أو لا على المختار . ومقتضى اشتراط العلامة السكرية في الجاري ان لا يطهر المتغير منه بما ذكرنا ، بل هو إما بالقاء كره عليه أو بان يبقى من غير المتغير مما هو متصل بالمادة مقدار كره فيزول تغيره به ونحو ذلك . ومن هنا قال في الروضة : « وجعل العلامة وجماعة الجاري كغيره في انفعاله بمجرد الملاقاة مع قلته وعدم طهره بزوال التغير مطلقاً بل بملاقاة كره . لكن قال في المنتهى : المتغير إما ان يكون جارياً أو واقفاً فالجاري انما يطهر باكثر الماء المتدافع حتى يزول التغير لان الحكم تابع للوصف فيزول بزواله ولان الطاري لا يقبل النجاسة لجريانه والمتغير مستهلك فيه فيطهر » وهو ظاهر المدافعة لا اشتراطه

السكرية . وتصدى لدفعه في كشف اللثام وقال : « ان ذلك مبني على اعتبار الدفعة في إلقاء السكر المطهر وقد عرفت ان معناها الاتصال وهو متحقق في النابع ، وأما منبع الأنهار الكبير الذي ينبع السكر أو ازيد منه دفعة فلا إشكال فيه . نعم ينبغي التربص في العيون الصغار ريثما ينبع السكر فصاعداً متصلاً ، إذ ربما ينقطع في البين فيتكشف عدم اتصال السكر ، فاتصال تجدد النبع الى نبع السكر ككشف عن الطهر باول تجده ، لا انه إنما يطهر بنبع السكر بتمامه . كما ان الراكد يطهر باول إلقاء السكر عليه وان لم يلق عليه جميعه ، نعم على اعتبار المازجة في الطهر لا بد من نبعه بتمامه وممازجته ، كما لا بد في الكر الملقى على الراكد » وفيه مع انه مبني على عدم اعتبار العلو أو المساواة في المطهر فيتفرق حينئذ عن الراكد بناء على اشتراطه فيه ، وتقوم العالي بالسافل في بعض الأحوال انه حينئذ لا ينبغي القول بنجاسة ما يخرج من الجاري إذا كان أقل من كر حتى ينتهي جريه . فان انقطع في الأثناء وكان أقل من كر نجس وان لم ينقطع حتى يستكمل كراً فلا نجاسة . وهو مخالف لصریح المنقول عنه سابقاً . وايضاً لا حاجة الى خروج كر منه إذا علم ان ما في المادة يزيد على أكرار وخارج منه ما أزال تغير المتغير ثم قطعه قاطع بسد ومحوه . ألهم إلا ان يلتزم ذلك فيكون مراده بخروج تمام السكر إنما هو لكشف ، وإلا فما يقال إن هذا الخارج لا يتقوم إلا بما يخرج من المادة دون ما كان فيها يدفعه أنه حينئذ لا بد من القول بنجاسة هذا الخارج ولا ينفعه تكاثره حتى يبلغ كراً ، فانه كلما يخرج منه شيء ينجس . وعلى كل حال فكلام العلامة مخالف لما هو متفق عليه هنا بحسب الظاهر ، من ان تطهير الجاري بما يخرج من المادة متدافعاً عليه حتى يزول تغييره من غير اشتراط اسكون الخارج مقدار كر أولاً . وقد سمعت تعليل المنتهى ومثله في المعتبر .

وكيف كان فغاية ما يمكن الاستدلال به في المقام بسد الاجماع على الظاهر

قوله (عليه السلام) (١) : « ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً » وغوى قوله (عليه السلام) (٢) : « ماء البئر واسع لا يفسده إلا ما غير طعمه أو ريحه فيزنج حتى يذهب الريح ويطيب الطعم لأن له مادة » وما يظهر من العلامة في القواعد من عدم تطهير الواقع بالماء التابع من تحت ، لعله مخصوص بغير الجاري لظهور الاتفاق عليه في المقام ، قال في الحقائق : انه صرح به الأصحاب من غير خلاف فيه بينهم ، فحينئذ لا ريب في حصول الطهارة إذا تدافع من المادة عليه حتى زال تغيره ، وأما إذا لم يتدافع عليه كما في بعض العيون المتوقف نبع مائها من المادة على إخراج بعض الماء حتى تنبع ، سواء قلنا أنها من الجاري أو يحكمه أو أنها جرى ماؤها إلى مكان ثم وقف ، وتوقف الخروج من المادة على أخذ شيء من مائها ، فالظاهر أن الاتصال بالمادة كاف في حصول الطهارة إذا زال تغيره كما أشرنا إليه سابقاً . والحصص المستفاد من كلام العلامة في المنتهى المتقدم مبني على الغالب . هذا أن لم نقل أنه مع اتصاله بالمادة في كل آن يتجدد ماء لعدم استقرار سطوح الماء ، فانه في الآن الواحد الحكمي يختلف ظهره وبطنه فليتأمل . نعم ربما يتجه على ظاهر كلام الشهيد في الدروس من اشتراط دوام النبع في الجاري أو على القول باشتراط الامتزاج عدم القول بالطهارة ، مع احتمال أن يقال إن مراده بدوام النبع أن لا يجف مثلاً في وقت دون وقت مثل العيون التي تجف في الصيف دون الشتاء ، فإنها حين جفافها لا يجري عليها حكم الجاري ، أو يكون منقطعاً لعارض اتفاقي من سد ونحوه ، أما مثل العيون المذكورة فهي عنده من دائم النبع وتوقف النبع مثلاً على إخراج شيء منها لا يخرجها عن ذلك الحكم فليتأمل جيداً . ومما يؤيد ما ذكرنا مضافاً إلى ما يظهر من التعليل بالمادة الصادق بمجرد الاتصال بها وإن لم تنبع فعلا انه يصدق عليه مضمون قوله (عليه السلام) : « ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً »

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧٦٠ مع اختلاف يسير

في بعض الأحوال ، كما لو فرضنا ان هذا الماء المجتمع أجري وان لم يخرج من المادة شيء ، ثم تنجس السافل بما ينجسه وبقى العالي المتصل بالمادة وكانت أقل من كثر نجس عليه وأزال تغيره ، فانه داخل في مضمون الرواية . وبعد فالمسألة لا تخلو من إشكال لظاهر كلامهم في المقام ، فانه كالصريح في اشتراط التجدد من المادة ، واحتمال تنزيله على عدم إرادة الحصر كما ذكرنا ، أو أنه ليس شرطاً في التطهير ولكنه لزوال التغير سيما لم يقطع به . واستصحاب النجاسة بحكم . وهل يعتبر التدافع فلا يجزي ما يخرج من النابع الدقاق أو لا ؟ الظاهر الثاني لعموم الأدلة وكلامهم ، مع انه ليس باجماع منزل على الغالب ، ومن المعلوم ان هذه الأحكام كلها للمادة الأرضية أو ما نزل منزلتها كما يأتي الكلام عليه ان شاء الله دون غيرها فانها لا تسمى مادة .

﴿ ويلحق به ﴾ اي بالجاري ﴿ ماء الحمام ﴾ اي ما في حياضه الصغار لقوله (عليه السلام) (١) : ﴿ إذا كانت له مادة ﴾ . وإيكال معنى الحمام الى العرف أولى من التعرض لتحديد . والظاهر عدم اختصاص الأحكام بالهيئة السابقة الموجودة في ذلك الزمان بحيث لو انتفى شيء منها لم تجر عليه الأحكام ، وان كان قد يتوهم لانتفاء المركب بانتفاء أحد أجزائه ، ولان أحكام الحمام مخالفة للاصل فيقتصر فيها على المتيقن ، بل إذا شك في كون الموجود الآن كالسابق أو لا لم تجر عليه الأحكام ايضاً ، وان أطلق عليه الاسم الآن ، لعدم جريان إصالة عدم التغير هنا ، إذ هي انما تجري حيث يكون المعنى قديماً ورأينا اللفظ الأول مستعملاً فيه والآن شككنا فيه بالنسبة للزمن السابق فنحكم به كذلك لإصالة عدم التغير ، لا فيما إذا شككنا في كون هذا المعنى موجوداً سابقاً أو لا . وفرق واضح بين المقامين . وإصالة عدم الاشتراك لا يثبت بها وجود المعنى ، إذ غاية ما يمكن إثباته بها نفي الاشتراك بعد فرض وجود المعنى أما أنها تثبت

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ .

ان هذا الموضوع موجود في السابق فلا . لكن قد يقال مع إمكان المناقشة في بعض ما تقدم : الظاهر ان لفظ الحمام موضوع لقدر مشترك وهو هيئة خاصة يميزها أهل العرف فلا يضر النقيصة والزيادة في الأفراد . نعم الحق ان الحمام له أركان ينتفي بانتفائها ومن ذلك المادة ونحوها ، ولا ينفع هنا لو أطلق الاسم للعلم حينئذ بأنه معنى آخر غير المعنى الأول بل يكون حاله مثل ما سميت الآنية بالحمام فإنه لا تجري عليها الأحكام قطعاً فتأمل جيداً .

وأما كون المراد بماء الحمام هو ما في حياضه الصغار فهو الظاهر منهم وقد صرح به جماعة ، وربما يستفاد من قوله (عليه السلام) (١) كما عن الفقه الرضوي : « ان ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجاري إذا كان له مادة » فان الظاهر ان المراد بالمادة إنما هي مادة ماء الحمام ، فيعلم حينئذ انها غير ماء الحمام والذي هو غيرها إنما هو ما في الحياض ، واحتمال ان المراد بقوله (إذا) قيد للجاري فيكون مشبهاً بالجاري الذي له مادة لا مطلق الجاري فيدخل حينئذ ما في المادة في ماء الحمام بعيد خلاف المتبادر والمنساق ، على ان الظاهر من التشبيه بالجاري وبماء النهر أن يكون المراد ما يخرج من المادة ، لانه هو الذي فيه صورة الجريان والنهرية ، والحوض الكبير بمنزلة المادة التي يخرج منها الماء . (فان قلت) انه كما يستفاد من الأخبار تنزيل ما في الحياض بمنزلة الجاري ايضاً يستفاد منها تنزيل مادته بمنزلة مادة الجاري (قلت) حق لكنه لم يثبت هناك أحكام لاحقة للمادة من حيث كونها مادة لثبوتها هنا ، وأما الأحكام اللاحقة لها لغيرها مثل عصمتها لغيرها ونحو ذلك فهي هنا كذلك ، وفي رواية بكر بن حبيب عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « ماء الحمام لا بأس به اذا كان له مادة » والتقريب فيها كما تقدم من أن الظاهر ان المراد بالمادة إنما هي الحوض الكبير فيكون المراد بماء الحمام غيرها .

(١) المستدرک - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤ .

وكيف كان فالذي يدل على إلحاق ماء الحمام بالجاري في الجملة مضافاً إلى ما تقدم وإلى الإجماع محصله ومنقوله قول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر ابن أبي يعفور حيث قال له أخبرني عن ماء الحمام يغتسل فيه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي ، فقال : « ان ماء الحمام كماه النهر يطهر بعضه بعضاً » وخبر حنان (٢) قال : « سمعت رجلاً يقول لأبي عبدالله (عليه السلام) اني أدخل الحمام في السحر وفيه الجنب وغير ذلك فأقوم أغتسل فينتضح عليّ بعد ما أفرغ من مائهم . قال : أليس هو جار ؟ قلت : بلى قال : لا بأس » وصحيح دواد بن سرحان (٣) « قال قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) ما تقول في ماء الحمام ؟ قال : بمنزلة الماء الجاري » وما رواه في الوسائل (٤) عن كتاب قرب الاسناد عن اسماعيل بن جابر عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) « قال ابتدأني فقال : ماء الحمام لا ينجسه شيء » إلى غير ذلك . وما كان في هذه الروايات من ضعف في السند أو الدلالة فهو منجبر بما سمعت من الإجماع المنقول بل المحصل على ان ماء الحمام أي ما كان في حياضه الصغار سواء كان قليلاً أو كثيراً هو بمنزلة الجاري ، لكن يشترط اتصاله بالمادة إجماعاً ، مع انه المنساق من أخبار المادة ويشعر به التشبيه بالجاري وماء النهر . فلا عبرة بما عساه يظهر من خبر حنان ، على انه لا دلالة فيه على نجاسة ذي السؤر . نعم وقع النزاع بينهم في انه هل يشترط في المادة أن تكون كراً أولاً؟ والمنقول عن الأكثر اشتراط الكرية ، لكن في كشف الثام نقل عن الجامع فقط موافقة العلامة على الاشتراط وقال بعد ذكر مذهب المحقق من عدم اشتراط الكرية لاطلاق النصوص والفتاوى : وظاهره ان الفتاوى مطلقة . ولعل مراد من نسبه

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ . وفي الوافي والوسائل

« يغتسل منه الجنب » .

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٨ .

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٨ .

الى الأكثر انه أراد أكثر المتأخرين عن المحقق (رحمه الله) .

وكيف كان فالذي ذهب اليه المصنف عدم الاشتراط وتبعه عليه بعض متأخري المتأخرين ولعله الظاهر من السرائر ايضاً ، قال في المعتبر : « ولا اعتبار بكثرة المادة وقتلها لكن لو تحقق نجاستها لم تطهر بالجريان » انتهى ، وهو لا يخلو من قوة لما سمعته من الروايات فانها كالصريحة في عدم اشتراط السكرية . مع ان أقصى ما يمكن ان يستند به الخصم ما في المدارك فانه بعد ان ذكر مستند الحكم رواية بكر بن حبيب وصحيفة داود بن سرحان قال : « وهما مع ضعف سند الاولى بجهالة بكر بن حبيب وعدم اعتبار المادة في الثانية لا يصلحان لمعارضة ما دل على انفعال القليل بالملاقاة إذ الغالب في مادة الحمام بلوغ السكرية فينزل عليه الاطلاق » وفيه أما أولاً ان مضمون رواية بكر مما لا كلام فيه والاجماع منقول بل محصل عليه ، مع ان في سندها صفوان وقد قيل فيه انه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وعن الشيخ في العدة انه قال في حقه لا يروي إلا عن ثقة ، مضافاً الى ان المشايخ ذكروها على سبيل الاعتماد والاعتداد ، مع انها معتضة بما شتمت من الأخبار وفيها الصحيح وغيره . وأما صحيفة داود بن سرحان فهي وان لم تشتمل على المادة لكنها اشتملت على التشبيه بالجاري ، ومعلوم ان عدم انفعال الجاري إنما هو من جهة المادة فالظاهر من التشبيه ان وجه الشبه ذلك ، مع ان الحمام مما له مادة . ولو سلمنا فنقول ان الاجماع والأخبار الأخر مقيدة لها بما إذا كان له مادة والمعلوم من المقيّد إنما هو العاري عن المادة أصلاً فيبقى الباقي داخلًا سواء كانت كراً أو أقل . وأما ثانياً فانت خبير ان بين ما دل على انفعال القليل وبين ما نحن فيه تعارض العموم من وجه ، والترجيح مع أخبار الحزم لكثرتها وتعاضدها وعدم وجود المعارض فيها وكونها منطوقاً وتلك أكثرها مفاهيم ، وبعضها قضايا في موارد خاصة . مع معارضتها بكثير من الأخبار كما سيأتي التعرض لها ان شاء الله

مضافاً الى ان أخبار الحمام معتمدة باصالة البراءة ، لان النجاسة تكليف بالاجتناب ، وباستصحاب الطهارة وبأصل الطهارة المستفاد من العمومات على وجه ، وبما دل على عدم انفعال الماء إلا بما يغير ريحه أو طعمه أولونه كما تقدم في الجاري . ودعوى ترجيح أخبار القليل بنهاب الاكثر هنا الى النجاسة وبان الغالب كون مادة الحمام كرا فينزل الاطلاق عليه ، يدفعها ان الأكثرية لم تتحققها إلا من متأخري المتأخرين ، وقد سمعت ما قاله كاشف اللثام ان الفتاوى مطلقة ، فتكون أخبار الحمام أولى بالترجيح بها . واحتمال ان هذا الاطلاق معارض باطلاقهم الآخر لنجاسة ماء القليل فيه ان ذلك وان احتمل في الأخبار إلا انه يبعد احتمال في كلام الأصحاب مع ذكرهم الجاري وما في حكمه كماء الحمام وماء الغيث قسماً برأسه والمحقوق قسماً آخر ومنه القليل ، فليتأمل جيداً . وأما الأغلبية المذكورة فأما أولاً فانا نمنع وصولها الى حد بحيث يكون الأقل من كرا ولو قليلاً من الأفراد النادرة بحيث لا يشمله اللفظ ، وثانياً لو سلمنا الندرة فهي نادرة وجود لا ندرة إطلاق ، ولذلك ترى صدق ماء الحمام على مثله من غير استنكار كما هو ظاهر للنصف المتأمل . على ان غلبة كرية المادة في الابتداء وإلا ففي الأثناء بعد استعمال ما في الحياض وإذهاهاها من كثرة الاستعمال يبقى غالباً أقل من كرا . وايضاً فالتأمل الصادق قاض بفساد القول بان المادة ان بقيت مقدار كرا كانت من الأفراد الشائعة وان نقصت مقدار عشرين مثقالاً صارت من الافراد النادرة ان ذلك واضح المكابرة . على ان القول باشتراط الكرية ينافي ما هو كالصريح من الأخبار من ان ماء الحمام له خصوصية على غيره من المياه ، إذ على تقدير الاشتراط يكون حاله كغيره من المياه كما اعترف به الشهيد في الذكري . واحتمال القول بان أخبار الحمام محمولة على بيان ما هو كائن في غير الحمام ايضاً فيكون المراد ان الحمام كالجاري لان له مادة كثيرة وكل ما كان له مادة كثيرة فهو كذلك ، فلا يكون للحمام حينئذ خصوصية ، بعيد غاية البعد وقد اعترف الخصم بفساده ، كما لا يخفى على من لا يخط أخبار الباب وكلمات الاصحاب : فانها كالصريحة

في أن له خصوصية على غيره وهي منتفية على هذا التقدير ، بل قد يقال ان غيره حينئذ أولى منه لان العلامة وغيره قد صرحوا في مسألة الغديرين الموصول بينهما بساقية انه يكفي بلوغ مجموعهما مع الساقية كراً ، ومن هنا رجح بعضهم عدم اشتراط السكرية ولكن يشترط بلوغ مجموع ما في الحياض والمادة كراً ، فيشملة حينئذ قوله (عليه السلام) (١) : « إذا بلغ الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » وفيه ايضاً انه لم تبق خصوصية لماء الحمام بل يكون مساوياً لغيره ، على انه مناف لاطلاقهم اشتراط كرية المادة . واحتمال تقييده بما لم تكن المادة مساوية للحياض في السطوح كما هو الغالب في الحمامات وإلا فيكفي بلوغ المجموع كراً كالغديرين ويكون كلامهم في الغديرين منزلاً على الغالب من استواء السطوح ، أو يقال ان اشتراط السكرية للرفع إذا تنجست الحياض وإلا بالنسبة للدفع يكفي بلوغ المجموع كراً فلا ينافي كلامهم في الغديرين لانهم قد ذكروه بالنسبة للدفع لا الرفع - بعيد كالقول ان خصوصية الحمام تقوى الأسفل بالأعلى وان كان متسماً لا منحدرأ ، بخلاف غيره من المياه فانه لا يتقوم فيها السافل بالعالي ، فان فيه مع انه مناف لما هو الظاهر من إطلاقهم اشتراط كرية المادة سواء كانت متساوية أو لا أن حكم الغديرين ذكره بعضهم فلا ينزل عليه كلام الجميع ، مع ان تنزيل الغديرين على متساوي السطوح لا شاهد عليه ، وكيف وقد نقل في المدارك عن العلامة في التذكرة والشهيد في الذكرى الجزم بتقوى الأسفل بالأعلى في مسألة الغديرين دون العكس ، فكيف ينزل كلامهم فيه على متساوي السطوح . وايضاً على فرض التقييد المذكور في حيث لم تكن المادة مساوية كما هو الغالب في الحمام فهل يتقوى الأسفل بالأعلى أو لا ؟ فان قالوا بالتقوى كان يكفي في دفع النجاسة بلوغ المجموع كراً لان الفرض ان السافل يتقوى بالعالي فلا معنى حينئذ لاشتراط كرية المادة ، وان لم يقولوا بتقوى السافل بالعالي فلا تتفهم كرية المادة مع فرض علوها إذ لا معنى للقول بالتقوى حيث يكون العالي كراً دون غيره

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ و ٢ و ٣ .

على ما استعرفه في محله . فان قالوا ان هذا الحكم هو خصوصية الحمام قلنا هذا ليس أولى من القول بان خصوصية عدم الانفعال وان لم تكن كراً . بل هذا أولى تحكما للاطلاق ولانه المنساق من التشبيه بالجاري ومن ذكر المادة . ونظيره وارد على القول بالاكتفاء بكرة المجموع مطلقاً إذ يلزم إما القول بعدم الخصوصية ان أجري هذا الحكم في غيره من غير مستوى السطوح مع التسنم أو الحكم بخصوص هذه الخصوصية من غير دليل ، بل لعل إطلاق الأخبار ظاهر في غيرها . وكذا يرد على القول بان اشتراط السكرية إنما هو بالنسبة لرفع دون الدفع ، وإلا فيكفي في الثاني بلوغ المجموع كراً إذ هو مع انه خلاف الظاهر من كلام المشتريين انه إما لازم لعدم الخصوصية ان قالوا ان غيره مثله في هذا الحكم أو للحكم بها من غير دليل . وكذا ما يقال ان الخصوصية فيه تطهير حياضه بما يخرج من المادة وان لم يكن الخارج كراً دفعة بخلاف غيره من الماء المحقون فانه يشترط فيه الغاء السكر عليه دفعة كما عن كثير منهم التقييد بها هناك ، ونادر لم يقيدها إلا انه قد أخذ ايضاً القاء السكر ، وأما الحمام فلا كلام في تطهير الحيض بما يخرج من المادة وان لم يبلغ الخارج مقدار كراً ، نعم اختلفوا في انها هل تطهر بالاتصال أو لا بد من الامتزاج . قلت أما أولاً فهو غير منطبق على مذهب الجميع إذ مقتضى مذهب العلامة (رحمه الله) عدم إمكان تطهيره بما يخرج ان لم يكن كراً إذ لا يزيد على الجاري ، وعنده ان الجاري ينجس بالملاقاة قبل ان يستكمل كراً بناء على ما فهمناه منه ، بل وكذا على ما تقدم من توجيه كاشف اللثام السابق في تطهير الجاري في أحد الوجهين فيه . وأما ثانياً فلان هذه الخصوصية مع ابتنائها على اعتبار الدفعة في غير ماء الحمام وعدم تقوي الأسفل بالأعلى هي مأخوذة من قوله (عليه السلام) : « ماء الحمام كالجاري » (١) و« انه كماء النهر يطهر بعضه بعضاً » (٢) وهي كما انها قاضية بما ذكر قاضية بالختار ، فلم يلتزم بهذه الخصوصية لسكان هذه الأخبار ولم يلتزم بالآخرى ؟

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٧ .

والحاصل بعد ان علمنا ان الحمام خصوصية على غيره كما صرحوا به ، ولم يظهر من الأخبار بيان خصوصية الخصوصية ، كان العمل بالاطلاق ، واثبات الجميع له ، وانه يجري على ماء المادة حكم الجاري بشرط جريانها كما أشار اليه قوله (عليه السلام) (١) : « أليس هو جار ؟ قلت : بلى ، قال : لا بأس » هو المتجه وأولى من غيره . نعم ربما يقال باختصاص الحكم بما يخرج من المادة لا ما كان فيها ، فتجنس حينئذ بملاقاة النجاسة إذا كانت أقل من كر ، لما علمت ان المراد بماء الحمام ما كان في حياضه الصغير وما يجري اليها من المادة . ومن هنا قد استبعد العلامة (رحمه الله) الحكم بان المادة إذا كانت أقل من كر فليست لها قوة على ان تعصم نفسها فكيف تعصم غيرها وتفيده حكما ليس لها . ولعل ما استبعد (رحمه الله) يراه الخصم قريباً بعدما قضت الأدلة به . مع انه محتمل ان يقال - وان بعد - بشمول ماء الحمام للجميع حينئذ ، أي ما في المادة والحياض ولا يتجنس ما في المادة وان كان أقل من كر ، لكن بشرط جريانه . وقوله (عليه السلام) (٢) في بعض الأخبار « اذا كانت له مادة » لا يقضي صريحاً بان ماء الحمام ما عداها ، بل قد يشعر بمساواة مادته لمادة الجاري ، إلا ان الأظهر ما تقدم سابقاً من ان ماء الحمام ما عداها فتأمل .

فصار حاصل البحث ان ما في الحياض حاله كحال الماء الخارج من عين الجاري ، والحوض الكبير الذي يأتي منه الماء بمنزلة العين التي ينبع منها الماء فلا يقبل ما في الحياض النجاسة سواء كان ما في الحوض الكبير كراً أو لا ، وسواء كان المجموع مقدار كر أو لا ، لكن بشرط اتصالها بالمادة وتجدد الخروج منها . وأما حيث تتجنس ما في الحياض إما بالتغير أو انها انقطعت عنها المادة فتجنست : فطريق تطهيره كطريق تطهير الجاري بما يخرج من المادة متدافعاً عليه حتى يزول تغييره ان كان متغيراً . نعم هناك

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٨

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤ .

بحث في شرطية الامتزاج يأتي الكلام فيه ان شاء الله .

هذا الذي يقتضيه النظر في أخبار الباب ، فان ثبت اجماع على خلاف ما ذكرنا كلا أو بعضاً قلنا به ، وإلا فلا ، ولعله ثابت بالنسبة للتطهير ، لان المحقق (رحمه الله) الذي هو الأصل في الخلاف في المقام قد صرح بعد حكمه بعدم اعتبار السكرية ، قال : « لكن لو تنجس ما في الحيض لم يطهر بمجرد جريانها اليه » ولما استسمع من إجماع كاشف اللثام . لكن قد تحمل عبارة المحقق (رحمه الله) على عدم حصول التطهر بمجرد الجريان بل لا بد من الامتزاج وحصول التدافع كما هو مذهبه بالنسبة الى الغديرين ، ولذا ربما يظهر من حاشية الآغا على المدارك وكذا الحقائق عدم الاشتراط وهو لا يخلو من وجه .

ثم ان مقتضى اشتراط العلامة (رحمه الله) كرية الجاري انه يلزمه ان يعتبر كرية ما في الحيض لانها هي المشبهة بالجاري واشتراطه كرية المادة لا يدفع عنه ذلك ، اللهم إلا ان يقول ان ماء الحمام عبارة عما في الحيض والمادة حينئذ يتناسب مذهبه في الجاري . او يقال ان تشبيه ما في الحيض بالجاري يكفي فيه اشتراط اتصال ما في الحيض بكر لانه بمنزلة السكرية فيه ، بل يكفي بذلك في الجاري ايضاً لو اتفق انه اتصل بكر خارج عنه . (فان قلت) لم لم يكتف باتصال الجاري بمادته كما انه اكتفى بذلك في الحمام ؟ (قلت) قد يفرق بين المادتين أو يلتزم ذلك في الجاري ايضاً ، ويكون هذا مؤيداً لما فهمه منه في كشف اللثام في باب تطهير الجاري فراجع وتأمل . وكيف كان فالمعروف بين الشرطين اشتراط السكرية لا أزيد لكن قال العلامة في التحرير « وحكم ماء الحمام كحكم الجاري إذا كانت له مادة تزيد على كره » وربما حمل على التوسع في العبارة ، أو يقال ان اشتراط الزيادة على السكر انما هو حتى يتحقق اشتراط اتصال الحيض بمادة هي كره ، إذ مع فرض عدم زيادة المادة عنه تنقص عن السكر بمجرد جريانها اليه . وقال في كشف اللثام :

« ويمكن الحمل على زيادتها عليه قبل إجراء شيء منها إلى الحوض الذي ينجس ماؤه بعد انقطاع الجريان ليبقى منها قدر كفيطهر ما في الحوض بإجرائها إليه ثانياً فيوافق ما في سائر كتبه . وينقدح منه أنه يمكن أن يكون مراده في كتبه باشتراط السكرية فيها اشتراطها قبل الإجراء إلى الحوض ، فيكون المعنى أنها إذا كانت كراً فاجريت لم تنجس بالملاقاة ما دام الجريان والاتصال . وهو الأظهر عندي إذ ما دام الجريان فهو كما واحد كثير فلا يفعل سواء أجري إلى سطح يساوي سطحها أو غيره . فيرتفع الخلاف لأن من البين أن المحقق إنما يسوى بين السكر والأقل من الباقي منها ، لا ما جرى في الحوض ، ولا يقول بأن الباقي إذا نقص عن السكر فانقطع الجريان ثم تنجس ما في الحوض يطهر بالأجراء ثانياً للاتفاق على أنه لا يطهر الماء النجس إلا السكر أو الجاري . فالحاصل أن ماء الحمام إذا بلغ كرافصاعاً لم ينجس بملاقاة النجاسة وإن أجري إلى حوض صغير ونحوه مساوي السطح لسطح محله أم لا ما لم ينقطع الجريان ، فإذا انقطع ونجس ما جرى فيه منه لم يطهر بالأجراء ثانياً إلا إذا كان الباقي كراً فصاعداً والظاهر انسحاب الحكمين في غير الحمام انتهى ، وفيه نظر : أما أولاً فإن ما ذكره من توجيه كلام العلامة في التحرير لا ينطبق عليه بحسب الظاهر حيث قال فيه بعد ذكر أحكام الجاري : « ويشترط في ذلك كله زيادة الجاري على السكر وحكم ماء الحمام حكمه إذا كانت له مادة تزيد على السكر » انتهى . إذ أخذ الزيادة في الجاري ومادة الحمام يشعر بأنهما من واد واحد ، وإيضاً قوله : إذا كانت إلى آخره كالصرح في أن هذا الشرط مأخوذ في أصل كون ماء الحمام كالجاري دفعاً ورفعاً . وأما ثانياً فإنه يرجع حاصل ما ذكره من الانقذاح أنه يكفي بالنسبة إلى الدفع أن يكون مجموع ما في الحياض والمادة كراً ، ولو تنجس ما في الحياض وأردنا تطهيره بالمادة فحينئذ لابد من كونها كراً ، وحمل على ذلك عبارة المحقق (رحمه الله) وقال : أنه يريد لا فرق فيها بين أن يكون كراً أو لا بالنسبة

الى الباقي منها بعد إجراء شيء منها الى الحياض لا بالنسبة الى ما فيها وما في الحياض وأما بالنسبة الى الرفع فقال لابد من كونها كراً ، ولا يقول المحقق (رحمه الله) انها تطهر ما في الحياض وان لم تكن كراً لأن الاجماع منعقد على أن الماء النجس لا يطهره إلا السكر أو الجاري فيرتفع الخلاف حينئذ . وفيه انه مناف لما هو كالصریح من كلام العلامة من اشتراطه في طهارة ما في الحياض وكونها كالجاري كونها متصلة بمادة كره ، فانه (رحمه الله) قد صرح في المنتهى بكون ذلك مشروطاً باتصاله بمادة وان تكون تلك المادة كراً ، وجعل السكرية كاشتراط أصل الاتصال بمادة ، ومناف لما هو كالصریح من كلام المحقق (رحمه الله) وفهم الجماعة منه ايضاً . ودعوى ان ذلك من البين فيه كمال الخفاء ، كما ان استبعاده لما ذكر غير بعيد بعد ما قضت به الأدلة . نعم دعواه الاجماع في الصورة الثانية قد يتخيل انها حق ، لما سمعت من عبارة المحقق سابقاً وهو الأصل في الخلاف في هذه المسألة ، ولكن قد سمعت ايضاً إمكان تأويلها ، ولذلك لم يستند اليها في كاشف الثام . ومنه يكون الاجماع في المقام محل تأمل ، سيما بعد ما نقل عن كثير منهم انهم جعلوا حكم الحمام حكم الجاري فيكون حكم مادته حكم مادة الجاري . ويؤيد ذلك انهم لم يشربوا القاء السكر عليه دفعة أو القاءه وان لم يكن دفعة بل يكفي ما تدافع منها وان لم يكن مقدار كره . نعم لهم كلام بالنسبة للامتزاج وعدمه وسيأتي تحقيق القول فيه إن شاء الله ، ان كان متحد الحكم مع ما يأتي ، وإلا فيحتمل قويا الفرق بينهما فانه وان اشترط الامتزاج هناك لكنه لا يشترط هنا أخذاً باطلاق قوله (عليه السلام) : « ماء الحمام كالجاري » فيكون تطهيره بما يتدافع اليه من المادة من غير اشتراط الامتزاج فتأمل جيداً .

ثم ان عبارة كشف الثام قد تشعر بالفرق بين أن تكون المادة هي كره فاجريت وبين ما يكون في الحوض شيء وفي المادة شيء . وكان كل منهما أقل من كره ثم وصل ما في المادة وما في الحوض . ولعله لان الأول يسمى ماء واحداً بخلاف الثاني ، والظاهر عدم الفرق .

والغرض من طول البحث في المقام يبان قوة كلام المحقق وإن كان الأحوط خلافه ،
ان لم يكن أقوى ، فيكتفي بكثرة مجموع ما في الحيض والمادة بالنسبة الى دفع النجاسة
ويشترط كرية المادة في رفع النجاسة عن الحيض . وأحوط من ذلك اشتراط كرية
المادة بالنسبة اليهما معاً ، وإن كان القول به ضعيفاً بالنسبة الى ما تقدم فتأمل جيداً
والله اعلم بحقيقة الحال .

﴿ ولو مازجه ﴾ اي الجاري وما في حكمه ﴿ طاهر فغيره ﴾ لوناً او طعماً أو رائحة
﴿ أو تغير من قبل نفسه ﴾ من غير ممازجة لشيء ﴿ لم يخرج عن كونه ﴾ طاهراً ﴿ مطهراً ﴾
ما دام إطلاق الاسم باقياً ﴿ للأصل بل الأصول والاجماع المحصل والمنقول . وربما يرشد
اليه ايضاً كراهية الطهارة بالماء الآجن إذا وجد غيره ، ولعدم انفكك السقاء أول استعماله
من التغير ولم ينقل عن الصحابة الاحتراز منه ، وقد قيل ايضاً ان الصحابة كانوا يسافرون
وغالب أوعيتهم الأديم وهو يغير الماء ، فلا ينبغي الالتفات الى ما في النبوي (١)
ونحوه مما دل على حصول النجاسة بكل شيء يغيره . قال في المنتهى : « متى كان
التغير بملاقاة جسم طاهر ولم يسلبه إطلاق الاسم فهو باق على طهارته ويصلح التطهير به
إجماعاً ، ان لم يمكن التحرز منه كالطحلب وما ينبت في الماء وما يتساقط من ورق
الشجر النبات فيه » الى أن قال : « أما لو امتزج بما يمكن التحرز منه كقليل الزعفران
فانه باق على أصله في الطهورية إجماعاً منا » ثم تقل خلاف الشافعي ومالك في ذلك ثم
قال فيه ايضاً : « لو كان تغير الماء لطول بقاءه فان سلبه إطلاق الاسم لم ييجز الطهور به
ولا يخرج عن كونه طاهراً ، وإلا فلا بأس ولكنه مكروه ، ولا خلاف بين عامة أهل
العلم في جواز الطهارة به الا ابن سيرين » وقد يرشد الى الطهارة فيما نحن فيه ما نقل
من الاجماع على عدم حصول النجاسة بالتغير بالمجاورة لها من ريح أو غيره . ولا ريب
ان ما نحن فيه أولى وكان المسألة غير محتاجة الى طول البحث .

(١) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٠ . الجواهر ١٣

﴿ وأما المحقون ﴾

الذي ليس بجار ولا يحكه ولا ماء بثر ﴿ فما كان منه دون الكر ﴾ المقدر بما يأتي ﴿ فانه ينجس بملاقاة النجاسة ﴾ والمتنجس ، وان لم يغير أحد أوصافه ، للنصوص (١) المستفيضة بل المتواترة وفيها الصحيح وغيره وتستسمعها ، والاجماع محصلا ، ومنقولاً نصاً ، وظاهراً مطبقاً في لسان بعض ، ومستثنى منه ابن ابي عقيل فقط في لسان آخرين . وحجية الثاني لعله من جهة نقل الكاشف دون النكشاف . وقد وقعت حكاية الاجماع للأساطين من علمائنا كما عن المرتضى (رحمه الله) في الناصريات والشيخ في الخلاف والاستبصار وابن زهرة في الغنية ، وفي المختلف مستثنياً ابن ابي عقيل ، ومثله في المدارك ، وعن المذهب شرح النافع الاجماع ونذر ابن ابي عقيل . وربما استدل أيضاً بما وقع من نقل الاجماع على نجاسة سؤر اليهودي والنصراني ، والاجماع على غسل إناء الولوغ ثلاثاً ، والاجماع على تحديد الكر بالأرطال على ما دلت عليه مرسلته ابن ابي عمير (٢) وهو لا يخلو من تأمل ان لم يكن في الكل في البعض سيما في الأخير ، فان السؤر والولوغ لا يختص بالماء القليل ، وكذلك تحديد الكر بالأرطال فان القائل بعدم النجاسة لا يقول بعدم الكرية نعم ينفي ان تكون عنواناً للطهارة والنجاسة ، ولها فوائد أخر عنده . نعم يظهر من الشيخ في الخلاف عند نقل الاجماع في مسألة الولوغ ونجاسة الكلب ما يشمل الماء بل هو صريح كلامه كما لا يخفى على من لاحظته ، وكان عليه أن لا يقتصر على ما ذكر بل الأولى ذكر إجماع التحرير والمنتهى على نجاسة ما يغتسل به الجنب وغيره إذا كان على البدن نجاسة عينية ، والاجماع من العلامة والمصنف على سلب الطهورية عما تزال به النجاسة ، وما في المعتبر أن تخصيص قوله (عليه السلام) .

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ .

« الماء طهور لا ينجسه شيء » (١) بما دون البكر للاجماع ذكر ذلك عند الكلام في تقدير الكر ، الى غير ذلك . والمتبع يجد كثيراً من ذلك .

ثم ان مقتضى نقل الاجماع من المرتضى سيما في الناصريات والاقتصار من غيره على كون المخالف ابن ابي عقيل دون غيره أن يكون المراد إثباته في المقام هو عدم كون الماء القليل كالسكر لا ينجس إلا بالتغير كما يدعيه ابن ابي عقيل . فحينئذ كل ما دل على نجاسة القليل بغير التغير باي نجاسة كانت وكيف ما كان حجة عليه ، لان السلب الكلبي يكفي في رفعه الايجاب الجزئي ، فينتج حينئذ الاستدلال عليه بالمفهوم وان لم نقل بعمومه أو عدم إثباته للنجاسة بكل شيء ، وبعض (٢) الأخبار الخاصة في خصوص بعض الأشياء ونحو ذلك . وأما القول بطهارة بعض المياه القليلة كطهارة الفسالة خاصة وماء الحمام مثلاً ونحو ذلك فليس المقام مقام رده ، بل يأتي ذلك في مقامه . وكيف يدعى ذلك وتنزيل الاجماع عليه مع ان القائل بطهارة الفسالة مثلاً جمع كثير ، حتى ادعى أنه الأشهر بين القدماء ، بل ربما كان ناقل الاجماع هنا هو المخالف هناك فتأمل والسنة منها الصحيح في التهذيب والكافي وعن الاستبصار كذلك ، وعن الصدوق مرسل (٣) عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام) « وسأل عن الماء الذي تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويفتسل فيه الجنب ، قال : إذا كان الماء قدر كرم ينجسه شيء » ورواه الشيخ في الصحيح كما قيل والكليني في الحسن بابراهيم ابن هاشم وكذلك عن معاوية بن عمار (٤) عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : « اذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » . ولا ريب في إفادتها نجاسة القليل بغير التغير وإلا لتوافق حكم المنطوق والمفهوم . والمناقشة فيها بمنع حجية المفهوم معلومة البطлан بما تقرر في

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٩ .

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٢

محله . والغرض كما هو الواقع عدم ظهور فائدة للاشتراط غير الانتفاء عند الانتفاء ،
 كالمناقشة بان التنجس لم يثبت له حقيقة شرعية فيبقى على اللغوي فلا يفيد المطلوب ،
 فانها أوضح من الأولى بطلاناً أولاً بثبوت الحقيقة لها ، وثانياً بصيرورتها كذلك في
 زمن الأئمة قطعاً والفرض ان الخبر عنهم (عليهم السلام) وثالثاً ان المقصود واللائق
 بحالهم إنما هو الحكم الشرعي وإلا فاللغوي اللغوي يتساوي فيه كل أحد غير محتاج
 للشارع في بيانه . نعم في استفادة التنجيس من هذه الأخبار على وجه العموم - أي يراد
 كل ماء قليل يتنجس بكل شيء نجساً كان أو متنجساً بحيث يشمل المستعمل في غسل
 الأبحاث حال استعماله وحال انفصاله - إشكال لا يثبتانه على عدة أمور وان سلمنا بعضها
 لكن لا يفيد ذلك ، كعموم الموضوع في القضية وهو لفظ الماء ، وهو مسلم في المقام
 قطعاً في المنطوق ويتبعه المفهوم ، وان (اذا) وان كانت من أدوات الإهال لسكن
 المقام مقام إعطاء قاعدة وضرب قانون ، فيستفاد منها العموم ، والعرف أعدل شاهد على
 ذلك ، وعموم المفهوم . ولعلنا نسلّمه وان ظهر من العلامة في المختلف عدمه ، ولعله
 يستفاد مما دل على حجية الشرط وهو العرف فان أهل العرف يفهمون انتفاء حكم المنطوق
 عن جميع أفراد المفهوم ولا يكتفون بانقسام المفهوم الى قسمين موافق للمنطوق ومخالف
 له ، وفيه تأمل . ولسكن ذلك كله لا يفيد المطلوب فان تسليم جميع ما ذكرنا لا يستفاد
 منه أزيد من انتفاء حكم المنطوق عن جميع أفراد المفهوم ، والحكم في المنطوق إنما هو
 السلب السكلي أي عدم تنجسه بشيء ، فاللازم منه ان ما عداه يتنجس بشيء . ويستفاد
 ذلك الشيء من خارج كتضمن السؤال ونحوه ، فيقتصر على ما علم دون ما لم يعلم ، فلا
 يشمل المستعمل في إزالة النجاسة مثلاً . وما يقال ان عموم شيء في المفهوم حينئذ
 لكونها واقعة في سياق العموم وكل نكرة وقعت كذلك أفادته ، كقوله : « وكل
 حنف امرئ يجرى بمقدار » فان عموم امرئ لذلك . وفيه مع إمكان منع ذلك
 ووجود القرينة في المثال لم نعلم ما المراد بالسياق ؟ فان كان من قبيل المثال فما نحن فيه

ليس منه حينئذ قطعاً كما هو واضح ، وإن أراد غير ذلك كان عليه ان ينص عليه .
ولعل التأمل فيما نحن فيه وفي نظائره من التراكيب يشهد لما قلنا من عدم العموم فتأمل .
وكذا ما يقال من ان المستفاد من علماء المعاني ان المفهوم تابع للمنطوق ان عاماً فعاماً
وان خاصاً فخاصاً ، كما ذكروا ذلك في وجه فساد قول القائل (ما انا رأيت احداً)
قالوا تخصيص المتكلم نفسه بعدم الرؤية على وجه العموم يقتضي أن يكون أحد غيره
رأى كل أحد . فيه ما لا يخفى فان ذكر علماء المعاني لو سلم وسلم منافاته لما قلنا ليس
حجة في نفسه ، وكيف والعرف أعدل . شاهد في ذلك كله . ونحوها ما يقال ايضاً من
انه يلزم خلو كلام الحكيم عن الفائدة في المفهوم حينئذ . وفيه انه موقوف على العلم بان
الشارع جاء بهذه العبارة لأجل بيان الحكم في المنطوق والمفهوم ، وانه أراد فهم ذلك
من هذه العبارة حتى يحمل لفظ شيء في المفهوم على العموم ، ودون إثباته خرط القتاد ،
فانه قد يكون لبيان حكم المنطوق ، أو له ولما سئل عنه من النجاسات الخاصة ، فانه يستفاد
منه النجاسة بها . على انه ان سلمنا ذلك فليس عمومه حينئذ إلا من جهة الحكمة وحاله
كخالف المطلق لا يشمل مثل ماء الغسالة ، وتمام الكلام في ذلك المبحث .

ومنها قول الصادق (عليه السلام) (١) في صحيح محمد بن مسلم قال : « قلت ان
الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويقنسل فيه الجنب ، قال :
إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » . ومنها قول الكاظم (عليه السلام) (٢) في صحيح
علي بن جعفر (عليه السلام) قال : « سألت عن الدجاجة واشباهها تطأ العذرة ثم تدخل
في الماء يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا إلا ان يكون كثيراً قدر كرم من ماء » ومنها قول
الصادق (عليه السلام) (٣) في صحيح اسماعيل بن جابر قال : « سألت أبا عبدالله
(عليه السلام) عن الماء الذي لا ينجسه شيء ، قال : كرم ، قلت : وما الكرم ؟ الى آخره .

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥ .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤ - ٧ .

ومنها قول الصادق (عليه السلام) في صحيح اسماعيل ايضاً (١) قال: «قلت لابي عبدالله (عليه السلام) الماء الذي لا ينجسه شيء ، قال : ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعته » .
ومنها قول الصادق (عليه السلام) (٢) في صحيح صفوان بطريق الشيخ وفي الكافي بطريق فيه سهل بن زياد قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباع وتلغ فيه الكلاب ويشرب منه الخنزير ويفتسل منه ويتوضأ منه ، فقال : وكم قدر الماء ؟ قلت : الى نصف الساق والى الركبة ، قال : توضأ منه »
فان سؤاله (عليه السلام) عن قدر الماء بمقتضى الحكمة لا بد وان يكون له تعلق في ذلك ، ولما كانت الحياض معلومة المساحة اكتفى بالسؤال عن العمق عن غيره . ومنها قول الصادق (عليه السلام) (٣) في صحيح ابي العباس الفضل بن عبد الملك البقباق قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والبغال والحمار والوحش والسباع فلم أترك شيئاً حتى سألته ، فقال : لا بأس به - حتى انتهيت الى الكلب ، فقال : رجس نجس لا تتوضأ بفضله وأصعب ذلك الماء وأغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء » .

ومنها قول الصادق (عليه السلام) (٤) ايضاً في خبر محمد بن مسلم قال : « سألت عن الكلب يشرب من الاناء ، قال : اغسل الاناء » . ومنها صحيح علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) (٥) قال : « سألت عن خنزير يشرب من إناء كيف يصنع به ؟ قال : يغسل سبع مرات » . ومنها صحيحه الآخر عن أخيه عليه السلام قال :

-
- (١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١
(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٢ مع اختلاف في اللفظ
(٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الأسرار - حديث ٤
(٤) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب النجاسات - حديث ٣
(٥) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب النجاسات - حديث ١

« سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع أ يغتسل منه للجنابة أو يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صاعاً للجنابة ولا مدّاً للوضوء وهو متفرق ؟ فكيف يصنع به وهو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه ؟ فقال (عليه السلام) : إذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفّاً من الماء بيد واحدة فلينضجه خلفه وكفّاً عن أمامه » الى آخره (١) فان اشتراطه (عليه السلام) نظافة اليد فيه دلالة على ذلك . ومنها صحيحه الآخر عن اخيه (عليه السلام) ايضاً (٢) قال : « سألته عن رجل رعف وهو يتوضأ فقطرت قطرة في إنائه هل يصح الوضوء منه ؟ قال : لا » . ومنها صحيح شهاب بن عبد ربه (٣) عن ابي عبدالله (عليه السلام) : « في الرجل الجنب يسهر فيطمس يده في الاناء قبل أن يغسلها انه لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء » .

ومنها صحيحه الآخر (٤) المنقول عن بصائر الدرجات قال : « أتيت أبا عبدالله (عليه السلام) - الى أن قال : وان شئت سل وان شئت أخبرتك ؟ قلت : أخبرني ، قال : جئت تسأل عن الجنب يسهر فيطمس يده في الماء قبل أن يغسلها . قال : قلت : ذلك جعلت فداك ، قال : إذا لم يكن أصاب يده شيء فلا بأس » . ومنها صحيح البرزطي (٥) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الإناء وهي فذرة ، قال : يكفي الإناء » . ومنها صحيح داود بن سرحان (٦) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام ما تقول في ماء الحمام ؟ قال : هو بمنزلة الجاري » فان تشبيهه عليه السلام بالجاري دليل على أن ليس كل قليل كالجاري . . ومنها صحيح علي بن جعفر عن اخيه موسى

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المضاف - حديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الجنابة - حديث ٢ مع اختلاف في اللفظ

(٥) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ .

(٦) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١

عليه السلام (١) قال : « سألت عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحمام ، قال : اذا علم انه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام ، إلا ان يغتسل وحده على الخوض فيغسله ثم يغتسل » . ومنها حسن سعيد الأعرج (٢) بإبراهيم بن هاشم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودي والنصراني ، قال : لا » . ومنها حسنة زرارة مضمرة (٣) قال : « قلت كيف يغتسل الجنب ؟ فقال : ان لم يكن أصاب شيء يده غمسها في الماء ثم بدأ بفرجه فألقاه » . ومنها مضمرة زرارة (٤) في الحسن أيضاً ، قال : « إذا كان أكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسخ فيه أو لم يتفسخ إلا أن يجيء له ريح يغلب على ريح الماء » . ومنها موثقة سماعة (٥) عن الصادق عليه السلام قال : « اذا أصابت الرجل جنابة فادخل يده في الاناء فلا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء من المني » . ومنها موثقة عمار (٦) عن الصادق عليه السلام أيضاً قال : « سألت عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب ، فقال : كل شيء من الطير يتوضأ بما يشرب إلا أن ترى في منقاره دمًا فان رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب » . ومنها موثقة (٧) عن الصادق عليه السلام قال : « سئل عن ماء شربت منه الدجاجة قال : ان كان في منقارها قدر لم تتوضأ منه ولم تشرب وان لم تعلم ان في منقارها قدرًا تتوضأ واشرب . وعن ماء يشرب منه باز أو صقر أو عقاب ، قال : كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دمًا فان رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب » . ومنها موثقة (٨) أيضاً عن الصادق عليه السلام : « انه سأل عن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب النجاسات - حديث ٩ - ٨ .

(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الجنابة - حديث ٢ .

(٤) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق حديث ٩

(٥) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٩

(٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الأساء - حديث ٢ - ٣

(٨) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ مع اختلاف يسير

الرجل يجد في إنائه فارة وقد توضأ من ذلك الاناء مراراً أو اغتسل أو غسل ثيابه وقد كانت الفارة متسلخة ، فقال عليه السلام : إن كان رآها قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رآها فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلاة وإن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك وفعله فلا يمس من الماء شيئاً وليس عليه شيء لانه لا يعلم متى سقطت فيه » ثم قال : « لعله ان يكون إنما سقطت تلك الساعة التي رآها » ومنها موثقة سعيد الأعرج (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجرة تسع مائة رطل من ماء يقع فيها أوقية من دم أشرب منه وأتوضأ ؟ قال : لا » وحمله على التغير بعيد ، لان الأوقية أربعون درهماً كما عن نص أهل اللغة ، والرطل مائة وثلاثون درهماً ، فنسبتها اليه نسبة الثالث تقريباً ، فنسبته الى مائة رطل يكون نسبة ثلث عشر العشر .

ومنها موثقة ابى بصير (٢) عن الصادق عليه السلام قال : « ليس بفضل السنور بأش أن تتوضأ منه وتشرب ، ولا يشرب من سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقي منه » . ومنها موثقة ابى بصير (٣) عنهم عليهم السلام قال : « إذا أدخلت يدك في الاناء قبل أن تغسلها فلا بأس إلا أن يكون أصابها قدر بول أو جنابة ، فان أدخلت يدك في الماء وفيه شيء من ذلك فاهرق ذلك الماء » . ومنها قوية ابى بصير (٤) قال : « سألته عن الجنب يحصل الركوة أو التور فيدخل إصبعه . قال : إن كان أصابها قدر فليهرقه وإن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه . هذا مما قال الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج » (٥) .

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ - والباب - ١٣ - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الأسار - حديث ٧

(٣) و (٥) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤ - ١١ مع

اختلاف يسير . (٤) لان في السند في التهذيب ابن سنان وابن مسكان والظاهر من الثاني

انه عبد الله (منه رحمه الله) .

ومنها خبر بكر بن حبيب عن أبي جعفر عليه السلام (١) قال : « ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مادة » فان تقييده بالمادة يقضي بثبوت البأس مع عدمها وعلى الطهارة لا تفاوت . ومنها خبر معاوية بن شريح (٢) قال : « سألت عذافر أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن سؤر السنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسياب يشرب منه أو يتوضأ منه قال : نعم اشرب منه وتوضأ . قال : قلت : له الكلب ؟ قال : لا ، قلت : أليس هو سبع ؟ قال : لا والله انه نجس » وقيل ان مثله ما رواه الشيخ عن معاوية بن ميسرة . ومنها رسالة حريز (٣) عن الصادق عليه السلام قال : « اذا ولغ الكلب في الاناء فصبه » . ومنها ما عن فقه الرضا عليه السلام (٤) قال : « اذا ولغ كلب في الماء أو شرب منه أهريق الماء وغسل الاناء ثلاث مرات مرة بالتراب ومرتين بالماء ثم يحفف » . ومنها خبر أبي بصير (٥) عن الصادق عليه السلام وفيه « ان ما يمل الليل من التبيذ ينجس حباً من ماء » يقولها ثلاثاً . ومنها خبر عمر بن حنظلة (٦) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته ويذهب مسكره ؟ فقال : لا والله ولا قطرة قطرت في حب إلا أهريق ذلك الحب » . ومنها ما عن قرب الاسناد (٧) عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليهما السلام

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الأسار - حديث ٦ - ٥

(٤) المستدرک - الباب - ٤٣ - من ابواب النجاسات والأواني - حديث ١ . ولكن

فيه « ان وقع كلب ، وليس فيه » ثم يحفف ، وبعده رواية عن المقنع مطابقة للجواهر .

(٥) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب النجاسات - حديث ٦

(٦) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الاشرية المحرمة - حديث ١

(٧) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٦ . وفي الوسائل

رواها عن كتاب علي بن جعفر قال سألت « عن جرة ماء فيه ألف رطل ، اغل ولم نجد لها في كتاب قرب الاسناد .

قال : « سألته عن حب ماء وقع فيه أوقية بول هل يصلح شربه أو الوضوء ؟ قال : لا يصلح » وقد عرفت نسبة الأوقية الى الرطل فكيف الى الحب . ومنها مرسله عبد الله ابن المغيرة (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « إذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شيء » . ومنها خبر حفص بن غياث (٢) عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال : « لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة » . ومنها خبر محمد بن يحيى (٣) رفعه الى الصادق عليه السلام كما في الوسائل . وغاية ما علم اشتراطه إنما هو الملاقاة فيبقى غيره الزائد عليه وهو التغيير لانه ملاقة وزيادة متفياً بالأصل . لا يقال ان الرواية ظاهرة في أن ذا النفس مفسد لسائر أفراد المياه وهذا لا يكون إلا بالتغيير حتى يشمل السكر والجاري ، لانا نقول المراد انه لا يفسد فرداً من أفراد المياه إلا ذو النفس السائلة وهذا لا يشمل الجاري ونحوه . ومنها خبر علي بن جعفر عليه السلام (٤) عن كتاب المسائل وقرب الاسناد عن اخيه موسى عليه السلام قال : « سأله عن الرجل يتوضأ في الكنيف بالماء يدخل يده فيه أتوضأ من فضله للصلاة ؟ قال : إذا أدخل يده وهي نظيفة فلا بأس ولست أحب ان يتعود ذلك » ومنها ما عن نواذر الراوندي (٥) باسناده عن موسى بن جعفر عن آباءه عليهم السلام قال قال : علي عليه السلام « الماء الجاري لا ينجسه شيء » ودلالته على المطلوب بالمفهوم . ومنها ما عن الرضوي (٦) قال عليه السلام : « كل غدیر فيه من الماء أكثر من كره لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات إلا ان يكون فيه الجيف فتغير لونه وطعمه ورائحته فاذا غيرته لم يشرب ولم يتطهر » . و « اعلّموا رحمكم الله ان كل ماء جار لا ينجسه

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الأسار - حديث ٢ - ٤

(٤) البحار - المجلد ١٨ - باب سنن الوضوء وآدابه - حديث ١

(٥) المستدرک - الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤

(٦) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧

شيء . (١) وقال عليه السلام (٢) : « ان اجتمع مسلم مع ذمي في الحمام اغتسل المسلم قبل الذمي وماء الحمام سبيله سبيل الجاري اذا كانت له مادة » .

ويمكن ان يستدل ايضاً بما ورد (٣) في البئر وانه واسع لا يفسده شيء لان له مادة ، فان التعليل ظاهر في ذلك ، وبما ورد (٤) من نهي النائم ان يدخل يده في الاناء قبل الغسل لانه لا يدري بها اين باتت . وبما جاء من النهي (٥) عن الاغتسال في غسالة الحمام لما فيها من غسالة الناصب وغيره وانه أنجس من الكلب واخبار (٦) الانائين المشتبهين ، واخبار النهي عن سؤر الحائض (٧) مع التهمة وخبر العيص بن القاسم (٨) الذي روي في ماء الغسالة فيمن أصابته قطرة من طست فيه وضوء ، فانه عليه السلام أمره بالغسل من ذلك . وخبر عبدالله بن سنان (٩) لتضمنه في النهي عن الوضوء فيما يغسل به الثوب ويغتسل به . من الجنابة لعدم القائل بالفصل . الى غير ذلك من الاخبار الدالة والمؤيدة وهي كثيرة جداً . وهي وان ناقشنا في دلالة المفهوم منها على العموم ، لكنه يستفاد منها بعد التأمل في أسئلتها قاعدة وهي نجاسة القليل بالملاقاة للنجس أو المتنجس . كما لا يخفى على من لاحظها مع التأمل ، وذلك لاشتغالها على نجاسة القليل بولوج الكلب وملاقاة الدم وبدخول الدجاجة وشبهها واطلة للعنصرة وشرب الخنزير ، واشتراطه عليه السلام نظافة اليد من غير تخصص لها بالنظافة من شيء خاص قاض بالنجاسة بكل النجاسات ، ومثله

(١) المستدرك - الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦

(٢) المستدرك - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ و ٧

(٤) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوضوء - حديث ٣

(٥) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب المضاف - حديث ٥ .

(٦) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ .

(٧) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الاسار

(٨) و (٩) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف - حديث ١٤ - ١٣

اشترطه عليه السلام عدم البأس باصابة اليد للأناء في الجنب بما إذا لم يكن أصابت يده شيئاً ، ووقوع قطرة من الدم في الاناء ، وترك الاستفصال عن قذارة اليد التي دخلت في الاناء مع الأمر بالاهراق ، وبملاقاته لليهودي والنصراني ، وبملاقاته للنبي والفارة الميتة والبول والنبذ وكل ما له نفس سائلة ، ومن المعلوم المقطوع الذي لا يعتريه شك انه ليس المراد القصر على هذه الأشياء ، وكيف وقد عرفت ان ترك الاستفصال في بعضها قاض بالجميع . فيستفاد منه حينئذ قاعدة وهي انفعاله بملاقاة سائر النجاسات والمتنجسات .

ويمكن الاستدلال عليه ايضاً بالقاعدة المستفادة من استقراء أخبار النجاسات قانها قاضية بنجاسة كل ملاقة فيه مع الرطوبة .

نعم يبقى تأمل في انه هل يمكن استفادتها بالنسبة للكيفية اي يحصل الانفعال سواء كانت النجاسة واردة على الماء وبالعكس ، ولو كان ورود الماء لا يفيد استقراراً معها ، بحيث يشمل ماء الغسالة ؟ ولعل إمكان ذلك إنما هو من جهة الاجماع الجابر لفهم ذلك من الأخبار ، ويأتي تمام البحث فيه ان شاء الله .

وغاية ما يمكن أن يستدل به لابن أبي عقيل الأصل براءة وطهارة واستصحابا في الماء نفسه وفي الملاقاة، وقوله تعالى : « وأنزلنا من السماء ماء طهوراً » (١) والماء كله من السماء بدليل قوله تعالى « ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض ثم يخرج به زرعا مختلفا ألوانه » (٢) « وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكنناه في الارض » وانا على ذهاب به لقادرون « (٣) مع انه روى عن الباقر عليه السلام (٤) أنها هي العيون

(١) سورة الفرقان آية ٥٠ . (٢) سورة الزمر آية ٢٢

(٣) سورة المؤمنون آية ١٨

(٤) تفسير علي بن ابراهيم القمي في سورة المؤمنون آية ١٨ .

والآبار ، وقوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » (١) وقوله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا » (٢) خرج المتغير خاصة . والأخبار منها الخبر المستفيض عن الصادق عليه السلام (٣) انه قال : « الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر » وهي شاملة لما يعلم حكمه من الشرع . ومنها ما عن الصادق عليه السلام ايضاً (٤) : « ان الماء طاهر لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته » وعن ابن أبي عقيل انه ادعى تواتره . ومنها مصحح محمد بن حران وجيل (٥) عن الصادق عليه السلام : « أن الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا » والمعرف حيث لا عهد إما للجنس أو الاستغراق والكل يفيد المطلوب . ومنها صحيح داود بن فرقد (٦) عن الصادق عليه السلام « قال : كان بنو اسرائيل إذا أصاب أحدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض ، وقد وسع الله عليكم باوسع مما بين السماء والارض وجعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون » . ومنها صحيح حريز (٧) عن أبي عبد الله عليه السلام : « كلما غلب الماء ريح الجيفة فتوضأ من الماء واشرب ، فإذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوضأ منه ولا تشرب » . ومنها صحيح أبي خالد القماط (٨) « انه سمع أبا عبد الله عليه السلام في الماء يمر به الرجل وهو تقيع فيه الميتة والجيفة ان كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب منه ولا تتوضأ ، وان لم يتغير ريحه وطعمه فتوضأ واشرب » .

ومنها صحيح شهاب بن عباد ربه قال : « أتيت أبا عبد الله عليه السلام

(١) سورة الانفال آية ١١

(٢) سورة النساء آية ٤٦ ، وسورة المائدة آية ٩

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥

(٤) المستدرک - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٤

(٧) و (٨) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب النجاسات - حديث ١ - ٤ .

أسأله فابتدأني ، فقال : ان شئت يا شهاب فاسأل وان شئت أخبرتك ، قال : قلت له أخبرني ، قال جئت لتسألني عن الغدير يكون في جانبه الجيفة أتوضأ منه أو لا ؟ قال : نعم ، قال : فتوضأ من الجانب الآخر إلا ان يغلب الماء الريح فينتن « (١) الى آخره . ومنها صحيح عبدالله بن سنان (٢) قال : « سأل رجل أبا عبدالله عليه السلام وانا جالس عن غدير أتوه وفيه جيفة . فقال : إذا كان الماء قاهراً ولا يوجد فيه الريح فتوضأ . ومنها صحيح ابن مسكان (٣) عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألت عن الوضوء مما ولغ فيه الكلب والسنور أو شرب منه جمل أو دابة أو غير ذلك أيتوضأ منه أو يغتسل ؟ قال : نعم إلا ان تجد غير فتنزعه عنه . ومنها صحيح ابن مسلم (٤) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول ، قال : اغسله في المكن مرتين . ومنها صحيح ابن بزيع (٥) قال : « كتبت الى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء ويستقي فيه من بئر فيستنحي فيه الانسان من بول أو يغتسل فيه الجنب ما حده الذي لا يجوز ؟ فكتب لا تتوضأ من مثل هذا إلا من الضرورة اليه . ومنها صحيح زرارة (٦) عن الصادق عليه السلام « وقد سأل عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقي به الماء من البئر أيتوضأ منه ؟ قال : لا بأس . ومنها صحيح علي بن جعفر (٧) عن أخيه عليهما السلام « انه سأل عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء أيتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا إلا ان يضطر اليه . ومنها صحيحه الآخر عن أخيه ايضاً قال : سألت عن رجل رعف

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١١

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١١

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الأسأر - حديث ٦ .

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب النجاسات - حديث ١

(٥) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٥

(٦) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

(٧) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب النجاسات - حديث ٩

فامتخط فصار الدم قطعاً صفراً فأصاب إناؤه هل يصلح الوضوء منه ؟ فقال : ان لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه « (١) . ومنها حسنة محمد بن ميسر (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهي الى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل منه وليس معه إناء يعرف به ويداه قدرتان ، قال يضع يده ويتوضأ ويغتسل ، هذا مما قال الله عز وجل : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) » .

ومنها موثقة سماعة (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يمر بالماء وفيها دابة ميتة قد انتنت قال : ان كان الثن الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب » ومنها موثقته ايضاً (٤) قال : « سألت عن الرجل يمر بالميتة في الماء ، قال : يتوضأ من الناحية التي ليس فيها الميتة » ومنها الموثق عن أبي بصير (٥) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : انا ناسف فرجاً بلينا بالغدير من المطر يكون في جانب القرية فيكون فيه العذرة ويبول فيه الصبي وتبول فيه الدابة وتروث ، فقال : ان عرض في قلبك شيء فقل هكذا - يعني أفرج الماء بيدك - ثم توضأ فان الدين ليس بمضيق ، فان الله عز وجل يقول : ما جعل عليكم في الدين من حرج » . ومنها خبر الفضيل (٦) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن الحيض يبال فيها قال : لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول » . ومنها خبر أبي حمزة (٧) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الساكن والاستنجاء فيه وفيه الجيفة ، فقال : توضأ من الجانب » . ومنها خبر عثمان الزيات

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٥ .

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ .

(٤) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥ .

(٥) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٤ .

(٦) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ وهو عن العلامة بن الفضيل

(٧) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٣ .

(١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام أكون في السفر فأني الماء النقيع وبدي فترة فأغسها في الماء ، قال : لا بأس » . ومنها مرسل اسماعيل بن مسلم (٢) عن جعفر عن أبيه عليه السلام : « ان النبي صلى الله عليه وآله أتى الماء فأتاه أهل الماء ، فقالوا : يا رسول الله صلى الله عليه وآله ان حياضنا هذه تردنا السباع والكلاب والبهائم ، فقال صلى الله عليه وآله : لها ما أخذت ولكم سائر ذلك » . ومنها ما عن الصدوق مرسل (٣) عن الصادق عليه السلام : « انه سئل عن غدير فيه جيفة ، قال ان كان الماء قاهراً ولا يوجد فيه ريح فتوضأ واغتسل » . ومنها خبر زرارة (٤) عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قلت له رواية من ماء سقطت فيه قارة أو جرد أو صعوة ميتة . قال : ان تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأ وصبها وان كان غير متفسخ فاشرب منه وتوضأ واطرح الميتة إذا أخرجتها طرية ، كذلك الحجرة وحب الماء والقربة وأشباه ذلك من أوعية الماء » . ومنها خبر زرارة (٥) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جلد الخنزير يجعل دلوأ يستقي به الماء ، قال : لا بأس » . ومنها خبر أبي مريم الانصاري (٦) قال : « كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في حائط له فحضرت الصلاة فنزح دلوأ للوضوء من ركي له فخرج عليه قطعة عنزة يابسة فأكنى رأسه وتوضأ بالباقي » . ومنها خبر عمر بن يزيد (٧) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أغتسل في مغتسل يبال فيه ويغتسل من الجنابة فيقع في الاناء ماء ينزو من الارض ، فقال : لا بأس به » . ومنها خبر ابن أبي بكر (٨) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يضع الكوز الذي يعرف به

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ١٦ - ١٠

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ١٣ - ٨

(٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ١٦

(٦) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ١٢

(٧) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف - حديث - ٧

(٨) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ١٧ الجواهر ١٥

من الحب في مكن قنر ثم يدخله الحب ، قال : يصب من الماء ثلاث أ كف ثم يملك الكوز . . ومنها خبر الاحول (١) قال : « دخلت على ابي عبدالله (عليه السلام) أسأله عن الرجل يستنجى فيقع ثوبه في الماء الذي يستنجى به ، فقال : لا بأس به . فسكت ، فقال : أتدري لم صار لا بأس به ؟ قلت : لا والله جعلت فداك ، فقال لي : ان الماء أكثر من القنر . . ومنها ما عن كتاب قرب الاسناد والمسائل (٢) عن علي بن جعفر (عليه السلام) قال : « وسألته عن جنب أصابت يده من جناية فمسه بخرقة ثم أدخل يده في غسله قبل أن يغسلها هل يجزيه ان يغتسل من ذلك الماء ؟ قال : ان وجد ماء غيره فلا يجزيه ان يغتسل وإن لم يجد غيره أجزأه . . ومنها ما عن دعائم الاسلام (٣) عنه (عليه السلام) قال : « إذا مر الجنب في الماء وفيه الجيفة أو الميتة فإن كان قد تغير لذلك طعمه أو ريحه أو لونه فلا يشرب منه ولا يتوضأ ولا يتطهر . . ومنها ما في المختلف مرسل (٤) عن الباقر (عليه السلام) « أنه سئل عن القرية والجرة من الماء يسقط فيها فارة وجرذ أو غيره فيموتون فيها ، فقال : إذا غلب رائحته على طعم الماء أو لونه فأرقه ، وإن لم يغلب عليه فاشرب منه وتوضأ واطرح الميتة اذا أخرجتها طرية . . ومنها ما في الكتاب المذكور ايضاً مرسل (٥) عن الصادق (عليه السلام) « أنه سئل عن النقيع والغدير وأشباههما فيه الجيف والقنر وولوغ الكلب وتشرب منه الدواب وتبول يتوضأ منه ؟ فقال لسأله : ان كان ما فيه من النجاسة غالباً على الماء فلا تتوضأ وإن كان الماء غالباً على النجاسة فيتوضأ منه ويغتسل . . ومنها ما في الكتاب المذكور ايضاً (٦)

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٢ .

(٢) البحار - المجلد ١٨ - باب نجاسة البول والمني - حديث ١

(٣) المستدرک - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣

(٤) و (٥) المختلف - صحيفة ٣ - ٢ .

(٦) المستدرک - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ وفي المختلف ص ٣ .

قال : « ذكر بعض علماء الشيعة انه كان بالمدينة رجل يدخل على ابي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) وكان في طريقه ماء فيه العذرة والجيف وكان يأمر الغلام بحمل كوز من ماء يفصل رجله ان أصابه ، فأبصره يوماً ابو جعفر فقال : ان هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره فلا تعد منه غسلاً . »

وأضيف الى ذلك وجوه ثلاثة (الاول) الحديث المشهور المروي بعدة طرق من الطرفين كما قيل (١) : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » وما رواه السكوني (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) الماء يطهر ولا يطهر » ووجه الاستدلال بالآخر انه ان غلب على النجاسة حتى استهلكته فيه طهرها ولم ينجس حتى يحتاج الى التطهير ، وان غلب عليه النجاسة حتى استهلك فيها صار في حكم النجاسة ولم يقبل التطهير إلا باستهلاكه في الماء الطاهر ، وحينئذ لم يبق منه شيء (الثاني) انه لو كان ينجس بملاقاة النجاسة لما أجاز إزالة الخبث بشيء منه بوجه ذلك لان كل جزء من أجزاء الماء الواردة على المحل النجس ينجس بملاقاة المتنجس فيخرج عن الطهورية في أول آنات اللقاء ، والفرق بين وروده على النجاسة وورودها مع انه مخالف المنصوص لا يجدي إذ الكلام في ذلك الجزء الملاقى ولا يعصمه القدر المستعلي لكونه أدون من الكر ، والقول بالطهارة عند الملاقاة والنجاسة بعد الانفصال في غاية البعد فانه لا معنى للطهارة عند الملاقاة للمتنجس والنجاسة بعد الانفصال عنه (الثالث) ان اشتراط الكر مثار الوسواس ولاجله شق الأمر على الناس ، وكيف يصنعون أهل مكة والمدينة إذ لا يكثر فيها المياه الجارية ولا الراسد الكثير ، ومن أول عصر النبي (صلى الله عليه وآله) الى آخر عصر الصحابة لم تنقل واقعة في الطهارات ولا سؤال عن كيفية حفظ المياه من النجاسات . وكانت أواني شربهم مثلاً يتعاطاها الصبيان والاماء الذين لا يتحرزون عن النجاسات بل الكفار .

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٩ - ٦

وربما أيد بالأخبار (١) المصرحة بطهارة ماء الاستنجاء وباختلاف الروايات الواردة في تقدير السكر فيحمل على التخمين والمقايضة بين قدر الماء والنجاسة ، إذ لو كان أمراً مضبوطاً وحداً محدوداً لم يقع الاختلاف الشديد في تقديره لا مساحة ولا وزناً وقد وقع الاختلاف فيها حساً ، والوجوب لا يقبل الدرجات بخلاف الاستحباب كما اعترف جماعة به في باب البئر ، لمسكان الاختلاف . وإيضاً أخبار الطهارة أقوى لكونها منطوقاً ونصاً وتلك مفهومها وظاهرها ، والمفهوم لا يعارض للمنطوق والظاهر لا يعارض النص . وإيضاً لو عمل بأخبار الطهارة أمكن حل الأمر في أخبار النجاسة على الاستحباب والنهي على الكراهة ولا كذلك العكس . وإيضاً قد عرفت أن أخبار السكر من جهة اختلافها قابلة للحمل على إرادة المقدار المعتاد التغير وعدمه . وإيضاً قد تحمل بعض الأخبار على النهي عن خصوص الوضوء أو الغسل لما يفهم أن ماء الوضوء مثلاً ليس بباقي المياه .

و (الجواب) أما عن الأصول فهي - مع كون أصل البراءة ونحوه منها لا يفيد تمام المطلوب لعدم جريانه في مثل الوضوء به والاعتسال على وجه ونحو ذلك ، لمعارضته بإصالة شغل الذمة ، ومع كون استحباب طهارة الملاقى للماء القليل الملاقى للنجاسة لا يفيد طهارة بالنسبة للماء ، والتتيم بعدم القول بالفصل ، مع كونه لا معنى له لكونه ليس قولاً بالطهارة في بعض دون بعض بل إنما ساغ الشرب مثلاً ولبس الثوب الملاقى في الصلاة لعدم العلم بالنجاسة لا للعلم بالطهارة ، خروج عن الاستدلال بالأصول . فلم يبق إلا استحباب طهارة الماء نفسه على القول بجريانه في قدح العارض ، وإصالة الطهارة فإنه لا يعارضه شغل الذمة ويقتضي طهارة الماء - لا تعارض ما سمعت من الاجماع والأخبار الكثيرة التي كادت تكون متواترة ، بل هي متواترة ، وما يستفاد من القاعدة في نجاسة كل ما تلاقيه هذه النجاسات مع الرطوبة .

وأما الآيات فهي - مع إمكان منع كون كل الماء منزلاً من السماء ، وما ذكر

(١) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب النجاسات . والباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف

من الآية وتفسيرها معارض بغيره ، مع ان احتمال ذلك لا يقتضي حل اللفظ عليه وان كان متبادراً في غيره كما المطر ، ولعل التعليل بقوله تعالى « لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسي كثيراً » (١) يقتضي به ، كما نقل عن اليبضاوي ، ويؤيده انه ورد في سبب نزول الثانية (٢) أن المسلمين نزلوا في غزوة بدر في كتيب وقد غلب المشركون على الماء واتفق انه احتمل في تلك الليلة كثير من المسلمين وقد وقع بسبب ذلك وسواس في قلوب بعضهم فانزل الله مطراً في تلك الليلة حتى جرى الوادي وتبدل الرمل الذي بينهم وبين العدو حتى ثبتت الاقدام وذلك قوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وينهب عنكم رجز الشيطان وليربط على قلوبكم ويثبت به الاقدام » (٣) - لا تقتضي إلا بثبوت هذه الصفة للماء المنزل من السماء إما في الجملة أو حين الانزال ، كما هو الظاهر من قولك ضربت رجلاً راجكاً ، فانه ظاهر في ان الركوب حال الضرب لا حال الاخبار . والتمسك على دوامه بثبوت رجوعه للتمسك بالاستصحاب وقد عرفت ما فيه . وقوله تعالى « فلم تجدوا ... » الى آخره (٤) مع كون الظاهر من إطلاقها انه غير مساق لشمول مثل هذا ، لا يوجب في ان المراد منها كما بين في محله من لم يقدروا على استعمال الماء عقلاً أو شرعاً ، ودخول ما نحن فيه تحت القدرة محل الكلام فهي لا تفيد ما نحن فيه ، على انه قد عرفت بالأدلة المتقدمة ان واجد الماء القليل غير واجد للماء فيكون كواجد المنسوب والمتغير ونحو ذلك . والرجوع الى الأصل ونحو ذلك خروج عن الاستدلال . وأما الأخبار فانها فاقدة لما يحتاج اليه من الجابر لقصور سند كثير منها أو دلالاته ، وربما جمع بعضها الأمرين ، بل الوهن متطرق اليها بما عرفت من إعراض الأصحاب

(١) سورة الفرقان آية - ٥١ .

(٢) تفسير الصافي - سورة الانفال آية - ١١

(٣) سورة الانفال آية - ١٢

(٤) سورة النساء آية ٤٦ - وسورة المائدة آية ٩

عنها ونقل الاجماع على خلافها . مع ان كثيراً منها مع ظهوره في الماء الكثير انما دلالة بترك الاستفصال الذي لا تعارض ما ذكرنا من الأدلة . مع ان الأول (١) في مجهول الموضوع لا مجهول الحكم ، وما يقال من رجوع الأول الى الثاني فلا يبقى موضوع للخبر تكلف وتعسف غير مجد بعد ظهور المقصود وامتياز كل من القسمين عن الآخر بمجهول الحكم في الثاني ابتداءً وأصلاً بخلاف الأول . ولا يكاد يخفى الفرق بين وقوع الشك في طهارة نطفة الغنم مثلاً وبين الشك في عروض النجاسة لمعلوم الطهارة . وما يقال ان المنجس هنا عارض قطعاً إلا ان الشك وقع في تنجيسه مما لا ينبغي ان يصفى اليه لان ثبوت تنجيسه في الجملة غير مجد انما الكلام في تنجيسه في المقام وهو شك في الحكم عند الشارع . والحاصل فرق بين وقوع الشك في حصول التنجيس عند الشارع بسبب المباشرة لبعض الأشياء وبين وقوع الشك في عروض ما يعلم ثبوت التنجيس بعد العلم بمباشرة ، والدليل انما هو ظاهر في الثاني وعدم الالتفات الى الشك دون الاول . وعلى تقدير التسليم فنقول ان العلم حاصل في المقام قطعاً لما سمعت من الأخبار المتواترة مع القاعدة المتقدمة في النجاسات مع الاجماع المنقولة ، بل يحصل من ملاحظتها الاجماع المحصل . وعلى تقدير التسليم فنقول إنه يكفي حصول الظن للمجتهد من الأدلة ويقوم مقام العلم كالظن المستند الى الدليل الشرعي في الموضوعات من البيئة ونحوها ، فما دل على كبرى الشكل في ظن المجتهد شامل لمثل المقام . لا يقال ان بينهما تعارض العموم من وجه ، لانا نقول لا يخفى على الممارس المتتبع الخبير الماهر القطع بعموم حجية ظن المجتهد في سائر الأحكام من غير استثناء للمقام وغيره ، وكيف وسائر أحكام الطهارة والنجاسة في غير المقام مبنية على ظنه في أصل ثبوت النجاسة والتنجيس ولم يسمع من أحد المناقشة في ذلك بل لو ادعاه مدع لأنكر عليه غاية الانكار ، والفقهاء من أوله الى آخره مبني على ذلك . نعم ربما وقع من بعضهم المناقشة في المقام الأول أي عروض (١) وهو قوله عليه السلام « الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر » .

النجاسة لمعلوم الطهارة في الاكتفاء بخبر العدل ونحوه مع ان الظاهر عدمه ، وأما في المقام الثاني فلم يمتز على مناقش فيه فانه لا يكاد يسمع ممن يعمل باختيار الآحاد انه لو جاء خبر صحيح السند في نجاسة موضوع الحكم بعدم النجاسة لسكونه لا يفيد اليقين ، ان ذلك من المكابرات التي لا يصغى اليها ، وكيف والاستدلال بهذه الرواية على عدم الاكتفاء بالظن مبني على حجية ظن المجتهد الحاصل من الأخبار فيتحقق التعارض والترجيح لما ذكرنا لاستناده من الأدلة الكثيرة .

وأما الرواية التي ادعى ابن ابي عقيل تواترها فهي - مع اننا لم نقف عليها بعد التتبع للتام في شيء من كتب الأخبار ، وكيف يقبل منه هذا النقل مع تبين خلافه بما سمعت من الأخبار الكثيرة الصحيحة ، بل ربما نقل عن بعضهم انه عثر على ثلاثمائة خبر تقريباً يدل على النجاسة . مع ما عرفت من اشتها العمل بين قدماء الصحابة القرينين الى عهد الأئمة عليهم السلام ومتأخريهم ، وابن ادريس نقل عن المؤلف والمخالف رواية قوله (صلى الله عليه وآله) : « اذا كان الماء قدر كرم لم يحمل خبثاً » (١) عند الكلام على طهارة الماء النجس بتمامه كراً ، وما سمعت من الاجماع المنقولة الى غير ذلك من الادلة والشواهد - هي قابلة للتخصيص لظهور إرادة التواتر اللفظي ، وإلا فقد عرفت ما فيه ، فان نقل التواتر لا يزيد على نقل الاجماع ، وهو مع ما عرفت لا ينبغي ان يصغى اليه . ووجود هذه الرواية مهسلة في بعض الكتب لا يقضي بما ادعاه كنقل بعض العامة لما يقرب منها عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) كما قيل . نعم في السرائر جعل من المتفق

(١) المستدرک - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ٩ . واختلف نقل المؤلف لمتن الرواية هنا وفي ما يأتي فيها « اذا كان الماء قدر كرم ، وفي ما يأتي مرة « اذا بلغ كراً ، وهو النص الموجود في السرائر والمستدرک واخرى « اذا بلغ الماء قدر كرم ، وثالثة « متى بلغ الماء قدر كرم .

(٢) وفي تاج العروس في الجزء الثالث في الصحيفة ١٩٩ هـ الكر بالضم مكيال لاهل العراق ومنه حديث ابن سيرين « اذا بلغ الماء كراً لم يحمل نجساً .

على روايته قول الرسول (صلى الله عليه وآله) « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته » (١) وفيه مع إمكان المنع أنه مخصص بما عرفت من نقله الأول وادعائه إجماع المخالف والمؤلف على رواية « إذا كان الماء قدر كرم يحمل خبثاً » وأما مصححة ابن حمران فهي لم تدل على أزيد من تشبيه التراب بالماء في الطهورية ، وهو لا يقتضي عدم قبول الماء الانفعال . والحاصل أن كثيراً من هذه الروايات مع النقص عما في أسانيدھا لا دلالة فيها إلا من جهة الإطلاق أو ترك الاستفصال وهو لا يعارض ما ذكرناه ، بل كثير منها ظاهر في كون الماء كثيراً مثل الأخبار الواردة في الغدران والماء النقيع والحياض ونحو ذلك . كما يقتضيه شرب الدواب وأبوها ، وعدم تغيرها بالميتة والجيف ، والأمر بالوضوء من الجانب الآخر ، ونحو ذلك . وأما ما دل منها بالخصوص كرواية المكن فهي لا تفيد أزيد من عدم اشتراط ورود الماء في غسل النجاسة به فيطهر المحل ويتنجس الماء ، مع أن الأمر بفعله مرتين لا يقضي بوحدة الماء وعدم غسل الاناء . بل قد يدعى أن المراد وضع الثوب في المكن ثم يصب الماء عليه ويغسل مرتين . ولعلمهم يقولون بصيرورة الثوب والاناء شيئاً واحداً فلا يتنجس الثوب به من ماء الغسالة الأولى وستسمع الكلام فيه إن شاء الله في باب الغسالة .

وأما صحيحة زرارة المشتمة على حبل الخنزير فهي مع ابتنائها على نجاسة ما لا تحله الحياة من نجس العين لا دلالة فيها على مباشرة الحبل لما يخرج من البئر مع كونه قليلاً .

وأما صحيحة علي بن جعفر عليه السلام المشتمة على إدخال اليهودي والنصراني في الماء فهي - مع ابتنائها على نجاسة أهل الكتاب وكون الماء قليلاً - صالحة للرد كما أنها صالحة للاستدلال لاشتمالها على النهي حالة الاختيار والرخصة حالة الاضطرار ، وكما أنه لا قائل بالفصل في الثاني فكذلك في الأول ، مع احتمال الحل الضرورة على التقية وهو الأقوى في ظني .

وأما صحيحه الآخر المشتمل على الرعاف فهو - مع ابتناؤه على (عدم) (١) نجاسة الماء بما لا يدركه الطرف من الدم ومعارضته بخصوص ذلك في خبر علي بن جعفر المتقدم في أدلة النجاسة - مشتمل على التفصيل بالاستبانة وعدمها . وهي كما أنها حجة له حجة عليه وحمل الاستبانة على التغير فهو مع بعد حصول تغير الاناء بالقطع الصغير من الدم . بعد الامتخاط ، ليس بأولى من حمل الاستبانة وعدمها على العلم بالاصابة وعدمها ، بل قد يدعى ظهوره . وإصابة الاناء مع احتمال ارادة ظن إصابته لا يقتضي إصابة الماء .

وأما حسنة محمد بن ميسر فقد قيل أنها نص في المطلوب ، فمع الغض عما في السند وإرادة النجس شرعاً من لفظ القدر وموافقتها للعامة وربما يرشد اليه الأمر بالوضوء ، لم يعلم أنه أراد بالقليل ما دون السكر . وظهور ذلك في لسان الفقهاء لا يقتضي ظهوره في ذلك الزمن ، بل الظاهر عدمه ، بل في هذا الزمان ، والاطلاق إنما هو في ألسنة الخواص ، مع ظهور الرواية أن ذلك لمكان الضرورة فيجري فيها ما ذكرنا . وكيف كان فدعوى النصوصية لا وجه لها .

وأما خبر زرارة الدال على سقوط الفارة في الرواية . فمع كونها في غاية الضعف كما قيل وكون الرواية أقل من كره ، قد اشتملت على ما لا يقول به الخصم . من التفصيل بالتفسخ وعدمه . وحمله على التغير لا وجه له لانفكاكه عنه . مع أنه ان لم تغيره قبل التفسخ من الانتفاخ ونحوه لم تغيره بالتفسخ . مع أن ظهورها في عدم جريان الحكم في غير أوعية الماء قاض بعدم حمل التفسخ على التغير وإلا لتساوى الجميع ، والامام لا يناسب حاله بيان المقدار الذي يتغير والذي لا يتغير فإنه امر حسي غير محتاج الى البيان . وكيف كان فهي ضعيفة السند متروكة الظاهر .

وأما روايته الأخرى المشتملة على كون جلد الخنزير دلوأ فهي مع الغض عما في سندها لا دلالة فيها على استعمال ما يخرج به ، والاستقاء به لا يقضي بذلك بل الظاهر

(١) كلمة (عدم) أضيف في نسخة الاصل تصحيحاً ولعل الأولى حذفها . الجواهر ١٦

منها السؤال عن جواز ذلك في جلد الخنزير لتخيل حرمة استعماله .

وأما خبر أبي مریم فمع الغض عما في السند أيضاً لا ظهور فيه في كونها عنرة الانسان ، وفي بعض أخبار البئر (١) إطلاقها على البعرة ، مع عدم نصوصية الرواية في كونها في الماء .

وأما خبر عمر بن يزيد مع الطعن في السند غير صريح في وقوع ذلك في الماء مع أن كون الموضع يبال فيه لا يقتضي القطع بكون ما يبرز من الأرض واقعاً على مكان البول والعبارة تقال في مثل هذا المقام .

وأما خبر الأحول فمع الطعن في السند قد يحمل التعليل على مداخلية الاستنجاء في التعليل ، ولعله يستفاد منه طهارة الغسالة .

وأما خبر قرب الاسناد فمع الطعن في السند أيضاً وعدم صراحته في نجاسة اليد ولا كون الغسل أقل من كر قد اشتملت على تفصيل لا يقوله الخصم ، وعدم القائل بالفصل مشترك فيهما .

وأما رواية المختلف المشتعلة على سقوط الفارة في القرية فالظاهر انها مختصرة من رواية زرارة المتقدمة وقد تقدم الكلام فيها .

والحاصل هذه الأخبار لو كانت صحيحة صريحة في المطلوب لما صلحت للمعارضة لما ذكرنا لكثرتها وإعراض الأصحاب عما يخالفها والاجاعات على مضمونها ، فكيف وهي كما عرفت من الضعف في سندها والقصور في دلالة الكثير منها ، مع موافقتها لكثير من العامة كما نقل ذلك عنهم .

وأما الوجوه الثلاثة ففي (الأول) ما عرفت من منع الاستفاضة من طرقنا ، كما قدمنا ذلك عند الخبر الذي ادعى ابن أبي عقيل تواتره ، نعم في السرائر قد ادعى انه من المتفق على روايته عن النبي (صلى الله عليه وآله) . وفيه مع إمكان المنع وانه

قد ادعى أيضاً إجماع المخالف والمؤلف على رواية قوله (صلى الله عليه وآله) : « إذا بلغ الماء قدر كرم لم يحمل خبثاً » محكوم عليه بما ذكرنا من الأدلة . ورواية السكوني مع الطعن في السند هي مؤلة فيما ذكر (مضافاً الى ما ذكر في السؤال) (١) وليس حجة ، مع عدم انحصار التأويل فيما ادعاه ، مع انها مشتركة الالتزام في المتغير اذا زال تغيره ، مع انها قد يقال لا تتأتى على القول باشتراط الامتزاج ، وايضاً لما قام الاجماع على قابلية الماء للتطهير وجب حمل الرواية على ما لا ينافي ذلك ، فيحتمل أن يراد منها أن الماء يطهر غير ولا يطهره غيره ، أو يكون المقصود منها أن لا يطهر كتطهير باقي الأجسام بل لا يكون إلا بصيرورته مع الغير ماء واحداً .

وأما (الوجه الثاني) فهو مع التسليم لا يقضي إلا بطهارة الغسالة خاصة كما هو المختار ، مع انه يمكنهم الالتزام بنجاسته وحصول التطهير به . والاجماع على عدم جواز التطهير بالنجس المعلوم منه ما سبقت نجاسته ولتحقيقه مقام آخر .

وأما (الثالث) فجميع ما فيه من الترويجات التي لا يرتكبا متحرج في دين الله وابن إثارة الوسواس والعسر والحرَج والناس مستقيمة على ذلك في سائر هذه الأزمنة ولم ينقل القول إلا عن ابن أبي عقيل الى أن ظهر الكشاني . وكيف يجعل اختلاف روايات السكر دليلاً على ذلك مع أن جل أخبارنا لا تخلو من مثل هذا الاختلاف ، إنما ذلك حيث يكون اختلافاً يظهر للناظر فيه ذلك . وما ذكره من الجمع بين الأخبار مما لا يلتفت اليه ، ومنصبية الامامة أجل من أن يكون جميع هذا الوارد منها محمولا على بيان ما ليس محتاجا اليه في بيانها لكونها من الأمور الحسية . ولا أظنك تحتاج الى بيان فساد ما جمع به بين الأخبار فانه مع عدم تأنيه في بعضها كاد أن يكون خارقاً للاجماع من التفصيل بين الاختيار والاضطرار واستحباب التنزه ونحو ذلك . وكأن هذه المسألة من البديهيات التي لا ينبغي إطالة الكلام فيها لكن تبعا في ذلك أثر جملة

(١) الظاهر ان العبارة بين القوسين مقحمة ولم يظهر لها معنى .

من علمائنا الأبرار فانهم قد أطلوا في ذلك سياتى جناب سيدنا وأستاذ أساتيدنا السيد المهدي والمهدي ، فانه قد كتب في ذلك رسالة ، ولعمري انها قد تجاوزت الغاية والنهاية ، وكأن الذي دعاهم الى ذلك خلاف الكاشاني وتمزيقه جملة من الأخبار الدالة على المقام فكان الباعث على جمعها من سائر الأبواب .

ثم ليعلم ان قاعدة نجاسة القليل قد استثنى الأصحاب منها أموراً بعضها محل وفاق كما الاستنجاء وماء المطر بشروط ، وبعضها محل كلام كماء الحمام وماء الغسالة وسمعت الكلام في الأول وتسمع الكلام في الثاني ان شاء الله . وانت خير ان هذه الشبهة المقررة في غسل الآخبات قد ألجأت الكاشاني للقول بطهارة القليل جميعه ، والمرضى وابن ادریس بطهارة الوارد على النجاسة ، وغيرهما غير ذلك . قال المرتضى في الناصريات على ما نقل عنه بعد قول الناصر ولا فرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه ما حاصله « اني لم أعرف لأصحابنا نصاً في ذلك ولا قولاً والذي يقوى في نفسي قبل أن يقع التأمل لذلك صحة ما ذهب اليه الشافعي من الفرق بين الورودين ، والوجه فيه انا لو حكمنا بنجاسة القليل الوارد على النجاسة لأدى ذلك الى أن الثوب لا يطهر من النجاسة إلا بايراد كر من الماء عليه وذلك يشق ، فدل على أن الماء الوارد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة ولا السكثرة كما تعتبر فيما ترد النجاسة عليه » انتهى ، وفي السرائر قال محمد بن ادریس : « ما قوي في نفس السيد صحيح مستمر على أصل المذهب وفتاوى الأصحاب به » انتهى . وربما يؤيد ما ذهب اليه المرتضى (رحمه الله) بان أخبار القليل عدا المفهوم منها ظاهرة في غير الوارد على النجاسة ، وأما المفهوم ففيه أولاً منع العموم ، وثانياً ما عرفت من انه لا يقتضي سوى أن ما دون الكر ينجسه شيء . ويكفي في مصداقه ما علمنا ثبوته مما كانت النجاسة واردة عليه . ويمكن أن يؤيد ايضاً بخبر عمر بن يزيد المتقدم في المغتسل في مكان يبال فيه ثم ينزو من الأرض على الاناء . قلت : ومع ذلك فالذي يقوى في نفسي بطلانه ، لان الظاهر ان الذي دعى

السيد لتخصيص ما هو معلوم من نجاسة القليل حتى نقل عنه أنه في الكتاب المذكور نقل الاجماع عليه ، إنما هو ما ذكره من عدم طهارة الثوب الى آخره وأنت خير انه أخص من الدعوى ، بل اللازم منه حينئذ طهارة ما يستعمل في غسل الأخبث خاصة ، مع إمكان التخلص منه بغير ذلك كما وقع من بعضهم وتسمعه ان شاء الله في الغسالة .

وأما القول بعدم شمول أخبار القليل مضافا الى خبر عمر بن يزيد المتقدم ، فنقول قد عرفت الكلام في خصوص هذا الخبر ، كما انك عرفت ايضا انه يستفاد من ملاحظتها ثبوت قاعدة شاملة للمقام ، كما انه ايضا تستفاد قاعدة أخرى من ملاحظة أخبار النجاسات انها تنجس كل ما تلاقيه ، نعم غاية ما خرج المعصوم والعالي غير الملاقى فيبقى الباقي . وايضا بعض إطلاقات الروايات قد يقال بشمولها لمثل المقام فتأمل .

وأما المفهوم فقد بينا ان التحقيق العموم فيه وهو لا ينافي ما ذكرناه سابقا من المناقشة لأنها من وجه آخر ، وكلام المرتضى لا يكون إلا على عدم العموم ، لانه صار مادون السكر على قسمين منه ما ينجسه كل شيء والآخر لا ينجسه شيء ، وأما ما ذكرناه من المناقشة سابقا فهي لا تنفيده ، وذلك لانا نقول ان ما دون السكر بجميعه ينجسه شيء من غير فرق بين الوارد وغيره وهو متحقق في ملاقة النجاسات والمنتجس عند عدم تحقق الغسل ، نعم هو لا ينجس مثلاً بالمنتجس الذي يفيد طهارة ولا أمتنع ان ذلك عند التأمل يرجع الى عدم عموم المفهوم ايضا فتأمل ، على انا قد قلنا بطهارة الغسالة لتعارض القاعدتين وعدم شمول مثل هذه العموم الذي يجيء من جهة الحكمة لمثل الغسالة ونحوها كما تسمعه ان شاء الله ، فلا ينافينا إبطال كلام المرتضى بهما هنا ، مع ان التأمل في الأدلة يشرف الفقيه على القطع انه لا خصوصية لما في السؤال من ورود النجاسة بل قد يدعى عمومية الجواب وخصوص السؤال لا يخصه ، على انه لو سلمنا كون المفهوم نجاسة شيء لما دون السكر فالأخبار الأخر تثبت ذلك الشيء وثبتت النجاسة له على كل حال فتأمل .

والحاصل كيف كان يردّه بعد ما عرفت من أخضية الدليل من الدعوى القاعدتان، مع إطلاق بعض الاجماع، وإطلاق بعض الأخبار مع المفهوم، وما ذكرناه له من خبر عمر بن يزيد قد عرفت الكلام فيه عند الكلام على القول بالطهارة مطلقاً . ثم اني لم أعلم ماذا يريد بالوارد ؟ فان كان يريد به مجرد وقوعه مستعليكاً وان يتحد مع النجاسة واستقر معها في ثلث الأزمان ، كما لو فرضنا ان هناك عذرة مثلاً ثم وقع عليها ماء قليل من عال حتى صارت مستقرة في وسطه ، او يريد بالوارد انما هو مع عدم الاستقرار مع النجاسة في ثلث الأزمان . فان كان الأول فبطلانه واضح ، بل قد يدعى صراحة بعض الأخبار المتقدمة فيه كترك الاستئصال في آخر ، نحوه قوله (عليه السلام) « لا يفسد الماء إلا ما له نفس سائلة » (١) ونحوه من الفارة ونحوها (٢) ، إذ لا يلزم ان يكون الماء سابقاً عليها بل قد تكون سابقة عليه ، وايضاً فالتجته بناء عليه لو رأينا ميتة في ماء في إناء لسكننا لم نعلم بسبق ايها الحكم بالطهارة وهو واضح الفساد . وان أراد الثاني فهو ليس كالأول في الفساد وإن كان فاسداً في نفسه ايضاً ولعل كلامه في طهارة الثوب يقضي بالأول فان الماء يستقر معه ثم ينفصل سيما اذا غسل في إجانة ونحوها بان صب الماء عليه ، ومثله غسل الأواني ونحوها . ويحتمل وان بعد أن يكون مراد المرتضى بعدم نجاسة الوارد انما هو عدم نجاسة العالي بالسافل حتى يكون لما ذكره ابن ادريس من أن فتاوى الأصحاب به وجه صحة فيرتفع الخلاف في الين ، ومثله إجماع كاشف الثام في المطهرات في الفرع الرابع الذي ذكره العلامة وهو « ينبغي في الغسل ورود الماء على النجس فلو عكس نجس الماء » قال في كاشف الثام في شرح قوله ينبغي الى آخره : « كما في الناصريات والسرائر ليقوى على إزالة النجاسة ويقهرها » الى أن قال : « وانما لا ينفصل مع الورد للخرج والاجماع » انتهى فانه ان لم يحمل على إرادة

(١) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب النجاسات - حديث ٢ و ٥ .

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٨ .

عدم افعال الماء الذي ورد بعضه بسببه يصدق على مجموع الماء انه وارد فيرجع الى عدم سرية النجاسة من الأصل الى الأعلى كان حجة لنا على عدم نجاسة الغسالة فتأمل ﴿ويطهر﴾ الماء القليل المتنجس متغيراً أولاً ﴿بالقاء كره﴾ فصاعداً إذا زال تغيره

بذلك ﴿دفعه﴾ عرفية لا تدريجاً ولا دفعات . وهنا مقدمات لعل لها دخلاً في البحث :
(الاولى) كل ما شك في قابليته للطهارة فالأصل فيه عدم القابلية ، وإطلاق ما دل على طهورية الماء وانه أنزل للتطهير بعد القول بشمولها لرفع الخبث لا يقتضيه لاستصحاب النجاسة، ولأن كيفية التطهير مما يرجع فيها الى الشرع والفرض انها مفقودة ، ولأن هذه الاطلاقات انما هي شاملة لأفراد المطهر لا المطهر ، ويكفي في صدق الطاهرية والمطهريّة وجودها في بعض أفراد المطهر بالفتح ، ألهم إلا ان يستند في ذلك للحكمة سيما في مثل قوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهوراً » (١) من حيث وروده في معرض الامتنان .

(الثانية) كل ما شك في اعتباره في كيفية التطهير فالظاهر اعتباره لاستصحاب النجاسة ، والاطلاقات المتقدمة لا يحصل منها كيفية التطهير ، فتبقى على القاعدة . والفرق بين هذه والسابقة ان هذه في المقطوع في قابليته للطهارة كالماء لكن وقع الشك في كيفية التطهير من اعتبار الامتزاج مثلاً واستعلاء المطهر ونحو ذلك بخلاف تلك .

(الثالثة) قد يظهر في بادىء النظر ان السراية على وفق الأصل أي القاعدة المستفادة من الأدلة ، وذلك بعد قيام الاجماع ان المتنجس ينجس : فمثل الماء المضاف المستطيل إذا وقعت فيه نجاسة في طرف منه ينجس الطرف الآخر منه في آن وقوع النجاسة ، وذلك لا لسريان عين النجاسة لمكان كونه رقيق الأجزاء فتتغذ فيه النجاسة ، للقطع بعدمها ، بل انما ينجس لكون الجزء الأول ينجس فينجس الجزء الآخر وهو ينجس الآخر وهكذا ، ولا يحتاج في ذلك الى زمان لحصول علة النجاسة متقدمة على ما يحصل

به ذلك وهو الاتصال ، ففي الآن الواحد الحسكي يصدق عليه كل واحد من أجزائه لاقى متنجساً . ولا نريد بالعلة العلة التامة بل المقصود ان العلة في النجاسة إنما هي ملاقة المتنجس فهو غير موقوف إلا على حصول ملاقة عين النجاسة ولو لجزء منه لأنه في ذلك الحين كل واحد من اجزائه لاقى متنجساً ، ومثل ذلك يقرر في الطهارة بعد حصولها لجزء منه . لا يقال ان ذلك بعينه وارد في الجامد كالدهن مثلاً إذا لاقى نجاسة فان كل جزء منه لاقى متنجساً ، لانا نقول انه لم يجم إجماع على ان ملاقة المتنجس تنجس في الجامد بل الاجماع على خلافه ، بخلافه في المايع ومرادنا بموافقة الأصل في السابق إنما هو بعد هذا الاجماع . وفيه انه يرجع بالآخرة الى القول بأنه قام الاجماع على عدم السراية في الجامد دون المايع ومن هنا يتجه احتمال ان يقال إن السراية على خلاف الأصل وتنجيس المايع كله بتنجيس طرف . منه لعله للصدق عليه انه لاقى نجساً ولو لاقى بعض أجزائه ، فما ذل على نجاسته بمجرد الملاقاة يشمله ، والقول بأنه قام الاجماع على انه إذا لاقى متنجساً ينجس وهذا متحقق هنا يدفعه انه ان دخلت مثل هذه الملاقاة لمثل هذا المتنجس تحت معقد الاجماع فالنجاسة فيه حينئذ من الاجماع لا من السراية ، وإلا فهو مبني على مسألة السراية . فالتحقيق الرجوع الى ما تقتضيه الأدلة الشرعية فيتبع مضمونها في الجامد والمايع والعالي والسافل وغيرهما مع تحكيم أصل الطهارة فيما لا يندرج تحتها .

(الرابعة) لا مانع عقلاً من كون الماء الواحد بعضه طاهراً وبعضه نجساً سيما مع سبق الوصفين لماءين ثم اختلطاً ، لامتناع تداخل الأجسام فتكون الأجزاء الطاهرة في علم الله باقية على الطهارة والنجسة على النجاسة ، ولو ارتس في مرتس ارتفعت جنباته باشتغال الماء الطاهر عليه وان كان ينجس حين يخرج . بل ولا شرعاً ، ألهم إلا ان يدعى الاجماع . وقد يناقش فيه بأنه لازم للقول باشتراط الامتزاج إذ أول جزء من الطاهر إذا لاقى أول جزء من النجس لا ريب في صيرورة هذين المتلاقيين ماء واحداً مع انه لا يقول بالطهارة إلا بعد الامتزاج ، فيلزمه أن يكون ما قبله بعضه طاهر وبعضه نجس ، وكذلك

يلزم بناء على اشتراط الاستعلاء في السكر المطهر . وجعل ما ذكرنا إلزاماً لهم ليس بأولى من جعله إنكاراً لهذه الدعوى ، مع ان فيهم الفضلاء الذين يبعد عدم تنبيههم لمثل ذلك فتأمل .

إذا حرفت هذا فنقول لا كلام في حصول الطهارة بما ذكره المصنف بل تقل الاجماع عليه بعضهم وكان ذلك منهم مبني إما على عدم اشتراط الامتزاج في مثل هذا الطريق من التطهير أو انه متى ألقي السكر دفعة علفية تحقق الامتزاج . وهو متجه مع قلة المطهر أو الاكتفاء بامتزاج البعض ، إنما الكلام في انه لا يظهر إلا بهذا إذا كان التطهير بالماء المحتون أو انه يحصل بدون ذلك ؟ قد يظهر من المصنف وغيره الأول لان عبارات الفقهاء كالقيود ، ويستفاد منها حينئذ أمور ثلاثة : (الأول) الالقاء و (الثاني) أن يكون كراً و (الثالث) ان يكون دفعة ، وفي الكل خلاف .

أما (الأول) اي اشتراط الالقاء فهو مشعر باشتراط كون المطهر مستعلياً ، وكذا ما في الروضة من أن المشهور اشتراط طهر القليل بالسكر وقوعه عليه دفعة ، وما في التذكرة انا نشترط في المطهر وقوع كرفعة الى غير ذلك مما وقع من الأصحاب مما يشعر به . لكن أظن ان مراد من وقعت منه مثل هذه العبارة إنما هو في مقابلة الشيخ المسكتي بالتطهير ولو بالنبيع من تحت ، أو أمر آخر لا مدخلة له فيما نحن فيه ، وإلا فلا أظن أحداً ينازع في الطهارة مع مساواة المطهر ، بل عن الروض الاتفاق على حصول الطهارة بذلك . ولعله كذلك فان دعوى عدم حصولها فيما لو كان حوضان مثلاً مفصول بينهما بفصل وكن أحدهما طاهراً والآخر نجساً ثم رفع الفاصل بينهما بحيث صار أحدهما حوضاً واحداً مما لا يضمنى اليها . وكذا لو ألقي الماء القليل في السكر ، ولعل ما وقع من المحقق (رحمه الله) من عدم طهارة أحد الغديرين بالغدير الطاهر الآخر الكر إذا وصل بينهما بساقية مبني على عدم حصول الامتزاج كما فهمه منه بعضهم ، ويشعر به تعليقه بتميز

الطاهر عن النجس ، وبأن النجس لو غلب الطاهر لنجسه فليبق على حاله إذا لم يغلب ، لا لعدم حصول الاستعلاء . وربما يشير الى ما ذكرنا من إرادة ذلك في مقابل الشيخ ان العلامة في التذكرة ذكر العبارة السابقة في الرد على الشافعي حيث اكتفى بالتطهير بالنبع من تحت ، وكذا ما في القواعد : « وإنما يطهر بالقاء السكر عليه دفعة ولا يطهر بآتمامه كراً ولا بالنبع من تحت » .

والحاصل من أعطى التأمل في كلامهم علم أنهم يكتفون بمجرد المساواة . لا يقال إن اشتراطهم للدفعة يقضي بالاستعلاء ، ولذلك قيل أنه مما يدل على اتفاقهم على اشتراط الدفعة تصريح بعضهم بعدم طهارة أحد الغديرين الموصول بالآخر بساقية إذا كان كراً ، لانا نقول ان اشتراط الدفعة في كلامهم لعله لاخراج الالقاء ليس دفعة بل تدريجاً ، كما إذا كان السكر في آنية ضيقة الرأس وصب على النجس ، فتكون الدفعة إنما هو شرط في الالقاء لا شرط في التطهير ، يعني إذا ألقى السكر عليه يشترط فيه أن يكون دفعة ، أولاًخراج إلقائه دفعات . ومما يرشد الى ذلك أن العلامة (رحمه الله) في المنتهى في الغديرين قال « أما لو كان أحدهما أقل من كرو لاقته نجاسة فوصل بغدير بالغ كراً ، قال بعض الأصحاب : الأولى بقاؤه على النجاسة لانه ممتاز عن الطاهر مع أنه لو مازجه وقهره لنجسه . وعندي فيه نظر فان الاتفاق واقع على أن تطهير ما ينقص عن السكر بالقاء كره عليه ، ولا شك أن المداخلة ممتنعة ، فالمعتبر إذاً الاتصال الموجود هنا » وقال ايضاً بعد ذلك بورقة وصفحة تقريباً : « مسألة الماء القليل ان تغير بالنجاسة فطريق تطهيره القاء كره عليه ايضاً دفعة فان زال تغيره فقد طهر إجماعاً » الى أن قال : « قال الشيخ في الخلاف (يشترط في تطهير السكر الورود) وقال في المبسوط (لا فرق بين كون الطاري نابعاً من تحته أو يجري اليه أو يغلب) فان أراد بالنابع ما يكون نبعاً من الأرض ففيه إشكال من حيث أنه ينجس بالملاقاة فلا يكون مطهراً وان أراد به ما يوصل اليه من تحته فهو حق » انتهى . ولا ريب أن الذي يقتضيه التدبر في جميع كلامه - من أكتفائه

بمجرد الملاقاة مع اشتراطه الدفعة ، وعدم مناقشته الشيخ إلا في النابع ، وفهمه من خلاف بعض الأصحاب في الغديرين الامتزاج ، ومما نقل الاجماع عليه من القاء كره عليه - إرادة ما ذكرنا ، بل يلوح منه عدم ظهور الالقاء في الاستعلاء . نعم ربما ظهر من نقله عن الشيخ في الخلاف انه مخالف في ذلك ، لكنه يهونه أننا لم نجد فيه . هذا كله مع التساوي ، وأما حيث يكون من تحت فان كان من نبع من الأرض فان كان من فوارة بحيث يكون مستعلياً على الماء النجس فالظاهر حصول التطهير به إن كان استعلاء بحيث لا يمس الماء النجس إلا بعد نزوله نعم يبقى إشكال الدفعة ويأتي الكلام فيه إن شاء الله ، نعم قد يتجه على كلام العلامة (رحمه الله) من اشتراط السكرية في الجاري عدم التطهير إلا على ما فهمه كاشف الثام سابقاً في تطهر الجاري وإن كان من فوارة ، بل إنما ينبع ملائقاً للماء النجس ، فبناء على الاكتفاء بالاتصال في التطهير بمثله على تسليم الملازمة السابقة من أنه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس وقلنا لا يشترط في الجاري السكرية يتجه القول بالطهارة ، وإلا أمكن المناقشة فيه لاستصحاب النجاسة كما عرفت سابقاً واحتمال توجه المناقشة في الطهارة هنا وإن سلمت تلك المقدمة من جهة عدم استعلاء المطهر ومساواته في غاية الضعف ، لأن هذا الشرط قد وجد في بعض عبارات المتأخرين وكأنه خال عن السند ، وكيف يتجه لهم اشتراطه مع تسليمهم تلك المقدمة وهي أنه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس ، فانه لو فرض هذا النابع امتزج بما فوقه مع كونه غير قابل للنجاسة لا محيص عن القول بالطهارة وإلا انتقضت تلك المقدمة . واحتمال القول بها بشرط إحراز هذا الشرط وهو الاستعلاء أو المساواة وإلا فلا مانع من كون ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس فيه ما لا يخفى إذ مرجعه الى الشرط التعديدي المحض وهو لا دليل عليه ، على أنه كيف يتجه لهم ذلك مع أنه من المقطوع به أنه لو أُلقي الماء النجس في الكثير طهر به مع أنه لا استعلاء فيه ولا مساواة . لا يقال أنه بعد أن أُلقي فيه صار مساوياً له فيطهر حينئذ من هذه الجهة ، لأننا نقول كذلك أيضاً الماء النابع

من تحت بعد خروجه صار مساوياً لما اتصل به ، إذ لا نريد بالمساواة المساواة لأعلى سطح الماء ، وإلا لكان لا يطهر الماء النجس إذا كان في إناء ثم كسر في قعر الحوض . فان قلت : هذا التطهير لما يلقى في الكثير انما هو من جهة الاستهلاك فينثذ لا فرق بين أن يلقى عليه الطاهر أو بالعكس ، قلت : هو مع كونه تخصيصاً لمحل النزاع من غير تخصيص ، وأنه ينبغي أن يلتزموا بطهارة ما إذا كان مستهلكاً في جنب النابع ، أنه لا معنى للقول بالاستهلاك في المتنجس ، نعم انما يظهر وجه الاستهلاك فيما يكون مدار النجاسة فيه الاسم لا الذات ، على انافرض ما أوردناه في كثير متنجس التي في مثله طاهر أو يقرب منه بحيث لا يظهر فيه استهلاك له . وكيف كان فلا أرى وجهاً لاشتراط استعلاء المطهر أو مساواته بعد تسليم تلك المقدمة وتحققها . واحتمال التمسك باستصحاب النجاسة ولا إطلاق قاطع لفيه مع أنه لا يصلح سنداً للمشرطين نعم انما يتجه لغيرهم بعد حصول الاشتراط منهم حتى يحصل الشك أنك قد عرفت انه لا معنى له بعد تسليم المقدمة السابقة . ويؤيده ايضاً إطلاق قولهم يطهر الجاري بما يخرج اليه من المادة متدافعاً ، مع ان الغالب في المادة عدم العلو . وكذا ما يأتي في تطهير البئر لو تغير ، إذ الظاهر للتأمل في أخبارها انها تطهر بما يتجدد من الذي يخرج منها . هذا كله في النابع حيث يكون من ينبوع ، وأما حيث يكون ترشحاً فالظاهر ابتناء حصول التطهير به على ما تقدم من أنه هل يدخل في الجاري أو غيره من أفراد النابع أو لا ؟ ويجري جميع ما ذكرنا فيما كان الخارج من تحت وليس نبعا من ارض بل كان راكداً ولكن أخرج بفوارة أو نحوها فتأمل . وظاهر عبارة المنتهى السابقة المشتملة على الترديد في كلام الشيخ عدم اشتراط الاستعلاء والمساواة ، وأما استشكله في النابع من الأرض فمن جهة بناءه على النجاسة بالملاقاة ما لم يكن كراً . ونقل في كاشف اللثام عن المعتبر مثل عبارة المنتهى في الترديد ، فيكونان موافقين لما قلنا من عدم اشتراط الاستعلاء ، لكن لم أعلم ان المحقق استشكل ايضاً في النابع من الارض من تحت كما في المنتهى أو لا ، فانه على تقديره مشكل لعدم اشتراطه الكرية فتأمل .

وعن نهاية الأحكام انه لو نبع من تحت فان كان على التدرج لم يطهره وإلا طهره .
ولعل هذا الكلام منه (رحمه الله) ليس خلافا لما ذكرنا بل هو من جهة اشتراط الدفعة ،
وكذا ما في التذكرة « لو نبع الماء من تحته لم يطهر وان أزال التغير خلافا للشافعي لانا
نشترط في المطهر وقوعه كراً دفعة » إذ لعله ايضاً من جهة اشتراط السكرية ، وقوله :
وقوعه ليس صريحاً في ذلك ، بل ولا ظاهراً عند التأمل الدقيق ، وقد سمعت ما نقله
في المنتهى عن المبسوط من عدم الفرق بين المستطلي وغيره وقال في الذكرى : « وطهر
القليل بمطهر الكثير ممازجاً فلو وصل بكر مماسة لم يطهر ، للتمييز المقتضي لاختصاص
كل بمحكمه . ولو كان الملاقة بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين
أو علو الكثير كماء الحمام ولو نبع الكثير من تحته كالنفوارة فامتزج طهره لصيرورتها
ماءً واحداً ، أما لو كان ترشحاً لم يطهر لعدم الكثرة الفعلية » انتهى ويظهر للتأمل
فيها موافقته لما ذكرنا ، وقوله : (كالنفوارة) ليس نصاً في الاستعلاء فتأمل .

وأما اشتراط (السكرية) فكأنه لاخلاف فيه بناء على القول بأنه ينجس بالملاقاة .
والقول بطهارة الماء القليل بتمامه كراً ليس خلافاً فيما نحن فيه لانه لا يقول ان المطهر أقل
من كرهيل المطهر انما هو بلوغه هذا الحد ، ولذلك يقول به لو كل بمشجس ، مع انه
لا معنى للقول بالتطهير به . وأما بناء على القول بان الماء القليل لا ينجس بالملاقاة فالظاهر
عدم حصول تطهير الماء المتشجس به ولعله يلزم أن يكون الماء الواحد بعضه طاهر وبعضه
نجس . لكن يحتمل القول بالتطهر بناء على هذا القول إذ يكون حاله كحال السكر
لا ينجس إلا بالتغير فيطهر كل شيء يلاقيه ، بل لعله الأقوى حينئذ .

وأما اعتبار (الدفعة) فقد وقع في كلام جملة من علمائنا كالمصنف والعلامة
وغيرهما وفي الحدائق الظاهر انه المشهور بين المتأخرين . ويظهر من كلام آخرين عدم
اعتبارها وصرح به بعضهم . والمراد بالدفعة انما هي العرفية لا الحكيمة لتعذرهما واعتبارها
يفيد أمرين : الأول ان يلتقي تمام السكر فلو اتصل به ثم انقطع لم يكف وان حصل

الامتزاج ، الثاني أن يكون دفعة والمرجع فيها الى العرف ، وفي كاشف اللثام في تفسير عبارة العلامة من اعتبار الدفعة بان المراد بها لا دفعتين ولا دفعات بان يلقى عليه مرة نصف كرم ثم نصف آخر . وهو تأويل بعيد جداً ، فان هذا المعنى يجزي عنه قوله اللقاء كر اذ الظاهر منه المجتمع . وكيف كان فغاية ما يمكن الاستناد اليه في اعتبار الدفعة النص المرسل عن المحقق الثاني . وما في المدارك من اننا لم نعر عليه في كتب الحديث ولا نقله ناقل في كتب الاستدلال غير قادح ، اذ عدم الوجدان لا يقضي بعدم الوجود . وعن المحقق الثاني ايضاً نسبته الى تصريح الأصحاب فيكون هذا وما في الحدائق من نسبته الى المشهور بين المتأخرين على الظاهر جابرين لهذا المرسل ، مع ان استصحاب النجاسة محكم ولا يبان لكيفية التطهر . هذا كله مع التأييد بان مع التدرج ينجس كل جزء يصل الى الماء النجس لعدم تقوي السافل بالعالي . وعن الشيخ علي بعد ان ذكر كلام الشهيد في الذكرى بانه يطهر بالقاء كر عليه متصل ولم يشترط الدفعة ، بأن فيه تسامحاً لانه بوصول أول جزء منه الى النجس يقتضي نقصانه عن الكر فلا يطهر ، واعترضه في المدارك بانه يكفي في الطهارة بلوغ المطهر الكر حال الاتصال اذا لم يتغير بعضه بالنجاسة وان نقص بعد ذلك ، مع ان مجرد الاتصال لا يقتضي النقصان كما هو واضح . وكأن كلام المحقق ينحل الى انه لا معنى للاقتصار على الكر بل لابد من الزيادة ، لا انه تعليل لاعتبار الدفعة . وما في المدارك ايضاً من ان تصريح الأصحاب بالدفعه ليس حجة ، مع ان العلامة في التحرير والمنتهى اكتفى في تطهير الغدير القليل النجس باتصاله بالغدير البالغ كراً ، ومقتضى ذلك الاكتفاء في طهارة القليل باتصال الكر وان لم يلق كله ، فضلاً عن كونه دفعة . يدفعه ما عرفت سابقاً من أن ذلك لا ينافي اعتبار الدفعة ، لما قدمنا ان المراد انه اذا كان التطهير بالقاء الكر يعتبر فيه ان يكون دفعة ، فحينئذ لا ينافي قولهم طهارة أحد الغديرين بالآخر لانه ليس تطهيراً باللقاء ، فلا معنى لما ذكره في المدارك ، ومما يرشد الى هذا تنظير العلامة في جريان ماء الحمام الى سواء .

وما ذلك إلا من جهة استعماله المادة وعدم حصول الدفعة .

والتحقيق الذي لا ينبغي المحيص عنه إلا لدليل خاص تعبدى هو أن يقال انه ان قلنا ان السافل يتقوم بالعالي وانه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس لا بد من الالتزام بعدم اشتراط الدفعة ، بل ولا القاء تمام الكر ، وذلك لانه اذا القى الكر تدريجاً من علو فالسافل حينئذ متقوم بالعالي كما هو الفرض ، فاذا اتصل أو امتزج على اختلاف الرأيين بالماء النجس فلا ريب في صيرورة القدر الذي اتصل مع المتصل به ماءً واحداً . وان قلنا ان العالي مع الماء النجس غير متحد حينئذ إما ان يطهر النجس أو ينجس الطاهر أو يبقى كل على حكه : أما الأول فهو المقصود ، وأما الثاني ففاسد لما عرفت من تقوي السافل بالعالي ، وأما الثالث فقد عرفت انه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس . وأما احتمال ان يقال انها تطهر الاجزاء الملاقية دون الباقي ، ففيه أولاً انه لا معنى لطهارة بعض الماء النجس دون بعض مع توافق الصفات ، وثانياً انه اذا طهرت تلك الاجزاء فقد تقوت بما لاقت - وإلا نجست ما بعدها - فتطهر غيرها وهكذا ، ولا يحتاج إلى زمان لحصول الاتصال سابقاً ، هذا ان قلنا ان السراية في الطهارة على مقتضى الأصل ، وثالثاً بعد تسليم تلك المقدمة وهي انه ليس لنا ماء واحد الى آخره لا معنى للقول بطهارة الاجزاء الملاقية فقط ، وذلك لانه لا شك في أن هذه الاجزاء التي طهرت مع غيرها ماء واحد ، ولا معنى لكون بعضه طاهر أو بعضه نجساً وهكذا بالنسبة للباقي : هذا ولسكن قد عرفت المناقشة في هذه المقدمة وانه لم نعرف مستنداً من إجماع أو غيره ، إلا انه لا يلزم من ذلك اشتراط الدفعة بل أقصاه اشتراط وقوع تمام الكر ولو تدريجاً ، لان النجاسة مستصعبة ولا يحصل اليقين برفعها إلا بذلك . وما يقال إن مثل ذلك أيضاً يقرر في اشتراط الدفعة حينئذ يدفعه انه لا شك بالنسبة اليها عند التأمل حتى يتمسك بالاستصحاب . وما في كلام المحقق الثاني من نسبته الى الأصحاب مع النص لم نتحققه ، بل الظاهر خلافة لذلك نسبة في كاشف اللثام الى بعض المتأخرين ، بل قد يناقش في

اشتراط وقوع تمام السكر فضلاً عنها ، لما يستفاد من النظر في أخبار الحمام (١) من حصول الطهارة لما في الحياض بما يخرج من المادة من غير اشتراط ذلك ، لكن هل يخص بالحمام أو يسري الى غيره ؟ ولعل القول بالتعدي لا يخلو من قوة . ومنه يعلم عدم اشتراط الدفعة ايضاً ، لكن الظاهر انه بناء على وقوعه تماماً يعتبر فيه ان يقع من غير ان يقطع الماء النجس عمود الماء الواقع ، ومتى شك في الانقطاع فلا تستصحاب قاض بعده فتأمل . هذا كله بناء على المختار من تقوم السافل بالعالي . وإلا فقد يتجه حينئذ اعتبار الدفعة . وأما بناء على ما يظهر من بعضهم من الفرق بين تقويم السافل العالي وبين تقوم السافل بالعالي فنعم الأول وأجاز الثاني . والفرق بينهما ان الأول يكون السكر فيه مجموع السافل والعالي وهو ممنوع ، والثاني ماء قليل سافل متقوم بكر عال ، وحينئذ يشترط فيه أن يكون العالي كراً فصاعداً ومتى نقص لا يتقوم السافل به . وكان وجه تسرية ماء الحمام الى غيره بعد أن فهم من أخباره هذا المعنى لتقوم ما في الحياض بما في المادة ، والغالب ان ما في المادة يزيد على كراً دائماً حينئذ يقتصر على تقوم السافل بالعالي إذا كان كراً فصاعداً ، بخلاف تقويم السافل للعالي فانه لا دليل عليه . فالظاهر انه على هذا المذهب يشترط في المطهر أن يكون زائداً على السكر حتى يكون هذا الواقع الملاقي متقوماً بذلك العالي الذي هو كراً . وكان كلام المحقق الثاني المتقدم مبني على ذلك فتأمل . وحينئذ يكون كلام صاحب المدارك في الاعتراض عليه لا يخلو من تأمل .

وأما (الامتزاج) فقد اعتبره جماعة ونسب الى الأشهر ، وهو الذي يظهر من المحقق في المعتبر والعلامة في التذكرة والشهيد في الذكرى قال في الأول : « الغدير ان الطاهر ان إذا وصل بينها بساقية صارا كالماء الواحد فلو وقع في أحدهما نجاسة لم ينجس ولو نقص كل واحد منهما عن السكر إذا كان مجموعهما كراً فصاعداً » ثم قال : « الثالث لو نقص الغدير فنجس فوصل بغدير فيه كراً ففي طهارته تردد والأشبهه بقاءه على النجاسة

لانه ممتاز عن الطاهر » وفي التذكرة : « لو وصل بين الغديرين بساقية اتحدا ان اعتدل الماء ، وإلا ففي حق السافل فلو نقص الأعلى عن السكر انفعل بالملاقاة فلو كان أحدهما نجساً فالأقرب بقاؤه على حكمه مع الاتصال وانتقاله الى الطهارة مع المازجة ، لان النجس لو غلب الطاهر نجسه مع المازجة فع التمييز يبقى على النجاسة » ، وفي الذكرى : « وطهر القليل بطهر الكثير ممازجاً فلو وصل بكر مماسة لم يطهر للتمييز المقتضي لاختصاص كل بحكمه ولو كان الملاقاة بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين أو علو الكثير » وقد ناقشهم بعض المتأخرين بحصول التدافع بين الحسكين ، فانه متى كان وصل الغديرين بساقية قاضياً باتحادهما في القسم الأول يلزمهم الاعتراف به في القسم الثاني إذ الموجب لذلك كونهما ماء ، والنجاسة لا تخرجه عن المائية الموجبة للاتحاد في الصورة الأولى . قلت لعل كلامهم هنا مؤيد لما ذكرنا سابقاً من المناقشة في تلك الملازمة أي بين الوحدة وحصول الطهارة ، وانه لا مانع من كون الماء الواحد بعضه طاهر أو بعضه نجس . فان قلت لتعليهم بالتمييز قاض بعدم الوحدة فيحصل التدافع حينئذ ، قلت هو غير قاض بذلك بل مقصودهم عدم حصول الامتزاج وانها متميزان وان كان الرأي غير العالم بحالهما بحسبهما ماء واحداً غير متميز أحدهما عن الآخر ، فليس المقصود من هذا التعليل عدم حصول الاتحاد . ومما يؤيد ذلك ان الشهيد الثاني نقل عنه في الروض انه صرح بالاتحاد ، ومع ذلك حكم بعدم حصول الطهارة لكون الامتزاج شرطاً ولم يحصل . وكان مستندهم في ذلك الاستصحاب والتميز المقتضي لاختصاص كل بحكمه . وقد يستدل لهم ايضاً بانه حيث يكون طاهر آ ووصل دخل تحت قوله (عليه السلام) : « اذا كان الماء قدر كره الى آخره بخلاف ما اذا كان نجساً لاشتراط كون ذلك الماء طاهر آ وإلا لم يكن وجه لقوله « لم ينجسه شيء » نعم على رواية لم يحمل خبثاً ربما يكون داخلاً ، لكن لا نقول بمقتضاها كما ستعرف عند قوله : (ولا يطهر باتمامه كراً)

الجواهر ١٨

وبان المعروف من الماء المطهر حيث يطهر أن يداخل المطهر ويتخلل في أجزائه ويجري عليه حيث يكون جسماً قابلاً لذلك ، وإلا فلا معنى للقول بطهارة الطرف البعيد المتناهي في البعد بمجرد ملاقاته لأول أجزاء الطرف الآخر ، والقول أن الأجزاء الملاقية طهرت بالملاقاة وهي طهرت غيرها للملاقاة والامتزاج وهكذا خيال حكيم لا يصلح أن يكون مستنداً للحكم الشرعي من غير دليل ، على أنه مني على السراية وهي مخالفة للأصل في وجهه .

كأنه لذلك ظهر من بعض المتأخرين أنه لا يحصل الطهارة إلا مع استهلاك الماء النجس في الماء الطاهر واضمحلاله بأن يكون الماء الكثير أوسع سطحاً من الماء القليل ونحو ذلك . فالمدار حينئذ حصول الامتزاج على وجه يستهلك الماء النجس في جنب الماء الطاهر ويضمحل . وربما أيد هذا الوجه بما نقل عن صاحب المعالم من التحقيق بأنه لما دل النص والاجماع على أن وقوع النجاسة في الكثير لا تمنع من استعماله ولا تؤثر فيه تنجيساً وإن كثرت ما لم يتغير بها لاستهلاكها فيه واضمحلالها في جنبه ، فيدل بمفهوم الموافقة على أن الماء النجس بهذه المثابة فاذا وقع الماء عليه وصار مستهلكاً فيه بحيث شاعت أجزاؤه ولم يتميز وجب الحكم بطهارته . والظاهر أن مراده بالاستهلاك امتزاج الجميع بالجميع لا من جهة القلة والكثرة .

ويتوجه على ما ذكره هذا التأخر أنه إن أراد بالاستهلاك من جهة القلة والكثرة بمعنى أنه لا بد وأن المطهر أكثر من المطهر بالفتح بحيث يستهلك في جنبه كما يقضي به استدلاله عليه بالحديث المشهور (١) « أن الماء يطهر ولا يطهر » بالجل على أن المراد أنه ليس صورة يطهر فيها إلا بالاستهلاك والاضمحلال وحينئذ يكون كالمعدم ، فينتج قوله لا يطهر - ففيه أنه مخالف للاجماع الذي ستسمعه من المحقق الثاني في رد القول بالامتزاج وقال في كشف اللثام : « لا خلاف في طهر الزائد على السكر أضعافاً كثيرة بالقاء كره عليه وإن استهلكه » وفي المختلف : « أن الاتفاق واقع على أن تطهير ما نقص عن السكر

بالقاء كره عليه دفعة « وهو باطلاقة شامل للنقصان الذي لا يستهلك بالقاء السكر بان كان ناقصاً قليلاً ، على انه يحتمل أن يريد بالنقصان عن السكر من باب المثال لتحقيق النجاسة وإلا فلا تفاوت . وإن أراد بالاستهلاك حصول الامتزاج اي الجميع بالجميع فله وجه بل يمكن حمل كلام القائلين باشتراط الامتزاج عليه ، فان الظاهر من التأمل في كلامهم ان امتزاج بعض الأجزاء مع بعض لا يكفي في تطهير الجميع ، وبما يرشد الى ذلك قوله في كشف الثام في تحرير محل النزاع : « وهل يعتبر المازجسة واختلاط أكثر الأجزاء بالأكثر أو الكل بالكل اعتبرها في التذكرة كالمعتبر ونحوها الذكرى » وهو ظاهر فيما ذكرنا ، لكن عن المحقق الثاني أنه قال : « في إلزام القائلين بالامتزاج ان أريد به امتزاج مجموع الأجزاء بالمجموع لم يتحقق الحكم بالطهارة لعدم العلم بذلك بل ربما علم عدمه . وإن أريد به البعض لم يكن المطهر للبعض الآخر الامتزاج بل مجرد الاتصال . وحينئذ فيلزم إما القول بعدم طهارته وهو باطل قطعاً للاجماع على انه ليس وراء الامتزاج المذكور شرط آخر لطهر الجميع ، أو القول بالاكتفاء بمجرد الاتصال وحينئذ فيلزم القول به مطلقاً » وفيه انه يراد الأول قوله لم يتحقق الحكم بالطهارة قلت ان أراد به دائماً فهو ممنوع فانه في غالب الأوقات يحصل العلم بالامتزاج كما إذا كان النجس قليلاً أو كان ذا صفات قد اضمحلت ونحو ذلك ، وإن أراد انه يتفق في بعض الأوقات عدم حصول العلم أو العلم بعدم ففيه انه لا مانع من التزام عدم الطهارة حينئذ . وكيف لا وهوثرة المسألة . أو يراد الثاني لكن الأكثر بالأكثر ، قوله (لم يكن المطهر للبعض الآخر الامتزاج) الى آخره فيه ان مسألة التطهير تتبع الدليل الشرعي ولعله الاجماع في المقام كما ادعاه ، وكيف يقاس هذا على ما لم يحصل الامتزاج بالمرة ، فانه قد يكون لهذا الامتزاج مدخلية لا سيما ان قلنا الأكثر بالأكثر ، ولذلك عدل عن هذا التقرير في كشف الثام ويظهر منه أن امتزاج البعض كاف في طهارة البعض المتزج ، بل يظهر منه دعوى الاجماع وهو لا يخلو من نظر . فقال : « انه مع الاتصال

لا بد من اختلاط شيء من الأجزاء فاما أن ينجس الطاهر أو يطهر النجس أو يقيان على ما كانا عليه والأول والثالث خلاف ما أجمع عليه فتعين الثاني ، وإذا طهر ما اختلط من الأجزاء طهر الباقي إذ ليس لنا ماء واحد في سطح واحد تختلف أجزاؤه طهارة ونجاسة بلا تغير . وإيضاً لا خلاف في طهر الزائد على السكر أضعافاً كثيرة بالقاء كره عليه وإن استهلكه وربما كانت نسبة ما يقع فيه الاختلاط منه ومن أجزاء النجس إلى مجموع أجزائه كنسبة ما يقع فيه الاختلاط بين القليل والكثير عند أول الاتصال ، فاما أن يقال هنا أنه يطهر الأجزاء المختلطة ثم هي تطهر ما جاورها وهكذا إلى أن يطهر الجميع ، فكذا في ما فيه المسألة ، وإما أن لا يحكم بالطهارة إلا إذا اختلط السكر الطاهر بجميع أجزاء النجس ويحكم ببقائه على الطهارة وبقاء الأجزاء الغير المختلطة من النجس على النجاسة إلى تمام الاختلاط . وقد عرفت أنه ليس لنا ماء واحد في سطح واحد يختلف أجزاؤه من غير تغير . وإيضاً فالماء جسم لطيف سيال تسري فيه الطهارة سريعاً كما تسري فيه النجاسة ولا دليل على الفرق بينهما .

وفيه أنه مبني على تلك المقدمة التي قد عرفت المناقشة فيها سابقاً وأنه لم يقم عليها دليل . وإيضاً لا مانع من التزام أن يقال في تطهير السكر الملقى على الأكرار يشترط أن يمتزج بما طهره وهما معاً يمتزجان بغيرهما بشرط أن لا يقطع النجس عمود الماء وهكذا إلى أن يستوعب الماء ، فليس الممتزج السكر وحده بل هو وما طهره بالامتزاج وهكذا ، ولا ينفع الامتزاج السابق قبل حصول الطهارة ، لأنه امتزاج نجس ، والقول أنه يحصل حين امتزاج البعض الأول الامتزاج للجميع فيحصل الطهارة في غاية الضعف ، لأن الامتزاج أمر عرفي ، ولا ريب أن هذا الماء الآن في هذا المكان غير ممتزج بالآخر قطعاً . ودعوى امتزاج كل بالقرب منه مغالطة واضحة ، على أنا نقول إن الاعتبار الامتزاج بالمعنى الذي ذكرنا ولا يلزم منه القول بما ذكر فلا وجه لازمهم بما يقطع بعدم إرادتهم له من ذكر الامتزاج . وقوله أخيراً (لا دليل على الفرق) فيه أن الدليل

واضح ، أما النجاسة فللأدلة (١) التي دلت على أن الماء القليل ينجس بالملاقاة وليس النجاسة فيه للسراية حتى يورد عليه أن الطهارة مثله . ومما ذكرنا ظهر لك متمسك القائلين بالطهارة بمجرد الاتصال كالعلامة في المنتهى وعن التحرير ونهاية الأحكام والقول بعدم حصول الطهارة إلا بالامتزاج إما امتزاج الكر نفسه أو هو وما طهره بان يمتزج حتى يمتزج الجميع لا يخلو من قوة ، لما عرفت من الاستصحاب وغيره . وما يقال من أن الاستصحاب يقطعه العموم فيه ما قد عرفت من أنه لا عموم ، وعلى تقديره فهو لا يفيد كيفية التطهر . واحتمال أخذ ذلك من قوله (عليه السلام) (٢) : « ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً » فانه يفيد التطهير بمجرد الاتصال يدفعه - مع أنه لا دليل على التعدية واحتمال إرادة الدفع لا الرفع - انه لا ظهور فيه فيما يدعون ، والله أعلم بحقيقة الحال .

وأما المقدمة السابقة فقد تمت المناقشة فيها فان ثبتت باجماع ونحوه قلنا به وإلا فلا ، ألهم إلا أن يدعى استفادته من نحو قوله (صلى الله عليه وآله) (٣) : « إذا بلغ الماء قدر كرم يحمل خبثاً » فتأمل .

ثم أنه قد يقال إن اشتراط الامتزاج الواقع في كلام الجماعة ونسب الى الأشهر إنما هو في غير التطهير بالقاء الكر عليه دفعة ، وأما فيه فلا يشترط شيء من ذلك لاطلاق الاجماعات المنقولة مع نفي الخلاف عن حصول الطهارة بالقاء الكر عليه دفعة ولم يذكروا شرطاً آخر . وما وقع من مثل المحقق والعلامة (رحمهما الله) في اشتراط الامتزاج إنما هو في غير ذلك كسألة الغديرين ونحوهما . ودعوى التلازم بين المسألتين ممنوعة . وبذلك تعرف ما في كلام كاشف اللثام المتقدم من أنه (لا خلاف في طهارة الزائد على الكر

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧

(٣) المستدرک - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦

أضعاقا بالقاء كر) الى آخره للفرق بينهما من عدم اشتراط الامتزاج هنا تمسكا باطلاق الدليل وهو الاجماع المنقول بخلاف غيره ، اللهم إلا ان ينزل كلامهم فيه على ما اذا حصل الامتزاج بذلك كما اذا كان الماء الملقى عليه كز قليلا كما هو ظاهر المتن لا فيما إذا كان أكرارا كما هو المفروض في كلام كاشف اللثام فتأمل جيدا ، فانه نافع جدا في أصل النزاع في المسألة ، بل وفي تحقيقها ايضا ، وذلك لصيرورة المدار حينئذ على وصول السكر المطهر مجتمعاً للماء على وجه لا يقطع عموده الماء المتنجس ثم يمتزج معه ولو بالتزج ، فيطهر حينئذ كل ما لاقاه كذلك حتى يستوعب الماء لو فرض كثيراً ، ولا فرق في وصول السكر المزبور على الوجه المذكور بين احواله بالنسبة الى المساواة والاستعلاء وغيرهما ، مع فرض اجتماع ما ذكرناه ، بل الظاهر علم الحاجة الى القائه جميعه لو فرض حصول الطهر به مقدار ما يكون كراً قبل إتمامه ، فان ذلك كاف إذا أريد تطهير الباقي لو كان ، بان يوجه مع غيره حتى يحصل الامتزاج . ولعل الدفعة والالقاء للسكر ونحو ذلك في كلامهم إنما هو لارادة الاطمئنان بحصول الحال الذي ذكرناه ، سيما على القول بعدم الاكتفاء باصالة بقائه مجتمعاً حتى يحصل الامتزاج في تطهير المتنجس الذي هو على مقتضى إصالة البقاء على النجاسة حتى يعلم حصول الطهر على الوجه المزبور . كل ذلك بعد البناء على منع السراية في التطهير كما قيل بها في التنجيس ، ومنع دعوى أن ليس لنا ماء واحد في سطح واحد بمضه طاهر وبمضه نجس بغير التغير ، ومنع استفادة كيفية التطهير للفرض من نحو إطلاق ظهور ونحوه ، وبعد الاجماع على عدم اعتبار أمر زائد على الامتزاج بعد العلم بقبوله للتطهير ويكفي في تحقق الامتزاج باعتبار كون الماء جسماً سيالاً اختلاطه بالمطهر على الوجه المزبور ثم به وبالذي طهره ولو بالتزج لو فرض كثرة الماء النجس والله العالم . هذا كله في القاء السكر وأما اذا كان تطهيره باتصاله بالجاري فهل يعتبر الامتزاج والاستعلاء ونحو ذلك أو لا ؟ قد يظهر من التأمل في جميع ما تقدم حكم ذلك ومثله ماء المطر ، وربما يقوى هنا عدم اعتبار الامتزاج لظاهر الأدلة

كقوله (عليه السلام) : (١) « كل شيء رآه ماء المطر فقد طهر » وغيره . ولا فرق بين الجاري غير المطر وبين المطر ، بل لعله هو أقوى منه كما يؤمى إليه التشبيه به .

وكيف كان ﴿ فلا يطهر باتمامه ﴾ بنجاسة أو بمتنجس مثله أو طاهر ﴿ كرا على الأظهر ﴾ كما في المعبر والتحرير والمختلف والمنتهى والقواعد والذكرى وكشف اللثام وغيرها . ونسبه المحقق الثاني إلى المتأخرين ، وهو المنقول عن ابن الجنيد والشيخ في الخلاف وعن المبسوط أنه تردد . وقيل يطهر بالاتمام كما عن المرتضى وابن البراج وسائر ويحيى بن سعيد ، ونسبه المحقق الثاني إلى أكثر المحققين وهو مختار ابن ادريس ونسبه في السرائر إلى المحققين ، وهم بين قائل بعدم الفرق بين كون المتنجس طاهراً أو متنجساً وهو الظاهر من السرائر لكنه اشترط فيها كون الزيادة يطلق عليها اسم الماء ، وقائل باشتراط كون الاتمام بطاهر . ولم تقف على من اكتفى بالاتمام بالبول ونحوه ، وإن اقتضاه نقل الخلاف في هذه المسألة على لسان بعضهم وما تسمعه من أدلتهم .

وكيف كان فالأقوى ما ذهب إليه المصنف للاستصحاب وإطلاق كثير من أدلة القليل الشاملة لصورة الاتمام بكر ، والنهي (٢) عن استعمال غسالة الحمام مع أنها غالباً تبلغ أكراراً مع شمول ما دل (٣) على النجاسة بالتغير لما كانت النجاسة مغيرة للقليل ثم زال بالاتمام بكر . ومما يرشد إلى ذلك أيضاً أن ابن ادريس الذي حكم هنا بالطهارة بالاتمام بكر لما تسمعه من الأدلة قال بعدم طهارة السكر المتغير بزوال تغييره فتأمل ، فإنه قد يفرق بينهما . كل هذا مضافاً إلى الاستبعاد سيما على القول بالاتمام بالماء النجس ، وأبعد منه الاتمام بيمين النجاسة إذا استهلكت وصارت ماء ، بل يكاد يقطع التأمل في مذاق الشرع بعدمه . وأقصى ما يستدل به للقول بالطهارة الأصل براءة وطهارة ، والعموم ،

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الماء المطلق - حديث هـ

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الماء المضاف

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الماء المطلق

والإطلاق في المياه الشامل للمقام . والعلم بخروج غير هذا الفرد لا يقضي بخروجه منه ، وما رواه في السرائر من قول الرسول مدعياً أنه المجمع عليه بين المخالف والمؤلف : (إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً) . وما فيها أيضاً « ان إجماع أصحابنا على هذه المسألة إلا من عرف اسمه ونسبه » انتهى ، وبأنه لو لم يحكم بالطهارة بذلك لم يحكم بطهارة الماء الذي وجد فيه نجاسة إذا لم يعلم كونها قبل الكرية وبعدها ، وبأن الكثرة إن كانت مانعة من قبول الماء الانفعال فلا فرق في ذلك بين سبقها ولحقها . وفي الكل نظر أما الأول والثاني فلا يعارض الاستصحاب لكونه خاصاً ، مع عدم جريان أصل البراءة في بعض صور المسألة كالوضوء والغسل في وجه فتأمل ولا حظ ما ذكرناه في الماء القليل ، مع ان إطلاق الماء ان أراد بها الخصم مثل قوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « اذا وجدت الماء فامسسه جللك » وقوله تعالى « فلم يجدوا ماء فتييموا صعيداً طيباً » (٢) ونحو ذلك فهي لا تدل على المقام للقطع باشتراطها بالطهارة الغير المعلوم تحققها هنا ، إذ من المسلم عندنا وعند الخصم خروج النجس إنما الكلام في كون هذا منه أو لا فلا يمكن إثباته بذلك ، وهي غير مسافة لبيانها ، فيكون الاستدلال بها من قبيل الاستدلال على طهارة صيد الكلاب بقوله تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم » (٣) وهو باطل كما بين في محله . وأما ما في السرائر من الرواية فقد أنكرها جماعة منهم المحقق في المعتبر فإنه قال : « انا لم نروه مسنداً والذي رواه مرسل المرتضى (رحمه الله) والشيخ أبو جعفر الطوسي (رحمه الله) وآحاد ممن جاء بعده ، والمرسل لا يعمل به ، وكتب الحديث عن الأئمة خالية عنه أصلاً . وأما المخالفون فلا أعرف به عاملاً سوى ما يحكى عن ابن حنبل وهو زبدي منقطع المذهب . وما رأيت أعجب ممن يدعي إجماع المؤلف والمخالف فيما لا يوجد إلا نادراً ،

(١) سنن البيهقي المجلد ١ - صحيفة ١٧٩ - ١٩٤ - ٢١٧ .

(٢) سورة النساء - آية ٤٦ - وسورة المائدة - آية ٩ .

(٣) سورة المائدة - آية ٦ .

فأذن الرواية ساقطة « انتهى . والظاهر منهم تسليم دلالتها وانها فرق بينها وبين الوارد من طرفنا كما صرح به بعضهم ، وهي « إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » (١) لظهورها في عدم القبول بعد كونه كراً ولا ملازمة بينهما . ومن هنا تتجه المناقشة فيقوى كلام ابن ادریس ، وذلك لأن الرواية وان كانت مرسلة إلا انها قد رواها من لا يطعن في روايته كالمرتضى مع العمل بها وهو لا يعمل باخبار الآحاد والشيخ في الخلاف فانه قال في الماء المستعمل في الكبرى إذا بلغ كراً بعد أن ذكر عدم جواز استعماله وان بلغ للاستصحاب قال : « ويمكن ان يقال إذا بلغ كراً جاز استعماله لظاهر الأخبار (٢) والآيات (٣) المتناولة لطهارة الماء وما نقص عنه أخرجه دليل ، ويقولهم (عليهم السلام) (٤) : (إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً) » انتهى ، فان الظاهر من قوله ويقولهم (عليهم السلام) الى آخره انه معطوف على قوله لظاهر الأخبار ، مع ان ابن ادریس لا ينبغي الطعن في نقله : وعدم الوجدان لا يقضي بعدم الوجود . وايضاً فقد نقل هو إجماع أصحابنا إلا ممن عرف نسبة على طهارة القليل باتمامه كراً فيكون جابراً للرواية أيضاً . ولا ريب في أن ذلك كله يسوغ العمل بمثل هذه الرواية ، مع انه لا معارض لها حقيقة إلا الاستصحاب ومثله لا يعارض مثلاً . فالتوجه حينئذ المناقشة في دلالتها بان يقال ان الظاهر منها ان المراد بها انه لم يحمل خبثاً مبتدأ . والمراد ببلوغه ليس بعد تحمل الخبث ، فيكون معناها هو معنى الرواية المشهورة انه اذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء ، ومن هنا احتمل بعضهم أن توم ابن ادریس في نقله إجماع المؤلف والمخالف على الرواية السابقة تخيله انها بمعنى واحد . قلت وهو الظاهر سبباً ومعنى فتأمل.

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ و ٢ و ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .

(٣) وهي آية ١١ - من سورة الأتقال . وآية - ٥٠ - من سورة الفرقان وغيرهما .

(٤) وهو مروي عن النبي لا عن الأئمة . الجواهر ١٩

وأما الإجماع المنقول فهو بناء منه على أن خروج معلوم النسب غير قادح ، وهو لا يتم على طريقتنا ، مع أنه رده في المعتبر « بأننا لم نقف على هذا في شيء من كتب الأصحاب ولو وجد كان نادراً ، بل ذكره المرتضى وبعده إثنان أو ثلاثة ممن تابعه . ودعوى مثل هذا إجماعاً غلط ، إذ لسنا بدعوى المائة نعلم دخول المعصوم (عليه السلام) فيهم فكيف بنتوى الثلاثة والأربعة » والشهيد في الذكرى « بأنه لا إجماع لخلاف ابن الجنيد والشيخ في الخلاف ، مع نقله الخلاف عن الأصحاب في المبسوط » وقال فيها أيضاً « وخلاف الشيخ في المبسوط بظهورية المستعمل إذا بلغ كراً على التنزل لبنائه على ما سبق من التردد وبناء في الخلاف على ذلك أيضاً » قلت قد سمعت عبارة الخلاف والذي نقله في السرائر عن الشيخ في المستعمل خال عن البناء المذكور ، بل هو ظاهر فيما ادعاه والله أعلم .

وأما الاستدلال باللازمين السابقين في الأولى منها أنه لا مانع من الحكم بالطهارة للأصل أو بالإجماع ونحو ذلك ، مع أن الالتزام به ليس من المنكرات فلا يحكم عليه بالطهارة ولا النجاسة ، فهو لا ينجس الطاهر ولا يطهر النجس ، فيكون حاله حال المشكوك في كربه إذا لاقته النجاسة على وجه قوي ، لأنه كما أن الكرية شرط وقد شك فيها فكذلك الطهارة شرط وقد شك فيها ، مع إمكان الفرق بينهما بالشرط عدم العلم بالنجاسة قبل البلوغ لا الطهارة . والحاصل أن تم هذا الفرق ارتفعت الملازمة وإلا كان الالتزام به غير منكر فتأمل . وأما الملازمة الثانية فمع كونها قياساً ومع الفارق في كثير من صور المسألة قد دلت الأدلة على أحدهما دون الآخر ، فيبقى الاستصحاب فيه محكماً . وأنت خير من الذي يقتضيه ما سمعت من الأدلة عدم الفرق بين كون المتمم ماء طاهراً أو نجساً أو نجاسة كالبول ونحوه ، ولا بين كون النجاسة مغيرة للماء القليل ثم زالت وبين كون نجاسته بالملاقاة من دون تغيير فتأمل .

﴿ وما كان ﴾ من المحقون مجتمعاً مقدار ﴿ كرفصاعداً لا ينجس ﴾ بشيء من النجاسات

للأصل ، بل الأصول ، والاجماع المحصل والمنقول ، والسنة التي كادت تكون متواترة . وما يأتي من خلاف المفيد وسائر ليس في أصل حكم الكر وإنما خلافها في خصوص الحياض والأواني ﴿ إلا أن تغير النجاسة ﴾ دون المتنجس ﴿ أحد أوصافه ﴾ من اللون أو الطعم أو الرائحة فإنه ينجس التغير وغيره أيضاً ان لم يكن مقدار كر أو مستعلياً على التغير استعلاء معتدأ به . ودليله الاجماع والأخبار (١) وقد تقدما في الجاري ككثير من الأبحاث فراجع وتأمل .

نعم بقي الكلام هنا في مسألة أغفلها المتقدمون وتعرض لها بعض المتأخرين ، وهي اعتبار تساوي السطوح وعدمه . لكن ليعلم (أولاً) ان النجاسة لا تسري من الأسفل الى الأعلى إجماعاً من غير فرق بين قلة العالي وكثرته ولا بين علو التسنم والانحدار الذي يقرب منه ، أما إذا كان انحداراً بحيث يتحقق به الجريان لكنه غير ظاهر تمام الظهور للحس كما في بعض الأنهار الصغار التي يجري بها الماء لا عن مادة ، فان الناظر لا يكاد يظهر له اختلاف سطوحها وان كانت هي كذلك ، ولعله من ذلك ما لو انكفت آنية مثل الابريق ونحوه في أرض نجسة من حيث اعتبار علو فيها مثلاً وعدمه . فلم أر تقيقاً لذلك في كلامهم ، نعم قد يظهر من بعضهم جريان الحكم على مثل ذلك ، وانه مندرج في عدم نجاسة الأعلى بالأسفل . ويؤيده ان السراية على خلاف الأصل ، مضافاً الى أصل الطهارة وعمومها ونحو ذلك مما يدل عليها ، ولكن مع هذا والمسألة محتاجة الى التأمل وهي سيالة في الماء وغيره من المايعات . وليعلم (ثانياً) انه متى شك في شمول إطلاقات الكر لفرد من الأفراد وشك في شمول إطلاقات القليل فلم يعلم دخوله في أى القاعدتين ، فالظاهر ان الأصل يقضي بالطهارة وعدم تنجسه بالملاقاة ، نعم لا يرفع الحث به بأن يوضع المتنجس فيه كما يوضع في الجاري والكثير ، وان كان لا يحكم عليه بالنجاسة بمثل ذلك بل يحكم عليه بالطهارة ، فيؤخذ منه ماء ويرفع به الحث

على نحو ما يرفع بالقليل ، ولا مانع من رفع الحدث به لكونه ماءً طاهراً ، وكلما كان كذلك يجري عليه الحكم . وكان السبب في ذلك ان احتمال الكرية فيه كافية في حفظ طهارته وعدم نجاسته بملاقاة النجاسة ، ولكن لا يكفي ذلك في الأحكام المتعلقة بالسكر المعلوم انه كر كالتطهير به من الأخباث بوضع المتنجس في وسطه ونحو ذلك . فليست أحكام السكر موافقة للأصل من جميع الوجوه ، وستسمع في آخر البحث احتمال جواز التطهير به من الخبث على نحو الكر فتأمل .

فنقول : قد أطلق كثير من الأصحاب ككثير من الأخبار أن مقدار الكر من الماء لا ينجس بملاقاة النجاسة من غير تعرض لشيء من كون سطوح الماء متساوية أو مختلفة ، وعلى تقدير الاختلاف فهل على طريق التسنم أو الانحدار ؟ وليس في الأخبار ما يمكن ان يتصيد منه بعض أحكام هذه المسألة غير أخبار الحمام بناء على اشتراط الكرية في المادة ، فانه يستفاد منها حينئذ ان السافل يتقوم بالكثير العالي ، وبناء على الاكتفاء بكرية المجموع يستفاد منه حينئذ ان السافل والعالي اذا كانا مقدار كر من الماء يكفي ذلك في عدم قبول النجاسة ، لكن يبقى الأمر دائراً في ان كلا من السافل والعالي يتقوم بالآخر أو انه يخص ذلك بالسافل دون العالي . هذا كله ان قلنا بجريان حكم ماء الحمام على غيره من المياه . وفيه بحث تقدم في ماء الحمام . وكيف كان فالعمدة هو استظهار شمول قوله (عليه السلام) : « اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء » (١) وعدم شموله ، وهو مبنى على معرفة وحدة الماء وتعددده . والظاهر ان كثيراً من أبحاث المسألة مختصة بالماء للحوقها له من حيث المائية دون المائية (٢) .

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) كمسألة تقوى السافل بالعالي وبالعكس فانها لا تجرى في غير الماء ، نعم قد يبحث عنه بالنسبة الى اختلاف السطوح في باقى المايعات من جهة الطهارة والنجاسة ، وهي ليست مبنية على التعدد والوحدة ، بل هي مبنية على الملاقاة وعدمها ، وذلك كما لو فرضنا .

وعلى كل حال فنقول : ينبغي القطع بفساد القول بان مطلق اختلاف السطوح كيف كان انحداراً أو تسماً سبب لاختلاف حكم الماءين بحيث يكون السافل ماء مستقلاً تلحقه أحكامه لنفسه والعالي كذلك ، اذ لا ريب في شمول قوله (عليه السلام) : « اذا كان الماء قدر كر » الى آخره لكثير من هذه الأفراد سيما إذا كان العلو علو انحدار لا تسماً فيتقوى السافل بالعالي وبالعكس في مثل ذلك . نعم هناك بعض أفراد يشك في تقوي كل منهما بالآخر ، كما لو كان حوض فيه ماء ناقص عن كر وكان إيريقي مثلاً فيه ماء فصب من علو على ذلك الحوض بحيث اتصل به وكان العلو علو تسماً وكان ما يصب منه ثقب ضيق ، فمثل هذا يتقوم كل منهما بالآخر أو لا يتقوم شيء منهما أو يتقوم السافل بالعالي دون العكس ؟ وجوه . ومن جملة الأفراد التي هي محل شك لا من جهة العلو والسفل بل من جهة الاتصال كالحوضين اللذين ثقب ما بينهما وكان في غاية الضيق ، فمثل ذلك يصبرها من جملة أفراد الكر ؟ ولعل مثل هذه الأفراد ونحوها بقاؤها على ما تقدم من القاعدة أولى من إدخالها تحت أفراد الكر أو إدخالها تحت قاعدة القليل .

وينبغي التعرض لبعض كلمات الأصحاب في المقام فنقول : قال في التذكرة : « لو وصل بين الغديرين بساقية اتحدا ان اعتدل الماء وإلا ففي حق السافل ، فلو نقص الأعلى عن كرا ففعل بالملاقاة ، ولو كان أحدهما نجساً فالأقرب بقاؤه على حكمه مع الاتصال وانتقاله الى الطهارة مع المازجة » وقال في الذكري : « وطهر القليل بمطهر الكثير — حوضاً من ماء وآخر من دهن وكان أحدهما نجساً ووصل بينهما بثقب ضعيف جداً فانه لا ريب في تحقق النجاسة في الآخر وان لم يحصل اتحاد ، وكذلك بالنسبة للسفل والعلو ، واحتمال القول ان السفل والعلو يجعلها بمنزلة ما اذا كانا في انائين متعددين فنجاسة أحدهما لا تسرى بالنسبة الى الآخر في غاية البعد ، بل قد يدعى الاجماع على خلافة ، نعم المستثنى ما عرفت من عدم سريّة النجاسة من السافل الى العالي ، وبذلك ظهر لك ان مناط البحثين في المسألتين مختلف جداً (منه رحمه الله) .

ممازجاً فلو وصل بكر مماسة لم يطهر للتمييز المقتضى لاختصاص كل بحكه ولو كان الملاقاة بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين أو علو الكثير . وقال في الدروس : « لو كان الجاري لا عن مادة ولا قته النجاسة لم ينجس ما فوقها . مطلقاً ولا ماتحتها إن كان جميعه كراً فصاعداً إلا مع التغير » ثم قال : « لو اتصل الواقف بالجاري اتحداً مع مساواة سطحيهما أو كون الجاري أعلى لا العكس . ويكفي في العلو فوران الجاري من تحت الواقف » وقال العلامة (رحمه الله) في القواعد : « لو اتصل الواقف القليل بالجاري لم ينجس بالملاقاة ولو تغير بعضه بها اختص التغير منه بالتنجيس » وقال المحقق الثاني في شرح ذلك : « يشترط في هذا الحكم علو الجاري أو مساواة السطوح أو فوران الجاري من تحت القليل اذا كان الجاري أسفل لانتهاء تقويمه بدون ذلك » وقال هذا المحقق بعد قول العلامة (رحمه الله) : « وماء الحمام كالجاري إن كانت له مادة هي كراً فصاعداً » « اشتراط الكرية في المادة إنما هو مع عدم استواء السطوح بان يكون المادة أعلى أو أسفل ، لكن مع اشتراط القاهرة بفوران ونحوه في هذا القسم أما مع استواء السطوح فيكفي بلوغ المجموع كراً كالغديرين اذا وصل بينهما بساقية » قلت : ويظهر من الشيد الثاني وبعض من تأخر عنه عدم اشتراط شيء من استواء السطوح فيتقوى السافل بالعالي والعالي بالسافل ، ويؤيده إطلاق النص والفتوى : أما النص فقوله عليه السلام (اذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء) وأما الفتوى فانه أولاً قد ذكروا حكم الكر من غير تقييد ، وذكروا مسألة الغديرين وانه لو وصل بينهما بساقية اتحداً ولم يقيدوا ايضاً ، وذكروا مسألة اتصال القليل الواقف بالجاري وانه يتحد معه من غير تقييد بالاستواء ونحوه ، وذكروا ايضاً في نجاسة الجاري انه ينجس متى تغير ولو قطع التغير عمود الماء لم ينجس ما فوق التغير مطلقاً ونجس ما تحته ان لم يبلغ كراً . فانه لو لا تقوى الأعلى بالأسفل لنجس ما تحته سواء كان كراً أو لا لتحقق النجاسة في الملاصق للتغير ، والمفروض انه لا يتقوى بما تحته على فرض السفلى فتأمل .

وتفصيل الحال يحصل في البحث في جملة من المسائل تظهر مما نقلناه عنهم سابقاً.

(الأولى) الأقوى تقوي السافل بالعالي وبالعكس اذا كان المجموع كراً من غير فرق بين التسمي والانحداري ما لم يكن العلو فاحشاً مع ضعف الاتصال كما لو اتصل من علو المنارة بنحو ثقب الابرة ونحوها ، مع احتمال القول به كما سمعته من إطلاق النص والفتوى المؤيد بموافقة الأصل في كثير من الأحكام ، ولحكمهم بالاتحاد بالنسبة للسافل وهو لازم للعكس كما ستعرف ، خلافاً لما يظهر من عبارة التذكرة المتقدمة من تقوي السافل بالعالي دون العكس ، لكن لم يعلم تقويه به اذا كان العالي كراً فيكون من المسألة الثانية أو تقويه به اذا كان العالي متما لسكرية السافل فيكون مما نحن فيه ، وقوله :

(فلو نقص الاعلى عن كره) لا دلالة فيه على شيء من ذلك ؛ ولما يظهر من عبارة الشهيد والمحقق الثاني التي قدمناها سابقاً من ان السافل ينعمم بالعالي الكر ولا ينعمم به اذا كان العالي متما لسكرية فتأمل . فيتحصل حينئذ ان الاحتمالات فيما نحن فيه ثلاثة بل لعلها أقوال : (الأول) عدم تقوي أحدهما بالآخر من غير فرق بين الانحدار والتسمي . وهذا لم أعر عليه لأحد قبل الشهيد والمحقق الثاني ؛ فان عبارتهما التي نقلناها عنهما ظاهرة في ذلك ؛ لكنها ليست ظاهرة في عدم الفرق بين العلو الانحداري والتسمي . نعم ربما ظهر من بعض متأخري المتأخرين ذلك وتعرف مما يأتي ان شاء الله مستندهم . وهذا القول مما يقطع المتأمل فيما قدمنا سابقاً وفيما يأتي منا لاحقاً بفساده (الثاني) تقوي السافل بالعالي دون العكس وهذا قد تعطيه إطلاق عبارة التذكرة ولم أقف على مصرح به بالخصوص في كلام من تقدم من الأصحاب (الثالث) تقوي كل منهما بالآخر وهو المختار كما ذهب اليه جماعة من متأخري المتأخرين ، نعم ينبغي تخصيصه ببعض الأفراد التي هي محل شك . وعلى تقدير الفرق بين العلو الانحداري والتسمي تكون الاحتمالات أربعة . وعلى تقدير هذا الفرق مع ارتكاب التفصيل المتقدم من الفرق بين السافل والعالي تزداد الاحتمالات ، قلت : الظاهر التلازم بين تقوي السافل بالعالي والعكس لان

مبنى التقوى وحدة الماء والدخول تحت إطلاق قوله (عليه السلام) : (إذا بلغ الماء قدر كره) ودعوى أن ذلك يتحقق بالنسبة للسافل دون العالي كما ترى . فما سمعته من العلامة (رحمه الله) في التذكرة لا يخلو من إشكال ، بل نقول إن ما تسمعه في المسألة الثانية من تقوى السافل بالسكر العالي وكأنه مجمع عليه كما عن شارح الدروس يلزم منه الحكم في مسألتنا ، لأن كرية العالي لا دخل لها في وحدة الماء ، إذ متى كان السافل يتقوى بالعالي السكر ونحوه لاتحاده معه تقوى بالعالي وإن لم يكن كذلك ، لما عرفت أن كرية العالي لا مدخلية لها في الوحدة . اللهم إلا أن يقال أن مبنى ذلك ليس الوحدة بل لعلمهم أخذوه من حكم الحمام وأخبار المادة فيقتصر حينئذ عليه . لكن ذلك بعيد كما يقضي به اختلاف كلمتهم في الحمام واتفاقها هنا ، على أن الحكم والموضوع في الحمام غير منفتح حتى يكون باعثاً لاتفاقهم . هذا وتسمع فيما يأتي ايضاحاً لذلك . فصار الحاصل أن ظاهر اتفاقهم في المسألة الثانية الآتية يلزم منه القول بتقوى السافل بالعالي وإن لم يكن كراً ، فإذا ثبت ذلك لزم منه أن العالي ايضاً يتقوى بالسافل إذا كان مجموعهما كراً ، لأن وحدة الماء أن تحققت لتحقق فيها ، وإلا فلا .

(المسألة الثانية) تقوى السافل بالعالي الجاري وما في حكمه وكان الحكم في ذلك إجماعياً كما عرفت ، فتوقف العلامة في التذكرة والمنتقى في باب الحمام بعد اختيار اشتراط الكرية في مادة الحمام في إلحاق الحوض الصغير المتصل بمادة هي كرماء الحمام لا وجه له ، ومن هنا جزم في التذكرة بما سمعته به . والظاهر إلحاق ما كان بالفوران من تحت بالعالي لاستيلائه حينئذ كاستيلاء العالي .

(المسألة الثالثة) عكس الثانية ، ويظهر من جملة منهم عدم تقوى العالي به ، بل ينجس بملاقاة النجاسة . وهو مشكل بعد الحكم بالاتحاد في المسألة الثانية ، إلا على ما ضمنت من احتمال أخذ الحكم هنا من حكم الحمام لا من وحدة الماء ، وهو بعيد بل ممتنع في نحو عبارة الدروس والبيان وغيرهما لصراحتها بتحقيق الاتحاد مع استعلاء الكثير

واتصال القليل السافل به . ولو كان قد أخذوه من حكم الحمام لم يكن معنى للاستناد للاتحاد فراجع وتأمل . مع انه يلزم من عدم تقوية الأسفل للأعلى أن ينجس كل ما كان تحت النجاسة من الماء المنحدر وان كان نهراً عظيماً ما لم يحصل مقدار كرمستوي السطوح بالعرض : وهو مستبعد بل باطل . وايضاً قد صرحوا بأنه ان تغير بعض الجاري نجس المتغير خاصة دون ما فوقه وما تحته إلا ان ينقص ما تحته عن السكر ويستوعب التغير عمود الماء فينجس حينئذ ما تحت المتغير ، هذا على القول بعدم اشتراط الكرية وأما على القول بذلك فيشترط في عدم نجاسة ما فوق المتغير إما استعلاؤه أو كريته وإلا نجس . وهذا التفصيل يشعر بتقوي العالي بالسافل وإلا لم يكن معنى للحكم بطهارة ما تحت المتغير مع استيعاب التغير عمود الماء إذا كان مقدار كرم ، بل ينبغي الحكم بالنجاسة وان بلغ أكراراً لان الفرض انه غير مستوي السطوح . لا يقال ان ذلك لم يقع في كلام الجميع حتى يستشهد به لانا نقول قد وقع في كلام جملة من المتأخرين ، بل وقع تصريحاً في كلام هذا القائل بعدم تقوي العالي بالسافل ، بل قد يقال انه لا خلاف فيه ، على انه قد وقع في كلام مثل المحقق والعلامة (رحمهما الله) وغيرهما انه لو تغير الجاري اختص المتغير بالتنجيس دون غيره ، وإطلاقه شاهد لمثل ما نحن فيه قطعاً فتأمل جيداً . لا يقال مقتضى ما ذكرت من حصول الاتحاد على كل حال فيلزم لم تنكشف بالتطهير بذلك فيطهر العالي النجس باتصاله بالسكر السافل مثلاً ، لانا نقول ان مدار التطهير ليس على حصول الاتحاد والتعدد بل يشترط فيه شروطاً غير ذلك منها استعلاء المطهر أو مساواته ، فلعل عدم حصول الطهارة لذلك ، ومنها اشتراط الامتزاج على ما ذكره كثير منهم . ويلزم منه عدم طهارة الماء النجس العالي سيما اذا كان متسماً فان عدم حصول الامتزاج في مثل ذلك ظاهر ان أريد الامتزاج بالجميع .

لا يقال لو كان التقوي يحصل في كل منها لحصول الاتحاد للزم حصول

التنجيس علاقة النجاسة مع القلة لسكونها ماء واحداً قليلاً لا في نجاسة ، واللازم باطل لعدم سرية النجاسة من الأسفل إلى الأعلى فاللزوم مثله ، لانا نقول خروج ذلك بالاجماع لا يقضي بعدم الاتحاد ، وإلا لو قضى بذلك لكان اللازم منه عدم سرية النجاسة من العالي إلى السافل مع حصول النجاسة إجماعاً ، كما في سائر المنعجات ، فلو كان عدم سرية النجاسة من الأسفل إلى العالي دليلاً على عدم الاتحاد وعدم شمول قوله (عليه السلام) : « إذا كان الماء » إلى آخره ونحوه له لا يمكن معارضته بأن سرية من العالي إلى السافل دليل على الاتحاد ، وإلا لما حصل نجاسة السافل بنجاسة العالي . على أنك قد عرفت سابقاً أن مسألة النجاسة ليست مبنية على الاتحاد والتعدد بل المدار فيها على مطلق الملاقاة مع كون الملاقاة بالفتح متصلاً ببعضه ببعض .

لا يقال إن الأخبار الواردة في حكم الكر اشتراطاً وكمية ظاهر أكثرها كون الماء مجتمعاً وكونه واحداً وكثيراً ، وشمولها لكثير من أفراد المقام محل نظر بل منع . وكيف لا مع أنه لا عموم لغوي فيها ، بل عمومها إنما هو من جهة الحكمة ونحوها ، ولا ريب أن حملها على الأفراد المعهودة المتعارفة سيما مع تقدم السؤال عن بعضها يكفي في بيان وجه الحكمة ، مع أنها هي بنفسها ظاهرة في المياه المجتمعة المتقاربة الأجزاء ، كقوله (عليه السلام) (١) في خبر اسماعيل بن جابر حين سأله عن الماء الذي لا ينجسه شيء فقال : « ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعته » ونحوها من الأخبار (٢) الدالة على المساحة ، وكذلك مثل خبر صفوان (٣) المتضمن للسؤال عن الحياض التي بين مكة والمدينة حيث سأله : « كم قدر الماء ؟ » قال : قلت إلى نصف الساق إلى آخره ، مع أن الكر الذي وقع تحديد الماء الذي لا يفعل به عبارة عن ميكال مخصوص يكال به الطعام . وأيضاً فإن اجتماع الأجزاء يورث قوة على قهر النجاسة لتوزعها على الأجزاء بخلاف ما لم

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ - .

(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٢

يكن كذلك ، هذا مع انه المتيقن من الأدلة المعلوم قطعاً وما عداه في محل الشك لعدم ظهور الدليل عليه ، والتمسك باصالة الطهارة لا يجدي وكيف يصح ذلك مع ان الشارع قسم الماء الى شيئين يتمتع خلو الواقع من واحد منهما وما إما السكر أو دون الكر ، فلا يمكن الحكم بكونه فرداً من هذه الكلية أو من هذه الكلية إلا بالعالم أو ما يقوم مقامه ، وليس عندنا عموم يقضي بان ما شك في كونه شرعاً فهو كره .

لانا نقول لا يخفى على من لاحظ الأخبار الواردة في الكر أن أكثرها على خلاف تلك الدعوى ، وما اشتمل منها على السؤال من بعض الأشياء المخصوصة لظهور فيه بالتخصيص بوجه من الوجوه ، وكثير منها إنما هو ابتداء خطاب ، مع انه في مقام ضرب القاعدة وإعطاء القانون مع اشتغالها على لفظ الماء الذي هو حقيقة في الطبيعة إنما وجدت ، وليس عمومه من جهة الحكمة ، مع ان أخبار تحديد السكر سيما أخبار المساحة المفهوم منها إرادة الضرب وإرادة التقدير وهو كالصرح في عدم اعتبار هذا الاجماع ، وإلا لم تكن فائدة عظيمة في إناطة الحكم على الضرب وإرجاع الأمر الى التقدير بالوزن وجعله مقداراً من غير ملاحظة كيفية من الكيفيات ، على أن الافتصار على ما يدعى ظهوره من هذه الأخبار من كون الماء مجتمعاً في مثل حوض او مصنع خلاف الاجماع . وايضاً فالتأمل في أخبار القليل (١) يكاد يحصل القطع منه بعدم شمولها لمثل هذا الفرد ، فان أكثرها متعلق في حكم الاناء وشبهه ، وعمدتها في العموم المفهوم وفي شموله لمثل المقام محل نظر بل منع ، وكيف يسوغ للفقهاء أن يدرج هذا الفرد تحت أخبار القليل ولا يدرجه تحت أخبار السكر المبينة على التقدير والضرب ونحوها الظاهرة في الشمول لجميع الأفراد ، وان ما ذكر في بعضها من السؤال عن الحياض ونحوها لا دلالة فيه على التخصيص ، بل هو ظاهر في كون المقصود معرفة حكم هذا الموضوع وانه مورد لا شرط ، ولذلك أجابه الامام (عليه السلام) بما يشمل المسئول عنه وغيره . وايضاً فان التشجيس لمثل (١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق .

هذا الماء من دون قطع بكونه من أفراد القليل ولا ظن اجتهادي يقوم مقام القطع مما لا ينبغي أن يرتكب ، ودعوى القطع أو الظن في المقام ممنوعة بل أقصى ما يقال بعد التسليم والنزول أن المقام محل شك ، ولا ريب أن الأصول والعمومات تقضي بطهارته وعدم نجاسته بشيء من النجاسات ، وعدم إفادة الأصل والعمومات جميع أحكام الكرية التي منها التطهر بمثل هذا الماء من الخبث على نحو التطهر بالسكر غير قادح بعد الموافقة في جميع الأحكام إلا هذا ، مع أن العدة من أحكام السكر إنما هو عدم تنجيسه بشيء من ملاقة الناسجة وهو ثابت بالأصل والعموم . كل ذا مع أنك قد عرفت أنهم صرحوا بالاتحاد في حق السافل وبعضهم أطلق ذلك كالعلامة في التذكرة وبعضهم قيد ذلك بما إذا كان العالي كثيراً . وعلى كل حال قلنا أنه يلزم الاتحاد في حق العالي إذا لا معنى للتفرقة ، وما يقال أن ذلك ليس مبنياً على الاتحاد والتعدد ، بل الحكم فيه مأخوذ من أخبار المادة (١) وأخبار الحمام (٢) فيه مع ما عرفت سابقاً أن شمول المادة لمثل ذلك محل منع ، بل هي ظاهرة في الماء الذي أصله منها مع تجدد منها أننا فأننا ، وإطلاق المادة على مادة الحمام مبنى على الاستعارة الظاهرة في الاقتصار على الحمام بل احتمال الاختصاص كاف ، على أنك قد عرفت احتمال عدم اشتراط الكرية في الحمام فلا إشكال حينئذ في اختصاص الحكم به . وإيضاً قد عرفت أن بعضهم هنا أطلق تقوم السافل بالعالي وإن كانت الكرية من المجموع دون العكس ، ولو كان البناء على الأخذ من ماء الحمام لكان ينبغي الاقتصار على السكر بل الأكرار ، كما يدعون أنه الغالب في مادة الحمام . وإيضاً على تقدير تسليم ذلك فليس في أخبار الحمام ولا غيرها من أخبار المادة ما يقضي باختصاص تقوم السافل نعم هو بالنسبة إليه متحقق . وأما العكس فنقول لا ريب في ظهور أخبار الحمام في عصمة المادة لنفسها لأنها إذا عصمت غيرها فلتعصم نفسها بطريق أولى

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الماء المطلق

ولا تقييد في كونها مستوية السطوح أو مختلفتها ، فيثبت المطلوب .

لا يقال إن المادة تصير الماء بحكم الجاري وقد عرفت انه لا يشترط فيه تساوي السطوح ، لانا نقول بعد تسليم شمول ذلك لمادة الجاري لا نسلم جعل كل ما له مادة من الجاري ، فان البثر والعيون مما له مادة وليس لها حكم الجاري . ثم انك قد عرفت سابقاً أن بعضهم لم يشترط كرية المادة في الحمام بل اكتفى بكرية المجموع أخذاً من حكمهم بالغديرين ، وهو متجه ان لم نقل بعدم اشتراط الكرية مطلقاً كما قاله المحقق ثم انه على تقدير كرية مادة الحمام فلا ريب ان ما يكون به الاتصال بالحوض مما يجري من المادة تنقص به المادة عن الكرية وجعله متقوماً بما فوقه يثبت الاكتفاء بكرية المجموع ويبطل اشتراط كرية العالي المتقوم به السافل . والحاصل أخذ هذا الحكم من أخبار المادة وأخبار الحمام مما لا ينبغي ان يرتكبه فقيه لوجوه كثيرة ، وما هو إلا قياس لا نقول به ، وان قلنا بأخذه منه نقول ان الحمام حينئذ مبني على مسألة الوحدة ايضاً وانه لا خصوصية له من غير حاجة الى الروايات ، لا انه ليس ببنى عليها ، وحكم الحمام انما جاء من الأخبار ويلحق به مثل ذلك كما توهمه بعضهم .

ثبت من جميع ما ذكرنا تقوم السافل بالعالي وبالعكس سيما اذا كان السافل أصله من العالي ولم ينقطع منه ، فانه لا ريب في تحقق الوحدة . نعم هناك بعض أفراد هي محل شك إما للعلو الفاحش فيها أو ضعف ما به الاتصال كالثقب الضيق جداً ونحو ذلك ، وقد عرفت ان مقتضى الأصول الحكم بجريان كثير من أحكام الكر عليها إلا في مسألة التطهر بها على نحو التطهر بالكثير ، على انه يمكن القول به ايضاً لانه ليس لنا ماء لا ينجس بملاقاة المتنجس ومع ذلك لا يطهر المتنجس بالغسل فيه ، بل الحكم بطهارته مع وضع المتنجس فيه وتحقيق الغسل كاف في الحكم بالتطهير به فتأمل جيداً . وما يرشد ايضاً الى ما اخترنا من التقوي هو انه من المعلوم ان محل الاشكال في مسألة التقوي

انما هو في السائل الجاري لا في مثل المستقر ، فانه لو فرضنا ان هناك آنية مستطيلة جداً ثم ملئت ماء فانه لا كلام في تقوي ما في رأسها بما في قعرها ، فنقول حينئذ ان من المستبعد أن مجرد السيلان يغير هذا الحكم وينهب وحدة الماء ، مثلاً لو ثقب تلك الآنية من قعرها فأخذ الماء يسيل ووصل الى الارض مثلاً أو لم يصل بمجرد ذلك ذهبت وحدة الماء وخرج عن مصداق (اذا كان الماء قدر كر) الى آخره بعد ان كان داخلاً ، ان ذلك من المستبعد جداً فتأمل .

وفصل الخطاب في المسألة ان الشارع لم يعتبر إلا مقدار الكرية في الماء ، والاتحاد والتعدد فيه انما هو باعتبار أحواله ومحاله ، نعم من المعلوم عدم إرادة الماء المتفرق في أما كن متعددة من الخبر ، ضرورة عدم مصداق حينئذ لمفهومه ، أما ما عدا ذلك مما كان الماء فيه متصلاً ببعضه ببعض باي طريق كان الاتصال فهو داخل في الخبر المزبور . وكأن منشأ الوم هو تقدير شيء في الخبر على وجه يكون عنواناً في الحكم ، والفرض خلوه عنه ، بل المراد منه ان العنوان صدق كونه كراً على أي حال كان .

وكيف كان فاذا تنجس المحقون السكر بالتغير إما لجميعه أو لبعضه مع عدم كون الباقي كراً مع تساوي سطوحه ﴿ فيطهر ﴾ بما ذكرنا من تطهر القليل النجس من ﴿ القاء كر عليه ﴾ فان تغير السكر الملقى كله أو بعضه بحيث ينجس به ﴿ فكر ﴾ آخر ﴿ حتى يزول التغير ﴾ فان لم يتغير السكر الملقى لم يحتج الى القاء كر آخر بل يكفي الأول إذا موج فأذهب التغير ، ومثله ما لو بقي من الماء المتنجس بالتغير مقدار كر فانه لا يحتاج في تطهيره الى القاء كر من خارج بل يكفي الباقي مع زوال التغير ، لانه حينئذ يكون معه ماء واحد ، فيتوجه الاستدلال حينئذ بالملازمة السابقة أو غيرها مما سمعته سابقاً والكلام المتقدم هناك في اشتراط الامتزاج والقاء السكر ومسألة الدفعة وغير ذلك من المباحث قد تنأى هنا كلها أو بعضها فلا حاجة الى الاعادة . والتطهر بالجاري وماء المطر على نحو ما تقدم ﴿ ولا يطهر بزوال التغير من قبل نفسه ولا بتصفيق الرياح ولا بوقوع أجسام

طاهرة فيه تزيل التغير عنه ﴿ فضلاً عن الأجسام الساترة للتغير أو المشكوك فيها انها من الساترة أو المزيله . كل ذلك إذا لم يبق منه مقدار الكبر وإلا فقد عرفت انه إذا بقي منه هذا المقدار ثم أزيل التغير باحد الأسباب المتقدمة طهر بمجرد زوال التغير ان اكتفينا بمجرد الاتصال وإلا فبعد الامتزاج ، ومثله لو بقي مقدار الكبر ثم قوي بماء قليل حتى زال التغير . وكذلك لو أزيل التغير باحد الأسباب المتقدمة ثم ألقي عليه كرم من خارج .

والحاصل انه لا يشترط زوال التغير بما يطهر به من الماء كما صرح به بعضهم من غير نقل خلاف فيه ، وقول المصنف وغيره حتى يزول التغير لا دلالة فيه على ذلك ، بل المقصود منه أنه ان كان زوال التغير بالقاء الكثير فليقل حتى يزول التغير . ولعل الاكتفاء بما ذكرنا لعموم مطهريه الماء مع عدم ظهور اشتراط ذلك من أحد ، مضافا الى نصهم على عدم حصول الطهارة بزوال التغير من قبل نفسه ونحوه من دون ملاقة الكبر ، ولم يشر أحد منهم الى اشتراط ذلك . هذا مع ما عرفت من انه مع الاتحاد بالكبر تتوجه الملازمة المتقدمة سابقاً ، ولا ينافي ذلك ما تقدم منا سابقاً من ان عمومات مطهريه الماء مجملة بالنسبة الى كيفية التطهر ، لسكون المقام بالنسبة الى هذا الشرط ليس محل شك ، بل قد يدعى الاجماع على حصول الطهارة بالقاء الكبر دفعة مع الامتزاج وان زال التغير بغير الماء المطهر فتأمل . وكيف كان فلم ينقل عن أحد الخلاف في عدم الطهارة فيما ذكره المصنف إلا عن يحيى بن سعيد في الجامع وعن العلامة في نهاية الأحكام أنه تردد في حصول الطهارة بزوال التغير من قبل نفسه خاصة ، وفي المنتهى نقل الخلاف فيه عن الشافعي وأحمد ولم ينسبه لأحد من أصحابنا ، نعم قال بعضهم أنه لازم لكل من قال بطهارة القليل بتمامه كراً . وفيه نظر إذ قد يكون مأخذ تلك المسألة الرواية السابقة التي ادعي إجماع المؤلف والمخالف عليها وهي قوله (صلى الله عليه وآله) (متى بلغ الماء قدر كرم لم يحمل خبثاً) وعدم شمولها لمثل المقام ظاهر ، إذ أقصى ما تنفيه ان بلوغ الكرية رافع ودافع لكن ذلك لا ينافي القول بانه إذا تنجس الكبر بنجاسة

المعتبرة شرعاً لا يطهر إلا بالقاء كر . وقد يكون المأخذ الاجماع المدعى في ذلك المقام وهو معلوم الانتفاء هنا . والحاصل لا تلازم بين المسألتين ، ومن هنا ذهب بعض القائلين بحصول الطهارة بالانتماء الى عدمها في المقام كما صرح به ابن ادريس وصرح المنقول عن المذهب مع قرب ما بين المسألتين فيه ، ولعل الباعث للقول بالتلازم اشتراك بعض الأدلة ، وفيه ما لا يخفى بعد ما عرفت . وإلا لجاء ذلك في كثير من المسائل . وعلى كل حال فعمدة أدلة المشهور الاستصحاب ، نعم قد يذكر غيره معه في كلام بعضهم على جهة التأييد أو الازام ، كالقول ان النجاسة ثبتت بوارد فلا تزول إلا بوارد بخلاف نجاسة الخمر فانها ثبتت بغير وارد فتطهر بغير وارد . كما ان عمدة ما يستدل للمخالف هو ظهور ان علة النجاسة التغير فتى انتفت انتفى معلولها معها ، وربما ايد بشمول ما دل على طهارة غير المتغير له . وربما نوقش في دليل المشهور بعدم حجية الاستصحاب ، ولا يخفى فسادها كما بين في محله : نعم قد يناقش بان ما دل على النجاسة بالتغير هو مما علق الحكم فيه على الوصف الظاهر في نفي الحكم من غير الموصوف فلا يجري الاستصحاب . وقد يجاب بأنه ليس منه بل قد اشتمل بعضها على الشرط كقوله عليه السلام (كلما غلب) (١) وقوله عليه السلام (ان تغير) (٢) ونحوها ، وهو متحقق الصديق وان زال التغير ، بل يكفي في المطلوب عدم تحقق صدق العلم فلا يكون هناك معارض للاستصحاب المؤيد بالمفهوم من التعليل بالمادة في طهارة البئر بالترجح حتى زال التغير وغير ذلك . سلمنا ولكنه يدل على نفي الحكم عن فاقد الوصف لا عن تلبس به ثم زال عنه ، ولا ينافي ذلك كونه مشعراً بالعلية لانه لم يعلم كونه علة ما دام موصوفاً أو هو علة في الابتداء والاستدامة وهو محل الاستصحاب . ومنه يعلم التكلام في مفهوم العلة المصرح به ، اللهم إلا أن يفرق بينهما . نعم لو دخل بعد سلب الوصف تحت موضوع

آخر كما لو زال السوم عن الغنم ، ثم دخلت تحت المعلوفة ، فحينئذ يعارض الاستصحاب ما دل على حكم المعلوفة ، وأما في مثل ما نحن فيه فلا معارض للاستصحاب لظهور أدلة غير المتغير في الذي لم تلحقه صفة التغير فتأمل جيداً . ولا ينافيه أيضاً كون المشتق حقيقة في الحال لو سلمنا ان بعض الأدلة منه ، لانا لم نتمسك بصدق اسم المتغير عليه ، بل نقطع بعدم الصدق مع القول ببقاء الحكم للاستصحاب ، وانتفاء الحكم من حيث عدم صدق المشتق لا ينافي إثباته من حيثية أخرى كالاستصحاب ونحوه إذ لا معارضة بينهما . وكل ذلك محل للنظر والتأمل فالمسألة لا تخلو من إشكال ان لم يتمسك باطلاق بعض الأدلة ، لكنه لا يحيص عن فتوى المشهور وبها يقوى الاستصحاب على معارضة غيره ، خصوصاً بعد ما سمعت من الاطلاق المزبور المؤيد بالمفهوم المذكور ، وبعد عدم وجود لفظ المتغير عنواناً للحكم كي يتوهم منه دوران الحكم عليه وجوداً وعدمًا ، مضافاً الى ما سمعت على تقديره والله العالم . وعلى كل حال فما تقدم تعرف ما في دلائل الخصم وما في تأييده أيضاً ، فانه معارض باطلاق ما دل على الاجتناب مع التغير ، على انها ظاهرة في الذي لم يتغير أصلاً لا في ما تغير ثم زال تغييره فتأمل .

﴿ و ﴾ مقدار ما يسهه ﴿ السكر ﴾ في ذلك الوقت . أو أن المراد بالسكر ذلك وان لم يسهه المسكيال المعروف وضماً شرعياً أو مجازاً ﴿ ألف ومائتا رطل ﴾ إجماعاً منقولاً بل محصلاً وسنة ﴿ بالعراقي ﴾ وهو على المشهور مائة وثلاثون درهماً ثلثا المدني للخبر عن الرضا (عليه السلام) (١) كما أرسله في الذكري ، ولعله خبر ابراهيم بن محمد الهمداني عن ابي الحسن (عليه السلام) فما في التحرير في زكاة الغلات انه مائة وثمانية وعشرون درهماً واربعة اسباع غفلة ، ومثله ما عن المنتهى ، مع انه فيه في المقام مائة وثلاثون درهماً كما في زكاة الفطرة في التحرير ايضاً ﴿ على الاظهر ﴾ وهو المشهور والاقوى ،

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب زكاة الفطرة - حديث ١

لكون المرسل ابن أبي عمير ومشائخه من أهل العراق ، مع قوله فيها عن بعض أصحابنا ، وظاهر الاضافة كونه من أهل العراق . وعرف السائل في الكلام مع الحكيم العالم بعرف المخاطب مقدم على عرف المتكلم والبلد . على أنه لم يعرف كونه (عليه السلام) قال ذلك وهو في المدينة ، قيل ولذلك اعتبر العراقي في الصاع . وربما يظهر من رواية الكلبي النسابة (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) ان الرطل في كلامه العراقي فانه قال فيها : « قلت : وكم يسمع الشن ماء ؟ فقال : ما بين الأربعين الى الثمانين الى ما فوق ذلك ، فقلت : بأي الأرتال ؟ فقال : أرتال مكيال العراق » فانه أطلق الرطل وأراد به العراقي قبل ان يسأله السائل ، ولو لم يسأله لاعتمد على ذلك الاطلاق . وربما يؤيده ايضاً ما قيل ان السكر في الأصل كان مكيال أهل العراق ، وانهم قد رواه بالكر من جهة أن مخاطبيهم كان من أهل العراق ، وموافقته لصحيحة محمد بن مسلم (٢) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « والسكر ستمائة رطل » لعدم القائل بمضمونها فتحمل على الأرتال المسكية لان الرطلين العراقيين رطل مكي ، على أن محمد بن مسلم طائفي كما قيل وهي من قرى مكة ، مع انه قد روى هذه الرواية ايضاً ابن أبي عمير قال روي عن عبدالله بن المغيرة يرفعه الى أبي عبدالله (عليه السلام) ان السكر ستمائة رطل ، مع أنه راوي الرواية الأولى .

وربما أيد مع ذلك ايضاً باصالة البراءة وبقوله (عليه السلام) (٣) : « كل ماء

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣

(٣) روى في الوسائل - في الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ - « كل ماء طاهر إلا ما علمت انه قدر » وحديث ٥ - « الماء كله طاهر حتى يعلم انه قدر » وفي الباب - ٤ - حديث ٢ - « الماء كله طاهر حتى تعلم انه قدر » وفي المستدرک - في الباب - ٢٩ - من ابواب التجاسات حديث ٤ - « كل شيء طاهر حتى تعلم انه قدر » .

ظاهر حتى تعلم أنه قدر « وباستصحاب الطهارة ، وبالاختياط ، وبموافقته للصحيحة (١) المتضمنة لتقدير المساحة بالاشبار الثلاثة وبقرب القلتين الوارد في بعض الأخبار (٢) تقدير السكر بها ، ومثله قوله (عليه السلام) (٣) : « نحو حي هذا » و « أكثر من راوية » (٤) وبأن الأقل متيقن والزائد مشكوك فيه فيجب نفيه بالأصل ، وبأن شرط الانفعال القلة ولم تعلم فلا يحصل الانفعال .

وفي الأول ان إصالة البراءة كما تكون عن وجوب اجتنابه وحرمة شربه تكون أيضاً عن وجوب استعماله ووجوب إزالة النجاسة عن البدن والثوب به في بعض المقامات ، ألهم إلا أن يقال إن النجاسة وان كانت حكماً وضعياً إلا ان مرجعها الى التكليف فيتمسك في نفيها باصالة البراءة ، بخلاف الطهارة فانها من قبيل كون الأشياء على الإباحة والنجاسة من قبيل الحرمة فيها ، فيقال حينئذ الأصل البراءة عن النجاسة فتجب الطهارة به لعدم القول بالفصل ، وليس إثباتاً للتكليف بالأصل فليتنامل جيداً .

وفي الثاني والثالث بل والأول أيضاً أنه ان كان المراد منها الحكم بالطهارة وعدم انفعاله بالنجاسة وان لم يحكم بالسكريّة منها ، فقليل فيه أن المعلوم المقطوع به من الأدلة ان حكم التجسس والتطهير دائر مدار السكريّة وجوداً وعدماً . فلا معنى للحكم بطهارة هذا المقدار من الماء وعدم قابليته للنجاسة إلا بالتغير مع عدم الحكم عليه بالسكريّة ، إذ لا معنى لثبوت لوازم وجود الشيء بدون وجود المزموم ، قلت قد ظهر لك سابقاً ان لا مانع من جريان الأصول على مقتضاها وان لم تثبت السكريّة ، لكن الكلام في انها هل تقتضي جميع أحكام السكريّة أولا ؟ وقد قدمنا انها تقتضي أكثر أحكامها وإلا

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ وفي الباب - ١٠ -

حديث ٤ . (٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ -

(٤) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٩

فقد يكون المتجه العمل بالاصلين كما في التطهير بمثل ذلك من الخبث على نحو التطهير بعلوم الكرية فان الظاهر حينئذ عدم نجاسة الماء وعدم طهارة الثوب فتأمل . وإن كان المراد منها الحكم بالكرية ففيه أنه لا يثبت بمثلها ، لأنه إن كان له وضع شرعي ، فيرجع حينئذ الى معنى اللفظ وهو لا يثبت بنحو ذلك ، وان كان المراد به ذلك المكيال المعروف وأن ما يسعه من الماء تجري عليه الأحكام كما يظهر من قولهم (عليهم السلام) في الروايات (قدر) فكذلك لا يمكن إثبات مقدار ما يسعه بمثل هذه الأشياء ، إذ لا معنى للقول بان الأصل البراءة أو كل ماء طاهر أو كان طاهراً ، فيكون السكر انما يسع هذا المقدار . واحتمال القول بان الأصل عدم سعة الأزيد معارض باصالة عدم امتلائه بذلك ، ومن هنا يظهر أنه لا معنى للقول بانه موضوع يكتفى في اثباته بالظن . واحتمال القول بان المراد بالسكر هو ما لا يقبل النجاسة ونحوها من الأحكام ، ومثل هذه يثبت بمثل هذه الأصول وليس هو من الموضوع بل هي أحكام صرفة ، في غاية الضعف لمنافاته لظاهر الأخبار كقوله (عليه السلام) : « قدر كر والسكر ألف ومائتا رطل » ونحو ذلك . نعم قد يقتضي الاستصحاب ونحوه بعد معرفة مقدار السكر منه في نفسه في الماء الذي لا يعرف أنه كر أو لا وقد وقعت فيه نجاسة لتحقق مقدار الكرية فيه ، مع أن الذي يظهر من بعضهم عدمه ايضاً ، وكأنه لان الظاهر من الأدلة أخذ الكرية شرطاً في عدم التنجيس وهو لا يثبت باستصحاب الطهارة ونحوها . لسكن قد عرفت سابقاً أن احتمال الكرية كاف في بقاء استصحاب طهارته فلا حاجة للحكم بها ، ولعله المراد من قولهم ان الاستصحاب لا يثبت الموضوع ، وإلا فلا ريب في إثبات استصحاب الموضوع .

وفي الرابع ان الاحتياط معارض بمثله حيث يكون موجوداً غيره .

وفي الخامس ان المدني أقرب لرواية أبي بصير (١) الذي عمل بها المشهور وهو

الثلاثة ونصف .

وأما القول بان الأقل متيقن والزائد مشكوك فيه فيجب نفيه بالأصل ، ففيه ان غاية ما يمكن توجيهه ان الأقل متيقن اعتباره واشتراطه في عدم الانفعال والأصل إما عدم اشتراط الزائد أو براءة الذمة . وفيه أن الاشتراط انما وقع بقوله عليه السلام : (قدر كر) ولم نعلم ما كان مقدار السكر ، فاي معنى لاصالة عدم اشتراط الزائد ، وأما أصل البراءة فلا وجه له إلا ما ذكرناه سابقاً ، وفيه ما عرفت .

وأما قوله ان شرط الانفعال القلة ، ففيه أنه قد يقال ان الأمر بالعكس فان مقتضى قوله (عليه السلام) : (اذا كان الماء) الى آخره اشتراط عدم الانفعال بالسكر ، وهو غير معلوم ، فيبقى ما دل على نجاسة الدم وما يلاقيه على عمومه أو اطلاقه ، قصارى ما هناك خروج السكر وهو غير معلوم . فالعمدة في المقام هو ما قدمناه أولاً بضميمة الشهرة ، ولعلها تكون جارية لدلالة الرسالة ان قلنا انها تحجب الدلالة ، لكن جبرها للدلالة بحيث تكون معينة لاحد معنيي المشترك أو صرف الحقيقة ونحو ذلك محل تأمل ، إذ عليه يلزم عدها من المحصصات والمقيدات ونحو ذلك ، ولعل التفصيل بانها حيث تعارض ظاهر دليل كهوم واطلاق وحقيقة ونحو ذلك لا تثمر بخلاف ما لم تعارض كتعيين أحد معنيي المشترك كما في المقام لا يخلو من قوة . ومما ذكرنا يستفاد ما يصلح مؤيداً للقول بالمدني كما هو المنقول عن المرتضى وغيره فلا حاجة الى ذكره .

﴿ أو ما كان كل واحد من طوله وعمقه وعرضه ثلاثة أشبار ونصف ﴾ اي ما بلغ تكسيره الى اثنين وأربعين شبراً وسبعة أثمان شبر حاصلة من ضرب ثلاثة الطول مع النصف في مثلها من العرض تبلغ اثني عشر ورباعاً ، وتضرب في مساحة العمق تبلغ المقدار المذكور ، لان السكر متى ضرب في غيره أخذ مقداره ، فالنصف مثلاً يأخذ من الصحيح نصفه ومن نصفه ربعه . وقيل ما بلغ تكسيره الى سبعة وعشرين شبراً بخلف النصف . وقيل ما بلغ تكسيره الى مائة شبر ، وهو المنقول عن ابن الجنيدي . وربما ظهر من صاحب المدارك ، كما هو المنقول عن المصنف انه ما بلغ الى ستة وثلاثين شبراً .

وعن قطب الدين الراوندي انه ما بلغ أبعاده الى عشرة ونصف ولم يعتبر التكسير .
وعن ابن طاووس العمل بكل ما روي .

و (الأول) هو المشهور والأقوى للاجماع المنقول كما عن الغنية ، ولرواية أبي بصير (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن السكر من الماء كم يكون قدره ؟ قال : اذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصف في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه في الارض فذلك السكر من الماء » . وخبر الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا كان الماء في الركي كرام لم ينجسه شيء . قلت وكم السكر ؟ قال ثلاثة أشبار ونصف عبقها في ثلاثة أشبار ونصف مرضها » . ورواه كشف الثام عن الاستبصار بذكر الأبعاد الثلاثة (٣) ونوقش في الأولى بالضعف في السند والدلالة ، أما السند فلاشكاه علي احمد بن محمد بن يحيى ، وهو مجهول ، وعثمان بن عيسى ، وهو واقفي ، وأبي بصير وهو مشترك بين الثقة والضعيف . وأما في الدلالة فلعدم اشتماله على الأبعاد الثلاثة وان كان في تعين المتروك فيها حينئذ وجهان ، فمن الروض انه العمق ، وعن آخر خلافه لاستبعاد الانقطاع (في عمقه) ، بل هو إما حال من مثله أو نعت لثلاثة . وفيه أما أولاً فلاخبار سندها بالشهرة والاجماع المنقول ، وأما ثانياً فلان الوجود في الكافي انما هو احمد بن محمد ، والظاهر انه ابن عيسى ، خصوصاً مع رواية محمد بن يحيى العطار عنه ، وروايته عن عثمان بن عيسى . نعم تقل عن التهذيب انه أثبت يحيى ، والظاهر انه من قلم النساخ أو انه تصحيف عيسى . ويؤيده أن العلامة وغيره لم يطنوا في الرواية إلا بعثمان بن عيسى وبعضهم بأبي بصير ايضاً . وأما عثمان بن عيسى فعن الشيخ في العدة انه نقل

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ .

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ .

(٣) لكن الأبعاد الثلاثة غير موجودة في النسخة المخطوطة بيد والد الشيخ محمد بن المشهدي صاحب المزار المصححة على نسخة الشيخ .

الاجماع على العمل بروايته ، وعن الكشي ذكر بعضهم انه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وايضاً نقل انه تاب ورجع من الوقف ، على أن الظاهر انه ثقة مع وقفه فيكون الخبر موثقاً وهو حجة كما تبين في الأصول . وأما أبو بصير فالظاهر انه ليث المرادي بقرينة رواية ابن مسكان عنه ، فان الظاهر ان المراد منه عبدالله وهو يروي عن ليث ، مضافاً الى ان عبدالله من أصحاب الاجماع فلا يلتفت الى ما بعده على وجه بعد تنقيح حال عثمان ، ولعله لمعلومية حال أبي بصير عند العلامة لم يطمئن في سند الرواية في انتهى إلا بعثمان بن عيسى ، على انه ذكر الاستاد الأكبر في حاشيته على المدارك ان أبا بصير مشترك بين ثلاثة كلهم ثقات . وعلى كل حال فلا ينبغي الطعن في سند الرواية . وأما ما في الدلالة فقد يدفع مضافاً الى الانحياز بالشهرة وغيرها ، إما بدعوى ان هذا متعارف في ذكر الأبعاد الثلاثة بذكر البعض وقياس الباقي عليه ، أو يقال ان قوله (عليه السلام) (في مثله) يبان للعرض والطول ويكون قوله ثلاثة بياناً للعمق ، ويشهد له ما عثرت عليه في نسخة مقروءة على المجلسي الكبير مصححة « في ثلاثة أشبار ونصف في عمقه » واحتمل البهائي اشتمالها على الأبعاد الثلاثة بجمل الضمير (في عمقه) الى المقدار في الارض أي في عمق ذلك المقدار في الارض ، وهو بعيد . هنا ولكن قال المولى الأكبر كبير في حاشية المدارك : في دلالتها على المشهور نظر من حيث عدم اشتمالها على الأبعاد الثلاثة وليس هو من قبيل قولهم ثلاثة في ثلاثة لشيوع الاطلاق وإرادة الضرب في الأبعاد الثلاثة ، لوجود الفارق وهو عدم ذكر شيء من الأبعاد بالخصوص في المثال بخلاف الرواية حيث صرح ببعد العمق ، فيكون البعد الآخر هو القطر ، ويكون ظاهراً في الدوري ، ويؤيده ان الكر مكيال للعراق والمعهود منه الدوري ، وكذا رواية ابن حي الواردة في الركي إذ لا قائل بتفاوت السكرية ، فيكون الحاصل منها كون الكر ثلاثة وثلاثين شبراً ونصفاً وثمناً ونصف ثمن ، ولا قائل به بخصوصه مع أن الشيخ حل رواية ابن حي على التقية ، فيترجح حل هذه الرواية ايضاً

على التقية ، فتبقى رواية اسماعيل بن جابر سالمة عن المعارض « انتهى ، وقد سبقه الى احتمال ذلك في الخبر المجلسي (رحمه الله) معترفاً بخروجه حينئذ عن سائر المذاهب . لانه يبلغ ثلاثة وثلاثين شبراً وخمسة أثمان شبر ونصف ثمن شبر . وفيه - بعد منع حصر الشائع فيما ذكر ، وابتنائه على ان المحنوف غير العمق - انه مبني على ما لا يعرفه إلا الخواص من علماء الهيئة ، من ضرب نصف القطر وهو واحد وثلاثة أرباع في نصف الدائرة وهو خمسة وربع . لان القطر ثلث الدائرة فيكون مجموع الدائرة عشرة ونصف ، اذ المفروض أن القطر ثلاثة ونصف ، ثم يضرب الحاصل من ذلك في ثلاثة ونصف العمق ، فيبلغ حينئذ ما ذكره تقريباً لا تحقيقاً ، اذ التحقيق انها تبلغ اثنين وثلاثين وثماناً وربع ثمن . وتنبه الروايات على مثل ذلك مما يجمعه الافهام المستقيمة ، وكيف يخاطب بذلك الحكيم من هو معلوم انه عن هذه المطالب بمعزل على أنه آت في رواية اسماعيل بن جابر ، ودعوى ان ذلك متعارف في الأبعاد الثلاثة كما ادعاه مسلم في غير المعلوم منه الدوري ، وأما فيه فيرجع تقديره الى القطر ، والفرض أن الكر معلوم منه الدوري كما ذكر فتأمل . وأما ما ذكره من حمل الشيخ رواية الحسن على التقية فهو ليس لما ذكره ، بل لمخالفة حكم البئر لحكم الغدير ، مع أنه اشترط الكرية فيها فمن هذه الجهة حملها على التقية كما فهم منه في الوسائل . وكيف كان فالذي يقتضيه النظر العمل برواية أبي بصير لا نجبارها بالشبهة والاجماع . وخبر الحسن بن صالح ، لا سيما على ما تقدم نقله عن الاستبصار ، ولعله ترك الطول فيها على ما في الكافي وعن التهذيب للعلم به حينئذ من ذكر العرض لانه إما أن يكون مساوياً لها أو أزيد ، والزيادة منتفية عنه بالاجماع لعدم الاعتداد بالمخالف . وربما يؤيده أيضاً ما نقل عن المقنع (١) انه قال : « روي ان الكر خراعان وشبر في خراعين وشبر » فانه يمكن أن يراد بالخراج هنا عظم الخراع وهو يزيد عن الشبر يسيراً فيكون في عشرة ونصف .

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ .

ومستند (الثاني) خبر اسماعيل بن جابر (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء فقال : كر ، فقلت : وما الكر ؟ قال : ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار » وعن المجالس (٢) أنه قال : « روي الكر هو ما يكون ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً » وربما أيد بالاحتياط ، وإصالة الطهارة ، والقرب إلى نحوحي هذا ، وقتين ، وأكثر من رواية ، ولما اخترناه من الوزن . وقد عرفت سابقاً أن الاحتياط معارض بمثله وإن الأصول لا تجري على الأظهر ، فالعمدة من الدليل إنما هو ما تقدم من الأخبار ، وقد وصفت الرواية الأولى بالصحة في جملة من المصنفات ، بل عن البهائي أنها توصف بالصحة من زمن العلامة إلى زماننا هذا . وربما نوقش فيها بأن هذه الرواية وإن رواها الشيخ عن عبد الله بن سنان ، لكنه رواها أيضاً عن ابن سنان إلا أنه في المقام الظاهر أنه محمد لروايته هذه الرواية أيضاً عن محمد بن سنان عن اسماعيل بن جابر ، ومن المستبعد كونها معاً رويها هذه الرواية ، مع أنه نقل عن الشيخ حسن في المنتقى أن الذي تقتضيه مراعاة الطبقات إنما هو محمد ، لأنه هو البرقي في طبقة واحدة ، وإيضاً هو الذي تناسب روايته عن الصادق عليه السلام بواسطة بخلاف عبد الله فإنه من أصحابه ، مع أن الموجود في الكافي إنما هو ابن سنان من غير تعيين ، على أن رواية البرقي عن عبد الله من غير واسطة مستبعدة لكونه من أصحاب الرضا عليه السلام وعبد الله من أصحاب الصادق عليه السلام . وعن البهائي إنكار ذلك كله « وأنه لا استبعاد في شيء مما ذكر ، فإن البرقي وإن لم يدرك الصادق عليه السلام لكنه أدرك أصحاب الصادق عليه السلام كما يقضي به كثير من الأخبار ، لروايته عن داود بن

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢

أبي يزيد (١) قتل الأسد في الحرم ، وعن ثعلبة بن ميمون (٢) حديث الاستمنا باليد ، وعن زرعة (٣) حديث صلاة الأسير . وايضاً فالشيخ عبد البرقي من أصحاب الكاظم (عليه السلام) . وأما الواسطة بينه وبين الصادق (عليه السلام) فانه قد وجد في الروايات كتوسط عمر بن يزيد (٤) في دعاء آخر سجدة من نافلة المغرب وتوسط حفص الأعمور (٥) في تكبيرات الافتتاح ، وقد يتوسط شخص بعينه بين كل من محمد وعبدالله وبين الصادق عليه السلام كاسحاق بن عمار (٦) فانه متوسط بين محمد وبينه عليه السلام في سجدة الشكر ، وهو بعينه ايضاً متوسط (٧) بين عبدالله وبينه (عليه السلام) في طواف الوداع ، ولعل روايتنا في المقام من ذلك « انتهى لكن الانصاف انه محمد وكأن البهائي لم يعثر في شيء من الروايات على رواية البرقي عن عبدالله ولذلك لم يذكره مع أنه العمدة في المقام ، ومن المستبعد أنه شافه ولم ينقل عنه إلا هذه الرواية . وقد صرح الاستاد في حاشية المدارك بأن الظاهر انه محمد لكنه ذكر أنه حقق في الرجال أنه ثقة . ولعله لحسن ظنه (رحمه الله) عول على ما نقل عن المفيد (رحمه الله) في إرشاده انه من خاصة الكاظم (عليه السلام) وثقاته وأهل الورع والعلم والفقہ من شيعته ومن روى النص على الرضا (عليه السلام) والبحث فيه مقام آخر . وكيف كان فلا شهرة تجبر الرواية ولا ما أرسله في المجالس ، على ان التعارض بينها وبين رواية المشهور بناء على اعتبار

- (١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب كفارات الصيد من كتاب الحج
(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب نكاح البهائم - حديث ٣ من كتاب الحدود
(٣) وهو حديث سماعة المروى في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب صلاة الخوف والمطاردة - حديث ٢ من كتاب الصلاة .

- (٤) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب صلاة الجمعة وآدابها - حديث ٣ من كتاب الصلاة
(٥) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب تكبير الاحرام - حديث ١ من كتاب الصلاة
(٦) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب سجدة الشكر - حديث ٤ من كتاب الصلاة
(٧) التهذيب - باب زيارة البيت من كتاب الحج .

مفهوم العدد تعارض الاطلاق والتقييد ، ولعلك في التأمل فيما ذكرنا من الوزن تستفيد رجحان المشهور زيادة على ذلك فتأمل .

وأما (الثالث) وهو مذهب ابن الجنيد فلم نفث له على مأخذ ، وما أبعد ماذهب اليه هنا وما ذهب اليه في الوزن من أنه الف ومائتا رطل ، وما ذهب اليه ايضاً من القلتين ويضعفه غاية الضعف إعراض الأصحاب عنه .

ومستند (الرابع) صحيحة اسماعيل بن جابر (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : الماء الذي لا ينجسه شيء ؟ قال : ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعتة » وفي المدارك انها أصبح رواية وقف عليها ، وبلغ تكسيه حينئذ الى ستة وثلاثين شبراً ، لأن المراد بالذراع القدمان كما يظهر من أخبار المواقيت (٢) والقدم شبر ، وهو مبني على أن المراد بالسعة كل من جهتي الطول والعرض ، فيكون كل منهما ذراع وشبر فتضرب الثلاثة في الثلاثة تبلغ تسعة فتضرب في أربعة العمق فتبلغ المقدار المذكور . وفيه أن هذه الرواية قد أعرض عنها الأصحاب ، قال في المنتهى بعد ذكر هذه الصحيحة : « وتأولها الشيخ على احتمال بلوغ الأرتال . وهو حسن لانه لم يعتبر أحد من أصحابنا هذا المقدار » انتهى وهو كذلك ويؤيد حمل الشيخ على ذلك ما نقل عن محمد امين أنه قد اعتبرنا السكر وزناً ومساحة في المدينة المنورة فوجدنا رواية الف ومائتا رطل مع الحل على العراقي قريبة غاية القرب من هذه الصحيحة « انتهى وينقدح من ذلك إشكال من نسبة الوزن والمساحة بناء على المشهور يأتي التعرض له ان شاء الله تعالى . ويحتمل في الرواية ان يراد بالسعة مجموع الطول والعرض فتكون لا قائل بها . ومثله ايضاً ان قرئ وشبر بالرفع أي ذراعان عمقه في ذراع طوله وشبر سعتة . ويحتمل حملها على ان المراد بالسعة إنما هو العرض ويكون الطول محذوفاً فيحصل . من ضرب العرض في العمق اثني

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٠ .

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب المواقيت من كتاب الصلاة .

عشر وقد يزداد القدم شيئاً يسيراً على الشبر مقدار ربع ومقدار الطول ثلاثة ونصف لان الغالب زيادة الطول على العرض ، ولما دل على أنه ثلاثة ونصف ، فيوافق حينئذ مذهب المشهور . وربما احتمل تنزيلها على ما يوافق الثلاثة بالتقرير المتقدم سابقاً في رواية أبي بصير من حمل قوله ذراع وشبر سعة على تقدير القطر لكون الكر مدوراً لا يعرف عرضه من طوله ، فاذا أردنا معرفة ذلك ضربنا نصف القطر وهو شبر ونصف في نصف الدائرة وهو أربعة ونصف لكون القطر ثلثها كما هو مقرر في محله يحصل منه ستة وثلاثة ارباع ، فتضرب في أربعة العمق ، فيحصل سبعة وعشرون . وانت خير بعد مثل ذلك في الأخبار لتوقفه على المهارة في فنه المعلوم خلو مثل اسماعيل بن جابر عنه ، وإلا لذكر في ترجمته . والأولى حملها على ما تقدم أو طرحها .

ومستند (الخامس) أي مذهب الراوندي دليل المشهور من رواية أبي بصير ونحوها إلا أنه فهم منها أن (في) ليست للضرب بل بمعنى مع ، فتبلغ عشرة ونصفاً ، وهو قد يكون كالمشهور كما إذا كان كل من أبعاده الثلاثة ثلاثة ونصفاً وقد يقرب منه كما لو فرض طوله ثلاثة أشبار وعرضه ثلاثة وعمقه أربعة ونصف فإن مساحته حينئذ أربعون شبراً ونصف ، وقد يكون بعيداً عنه جداً كما لو فرض طوله ستة وعرضه أربعة وعمقه نصف شبر فإن مساحته اثني عشر شبراً ، وأبعد منه ما لو فرض طوله تسعة أشبار وعرضه شبر واحد وعمقه نصف شبر . فعلى كلامه يكون مثل ذلك كراً وتبلغ مساحته على تقدير الضرب أربعة أشبار ونصف ، ولمكان هذا الاختلاف بينه وبين المشهور يحتمل تنزيل كلامه على ما بلغ عشرة ونصفاً مع تساوي الأبعاد الثلاثة في المقدار وهو عين مذهب المشهور ، وإن أبيت فهو فاسد لظهور الأخبار في إرادة الضرب ، بل الاجماع المركب على أنه يلزمه عليه اختلاف مقدار الكر ، فتارة ما يملأ قرية أو جرة وأخرى ما يملأ حياً وراوية وأكثر ، وهو من المستبعد جداً .

ومستند (السادس) وهو العمل بكل ما روي لاختلاف الأخبار قيل ومرجه

الى مختار القمين ، وجهل الزائد على النذب . وقد يقال أن السكر عنده اسم لما بلغ سبعة وعشرين الى الستة وثلاثين ومنها الى رواية المشهور ، ومتى ما حصل نقصان في الأربعين مثلاً رجع الى الفرد الآخر فيكون عنده اكرار لا كر واحد حتى يحمل الزائد على النذب أخذاً بظاهر ما دل على أن السكر سبعة وعشرين وستة وثلاثين وثلاثة وأربعين ، فيكون السكر عبارة عن الثلاثة ، ومثله يجري في السابق أي كلام الراوندي ، إلا أنه من قبيل المشترك المعنوي وما نحن فيه من قبيل المشترك اللفظي بين الثلاثة ، وإن كان بالنسبة الى أفرادها بحسب الزيادة والنقصان ايضاً مشترك معنوي . وكيف كان ففساده لا يحتاج الى بيان لظهور اتحاد معنى السكر ، وأي فائدة في بيان الفرد العالي مع حصوله بالفرد الأدنى ، سيما في بيان المقدار الذي تدور الطهارة والنجاسة على وجوده وعدمه ، مع أنه ان أراد ان هذه المعاني وضع لها شرعاً ففيه مع أن إصالة عدم التعدد تقضي بعدمه أن السكر ليس له في الشرع بحسب الظاهر حقيقة شرعية ، ولذا ما ذكر يوماً في لسان المشرعة أن السكر لغة كذا وشرعاً كذا ، مع أن طريقتنا لضبط الحقيقة الشرعية إنما هو المشرعية ، وان أراد لغة فهو معلوم العدم وان أراد المجاز فهو مع عدمه بل منعه لا يتصور فيه هذا الابتداء والانتها .

وأما على الوجه الأول من إرادة النذب ففيه - مع بعد استفادة النذب من مثلها بما ذكر في بيان التقدير ، بل امتناعه إذ لا إشعار فيها باستحباب ذلك للمستعمل ولا يتصور غيره - أنه ليس عملاً بكل ما روي بل هو إخراج لها عن ظاهرها ، هذا مع أنه يمكن ادعاء الاجماع على خلافه . وهذا القول كاحتمال جهل الأخبار على السكر الترتيبي فاقصاه مثلاً تقدير المشهور ثم من بعده الصحيحة المذكورة ثم من بعده كر القمين بمعنى أنه مع وجود الفرد العالي لا يجوز استعمال الأدنى منه وهكذا ، لاستلزامه إما المنع من استعمال الأدنى مع كونه كراً أو أنه ليس كراً وبعد انعدام الأعلى يكون كراً . واحتمال إرادة الترتيب بالمعنى الذي ذكرنا في كلام ابن طاووس قد عرفت ما فيه . ومثلها احتمال القول ان هذا

تسامح في تقدير السكر ، إذ كيف يعقل التسامح مع هذا التفاوت .
نعم هنا (بحث آخر) وهو ان التحديد بالاشبار أو الوزن على المشهور وغيره
هل هو على التحقيق أو التقريب فتي نقص منه قليل لا يقدح في كونه كراً ؟ الظاهر
الأول لتعليق الحكم فيه على هذا المقدار فلا تسامح فيه . ودعوى احتمال الصديق مع
النقصان يدفعه انه من المساحات العرفية لا من الحقائق . لا يقال ان هذا التقريب ربما
يكون وجه جمع بين رواية ابي بصير التي هي دليل المشهور وبين صحيحة اسماعيل بن جابر ،
لانا نقول على تقدير التقريب لا يتسامح في مثل هذا المقدار فان التفاوت سبعة اشبار
إلا ثمن . ومثل الاحتمال المتقدم سابقاً احتمال القول بان هذا الاختلاف في الأخبار من
جهة اختلاف المياه في الصفا وعدمه فاذا كان الماء صافياً ليس فيه شيء يكون مقدار السكر
سبعة وعشرين بخلاف غيره فيقدر بالتقديرين الآخرين للاختلاف شدة وضعفاً . وأنت
خير ان ذلك كله تصرف من غير اذن المالك . ثم أنه لو كان هناك ما اختبر بالوزن
فبلغ المقدار المعلوم ولكنه بالمساحة لا يبلغ وبالعكس فهل تجري عليه أحكام الكرية
أولاً ؟ والظاهر ان المساحة على المشهور تزيد على الوزن في المشهور فما معنى هذا التقدير ؟
ومنا يصنع بالزيادة ؟ على الاستحباب أو غيره ؟ والتحقيق في المقام أن يقال قد علمت
ان السكر مكيال معروف ، إلا انه لما كان غير موجود في كل وقت ، اولاً أنه خشي
ان يجهل حاله مع احتياج الناس لمعرفة السكر لكثرة اسفارهم وعوارضهم ، بل هم
محتاجون الى ذلك في الحضر اراد الشارع ضبطه بالوزن لكونه الأصل وبالمساحة
تسهيلاً للخلق . والظاهر انه مبني تقديره بها على التقريب لا على التحقيق ، وإن كان
بعد تقدير التقريب بذلك صار تحقيقاً لا ينقص منه شيء ، فيكون تحقيقاً في تقريب ،
فلا يقدح هذا التفاوت بينهما وحيثئذ يكون عدمها علامة على عدم السكر ، كما ان وجود
أحدها دليل عليها وان خاصية الوزن لما نقص عنه بالوزن والمساحة للمساحة لا المساحة للوزن
ولا العكس ، فيكون مفهوم كل من الروايتين معارض بالأخرى فيسقطان فيبقى منطوقهما

سالمًا ، وبكفي في تحقق الكر وجود أحدهما . وبعبارة أخرى هنا كران وزني ومساحي فلا ينافي نقصان أحدهما عن الآخر إذ ما نقص في الوزن وبلغ في المساحة كرم مساحي لا وزني وبالعكس ، فإن أحدهما غير الآخر ، فليس الزيادة محمولة على الاستعجاب . لكن قد يشكل بأنه لا داعي الى هذا التقدير المختلف بعد علمه بنقص الوزن عن المساحة دائماً مع القدرة على ضابط بغير ذلك منطبق عليه . ويدفع أولاً بأن دعوى علم النبي والأئمة (عليهم السلام) بذلك ممنوعة ، ولا غضاضة لان علمهم (عليهم السلام) ليس كعلم الخالق عز وجل فقد يكون قد روه باذهانهم الشريفة واجرى الله الحكم عليه (١)

(١) كتب الحجة المحقق السيد عبدالرزاق الموسوي المرقم في مقدمة كتابه (مقتل الحسين عليه السلام) فصلاً إضافياً عن سعة علم الامام المنتصب من المولى سبحانه علماً للعباد وعن إقدام الأئمة (عليهم السلام) على ما فيه الهلكة . قال لقد دلت الآثار المتواترة معنى على ان الله تعالى منح الامام الحجة الذي أقامه مناراً يبتدى به الى السيل بعد انقضاء أمد الرسالة قوة قدسية عبر عنها في الحديث (بعمود نور) يستعمل به الامام ما يقع في الكون من حوادث وملاحم وما تكنه جوامح البشر من خير وشر حتى كأن الأشياء كلها حاضرة لديه على حد تعبير ابن عباد الله (عليه السلام) كما في مختصر البصائر ص ١٠١ إنداراً من لدن حكيم عليم تعالى شأنه .

ولا غلو فيه كما يتوهمه من لا فقه له بأسرار الاحاديث الواردة عنهم (عليهم السلام) ولم يصبر ما نخلت به هذه الشخصيات المتحدة مع الحقيقة (الاحمدية) المتكوفة من الشعاع الأقدس تعانت نورانيته ، فان المقالات في شخص عبارة عن إثبات صفة له إما أن يحيلها العقل أو لعدم القابلية لها . والعقل لا يمنع الكرم الالهي ، وهذه الدنوات المطهرة بنص الذكر المجيد (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً) قابلة لتحمل الفيض الأقدس بتمام معانيه والشع منزه عنه (المبدأ الأعلى) جلّت عظمتها فالتقى مبدأ فياض ودنوات قابلة للافاضة ، إذن لا بدع في كل ما ورد في حقهم (عليهم السلام) من العلم بالمغيبات والوقوف على أعمان العباد وما يحدث في البلدان من خير وشر منحة من مفيض النعم عز شأنه على من (فتح بهم الوجود وبهم يختم) اللهم إلا اشياء استأثرت بها وحده سبحانه فالغيب المدعى فيهم غير المختص بالبارئ تعالى ، فانه فيه ذاتي وفي النبي والأئمة =

وثانياً بأنه لا يمكن ضبط مساحة تنطبق على الوزن دائماً أو بالعكس لاختلاف المياه ثقلاً وخفة دائماً ومن اختبر ذلك وجد ما قلنا ، فتارة يزيد الوزن وأخرى بالعكس . فقد يكون الشارع أخذ مقداراً جامعاً وهو هذا التقدير ، والله أعلم بحقيقة الحال . والحوالة

— من إبنائه مجعول من الله تعالى ، فبواسطة فيضه واطفه كانوا يتمكنون من استعمال خواص الطبائع والحوادث وما كان ويكون وهو كائن .

ويشهد له أن أبا جعفر الجواد عليه السلام لما أخبر أم الفضل بنت المأمون حينما أدخلت عليه بما فاجأها بما يعترى النساء عند العادة قالت له لا يعلم الغيب إلا الله تعالى ، فقال عليه السلام وأنا أعلمه من علم الله تعالى .

فالائمة عليهم السلام محتاجون في جميع الآتات الى الفضل الالهى بتمكينهم من الوقوف على ما كان ويكون بحيث لولا دوام الاتصال وتتابع الفيوضات لنفد ما عندهم كما نص عليه ابو عبد الله عليه السلام ، فانه قال لولا انا نزداد في كل ليلة جمعة لنفد ما عندنا ، ومراده عليه السلام التعريف بأن عليهم مجعول من البارئ تعالى وانهم في حاجة الى هذه المنحة المباركة ، والتخصيص بليلة الجمعة من جهة بركتها بنزول اللطاف الرحمانية فيها من اول الليل على العكس من سائر الليالي ، والى هذا يرجع قول ابى الحسن الرضا عليه السلام يبسط لنا العلم فنعلم ويقبض عنا فلا نعلم .

وهل يشك من يقرأ في سورة الجن الآية ٢٦ (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول) ان من كان من ربه تعالى قاب قوسين او ادنى هو الرسول المرتضى حيث لم يفضل احد من الخلق مهما ترقى الى مستوى الفضائل واستقى من منبع الوحي ، وفي ذلك يقول ابو جعفر عليه السلام كانوا الله محمد (ص) ممن ارتضاه الله تعالى .

ولم يعد الله سبحانه الخلفاء من آل الرسول عن هذه المنزلة بعد اشتقاقهم من النور المحمدي ، وحازوا جميع ما حبا الله به جدهم الاعظم من المتأثر التي لا يدانيها احد الا النبوة والأزواج على حد تعبير ابى عبد الله الصادق كما في المختصر ص ٢٠ .

ولما نفي عمرو بن هذاب عن الأئمة عليهم السلام علم الغيب استناداً الى ظاهر هذه الآية قال له ابو الحسن الرضا عليه السلام ان رسول الله هو المرتضى عند الله تعالى ونحن ورثة ذلك الرسول الذي اطنمه الله على الغيب فعلينا ما كان ويكون الى يوم القيامة .

في الأشبار على المعتاد ، ولا يقدح هذا الاختلاف اليسير في تفاوت الأشبار المعتادة ، ولعله لذلك ارتكب القول بالتقريب قائله . وفيه انه لا يقضي بالتقريب في اصل المقدار أي الثلاثة الأشبار ونصف بحيث يتسامح بالناقص عنها بالشبر المعتاد ، على ان المراد

== ومن لم يفقه المراد من علم الغيب المدعى لهذه الشخصيات نخب العوالم وسر الكائنات ولا أدرك كنهم تأخذ الحيرة في الايمان بسعة العلم لهم فيتسارع الى إنكار ما حباهم المولى سبحانه به ، وإذا كان سليمان يفقه منطق الطير وكلام النملة لإقداراً له من الميمن تعالى شأنه وتمكيناً له على ذلك فلا يفوت هذا العلم عن حاز أرق صفات الجلال والجمال وتخطى الى أعلى مستوى الفضائل .

وإنكار الصادق عليه السلام اطلاعه على هذا العلم مدعياً بأنه لما هم بضرب جلارته وهربت منه لم يعلم بها في أي بيوت الدار - لا يكون حجة للمشكرين بمسجد جهالة رواة الحديث كما في مرآة العقول ، وحضور المجلس من لا قابلية له على تحمل غامض عليهم كداود الرقي ويحيى الزار ، فيكون غرضه من النفي تثبيت عقيدتهم وعدم نزولهم ، ويؤيده ان سدير الراوي لهذا الحديث دخل عليه في وقت آخر وذكر له استغراب ما سمعه منه من نفي العلم بالغيب فطمئنه ابو عبدالله عليه السلام بأنه يعلم ما هو أرقى منه وهو العلم بالكتاب كاه ، وما حواه من فنون المعارف وأسرار الكائنات .

مع انه يحتمل ان يريد من نفي العلم بمكان الجارية (الرؤية بالبصر) فقوله عليه السلام (ما علمت) أي ما رأيته بمعنى في أي بيت دخلت والتورية في كلامهم جلارية لمصالح يعرفونها ، وإلا فمن يقول في صفة علمه لم يفتى ما سبقني ولم يعزب عنى ما غاب عنى لا يخفى عليه امر الجارية .

كما ان ما ورد عنهم عليهم السلام من ان الامام عليه السلام إذا أراد ان يعلم شيئاً أعلمه الله لا دلالة فيه على تحديد علمهم بوقت خاص ، بل الحديث يدل على ان أعمال تلك القوة القدسية الثابتة لديهم منذ الولادة موقوف على ارادتهم المتوقفة على وجود المصلحة في إبراز الحقائق المستورة وإظهار ما عندهم من مكنون العلم ، على ان هذا المضمون ورد في أحاديث ثلاثة ردها المجلس في مرآة العقول بضعف بعض رجالها وجهالة الآخرين . —

بالتحقيق الذي ذكرناه انما هو انه لا ينقص عن أقل أفراد المعتاد . ويحتمل القول انه بقدر الشبر المعتاد بتقدير لا يزيد ولا ينقص فيكون تحقيقاً في تقريب كأصل المقدار ، إلا انه بعيد كاحتمال القول ان المعتاد لا يزيد ولا ينقص تحقيقاً .

﴿ ويستوي في هذا الحكم ﴾ اي عدم نجاسة الكر وغيرها من الأحكام ﴿ مياه الغدران والأواني والحياض على الأنظر ﴾ . بل لا ظهور في غيره على ماهو المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل هي كذلك ، ولذا أطلقه بعضهم على عدم نجاسة الكر ، اذ لم ينقل الخلاف فيه إلا عن المفيد في المقنعة وسائر في المراسم ، حيث ذهب الى نجاسة ما في

== وحكاية الكتاب المجيد عن النبي صلى الله عليه وآله (لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير) لا نفيد إلا كونه مفتقراً الى الله تعالى في العلم بالمغيبات وانه لم يكن عالماً به من تلقاء نفسه ، وهذا لا ريب فيه فان المعتقد ان الله تعالى هو المتلطف على النبي والأئمة من أبنائه بالمسكة القدسية التي تمكنوا بواسطتها من استكشاف ما في السكون ، واردة النبي المطلق باطالة لانه لا ريب في إخباره ببعض المغيبات ، مع ان السياق يقتضي ان يراد من النبي العلم بالساعة لان السؤال كان عنها .

فالمتحصل مما ذكرناه ان الله تعالى بمنه واطفه أفاض على نبيه الأقدس صلى الله عليه وآله وخلفائه المعصومين مسكة نورية تمكنوا بواسطتها من استعلام ما يقع من الحوادث وما في الكائنات من الخواص وأسرار الموجودات وما يحدث من خير وشر ، ولا غلو فيه بعد قابليتهم لتحمل هذا الفيض المبارك ، وعدم الشح في عطاء الرب سبحانه (يهب ما يشاء لمن يشاء) وصارح الأئمة عليهم السلام بهذه الحجة الإلهية .

وانه غير بعيد فيمن تجرد للطاعة وعجنت طينته بماء الزاهة من الاولياء والصديقين فضلاً عن قبضهم الباري عز شأنه أمناء شرعه وأعلاماً لعباده .

وقد اعترف الشيخ المفيد في المقالات ص - ٧٧ - بان الله سبحانه أكرم الأئمة من آل محمد عليهم السلام بمعرفة ضمائر العباد وما يكون قبل كونه اطلاقاً منه سبحانه لهذه الذرات القدسية ، وان لم يجب ذلك عقلاً ولكنه وجب لهم بالسمع .

وذكر الطبرسي في مجمع البيان عند قوله تعالى في سورة الأنعام الآية . هـ (لا أعلم الغيب) انه لم يعلم الغيب من تلقاء نفسه وانما يعلم ما يعلمه الله به وفي مرآة العقول ج ١ ص ١٨٧ =

الحياض والأواني وان كان كثيراً ، مع ان عبارة المنفعة غير صريحة في ذلك بل
تحتل الحل على ارادة ما كان دون السكر ، كما لعله يظهر من الشيخ في التهذيب
فانه لم يتعرض في شرحه لهذه العبارة الى كون ذلك مذهبا للمفيد ، بل ظاهره عند شرح
قولي المفيد (والمياه اذا كانت في آنية محصورة فوق فيها نجاسة لم يتوضأ ووجب إهراقها)
انه فهم منه ان مراده مع القلة ، لانه قال : « يدل على ذلك ما قدمنا ذكره من ان الماء
متى نقص عن السكر فانه ينجس بما يحته من النجاسات » الى آخره لكن التأمل الصادق
في عبارة المنفعة وما اشتملت عليه من التفصيل يمنع من احتمال غير ذلك فيها ، بل قد

— ان اجمع بين الآيات والروايات انهم عليهم السلام لا يعملون الغيب من نفاء انفسهم بغير
تعليمه بوحى أو الهام ، وإلا فظاهر ان عمدة معاجز الانبياء والاوصياء من هذا القبيل .
وعلى ضوء الاحاديث المتكثرة مشى المحقق الأشداني في حاشيته على رسائل الشيخ الانصاري
ج ٢ ص ٦٠ فسجل اعتماده بما ارتئناه .

ولم يتباعد العلامة الألوسي عما قررناه من تمكين المولى سبحانه الخلفاء المعصومين
من الوقوف على المغيبات ، فانه قال في تفسيره (روح المعاني) ج ٢٠ ص ٩١ عند قوله تعالى
في سورة النمل الآية ٦٥ (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله) لعل الحق ان علم
الغيب المنقضى عن غيره جل وعلا هو ما كان للشخص بذاته اى بلا واسطة في ثبوته له ، وما وقع
للخواص ليس من هذا العلم المنقضى في شيء ، وانما هو من الواجب عز وجل لإفاضة منه عليهم
بوجه من الوجوه ، فلا يقال انهم علموا الغيب بذلك المعنى فانه كفر ، بل يقال انهم أظهروا
واطلعوا على الغيب .

ويقول ابن حجر في الفتاوى الحديثية ص ٢٢٣ إعلام الله تعالى للانبياء والاولياء
بعض الغيوب يمكن لا يستلزم محالا بوجه ، وانكار وقوعه عناد ، لانهم علموا بإعلام الله
واطلاعه لهم ، وقد صرح النووي في فتاويه به فقال لا يعلم ذلك استقلالاً ، وانما هو
بإعلام الله لهم .

ويحكى عبد القادر العيدروس في النور السافر في أعيان القرن العاشر ص ٨٥
ان النيسابوري صاحب التفسير يقول امتناع الكرامة من الاولياء إما لان الله ليس أهلاً =

يستفاد منها تخصيص الغدير والقليب بحكم السكر ونجاسة ماعداها وان لم يكن حوضاً أو آنية . وعن ظاهر الشيخ في النهاية موافقة المفيد في خصوص الأواني . وكيف كان فلا ريب في ضعفه ولذلك نسبة بعضهم الى الشنوذ بل عن آخر انه لا وجه له ، للأصل وعمومات الطهارة لموافقتها لأكثر أحكام السكرية ، بل جميعها على وجه ، وإطلاق مادل على حكم السكر ، بل يكاد يقطع الناظر في أخبار السكر وفيما ورد منها بالضغط بالضرب والوزن انه لا خصوصية لمخال الماء ، مضافاً الى قوله (عليه السلام) (نحو حي = لان يعطى المؤمن ما يريد ، وإما لأن المؤمن ليس أهلاً لذلك ، وكل منهما بعيد ، فان توفيق المؤمن لمعرفة لمن أشرف المواهب منه تعالى لعبده ، واذا لم يبخل الفياض بالأشرف فلان لا يبخل بالأدون أولى .

وهؤلاء وان لم يوافقوا الشيعة على ما يعتقدونه في أئمتهم عليهم السلام من القدرة على العلم بالحوادث الكائنة والتي تكون ، لاعتقادهم ان هذه السعة محتصة بالباري جل شأنه . ولكن الملاك الذي قرروه لمعرفة الأنبياء والأولياء ببعض الغيب وهو تمكين المولى سبحانه لهم من الوقوف على المغيبات تفيد ما تعتقده الشيعة من سعة العلم ، فان الميزان للوقوف على الغيب اذا كان باقدار الله تعالى فمن الجائز ان تكون تلك القوة الثورية بالغة أقصى مداها حتى كأن الأشياء كلها حاضرة لديهم على حد تعبير الامام الصادق عليه السلام اللهم إلا ما استأثر به الله وحده فانه لا وقوف لأحد عليه مهما ترقى الى فوق ذروة الكمال .

وعلى هذا الذي سجلناه من سعة علم الامام الشامل لجميع الحوادث وأسرار الكائنات وخواص الطبايع حجة من مفيض النعم تعالت نعمائهم يتجلى انه عليه السلام لم يفته العلم فيما يحسد السكر من المساحة المطابقة تحقيقاً للوزن ، والأخبار الحاكية عنه تحديدهما مع ما يشاهد فيهما من الاختلاف فبعد غض النظر عما يقال في بعضها يكون العلاج إما بحمل الزائد على كونه علامة على وجود الحد قبله ، وذلك في صورة زيادة الوزن على المساحة بمقدار يتساح فيه ، وصورة زيادة المساحة على الوزن بمقدار يتساح فيه ، وهذا نظير ما ورد عنهم عليهم السلام من تحديد حد الترخص بخفاء الاذان والجدران مع انها لا يتطابقان دائماً ، فيكون خفاء الجدران علامة على وجود الحد قبله ، وإما بترجيح ما يفيد كون المساحة سبعة وعشرين شهراً فانها تتفق مع الوزن دائماً على الأبطال العراقية كما جربه بعض الأعلام .

هذا (١) وقوله (لا تشرب من سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقي منه) (٢) وقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٣) لما سئل أن حياضنا هذه تردّها الكلاب والبهائم: «لما ما أخذت أفواهها ولكم سائر ذلك» وقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) لما سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة: «إنها تردّها الكلاب إلى أن قال (عليه السلام): وكم قدر الماء؟ فقيل إلى نصف الساق وإلى الركبة، فقال: توضع منه» هذا مع إطلاق الاجتماعات على عدم نجاسة السكر إلى غير ذلك. والمناقشة في بعض ما ذكرنا من الأدلة لا تورث شكاً في أصل الدعوى وأقصى ما استدلل به للمفيد عموم النهي (٥) عن استعمال الأواني بعدمباشرة النجاسة، والتعارض بينها وبين بعض ما عرفت تعارض العموم من وجه. وفيه أنه بعد تسليم ذلك وكونه أخص من الدعوى مرجوحة بالنسبة إلى تلك من وجوه عديدة تدفع أن الأصل والعمومات كافية في ذلك ﴿وأما﴾ القسم الثالث أي

﴿ ماء البئر ﴾

وهي كما عن الشهيد «مجمع ماء نابع لا يتعداها غالباً ولا يخرج عن مساحتها عرفاً» ومن المعلوم أن المقصود من هذا التعريف ضبط المعنى العرفي، وإلا فلا حقيقة له شرعية قطعاً بل ولا متشرعية، بل ولا لغوية تنافي المعنى العرفي، فالذي ينبغي أن يؤكل معناه إلى العرف كما في غيره من الألفاظ التي بهذه المثابة، لكن لما شاع إطلاق اسم البئر على ما ليس كذلك كما في آبار المشهد الغروي على مشرفه السلام وآبار أهل الشام ونحو ذلك أراد (رحمه الله) ضبطه العرف حتى لا يقع الاشتباه فقال بمجمع ماء نابع إلى آخره، إذ ليست الآبار المتقدمة كذلك بل يجري الماء إليها من عيون خارجة عنها، إلا أن قوله

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٠ - ١٢

(٥) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب النجاسات - حديث ١

(رحمه الله) (لا يتعداها غالباً) لا يخلو من إجمال ، لانه ان أراد بالغالب بحسب الأزمان ورد عليه انه ينبغي حينئذ ان تجري على المتعدي حال التعدي ولو نادراً أحكام البئر اذ يصدق عليه انه لا يتعداها غالباً ، وان أراد بحسب أفراد البئر ورد عليه مثل الأول بالنسبة للفرد النادر . (فان قلت) ان ذلك كله يدفعه قوله ولا يخرج عن مسماها عرفاً ، قلت هو مغلط حينئذ عن قوله لا يتعداها الى آخره . لكن قد يكون مقصوده ان التعدي اذا كان نادراً لا يخرجها عن البئرية حال عدم التعدي بخلاف ما لو كان التعدي هو الغالب وعدم التعدي هو النادر فانه لا يلحقها أحكام البئر ، ومثله اذا كانا متساويين لان الأصل عدم تعلق أحكام البئر فما لم يعلم بئريته لا يحكم بتعلق الأحكام عليه ، الا انه - مع انه كيف يعرف المتعدي غالباً من غيره في الآبار المجهولة الحال ، وتنقيح ذلك بالأصول لا يخلو من إشكال - لا يخفى ما فيه من الاجمال الذي لا يناسب التعريف ، بل قيل : « قوله ولا يخرج عن مسماها عرفاً كذلك ايضاً ، لان العرف الواقع لا يظهر اي عرف هو أعراف زمانه ام زمان غيره ، وعلى الثاني فيراد الأعم أو الأعم منه ومن الخاص ، مع انه يشكل إرادة عرف غيره (صلى الله عليه وآله) ، وإلا لزم تغير الحكم بتغير التسمية فيثبت في العين حكم البئر لو سميت باسمه وبطلانه ظاهر » وفيه ان العرف اذا أطلق ظاهر في إرادة العرف العام وبه ثبت الحقيقة اللغوية ان لم يعلم بمغايرتها ويقدم على اللغوية ان علم ثبوتها على الأصح (١) على ان ما ذكره هذا المتعرض من التشقيق كله لا محل له في المقام اذ ليس للبئر في زمانه معنى غير ما عندنا لاعرفاً عاماً ولا خاصاً . وكان الذي حداه الى ذلك هو إطلاق لفظ البئر على مثل آبار المشهد الغروي والشامات في لسان أهل العرف وهو

(١) لحصول الظن بعدم حدوث هذا المعنى العرفي العام بعدم صلوات الله وسلامه عليهم ، بحيث تطابق أهل العرف العام على ذلك وحصل مثل هذا التغير في مثل هذه المدة ، وبذلك ينقطع إصالة تأخر الحادث الذي هو مستند تقديم اللغوية ، ولتحقيق ذلك مقام آخر (منه رحمه الله) .

غير العرف العام السابق فأراد ان ينبه على أنه ليس المدار إلا على زمانه (صلى الله عليه وآله)
 بسكنك تعلم ان هذا الاطلاق لم يكن عند عامة أهل العرف العام ، بل كان إطلاقاً من
 أطلق إنما كان لمشاركته للبئر من جهة الحفر ووصوله الى حد النبع ونحو ذلك مما يشارك
 بها البئر التابع ، وقد يشير الى ذلك قولهم بئر جار وبئر نبع فتأمل . والحاصل ان
 الذي ينبغي النظر الى حال العرف في مثل هذا الزمان ، فما يعلم حدوثه لا يلتفت اليه
 وما لم يعلم تعلق به الحكم لانه به يستكشف العرف السابق وتثبت اللغة ان لم يعلم
 مغايرتها وإلا قدم عليها على الأصح ، فمثل الاطلاق في هذا الوقت على مثل آبار المشهد
 الغروي وغيره مما علم حدوثه لا يلتفت اليه ولا يتعلق به حكم ، وأما غيره فيبقى على
 القاعدة . واحتمال المناقشة في حدوث هذا الاطلاق بانه قد يكون البئر سابقاً لما هو أعم
 مما ذكره العرف لا وجه له لاعتبار النبع فيه قطعاً . نعم قد يقال ان الذي يقتضيه المنقول
 عن كثير من أهل اللغة من تفسير النبع بانه الخارج من عيون ، بل قد يقتضيه التعليل (١)
 بان له مادة عدم دخول البئر الذي يكون ماؤها رشحاً لعدم تبادر ذلك من المادة ،
 ومثل ذلك فيما يكون مادته من التمدد ، مع ان الأصل عدم تعلق أحكام البئر ، بل ينبغي
 القطع به بالنسبة الى التمدد لعدم النبع فيه لغة وعرفاً لسكن الأقوى جريان حكم البئر على
 الرشيحية لاطلاق اسم البئر عرفاً فيقدم على اللغة ، مع أن المنقول عن صاحب الصحاح
 تفسير النبع بمطلق الخروج وقد تقدم لنا في الجاري ما يظهر منه ترجيح ذلك .

وهل يشترط في اسم البئر دوام النبع بمعنى أنه لا ينقطع عنها النبع كما قد يشعر
 به التعليل بالمادة أو لا ؟ وجهان ، والظاهر دوران الحكم مدار استعدادها للنبع ،
 فتوقفه على إخراج بعض مائها لا يقدح في صدق اسم البئر . ولو كان لها وقتان تنقطع
 في أحدهما دون الآخر فالظاهر دوران الحكم مداره وجوداً وعدمًا . ولو شك فيها في
 هذا الحال لم يبعد التمسك باصالة عدم الاقطاع ان لم يعلم ان لها حالتين ، وأما بعد العلم

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ و ٧ .

لكن لا يعلم أن هذا الحال أيها ، فمع سبق العلم بحصول أحدهما لم يبعد التمسك باستصحابه ، وأما مع عدم العلم فيحتمل عدم جريان أحكام البئر ، لأن الشك في الشرط شك في المشروط . ويحتمل القول بالجريان لصدق اسم البئر عليها فتأمل .

وينبغي القطع بخروج الحفر التي تحفر قرب الماء فيكون فيه ماء لعدم صدق اسم البئر ، كما أنه ينبغي القطع بخروج العيون لذلك وإيضاً قد يستفاد من قوله في التعريف لا يتعداها أن البئر متى أجريت بتصوير نهر لها ولو في باطن الأرض تخرج عن مسمى البئر . وهو كذلك لدخولها تحت الجاري ، نعم يشترط أن يكون جرياناً معتداً به . واحتمال عدم منافاة صدق الجاري للبئر مدفوع بظهورها من جعل البئر قسماً للجاري وتخصيصه بأحكام له على حدة . والآبار المتواصلة ان تحقق فيها الجريان جرى عليها حكم الجاري وإلا كانت آباراً متعددة لا بئراً واحداً إن لم تتحد من سافل وأما لو كانت من سافل شيئاً واحداً واختلفت الحفر اليها من خارج فهل هي بئر واحد أو آبار متعددة ؟ وجهان ، وعلى الثاني فهل نزحها بنزح الماء جميعه أو يكفي مقدار ماء بئر ؟ لا يبعد الأول ، كما انه لا يبعد ذلك على الأول أيضاً لاستصحاب النجاسة حتى ينزح الجميع . ولواقعات بماء جار وان ركذ عندها فالظاهر عدم إجراء الحكم البئر عليها اقتصاراً على المتيقن لاصالة العدم ، بل وكذا الواقف السكر على اشكال .

وكيف كان (فانه يتنجس بتغيره) لو نأ أو طعاً أو رائحة حساً (بالنجاسة) وفي المتنجس ما مر (إجماعاً) مع كون التغير مستوعباً لجميع الماء أو خصوص المتغير ان لم يقطع التغير عمود الماء ، والا فالتغير ، والسافل ان لم يكن مقدار كره على ما ستسمع من مذهب المتأخرين من ان حكم البئر حكم الجاري بالنسبة للطهارة والنجاسة . (وهل يتنجس بالملاقاة) لأي نجاسة وان كانت أكراراً (فيه تردد والأظهر التنجيس) للإجماع المنقول في كلام جماعة من الفحول عليه بل في السرائر . وعن غيرها نفي الخلاف فيه ، مع التصريح بانه لا فرق بين قلة الماء وكثرته ، مضافاً الى الإجماعات في مقدار النزح ،

لكن قد يقال انها مساقاة لغير ذلك . ولهذا ربما تقع من القائل بعدم التجسس . نعم
يمكن الاستدلال عليه ايضاً بالعمومات أو الاطلاقات الدالة على نجاسة ما تلاقى هذه
النجاسات وما ذل (١) على نجاسة القليل متبعا بعدم القول بالفصل أو ضعفه . وبقوله في
مكتوبة محمد بن اسماعيل بن بزيع (٢) في الصحيح قال : « كتبت الى رجل أسأله أن
يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن البئر تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها
قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شيء من عنرة كالبعرة ونحوها ما الذي يطهرها
حتى يحل الوضوء منها للصلاة ؟ فوقع (عليه السلام) بخطه في كتابي ينزع منها دلاء »
وهو في قوة قوله يطهرها نزع دلاء منها ، لوجوب تطابق الجواب السؤال وهو قاض
بالنجاسة قبل النزع وبما رواه علي بن يقطين في الصحيح (٣) عن أبي الحسن موسى
ابن جعفر (عليه السلام) قال : « سألت عن البئر يقع فيها الدجاجة والحمامة أو الفأرة
أو الكلب أو الهرة فقال يجزيك ان تنزع منها دلاء ، فان ذلك يطهرها ان شاء الله » .
وبقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) : « اذا اتيت البئر وانت جنب فلم تجد دلوأ
ولا شيئاً تعرف به فتيمم بالصعيد ، فان رب المأرب الصعيد ولا تقع في البئر ولا تفسد
على القوم ماءهم » فان جواز التيمم مشروط بتقيد الماء الطاهر مع ظهور إرادة النجاسة
من لفظ الافساد كما اعترف به الخصم ولولا انه يقبل النجاسة لم يفسد . وربما استدل عليه
ايضاً بحسنة زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير (٥) قالوا : « قلنا بئر يتوضأ منها يجري
البول من تحتها أينجسها ؟ قالوا : فقال : انكأنت في أعلى الوادي والوادي يجري فيه البول

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢١ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ وليس فيه لفظ الفأرة

(٤) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب التيمم - حديث ٢ .

(٥) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ . مع اختلاف يسير

من تحتها وكان ما بينهما قدر ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع لم ينجس ذلك وإن كان أقل من ذلك بنجسها ، وإن كانت البئر في أسفل الوادي ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة أذرع لم ينجسها وما كان أقل من ذلك فلا تتوضأ منه » كما أنه قد يستدل عليه بأخبار وجوب النزع التي قيل في حقها أنها متواترة . واحتمال الوجوب التبعدي بعيد ، كل ذلك مع البشارة العظيمة على النجاسة حتى نقل جماعة منهم السيد أن نقل الاجماع عليه بين القدماء وأخرى منهم الشيخ والحلي نفت الخلاف عنه . مع قرب عهدهم وبعد خفاء هذا الحكم على كثرة دورانه عليهم ، مع أن المتأخرين وإن خالفوا في ذلك لكنهم لم يذكروا دليلاً يثبت خفاؤه على المتقدمين ، بل العمدة عندهم على أخبار خرجت من أيديهم ومع ذلك أعرضوا عنها وما ذاك إلا لأمر عندهم .

وقيل بالطهارة وعدم حصول النجاسة إلا بالتغير من دون فرق بين القليل والكثير ، وهو المنقول عن ابن أبي عقيل وقيل أنه المنقول عن الشيخ الحسين بن عبيد الله الفضائري والشيخ مفيد الدين بن الجهم ، وإليه ذهب العلامة وأكثر المتأخرين عنه كما في الذخيرة وهو الأقوى للأصل ، وقوله (عليه السلام) : (كل ماء طاهر حتى تعلم أنه قدر) وقول الرضا (عليه السلام) (١) في صحيح محمد بن اسماعيل بن بزيع : « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير » وأخرى مثلها ، وصحيحته الأخرى عنه (عليه السلام) (٢) قال : « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة » ووجه الدلالة فيه من وجوه ، فانه (عليه السلام) قد حكم بالسعة لماء البئر ومعناها عدم قبول النجاسة ، اذ هو اللائق لبيانه مع ظهوره في أن ماء البئر وإن كان قليلاً واسع لكونه ماء بئر ، وايضاً لم يكتف بذلك حتى أردفه بقوله (عليه السلام) : (لا يفسده شيء) وشيء نكرة في سياق النفي تفيد العموم على أن الاستثناء منه قرينة على إرادة الاستيعاب ، ولاريب أن المراد بالافساد

الاجتناب من جهة النجاسة لانه لامعنى لبيانه (عليه السلام) غير ذلك مما يرى ويعترفه كل أحد على انه لا معنى للاستثناء حينئذ . ثم انه (عليه السلام) لم يكتف بذلك حتى ذكر الاستثناء فلا يبقى السامع في وجل من جهة غلبة التخصيص ، وهذا الاستثناء من العام يصيره بمنزلة النص ، لاسيما اذا ذكر الفرد الظاهر المعلوم الحال فانه يفيد انه لا خارج منه الا هذا الفرد الذي يعلمه كل أحد . ولو كان هناك فرد خفي لكان هو اللاتق بالبيان . ثم انه (عليه السلام) لم يكتف بذلك حتى بين ان تطهيره غير محتاج الى مطهر خارجي كما في غيره بل تطهره انما هو بنزحه حتى يذهب الريح ويعطيب الطعم . ثم انه (عليه السلام) لم يكتف بذلك كله حتى انه ذكر الاستدلال على ذلك بكونه له مادة ، وهو على كل حال ان كان تعليلا للأول أو الثاني فيه دلالة على المطلوب . فهذه الرواية مع اشتمالها على المؤكدات الكثيرة لا ينبغي المناقشة في دلالتها وايضا استفاؤه (عليه السلام) في الطهارة بالنزع المذهب للتغيير وان لم يبلغ المقدر قاض بذلك اذ على تقدير النجاسة يجب استيفاؤه مع التغيير بطريق أولى كذا قيل ، ولا يخلو من تأمل لانه راجع في الحقيقة الى تعارض مادل على التقدير ولو نزع الجميع مع هذه الرواية المكثفة بزوال التغيير . ولعل التعارض بينهما من وجه أو يقال بتحكيم مادل على التقدير لخصوصه على وجه . وكيف كان فلا ينافي القول بالنجاسة ولا دلالة فيه على الطهارة .

وما في الاستبصار من « ان المراد بالرواية انه لا يفسده شيء » إفساداً لا يجوز الانتفاع بشيء منه إلا بعد نزع جميعه إلا ما يغيره فأما اذا لم يتغير فانه ينزع منه مقدار وينتفع بالباقي « غريب أما أولاً ففيه انه لا معنى لتخصيص التغيير بالافساد الذي لا يجوز الانتفاع بشيء منه إلا بعد نزع جميعه ، فان صب الخمر والمني وأحد الدماء الثلاثة والبغير وغيرها كلها من ذلك القليل ، كما انه قد يجوز الانتفاع بشيء منه بدون نزع الجميع مع التغيير في صورة لا يتوقف زوال التغيير على نزع الجميع بمقتضى هذه الرواية . وأما ثانياً فان هذا التقدير والاضمار المشتمل على التخصيص الذي مآله الى الألفاظ الغير القابل لان يخاطب به من

أراد تفهيم السامع مما لا يجوز ارتكابه من غير دليل وقرينة عليه ، نعم ربما يرتكب في مثل بعض الأخبار التي أعرض عنها الأصحاب وقوي فيها المعارض إخراجاً عن صورة المخالفة لا في مثل ما نحن فيه ، وقد عرفت ان الرواية قد اشتملت على ضرر من الدلالة ، والطعن فيها بالمكاتبه ضعيف لحجية المكاتبه ولذلك أسنده الى الامام (عليه السلام) فقال : قال : والظاهر ان مراده الامام (عليه السلام) ، على انه نقلت بطريقين أحدهما فيه كتبت الى رجل أسأله ان يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) الى آخره فقد يكون هذا الراوي سمع ذلك تارة مشافهة وأخرى مكاتبه . وما يقال ان هذه الرواية عامة ومادل على النجاسة بالأشياء الخاصة خاص فيقدم عليه - في غاية الضعف ، أما أولاً فانه على القول بالنجاسة يكون التخصيص مستغنياً للمعام اذ لا شيء من النجاسات لا تنجسه على مختارهم وثانياً أنه ان قصد بما دل على النجاسة أخبار النزع ففيه انه لا دلالة فيه اذ ليس منحصراً وجهه في ذلك ، لاحتمال التعبد كما يدعيه بعضهم ، واحتمال أن يكون ذلك لطيب الماء وزوال النفرة الحاصلة من وقوع تلك الأعيان ، وان أراد غيرها مما قدما ذكره في أدلة النجاسة ففيه ان شرط التخصيص المقاومة وهي مفقودة لوجوه لعلك تسمع بعضها ان شاء الله تعالى . وما يقال ايضاً ان ظاهر الرواية متروك لحصول النجاسة بالتغير اللوني - ففيه انه على تقدير تسليم ان ما في الرواية لا يدل عليه لا يخرجها عن الحجية كما هو مقرر في محله . وصحيفة على بن جعفر (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن بئر ماء وقع فيه زبيل من عنبرة يابسة أو رطبة أو زبيل من سرقين يصلح الوضوء منها ؟ قال : لا بأس » ووجه الدلالة واضح . وما يقال ان العنبرة والسرقين أعم من النجس وبان السؤال وقع عن الزبيل المشتمل عليهما ووقوعه في البئر لا يستلزم إصابتهما الماء وانما المتحقق إصابة الزبيل خاصة ، وبإمكان ان يراد لا بأس بعد نزع الحسين ففيه - بعد إمكان الاستدلال على تقديره بترك الاستفصال - ان العنبرة لغة وعرفاً فضلة الانسان كما صرح به بعضهم

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ وفي الباب - ١٤ - حديث ٨

و ظهور إرادته بالخصوص هنا لمقابلته بالسارقين ، وعن منتقى الجمان انه ذكر جماعة من أهل اللغة أن العذرة الغائط ، وعن نهاية ابن الأثير انها الغائط الذي يلقيه الانسان من حيث بذلك لانهم كانوا يلقونها في أفنية الدور ، بل في المدارك وغيرها ان السارقين وان كان أعم من النجس إلا ان المراد به هنا النجس لان الفقيه لا يسأل عن الطاهر . لكن قد يقال انه لا مانع من سؤال الفقيه عن ذلك لا من جهة الطهارة والنجاسة بل لاحتمال ان يكون ماء الوضوء له خصوصية فتأمل . ووقوع الزيل في البئر يستلزم وصول ما فيه اليها عادة ولا سيما مع كون العذرة رطبة والرطوبة أعم من اللينة مع انه لا يناسب حال مثل علي ابن جعفر السؤال عنه . وأما احتماله بعد النزح ففي المدارك انه ممتنع لما فيه من تأخير البيان عن وقت الحاجة بل الألفاظ المتنافي للحكمة كما هو ظاهر . وفيه ان ذلك من قبيل الأطلاق والتقييد وقد يكون وقت السؤال ليس وقتا للحاجة أو كان السائل عالما بذلك او كانت فرائض حالية أو مقالية قد انعدمت من جهة تقطيع الأخبار . نعم ينبغي الجواب بان أخبار النزح لا دلالة فيها على النجاسة وليس الحل على ذلك أولى من حمل تلك على الكراهة واستعجاب النزح ، على ان الأخبار المتقدمة هي أرجح لموافقتها للأصول والعمومات وسهولة اللمة ومماحتها وغير ذلك فتأمل جيداً .

وصحيحة معاوية بن عمار (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « ممعته يقول لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البئر إلا أن يثتن فإن اتن غسل الثوب وأعاد الصلاة » وما (٢) يقال من المناقشة في السند من اشتراك حماد بين الثقة والضعيف وبأن لفظ البئر يقع على النابذة والمحقون ماؤها لا عن نجس ، فقد يكون السؤال هنا عن الثانية - فهو في غاية الضعف ، أما الأولى فلان حماد اذا اطلق قللتبادر منه انما هو الفرد الكامل المشهور والظاهر انه ابن عيسى ، أو يقال انه يبق دائرة بينه وبين حماد بن عثمان

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٠ .

(٢) في نسخة الاصل (ما) بدل (ما) .

الثاب وكل منها في غاية الوثاقة ، على انه يمكن تعيين الأول برواية الحسين بن سعيد عنه وروايته عن معاوية بن عمار . وأما الثانية فقد عرفت مما تقدم بطلانها وإن البئر حقيقة في النابع (١) .

وصحيحته الأخرى (٢) عن الصادق (عليه السلام) « في الفارة تقع في البئر فيتوضأ الرجل منها ويصلي وهو لا يعلم أيعيد الصلاة وبئسل ثوبه ؟ قال : لا يعيد الصلاة ولا يئسل ثوبه » وهو ظاهر في كون الفارة ميتة في البئر وكون الاستعمال إنما وقع بعد وقوعها لعطف الوضوء بالقاء المفيد للترتيب ، فلا معنى للقول بأن عدم الاعادة لعدم العلم بالوقوع سابقاً فقد تكون إنما وقعت بعد ، على ان ترك الاستفصال كاف .

وصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) « في البئر تقع فيها الميتة ، فقال : ان كان لها ريح ينزح منها عشرون دلو » والظاهر ان المفهوم هنا انه ان لم يكن له ريح لم ينزح له شيء ، ولذلك قطع السائل وسكت عن الاستفهام عنه مع انه أحد شقي السؤال ، وكيف يرضى الامام (عليه السلام) بعدم الجواب عن ذلك مع حاجة السائل اليه وان غفل .

وموثقة أبان بن عثمان (٤) - أوصحيحته كما قيل - عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سئل عن الفارة تقع في البئر لا يعلم بها إلا بعد ان يتوضأ منها أيعاد الوضوء فقال : لا »

(١) والظاهر ان مدار هذه التأويلات المخالفة للظاهر غاية ونهاية هو انه لما ترجح عندهم أخبار النجاسة وطرحوا أخبار الطهارة أرادوا ان يذكروا لها محامل ولو في غاية الضعف لإخراجها لما عن صورة المخالفة ، وإلا ما كان ليخفى عليهم (رحمهم الله) ضعف هذه التأويلات وخروجها عن الظاهر خروجاً تهيجها الطباع ، نعم يتجه عليهم انه لا معنى لترجيح تلك الروايات بل الترجيح في جانب هذه الروايات لما ستسمع ان شاء الله (منه رحمه الله) .

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٩ .

(٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ .

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١١ .

وهو ظاهر في سبقها على الاستعمال وان تأخر العلم بذلك .

وموتقة أبي أسامة وأبي يوسف يعقوب بن عثيم (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « اذا وقع في البئر الطير والدجاجة والفارة فانزع منها سبع دلاء ، قلنا : فما تقول في صلاتنا ووضوئنا وما أصاب ثيابنا ؟ فقال لا بأس به »

وموتقة أبي بصير (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) بئر يستقي منها ويتوضأ به وغسل منها الثياب وعجن به ثم علم انه كان فيها ميت ، قال : لا بأس ولا يغسل الثوب ولا تعاد منه الصلاة »

ورواية محمد بن القاسم (٣) عن أبي الحسن (عليه السلام) « عن البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع أو أقل أو أكثر يتوضأ منها ؟ قال : ليس يكره من قرب ولا بعد يتوضأ منها ويغتسل ما لم يتغير الماء »

وما رواه في القية مرسل عن الصادق (عليه السلام) (٤) « قال : كانت في المدينة بئر وسط مربعة فكانت الريح تهب فتلقي فيها القنر ؟ وكان النبي (ص) يتوضأ منها » . الى غير ذلك من الأخبار وهي كثيرة مثل قوله (عليه السلام) (٥) في صحيح جعفر ابن بشير « عن الفارة تقع في البئر فقال اذا خرجت فلا بأس وان تقسخت فسبح دلاء . وسئل عن الفارة تقع في البئر فلا يعلم أحد إلا بعد ما يتوضأ منها أيعيد الوضوء وصلاته ويفسل ما أصابه ، فقال : لا فقد استقى أهل الدار ورشوا » وربما يظهر من العلة أن تنجيس البئر بالملاقاة ربما يكون سبباً للخرج النقي .

وأنت خير ان الترجيح لهذه الأخبار لكثرةها وصحة أسانيدها وصراحة دلالة بعضها مع مخالفتها للعامة وموافقتها للأصول وعمومات الطهارة وموافقتها لسهولة الحنفية

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٢ .

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٥ - ٤ - ٢٠ .

(٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٣ وهي رواية أبي عبيدة

وشماحتها وانه لا حرج فيها ، مضافا الى ما يظهر من أخبار النزح من الأمر بدلاء ودلاء يسيرة ونحو ذلك مما يدل على المسامحة ، وكذا الاختلاف الفاحش في مقادير النزح والجمع بين الطاهر والتنجس ، وورود الأمر بالنزح للأمور الطاهرة ، وورود التخيير بين القليل والكثير ، وعدم انضباط الدلو ، مع اشتمال روايات النزح على ما لا يقولون به حتى لم تسلم رواية من ذلك ، ثم الحكم بنجاسة الدلو والرشا وما يسقط منه ثم الطهارة ، على انه من المستبعد جدا ان مقدار السكر من مائها الخارج عنها لا ينجس بالملاقاة وماؤها وان بلغ الف كر ينجس بمجرد الملاقاة مع اعتصامه بالمادة دونه ، مع انه فيه من الخرج ما لا يخفى ، وأغرب من ذلك طهارته لو كان كرامع انقطاع النبع وخروجه عن مسمى البئر ونجاسته لو كان الف كر مع دوام النبع الذي يزداد به الكمال لا النقص . كل ذلك مع خلو الأخبار عن كيفية النزح بحيث يسلم الدلو من النقوب مع أنه في الغالب لا يسلم من ذلك . وبعض هذه المؤيدات وان أمكن دفعها مثل نجاسة ما يتقاطر من الدلو مع الدلو بان يقل بعدم نجاسة البئر المنزوحة بذلك لما يظهر من الروايات بحصول الطهارة بمجرد النزح المقدر مع أنه في العادة يستحيل سلامته من ذلك ، وينبغي ان يستثنى من قولهم بنجاسة البئر مطلقا والظاهر ايضا حصول الطهارة للدلو والحبل وما يتعلق بالنازح وحواشي البئر ونحو ذلك من اللوازم العرفية تمام النزح . نعم يبقى كلام في ان النازح تطهر ثيابه ونحوها او خصوص ما يباشر به ؟ وهل يعتبر استمراره على النزح الى التمام أو لا ؟ فن جاء في الأثناء حكمه حكم النازح في الابتداء ونحو ذلك من الأحكام الكثيرة والفروع المهمة بناء على التنجيس ، مع انه ليس في الأخبار لها عين وأثر ، حتى ان ما ذكرنا من طهارة الدلو والحبل والنازح وحواشي البئر ونحو ذلك مجرد استظهار ليس في الأخبار له تعرض بل هو شك في شك ، وكل ذلك دليل على عدم التنجيس وإلا لما ترك في هذه الأخبار على كثرتها بيان مثل هذه الأمور المهمة .

وكيف كان فلا ينبغي الشك في أن الترجيح لأخبار الطهارة فوجب حينئذ طرح

تلك الأخبار أو جعلها على خلاف ظاهرها ، فنقول : أما مكاتبة ابن بزيغ (١) فعلى أن المراد من الطهارة مطلق النظافة والنزاهة ، وهو بعيد لأن مثل ذلك لا ينحصر الرجوع فيه إلى الإمام (عليه السلام) بحيث لا يعرفه أحد سواه حتى يكتب له من بلاد إلى بلاد ، نعم يحتمل أن يقال أنها إنما تدل على القول بأن النزع تعبد ، وذلك لأنه قال فيها « ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاة » وكان قوله (حتى) إشارة إلى ذلك ، لأن المعنى حينئذ ما الذي يطهرها طهارة محل الوضوء منها للصلاة ، فيكون كأن أصل وجود الطهارة عنده محقق لكن إشكاله في الطهارة التي يترتب عليها مثل الوضوء . أو يقال أن ذلك في كلام السائل لا في كلامه (عليه السلام) وكما يمكن تقديره في كلام الإمام بأن يقال يطهرها نزع دلاء كذلك يمكن أن يقال أنه لما سئل عن هذه الأشياء قال ينزع منها دلاء وأضرب عن قول السائل يطهرها ، فيكون حينئذ هذا الخبر كالأخبار الأخر الآمرة بالنزع . وبما يؤيد أن هذه الرواية ليست على ظاهرها هو أن محمد بن اسماعيل بن بزيغ راوي هذه الرواية قد روى تلك الرواية الواضحة الدلالة التي لا تقبل التأويل وهي قوله « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير طعمه أو ريحه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة » (٢) مع أنه لم يظهر منه التوقف في الحكم من جهة التناقض والتعارض .

وأما الرواية الثانية وهي قوله : « يجزيك أن تنزع منها دلاء فإن ذلك يطهرها إن شاء الله » فقد اجتمعت فيها أيضاً محل الطهارة على المعنى اللغوي ، وربما أيد هذا بأن دلاء أقله ثلاثة ، مع أنه من جملة المسؤل عنه الكلب والهريرة ، والفتوى تندم في ذلك أربعون دلوياً ، ولا يبعد حمل هذه الرواية والتي قبلها على إرادة الطهارة مما يكره استعماله ، وذلك لأنه لما كان النجس محرم استعماله وهذا يكره استعماله شارك النجس في ذلك

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢١ - ٦ .

فصح إطلاق لفظ الطهارة عليه ولفظ الحل الذي ليس معه الكراهة .
 وأما الرواية الثالثة فأولاً أن الأمر بالتيمم لا دلالة فيه على التنجيس بالاغتسال فإنه لا ينحصر وجهه في ذلك إذ قد يكون البئر كانت مملوكة أو كان في الاغتسال فيها عسر وحر ج ومشقة ، وربما يؤيد ذلك ما في رواية الحسين بن أبي الملا (١) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يمر بالركية وليس معه إناء ، قال : ليس عليه أن ينزل الركبة إن رب الماء هو رب الصعيد فليتيمم ، مع إنه لا تعرض فيه للنجاسة ، وقوله (لا تفسد على القوم ماءهم) لا دلالة فيه على ذلك فقد يكون المراد من جهة خوف الهلاك فيها أو أنه يبيع ما كان كامناً فيها من الأوساخ ، بل غير بعيد أنها على فرض كونها مباحة وكانت مستقى للناس وكان بالاغتسال فيها يبيع بعض ما كان كامناً فيها أن لا يسوغ له الاغتسال فيها ، السكون ذلك حقاً مشتركاً فيجوز له استعماله ما لم يدخل في ذلك فيه ضرر على غيره ، لا سيما إذا كان المقصود منها الاستقاء ، على أنه قد يكون المراد من جهة وجوب النزح لا من جهة النجاسة ، على أنه لم يعلم أنه كانت على بدنه نجاسة . (فإن قلت) أن الإفساد كما ورد في هذه الرواية وجد في روايات التنجيس فاي معنى لحله هناك له على النجاسة بخلافه هنا (قلت) هو مع أنه في نفسه هناك ظاهر في ذلك فد يشعر به الاستثناء ووقوع شيء في سياق النفي بخلافه هنا ، على أنه كيف يسوغ لفقهاء الاجتهاد على طرح تلك الأخبار الكثيرة الصحيحة الصريحة المخالفة للعامة الموافقة للأصول المرجحة بما سمعته من الرجحات بمثل هذه الاشارات التي لا يجتري منها على أن يقطع بها أضعف الأصول .
 وأما الرواية الرابعة فلا دلالة فيها وسيأتي التعرض لها إن شاء الله عند التباعد بين البئر والبالوعة .

نعم أقوى شيء لهم الاجماع المنقولة ، وهي - مع كون المخالف موجوداً ومن

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب التيمم - حديث ٤ مع اختلاف يسير .

القضاء أيضاً ، وإطباق متأخري المتأخرين على ذلك ، مع مخالفتها لما سمعت من الأخبار .
بضعف الظن بها لقوة الأخبار عليها من وجوه ، على أن العلامة في المنتهى يظهر منه
المنافسة في نسبته إلى الأثر أكثر فضلاً عن الإجماع فتأمل . ولا استبعاد في خفاء هذا الحكم
على المتقدمين وظهوره لغيرهم ، لأن مثله غير عزيز فكم من حكم خفي عليهم وظهر لغيرهم
في الأصول والفروع ، وربما سمعت أن المرتضى وغيره قد ادعى الإجماع على عدم جواز
العمل بأخبار الآحاد الذي لا ينبغي الشك في بطلانه .

وأما أخبار النزح فلا دلالة في شيء منها على النجاسة بل هي أن حملت على ظاهرها
من الوجوب أنجه مذهب العلامة وإن حملناها على الاستحباب كما يدعيه المشهور فلا
إشكال حينئذ وستسمع تحقيق الحال فيها إن شاء الله ، ولا حاجة إلى بيان فساد باقي
المؤيدات التي ذكرناها للقول بالنجاسة هذا .

ونقل عن البصري التفصيل في حكم البثر بين أن يكون كراً أو لا ، وقال
بعضهم أنه لازم للعلامة لاشتراطه السكرية في الجاري وليست البثر أولى منه . وفيه أنه
قد يكون للبثر حكم بالخصوص فإن لها أحكاماً كثيرة قد اختصت بها سواء كان ماؤها
قليلاً أو كثيراً لمكان الأخبار ولذا حكم المشهور بعدم نجاسة السكر مع قولهم أن
البثر إذا بلغت مائة كر تنجس بالملاقاة . وكيف كان فستنده بعد عموم ما دل (١) على
اشتراط السكر في الماء رواية الحسن بن صالح الثوري (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام)
قال : « إذا كان الماء في الركي كراً لم ينجسه شيء » وما عن الفقه الرضوي (٣) حيث
قال (عليه السلام) : « كل بثر عمق مائتها ثلاثة أشبار ونصف في مثلها فسيبيلها سبيل
الجاري إلا أن يتغير لونها وطعمها ورائحتها » وفي رواية أبي بصير (٤) « عن البثر يقع

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٨

(٣) المستدرک - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٥ . وهي رواية عمار

فيه زبيل عذرة يابسة أو رطبة فقال لا بأس به إذا كان فيها ماء كثير . وفيه - بعد إمكان دعوى الإجماع المركب وتواتر الأخبار على خلافه فإن أخبار الطرفين حجة عليه - أن بين ما دل على اشتراط الكرية في الماء وبين أدلة المقام عموماً من وجه والترجيح لهذه من وجوه كثيرة . ورواية الحسن بن صالح الثوري - مع أنها ضعيفة السند به إذ قال الشيخ أنه زيدي بترى متروك الحديث فيما يختص به ، وموافقة للعامة ، ودالتها بالمفهوم - محتملة لأن يراد بالركي المصانع التي ليست آباراً ، وهو وإن كان بعيداً إلا أنه لا مانع منه بعد مخالفتها لما سمعته ، أو أن المراد به أنه وإن انقطع نبعها كما يتفق في بعض الأحيان . ومثله جارٍ في عبارة الفقه الرضوي ، على أن دلالة أضعف من رواية الحسن وأما رواية أبي بصير فلفظ المراد باشتراط الكثير من جهة خوف حصول التغير وهو قريب جداً . وكيف كان فلا ينبغي الإشكال في عدم الركون لهذا المذهب لو صحت روايته وتعددت بعد إعراض الأصحاب فكيف وهي بهذه المكانة من الضعف في السند والقصور في الدلالة .

إذا عرفت ذلك فنقول أنه على تقدير الطهارة فهل النزع واجب تعبدية إذا عرفت ذلك فنقول أنه على تقدير الطهارة فهل النزع واجب تعبدية أو مستحب ؟ المشهور الثاني ، وإلى ذهب العلامة في جملة من كتبه ، ويظهر منه في المنتهى الأول ، وربما نقل عن الشيخ في كتابيه أيضاً لكن كلامه في الاستبصار غير صريح في ذلك ، بل ولا ظاهر ، وفي كشف اللثام أن كلامه في التهذيب صريح في النجاسة . وعلى كل حال فهو يحتمل وجوهاً (أحدها) أن يراد بالوجوب التعبدية أنه واجب في ذمته وليس شرطاً في الاستعمال عبادة كان أو غيره ، والظاهر أنه على هذا الوجه يكون الاستعمال واجباً له في الذمة وإلا فلا معنى للقول بالوجوب في نفسه . كما أن الظاهر كونه من الكفائي يراد منه نفس الوجود في الخارج ولو حصل من غير مكلف . وهذا الوجه وإن احتمله بعض محققي المتأخرين لكنه في غاية الضعف ، على أنه قال في المنتهى لم نسوخ الاستعمال قبله (الثاني) أن الاستعمال سواء كان عبادة أو غيره مشروط بالنزع شرعاً ، وهو لا ينافي القول بالطهارة . وتظهر الثمرة مثلاً فيما لو أصاب ثيابه منه شيء

فالظاهر صحة الصلاة به نعم لا يصح الوضوء به ولا يجوز شربه ولا تحصل الطهارة من الخبث به فيكون كماء الاستنجاء حينئذ (الثالث) أن يفرق بين الاستعمالات فما كان منها عبادة لم يصح لحصول النهي المقتضي للفساد دون ما لم يكن كذلك كفعل النجاسة فترفع به وإن فعل حراماً باستعماله كما لو شربه . لكن ليس حرمة شرب ماء النجس بل هي حرمة أخرى .

إلا أن الذي يظهر من العلامة (رحمه الله) إنما هو الثاني لقوله في الجواب عن مكتابة ابن بزيع التي هي دليل القائلين بالنجاسة : « وتقريره (عليه السلام) لقول السائل : (حتى يحل الوضوء منها) بعد تسليمه ليس فيه دلالة على التنجيس فأنه نقول بموجبه حيث أوجبنا النزع ولم نسوغ الاستعمال قبله » وقوله أيضاً في هذه الرواية : « وخامسها بحمل المظهر هنا على ما أذن في استعماله ، وذلك إنما يكون بعد النزع لمشاركته للنجس جمعاً بين الأدلة » انتهى لا إطلاق عدم تسوية الاستعمال قبل النزع سواء كان عبادة أو غيرها . مع احتمال أن يقال إنه أراد بالاستعمال الذي تضمنته الرواية وهو العبادي لا مطلقاً وقد يقال إن الذي يناسب الجمع به بين الروايات (الثالث) لتضمن كثير منها عدم إعادة غسل الثياب والوضوء والصلاة مع حصول النجاسة قبل العلم ، وهو إنما يتم به لعدم النهي دون الثاني ، مع احتمال تنزيل هذه الروايات على حصول العلم بوجود النجاسة بعد الاستعمال من دون علم بسبقها فعلم إعادة الغسل والوضوء لذلك لا لما تقدم ، فينتجه حينئذ حمله على الثاني . وهذا الوجه الأخير هو الظاهر من الشيخ في الاستبصار لذكره الخبر الشاهد على الجميع ، وهو مشتمل على التصريح بهذا المعنى فلتلاحظ عبارته .

وكيف كان فستنده في الطهارة هو ما عرفت من أدلتها وفي الوجوب أوامر النزع وهو حقيقة في الوجوب ، والمراد به الشرطي للقطع بعدم الوجوب الأصلي ، وكأن الذي دعاه إلى ذلك هو مراعاة العمل بجميع الأخبار لعدم المناقاة بينها إذا ما دل على الطهارة لا يقتضي نفي النزع وما دل على النزع لا يقتضي نفي الطهارة ، فيعمل حينئذ

بالأخبار جميعاً فيقال إنه ظاهر ومع ذلك يجب نزجه . نعم يظهر من الأخبار توقف الاستعمال على النزح وهو لا ينافي الطهارة . وفيه - مع إمكان ادعاء الإجماع المركب على خلافه وظهور بعض أخبار الطهارة في نفيه وكونه نوعاً من الإفساد المنقى بقوله : (لا يفسده شيء) وظهور قوله (لا يفصل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البئر إلا أن يتن) في العلم والعمد القاضى بفساد كلامه على بعض الوجوه ، وكون الأصل في كل ظاهر أن يرفع الحدث والخبث وعدم استثناء مثل ماء البئر في كلام الأصحاب في المقامات الأخر مع كثرة تعرضهم لذلك في المقامات المختلفة - أن أخبار النزح مختلفة اختلافاً لا يصلح لأن يكون معه سنداً لهذا الحكم المخالف للأصل ، بل للأصول والعمومات كما اعترف به (رحمه الله) في رد القائلين بالنجاسة ، قال : « وأما ثالثاً فلأن الأخبار اضطربت في تقدير النزح فتارة دلت على التضييق في التقديرات المختلفة وتارة دلت على الإطلاق وذلك مما لا يمكن أن يجعله الشارع طريقاً إلى التطهير » قلت : هو بعينه وارد عليه لأنه لا فرق بين المنع من استعماله من جهة النجاسة أو من جهة أخرى . وكيف يكون مثل هذا الاختلاف مانعاً من الحل على الأول مع إمكان ادعاء ظهورها فيه لتضمنها غالباً السؤال عن النجاسات ومقارنة الجواب عن ذلك بالنزح الظاهر في كون ذلك تطهيراً كما هو الشأن في جميع الأوامر التي استفادوا منها نجاسة النجاسات عند الأمر بفصل الثوب مثلاً إذا مسته ونحو ذلك ، ولا يكون مانعاً من الحل على ما يقول ، على إنها قد تضمنت النزح للظاهر وغيره ويلزمه أن يقول بوجوبه له بخلاف القائلين بالنجاسة ، وكيف يمكن دعوى حملها على الوجوب مع ورودها في مثل الفارة (١) ففي بعضها خمس دلاء وفي آخر دلاء وفي آخر ثلاث دلاء وفي آخر كلها ، وفي الكلب (٢) خمس دلاء وفي آخر سبع دلاء وفي آخر نزح الجميع وفي آخر نزح دلاء وفي آخر عشرون أو ثلاثون أو أربعون ،

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق .

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق .

وفي بول الصبي (١) ففي بعضها دلو واحد وفي آخر سبع دلاء وفي آخر كله : مع ان غاية ما ينزح لبول الرجل أربعون دلواً ، وفي السنور (٢) فمنها دلاء وفي آخر عشرون أو ثلاثون أو أربعون وفي آخر ثلاثين أو أربعين وفي آخر خمس دلاء وفي آخر سبع دلاء ، وفي الخنزير (٣) فمنها دلاء وفي آخر البئر كلها ، مع أنه لا يكاد يسلم خبر عن تضمنه لما لا يقولون به . والحاصل الناظر بعين الانصاف لا يكاد يخفى عليه ذلك فتأمل والله أعلم بحقيقة الحال .

﴿ وطريق تطهيره ﴾

أي لا طريق غيره كما عن المعتبر لاستصحاب النجاسة والمعلوم من الأدلة النزح ، ولما يظهر من بعض الأخبار من الحصر كقوله (٤) : (ما الذي يطهرها حتى يجلي) الى آخره لأنه في قوة قوله الذي يطهرها نزح دلاء ، ولأنه لا عموم في المطهرات الآخر بحيث يشمل المقام ، ولظواهر الأوامر بالنزح ، وحملها على التخيير مجاز . وقيل بطهارتها بغيره من المطهرات من القاء السكر واتصاله أو امتزاجه بالكثير أو الجاري ، نعم هو يختص عن غيره بالنزح ونسب الى الأكثر ، وفي الذكرى وعن الدروس طهارتها بالامتزاج بالجاري والكثير وقال : « أما لو ورد عليها من فوق فالأقوى أنه لا يكفي لعدم الاتحاد في المسمى » وعن البيان أنها تطهر بمطهر غيره وبالنزح ، وعن نهاية الأحكام التوقف في الطهارة بالقاء السكر ، وفي المنتهى لو سبق إليها نهر من الماء الجاري وصارت متصلة به فالأولى على التنجيس الحكم بالطهارة لان المتصل بالجاري كأحد أجزائه فيخرج عنه حكم البئر انتهى . والتحقيق انه ان

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الماء المطلق .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق .

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢١ .

سلمت المقدمة السابقة وهي انه ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس قوي القول بالطهارة مطلقاً ، ويكون التنبيه على النزح لسكونه الفرد الا خوف الأختي التي تختص به ، ومسألة السافل والعالى تتأنى هنا ولا تتأنى هنا مسألة الأعمام كراً ، وما يظهر من الشهيد (رحمه الله) من عدم الطهارة بالوارد من فوق لعله بناء منه على عدم الاتحاد بذلك كما يقضي به تعليقه ، ولا ينافيه ما تقدم سابقاً من تقوم السافل بالعالى إذا كان كثيراً إذ لعله يفرق بين الدفع والرفع أو يدعي الخصوصية في البئر وإن كان ضعيفاً جداً . على انه يشكل بأنه لا معنى لانتكار الاتحاد مع الواقع من الجاري في البئر والنزاع تنجيسه وإلا لحكم بنجاسة الجاري إذا وقع من فوق على أرض نجسة أو ماء نجس فتأمل ، وإن لم تسلم تلك المقدمة . أمكن القول بالطهارة في خصوص ما إذا خرجت عن اسم البئر ودخلت في اسم الجاري الذي يطهر بعضه بعضاً ، بل يمكن القول بالطهارة مطلقاً حتى بالقاء السكر لعموم مطهريه الماء ولو لقوله تعالى : « وأنزلنا من السماء ماء طهوراً » (١) المراد منه كما عرفت الطاهر في نفسه المطهر لغيره وغير ذلك . ويكفي في كيفية المطهريه معلومية عدم اعتبار الزيادة على الامتزاج هذا . وعن العالم الاستدلال على الطهارة بشيء آخر قال : « أما على ما اخترناه من اشتراط الامتزاج بالمعنى الذي حققناه فواضح فإن ماء البئر والحال هذه يصير مستهلكاً مع المطهر فلو كان عين النجاسة لم يكن له حكم فكيف وهو متنجس ولا ريب أنه أخف ، وأما على الاكتفاء بمجرد الاتصال فلان دليلهم على تقدير عاميته لا يختص بشيء دون شيء إذ مرجعه الى عموم مطهريه الماء فيدخل ماء البئر تحت ذلك العموم ، والأمر بالنزح لا ينافيه لسكونه مبنياً على الغالب من عدم التمسك من التطهير بغيره ، ولو أمكن في بعض الموارد فلا ريب ان النزح أسهل منه في الأغلب ايضاً » انتهى . وفيه أنه لم يتضح لنا مراده بالاستهلاك ، وكيف وقد تكون البئر أكراراً والملقى كر واحد ، والقياس على عين النجاسة قياس باطل لظهور ان عين النجاسة مدار التنجيس

فيها بقاء اسمها وهو قد يزول ويستهلك بخلافه هنا . فان قلت : مدار النجاسة هنا أيضاً على كونه ماء بئر فتي زال عنه هذا الوصف بمزاجته للمطر الغير القابل للنجاسة زال عنه النجاسة . قلت : هذا حق ، وقد أشرنا اليه سابقاً ، لكن الكلام في خروجها عن ذلك دائماً بمجرد . فان قلت : لا يكاد يخفى انه مع لقاء السكر ومزاجته لا يصدق عليه انه ماء بئر فقط ، والمعلوم من التنجيس انما هو إذا كان مجرداً عن غيره . قلت : بناء على ذلك لو ألقى كر في البئر قبل التنجيس لم تقبل النجاسة حينئذ وتسقط جميع أحكامها من النزع وغيره وهو بعيد ، نعم هو متجه فيما اذا وصلت بجوار فان الظاهر سقوط أحكام البئر ، ومثله فيما لو وصلت براكد كثير لم يغلب عليه اسمها وكون مائه مائها لان الأصل عدم أحكام البئر ، والمعلوم من الأدلة غير هذا الفرد فتأمل ، والظاهر انه بحكم الجاري الغيث ان قانا بالمقدمة السابقة وهي ليس لنا ماء واحد ، بل وإن لم تقل لقوله (١) (عليه السلام) « كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر » وما في رواية كردويه (٢) من النزع لماء الغيث لا ينافيه لظهوره في استصحاب عين النجاسة . وهل يطهر جميع مائها باجرائها لدخولها تحت اسم الجاري ، أو الباقي عند المنبع بعد انفصال ما كان يجب نزحه ليكون هذا الاجراء بمنزلة النزع ، أو انه لا يطهر شيء منها إلا بالنزع للشك في دخوله تحت اسم الجاري وكون هذا الجريان بمنزلة النزع واستصحاب النجاسة بحكم أوجه ، أقواها الأخير ، وبعده في القوة الأول .

وكيف كان فتطهر ﴿ بنزع جميعه ﴾ من غير مساححة ، ولعل بعض الأشياء اليسيرة جداً لا تقدر لعدم انفسكاكها عرفاً ، ولو ذهب جميع الماء لا بالنزع فالأقوى حصول الطهارة ، واحتمال التعبد في خصوص النزع في غاية الضعف وان كان هو الظاهر

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ .

من بعض مطاوي كلماتهم ، وبه صرح في المنتهى فيما لو نزف المقدر بدلو واحد واسع ، وكان إشكالهم في مسألة الغور أي لو غار ماؤها ثم نبع الماء ليس من جهة الغور الذي هو غير نزح بل من جهة احتمال كون هذا الماء هو ذلك الماء . وفيه انه على تقدير تسليم بقاء نجاسته لو كان هو أنه يحتمل أن يكون هو وغيره والأصل الطهارة ، وفي كاشف اللثام « أنه لا ينجس بأرض البئر فانها تطهر بالغور كما تطهر بالنزح كلاً أو بعضاً فانه كالنزف ، واحتمل بعضهم قصر طهارة الأرض على النزح فينجس بها المتجدد » انتهى . وقد عرفت أن الأقوى الأول .

﴿ إن وقع ﴾ أي صار ﴿ فيها مسكر ﴾ ويظهر من بعضهم أنه المائع بالاصالة وآخر بدونها ، وعلى الأمرين يخرج الجامد بالأصل وإن كان مسكراً ، وبالعارض على الثاني لا الأول ، والحكم في الطاهر منها ظاهر إذ كونه كالغسل الجنب بعيد ، وكيف كان فلم نثر على رواية تضمنت نزح الجميع للمسكر ، نعم هي في الحرمة كثيرة (منها) قوله (عليه السلام) (١) في خبر عبدالله بن سنان : « فإن مات فيها قرد أو صب فيها خمر نزح الماء كله » . (ومنها) قوله (عليه السلام) (٢) في صحيح معاوية بن عمار : « في البئر يبول فيها الصبي أو يصب فيها بول أو خر فقال : ينزح الماء كله » . (ومنها) قوله (عليه السلام) (٣) أيضاً فيما رواه الحلبي : « وإن مات فيها بعير أو صب فيها خمر فلتنزح » وفي الوسائل أنه رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن يعقوب وزاد فيه فلينزح الماء كله ، فالحاق مطلق المسكر به إما لشمول لفظ الحرمة لكونه لما يخمر العقل ، وفيه ما لا يخفى ، أو لما عن الكاظم (عليه السلام) (٤) « ما كان عاقبته عاقبة الحر فهو خمر »

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق . حديث ١ - وفي الوسائل (ثور) بدل (قرد) .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٤ - ٦ .

(٤) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الاشربة المحرمة - حديث ١ من كتاب الاشربة

وأبي جعفر (عليه السلام) (١) « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : كل مسكر خمر » أو غير ذلك ، لكن في كاشف اللثام ان شيئاً من ذلك لا يفيد دخولها في إطلاق الخمر قلت : يمكن أن يقال إنها وإن لم تفد ذلك لكنها تفيد المشاركة في الحكم سيما بمسند الأخبار بالاجماع المنقول في السرائر وعن الغنية ، قال في الأول فالمتفق عليه الخمر قليلة وكثيره وكل مسكر فيندفع حينئذ احتمال اختصاصها بالحرمة لأنها المتبادرة ، نعم قد يقال ان ما ذكرته من الأخبار لا تشمل القليل منه لتضمنها لفظ الصب وهو لا يصلق على القطرة ، ولعله من هنا نقل عن الصدوق أنه قال في القطرة من الخمر عشرون دلواً ولقول الصادق (عليه السلام) (٢) في خبر زرارة : « بئر فطرت فيها قطرة دم أو خمر قال : الدم والخمر والليت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلواً فان غلب الريح نزحه حتى تطيب » وقواه في الذخيرة ، لكن هي مع قصور سندها ولا جابر واشتمالها على غير المفتى به ومعارضتها بما رواه الشيخ (٣) عن الحسين بن سعيد عن محمد بن زياد عن كرويه قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن البئر يقع فيها قطرة دم أو نبيذ مسكر أو بول أو خمر قال : ينزح منها ثلاثون دلواً » قاصرة عن معارضة صريح الاجماع المتقدم في السرائر المعتضد بظاهره عن الغنية ، بل قد يظهر من الشيخ في التهذيب انها معارضة بالروايات المتقدمة ايضاً لأنه قال : بعد ذكر هذين الروايتين هما خبر واحد فلا يمكن لأجله دفع هذه الأخبار كلها ، ولعله فهم من لفظ الصب مطلق الوقوع فاللزم حينئذ طرحها كالخبر الثاني إذ لم يعمل به أحد فيما أعلم ، إلا ما نقله في كاشف اللثام أنه احتمال في المعتبر العمل به وبخبر العشرين بالحمل على التفاضل انتهى . وهو مع أني لم أجده فيه احتمال في غير محله لخروج الخبر عن الحجية عندنا باعراض الأصحاب ، بل المتجه بعد التسليم حينئذ إدخاله فيما لا نص فيه . ﴿ أو فقاع ﴾ كما في

(١) الوسائل - في الباب - ١٥ - من ابواب الاشرية المحرمة - حديث ٥ من كتاب الاشرية

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ - ٢ .

كتب الشيخ ومن بعده على ما في كاشف الثام كالمدارك ذكره الشيخ ومن تأخر عنه، بل عن الغنية الاجماع عليه وهو الحجة مع ما في الروايات من انه « خرة مجبولة » (١) وانه « خرة استصغرها الناس » (٢) مما يظهر من الدخول في الحر ولو في الحكم فما وقع في المدارك من المناقشة فيه من أن الاطلاق أعم من الحقيقة ليس في محله ، نعم قد يتوجه عليه ما ذكرنا ان ثبت التبادر في وجه الاستعارة ، وفي المدارك « ولا يلحق به العصير العنبي بعد اشتداده وقبل ذهاب ثلثيه قطعاً تمسكاً بمقتضى الأصل السالم عن المعارض » . قلت : لكنه يدخل في غير المنصوص حينئذ ، والفقاع كرمان هذا الذي يشرب ، سمى بذلك لما يرتفع في رأسه من الزبد كما عن القاموس ، وعن المرتضى في الانتصار انه الشراب المتخذ من الشعير . ﴿ أو مني ﴾ قليلاً كان أو كثيراً من انسان أو غير انسان مما له نفس سائلة ، وقيل : باختصاصه بالانسان لكونه المتبادر منه ، واعترف جماعة بعدم العثور على نص فيه . قلت : لكن قد يحتج عليه بالاجماع المنقول في السرائر وعن الغنية ، بل في الأول دعواه على المنى من سائر الحيوان ما كول اللحم وغير ما كول اللحم فتخصيصه بالانسان حينئذ ضعيف ، إلا أنه لعل المراد بما لا نص فيه في كلامهم عدم ورود خبر فيه بالخصوص أو بالعموم فلا يكفي الاجماع المنقول في إخراج عنه حينئذ ، وإلا لا كفي بالاستصحاب ونحوه والأمر سهل إذ لا مشاحة في الاصطلاح . ﴿ أو أحد الدماء الثلاثة ﴾ الحيض والنفاس والاستحاضة ﴿ على قول مشهور ﴾ بل قد ضمت نقل الاجماع عليه في المنى ، ومثله في السرائر وعن الغنية هنا ، وربما أدخله بعضهم بما لا نص فيه فاجب نزع الجميع للقاعدة ، ويمكن تأييده بلفظ النجاسة فيه ولذلك لا يعنى عن قليله في الصلاة ، وربما ظهر من بعضهم التوقف فيه للاخبار (٣)

(١) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب النجاسات - حديث .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الاشارة المحرمة حديث ١ من كتاب الاشارة

(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق .

الدالة على حكم مطلق الدم الشامل لما نحن فيه . وفيه انه يجب الخروج عنه بالاجماعين المنقولين سيما مع اعتضادهما بالقاعدة وغلظ النجاسة ، على أنه لا إطلاق ظاهر الشمول لها إذ الوجود في صحيح علي بن جعفر (عليه السلام) (١) السؤال « عن رجل ذبح شاة فاضطربت فوقعت في بئر ماء وأوداجها تشعب دماً هل يتوضأ من تلك البئر ؟ قال : ينزع منها ما بين الثلاثين والأربعين دلواً ثم يتوضأ منها » وهي كما ترى لا إطلاق فيها كصحيحه الآخر (٢) قال : سألت « عن رجل ذبح دجاجة أو حمامة فوقعت في بئر هل يصلح أن يتوضأ منها ؟ قال : ينزع منها دلاء يسيرة ثم يتوضأ منها » نعم قد يستدل بترك الاستغسال في مكتبة محمد بن اسماعيل بن بزيع (٣) المتقدمة « عن البئر يكون في المنزل للوضوء فتقطر فيها قطرات من بول أو دم » الى آخره . لكنه مع اقتصره على القطرات غير ظاهر في شموله لأحد الدماء الثلاثة لعدم تبادلها وبعد تحقق فرض وقوع شيء منها حتى يسأل عنه ، وفي خبر زرارة سألت « عن بئر قطر فيها قطرة من دم أو خر فقال (عليه السلام) : الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزع منه عشرون دلواً » وهو - مع النقص عن سنده واشتماله على ما أعرض عنه أكثر الأصحاب وعدم تبادل الثلاثة منه - مقيد بما سمعت من الإجماع وغيره ، وقد يلحق على إشكال بالدماء الثلاثة دم نجس العين للقاعدة المتقدمة مع عدم ظهور المخرج عنها .

﴿ أو مات فيها بغير إجماعاً كما في السرائر وعن الغنية وفي المدارك انه مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً وهو الحجة ، مضافاً الى صحيح الحلبي (٤) قال : « وان مات فيها بغير أو صب فيها خمر فلينزح » وفي خبر عبدالله بن سنان (٥) « فان مات فيها ثور أو نمحو نزح الماء كله » لكن الظاهر من العبارة والرواية تخصيص هذا الحكم

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢١ .

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ - ١ .

بما إذا مات فيها فلا تشمل ما لو كان ميتاً خارجاً عنها ثم وقع فيها ، والقول بالشمول لا يخلو من قوة ، وبما سمعت من الأدلة ينحصر عموم أو إطلاق ما في بعض الروايات (١) من الحكم على الدابة مما ينافي ما ذكرنا وما في خبر عمرو بن سعيد بن هلال (٢) . قال : « حتى إذا بلغت الحجار والجل فقال : كر من ماء » فهو - مع الضعف في سنده وعدم بيان كون الجل مات فيها - محتمل لان يراد بالتقدير للعلمار لا لهما لمعلومية حكم البعير ، ولا يصلح لمعلومة ما سمعت من الاجماع ، بل قد يدعى تحصيله على خلافه ، وفي كاشف الثام « ان البعير كالانسان يشمل الذكر والاتي باخلاق أئمة اللغة » انتهى ، لكن عن الأزهري ان هذا كلام العرب ولا يعرفه إلا خواص أهل العلم باللغة انتهى ، وقيل : انه من كلام أئمة اللسان أن البعير في الايل كالانسان والناقة كالمرأة . قلت : ولعل العرف المتقدم على اللغة عند التعارض يقضي باختصاصه بالذكر سيما على ما سمعته من الأزهري ، لمكن في السرائر بعد نقل الاتفاق على البعير قال سواء كان ذكراً أو أوتى ، إلا أنه قد يظهر من الاستدلال على ذلك بكونه اسم جنس كالانسان والجل كالرجل والناقة كالمرأة انه اجتهاد منه ليس أخذاً بالاجماع وهل يشمل الكبير والصغير ؟ صرح في المنتهى والله كرى وعن المعتبر ووصايا التذكرة والقواعد بالشمول ، وفي كاشف الثام أنه قد يظهر من فقه اللغة للثعالبي وعن العين أنه الباذل ، وعن الصحاح وتهذيب اللغة والمخيط انما يقال : لما أبذع ، ولا يبعد القول بعدم شموله في العرف للصغير ، والظاهر قصر الحكم على الأهلي دون الوحشي منع احتمال فتأمل . وأما الثور فالصحيح انه ينزح له الجميع وقائلاً لبعضهم ، بل في الذخيرة قيل انه منذهب أكثر الأصحاب ، وهو المنقول عن الصدوق أيضاً للاستصحاب وصحيح ابن سنان المتقدم « فان مات فيها ثور أو نحوه نزح الماء كله » وبه يقيد إطلاق الدابة في بعض الأخبار مما ينافي ذلك

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث - ٦٥ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث .

ويمكن إلقاء البقرة به لقوله فيه أو نحوه ، واحتمال إرادة غيرها وإلا لقال البقر يدفعه - مع عدم اعتبار مثل ذلك في الأخبار لعدم انحصار التعبير واحتمال النقل بالمعنى - أنه قد يكون أراد الأعم من البقر وإن لم يظهر لدينا ، نعم الظاهر قصر الحكم على الكبير لعدم تناول الصحيح له ، كما أن الظاهر قصر الحكم على الأهلي دون الوحشي مع احتمال لاسيما بعد قوله أو نحوه ، وقال في السرائر ينزح للبقر وحشية أو أهلية مقدار كره ، وعن الشيخين واتباعهما أنه لم يذكره لكنهم أوجبوا نزح كره للبقرة ، وعن صاحب الصحاح إطلاق البقرة على الثور ، وهو مخالف لما عليه العرف الآن ، وفي الذخيرة أن الشيخين وإن لم يذكر أحكم الثور بالخصوص لكنه داخل في عموم كلامهما حيث ذكر نزح كره للحمار والبقرة واشباههما ، والأقوى ما ذكرنا لعدم دليل معتبر على ما قالوه لا أقل يكون مما لا نص فيه ، لكن ستمع فيما يأتي أن المشهور خلافه عند البحث عن الدابة ، وعن القاضي أنه مما ينزح له الجميع أيضاً عرق الأبل الجلالة وعرق الجنب من الحرام ، وعن الحلبي أنه ينزح لروث ما لا يؤكل لحمه وبوله عدا بول الرجل والصبي ، وعن البصري لخروج الكلب والخنزير حين ، وعن بعضهم الفيل ، ولم نقف في جميع ذلك على دليل بالخصوص ، نعم يمكن إدخال الخنزير في نحوه والفيل في وجهه ، نعم في رواية أبي بصير (١) الأمر به لسقوط الكلب ، وكذا في موثقة عمار (٢) ، وهي معارضة بأخبار أخر ستسمعها إن شاء الله .

﴿ فإن تعذر ﴾ أو تعسر ﴿ استيعاب ماؤها ﴾ لغلبته وكثرته في نفسه ولولا اتصال ماء آخر به أو لتجدد النبع كما هو ظاهر النص والفتوى على تأمل في البعض ﴿ تراوح عليها ﴾ من التفاعل لأن كل اثنين يريحان صاحبيهما ﴿ أربعة ﴾ فصاعداً لا أقل ﴿ وبجل ﴾ لا نساء ولا صبيان ولا بنات ، ﴿ كل اثنين ﴾ دفعة لا واحد واحد ولا ثلاثة ﴿ دفعة يوماً ﴾ أي يوم صيام فيجب أن يكون قبل الفجر بقليل للمقدمة ﴿ إلى ﴾ جزء بعد دخول ﴿ الليل ﴾ لما للاجماع المنقول عن الغنية مؤيداً بما في المنتهى من أنه

لا يعرف فيه مخالفاً بين القائلين بالتنجيس ، وفي حاشية المدارك بل والقائلون بالطهارة
 حاكون به وخبر عبار (١) وفيه انه سئل الصادق (عليه السلام) « عن يثر يقع فيها
 كلب أو فارة أو خنزير قال (عليه السلام) : ينزف كلها فان غلب عليه الماء فلينزف يوما
 الى الليل ثم يقام عليها قوم يترأوحون اثنين اثنين فينزفون يوماً الى الليل وقد طهرت »
 وقوله (عليه السلام) (ثم) إما ان تقرأ بفتح الثاء أو بقدر قال بعدها ، بل عن بعض النسخ
 وجودها بعدها ، أو هي للترتيب الذكري ، أو ان المعنى كما في كشف الثام فان غلب
 الماء حتى يعسر نزح الكل فلينزف الى الليل حتى ينزف ثم ان غلب حتى لا ينزف وان نزح
 الى الليل أقيم عليها قوم يترأوحون ، وهو كما ترى ، وقد يقوى في الظن انها من زيادات
 عمار كما يشهد له تتبع رواياته وما قيل في حقه ، وما يشاهد من أحوال بعض الناس
 من اعتياد الاتيان ببعض الألفاظ في غير محلها لعدم القدرة على إيراد الكلام متصلاً ،
 وعلى كل حال فلا ينبغي التوقف فيها من هذه الجهة كما أنه لا وجه له فيها من عدم القائل
 بوجوب نزح الجميع لما في الرواية ، على انه خاص لا ينبغي التعدي عنه الى غير المذكور
 إذ ذلك غير مخرج لها عن الحجية ، وخصوص المورد لا يخص الوارد ، وحلها الشيخ
 على إرادة التغيير بالمذكورات ، ويتعدى حيثئذ منه الى غيره بطريق أولى أو لعدم القول
 بالفصل ، وكذا لا معنى للمناقشة فيها من جهة السند إذ ذلك بعد تسليمه غير قادح هنا
 بعد الانحياز بما عرفت من محكي الاجماع الذي يشهد له التتبع لكلمات الأصحاب في
 المقام ، مضافاً الى ما عن الشيخ من دعوى الاجماع على العمل في روايات عمار ، وبعد
 تأييده ايضاً بما رواه في كاشف الثام (٢) مرسل عن الرضا (عليه السلام) « فان تغير
 الماء وجب أن ينزح الماء فان كان كثيراً وصعب نزحه فالواجب عليه أن يكثر في أربعة
 رجال يستقون منها على التراوح من الغدوة الى الليل » بل قال فيه ان الخبرين وإن

(١) الوسائل - الباب ٢٣ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ .

(٢) المستدرک - الباب ٢٢ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ .

ضعفاً سنداً إلا أنه لم يعرف من الأصحاب خلافاً في العمل بها ، وربما يستفاد من هذه الرواية أن المراد باليوم يوم الأجير لقوله (عليه السلام) يكثرني ، والذي صرح به ابن ادريس إنما هو يوم الصوم ، قال : « ولا ينافي ذلك ما في بعض كتب أصحابنا من الغدوة إلى العشية لأن أول الغدوة أول النهار بلا خلاف بين أهل اللغة العربية » وكأنه أراد ببعض أصحابنا الصدوق والسيد على ما نقل عنهم لقولهم من الغدوة إلى الليل أو الشيخ وابن حمزة على ما نقل عنها لقولها من الغدوة إلى العشية أو العشاء ، ولعله الظاهر لقوله فيما نقله إلى العشية ، وعن الأصحاب أنه من الغدوة إلى الرواح ، والمنقول عن القنوين أن الغدوة ما بين صلاة الغدوة إلى طلوع الشمس ، ولعله ينافي ما ذكره وإن تبعه عليه كثير من المتأخرين ، بل في المنتهى « ولو تعدى نزع الجميع تراوح أربعة رجال مثني من طلوع الفجر إلى الغروب ، ولم أعرف فيه مخالفاً من القائلين بالتنجيس » انتهى ، لكن قد يريد نفي الخلاف عن أصل الحكم لأنه يصدد بيانه ، وفي الذكرى إن الظاهر أنهم أرادوا يوم الصوم فليكن من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لأنه المفهوم من اليوم مع تحديده بالليل ، ولا يعمد اتباعهم في ذلك لاستصحاب النجاسة ، ولا جابر للرواية في المقام ، ويظهر من بعض المتأخرين أنه لا مناقشة في الآخر ، والظاهر كذلك ، وإن وقع في بعض عبارات بعض من تقدم العشية والعشاء والرواح فلعل المراد بها ما في الروايات من التحديد بالليل ، ويؤيد ذلك نقل جماعة الإجماع على العمل بمضمون رواية حماد ، وقد قال فيها إلى الليل ، والظاهر البناء فيه على التحقيق لا على المسامحة العرفية فيجب حينئذ إدخال الجزئين من الليل للمقدمة ، وتهية الآلات خارجة نعم قد يقال أنه لا يقدح مثل إرسال الدلو وانتظاره لأن يمتلي بعد طلوع الفجر لأنه يعد مثل ذلك اشتغالا في النزف فتأمل . وهل يكفي التقدير بالنسبة للزمان والمدد أو أحدهما أو لا يكتفي فيجب الاقتصار على اليوم دون الليل والملفق منها

والأربعة فصاعداً دون ما عداها وتراوح الاثنين فالاثنين دون الثلاثة فالثلاثة والواحد فالواحد وان يكونوا رجالاً فلا يجزي الصبيان ولا النساء ولا الخنثى ، والتحقيق أخذ كل ما يحتمل فيه أن له دخلاً في التطهير من زيادة القوة وعدم البطؤ ونحو ذلك دون الباقي للعلم أنه ليس المدار على التعبد المحض ، وبذلك ينقطع استصحاب النجاسة فينثني يكتفى بالنساء والصبيان إذا كانا مثل الرجال في المقدار والكيفية ، بل ويكتفى في الاثنين إذا قاما مقام الأربعة في المخرج والاخراج في جميع اليوم ، بل والواحد ، بل يكتفى بالدواب إذا كانت كذلك ، ويكتفى بالليل والمعلق على تقدير الاجتزاء بمقدار اليوم من الليل ، فهل يؤخذ الأطول من الأيام أو الأقصر أو الوسط ؟ وجوه ، ويحتمل قوياً أخذ يوم الليل فتأمل . ولا يكتفى بما يخرج الواحد أو الاثنان في نصف النهار مثلاً مقدار ما يخرج الأربعة في جميع النهار لسعة الدلو وزيادة القوة لاحتمال أن يكون في هذه الكيفية في التطهير مدخلية ، ويظهر من المنتهى الاجتزاء بالصبيان والنساء مع الاقتصار على مدلول الرواية لصديق القوم عليهم . وفيه نظر لان الظاهر ان القوم خاص بالذكر كما عن الصحاح أن القوم الرجال دون النساء ، وعن ابن الأثير أن القوم في الأصل مصدر قام فوصف به ثم غلب على الرجال دون النساء ولذا قابلهن به يعني في قوله تعالى : « لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء » (١) وعن صاحب الكشاف القوم الرجال خاصة لانهم القوام بأمور النساء ، وفي قول زهير : « أقوم آل حصين أم نساء » وينبغي القطع بالاجتزاء بما فوق الأربعة إذا لم يحصل بطؤ بسبب ذلك مع احتماله وان حصل لمصداق القوم عليهم ، وما في الخبر المتقدم (يكثر أربعة رجال) بيان للأقل وليس المقصود منه الحصر ، وينبغي القطع بالاجتزاء إذا تراوحوا ثلاثة فثلاثة إذا لم يحصل بذلك خلل من جهة البطؤ ، والظاهر في كيفية التراوح أن الاثنين يتجاوزان الدلو ويرميانه إلى أن يتعبا فيقوم الآخرا

كما صرح بذلك ابن ادريس في السرائر لكن عن الشهيد الثاني أن كيفيته أن يكون أحدهما فوق البثر يمتح بالدلو والآخر فيها يملئ ، ولم نعتزله على مأخذ والأحوط اختيار ما ينزح به من الماء أكثر للاستصحاب ، ولو تراوح عليها ثمانية فصاعداً على أن يكون كل اثنين في جانب فهل يكتفى بنصف النهار لقيامهم مقام الأربعة جميع النهار ؟ وجهان مبنيان على احتمال المدخلة في التطهير والاستصحاب لحكم النجاسة ، وإن لم يمكن تراوح الاثنين عليها دفعة لضيق المسلك ونحو ذلك فهل يجتزى بالواحد فالواحد أو تكون غير قابلة للتطهير ؟ والأقوى أنه إن كان الواحد فالواحد يقوم مقام الاثنين فالظاهر الطهارة وإلا فلا ، مع احتمال أخذ مقدار يوم أيضاً من الليل وتطهر بذلك ، وهل يعتبر في التراوح أن يكون التوزيع على السهولة فلا يقدح التفاوت أو لا بد من كونه على السوية ؟ لا يبعد الثاني لأنه الظاهر من اكتراء الأربعة ، بل ربما يدعى ظهوره من قوله (عليه السلام) يتراوحن ، ويحتمل الأول لكن بشرط أن لا يكون التفاوت مورثاً لقلة النزع من جهة فتور أهل التوبة لزيادة زمانهم ، وهل يعتبر تكرار التراوح مكرراً أو يكفي ولو بقسمة النهار نصفين ؟ لعل الظاهر أن المدار على عدم حصول التعب المورث للتهاون في النزع ، وذكر بعضهم أنه يستثنى لم الصلاة جماعة وإلا كل مجتمعين ، وربما تأمل في الثاني لا مكان حصوله عند التراوح بخلاف الأول ، ولانظر فيها مجال لأن استحباب الجماعة لا يقضي بجوازه هنا بعد ظهور الدليل في استيعاب اليوم وإلا لجازت النوافل والأذكار ونحو ذلك من المستحبات التي قبل الصلاة وبعدها وفيها ، وإن كان المدار على أن ذلك غير قادح في اليوم عرفاً ففيه أن ذلك من المسامحات العرفية ، واغتفاره في يوم الأجير لا يقضي باغتفاره هنا ، على أن ظاهرهم سابقاً أنه ليس كيوم الأجير ، ولذلك كان المبدأ من أول الفجر والمتنهي الليل فينشد يصلي كل منهم في نوبة راحته ، والظاهر أنه يستثنى لم قضاء حوائجهم من الغائط بحيث لا يزيد على مقدار الضرورة بشرط استقامة المزاج ، ولو حدث لم تعطيل في الاثناء من انقطاع حبل أو شق دلو

بحيث يحتاج الى الاصلاح فان كان زماناً يسيراً يقطع بعدم التعطيل فيه من جهة التطهير لم يقدح وإلا قدح ، ولا يثمر أخذ شيء من الليل عوضه لفوات الموالات المحتمل دخولها في التطهير ، ولو تغير حال البئر في أثناء التراوح بعدم الغلبة للماء احتمل الاكتفاء باتمام التراوح وأن لم يحصل به الاستيعاب . وإيجاب نزح الجميع لاستصحاب النجاسة ، ولعله الأقوى ، ولو انعكس الأمر في أثناء التراوح لنزح الجميع اكتفي باتمامه يوماً إن كان جامعاً للشرائط لعدم مدخلة النية في ذلك ، فاحتمل تجديد غيره حينئذ بعيد فتأمل ، وكلام الأصحاب في المقام في غاية الاضطراب ، والفروع في المقام لا تتناهى ، وكان ذلك كله قرينة الاستحباب فلنقتصر على هذا المقدار .

﴿ ونزح كره ﴾ كل على مذهبه فيه ﴿ ان مات فيها دابة أو حمار أو بقرة ﴾ كما في القواعد واللمعة وعن مصباح السيد والنهاية ، وزيادة ما أشبهها عن الوسيلة والاصباح ، وعن المذهب للخيل والبغال والحمير وما أشبهها في الجسم ، وعن السكافي ونحوه وعن الجامع للخيل والبغال والحمير والبقرة ، وعن الغنية للخيل وشبهها ، وحكى الاجماع عليه ، ولعل المراد بما أشبهها الوحشي والبقرة والبغال والحمير ، وفي السرائر الخيل والبغال والحمير أهلية كانت أو غير أهلية والبقرة وحشية كانت أو غير وحشية أو ما مائلها في مقدار الجسم ، وعن النافع الحمار والبغل والفرس ، ونسبة البقرة الى الثلاثة ، وعن الصدوق الاقتصار على الحمار ، وفي الذكري الحمار والبغل والفرس والبقرة وشبهها ، والأقوى الاقتصار على الخيل والبغال والحمير ، ولا يبعد حمل الدابة في عبارة المصنف ونحوه على الخيل للقطع بعدم إرادة كل ما يدب على الارض لكونه معنى مهجوراً ، على ان عطفه الحمار والبقرة عليه ينافية ، ولا ذات القوائم الأربع ولا الركوب ، فيتعين حملها على الخيل للاجماع المتقدم عن الغنية وقول الباقر (عليه السلام) (١) في خبر عمرو بن سعيد بن هلال حين بلغ في السؤال الى الحمار والجل : « فقال : كره من ماء » وعن المعتبر

وموضع من التهذيب زيادة البغل ، وهو الحجة فيه لعدم التنافي بينهما ، وفي المنتهى أن أصحابنا عملوا فيها بالحار ، ولذلك قال في الذكرى : الثالث كر العجار والبغل في الأظهر عن الباقر (عليه السلام) وليس في بعض الروايات البغل ، وعدم عمل الأصحاب بما تضمنته بالنسبة للجمل لا يخرجها عن الحجية كما توهمه في المدارك . وقصور السند منجبر بالشهرة ، وفي الذكرى جعل المستند في الفرس والبقرة الشهرة ، وهو مبني على أصل لا تقول به ، ولذا حكى عن المعتبر إدخال الفرس والبقر فيما لا نص فيه ، ولا ينافيه كما في كشف اللثام صحيح الفضلاء (١) عن الصادقين (عليهما السلام) « في البئر تقع فيها الدابة والفارة والكلب والطير فيموت قال : يخرج ثم ينزع من البئر دلاء ثم اشرب وتوضأ » ونحوه خبر البقباق (٢) عن الصادق (عليه السلام) لأجمال الدلاء ، فلا يتيقن الطهارة إلا بنزع الكل ، ولا قرينة في الاقتران بما اقترن بها على شيء ، ولا حجة لأن يقال الأصل عدم الزيادة على أقل ما يدخل في الدلاء ، وهو عشرة أو أحد عشر أو ثلاثة ، فإن الأصل بقاء النجاسة إلا على القول بالتعبد انتهى . وفيه أنها ظاهرات في الثناقات له لإطلاق لفظ الدلاء فيها الصادق في الأقل بناء على عدم الفرق بين جمع التلة والكثرة وهو الأصح ، وإلا كان التقدير بمضمونه ، فدعوى الاجمال لا معنى لها ، كما أنه لا معنى للتمسك بالأصل بعد مجيء الإطلاق . فان قلت : نحن تقطع بعدم إرادة الإطلاق من حيث هو للاجماع على عدم الاكتفاء به لشيء مما سئل عنه ، بل المراد به مقدار مخصوص ، لكن لما كان المقدار المحصوص مختلفاً بالنسبة للمسؤول عنه جاء بالقدر الجامع بين الجميع وهو نزع دلاء ، وترك البيان إما لانه بيّنه ولم ينقل إلينا أو انه كانوا عالمين به أو لم يكن وقت حاجة أو نحو ذلك . قلت : الكلام في دلالة الرواية في حد ذاتها من غير نظر الى كلام الأصحاب ، ولا ريب في دلالتها ، وأيضاً هي وان كانت محملة بالنسبة الى المقدار لكنها تفيد إنها لا ينزع لما سئل عنه الجميع وإلا لم يقل دلاء .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٥ - ٦

فإن قلت : هو كذلك لكن يحتمل أن يكون مقداراً يأتي على جميع ما في البئر ولو بحسب الاتفاق ، فلا يتيقن حصول ذلك المقدار إلا بنزح الجميع فانه يكتبني به حينئذ ، وإن لم يبلغ ذلك المقدار فيدخل فيما لا نص فيه بهذا المعنى لا بالمعنى المعروف ، ويشبه حينئذ قوله انه لا معنى لأصل عدم الأكثر لسكونه مقطوعاً باستصحاب النجاسة ، ولا معنى لنفي الأكثر بعد تحقق شغل الدمة . قلت : مع أن لنا بحثاً في ذلك أن إجماع الفنية والشبهة المنقولة بل والمحصلة يكتفيان في بيان ذلك الجمل ، ومما تقدم يظهر لك ما في مناقشة المدارك للمعتبر بانه لا معنى لجعله للفرس مما لا نص فيه لدخوله تحت اسم الدابة إن قلنا انها لكل ما يدب على الارض أو ذات القوائم الأربع أو لكل ما يركب ، إذ قد عرفت أن جعلها من غير المنصوص لما ذكرنا من جهة إجمال خبر الدلاء لا من جهة ما ذكر ، وفي المنتهى «وأما البقرة والفرس فقد قال الشيخ والسيد المرتضى والمفيد بمساواتهما للحمار بالكر ، ولم نقف في ذلك على حديث إلا ما روى الشيخ وذكر صحيح الفضلاء المتقدم ، ثم قال بعده : قال صاحب الصحاح : الدابة لكل ما يدب على الأرض والدابة اسم لكل ما يركب ، فنقول لا معنى لجملة على الأول وإلا لعم وهو باطل لما يأتي فيجب جملة على الثاني ، فنقول الألف واللام في الدابة ليست للعهد لعدم سبق معهود ترجع اليه ، فاما أن يكون العموم كما ذهب اليه الجبائيان أو لتعريف الماهية على المنهـب الحق ، وعلى التقديرين يلزم العموم في كل مركوب ، أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فلانه تعليق الحكم على الماهية يستلعي ثبوته في جميع صور وجودها وإلا لم يكن علة هذا خلف ، وإذا ثبت فيه دخل فيه الحمار والفرس والبغل والابل والبقر نادراً ، غير أن الابل والثور خرجا بمبادل بمنطوقه على نزح الجميع ، فيكون الحكم ثابتاً في الباقي . فإن قلت : يلزم التسوية بين ما عدده الامام . قلت : خرج ما استثنى لدليل منفصل ، فيبقى الباقي لعدم المعارض ، وايضاً التسوية حاصلة من حيث الحكم بوجوب نزح الدلاء وإن اقترقت بالقلة والكثرة ، وذلك شيء لم يتعرض له (عليهما السلام) إلا ابن ابي عمير أن

يقول إن ما ذكرتموه لا يدل على بلوغ السكرية ، ويمكن التمثل بأن يحمل الدلاء على ما يبلغ الكر جمعاً بين المطلق والمقيد خصوصاً مع الاتيان بصيغة جمع السكرة . لا يقال : ان حمل الجمع على السكرة استحالة إرادة القلة منه ، وإلا لزم الجمع بين إرادتي الحقيقة والمجاز ، وان حمل على القلة فكذلك . لانا نقول : لا نسلم استحالة الثاني ، سلمناه لكن ان حمل على معناه المجازي وهو مطلق الجمع لم يلزم ما ذكرتم ، على ان لنا في كون الصيغ المذكورة حقائق أو مجازات في السكرة نظراً . وبعض المتأخرين استدل بهذه الرواية على وجوب النزح للحجار دون الفرس والبقرة ، وألحقها بما لم يرد فيه نص ، وقد روى مثل هذه الرواية البقباق عن أبي عبدالله (عليه السلام) انتهى . ونقلناه برمته لما فيه من الفوائد العظيمة الجليلة النافعة في المقامات المتعددة ، واعترضه في المدارك ثمانية وجوه ، ويمكن للنظر أن يحمل في كل من الثانية ثمانية من النظر ، قال فيها : « (الأول) مقتضى كلامه (رحمه الله) ان الدابة حقيقة فيما يركب حيث حمل النص عليه وهو غير واضح ، وكلام الجوهري لا يدل عليه ، فان الاطلاق أعم من الحقيقة والمجاز ، وقد صرح بعض محققي أهل اللغة بأن أكثر اللغات مجازات ، مع ما قد اشتهر ان الدابة منقولة الى ذات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير ، وذكر جماعة انها مختصة بالفرس ، سلمنا انها حقيقة فيما يركب ، لكن البقر انما يركب نادراً كما اعترف به ، والألفاظ انما تحمل على المعنى المتعارف لا النادر الغير المشهور » انتهى . وفيه انه مبني على ما هو الظاهر من كلام الجوهري من ذكره المعنيين للدابة مع التصريح بقوله في الثاني اسم ، ولم يكتف بعطفه على الأول اذ لم يمهّد لإطلاق لفظ الاسم على المعنى المجازي كأن يقال الأسد اسم للرجل الشجاع ، على أن هذا سد لباب التمسك بقول اللغوي من دون ثبوت من خارج ، وفيه ما لا يخفى ، وايضاً العلامة (رحمه الله) حمله على الثاني بعد أن استدل على نفي الأول ، فلو فرضنا أن المعنى الثاني مجاز لكن ربما يظهر من صاحب الصحاح إنه مجاز معروف مشهور ، فلا يبعد حمله مع تعذر الأول

على الثاني ، على أنه نقل عن القاموس أنه قال : الدابة ما دب من الحيوان وغلب على ما يركب ، وهو ظاهر في كونه حقيقة عرفية لا أقل من كونه مجازاً مشهوراً ، فبعد انتفاء إرادة الأول يتعين إرادة الثاني ، ومن ذلك ظهر لك ما في قوله إن الإطلاق أعم من الحقيقة فانه ليس من باب الإطلاق ، وقوله مع أنه قد اشتهر أن الدابة فيه أنه ممنوع أولاً ، وثانياً قد يكون معنى حادث لا يحمل عليه الخطابات الشرعية ، ولذلك لم يذكره أهل اللغة ، وإيضاً قد يكون رأي مثل العلامة (رحمه الله) تقديم اللغة على العرف كما ذهب اليه المعارض ، بل نقل أنه مذهب كثير من الفقهاء . ولا عيب فيه عليه ، قوله لكن البقرانما يركب نادراً فيه أن قوله في الصحاح انها اسم لسكل ما يركب قديدي عموماً حتى للفرد النادر لوقوعه في سياق كل كالدابة فانها اسم لسكل ما يدب على الارض لا ما يدب متعارفاً ، وقال : ﴿ الثاني ﴾ قوله في الاستدلال على إفادة المعرف باللام العموم على التقدير الثاني ان تعليق الحكم على الماهية يستدعي وجوده في جميع صور وجودها وإلا لم يكن علة . قلنا : تعليق الحكم على الماهية لا يقتضي كونها علة فيه ، على انه لو تم ما ذكره لاقتضى إفادة المعرف المحلى بلام الجنس العموم مطلقاً ، وهو لا يقول به « انتهى » . وفيه ان ما أشار اليه العلامة (رحمه الله) هو التحقيق في إفادة المعرف باللام العموم ، وذلك لانه قد تبين في الأصول فساد مذهب الجبائين وغيرهم ، وان الحق كون الالف واللام للتعريف والاشارة الى مدخولها ، فحيث يكون مدخولها اسم جنس كانت لتعريف الجنس ، وحينئذ في وجه استفادة العموم على هذا التقدير خلاف ، فمنهم من ذكر دليل الحكمة ، وقد ذكر نافساده في الأصول ، ومنهم من ذكر هذا الطريق وهو التحقيق ؛ وذلك حيث يكون متعلقاً لحكم شرعي يرجع في الحقيقة الى وصف الطبيعة من حيث هي هي مثلاً إذا قال الشارع البيع حلال كان وصف الحلية لاحقاً لطبيعة البيع ، فتى وجدت وجد وصفها معها وإلا لم يكن وصفاً للطبيعة ، فيستفاد عموم الحلية لجميع أنواع البيع ، ولا يكفي في كونه وصفاً للطبيعة وجوده في بعض البيع لان ذلك يكون في الحقيقة وصفاً لفرد دون

الطبيعة . فان قلت : ان ما قضت به الأدلة من تحريم بعض أنواع البيع ينافي كون الحلية وصفاً للطبيعة . قلت : قد يقال أولاً أن ما ذكرنا مدلول ظاهري لا ينافية التخصيص ، وثانياً ان ما قضت به الأدلة ليس أن طبيعة البيع حرام ، إنما التحريم للفرد وهو لا ينافي حكم الطبيعة ، وذلك من قبيل أن يقال الرجل خير من المرأة الذي لا ينافية وجود أفراد من النساء خيراً من الرجال . فلاريب في كون ذلك هو التحقيق في استفادة العموم ، نعم هو لا يجري في كل مقام إذ من المقطوع به أن السيد إذا قال لعبده بيع أو أوجد البيع ونحو ذلك لا يجب عليه استغراق جميع أفراد البيع ، والفرق بينهما ان هذا أمر يحصل امتثاله بالواحد ، وليس وصفاً لاحقاً للطبيعة من حيث هي هي بدور مدارها وجوداً وعلماً ، ومن هذه الجهة لم يقل العلامة (رحمه الله) بالعموم في الجميع ، بل في بعض دون بعض ، ولا يخفى ان ما نحن فيه من قوله (عليه السلام) في الجواب عن الدابة حيث تقع في البئر (ينزع دلاء) من الأول فانه في قوة أن يقول نزع دلاء للدابة ، فحيث توجد هذه الطبيعة يوجد هذا التقدير لها وإلا لم يكن تقديرها لهذه الطبيعة ، والتقدير كالتوصيف ، وليس المقصود من هذا الأمر التكليف ليتحقق الامثال بالواحد ، بل هو من قبيل اغسل ثوبك من البول مثلاً فانه ظاهر في أن طبيعة البول موجبة لذلك ، فحيث توجد يوجد هذا الحكم وكأن هذا المعنى هو مراد العلامة بالعلية أي المناط الذي يوجد بوجودها الشيء فتأمل . ثم قال : « (الثالث) قوله : ان الابل والثور خرجا بما دل بمنطوقه على نزع الجميع ، فيكون الحكم ثابتاً في الباقي . قلنا : الذي دل بمنطوقه على حكم الثور دل بمنطوقه على حكم مثله ، فان اقتضى الاخراج في أحدهما اقتضاء في الآخر وإلا فلا » انتهى . قلت : محل الكلام الآن في الفرس والبقر ، أما الأولى فليس نحوه قطعاً ، وأما الثاني فللعلامة أن يقول كذلك ، ولذلك لم يعمل به أحد في ذلك المقام ، وايضاً لو أراد ذلك لقال البقر ، وعلى كل حال فنحوه من قبيل الجملات لا نالنا علم

ما المراد به ، مع احتمال أن يراد به الثور الوحشي .

﴿ الرابع ﴾ قوله : خرج ما استنتي بدليل منفصل ، فيبقى الباقي لعدم المعارض . قلنا : الاستثناء والاخراج بدليل إنما يكون من الألفاظ العامة أو ما في حكمها لان إطلاق اللفظ وإرادة بعض مدلوله معنى مجازي يصار اليه بالقرينة ، والأمور المتعددة المدلول على كل منها بالمطابقة إذا تعلق بها حكم واحد ثبت ذلك الحكم لسكل منها على انفراده نصاً ، فإذا وجد ما ينافي ذلك في بعض المدلولات تعارض الخبران ، ويصار الى ترجيح لا متناع العمل بهما ، انتهى . قلت : أما مناقشة الأولى فهي مناقشة لفظية لان محصلها أنه كيف يطلق لفظ الاستثناء على مثل ذلك مع أنه قد يطلق عليه ، لا سيما بعد وضوح القرينة كما هنا ، وقوله والأمور المتعددة الى آخره لا ينافي ما ذكره العلامة إذ مراده أنه خرج باعتبار رجحان المعارض ، على أنه يمكن صحة الاستثناء هنا في الجواب بان يقال ينزح دلاء إلا للكلب مثلاً ، فينزح له أربعون ، وأيضاً فالحكم هنا ليس متعلقاً بكل واحد بانفراده نصاً ، والمطابقة بين السؤال والجواب لا تقتضي أزيد من الظهور ، فلا يمنع من الاستثناء متصلاً ومنفصلاً .

قال : ﴿ الخامس ﴾ قوله : وإيضاً المساواة حاصلة من حيث الحكم بوجوب نزح الدلاء . قلنا : هذا الخيال واضح الفساد فانه لا يكاد يفهم من هذه الاطلاق إلا تساوي الأمور المذكورة في قدر النزح ، فلو كانت مختلفة في ذلك لزم الاغراء بالجهل والخطاب بما له ظاهر مع إرادة خلاف ظاهره ، وقد ثبت امتناعه في الأصول ، انتهى . وفيه أن مدار الجمع بين الأخبار إنما هو حل ما له ظاهر على خلاف ظاهره بعد ترجيح المعارض فقصوده بهذا التساوي وأنه بعد دلالة الأدلة على حكم تلك الأفراد وكانت مختلفة يعلم من ذلك أن مقصود الامام (عليه السلام) بالجواب إنما هو القدر المشترك بين الجميع ، وكان تأخير البيان لمقام آخر أو كانوا عالمين بذلك ، وليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة لعدم العلم بكونه وقت حاجته .

قال : « (السادس) قوله ويمكن التمثل بان يحمل الدلاء على ما يبلغ السكر جمعاً بين المطلق والمقيد . قلنا هذا التمثل واضح الفساد ايضاً فان إطلاق لفظ الدلاء وإرادة الكثرة من غير زيادة ولا نقصان يكاد أن يلحق بالهتور والهديان الى سادات الانام وأبواب الملك العلام عليهم أفضل الصلاة والسلام ، ومع ذلك كله فالمقيد الذي ادعاه غير موجود ، ولو ثبت وجوده لكان فيه غنية عن هذه التمثلات الواهية والتكلفات الباردة » انتهى . وانت خير بان مثل هذا الكلام لا يناسب في جنب مثل العلامة آية الله في العالمين مع اعترافه بانه تمحل ، وكان ما ذكره هذا للمعترض هو وجه التمثل ، على أنه يمكن أن يقال إن العلامة أراد بالمقيد رواية عمرو بن سعيد بن هلال (١) الواردة في الحمار ، وذلك لانه لما كان الحمار والبغل وغيرهما داخلة في لفظ الدابة في صحيحة الفضلاء ثم أنه بين مقدار الدلاء في فرد من أفراد الدابة فله أن يقول إن هذا الحكم بيان للدلاء التي هي حكم الدابة ، لا سيما مع القطع بعدم إرادة الإطلاق للاجماع ، والحل على تخصيص لفظ الدابة ليس بأولى مما ذكرنا ، بل هو أولى ، على ان المشهور شهرة كادت تكون إجماعاً بل سمعت ما في الغنية من الاجماع على الخيل وشبهها أن السكر ينزح لجميعها ، فبمعونة ذلك يتجه ما تقدم ، أو يمكن فهم التقيد منها بطريق آخر بان يقال إن قوله حتى بلغت الحمار الى آخره يراد به أني بلغت لهذا ونحوه في الجسم من الحيوان ، فيدخل فيه الفرس والبقرة ، وكيف كان فلا ينبغي إساءة الأدب مع مثل العلامة مع اعترافه بالتمثل وإمكان توجيهه بما ذكرنا ، هذا كله مع ان عبارة المعترض لا تخلو من مناقشة واضحة للتأمل كوضوح فساد ما بقي له من الاعتراضين .

﴿ وينزح سبعين ﴾ دلواً ﴿ إن مات فيها ﴾ أي بعد أن وقع فيها ، والمراد به ما يشمل القتل وغيره ، ما صدق عليه ﴿ إنسان ﴾ سواء كان كبيراً أو صغيراً رجلاً أو امرأة ، نعم مقتضى تقييد المصنف بالموت فيها أنه لا يدخل في هذا الحكم الميت

خارجاً عنها ، بل ولا السقط الذي لم تحله الحياة بعد تمام ما يصلق هذا اللفظ معه ان قلنا بنجاسته ، لكن قد يظهر من بعض المتأخرين كالفاضل الهندي دخول الأول حيث قال : « ينزح سبعين دلواً لموت الانسان فيها أو وقوع ميت فيه لم يفسل ولم يقدم الفسل إن وجب قتله فقتل لذلك وإن يتم أو كان شهيداً أن نجسناه خلافاً للمشهور » انتهى . وفيه أن خبر عمار (١) المعمول به بين الأصحاب في المقام الذي هو مستند الحكم ، قال فيه : « وما سوى ذلك مما يقع في بئر الماء فيموت فأكثره الانسان ينزح منها سبعون دلواً » وهو ظاهر في قصر الحكم على الموت فيها ، نعم قد يقال وجوب نزح السبعين لتحقيق سنده .

وكيف كان فستند الحكم خبر عمار الساباطي المنجبر بما عن الغنية والمنتهى من الاجماع ، بل عن المعتبر ان روايتها ثقات ، وهي معمول عليها بين الأصحاب ، كما في الذكرى للخبر المقبول بين الأصحاب عن الصادق (عليه السلام) مع ما في المدارك من نسبته الى الأصحاب ايضاً ، وما في بعض الأخبار (٢) كخبر زرارة من وجوب نزح العشرين دلواً ، وحسن محمد بن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) « في البئر تقع في البئر اذا كان له ريج نزح منها عشرون دلواً » لا يمارض ما ذكرنا لعارض الأصحاب عنهما ، كما عن المنتهى ان أصحابنا لم تعمل بالعشرين ، فيكون الاستدلال بها ساقطاً ، ويحتمل العمل بهما في ميت الانسان الخارج عن البئر لانه من قبيل التعميم والتخصيص إن كان المفهوم من قوله في خبر عمار فيموت فيها تقييداً ان لم يثبت إجماع على علم ذلك ، وظاهر النص والفتوى عدم الفرق بين المسلم والكافر ، وخالف في ذلك ابن ادریس وهو المنقول عن أبي علي فلو وجب نزح الجميع ، وقد أطال ابن ادریس في الاستناد لذلك ، وحاصله أن الكافر إذا باشر الماء وهو حي وصعد يجب له نزح الجميع لـكونه عملاً لا نص

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ - ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

فيه ، ويظهر منه نفي الخلاف فيه ، فكيف إذا كان بعد نزوله اليها ومباشرة لما لها بجسمه وهو حي وقد وجب نزع جميعها ، فإذا مات بعد ذلك ينزع له سبعون ذلواً وقد طهرت ، وهل هنا إلا تفصيل من قائله وقلة تأمل ، أنراه عند موته انقلب وطهر ، ولا خلاف بيننا ان الموت ينجس الطاهر ويزيد النجس نجاسة ، ويمكن تقريره بوجه آخر وهو أنه قد ثبت نزع الجميع له في حال الحياة لكونه مما لا نص فيه ، فيثبت هنا لان الفرض موته في البئر فيكون قد لاقاها وهو حي ثم مات والموت ان لم يزد له لم ينقصه فتأمل .

وبهذا القياس يخص عموم الرواية الشاملة للكافر والمسلم ، وفيه أولاً ان أحكام النجاسة تبعية لا يعرف حکمتها إلا الله ، فلا يمكن أن ينقح العقل بعنوان القطع المساواة فضلاً عن الأولوية . وثانياً انا نمنع ما ذكره من وجوب نزع الجميع هنا للحي وان قلنا بوجوبه لما لا نص فيه لانه على تقدير تسليم ما ادعاه من الأولوية يعلم مما ذكر في الروايات من تقدير الانسان الشامل لها بالسبعين ان الحي لا يزيد على ذلك إذ ببيان حكم الأشد يظهر حكم الأضعف ، وما ذكره من دعوى الاجماع ان أراد به على ما لا نص فيه فسلم ، وان أراد به في خصوص المقام فمنوع لان المراد بما لا نص فيه ان لا يعلم حكمه من الأخبار بوجه من الوجوه ، ونحن الآن وإن لم نعلم حكمه بالخصوص لسكنا نعلم أنه لا يتجاوز السبعين للأولوية التي ادعاها ، على أن ظاهر الرواية موت الانسان في البئر فعلى تقدير شموله للكافر يكون ظاهراً في ملاقاته له حياً ثم مات ، ومع ذلك اكتفي فيه بالسبعين قبل موتة كذلك بطريق أولى قطعاً وأما ثالثاً . فلانا ان سلطنا له وجوب نزع الجميع في الحي فأنما هو من جهة فقد نص المظهر لحكمه فهو حينئذ حكم ظاهري من باب المقدمة لأنه حكم شرعي واقعي ، فلا يستفاد منه أولوية تعارض النص ، ولعل هذا عند التأمل يرجع الى ما سبق ، وبما ذكرنا يمكن تحصيل الحكم السابق وهو حكم الميت الخارج عنها مثلاً لانه وإن كان بما لا نص فيه بناء على عدم شمول النص له إلا انه ينزع له سبعون لا الجميع للقطع بان الموت في البئر إما أنه أشد أو مساو للموت في الخارج عنها

فلا ينبغي أن يتجاوز السبعين ، فينتجه ما ذكره الفاضل المهندي (رحمه الله) سابقاً فتأمل .
وهذه قاعدة تنفك في كثير مما يأتي ومضى ، فإنا عن الحق الثاني والشهيد في
روض الجنان من الاكتفاء بالسبعين في الكافر ان وقع في الماء ميتاً لعموم النص ،
وأوجبا نزح الجميع إن وقع حياً ثم مات لثبوت ذلك قبل الموت والموت لا يزيله مما
لا وجه له لسكون مورد النص موت الانسان في البئر ، وهو ظاهر في ملاقاته الماء حياً ،
فإن سلم ثبوت له للكافر وجب الاكتفاء فيه بالسبعين مطلقاً وإلا فالجميع كذلك ، وأما
التفصيل فلا وجه له ، ومع ذلك كله فلنقتل أن يقول في تأييد كلام ابن ادریس أما أولاً
ان المعروف بالآلف واللام لا يفيد الاستغراق ، وثانياً المتبادر منه المسلم ، وثالثاً أن ظاهر
الرواية ان نزح السبعين لمكان الموت ، فلا ينافي نزح غير هذا المقدار لمكان نجاسة
أخرى ، ولو اقتضى ذلك لاقتضى في جميع التقادير إذ قد ورد (١) ايضاً في النزح
للجنب مثلاً مقدار مخصوص ، مع أنه لا يسوغ أن تقول أنه شامل لما كان مستصحباً
للنبي وغيره أولاً ، واحتمال القول بالتداخل ضعيف ، بل في السرائر انه لا أحد من
أصحابنا يقدم فيقول ينزح سبع دلاء لارتباس الجنب أي جنب كن سواء كان كافراً
أو مسلماً محقاً . وفيه مع أن ابن ادریس سلم العموم ان التحقيق بإفادته للعموم على الطريقة
السابقة ، ودعوى التبادر في المسلم ممنوعة كما لا يخفى على من له خبرة في غير هذا المقام ،
وأما الثالث فإنا وان لم نقل بالتداخل لظهور الحيثية كما يأتي ، لكن الظاهر في المقام
دخول النجاسة الكفرية وذلك لانه بعد أن فهم العموم من هذا اللفظ ضار بمنزلة المصريح
به ، فكأنه قال الكافر إذا وقع فيها ومات ينزح له سبعون ، والفرق بين هذا وما ذكره
ان تلك أحوال خارجة عن مسمى اللفظ لم يبق اللفظ لشمولها قطعاً بخلافه هنا ، فانه قد
أتى باللفظ لشمول أفرادة والفرض أن فيها ما كان نجس العين ولم يذكر له حكماً بالخصوص ،
وما ذكره ابن ادریس من عدم شمول الجنب للمسلم والكافر لعله حق إما لان المتبادر

فيه هنا المسلم بقريئة الارتماس ونحوها بخلاف ما نحن فيه أو لغير ذلك .
 ﴿و﴾ تطهر ﴿بنزح خمسين ان وقع﴾ أي صار ﴿فيها﴾ ولو بغير وقوع تنقيحاً
 للمناط ﴿عذرة﴾ والمراد بها فضلة الآدمي كما عن الغريبين ومهذب الأسماء وتهذيب اللغة،
 وأهلها سميت بذلك لأنهم كانوا يلقونها في العذرات أي الأفنية ، وما عن المعتبر أنها
 والخرء مترادفان يعان فضلة كل حيوان ضعيف ، وإطلاق الشيخ في التهذيب كما قيل
 لا يقضي بالوضع . وفي السرائر «وينزح لعذرة ابن آدم الرطوبة أو اليابسة المذابة المقطعة
 خمسون ذلوا ، فإن كانت يابسة غير مذابة ولا مقطعة فعشر دلاء بغير خلاف» انتهى .
 ومنه يظهر وجه قول المصنف ﴿فذابت﴾ من غير فرق بين كونها رطوبة أو يابسة
 ولكن بقيت فذابت أو ذاب بعضها لعدم الفرق بين قليلها وكثيرها ، وهل مثل الذوبان
 وقوع اليابسة أجزاء ذقاقاً وجهان ، والمراد بالذوبان صيرورتها أجزاء ذقاقاً ، ولعله يرجع
 إليه التقطع كما عن ظاهر السيد (رحمه الله) بل يرشد الى ذلك جمعه في السرائر بينهما ،
 وعن صريح المذهب والكافي والغنية والجامع الاكتفاء بالتقطع أو الرطوبة ، ولعل ذكر
 التقطع يغني عن الرطوبة لئلا يلزمها للتقطع ، وإلا فبدونه لا ينزح ، كما أنه لا يبعد أن يراد
 بالتقييد بالرطوبة فقط كما في القواعد والمعة وعن النهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة
 والاصباح ما يشمل اليابسة التي تترطب في الماء فذابت ، ويؤيده اشمال رواية أبي بصير
 التي هي المستند في المقام على ذلك كما ستسمعه ، ومقتضى إطلاق النص والفتوى عدم
 الفرق بين صغير الانسان وكبيره والمسلم والكافر وغيرهم .

وكيف كان فالحكم بتحتم التحسين هو المشهور كما في الذكرى وكشف اللثام
 وهو كذلك ، ولعله يشمل نفي الخلاف المتقدم في عبارة السرائر ، وفي المعتبر أني لم
 أقف له على شاهد ، قلت : شاهده رواية أبي بصير (١) سألت أبا عبدالله (عليه السلام)
 « عن العذرة تقع في البئر ؟ قال تنزح منه عشر دلاء فإذا ذابت فأربعون أو خمسون »

لاحتمال أن يكون من كلام الراوي أو لعدم معقولية التخيير بين الأقل والأكثر سيما مقام التطهير إذ احتمال رجوع التشخيص الى نية المكلف في غاية البعد هنا ، فن هنا يتعين إرادة التحسين لاستصحاب النجاسة وعدم حصول اليقين الا بذلك ، ولعل ما ذكرنا مراد العلامة في المختلف حيث قال ويمكن أن يقال إيجاب أحدهما يستلزم إيجاب الآخر لانه مع الأقل غير متيقن البراءة ، وانما يعلم الخروج عن العهدة بفعل الآخر أكثر فلا معنى للإيراد عليه حينئذ بانه غير مستقيم ، فان التخيير بين الأقل والآخر يقتضي علم وجوب الزائد عيناً وإلا لم يكن للتخيير معنى ، فيجب أن يحصل يقين البراءة بالأقل ويكون الزائد مستحباً ، لما عرفت أن ليس مبنى كلامه التخيير ، بل قد تكون هذه العبارة عنده من المجمل لمصلحة اقتضاها المقام ، فيكون حينئذ التكليف الظاهري وجوب الحسین ، وقد عرفت أن الرواية منجبرة بالشبهة بين الأصحاب ، بل الظاهر الاجماع على العمل بمضمونها ، فلا يقدح ما في سندها من عبدالله بن بحر ، واشترك أبي بصير ، مع ان لنا كلاماً في اشتراك أبي بصير قد تقدم سابقاً ، كما أنه لا يعارضها صحيحة علي بن جعفر (عليه السلام) (١) سأله فيها « عن بئر ماء وقع فيها زبيل من عنرة رطبة أو يابسة يصلح الوضوء ؟ قال : لا بأس » ولا صحيحة ابن بزيع (٢) الدالة على الاكتفاء في طهارة البئر من وقوع العنرة فيها بنزح دلاء بعد إطلاقها وتقييدها .

﴿ والمروي ﴾ عن الصادق (عليه السلام) ﴿ أربعون أو خمسون ﴾ ومراده رواية أبي بصير المتقدمة ، وعن الصدوق أنه قال تطهر بأربعين إلى خمسين ، وفيه مع مخالفته لمنطوق الرواية إشكال التخيير بين الأقل والأكثر .

﴿ أو كثير الدم كذبح الشاة ﴾ أي ينزح له خمسون ، والمرجع في السكثرة الى العرف ، وحدها ابن ادریس بان أقلها ما كان كذبح شاة ، ثم نسب ذلك الى رواية أصحابنا ، والأولى ما ذكرنا ، ولعل مراده بالرواية صحيحة علي بن جعفر (عليه السلام)

الآتية ، ولا دلالة فيها على ما ذكر ، والظاهر أن مدار السكثرة بالنسبة الى الدم تنفسه لانه هو المتبادر من الفتوى ، فما قيل ان مدارها هنا بحسب الماء قلة وكثرة فقد يكون الدم كثيراً بالنسبة الى بثر لقلته قليلاً بالنسبة الى أخرى لسمتها لا وجه له إلا وجه اعتباري لا يصلح لان يكون مستنداً لحكم شرعي ، وكيف كان فما ذكره هو المشهور كما في الذكرى وكشف الثام ، وعن الغنية الاجماع عليه ، وفي السرائر « وينزح لسائر الدماء النجسة من سائر الحيوان سواء كانت مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم نجس العين أو غير نجس العين ما عدا دم الحيض والاستحاضة والنفاس إذا كان الدم كثيراً ، فحد أقل الكثير دم شاة خمسون دلواً ، والقليل منه وحده ما نقص من دم شاة فان أكثر القليل عشر دلاء بغير خلاف ، إلا من شيخنا المفيد في مقننته فانه ذهب الى ان لكثير الدم عشر دلاء ، والقليل خمس دلاء ، والأحوط الأول وعليه العمل » انتهى . وقد فهم منها في كشف الثام نفي الخلاف عما نحن فيه وهو محتمل ، بل لعله الظاهر ، وعن المرتضى ان للدم ما بين دلو الى عشرين ، وعن الصدوق انه ينزح في دم ذبح الشاة من ثلاثين الى أربعين ، وهو خيرة المعتبر والمنتهى وعن المختلف واستحسنه في الذكرى ، وفي كاشف الثام انه أقرب ، والأقوى الأول للاجماع المنقول عن الغنية المعتضد بنفي الخلاف والشبهة التي سمعت نقلها ، فهو أرجح من صحيحة علي بن جعفر (١) عن أخيه موسى (عليهما السلام) « في رجل ذبح شاة فوفقت في بثر وأوداجها تشخب دماً قال (عليه السلام) : ينزح منها ما بين ثلاثين الى أربعين » على أن قوله ما بين ثلاثين الى آخره محتمل وجهين ، الأول التخير ، والثاني تمام ما بينها ، لا يقال حينئذ يكتفى بالعشرة كما قاله المفيد ، لانا نقول إضافة البنية الى الثلاثين ملحوظة ، ولا تحصل إلا باحراز الثلاثين ، ومع النقص عن الأرجحية وإعراض الأصحاب عنها مع انها بمنظر منهم يحصل الشك

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١

من تصادم الحجتين ، والاحتياط لازم هنا لشغل القصة واستصحاب النجاسة ، ولا قائل بالزيادة على الحسين ، فتكون هي طريق اليقين ، وأما ما ذكره المفيد فلا دليل عليه سوى ما ستسمعه في القليل من الدم ، وأما ما ذكره المرتضى فقد يستدل له بخبر زرارة (١) قال : قلت : لأبي عبد الله (عليه السلام) « يثر قطر فيها قطرة دم أو خر قال : الدم والخمر والميتة ولحم الخنزير في ذلك سواء ينزح منه عشرون دلواً » وهو - مع أنه لا دلالة فيه على ما ذهب إليه من الواحد الى العشرين ، ومشتمل على ما لا نقول به - مطلق مقيد بما سمعت ، على أنه محتاج الى جابر ، وهو مفقود ، ومقتضى ما سمعته من ابن ادريس وإطلاق غيره أنه لا فرق بين دم نجس العين وغيره ، واستظهر بعضهم العدم جوداً على الرواية ، بل يظهر منه الاشكال في غير دم الشاة ، وقد عرفت عدم انحصار الدليل في الرواية ، بل هو ما تقدم الشامل للجميع ، وغلظ النجاسة لا يصلح لان يكون مقيداً للإطلاق ، ﴿ والنروي ﴾ في صحيح علي بن جعفر ما بين ثلاثين الى أربعين لا ﴿ من ثلاثين الى أربعين ﴾ فكان الأنسب أن يذكر نفس المتن ، واحتمال ترادف العبارتين فيه كلام .

﴿ ويطهر ﴾ بنزح أربعين إن مات فيها ثعلب أو إرنب أو خنزير أو سنور أو كلب وشبهه ﴿ كما في السرائر بزيادة الشاة والغزال وابن آوى وابن عرس ، قال : « وما أشبه ذلك في مقدار الجسم على التقريب » والظاهر منه إرادة ما أشبه كل واحد منها في مقدار الجسم ، ولعله تحمل عليه عبارة المصنف . لكنه بعيد فيها لظهورها في إرادة شبه الكلب بل لعله الأولى لكونه المذكور في الرواية التي هي مستند الحكم ، فينبغي الاقتصار عليه ، لكن في الاعتبار اقتصر على الكلب وشبهه ، قال : « ونريد بشبه الخنزير والغزال » وأما السنور ففي أول كلامه اختار الأربعين ، لكنه في الأخير قال : « ولو عمل بالأقل جوازاً وبهذه استظهاراً جاز » وأشار بهذه الى الأربعين ، وفي القواعد والتحرير

مثل ما ذكر المصنف ، لكن من دون قوله وشبهه ، وفي الذكرى الكلب وشبهه والسنور ، ثم أنه بعد ذلك أدخل في الشبه الثعلب والارنب والشاة كما عن المقتنة ايضاً مع زيادة الشاة والغزال ، لكنه قال بعد ذكر الثعلب : « وشبهه في قدر جسمه » وقال في كشف اللثام : « يعني شبه كل واحد منها » ونحوه في النهاية والمبسوط والمراسم وكذا الوسيلة والمهذب والاصباح بزيادة النص على ابن آوى وابن عرس ، واقتصر ابن سعيد على الشاة وشبهها .

وكيف كان فالظاهر أن ما ذكره المصنف هو المشهور ، بل ويظهر من السرائر أن نزح الأربعين للكلب من المسلمات ، والذي يصلح سنداً في المقام قول أبي الحسن (عليه السلام) في رواية علي (١) : « والسنور عشرون أو ثلاثون أو أربعون دلواً والكلب وشبهه » كلروي في المعتبر (٢) عن الحسين بن سعيد في كتابه عن القاسم عن علي عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : سألت « عن السنور فقال أربعون دلواً والكلب وشبهه » وقول أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) في رواية شناعة : « وإن كانت سنوراً أو أكبر منها نزحت منها ثلاثين أو أربعين دلواً » وأما رواية أبي مریم (٤) قال : حدثنا جعفر قال : « كان أبو جعفر (عليه السلام) يقول إذا مات الكلب في البئر نزحت » وعمار الساباطي (٥) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « سئل عن بئر يقع فيها كلب أو قارة أو خنزير قال : تنزح كلها » ورواها في كشف اللثام بدل ينزح ينزف ، فمع الغض عما في سندها ومعارضتها لقوله (عليه السلام) في خبر عمار (٦) « ان أكبر ذلك الانسان ينزح

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ وهو مروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣ - ٤

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٨

(٦) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

سبعون دلوآ » لم أر أحد أعمل بها ، فها معرض عنهما بين الأصحاب ، مع عدم
 صراحة الأولى في نزح الجميع ، والثانية في موت الكلب ، فوجب حملها على التغير ،
 أو حمل الأولى على نزح الأربعين ، والثانية على رفع كل ينزح أو نصبه على الظرفية
 أو رفعه على الابتداء وحذف الخبر أي كلها كذلك ، والأولى حملها على الاستحباب
 كما يؤيده خبر أبي بصير (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « كان سقط فيها كلب
 فقدت أن تنزح مائها فافعل » وأما رواية ابن يقطين (٢) في الكلب والمرة فقال :
 « يمزك أن تنزح دلاء فان ذلك يطهرها ان شاء الله » كصحيحة الفضلاء (٣) في الكلب
 والخنزير وغيرها « يخرج ثم ينزح من البئر دلاء ثم يشرب » ورواية البقباق (٤) في النكلب
 وذكر غيره قال : « يخرج ثم ينزح من البئر دلاء ثم يشرب ويتوضأ » فقد تقدم لك سابقاً
 في صحيحة الفضلاء ان المراد بالدلاء قدر مخصوص للاجتماع لا الاطلاق ، فحينئذ يكون
 ذلك من باب المجهل والمبين ، بل لو سلمنا كونه من باب المطلق فالتفصيل المتقدم حاكم
 عليه ، وضعف السند بعد انجباره بالشبهة غير قادح في صلاحيته التقيد فتأمل ، على أن
 الأولى غير صريحة في الموت ، وأما الصحيح (١) « في السنور والدجاجة والكلب
 والطير قال : إذا لم يتنسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، وان تغير الماء فخذ منه
 حتى يذهب الريح » فقد قال الشهيد في الذكرى : « انه نادر ولا يعارض المشهور » وعن
 الشيخ حمله في الكلب على خروجه حياً ، وكيف كان فلم نعتز على عامل به من القدماء
 وغيرهم فطرحة أو تأويله متجه ، وحديث زرارة المتقدم سابقاً لا منافاة فيه لتضمنه لحم
 الخنزير ، وهو غير مانع فيه ، وأما خبر عمرو بن سعيد بن هلال (٢) سأله « عما يقع
 في البئر ما بين الفارة والسنور الى الشاة فقال (عليه السلام) : كل ذلك تقول سبع دلاء »

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١١ - ٢ - ٥

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ - ٧

(٦) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥

فلا جابر له في المقام ، وان حكي عن الفقيه انه قال : وان وقع فيها سنور نزع منها سبع دلاء لكن ماعنه في المقنع أنه قال : في السنور من ثلاثين الى أربعين وروي سبع دلاء (١) ظاهر في الاعراض عنها .

نعم يبقى الكلام في دلالة ما ذكرنا من الرواية على المختار ، فنقول أما دلالتها على السنور والكلب فواضحة ، وأما الثعلب والارنب والخنزير فليس في الروايات تعرض لها بالخصوص ، نعم قد سمعت قوله (عليه السلام) « والكلب وشبهه » وقوله (عليه السلام) « سنوراً أو اكبر منها » وعن الشيخ أنه يريد بشبهه في قدر جسمه ، وهذا تدخل فيه الشاة والنزال والثعلب والخنزير وكل ما ذكر يعني المفيد في المقنعة ، والظاهر دخول الارنب في قوله « سنوراً أو اكبر منها » وقد تقدم لك الزيادة والنقيصة في كلامهم ، وكأنه لاجمال الشبه والاكبر في الروايتين ، والأولى الرجوع في الشبه الى العرف ، وليس المدار فيه على مقدار الجسم فقط ، والظاهر دخول ابن آوى فيه ، وأما ابن عرس فقد سمعت أنه ذكره بعضهم ، ولكن لا يخلو من إشكال ، كما ان دخول الشاة في شبه الكلب لا يخلو من إشكال ، سيما بعد قول جعفر عن أبيه (عليهما السلام) في خبر اسحاق بن عمار (٢) « وإذا كانت شاة وما أشبهها فتسعة أو عشرة » وفي خبر عمرو بن سعيد سبع دلاء ، لكن لا يعد الأول لانجبار ضعف الدلالة بالشبهة على تقدير تحققها . والاحتياط وكأنه بالأربعين متيقن لعدم القائل بالزيادة ، وأما قوله : في الرواية « عشرون أو ثلاثون أو أربعون » فيحتمل أن يكون من الراوي ، بل قد سمعت أنه ليس في رواية المحقق ترديد ، وايضاً قد ينعان عدم جواز التخيير بين الأقل والأكثر ، فيحتمل أن يكون الامام قصد الاجمال ، وحينئذ فلا احتياط لازم لما ذكره المشهور ، وعن الهداية والمقنع في الكلب والسنور من ثلاثين الى أربعين ، ولعله للترديد الذي في رواية سماعة ، وإلا فالرواية

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٠ وفي الباب ١٥ حديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣

الأخرى وردت بين العشرين والثلاثين والأربعين ، وحينئذ يدخلون الكلب في الأكل من السنور ، وقد يكون عمل بالروايتين مع طرح قوله عشرين ، والأولى ما قبلنا ، والظاهر عدم الفرق بين الصغير والكبير في ذلك بعد صدق الاسم ، ولان الذكر والاتى لظهور إرادة اسم الجنس ، وهل يعتبر الموت في البئر أو الاعم ؟ لا يعد الثاني ، وتعرف قوته مما تقدم لنا سابقاً في موت الانسان .

﴿ وكذا يطهر ينزح الأربعين ﴾ (لبول الرجل) كما في المعبر والقواعد والتحرير والسرائر مع تفسيره بأنه الذكر البالغ ، وعن الغنية الاجماع عليه ، وفي كاشف اللثام انه لا خلاف فيه ، وفي الذكري نسبته للشهرة ، وفي المعبر نسبته الى الجنة وأتباعهم ، بل نسبه في أثناء كلامه الى الأصحاب ، وفي السرائر ان الأخبار (١) متواترة من الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) بأنه ينزح لبول الانسان أربعون دلواً ، ومع ذلك كله ففيه رواية علي بن أبي حمزة (٢) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قلت : « بول الرجل قال : ينزح منه أربعون دلواً » وما في سند هذه الرواية من علي بن أبي حمزة وانه واقفي قد أكل أموال الكاظم (عليه السلام) ظلماً وعدواناً منجبر بما سمعت ، مع أنه نقل عن الشيخ الاجماع على العمل بروايته ، وفي المعبر لا يقال إن علياً واقفي ، لانا نقول تغيره انما هو في موت موسى (عليه السلام) فلا يقدر فيما قبله ، ولعل غرضه ان عمل الأصحاب بروايته هنا مع عدم اتفاقه على العمل برواية مثله قد يكون لاطلاعهم على تأدية الرواية قبل الوقف ، فلا يرد عليه أن العبرة في حال الأداء لا التحمل فتأمل . وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في العمل بهذه الرواية هنا ، وفي المنتهى علي ابن أبي حمزة لا يعمول على روايته ، غير أن الأصحاب قبلوها ، وأما رواية معاوية ابن بهمار (٣) عن أبي عبدالله (عليه السلام) « في البئر يبول فيها الصبي أو يصب فيها بول أو خمر قال (عليه السلام) : ينزح الماء كله » فهي مع صحة سندها قد أغرض

عنها الأصحاب ، فلا مانع من حملها على التغيير أو الاستحباب أو غير ذلك كرواية كردويه (١) سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن البثر يقع فيها قطرة دم أو نبيذ مسكر أو بول أو خمر قال (عليه السلام) : ينزح ثلاثون دلواً » إذ هي - مع عدم التصريح فيها بأن البول بول الرجل واشتمالها على ما لا تقول به - لا سبيل للعمل بها لعدم الجابر لها لجهالة كردويه كما عن مختلف الفضل ، وأما صحيحة ابن بزيع (٢) عن الصادق (عليه السلام) « في القطرات من بول أو دم قال : ينزح دلاء » فهي مع عدم التنصيص فيها على بول الرجل لا معارضة فيها لحل الدلاء على ما تبلغ الأربعين ، ومن العجيب ما في المنتهى بعد ذكر الروايات « والأقرب عندي الأخذ برواية محمد بن بزيع لسلامة سندها وبحمل الدلاء على رواية كردويه فإنها لا بأس بها » انتهى . قلت : رواية علي بن أبي حمزة التي نقل عن الأصحاب قبولها أولى من رواية كردويه ، مع أنه نسبها في المعتبر إلى الشنوذ .

إذا عرفت ذلك فلا ريب أن العمل بالمشهور أولى مع تأيده بالاحتياط الواجب الاتباع في المقام على تقدير النجاسة أو الوجوب التعبدي ، والظاهر عدم الفرق بين بول المسلم والكافر ، وما يقال من الفرق بالغلظ بمباشرة بدن الكافر لا يصلح لأن يكون مدركاً للحكم الشرعي ، وألحق ابن ادريس بالرجل المرأة مع نصه على عدم الفرق بين الصغيرة والكبيرة ، ووافقه على ذلك العلامة في التحرير بل عن الغنية والمهذب والأصباح والاشارة ذلك أيضاً ، ولعله لا يخلو من قوة لما سمعت من النقل المتواتر عن الأئمة (عليهم السلام) وكفى بمثله ناقلاً لذلك ، وعدم الوجدان مع اتحاد الزمان واتحاد المرجع لا يدل على عدم الوجود ، فكيف إذا لم يكن كذلك ، فما في المعتبر لا ريب أنه وهم في غير محله ، كما أن ما في المنتهى من أن ابن ادريس لم يفرق بينها من مأخذ آخر

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ وفي الباب ١٦ - حديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ إلا أنه روى

عن الرضا (عليه السلام) .

قال : لانها انسان والحكم معلق عليه معرفاً باللام الدال على العموم ، ومقدماته كلها فاسدة ، نعم لا فرق في المرأة بين الصغيرة والكبيرة في وجوب الأربعين لا يخلو من نظر إذ قد عرفت أن مقدماته صحيحة ، وكأن قول العلامة (رحمه الله) نعم الى آخره يريد به على تقدير اللاحق ، وفي الاعتبار العمل برواية كردويه في بول المرأة ، وعلى ما عرفت من مختار المنتهى تتجه المساوات بين الرجل والمرأة ، وقد عرفت أن رواية كردويه لا جازر له ، فالأقوى حينئذ العمل بما قاله ابن ادريس ، ولا فرق بحسب الظاهر بين قليل البول وكثيره وبين صبه فيها أو البول فيها ، ويستسمع حكم بول الضبي .

﴿ و تطهر ﴾ (بنزح عشرة للعنزة الجامعة) التي لم تبقى في البئر حتى تقطعت أو تقطع بعضها ، وهو أولى من التعمير باليابسة لان الحكم ليس دائراً مداها لما عرفت ، ولكون مستند الحكم ما في خبر ابي بصير (١) من « نزح عشرة للعنزة فان ذابت فاربعون أو خمسون » كرواية علي بن ابي حمزة إذا المراد حينئذ نزح عشرة للعنزة الغير المذابة كما هو مقتضى الفهم العرفي من هذه العبارة ، مع ما في السرائر فان كانت غير مذابة ولا متقطعة فعشر دلاء بغير خلاف ، وما عن الغنية من الاجماع عليه ، وبذلك كله تقيد رواية عمار (٢) وصحيحة علي بن جعفر (عليه السلام) (٣) المتضمنة لنفي البأس عن الوضوء في البئر بعد وقوع الزنبيل من العنزة اليابسة أو الرطبة .

﴿ و ﴾ كذا ينزح عشر ﴿ لقليل الدم ﴾ غير الدماء الثلاثة ، والمراد بالقلة في نفسه لا بالنظر للبئر على الأصح ، وما في السرائر من حد أكثر القليل بانه ما نقص من دم شاة ونسبته فيها الى رواية أصحابنا لم تتحققه كما عرفت سابقاً ﴿ كدم الطير والرعاف اليسير ﴾ وغيرها من القطرة والقطرتين ، وفي السرائر نفي الخلاف فيه إلا من المفيد فخمس ، وعن الغنية الاجماع عليه ، لكن في صحيح علي بن جعفر (عليه السلام) (٤)

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١ - ٥ - ٦

(٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق حديث ١ .

بعد أن سأله عن وقوع الشاة المذبوحة التي تشخب أوداجها دما في البئر فقال : « ينزح منها ما بين الثلاثين الى الأربعين قال : وسأله عن رجل ذبح حمامة أو دجاجة فوقعت في بئر هل يصلح أن يتوضأ منها ؟ قال : ينزح منها (دلاء يسيرة) » وفي رواية عمار الساباطي (١) قال : سئل أبو عبد الله (عليه السلام) « عن رجل ذبح طيراً فوقع بدمه في البئر ؟ فقال (عليه السلام) : ينزح دلاء » وفي صحيح ابن يزيع « في البئر تقطر فيها قطرات من بول أو دم فقال (عليه السلام) : ينزح منها دلاء » إلا أنه ينبغي تنزيلها على العشر ، فالمطلق في هذه الأخبار منزل على المقيد لاجتماع الغنية المعتضد بنفي الخلاف من ابن ادريس والشهرة في كشف الثام ، وفيه ايضاً انهم حلوا مطلق الخبرين على العشر لانه أكثر عدد يميز بالجمع ، ولان قيد اليسيرة قد يصلح قرينة على إرادة معنى جمع القلة ، قلت : هذا التوجيه منقول من الشيخ ، واعترضه في المعتبر باننا لا نسلم انه إذا جرد عن الاضافة كانت حاله كذا إذا لا يعلم من قوله عندي دراهم أنه لم يجز عن زيادة عن عشرة ، ولا إذا قال أعطه دراهم يعلم انه لم يرد أكثر من عشرة فان دعوى ذلك باطلة ، واعترض المعتبر في المنتهى بان الاضافة هنا وان جردت لفظاً لكنها مقدرة وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ثم قال إذا عرفت هذا فنقول لا بد من إضمار عدد يضاف اليه ، فيحمل على العشرة التي هي أقل ما يصلح إضافته الى هذا الجمع أخذاً بالمتيقن وحوالة على الأصل من براءة الذمة ، واعترض المنتهى في المدارك بانه لا يلزم من عدم تقدير الاضافة هنا تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وإنما يلزم لو لم يكن له معنى بدون التقدير ، والحال أن له معنى كسائر صيغ الجوع ، ولو سلم وجوب التقدير لم يتعين العشرة ، وقوله ان أقل ما يصلح الى آخره ممنوع وإنما أقله ثلاثة ، فيحمل عليها لاصالة البراءة من الزائد .

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

والتحقيق أن يقال: إنه من المعلوم أن العدد من ثلاثة إلى عشرة بميزه جمع مجرور، وما زاد عليه مفرد منصوب كما هو مقرر في محله ، وأن التحقيق عدم الفرق بين جمع القلة والكثرة ، بل الجمع يصدق على ثلاثة فصاعداً ، وأن ما ذكره بعض أهل العربية من الفرق بينهما بأن جمع الكثرة لما زاد على العشرة بخلاف جمع القلة وممّ بشهادة العرف والاستقراء كما هو المذكور في محله ، وكيف كان فالتكلم بالجمع تارة يقصد منه مجرد مصداقه ، فيحصل الامتثال بسماء ولا يقصد منه عدد مخصوص إذ ليس هو داخلاً في ماهيته وحقيقته ، وأخرى يلاحظ مقداراً مخصوصاً من العدد ، وهذا تارة يحصل التصريح به إما بعمله مميّزاً لذلك المقدار من العدد المراد أو بغيره ، وتارة يعلم المراد منه ذلك لكنه لم يعلم خصوص العدد المراد ، ولا إشكال في جميع ما تقدم ، إنما الكلام في الأخير ، فنقول حينئذٍ : إما أن تحصل قرينة دالة على ذلك المقدار أولاً ، ولا إشكال فيما إذا حصلت ، ومع عدم حصولها فهل مجرد قابلية التمييز لنوع خاص دون غيره قرينة على إرادة ذلك العدد منه دون الآخر أو لا ؟ الظاهر الأول .

فإن قلت : إرادة العدد منه لا تقضي بتقدير العدد قبله بحيث يقع مميّزاً له ، بل قد يكون حينئذٍ يقدر بعده أو قبله ما يفيد ذلك ، مثلاً إذا قال : أعط زيدا دراهم وعلمنا إرادة العدد منه فتدبركون المراد منه حينئذٍ دراهم تبلغ مائة أو خمسين أو نحو ذلك وإن لم يصلح لأن يكون مثل هذا اللفظ مميّزاً له . قلت : إن ذلك محتمل لكن يرجح الأول بما يقتضيه المقام من قلة الأضمار وجريانه مجرى الأعداد ونحوها ، إذا عرفت ذلك فنقول هنا : أما إرادة مطلق الدلاء من غير إرادة عدد مخصوص بحيث يحصل الامتثال باقل ما يصدق عليه فقطوع بعدهم بالاجماع من الأصحاب ، ولذلك لم يمترض به المحقق (رحمه الله) على الشيخ ، فلا كلام حينئذٍ في إرادة العدد مخصوص ، إنما الكلام في تشخيصه ، وملاحظة كلامهم عليهم السلام في بيان المزوحات من العشرين والثلاثين والأربعين وغير ذلك تقضي بأن لفظ الدلاء الواقع في كلامهم في هذا المقام مقصود منه

التميز كما في غيره مما صرح بالتمييز فيه ، وحينئذ ينحصر ذلك في الثلاثة إلى العشرة لعدم صلاحيته لتمييز غيره ، واحتمال أن يقال : إنه قد يراد مثلاً عشرون وخمسة دلاء أو مائة وعشر دلاء ونحو ذلك ضعيف لاشتماله على حذف عدد وتمييزه من غير قرينة . فان قلت : تعين العشرة حينئذ لا معنى له ، قلت : تعين العشرة ليس بقرينة تدل عليها بالخصوص ، بل إنما هو لباب المقدمة الواجب امتثاله في المقام على تقدير النجاسة أو الوجوب التعبدية ، على أنه يمكن دعوى القرينة الدالة عليها بالخصوص بأن يقال : إن الرواية قد اشتملت سؤالها على العذرة وقليل الدم ، وكان الجواب عنهما بهذا اللفظ ، والغرض أنه علم إرادة العشرة في الأول بقرينة الأخبار (١) الأخر الدالة على ذلك ، فيقوى الظن إرادة ذلك بالنسبة للقليل من الدم ، وكان مراد المحقق (رحمه الله) من المثال الذي ضربه في رد كلام الشيخ هو أن يميز العدد إن جيء معه بالعدد فلا إشكال ، وإن لم يجيء به فلا يعلم إرادة مقدار منه وإن كان مقصود المتكلم إرادة الخاص منه ، وكونه لا يصلح لأن يقع تمييزاً لغيره لا يكون قرينته فان القائل إذا قال : عندي دراهم لا ينكر عليه في تفسيره لذلك بالزائد على العشرة ، واستوضح ذلك في باب الاقرار .

قلت : هو كلام جيد متجه ، إلا أن مقصود الشيخ أنه باعتبار استقراء الأخبار الواردة في نزح البئر يستفاد قصد جعله مميّزاً جاريّاً مجرى تمييز العدد ، فان تم ذلك كان الحق مع الشيخ ، وإلا كان الحق مع المحقق ، والظاهر تمامه ، ومثله يلتزم في باب الاقرار حيث بفلم من قصد المقر جعل ما ذكر تمييزاً مصطلحاً ، كما فرعوا على ذلك فروعاً كثيرة من جهة الاغراب والجمعية والافراد ونحوهما ، فمثلاً إذا قال القائل : له علي درهما بالافراد والنصب يلتزم بأحد عشر لأنه أقل عدد يصلح لأن يكون هذا مميّزاً له فلاحظ وتأمل ، إلا أنه قد عرفت من ذلك أنه ليس مقصود المحقق الاطلاق من حيث هو ، فلا يتجه

رد صاحب المدارك على العلامة ، وكذلك قول العلامة في رده : إن فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة لعدم العلم بها فضلاً عن التأخير عنها ، والأصول لا تفيد ذلك ، على أنه وارد عليه نفسه لصلاحيته كون هذا الجمع ممبrazاً للثلاثة إلى العشرة ، وتعيين ذلك بالمقدمة ليس بأولى من ارتكاب شيء آخر لأجل المقدمة يوافق قول المحقق (رحمه الله) من نزح الجميع أو غيره ، وكان مراد العلامة بالأقل الأكثر كما عن بعض نسخ المنتهى ، وقد عرفت أن إصالة البراءة لا يمكن التمسك بها هنا لوجوب الاحتياط ، فلا يرد حينئذ عليه ما في المدارك ، بل قد يظهر من المنتهى تعيين إرادة العشرة هنا من وجه آخر ، وهو أن لفظ دلاء جمع كثرة وأقل أفراد العشرة فيحصل الامتثال ، كما لعله ظاهر المحكي عنه في المختلف ، وإن عبر بأن أقل أفراد ما زاد على العشرة فإن مقصوده العشرة فإزاد ، لاسكن فيه - مع ما عرفت من أنه لا فرق بين جمع القلة والكثرة في ذلك - أنه موقوف على كون العشرة من أفراد ، فإن الظاهر على ما في بالي من عبارة المصريح بالفرق أن العشرة منتهى أفراد جمع القلة وأنه لا يصدق عليها جمع الكثرة وأن بينهما تبايناً لا عموماً وخصوصاً من وجه ، على أن في كون دلاء جمع كثرة كلاماً وإن أمكن تأييده بقوله : يسيرة فتأهل .

وأما ما نقل عن المفيد من الخس دلاء فلم نعثر له على شاهد كما اعترف به بعضهم وقد يكون أخذه من جهة أن دلاء جمع قلة ومنتهى أفراد العشرة ، وقد قيده الامام عليه السلام باليسيرة في ذلك ، والمتيقن من اليسيرة بالنسبة إلى ذلك النصف وهو الخس ، لاسكنه كما ترى شك في شك ، كالمحكي عن المرتضى (رحمه الله) من أنه ينزح للدم من دلو واحد إلى العشرين من غير تفصيل إذ هو على احتماله إلا على وجه ضعيف جداً لم نعرف له مستنداً ، ولا يوافقه قول الصادق عليه السلام (١) في خبر زرارة : « في القطرة من الدم ينزح عشرون » ولمكان كون هذه الرواية مخالفة لما عليه الأصحاب أمكن حملها

على الاستحباب وإن لم نغتر على قائل به ، نعم تقل عن المقنع أنه قال : « وإن قطر في البئر قطرات من دم فاستق منها عشر أدلو ثم إن وقع في البئر قطرة من بول أو دم أو خمر أو ميتة أو لحم خنزير فأنزح منها عشرين دلواً » وهو مضمون خبر زرارة ، ولو وقع في البئر قطرات متفرقة في أوقات مختلفة بحيث يبلغ مجموعها حد الكثرة فالظاهر انقلاب الحكم لا تعدد وجوب نزح ما للقليل ، مع احتماله قوياً ، بل هو الأقوى في النظر ، وكان الأصحاب فهموا وجوب نزح هذا المقدار للدم القليل ، فعبروا به وجعلوه عنواناً للحكم مع خلو الأخبار عن هذا اللفظ إنما هو من القطرات وذبح الطير والحامة ونحو ذلك فتأمل .

﴿و﴾ يطهر ﴿بنزح سبع لموت الطير﴾ كما عن الثلاثة وأتباعهم ، بل في الذكرى نسبته للشبهة وينبغي تقييده بغير العصفور إذ هو وشبهه على وجه يأتي ، ومن هنا فسر الطير هنا بالحامة والنعام وما بينهما كما في القواعد وغيرها ، وفي السرائر استثناء العصفور وما في قدر جسمه وما شاكلة تقريباً في الجسمية ، وفي كاشف اللثام أن غيرهم أي غير ابن ادريس والمحقق والعلامة اقتصروا على الدجاجة والحامة كالصديق ، أو بزيادة ما أشبهها كالشيخين وغيرهما ، وعليه حكى الإجماع في الغنية انتهى .

قلت : لا يبعد إرادة التعميم ، فيكون الحجة إجماع الغنية مع قول الصادق عليه السلام (١) في خبر يعقوب بن عيشم : « إذا وقع في البئر الطير والدجاجة والفأرة فأنزح منها سبع دلاء » ومضمر سماعة (٢) قال : سألته « عن الفأرة تقع في البئر والطير ؟ قال عليه السلام : إن أدركته قبل أن يتن نزح منها سبع دلاء » وخبر علي بن أبي حمزة (٣) قال : وسألته « عن الطير والدجاجة تقع في البئر ؟ قال عليه السلام : سبع دلاء » وفي

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٢

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ - ٢

كشف اللثام (١) عن الرضا عليه السلام « إذا سقط في البئر فأرأه أو طائر أو سنور وما أشبه ذلك فأت فيها ولم يتفسخ نزح منه سبع دلاء من دلاء حجر والدلو أربعون رطلا وإذا تفسخ نزح منها عشرون دلواً » والظاهر أنه نقل ذلك عن الفقه الرضوي ، وهو صالح لتأييد ، فهذه الأخبار مع انفجارها بما صحت مع الاستصحاب مستند الحكم في المقام ، ولفظ الدلاء في بعض الأخبار يراد منها ذلك ، وما في صحيح أبي أسامة (٢) من نزح الخنس للدجاجة والطير لم نعتز على عامل به ، قال في المعتبر بعد أن ذكر ما دل على السبع وصحيح أبي أسامة : « والأولى بعضها العمل فهي أولى وإن ضعف سندها ولا استبعد هنا العمل برواية أبي أسامة لرجحانها بسلامة السند لسكني لم أر بها عاملاً » قلت : بل العمل على خلافها ، كخبر إسحاق بن عمار (٣) عن جعفر عن أبيه عليهما السلام « إن علياً عليه السلام كان يقول : الدجاجة ومثلها يموت في البئر ينزح منها دلوان أو ثلاثة وإذا كانت شاة وما أشبهها فتسعة أو عشرة » لم يعمل به أحد من الأصحاب فيما أعلم ، وما ذكره في الاستبصار من الجمع بينه وبين أخبار السبع تارة بالنفسخ وعلمه ، وأخرى بالجواز والفضل ليس عملاً ، بل هو مجرد جمع بين الأخبار ، مع أنه نسبة عند التكلم على الشاة إلى الشنوذ ، فوجب حينئذ طرحه ، لكن قد يقال : إنه في الدجاجة ، والأصحاب ذكروا الطائر ، وفي دخولها تحت اسم الطير إشكال ، بل في الأخبار عطفها على الطير ، وهو قاض بعلمه ، فلا مانع من الجمع بين الروايات بالنسبة للدجاجة بالفضل والاستحباب ، إلا أن الذي يظهر من الأصحاب في المقام دخولها تحت اسم الطائر ، وكيف كان فالعمل على ما ذكرنا ، والظاهر دخول أفراخ الطير تحت اسم الطير وإن لم يطر بالفعل ، وأما أفراخ الدجاجة فإن كان مستند الحكم تضمن الأخبار للدجاجة

(١) المستدرک - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧

(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣

فالظاهر عدم الدخول ، وإن كان المستند الدخول تحت اسم الطير فلا يبعد الدخول ، ولا فرق في الطيرين أن يكون مأكول اللحم وغيره للاطلاق .

﴿ والفأرة إذا تفسخت ﴾ كما في السرائر والمعتبر والقواعد ، وعن المقنعة والكافي والمراسم والوسيلة وجامع المقاصد والغنية والصدوق والشيخ والقاضي ، وعن الغنية الاجماع عليه ، وعن مصباح السيد في الفأرة سبع وروي (١) ثلاث ، وعن المقنع إن وقعت فيها فأرة فانزح منها دلوأ واحداً ، وأكثر ما روي (٢) في الفأرة إذا تفسخت سبع دلاء ، وفيه أنه روي أزيد من ذلك كما لعلك تسمعه إنشاء الله تعالى .

وكيف كان فالحجة الاجماع المحكي المعتضد بالشهرة ، بل يمكن دعوى تحصيله في حال التفسخ ، وما عن المقنع مع أنه غير صريح في مخالفة غير قاذح فيه ، نعم محل البحث في اشتراط ذلك القاضي بالعدم عند العدم ، وقد عرفت أنه المشهور ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، مضافاً إلى خبر أبي غنينة (٣) أنه عليه السلام سئل عنها فقال : « إذا خرجت كلا فلا بأس وان تفسخت فسبح دلاء » وخبر أبي سعيد المكلبي (٤) « إذا وقعت الفأرة في البئر فتفسخت فانزح منها سبع دلاء » قيل : كذا في الاستبصار وأكثر نسخ التهذيب ، وفي بعضها والمعتبر فتسلخت ، والظاهر أنه من أفراد ، وخبر أبي بصير (٥) « أما الفأرة وأشباهاها فينزح منها سبع دلاء » ومثله غيره ، مع قوله عليه السلام في صحيح الشحام (٦) : « ما تفسخ أو تغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء » وأما ما في خبر عمار (٧) « عن بثر يقع فيها كلب أو فأرة أو خنزير قال : فينزف كلها » وخبر أبي خديجة (٨)

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١١ - ٨

(٦) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧ وفي الوسائل (إذالم يتفسخ)

(٨) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سئل عن الفارة تقع في البئر قال عليه السلام : إذا ماتت ولم تثن فأربعين دلواً وإذا تفسخت فيه وتثنت نزح الماء كله » فها لم نعثر على أحد من أصحابنا عمل بها ، فيحمل الأول على وجوه ، منها الحمل على التغير أو الفضل ، وعن الشيخ أنه قال في خبر أبي خديجة هذا محمول على الاستحباب لأن الوجوب في هذا المقدار لم يعتبره أحد من أصحابنا ، ولذلك قال في الذكرى : « في السبع تمام الاحتياط » وكأنه لعدم القائل بالزيادة لا لعدم الرواية ، ومن ذلك تعرف الوجه أيضاً في المنقول (١) عن مسائل علي بن جعفر عليه السلام « أنه سأل أخاه عن فارة وقعت في بئر فأخرجت وقد تقطعت هل يصلح الوضوء من مائها ؟ قال عليه السلام : تنزح منها عشرون دلواً إذا تقطعت ثم يتوضأ » ومثله ما نقلناه سابقاً عن كشف اللثام عن الرضا عليه السلام ، ولا يبعد حملها على الاستحباب باختلاف مراتبه قوة وضعفاً ، ومما قدّمنا ظهر لك متمسك الرنقى (رحمه الله) من الأخبار المطلقة بنزح السبع ، وقد عرفت أنها منزلة على المقيد ، وفي المعتبر بعد أن ذكر بعض الأخبار المتضمنة لثلاث مطلقاً والبعض المتضمن للسبع كذلك ، قال : فتحمل روايات الثلاث على عدم التفسخ ، والسبع عليه ، واستشد لذلك برواية أبي عيينة وأبي سعيد المكاري ، ثم قال : « وضعف أبي سعيد لا يمنع من العمل بروايته على هذا الوجه لأنها تجري مجرى الامارة الدالة على الفرق وإن لم يكن حجة في نفسها » انتهى .

وأشار بذلك إلى مسألة ينبغي أن تدون في الأصول ، وهي أن شاهد الجمع يشترط فيه أن يكون معتبراً في نفسه أولاً يشترط فيه ذلك لأنه من قبيل الفرائض ، بل قد يقال : إن الشهرة قد تكون صالحة للجمع ، والأقوى في النظر الأول لأن شاهد حاكم على الدليلين معاً ، فهو أولى باشتراط كونه معتبراً من الحاكم على الدليل الواحد من المطلق أو العام ، وأما إطلاق المقنع من نزح الدلو الواحد فلم نعثر له على شاهد على كثرة

أخبار المقام ، بل هي على خلافه كما عرفت .

﴿أو انتفخت﴾ كافي القواعد وفي السرائر أن حد التفسخ الانتفاخ ، وغسله المحقق في المعتبر ، وهو كذلك لظهور تبادل الفرق بينهما ، وما يقال : من أن الانتفاخ يوجب تفرق الأجزاء وإن لم تنقطع في الحس فيه مالا يخفى ، على أن الاعتبار قد يفرق أيضاً بين المتنفخة بلا تفسخ ظاهر والمتفسخة من جهة تأثير النجاسة ، وكيف كان فعمد الانتفاخ على التفسخ هو المنقول عن المقنعة والكافي والمراسم والوسيلة والغنية والجامع ، وعن الغنية الإجماع عليه ، وفي المعتبر أنه لم تقف له على شاهد ، وقد عرفت أنه ليس في الأخبار الانتفاخ إلا في خبر أبي خديجة فإن فيه « وإذا انتفخت فيه وقد ثقت نزع الماء كله » وهو دال على خلاف المقصود ، نعم يمكن التمسك له باطلاق ما دل على السبع ، والذي علم خروجه غير المتفسخة والمتنفخة ، ومفهوم ما دل على عدم نزع السبع عند عدم التفسخ لا يقوى على تقييد مثل هذا للطلق بعد انجباره بفتوى من عرفت ، وإجماع الغنية مع تأيده بالاستصحاب إذ الظاهر أنه على تقدير عدم السبع ينزع له الأقل لا الجميع لسكونه ليس أولى من التفسخ ، فلاحتماء حينئذ مع السبع ، والظاهر أن المراد بالفأرة ما يشمل الجرد ولو كان كبيراً ، والتبادر من الفأرة كونها تامة الحلقة ، فلو كان نصفها باقياً على الترابية كما عن بعض مشاهديه لم يدخل ، لكن لا يبعد القول بنزع السبع له أيضاً للاحتياط ، والظاهر أن المراد بالتفسخ من حيث البقاء في الماء حتى تفسخت ، فلو كان التفسخ لا من حيث ذلك لم يدخل في الحكم .

﴿وبول الصبي الذي لم يبلغ﴾ مع كونه يأكل الطعام مستغنياً عن اللبن والرضاع كما قيد به في السرائر ، ولعله هو الظاهر من المصنف بقرينة تقييده الآتي فيما ينزع له دلو واحد الذي منه بول الصبي فإنه (رحمه الله) قيده بالذي لم يتغذ بالطعام ، وكذا القواعد فإنه وإن أطلق لفظ الصبي هنا إلا أنه قيده فيما يأتي بالدلو الواحد بالرضيع قبل اعتدائه

بالطعام ، وفي التحرير ذكر كما ذكر المصنف هنا وفيما يأتي ، وكيف كان فاستند الحكم ما رواه منصور بن حازم (١) عن عدة عن أبي عبد الله (عليه السلام) « قال : ينزح سبع دلاء إذا بال فيها الصبي أو وقعت فيها فأرة أو نحوها » ولعل قصور سندها ومتنها منجبر بالشهرة بين الأصحاب ، وصحيحة معاوية بن عمار (٢) الدالة على نزح الماء كله لبول الصبي أو صب البول أو الخمر معرض عنها بين الأصحاب في المقام ، مع ما فيها من مخالفة ما دل على نزح الأربعين للرجل ، فلا يبعد حملها على التغير أو نوع من الاستحباب ، وما نقل عن المرتضى من نزح الثلاث لبول الصبي إذا أكل الطعام ونحوه عن ابن بابويه لم نقف له على شاهد ، مع مخالفته للاستصحاب والروايات ، وفي المعتبر أن في رواية ثلاث لم نثر عليها ، بل في السرائر بعد ذكر المختار ونقل ما ذهب إليه المرتضى وابن بابويه قال : « والأول أحوط وعليه العمل والاجماع » ولولا احتمال إرادته بالاجماع هنا ما به يحصل يقين الطهارة لأمكن جعله حجة مستقلة ، لكن لا بأس بجعله مؤيداً للعمل بالرواية ، وأما رواية علي بن أبي حمزة (٣) قال : سأله « عن بول الصبي الفطيم يقع في البئر ؟ فقال : دلو واحد » فكذلك معرض عنها بين الأصحاب ، فلا مانع من حملها على ما إذا لم يتغذى بالطعام ، وما نقله في الوسائل بعد ذكر هذه الرواية وذكر حمل الشيخ لها المتقدم قال : وقال غيره : « إن الأقل يجزي والأكثر أفضل » لم نتحققه ، وليس في الروايات ما يشمل الصبية ، فينبغي الاقتصاد على الصبي ، ولا فرق بين المسلم والكافر لاطلاق النص والفتوى ، وأما الخنثى المشكل فالظاهر إلحاقه بالصبية .

بقي شيء وهو أن الصبي إذا كان غذائه بالطعام والرضاع كما يتفق في كثير من الأطفال فهل يلحق بما نحن فيه أولا ؟ لم أعثر على ما يدل على أحدهما ، ويمكن أن يقال بمنع الفرض ، وذلك لأنه متى تغذى بالطعام صار مستغنياً عن اللبن ، وما يرى من ملازمة الأطفال للرضاع وإن تغذوا إنما ذلك للعادة ، وإلا فقد صار مستغنياً عن الرضاع ،

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ - ٢٧٧

وفيه تأمل ، ولا يبعد القول بان حكم السبع لاستصحاب النجاسة .

﴿ ولاغتسال الجنب ﴾ لا مطلق مباشرة كما عن بعضهم ، واختاره في المدارك ولا لخصوص ارتسامه كما اختاره في السرائر ، نعم لا فرق في الجنب بين الرجل والمرأة ولا بين كونه محدثاً بغير الجنابة معها أولاً ، ولا يلحق به غيره من أقسام الأحداث الكبير بل يعتبر فيه أن لا يكون في بدنه نجاسة أخرى عينية لان الظاهر من الأخبار كون هذا الحكم للجنب من حيث كونه جنباً ، بل الظاهر منها كونه ممن يكون طاهر البدن ، فتي كان كافراً لم يشمل الحكم كما لا يخفى على التأمل ، ولا يتأمله ما قدمناه في موت الانسان من عدم الفرق بين المسلم والكافر لتفاوت المقامين في الطهور ، لكن توقف العلامة في المنتهى في الشرط المذكور ، قال فيه بعد أن نقل عن السرائر اشتراط خلو بدن الجنب من نجاسة عينية : « هذا بناء منه على أن المني بوجوب نزح الجميع ، ونحن لما لم يقم عندنا دلالة على وجوب النزح للمني لا جرم توقفنا في هذا الاشتراط » وفيه أنه لا معنى للتوقف في ذلك مع كون التصوص وارادة بمجرد دخول الجنب في البئر للاغتسال ، وليس من لوازم الجنابة النجاسة ، خصوصاً مع اشتراط وجوب نزح الجميع للمني بين الأصحاب كذا قيل . قلت : الظاهر أن العلامة فهم من ابن ادريس أن المراد بالنجاسة التي يشترط خلو بدن الجنب عنها إنما هي المني كما يقضي به صريح كلامه ، ولعله لظهور ذلك من الجنب ، وحينئذ توقفه في محله لان النزح عنده تعبدى لا لنجاسة البئر ، ولم يقم عنده دليل على نزح مقدر للمني ، فلا معنى للاشتراط حينئذ ، ولا ريب في أنه يشترط عنده خلو بدن الجنب من نجاسة لها مقدر معلوم عنده ، ولذلك جعل مورد الكلام المني ، أما على القول بكون النزح للجنب فلا شبهة في اشتراط خلو بدن الجنب من النجاسة حينئذ ، سواء كان منصوبة أو غير منصوبة لظهور الأدلة في أن هذا الحكم للجنب من حيث الجنابة .

وكيف كان فالأقوى ما اختاره المصنف وبذل عليه ما رواه أبو بصير (١) قال: سألت أبا عبدالله (عليه السلام) « عن الجنب يدخل البئر فيغتسل منها ؟ قال ينزح منها سبع دلاء » فان ظاهر قوله يغتسل منها أنه ليس ارتعاساً ، ولو لم يكن ظاهراً في ذلك قترك الاستفصال كاف في إفادة المطلوب ، وفي صحيح ابن مسلم (٢) « اذا دخل الجنب البئر نزح منها سبع دلاء » وفي خبر الحلبي (٣) « وان وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء » وفي رواية عبدالله بن سنان (٤) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « ان سقط في البئر دابة صغيرة أو نزل فيها جنب فانزح منها سبع دلاء » ولمكن التعليق في هذه الأخبار على الدخول والنزول والوقوع الشامل لحالتي الاغتسال وعدمه ذهب بعضهم الى تعميم الحكم ، وما أبعد ما بينه وبين ابن ادريس من تخصيص الحكم بالارتعاس محتجاً بان الحكم مخالف للأصول ، ولولا الاجماع لما قلنا بالارتعاس في ذلك ، فيقتصر عليه ، والأولى ما ذكرنا لظهور هذه الأخبار بقرينة شاهد الحال في إرادة الاغتسال ، بل لعل خبر أبي بصير يكون قرينة على ذلك ، على أن لفظ الوقوع يراد منه الاغتسال ، كما يظهر من خبر ابن أبي يعفور (٥) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « إذا أتيت البئر وأنت جنب فلم تجد دلواً ولا شيئاً تعرف به فتييم بالصعيد فرب الماء رب الصعيد ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم » فان الظاهر من قوله (عليه السلام) ولا تقع في البئر أن المراد لا تغتسل ، وان احتمل غيره كما تقدم هذا . مع أن الأصول والضوابط قاضية بالعدم ، والمتيقن من الأدلة ما ذكرنا ، على أن نفس نزول الجنب في البئر لا يفيد تنجيساً ، ولا سلب طهورية إذ ليس هو أسوأ حالا من الماء القليل والماء المضاف فتأمل .

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ - ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٦ - ١

(٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢٢

وهل هذا النزح لسلب الطهورية أم لتنجاسه البئر أم تعبد شرعي ؟ نقل في المدارك عن المعتبر والمختلف الأول، وصرح في المسالك الثاني، ويلوح من بعضهم الثالث، وكان الأول مبني على أن المستعمل في الكبرى يسلب الطهورية، وما يقال إن المصنف صرح في نكت النهاية بأن الماء الذي يفعل بالاستعمال عند من قال به إنما هو القليل غير الجاري، فلا معنى للحكم بزوال الطهورية، فيه أنه لعل مقصود المصنف بالحصر إنما هو إخراج الجاري، وإلا فالبئر أسوأ حالا من القليل بمراتب، وأما الثاني فربما يحتاج عليه بالأمر بالنزح الظاهر في النجاسة، وبقوله (عليه السلام) : « لا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم » وفيه أن الأمر بالنزح بمجرد لا يدل على ذلك، وليس هو كالأمر بالغسل الذي يستفاد منه التنجيس في غير المقام، وعلى تقدير كونه مثله فيحتاج في فهم ذلك منه إلى شبهة تقرب للاجماع أو إجماع كما في الغسل، فكيف والشبهة المركبة بل البسيطة على خلافه، ونسبته أي النجاسة في جامع المقاصد إلى ظاهر كلام القوم فيه منع لأنهم وإن ذكروه مع النجاسات لكن مقصودهم في ذلك ذكر النزح لا النجاسة، ومما يرشد إلى ذلك أن العلامة في المنتهى قال : والعجب أن ابن إدريس القائل بطهارة المستعمل حكم هنا بنجاسة البئر ولم يوجد في الأحاديث شيء يدل عليه ولا لفظ أصحابنا، فلم يلتفت إلى هذا الاقتران في كلام الأصحاب، وعدم استبعاد ذلك من جهة أن البئر لها أحكام كثيرة تفرد بها عن غيرها لا يكون مقتضياً للقول به، نعم هو كذلك بعد صراحة الدليل به، وأما قوله (عليه السلام) لا تفسد على القوم ماءهم فهو كما يحتمل ذلك يحتمل من جهة سلب الطهورية، أو من جهة تعلق وجوب النزح، أو من جهة إثارة ما فيها، أو من جهة خوف الموت فيها فيفسد عليهم ماؤهم، وإذا قام الاحتمال بطل الاستدلال.

والأقوى القول بالتعبد الشرعي وإن قلنا بنجاسة البئر بغير ذلك، وإن كان القول بسلب الطهورية بناء على القول به في المستعمل في الكبرى لا يخلو من قرب

وقوة ، لكن لما كان المختار عندنا عدم ذلك تعين القول بالتعبد الشرعي ، واحتمال القول باختصاص ذلك في البئر لا يخلو من وجه لو وجد له مقتضي ، ومجرد الأمر بالنزع لا يقتضيه إذ لعله من جهة النفرة ، فبناء على المختار يختص حينئذ وجوبه بالجنب خاصة ولا يتعدى إلى غيره لعدم الدليل ، واحتمال اللاحق قياس لا نقول به ، وكذلك على القول بالتنجيس ، وأما على القول بسلب الطهورية فإن كان القول بذلك في خصوص البئر دون غيره كما احتملناه تعين الاختصار حينئذ وإلا أنجى القول بالتعبدية لغير الجنب من الأحداث ، وحينئذ هل يكتفى بالمقدر للجنب أو لا بد من نزع الجميع ؟ الأقوى الثاني لكونه من غير المنصوص ، فيكون حاله كحال غير المنصوص من النجاسات ، واحتمال القول بالاكتفاء للمقدر للجنب له وجه ، لكن لا يجتري عليه المتورع في دينه ، والظاهر ارتفاع الحدث بهذا الاغتسال سواء كان اغتساله بالارتماس أو غيره ، أما على ما اخترناه من كون النزع تعبدياً فواضح ، وأما على القول بكون النزع لسلب الطهورية وقلنا ان البئر كغيره في ذلك وكان الغسل بالارتماس فكذلك أيضاً إذ لا يصير مستعملاً في الكبرى حتى يتم الغسل ، فإذا تم سلبت الطهورية ، وأما إن كان الغسل ترتيبياً فلا كلام في صحة غسل الجزء الذي غسله قبل وصول ماء الغسل إلى البئر ، وأما بعد وصوله وقلنا ان هذا الخليط غير قادم وغسل الجزء الثاني حتى اعتقد ان الماء الغير المستعمل أولاً قد جرى عليه فلا إشكال في الصحة أيضاً ، وأما إذا قلنا بكون مثل هذا الخليط قادحاً فيحتمل القول في خصوص المقام بعدم القدح لما يفهم من ترك التعرض في الروايات لفساد الغسل الذي هو أولى بالبيان من وجوب مقدار النزع ، لا سيما في رواية أبي بصير المتضمن سؤالها لخصوص السؤال عن الاغتسال الظاهر في الترتيب كما تقدم ، وما يقال أنه منهي عن الغسل لقوله (عليه السلام) لا تقح في البئر والنهي يقتضي الفساد ، ففيه مع أنه محتمل لغير ذلك أن مقتضى التعليل بالفساد بناء على أن المراد سلب الطهورية صحة الغسل حتى يتحقق الفساد ، والحاصل الفساد

إنما يكون من جهة النجاسة ، وقد بينا فساد ، أو يكون من جهة سلب الطهورية ، وقد عرفت أن ذلك قاض بالصحة ، أو يراد به بعض ما ذكرنا من الاثارة ونحوها ، وحينئذ يكون بمقتضى التعايل به أن يكون هو المنهي عنه حقيقة ، وهو أمر خارج عن الغسل لا يقتضي فساد الغسل ، بل مقتضى التعليل أن يكون الغسل صحيحاً . وإلا لعل بعدم رفع الحدث به ، وأما على القول بأن النزع للنجاسة فإن قلنا ان الموجب للنجاسة تمام الغسل . فحينئذ صح غسله وان تنجس بدنه بعد ذلك ، فيكون المرمى حينئذ ارتئاسة واحدة يرتفع حدثه وينجس بدنه . وان قلنا أن النجاسة تحصل بمجرد وصول ماء الغسل أتجه القول بالفساد حينئذ . لكن الأول هو الأقوى ، وفي المدارك ان الحق ان إجراء هذه الأخبار على ظاهرها مشكل ، فيجب حملها على نجاسة بدن الجنب أو على التقية لموافقته المذهب بعض العامة ، أو على أن الغرض من ذلك مجرد لتنظيف من ثوران الحمة التي نشأت من نزول الجنب الى البئر ، وزوال النفرة الحاصلة من ذلك ، وهذا أقرب ، والله أعلم ، انتهى . وانت خير بان الحل الأول في غاية البعد لترك الاستفصال عن النجاسة لاختلاف مقاديرها ، فكيف يكتب بالسبع ، والثاني أبعد لتظاهر الأخبار وفتوى الأصحاب بمضمونها ، على أن جميع أخبار النزع أو أكثرها مختلفة إلا هذا ، فإنها كلها اتفقت على السبع ، نعم الأقرب ما قرره بناء على التحقيق السابق من كون البئر كالجارى ، والله أعلم .

﴿ ولو قوع الكلب وخروجه حياً ﴾ كما في المعتبر والمنتقى والتحرير والذكرى وظاهر المختلف وعن الشيخ في المبسوط والقاضي وابن حمزة ، وعن النهاية والقاضي نسبه الرواية ، وفي الذكرى نسبه للشهرة ، ويدل عليه صحيح أبي مريم (١) قال : حدثنا جعفر قال : كان أبو جعفر (عليه السلام) يقول : « إذا مات الكلب في البئر نزعته وقال (عليه السلام) : إذا وقع فيها ثم خرج منها حياً نزع منها سبع دلاء » واشتمال

هذه الصحيحة على ما لا نقول به من نزح الجميع لموت الكلب لا يخرجها عن الحمية في المقام ، أو محاولة على ضرب مما نقول به بقرينة غيرها من الأخبار ، وما في صحيحة أبي أسامة (١) من الاكتفاء بالخمس لوقوع الكلب والسنور والدجاجة والطير إذا لم يتغير طعم الماء أو تنفسخ - مع أننا لم نعرف عاملاً به في المقام ومع ظهوره في الموت - مطلق مقيد بما ذكرنا ، وكونه بالموت لم ينزح له خمس دلاء فلا يبقى للمطلق فرد يحمل عليه لا يعين الأول إذ ليس أولى من العكس ، فالتحقيق أنه حينئذ مطلق بالنسبة إلى واحد معارض بالنسبة إلى الآخر ، ويرجح حينئذ بالشهرة وغيرها ، وبعبارة أخرى أن المقيدين معاً معارضان له مرجحان عليه فتأمل . وعلى ما ذكرنا يحمل إطلاق لفظ الدلاء الموجود في بعض المعتبرة (٢) وقال ابن إدريس : أنه يجب نزح الأربعين لكونه مما لا نص فيه . ومع نزح الأربعين للموت فلحي بطريق أولى ، وهو متجه على أصله من عدم العمل بأخبار الآحاد ، ولا فرق في الكلب بين كونه سلوكياً وغيره للإطلاق ، ولا بين الوقوع والنزول ، بل مطلق المباشرة الفاء لخصوصية الوقوع ، ولأن الظاهر منه التمام ، فلا اكتفاء به لمطلق المباشرة يمكن أن يكون أولى ، وبدخل فيما ذكرنا الولوغ .

﴿و﴾ يطهر ﴿ بنزح خمس لثرق الدجاجة الجلال ﴾ كما في السرائر والتحرير وعن الشيخ في جملة من كتبه إطلاق لفظ الدجاج ، ولعله بناء منه على نجاسته ، ويأتي ضعفه إن شاء الله تعالى ، ولذلك قيد المصنف وابن إدريس بالجلال ، وهو المنقول عن سائر والمفيد ، وكيف كان فلم نعتز على دليل له بالخصوص كما اعترف به جماعة من أصحابنا ، واحتمال الالحاق بعذرة الإنسان الرطبة فيجب خمس ، أو الجائدة فيجب عشرة بعيد ، فجعله من غير المنصوص متجه ، وتحصيل الأولوية في المقام بالنسبة إلى بعض النجاسات

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٧ .

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ و ٥ و ٦ .

في غاية الاشكال ، واحتمل في الذكرى نزح الثلاثين لرواية كدويه (١) وكأنه لكونها عنده تفيد حكم غير المنصوص بالخصوص ، ويأتي ضعفه ، فالتجـه حينئذ ما ذكرنا .

﴿ وينزح ثلاث لموت الحية ﴾ كما في المقنعة والسرائر والتحرير والمنتهى وظاهر المعبر ، وكذا المختلف عن الشيخ في المبسوط والنهاية وأبي الصلاح وسلاح وابن البراج ، بل نسبـه في الذكرى الى المشهور ، وفي السرائر نفي الخلاف فيه ، ولم نثر له على دليل بالخصوص كما اعترف به بعضهم ، والاحالة على الفأرة والدجاجة لكونها لا تزيد على قدر الدجاجة وقد روي انها دلوان أو ثلاثة مأخذ ضعيف جداً ، وفي المعبر انه يمكن الاستدلال عليه بقول الصادق (عليه السلام) (٢) في خبر الحلبي قال (عليه السلام) : « إذا سقط في البئر حيوان صغير فمات فيها فانزح منه دلاء » فينزل على الثلاث لانه أقل محتملاته ، وهو كما ترى ، مع أنه في رواية ابن سنان (٣) للدابة الصغيرة سبع ، وعن علي بن بابويه انه أوجب لها سبعة كما في المختلف ، والمنقول عن رسالته في المعبر انه أوجب دلواً واحداً للحية كما أنه في المنتهى نقل عنه ايضاً ذلك ، وعلى كل حال فيمكن القول بالمشهور أخذاً بظاهر الخبر المتقدم لانجباره بالشهرة ونفي الخلاف في السرائر ، وقد عرفت انه لم ينقل عن أحد الخلاف فيه إلا ما عرفته في المختلف ، عن ابن بابويه ، مع أن المنقول عنه في المعبر والمنتهى خلاف ذلك ، بل الاكتفاء بدلو واحد ، فيمكن تحصيل الاجماع ، وإلا فالأكتفاء بالسبع مراعاة لما نقله في المختلف واحتمال كونه من غير المنصوص لكن لا ينزح الجميع لما ورد (٤) ان أكثر ما يقع في البئر الانسان وينزح له سبعون لا يخلو من وجه ، وألحق المفيد بالحية الوزغة ، كما عن الشيخ

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٣

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ - ١

(٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٢ .

إلحاقها أيضاً مع العقرب ، وعن أبي الصلاح إلحاق العقرب حسب ، وفي الوزفة دلو واحد ، والحق عدم إلحاق شيء لعدم نجاستها لكونها لا نفس لها ، ولا دليل معتبر على التعبد إلا في الوزغ . وهو مع إمكان معارضته بغيره يمكن حمله على الاستحباب ، ولعله لدفع السمية ، وعليه يحمل ما ورد في العقرب (١) ترجيحاً لما دل على أنه ما لا دم له لا يفسد (٢) فيمكن حل ما ورد على الاستحباب كما تسمعه في الفأرة .

{ والفأرة } إذا لم تنفسخ أو تنفخ على وجه تقدم سابقاً . كما في المقنعة والسرائر والتحرير والمعتبر والذكرى وظاهر المختلف لصحيحة معاوية بن عمار (٣) سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الفأرة والوزفة تقع في البئر قال : ينزح منها ثلاث » وفي التهذيب عن الحسين عن فضالة عن ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثله ، وما في بعض الأخبار (٤) من إيجاب السبع محمول على التنفسخ . والشاهد خبر أبي سعيد المكاربي (٥) وقد تقدم الكلام فيه سابقاً ، ولهذا الإطلاق نقل عن بعضهم وجوب السبع مطلقاً ، وعن ابن بابويه « أنه ينزح لها دلو واحد فان نفست فسبع » ولم نعرف له دليلاً عليه (٦) وتقدم جملة من الكلام سابقاً فلاحظ وتأمل .

{ و } تطير { ينزح دلو لموت العصفور وشبهه } تقدم البحث سابقاً في شبه العصفور وما المراد به عند البحث على موت الطير ، وأما العصفور فينزح له دلو ، كما في المقنعة والمعتبر والسرائر والتحرير والذكرى وظاهر المنتهى لقول الصادق (عليه السلام) (٧)

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٥ - ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب الأسار حديث ١ و ٢ و ٤

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١

(٦) لعل مستنده ما أرسله كاشف الثام عن الصادق (عليه السلام) « وقد استقى غلامه من بئر شرج في الدلو فأرثان فقال (عليه السلام) : أرقة وفي الثاني فأرة فقال (عليه السلام) : أرقة ولم يخرج في الثالث فقال : صبه في الاناء » (منه رحمه الله)

(٧) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢

في خبر عمار : « ان أقل ما يقع في البئر فيموت فيه العصفور ينزح منها دلو واحد » وفي العالم أن عماراً مشهود له بالثقة بالنقل ، منضماً لقبول الأصحاب لروايته هذه ، وفي المنتهى أن عماراً فطحي ، والأصحاب قبلوا روايته وشهدوا له بالثقة انتهى . فيكون ذلك مخرجاً له مما دل على حكم الطير ، وأما إلحاق الشبه به وإن ظهر من جملة من الأصحاب لسكناء لم نعثر على ما يقتضيه : والاعتبار بنفسه لا يعتمد عليه ، ولا حظ ما قلناه في الطير وتأمل .

﴿ وبول الصبي الذي لم يتغذ بالطعام ﴾ كما في المقنعة والسرائر والتحرير والذكرى وغيرها ، وعن أبي الصلاح وابن زهرة بإيجاب الثلاث ، واحتج الشيخ لما في المقنعة بخبر علي بن أبي حمزة (١) قال : سألت « عن بول الصبي الفطيم قال : دلو واحد » وكان الاستدلال بها مبني على إرادة غير المتغذي من الفطيم لعدم العامل بها في غير ذلك ، أو يتم بالأولوية فيه ، لكن مشكل بعدم العمل بالمنطوق ، فكيف يكون الأولى منه حجة ، وإيجاب نزح الجميع لموت الصبي من غير تفصيل لم نعثر على عامل به ، وما عن أبي الصلاح وابن زهرة ليس في الأخبار ما يدل عليه ، وإطلاق السبع في بعض كما تقدم سابقاً ليس له جابر في المقام فتأمل جيداً .

﴿ وفي ماء المطر وفيه البول والعذرة وخرء الكلاب ثلاثون دلواً ﴾ كما في التحرير والذكرى وظاهر المنتهى لخبر كرويه (٢) سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن بئر يدخلها ماء المطر فيه البول والعذرة وأبوال الدواب وأروائها وخرء الكلاب قال (عليه السلام) : ينزح منها ثلاثون دلواً » وفي الوسائل رواه الصدوق بإسناده عن كرويه ، ولعله لرواية مثل هذين الشيخين العظيمين له سوغ العمل به ، وإلا فلا أعرف للعمل به جابراً لمجهولية كرويه ، ولو وجد الجابر له لا يمكن الجواب عما أورد عليه ، بأن العذرة وحدها مع الدواب ينزح لها خمسون ،

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢ .

(٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣ .

فإذا انضم إليها غيرها من البول وقد روي صحيحاً أنه ينزح له الجميع وأبوال الدواب وأروائها وخرى السكالب يتضاعف النجاسة فكيف يكتفى بالثلاثين بجواز استئذان التخفيف إلى مصاحبة ماء المطر ، ومن نظر إلى ما يفعل به البئر وما يطهر به واشتمالها على جميع المتنافيات كالهر والخنزير وتفریق المماتلات كالكلب والكافر والثور والبقرة يزول عنه استبعاد حكم هذه النجاسات منفردة عن ماء المطر ومصاحبه له وبجواز كون أعيان النجاسة مستهلكة فيه ثم وقع في البئر ، أو يراد السؤال عنه في هذا الحال وإن لم تقع هي معه إلى غير ذلك ، وبناء على عدم العمل بهذه الرواية فالمتجه حينئذ نزح المقدر فيما له مقدران قلنا ان المتنجس به يدخل معه في ذلك وإلا فالجميع .

﴿ والدلو التي ينزح بها ﴾ المقدر ﴿ ما جرت العادة ﴾ في ذلك الزمان أي زمان صدور الأوامر ﴿ باستعمالها ﴾ في النزح عند الأمر به وغيره ، ولا يكتفى بالأقتص من المعتادة ، وأما الزائدة فمع نزح المقدر بها كالناقص فلا كلام في الاكتفاء به ، وهل تقوم الزيادة مقام شيء من العدد حتى لو كانت تسع المقدر دفعة واحدة ؟ وجهان ، منشأها أنه هل الفهوم من الأمر بالنزح إخراج هذا المقدار ولو دفعة أولاً ؟ لا يبعد الثاني استصحاباً للنجاسة مع عدم القطع بما ذكر ، ولا دلالة عرفية ، ومن الوجه الأول يتقدح جريان المسألة في أشياء آخر ، والمدار ما تقدم ، وقد ذكرنا في التراوح جملة من ذلك ، فراجع وتأمل . وكيف كان فوجه ما ذكره المصنف هنا والمعتبر والعلامة في التحرير والمنتهى حل المطلق على المعتاد ، ولأنه هو المتيقن في إزالة النجاسة ، وربما فهم من بعض كلماتهم أن المراد بالاعتداد إنما هو الاعتداد بالنسبة إلى تلك البئر صغيرة كانت أو كبيرة ، قال في المعتبر : « الدلو التي ينزح بها هي المعتادة صغيرة كانت أو كبيرة ، لأنه ليس للشرع فيها وضع ، فيجب أن يتقيد بالعرف » انتهى . وقال في المنتهى : « المعتبر من الدلو العادة ، لعدم النص الدال على التقدير له » انتهى . وفي المدارك ينبغي أن يكون المرجع في الدلو إلى العرف العام ، فإنه المحكم فيما لم يثبت فيه وضع من

الشارع ، ولا عبرة بما جرت العادة باستعماله في ذلك البئر إذا كان مخالفاً له . قلت : كلام من تقدمه قد يظهر منه الارادة بالعادة العرف العام ، ولا ينافيه قوله في المعتبر صغيرة أو كبيرة ، إذ المراد بعد تناول العرف ، وربما احتمل القول بالافتصار على المعتاد في ذلك الزمان بعد ثبوته للاستصحاب ، وإن لم يثبت يجب الأخذ بالمتيقن ، ولا يخفى عليك ما فيه ، كما أنه لا يخفى عليك شدة اختلاف مقدار النزح قلة وكثرة على الأول من جهة صغر الدلو وكبره بعد صدق العرف ، فالسألة لا تخلو من إشكال ، وفي المدارك نقل عن بعض المتقدمين ان المراد بالدلو المعجربة التي وزنها ثلاثون رطلاً أو أربعون ، وهو ضعيف انتهى . وكأن مجهولية مقدار الدلو مما يرشد الى الاستصحاب ، لاختلافه باختلاف الأزمنة والأمكنة وغير ذلك .

﴿ فروع ثلاثة (الأول) حكم صغير الحيوان حكم كبيره ﴾ بعد صدق الاسم وتناول الدليل ، فلاحظ وتأمل . ﴿ (الثاني) اختلاف أنواع النجاسة ﴾ كالعذرة المذابة وبول الرجل مثلاً ﴿ موجب لتضاعف النزح ﴾ تساوى المقدار أو زاد أحدهما على الآخر ، نعم ينبغي تقييده بما إذا لم يكن فرض أحدهما نزح الجميع ولو كان من جهة غير المنصوص ، لاصالة عدم تداخل الأسباب المستفادة من ظاهر الأوامر والاستصحاب ، خلافاً للمنتهى فانه قرب التداخل ، محتجاً بانه بفعل الأكثر يمثل الأمرين : فيحصل الاجزاء ، والنية غير معتبرة ، وهو مصادرة ، وكون علل الشرع معرفات وعلامات فلا استحالة في اجتماعها على معلول واحد لا يقتضي ذلك ، لانا وأن لم نقل أنها علل حقيقية إلا أن الظاهر جريانها مجرى العلل الحقيقية حتى يعلم خلافه ، لا يقال لم يكن محل الفرض من غير المنصوص ، فينزح له الجميع لكون النجاسة الحاصلة من الجميع غير النجاسة الحاصلة من كل واحد وحده . لانا نقول : - مع كونه واضح البطان في المقام وغيره - ما دل على نزح المقدر للنجاسة المحصورة شامل لما إذا كان معها غيرها من النجاسات أو لا ، وليس مشروطاً بذلك

المقدر بما إذا لم يكن في البئر غير تلك النجاسة ، بل هو تقدير له من حيث نفسه وغيره يبقى على مقتضى الدليل فيه .

فان قلت : بناء على القول بأن النزع للتطهير لا معنى للقول بعدم التداخل ، وذلك لأنه على تقديره حيث ينزع لأحدهما دون الآخر يكون البئر طاهراً نجساً ، مثلاً إذا وقع في البئر بول وعذرة مذابة مثلاً ، ثم نزع أربعون يكون قد طهر من هذه الجبة ، وهو نجس من الجبة الثانية ، وهو غير معقول بالنسبة للطهارة والنجاسة ، ومن هنا التجأوا للقول بالتداخل في سائر النجاسات على الثوب أو على البدن سواء تعدد الغسل لبعضها كالبول أولاً ، وايضاً لو كان وقوع النجاسة متعاقباً فلا ريب في عدم تأثير الثاني النجاسة ، لكونه تحصيل حاصل وهو محال ، وإذا كان لم يؤثر نجاسة لا معنى لأن ينزع له ، فان معنى ما دل على وجوب النزع له ظاهر في كونه من جهة أنه ينجس البئر ، فلا يشمل مثل ذلك . قلت : لا مانع من ارتفاع النجاسة من جهة دون أخرى ، كارتفاع الحدث من جهة الجنابة مثلاً دون المس ، وما ذكره في حال النجاسات على البدن ونحوه حالها حال ما نحن فيه ، إلا أن يدل دليل على خلافه ، والظاهر تحقيقه فيها دونه ، وليس المقتضى للقول بالتداخل فيها هو ما ذكره ، بل من جهة أنهم فهموا من الأدلة هناك أن المراد غسل النجاسة ، وايضاً بعد وقوع أنواع النجاسة يكون في الحقيقة المقدر لها مجموع التقادير ، فتكون حينئذ كالنجاسة المتحدة التي لها مقدر ، فالطهارة لا تحصل إلا بالتمام فلا يكون طاهراً من جهة نجساً من أخرى ، وأما ما ذكره أخيراً ففيه أنه نفى للتداخل من رأس ، ويقين النزع للواقع أولاً دون الأخير سواء كان المقدر له أولاً أقل أو أكثر أو مساو ، وقد عرفت أن الدليل شامل باطلافة للنزع المقدر سواء كان هناك شيء آخر واقع قبله أولاً .

فان قلت : إذا كانت النية غير معتبرة فيثبت بما يتشخص النزع للمزوخ له حتى يقال أنه ترتفع النجاسة من جهته ويبقى الآخر ، مثلاً إذا وقع في البئر إزنب وتعلب

ثم نزع منها أربعون لم يشخصها لأحدهما ، ولا معنى للقول بارتفاع النجاسة من أحدهما على الاجمال لا يهاجمه ، فلا يصلح لان يكون متعلقا للحكم . قلت : هذا يؤيد ما ذكرنا سابقا من أن النجاسة المختلفة بمنزلة الواحدة التي مقدرها مجموع التقديرين ، ففي المثال مثلا صار مقدره ثمانين ، فلا تطهر إلا بها ، ولا نقول : أنه طهر من هذه الجهة دون الأخرى ، فتأمل جيدا .

﴿ وفي تضاعفه مع التماثل ﴾ كالتعالب والأرانب ونحو ذلك ﴿ تردد ، أحوطه التضعيف ﴾ لا ينبغي التردد في عدم التضعيف في التماثلات بعد فرض تناول دليلها للقليل منها والكثير ، كما إذا وقع في البئر عذرة مذابة مرات متعددة ، فانه لا إشكال في الاكتفاء بنزع الحسين ، لشمول الدليل ، ومثله الدم الكثير . لا يقال أنه بالوقوع الأول قد اشغلت الذمة بنزع الحسين ، والوقوع الثاني لا يخلو إما أن يشغل الذمة بالأول ، أولا يشغلها بشي ، أو يشغلها بأمر آخر غير الأول ، لا معنى للأول ، لكونه تحصيل حاصل ، ولا للثاني ، لشمول الدليل له ، والثالث خلاف المقصود ، لأننا نقول الدليل لما دل على أن العذرة المذابة ينزع لها خمسون ، وكانت العذرة المذابة ماهية صادقة على القليل والكثير ، وشغل الذمة بالوقوع الأول لم يكن صدق الماهية وجاء الوقوع الثاني اتقلب الفرد الأول الى الثاني وصار مصداقا واحداً للماهية ، وهكذا كلما يزداد يدخل تحت قول العذرة المذابة ، ينزع لها خمسون ، وليس هذا إلا كتعدد النوع الواحد من الحدث الأصغر أو الأكبر كالبول مرات والجنابة مرات ، فتأمل جيدا فانه دقيق . وأما إذا لم يكن الدليل شاملا للقليل والكثير فالظاهر عدم التداخل ، للاستصحاب الأصل المتقدم ، وما يقال النجاسة من الجنس الواحد لا تزايد إذ النجاسة الكلية والبولية موجودة في كل جزء ، فلا تتحقق زيادة توجب زيادة النزع ، فيه مع مخالفته للأصلين السابقين انا نمنع كون النجاسة من الجنس الواحد لا تزايد ، لان كثرة الواقع تزيد مقدار النجاسة . فيزيد شيوعها في الماء ، فيناسبه زيادة النزع ، نعم يمكن

ج ١ (في عدم تضاعف النزح إذا كان الواقع المتعدد بعضاً من جملة لها مقدر) — ٢٦٣ —

أن يقال أنا نستظهر من الأدلة أن النزح لماهية الكلب مثلاً ، ووقوعه منكر آ في بعض الروايات لا يراد منه مع قيد الوحدة ، بل المقصود الجنسية ، فيكون حاله كساير النجاسات الواقعة على البدن أو الثوب من البول والغائط وغيرها ، ولعله لذا أو لما تقدم تردد المصنف ، وإن كان الأقوى ما ذكرناه ، وعدم ظهور إرادة الوحدة من التنكير لا يقضي بظهور إرادة الجنس ، والاستصحاب محكم ، ومع ذلك كله لا يخلو القول بالاكتفاء من قرب ، لأن الاستصحاب موقوف على تحقق المستصحب أولاً ، والكلام فيه ، وإصابة عدم التداخل فرع تعدد الأسباب ، والكلام فيه ، وقال في جامع المقاصد بعد أن اختار عدم التداخل مطلقاً : « ويستثنى من ذلك اختلاف النجاسة الواقع بالسكم ، فإن الدم الواقع إذا كان قليلاً فوقع بعده ما يخرج من القلة إلى حد الكثرة وجب منزوح إلا كثر خاصة » ومثله في المسالك ، وهو متجه إن قلنا بحصول الكثرة بالدفعات ، لكنه لا يخلو من نظر ، وعليه حينئذ لا تداخل فيما إذا وقع دم قليل ثم وقع دم كثير بعده ، لتعدد السببين ، وكذلك العكس ، بخلافه على ما ذكرناه ، فإنه يلزمها ذلك

(إلا أن يكون) الواقع المتعدد من المائل (بعضاً من جملة لها مقدر ، فلا يزيد حكم أبعاضها عن جملتها) لا إشكال في عدم الزيادة ، والظاهر وجوب نزح مقدار الجملة لها وإن لم يدخل تحت اسم الجملة ، لتوقف يقين البراءة عليه ، وفي المدارك عن المحقق الشيخ علي أنه احتمل إلحاقه بغير المنصوص ، لعدم تناول اسم الجملة له ، ثم قال : وهو إنما يتم إذا كان منزوح غير المنصوص أقل من منزوح الجملة ، إذ لا يعقل زيادة حكم الجزء على الكل ، ولم أجدهم هذا الاحتمال في جامع المقاصد بل الموجود منه ما اخترناه من وجوب نزح ما للجملة ، لانقضاء الدليل الدال على الاكتفاء بما دونه ، ولو كان في البئر جزءه آن مثلاً لا يعلم أنها من جملة واحدة أو من متعددة ، فلا يخلو المتعدد إما أن يقوم احتمال التغاير فيه كالكلب والارنب مثلاً أولاً ، فإن كان الأول فالظاهر أنه إن علم جزء منها أنه من جملة خاصة وشك في الآخر أنه من تلك الجملة أو لا لم يبعد

القول بالاكتفاء بنزح المقدّر للجملة التي علم كون الجزء منها ، استصحاباً لطهارة البئر من الآخر ، وإن لم يعلم بأحد الجزئين لم يبعد القول بنزح مقدّر الجميع المحتمل ، استصحاباً للنجاسة ، ولأنه كما إذا وقع حيوان في البئر فمات فيها ولم يعلم كونه كلباً أو ثعلباً ، فإن الظاهر وجوب نزح الجميع للمقدمة ، وإن كان الثاني وهو ما إذا علم كون الجزئين مثلاً جزئي كلب لكن لم يعلم كونهما من كلب واحد أو كليهما فالظاهر وجوب نزح مقدّر واحد ، استصحاباً للحال السابق المعلوم في البئر ، فإنه لم يعلم انتقاضه إلا بوقوع كلب واحد ، والأصل عدم تعدد الواقع ، واحتمال القول بالتلفيق أي تلفيق كلب من الأجزاء فينزح حينئذ المقدّر للكلب الواحد مثلاً وإن كانت الأجزاء مختلفة لا يخلو من وجه ، لكن الأظهر عدمه .

﴿ (الثالث) إذا لم يقدر للنجاسة حيواناً كانت أو غيره (منزوح) أي لم يعلم من الشارع له مقدّر بالخصوص بأحد الأدلة المعتبرة فعلاً كانت أو قولاً ظاهراً أو نصاً ﴾ نزح جميع ماها ﴿ تحقيقاً لا يتسامح في شيء منه ، ﴾ فإن تعدد نزحها ﴿ لكثرة الماء أو غلبته لا لما منع خارجي ﴾ لم تطهر إلا بالتراوح ﴿ وقد تقدم كيفيته ، وكان الحصر إضافي ، لما تقدم من إمكان حصول الطهارة بغير ذلك ، وما اختاره المصنف من وجوب نزح الجميع لفاقد النص هو الأقوى ، استصحاباً للنجاسة ، والقول بأن البئر لا ينجس إلا بالنجاسات المذكورة في كلام الشارع التي وجب النزح لها لأن العملة في النجاسة أوامر النزح لا وجه له ، لما علمت سابقاً أن البئر عند أهل هذا القول تنجس بكل شيء ، والعملة في ذلك الإجماعات المنقولة ، واستفادتهم من هذه الروايات أن البئر قابلة للنجاسة بكل نجاسة .

لا يقال إن إحالة البراءة من وجوب نزح الجميع قاضية بعكس ما ذكرتم ، كإقيل ذلك عند الشك من تعارض الأدلة في وجوب الغسل من البول مثلاً مرة أو مرتين أو أزيد .
الجواهر ٣٣

لانا نقول : (أولاً) الاستصحاب قاطع لأصل البراءة ، وبناء الفقه من أوله الى آخره عليه ، بل الظاهر تحكيمه على العام إذا كان أي الاستصحاب خاصاً ، وقد أشار إلى ذلك بعض الفضلاء من علمائنا أن العام وإن كان كتابياً يحكم عليه الخاص وإن كان استصحاباً (وثانياً) لا معنى لخصوص التمسك به هنا ، إذ لا طريق آخر غيره ، والفرق بين ما ذكره وبين ما نحن فيه أن ما ذكره قد تعارضت فيه الأدلة ، فيمكن حينئذ أن يقال الأصل براءة الذمة من الزائد ، ويبقى ما دل على التطهير بالأقل سائلاً ، وفي الحقيقة هذا نوع من ترجيح دليل الاتحاد من جهة الاعتضاد بأصل البراءة ، فيكون الدليل مع إصالة البراءة قاطعاً للاستصحاب ، بخلاف ما نحن فيه ، فإنه لا أدلة متعارضة ، وإصالة البراءة لا تثبت حكماً شرعياً حتى يقال بالتطهير بمقدار مخصوص ، وأما الاكتفاء بالتراوح عند تعذر نزح الجميع فللخبرين المتقدمين .

لا يقال ان ذلك فيما قدر له الجميع لا فيما ينزح له الجميع للمقدمة ، فإنه لا يقطع بحصول الطهارة إلا بنزح الجميع وان احتاج الى أيام . وإلا تطلت البئر . لانا نقول : (أولاً) الظاهر أنه يفهم من الروايتين السابقتين قيام التراوح مقام نزح الجميع في نفسه . ولذلك لم يقدح كون السؤال عنه في الخبر لا ينزح له الجميع ، لانهم فهموا منه أن ذلك ضابط لما ينزح له الجميع حيث يعسر ، كما نقلوا عليه الاتفاق سابقاً فتذكر وتأمل . (وثانياً) قد يدعى الأولوية في اللتام ، فإنه إذا اكتفي فيما قدر له الجميع بالتراوح فليكتف في غيره مما لم يعلم تقديره به بطريق أولى . نعم لما كان من المحتمل نزح الجميع أو جنياد المقدمة ، فليقيم التراوح مقامه ، كما لو كان مقطوعاً به . بل هو أولى (١) وقيل ونسبه في كشف اللتام

(١) لا يقال إن نزح الجميع غير مقتضى للقطع بجواز استعمال الماء ايضاً ، لعدم ثبوت طهارة البئر نفسه بذلك . لانا نقول : ان الاجماع منعقد بحسب الظاهر انه ليس وراء نزح الجميع شيء ، وان ارض البئر تطهر تبعاً ، كما تطهر حيث يكون المقدّر للجميع ، وبالحالة حال ما قدر له الجميع (منه رحمه الله) .

الى ابن حمزة والى الشيخ في المبسوط وان احتاط بالجميع بوجوب نزح الأربعين لقولهم (عليهم السلام) (١) : « ينزح منها أربعون وان صارت منجرة » وهي مع عدم العلم بصدرها لا جابر لسندها ، ومجرد ذكر الشيخ لها في المبسوط غير كاف ، إذ لعله وهم فيها ، بل الظاهر أنه كذلك ، لموافقتها لرواية كرويه التي ستسمعها المتضمنة للثلاثين وربما احتج لهذا القول بالأخبار (٢) الدالة على طهارة البئر بالتغير بنزح ما يزيل التغير خاصة ، وعدم وجوب نزح الماء كله ، فاذا لم يجب نزح الجميع مع التغير فمع عدم التغير بطريق أولى ، فتى اتنى وجوب نزح الجميع دار الأمر بين القولين الآخرين وهما الثلاثون والأربعون ، ولما كان الجزم لم يحصل بالثلاثين تعين الأربعون ، وفيه منع الأولوية (أولاً) وإلازم أن تحكم هذه الأخبار على سائر ما ذكر على التقدير من الجميع وغيره إذا كان يحصل ما يزول به التغير بدون التقدير ، وهذا وان ذهب اليه بعضهم فيما تسمع إن شاء الله ، لكن الأقوى خلافه . (وثانياً) هذه الأخبار كلها مبنية على القول بالطهارة في الظاهر ، فلا يتمسك بها في المقام ، وستسمع أن كثيراً من القائلين بالنجاسة حكموا غيرها عليها . (وثالثاً) ما ادعاه من الانحصار في الأقوال الثلاثة إن كان المقصود منه تحصيل الإجماع المركب منها ففيه لا إجماع في المقام ، ولذلك احتمل بعضهم أنه يقدر التغير ، ثم ينزح الى زواله ، وان لم يكن المقصود منه الإجماع فلا يفيد (ورابعا) ما ذكره في الاستدلال لهذا القول لا يصلح لأن يكون له دليلا في نفسه ، بل هو متمسك لنا على صحته ، من جهة عدم العلم بدليل قائله ، وإلا فلا معنى لقوله لم يحصل الجزم بالثلاثين فيتعين الأربعون ، وبعد معرفة دليل صاحبه وبطلانه لا معنى لذلك ، والحاصل لا إشكال في أنه على تقدير نجاسة البئر أن هناك نجاسات قدر لها الشارع نزح الجميع ، كالبعير وصب الخمر ، ونجاسات قدر لها الشارع دون ذلك ،

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ و ٧ و ١١

فالنجاسة الغير المنصوصة يحتمل كونها من الأولى ، ويحتمل كونها من الثانية ، فاليقين لا يحصل إلا بنزح الجميع ، وما ادعاه من الأولوية يبطله ما دل على نزح الجميع لتلك مع التغير . وما يقال أن تلك خرجت بالدليل يدفعه أن الأولوية هنا ليست من اللفظ ، بل في الحقيقة قطع حصل لنا من ملاحظة كلام الشارع ، وبعد فرض أنه قد ورد في الشرع خلافه بطل ذلك القطع ، وكذا ما يقال نحن نقطع قبل وصول شيء إلينا من الشارع في ذلك ، فإذا وصل بطل القطع فيما يصل ، ويبقى غيره ، ضرورة أن هذا الواصل زلزل القطع من أصله في خصوص المقام ، وأظنك بما ذكرنا تكتفي عن بيان فساد احتمال القول بتقدير التغير ثم النزح لما يزوله مع كون التغير غير مضبوط فتأمل .

وقيل بوجود نزح الثلاثين ، ونسب إلى العلامة (رحمه الله) في المختلف وفي المدارك حكى عن الشهيد نسبته للبشرى وأنه نفى عنه البأس واحتج عليه برواية كردويه (١) قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن بئر يدخلها ماء المطر فيه البول والعذرة وأبوال الدواب وأروائها وخرء الكلاب قال (عليه السلام) : ينزح منها ثلاثون دلواً ولو منجرة » وعن الشهيد في الشرح أنه وجد بخط الشيخ في الاستبصار بضم الميم وسكون الباء وكسر الحاء ، ومعناه المنقطة ، ويروى بفتح الميم والحاء ، ومعناه موضع الثنن ، وفي المدارك أن الاستدلال بها عجيب ، إذ لا دلالة لها على المتنازع بوجه ، فإن مورد هانجاسات مخصوصة ، والكلام إنما هو في غير النصوص . قلت : قد يقال : وجه فهمهم من قوله (عليه السلام) : ولو كانت منجرة أن الثلاثين كافية في كل نجاسة تقع فيها حتى لو بلغت هذا المبلغ ، وهذه عبارة تقال : في مثل هذا المقام فلا يراد منها خصوص ما سئل عنه ، نعم قد يناقش بأن فيها كردويه ، وعن العلامة في المختلف اني لم أعرف حاله ، فإن كانت الرواية صحيحة فالقول به متجه ، انتهى . قلت : ولعله كذلك ، إذ لم يذكر بمدح ولا قدح فيما حضرني ، واحتمال أن يقال : لا تقدح جملة كردويه ، لكون الراوي عنه

ابن أبي عمير ، وهو من أصحاب الاجماع يدفعه أن الأقوى خلاف ذلك عندنا في أصحاب الاجماع ، كما هو مبين في محله ، فهذه الرواية مع ما في سندها بل وما سمعته في دلالتها واعراض أكثر الأصحاب عنها لا تصلح لأن تكون قاطعة لما ذكرنا ، كاهراضهم عما يستفاد من خبر عمار الساباطي (١) لما سأله عن المذبوح فقال (عليه السلام) : « ينزح منه دلاء هذا إذا كان ذكياً فهو هكذا ، وما سوى ذلك مما يقع في البئر فيموت فيه فأكثره الانسان ينزح منها سبعون دلوأ ، وأقله المصفور ينزح منها دلو واحد ، وما سوى ذلك فيما بين هذين » من عدم تجاوز السبعين لكل حيوان بينهما ، بل يكون خارجاً عن المسألة ، لان الكلام في غير النصوص ، فالأقوى حينئذ نزح الجميع ، ثم ان هذه الأقوال لا تجري على القول بان النزح للتعبد الشرعي أو للاستحباب ، مع احتمال جريان القولين الأخيرين دون الأول ، لاستنادهما للروايات بخلافه ، مع احتمال جريان الأول ايضاً ، بتقريب أن استقراء ما ورد من الشارع في مقادير النزح حتى ما اتفق انه مثل يوماً عن نجاسة إلا وذكر لها مقدراً ، بل غير النجاسة كإغتسال الجنب يفيد أن كل نجاسة لها مقدار ، لكن منه ما وصل ومنه ما لم يصل اليها ، فالاختياط حينئذ بناء على الوجوب التعبدي نزح الجميع ، أو بناء على الاستحباب إذا أريد اليقين بامتنال الأمر الاستحبابي ، ودعوى ان الاستقراء ان لم يفد العلم فلا حجة فيه ، لكونه قياساً ، وإفادته العلم ممنوعة يدفعها إنا نمنع عدم حجته على التقدير الأول ، إذ الظاهر حجية مثله لاستفادته من الأدلة ، بل كثير من القواعد الشرعية مبناها على ذلك ، ولعل الحكم بنجاسته بغير المذكور المقدر له مبني على ذلك لا الإجماعات المنقولة ، لكن ومع ذا لا يخلو من إشكال ، لاحتياجه الى تحرير ليس هذا محله .

﴿ وإذا تغير أحد أوصاف ماءها ﴾ كلاً أو بعضاً لوناً أو طعماً أو رائحة ﴿ قيل

ينزح ماؤها أجمع ﴾ ونسبه في كشف اللثام إلى القائلين بالنجاسة عدا المفيد وبنو زهرة

وإدريس والبراج ﴿ قلت تعذر لغزارته ﴾ وهو المراد بغلبة الماء الوارد في الخبر (١) لا لغيره ﴿ تراوح عليها أربعة وهو الأولى ﴾ كما عن الصدوقين وسائر وابن حمزة من القائلين بنزح الجميع ، وفي المعتبر وعن الدروس اختيار نزح أكثر الأمرين من القدر وما يزول به التغير عند تعذر نزح الجميع . وكشف الحال يحصل بذكر أخبار الباب وفتاوى الأصحاب ، فنقول أما الأخبار فمنها صحيح ابن يزيع (٢) عن الصادق (عليه السلام) « قال : ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيب الطعم لأن له مادة » وموثقة سماعة (٣) قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) « عن الفأرة تقع في البئر أو الطير ؟ قال عليه السلام : إن أدرك قبل أن يتنن نزح منها سبع دلاء وإن كانت سنوراً أو أكبر منها نزحت منها ثلاثين دلواً أو أربعين دلواً ، وإن أتت حتى يوجد الثنن في الماء نزحت البئر حتى يذهب الثنن من الماء » وصحيح الشحام (٤) عن أبي عبدالله (عليه السلام) « في السنور والدجاجة والكلب والطير قال عليه السلام : إذا لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، وإن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح » وخبر زرارة (٥) قال : قلت : لأبي عبدالله عليه السلام « بئر قطرت فيها قطرة دم أو خر قال عليه السلام : الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلواً ، قلت غلب الريح نزحت حتى يطيب » وصحيح معاوية بن عمار (٦) قال : سمعته عليه السلام يقول :

(١) الوسائل - الباب ٢٣ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ .

(٢) الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٦ و ٧ إلا أنه روى عن الرضا عليه السلام

(٣) و (٤) الوسائل - الباب ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٤ - ٧

(٥) الوسائل - الباب ١٥ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣ . وفي الباب ٢١ -

حديث ٤ .

(٦) الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٠ .

لا يفسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البئر إلا أن يتن ، فان أتن غسل الثوب وأعاد الصلاة ونزحت البئر « وفي خبر أبي خديجة (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : سئل « عن الفأرة تقع في البئر ؟ قال عليه السلام : إذا ماتت ولم تتن فاربعين دلواً وإذا انتفخت فيه ونقنت نزع الماء كله « وخبر منال (٢) قال : قلت : لأبي عبدالله (عليه السلام) « العرق يخرج من البئر ميتة ، قال عليه السلام : استق منه عشرة دلاء ، قال : قلت : فغيرها من الجيف ، قال عليه السلام : الجيف كلها سواء إلا جيفة قد أجيئت ، فان كانت جيفة قد أجيئت فاستق منها مائة دلو ، فان غلبها الريح بعد مائة دلو فانزحها كلها .

واما الأقوال فالظاهر من القائلين بطهارة البئر وعدم نجاستها إلا بالتغير كما هو المختار وان النزح في المقدرات مستحب أن تطهرها بالنزح حتى يزول التغير ، عملاً بالأخبار الصحيحة (٣) الصريحة الظاهرة في أن حالها حال الجاري ، وقد عرفت أن طهره يزول التغير بأي وجه يكون : أو بما يخرج من المادة متداًفماً عليه حتى يزول التغير ، أو بتكاثر الماء عليه من خارج حتى يزول التغير أو بغيرها مما يزيله ، بل لو نزح حتى زال التغير وإن لم يخرج من المادة شيء فالظاهر حصول الطهارة ، عملاً بالأخبار ، والتعليل بان له مادة لا يقتضي اشتراط تجدد الخروج ، إذ لعل الاتصال بها كاف ، فتأمل جداً . ولا يعارض ذلك أخبار المقدرات ، لسكونها محمولة على الاستحباب عندم ، بل ولا الأخبار الدالة على نزح الجميع التي قدمناها ، إذ هي بين غير واضح السند وبين غير واضح الدلالة ، فتلك أقوى منها من وجوه عديدة ، فوجب حملها إما على الاستحباب أو على أن التغير لم يذهب إلا بنزح الجميع ، كما أنه ربما يشعر به خبر منال ، فان ظاهره

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الماء المطلق حديث ٤ .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الماء المطلق حديث ٧ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق حديث ٦ و ٧ .

الاكتفاء بالمائة إذا ذهب بها التين .

وأما القائلون بالنجاسة فالظاهر أن أقوالهم تنتهي إلى سبعة أو ثمانية بعد الاتفاق على أنه لا يطهر قبل زوال التغير (الأول) موافقة القائلين بالطهارة ، فيكتفون بنزع ما يزيل التغير سواء كانت النجاسة منصوعة أو غير منصوعة ، وسواء كان نصها نزع الجميع أو لا ، وسواء ساوى ما زال به التغير المقدر أو زاد أو نقص ، وهو المنسوب للعقيد ، ونقل عن الشهيد اختياره في البيان وأبى الصلاح ، واختاره العلامة في المنتهى ، للأخبار المتقدمة الدالة على حصول طهر التغير بنزحه المزيل لتغيره ، مع عدم تفصيلها بين ما له مقدر أو لا وبين ما مقدره الجميع أو لا ، بل في بعضها السؤال عما له مقدر مع الجواب عنه بأنه إن كان لم يغير فكذا ، وإن غير فينزع حتى يزول التغير ، وزاد في المنتهى في الاحتجاج بأن العلة هي التغير بالنص والدوران في الطريقة على مذهبنا ، وقد زال ، فيزول الحكم التابع ، ولأنه قبل وقوع التغير طاهر ، فكذا بعده مع زوال التغير ، والجامع المصلحة الناشئة من الطهارة في الحالين ، وبأن نزع الجميع حرج وعسر ، فيكون منفيًا ، ولأنه لو لم يكن زوال التغير غاية لزم إما خرق الاجماع ، أو الفرق بين الأمور المتساوية بمجرد التحكم أو إلحاق الأمور المختلفة بعضها ببعض لمعنى غير معتبر شرعًا ، والتالي باقسامه باطل ، فالقدم مثله ، ببيان الملازمة أنه حينئذ إما أن لا يطهر بالنزع ، وهو خرق الاجماع ، أو يطهر فاما بنزع الجميع حالتي الضرورة والاختيار ، وهو خرق الاجماع أيضًا ، وإما بنزع الجميع حالة الاختيار ، وبإزالة حالة الضرورة والعجز ، وهو الفرق بين الأمور المتساوية ، ضرورة تساوي الحالين في التجسس ، أو بالجميع في الاختيار ، وبالتراوح عند الضرورة ، قياسًا على الأشياء المعينة لنزع الجميع ، وهو قياس أحد المختلفين على الآخر ، ضرورة عدم النص الدال على إلحاق ، أو نزع شيء معين ، وهو خرق الاجماع ، ضرورة عدم القائل به من الأصحاب .

لا يقال لا نسلم تساوي حالتي الاختيار والضرورة ، لانا نقول نعني بالتساوي
هنا اتحادهما في الحكم بالتنجيس ، لسقوط التعليل بالمشقة والخرج في نظر الشرع ،
إذ هو حوالة على وصف خفي مضطرب ، ومثل هذا لا يجعله الشارع مناطاً للحكم ، ولانه
يشبه الجاري بمادته فيشبهه في الحكم ، وقد نص الرضا (عليه السلام) على هذه العلة ،
ولا شك ان الجاري يظهر بتواتر جريانه حتى يزول التغير ، فكذا البثر إذا زال التغير
بالنزع يعلم حصول الجريان من التابع الموجب لزوال التغير ، وفيه مع انه مناف
للأولوية . إذ من البين أنه إذا نزع له الجميع مثلاً مع عدم التغير ، أو غير ذلك من
المقدرات ، فعمه بطريق أولى ، وكيف يعقل ذلك مع أن التغير هو ذلك السبب وزيادة
لا أقل من بقاء مقتضي السبب الأول أنه مناف لمقتضى الجمع بين الأدلة ، لانه في
الحقيقة حينئذ تخصيص لتلك الأدلة الدالة على المقدرات بأسرها ، مع أن التعارض
بينها العموم من وجه ، والترجيح والاحتياط بغير ما ذكر ، ولذلك كان المشهور على
خلافه ، على أن هذه الأخبار قد عرفت أن القائلين بالنجاسة قد أعرضوا عن بعض
ما تضمنته من عدم التنجيس بغير التغير ، وذلك مما يراعى عند ترجيح بين الأخبار ،
وما يقال من إنكار الأولوية ، ومن أن أخبار التقادير مبنية على عدم التغير لا وجه
له ، لمكان ظهور الأولوية ظهوراً لا يكاد ينكر ، ولأن سلم فلا ريب في تناول قوله
(عليه السلام) (١) موت البعير مثلاً ينزع له كذا لما نحن فيه وغيره ، مع أن التغير
يبقائه ميتاً في البثر لا يرفع السبب الأول ، إذ هو ان لم تكن مؤثراً زائداً على التقدير
فلا أقل من أن لا يؤثر . ولا معنى لقوله أن أخبار التقدير مبنية على عدم التغير ، لعدم
دلالة تلك الأخبار على الاشتراط المذكور بوجه من الوجوه ، نعم هي دالة على أن هذا
المقدار من النزع واجب وان لم يحصل التغير ، لا أنه مأخوذ فيها بعدم التغير ،

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦

وما يقال ان بعض الأسئلة قد اشتملت عماله مقدر مع اشمال الجواب انه ان لم يتغير البئر بها فكذا ، وإن تغير فانزح حتى يذهب الريح ويطيب الطعم ، ففيه كون المقصود منه انه مع التغير لا يكتفى بالمقدر ، بل لابد من زواله وإن استوفيته ، فيكون إشارة الى نزح أكثر الأمرين ، ولعل ذلك من جهة غلبة احتياج ماذكر في السؤال في زوال التغير إلى أزيد من المقدر ، كما يؤمى إليه قوله (عليه السلام) : (١) « إذا لم يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء وإن تغير فخذ منه حتى يذهب الريح » لظهوره في انه إذا كان كذلك فلا يكفيك خمس دلاء ، بل لابد من النزح حتى يذهب الريح وإن بلغ المائة ، والانصاف أن الأخبار غير ظاهرة فيما كان زوال التغير محتاجاً الى أنقضى من المقدر ، بل إن لم تكن دالة على العدم فلا أقل من عدم الدلالة ، فلا شاهد بها حينئذ ، على انها معارضة بأخبار نزح الجميع وغيرها ، وأما ماذكره في المنتهى ففي (الأول) ان دعوى العلة التغير محل منع ، بل العلة في النجاسة حاصلة قبله ، وكان ذلك منه مبني على القول بطهارة البئر وعدم نجاستها إلا بالتغير ، والكلام ليس فيه ، بل قد يقال إن استصحاب النجاسة محكم وإن كان منشأها التغير ، ويكون حاله كحال الماء الحقون البالغ كراً إذا زال التغير من قبل نفسه ، فان الأصح بقاء النجاسة للاستصحاب وإن كان فيه بحث ليس هذا محله . وفي (الثاني) انه قياس لا نقول به ، وكأنه ذكره (رحمه الله) على لسان العامة ، أو انه اشتقاده منه انه ليس بقياس ، أو يكون المراد منه أنه عين الأول لكن بتقرير آخر ، أو غير ذلك ، وفي (الثالث) منع أنه عسر وحر ج ، ولذلك جاء التعبد به في كثير من مواضع النزح ، وأيضاً لو سلمنا كونه عسراً وحر جاً فلا يقضي بصحة ما ادعاه ، فان هناك قولاً آخر وهو القول بأكثر الأمرين ، بل هو الأقوى كما ستسمع إن شاء الله . وفي (الرابع) مع كونه غير جار فيما فويناه من الأكثر أنه

لا تساوي عقلاً ولا شرعاً ولا عرفاً ، ولعل القائل بذلك مستند إلى أخبار زوال التغير بنفسها ، إلا أنه خرج حالة الاختيار بدليل ، فبقيت حالة الاضطراب داخلة ، وقوله إن القول بالتراوح عند الاضطراب قياس أحد المختلفين إلى آخره فيه ما عرفت أنه ظاهر أخبار التراوح مع فهم الأصحاب جريانه في كل ما ينزح له الجميع وتعدر لقلبته ، ولذلك أجروه فيما لانص فيه بناء على أنه ينزح له الجميع ، فتأمل . وفي (الخامس) أنه لا تشبيه أولاً ، وقوله لأن له مادة لا يقضي بذلك ، غاية استفادة المادة للجاري والبر من . وأين ذلك مما ذكر ، وثانياً أنه مبني على القول بطهارة البئر إلا بالتغير ، وفرض كلامنا على تقدير النجاسة ، فتأمل .

(الثاني) من الأقوال وجوب نزح أكثر الأمرين من المقدر وما يزول به التغير ، هذا في النصوص الذي نصه غير نزح الجميع ، وأما فيه وفيما لانص فيه فنزح الجميع ، ومع التعدر فالتراوح ، كما عن أبي إدريس وزهرة والعلامة في المختلف والشهد الثاني في الروض ، وهو الأقوى جمعاً بين الأدلة ، ضرورة عدم البحث فيه حيث يتساوي المقدر وما به يزول التغير ، أو إذا زاد مازال به التغير ، إنما الكلام فيما إذا زاد المقدر ، والمتجه وجوبه ، لشمول دليله له المتضد بالأصل ، وحصول التغير لا يرفعه . ومادل على الاكتفاء بالنزح حتى يزول التغير لا يقضي بطهارة البئر من كل جهة ، بل إن قضى فهو بالمفهوم المعارض بما دل على وجوب المقدر الظاهر في توقف الطهارة عليه ، بل ينبغي أن يجب تمام المقدر بعد زوال التغير ، كما يظهر من بعضهم لولا ما يظهر من الأخبار أن المقصود زوال التغير على أي وجه يكون ولو باستيفاء المقدر ، فإن قوله انزح حتى يزول التغير يصدق على نازح المقدر أنه نزح حتى زال التغير ، والنية غير معتبرة ، فيتجه حينئذ دعوى دخول الأقل هنا في الأكثر ، لأنه ينحل عند التأمل إلى أن موت الكلب في البئر مثلاً انزح له أربعين ، وإن تغيرت البئر فأزل التغير بنزح كائناً ما كان ، فإن أزلت التغير بنزح المقدر امتثلتها قطعاً ،

لكن لما كان في الغالب ان التغير يحتاج إلى نزح أزيد من التقدير علق الحكم على زواله فتأمل . وأما وجوب نزح الجميع فيما لانص فيه فلأن له مقدراً قطعاً قبل حصول التغير ، وذلك المقدر غير معلوم ، فأوجبنا من باب المقدمة نزح الجميع ، ولا يعارضه أخبار التغير ، لما عرفت أنها لاتنافي وجوب المقدر الحاصل قبل التغير ، وأما انه يقوم التراوح مقام نزح الجميع فلما عرفت سابقاً .

(الثالث) نزح مايزيل التغير أولاً ثم نزح المقدر تماماً ان كانت النجاسة مما لها مقدر ، وإلا فالجميع ، فان لمقدر فالتراوح . وكأن مستنده أنها أسباب ، والأصل عدم تداخلها بالنسبة الى نزح الجميع ، وفيه ما عرفت من فهم التداخل في خصوص المقام . (الرابع) الاكتفاء بأكثر الأميين فيما له مقدر ، وفي غير المنصوص يرجع إلى زوال التغير ، وكأن مستنده في الأول ما تقدم ، وفي الثاني أخبار التغير غير معارضة ، لأن الفرض أنه ليس له مقدر منصوص ، فتبقى حينئذ بغير معارض ، واستحسنه في الحدائق ، وقد عرفت ما فيه من أنه قبل حصول التغير لا بد أن يكون لها مقدر لا يرتفع بحصول التغير ، ففي الفرض يحتمل استيفاء المقدر ، ويمكن العدم لاحتمال أنه أكثر مما زال به التغير ، فمن باب المقدمة يجب نزح الجميع ، فتأمل . (الخامس) وجوب نزح الجميع ، ولعله المشهور بين القائلين بالتنجيس ، لصحيفة معاوية بن عمار وخبري أبي خديجة ومنهال ، لأقل من تعارض الروايات وتساقطها ، فيبقى الاستصحاب ونحوه مما يقضي بنزح الجميع من غير معارض ، وروايات التقدير لاتشمل التغير ، وإلا لاكتفي بها وإن لم يزل ، وهو باطل بالاجماع ، بل قد يقال النجاسة المغيرة لها مقدر في الشرع لانعرفه ، فبعد تعارض تلك الروايات وتساقطها وجب نزح الجميع للمقدمة ، وإذا ثبت ذلك فيما له مقدر ثبت فيما ليس له مقدر بطريق أولى ، وفيه أن تلك الأخبار أقوى دلالة وسنداً وأكثر عدداً ، بل خبر منهال ظاهر في الاكتفاء بالمائة ، وخبر أبي خديجة وإن كان ظاهراً لكنه ضعيف السند ، والآخر

وإن كان نفي السند لكنه غير ظاهر الدلالة ، لاحتماله إرادة نزح حتى يذهب الريح ، لأقل من أن تكون من العام والخاص ، فإذا كان كذلك وجب حمل رواية أبي خديجة على ضرب من الاستحباب ، أو أنه إذا لم يزل التغيير ينزح الماء كله ونحو ذلك . . ثم أعلم أن أهل هذا القول اختلفوا عند التعذر ، فما بين قائل يرجع إلى التراوح ، لما عرفت ، وهو الأقوى على تقدير القول بنزح الجميع ؛ وما بين قائل إلى زوال التغيير . للجمع بين مادل على نزح الجميع ومادل على النزح حتى يزول التغيير ، بحمل الأول على صورة الاختيار ، والثانية على التعذر ، ومقتضاه أنه لافرق في حال التعذر بين النجاسة التي لها مقدر أولاً ، وفيه ما لا يخفى من تحكم تلك الأخبار أولاً ، ومن حمل هذه الأخبار على التعذر ثانياً ، ومن عدم مراعات أكثر الأمرين في حال التعذر ثالثاً ، وغير ذلك ، وما بين قائل بمراعات أكثر الأمرين ، وفيه ما تقدم ، إلا الثالث ، فتكون الأقوال حينئذ سبعة ، وقد عرفت الأقوى منها ، والله أعلم ، وكلها يمكن جريانها على القول بالوجوب التعبدى ، وأما على القول بالطهارة واستحباب النزح فبعضها ، فلا يجري جميعها وإن أمكن ذلك في بعضها ، كما هو ظاهر بأدنى تأمل ، ولو زال التغيير لنفسه وقلنا بالنجاسة فيحتمل أن يقال بوجوب نزح الجميع ، لاستصحاب النجاسة وذهاب ما قدر الشارع ، لبناء الطهارة بزواله ، ويحتمل القول بأنه يرجع إلى حاله قبل التغيير ، فإن كانت النجاسة منصوصة وجب مقدرها ، وإلا فالجميع ، ولعله الأقوى ، ويحتمل القول بتقدير التغيير ونزح ما يزيله تقديرأ ، وينقدح حينئذ مراعات أكثر الأمرين وغيره ، ووجه الكل واضح ، وفي كشف اللثام أنه على تقدير وجوب نزح الجميع هنا فالتعذر الترف فلا تراوح هنا ، بل ينزح ما يعلم به نزح الجميع ولو في أيام ، ووجه واضح ، انتهى . قلت هو غير واضح بعد ما سمعت من قيام التراوح عندهم مقام نزح الجميع ، كما تقدم .

فروع (الأول) هل يعتبر فيما قدر فيه النزح تعدد ذلك النزح فلو نزح

مقدار ذلك العدد بألة تسعة دفعة أو دفتين سواء كانت تلك الآلة دلو أو غيره؟ وجان ، أقواهما عدم الاكتفاء ، للأصل ، مع احتمال أن هذه الكيفية لها تأثير ، فيجب مراعاتها ، ومثل ذلك لو كانت آلة صغيرة تسع نصف دلو ، فهل يكتفى بنزع المقدر فيها حتى يبلغ المقدر ولو بالتكرير أولاً؟ ولو ذهب مقدار المقدر بنزع النزع بل إما بنور أو غيره فالظاهر عدم الاجزاء أيضاً ، لما ذكرنا ، هذا كله فيما لم يكن المقدر فيه نزع الجميع ، وأما فيه فيحصل قويا عدم العبارة بكيفية النزع وبمخصوص الدلو ، بل المقصود إذهاب الجميع بأي طريق يكون حتى لو غار ماؤها ، ولا يحكم بنجاسة العايد ولا تنجسه بأرض البئر لطهارتهما بالنزع ، وقد تقدم إشارة إلى ذلك سابقاً ، نعم ربما يعتبر كثير من ذلك في التراوح كما تقدم .

(الثاني) هل يطهر آلات النزع وحواشي البئر وأرض البئر ونحو ذلك من الأشياء اللازمة لا مطلق الأشياء الخارجة عن البئر كالخشب الواقع مثلاً ونحو ذلك ؟ لا يبعد القول بالطهارة ، لحصول العسر والهرج بدونه ، مع أنه لم يؤمر في شيء من الأخبار بتطهير شيء من ذلك ، قال في المنتهى : « الخامس لا ينجس جوانب البئر بما يصيبها من المزروع ، للشقة المنفية ، وهو أحد وجهي الشافعية ، والآخر ينجس ، فيغسل لو أريد تطهيرها ، وليس بجيد ، للضرر وعدم إمكان التطهير . ثم قال : السادس لا يجب غسل الدلو بعد الانتهاء ، لعدم الدليل الدال على ذلك ، ولأنه حكم شرعي فكان يجب على الشرع بيانها ، ولأنه يستحب زيادة النزع في البعض ، ولو كان نجساً لتعدت نجاسته إلى الماء » انتهى ، وقد استفيد منه طهارة الدلو وحواشي البئر ، والأقوى ما سمعت من طهارتهما وطهارة غيرها من الحبل وثياب النازح وبدنه ونحو ذلك ، لما سمعت وغيره ، والله أعلم .

(الثالث) هل يجب إخراج عين النجاسة أولاً ثم ينزع المقدر أو التراوح ، أولاً يتفاوت بين إخراجها أولاً أو في الأثناء أو في الآخر ؟ الأقوى الأول ، وذلك

لأنه مادامت في البئر هي مؤثرة ذلك المقدر ، فيقع ذلك النزح عبثاً ، وفي كشف اللثام نقل الاتفاق عليه في المنتهى ، والموجود فيه النزح إنما يجب بعد إخراج عين النجاسة ، وهو متفق عليه بين القائلين بالتنجيس ، وكيف كان فقد عرفت أن الأقوى وجوب إخراج عين النجاسة أولاً ، فلو كانت النجاسة مثلاً شعر نجس العين فإنه يجب النزح حتي يعلم إنه ليس فيها شيء منه ، ولو تعذر لم ينفع التراوح وبقيت معطلة ، ويحتمل أن يقال يمكن التمسك باصالة عدم زيادتها على ماخرج ، فينزح حينئذ المقدر وتطهر البئر ، وأيضاً مقتضى الأخبار حصول الطهارة باستيفاء المقدر مطلقاً ، غاية ما قيدت تلك الاطلاقات بما لم يكن شيء من النجاسة خارجاً قبل النزح ، فيبقى الباقي داخلاً ، وفيه أن استصحاب النجاسة وإصالة عدم استيعاب ما فيها من النجاسة قاضية ببقاء النجاسة ، وما ذكرته من الاطلاق إنما هو مقيد بعدم الوجود لا بعدم الوجدان ، والظاهر أن هذا نوع فرع لا يخص القائلين بالنجاسة ، بل القائلين بالتعبد أيضاً يأتي الكلام فيه على تأمل. وربما ظهر من بعضهم أنه يمكن القول بوجوب إخراج النجاسة أولاً على القول بالطهارة، وفيه أنه لا معنى له ، بل ينزح حتى يزول التغيير ، فلا يقدح حينئذ بقاء النجاسة ، ومثل ما ذكرنا في الشعر النجس يجري في سائر النجاسات إلا الاستهلاكة ، وعن الشهيد في الذكرى أنه ألحق بالشعر النجس شعر طاهر العين لمجاورته النجس مع الرطوبة ، واحتمل هو أيضاً عدم طهارته في أصله ، فتأمل . فظهر مما ذكرنا أنه لا يحتمل شيء مما يخرج به النجاسة من العدد ، لوجوب إخراج عين النجاسة سابقاً ، واحتمل في كشف اللثام الاجتزاء بإخراج عين النجاسة في أول دلو واحتساب تلك الدلو من العدد ، لاطلاق النصوص والفتاوى ، والظاهر أن مقصوده إستغراق أول دلو عين النجاسة كلها ، لافياً إذا بقي في البئر شيء ، لكن قد عرفت أن الفتاوى مقيدة بما نقله عن المنتهى ، وأما الأخبار فهي مع ظهورها في أن مقدرها بعد إخراج عين النجاسة قد صرح به بعضها ، كرواية (١)

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٦

الباقى قال : قال أبو عبدالله (عليه السلام) : « في البئر يقع فيها الدابة أو الفأرة أو الكلب أو الطير فيموت قال : يخرج ثم ينزح من البئر دلاء » بل قد يقال إن الاستصحاب والنص والفتوى قاضية بعدم الاحتساب ، وما في خبر علي بن حديد (١) عن بعض أصحابنا قال : « كنت مع أبي عبدالله (عليه السلام) في طريق مكة ، فصرنا إلى بئر فاستقى غلام أبي عبدالله (عليه السلام) دلواً ، فخرج فيه فأرتان ، فقال (عليه السلام) : أرقه ، فاستقى آخر ، فخرج فيه فأرة . فقال (عليه السلام) : أرقه ، فاستقى الثالث ، فلم يخرج فيه شيء . فقال صبه في الاناء ، فصبه في الاناء » يجب حمله على القول بالنجاسة على حياة الفيران .

(الرابع) لا عبرة بما يتساقط من الدلو حال النزح ولو كان أخيراً ، وينبغي استثناء ذلك مما ينجس البئر ، بل قد يقال أنها لا تطهر إلا بعد خروج الدلو من حاشيتها لا بانفصالها عنها ، فحينئذ لا يقدح ما يتساقط من الدلو الأخير لبقائها على النجاسة حكماً ، لانا نقول وإن كان الظاهر طهارتها بانفصاله لتحقيق العدد بذلك ، فيكون الدلو معدن النجس ، والبئر معدن الطاهر ، نعم لا يقدح ما يتساقط منه ، للشقة والعسر والخرج ولظواهر الأخبار ، وعليه حينئذ لو وقع في الأثناء بتمامه فيها أو نصفه فانه حينئذ ينبغي نزح المقدر ، لأن ذلك فرعه ، فلا يزيد عليه ، ومثله يجري في التراوح ، مع احتمال القول بوجوب نزح الجميع كما يظهر من المنتهى ، لكونه من النجاسة الغير المنصوفة ، والمسألة سيالة في كل تنجس بما له مقدر ، وربما يكون في رواية المطر (٢) إشارة إلى شيء آخر ، فتأمل . بل يحتمل قويا الاجتزاء باعادة نزحه ، لأنه بوقوعه رجع الى الحال الأول الذي قبل إخراجة ، وإن كان لو وقع في بئر أخرى لأوجبنا له المقدر أو نزح الجميع ، هذا كله لو وقع الدلو الأخير ، أما لو صب الأول أو الوسط فهل لاحكم لذلك بل

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١٤

(٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الماء المطلق حديث ٣ وفي الباب ١٦ حديث ٣

يرجع إلى أنك لم تخرجه ، أو أنه من قبيل تنجس البئر بنجاسة جديدة أخرى ؟ الأقوى في النفس الأول ، والأوفق بالضوابط الثاني ، وحينئذ يجب إما نزح الجميع أو مقدر تلك النجاسة .

(الخامس) لا تجب النية في النزح على القول بالنجاسة ، ولا يشترط وقوعه من مباشر مكلف ، بل يصح من كل أحد ، لأنه من قبيل غسل النجاسة ، كما أن الظاهر بناء على القول بالتعبد أو الاستحباب الاكتفاء بمجرد حصوله في الخارج ، فلا يحتاج إلى التجدد إذا وقع ممن لا يصح منه ذلك لو كانت عبادة ، نعم لهم كلام في التراوح قد تقدم .

﴿ ويستحب أن يكون بين البئر ﴾ أو مطلق العين على وجه ﴿ والبالوعة ﴾ وهي جمع نجاسات فغادة كما يظهر من رواية الكيف (١) لخصوص ماء النزح ﴿ خمس أذرع ﴾ بالذراع الهاشمية التي حدث بها المسافة ﴿ إن كانت الأرض صلبة ﴾ جبلا ، ﴿ أو كانت البئر فوق البالوعة ﴾ قرارا ، ﴿ وإن لم يكن كذلك ﴾ بأن كانت البالوعة فوق البئر قرارا أو مساوية أو كانت الأرض سهلة رخوة ﴿ فسبع ﴾ كما في المعتبر والمنتهى والقواعد والتحرير وغيرها ، بل في جامع المقاصد والمدارك وكشف الثام أنه المشهور بين الأصحاب ، فتكون حينئذ الصور ستة ، لأن الأرض إما سهلة أو صلبة ، وعلى كل منهما فالبئر إما أعلى قرارا من البالوعة ، أو بالعكس أو متساويان ، فحيث تكون الأرض صلبة فالصور الثلاث خمس ، وإذا كانت سهلة فإن كانت البئر أعلى قرارا فخمس أيضا ، والصورتان الباقيتان سبع ، وفي الإرشاد يستحب تباعد البئر عن البالوعة بسبع أذرع إن كانت الأرض سهلة ، أو كانت البالوعة فوقها ، وإلا فخمس ، ولاريب في مخالفة هذه العبارة للمشهور ، إذ على ظاهرها تنعكس صور المسألة ، فتكون أربعة للسبع ، وصورتان للخمس ، وهذا إن جعلنا لفظ أو على ظاهرها ، وإن قلنا أن المراد منه الواو

كما عن بعض النسخ كان الخلاف في صورة التساوي ، فانه عليه تكون داخلة في الخمس ، وعلى كلام المشهور داخلة في السبع ، وعن التلخيص يستحب تباعد البئر عن البالوعة بسبع أذرع مع الرخاوة والتحتية ، وإلا فخمس ، وهي كنسخة الارشاد الأخيرة ، وفي السرائر يستحب أن يكون بين البئر التي يستقى منها وبين البالوعة سبعة أذرع إذا كانت البئر تحت البالوعة وكانت الأرض سهلة ، وخمسة أذرع إذا كانت فوقها والأرض أيضاً سهلة ، فإن كانت الأرض صلبة فليكن بينها وبين البئر خمسة أذرع من جميع جوانبها ، وظاهره أيضاً عدم دخول صورة التساوي ، إلا أنه على عبارة الارشاد يكون داخلة في الخمس ، وعلى ظاهره تكون مسكوتاً عنها ، ولعل ذلك لندرة التساوي ، أو لم يستظهر الدليل عليها كما ستسمع ، وعن الصدوق أنه اقتصر في الفقيه والمقنع على اعتبار الصلابة والرخاوة ، فجعل الخمس مع الأولى ، والسبع مع الثانية ، بل عن المقنع أنه ذكر خبر الديلمي الآتي ، وأفتى به قبل ما ذكرناه عنه من اعتبار الصلابة والرخاوة ، وظاهره حينئذ الفرق بين البالوعة والكنيف ، لتضمن خبر الديلمي الكنيف ، وما ذكره من اعتبار الصلابة والرخاوة في البالوعة وإن احتمل أنه لا يفرق بينهما ، إلا أنه اعتبر الصلابة والرخاوة ، ثم اعتبر فوقية الجهة ، كما في خبر الديلمي ، بل لعله الأقوى ، لما عن الفقيه من جعل موضوع المسألة البالوعة والكنيف من غير فرق بينهما والمعروف من نقل الخلاف في المسألة عن ابن الجنيد في المختصر الأحمدى قال : ماصورته لا أستحب الطهارة من بئر يكون بئر النجاسة التي يستقر فيها من أعلاها في مجرى الوادي ، إلا إذا كان بينها في الأرض الرخوة إثني عشر ذراعاً ، وفي الأرض الصلبة سبع أذرع ، فإن كان تحتها والنظيفة أعلاها فلا بأس ، وإن كانت محاذيتها في سمت القبلة فاذا كان بينهما سبعة أذرع فلا بأس ، تسليماً لما رواه ابن يحيى (١) عن سليمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) انتهى . وكلامه ظاهر في اعتبار الاثني عشر بشرطين ، الأول علو البالوعة الكائنة

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦ .

في مجرى الوادي ، والثاني كون الأرض رخوة ، وأما حيث تكون البئر أعظم فلا بأس ، وإذا كانت الأرض صلبة فسيح ، وكذلك في صورة المحاذات في سمت القبلة ، فإنه يكتفى بالسيح حتى لو كانت الأرض رخوة ، والمراد بالعلو في كلامه علو الجهة لاعلو القرار ، مع احتمال إرادته ، لكنه بعيد ، سيما بعد الاستناد الى خبر الديلمي ، كما ستسمع إن شاء الله .

وكيف كان فحجة المشهور الجمع بين قول الصادق (عليه السلام) في مرسلته قدامة ابن أبي يزيد الجازي (١) قال : سألته « كم أدنى ما يكون بين البئر وبئر الماء والبالوعة ؟ فقال : إن كان سهلا فسيح أذرع ، وإن كان جبلا فخمسة أذرع ، ثم قال : إن الماء يجري الى القبلة الى يمين ، ويجري عن يمين القبلة الى يسار القبلة ، ويجري عن يسار القبلة الى يمين القبلة ، ولا يجري من يمين القبلة الى دبر القبلة » وقول الصادق (عليه السلام) (٢) في خبر الحسن بن رباط سألته « عن البالوعة تكون فوق البئر ؟ قال : إذا كانت فوق البئر فسبعة أذرع . وإذا كانت أسفل من البئر فخمسة أذرع من كل ناحية وذلك كثير » ووجه الاستدلال ان في كل من الروايتين إطلاقا من وجه وتقييدا من آخر ، فجمع بينهما يحمل مطلقها على مقيدها ، بمعنى أن مورد السبعة في الرواية الأولى مقيدة بمورد الخمسة في الرواية الثانية ، والسبعة التي في الرواية الثانية مقيدة بالخمس التي في الرواية الأولى ، ولا يخفى عدم جريان مثل ذلك على القواعد ، بل المستفاد من مجموع الروايتين ان السبعة لها سببان ، السهولة وفوقية البالوعة ، والخمس أيضا لها سببان ، الجبلية وأسفلية البالوعة ، ويحصل التعارض عند تعارض الأسباب ، كما إذا كانت الأرض سهلة والبالوعة أسفل من البئر ، فلا بد من مرجح خارجي حينئذ ، وكذلك لو كانت الأرض جبلا والبالوعة فوق البئر ، ولعله بالنسبة اليها تكفي الشهرة في المرجح ، فيكون

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٢

(٢) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث ٣

تحكم كل منهما على الآخر بمعوماتها ، وبالنسبة إليهم لا نعلم المرجح ، ولعله دليل خارجي ،
أو أن سهولة الأرض لا تؤثر مع أسفلية البالوعة ، كما أنه لا يؤثر علوها عليه مع جبلية
الأرض ، وعلى كل حال فصورة التساوي يمكن دخولها تحت قوله إن كانت الأرض
سهلة فسبع ، لأنها غاية ما قبلت بما لم تكن البئر فوق البالوعة ، فتبقى صورتان داخلتين ،
وهما صورة فوقية البالوعة وتساوي القرار ، وهو الذي حكم به المشهور وأما الجبلية
في الرواية الأولى فهي غير مقيدة بشيء ، فلا معنى حينئذ للاشكل في صورة التساوي
بعد تسليم مذكروه من الجمع ، نعم تتجه المناقشة في هذا الجمع بعدم جريانه على القواعد ،
والظاهر أن المراد بالفوقية في الرواية فوقية القرار ، لأنها هي المتبادر من لفظ فوق ،
لافوقية الجهة ، وهو الذي فهمه كثير منهم ، وحلوا عليه كلامهم ، فإن فيه لفظا فوق
كافي الأخبار ، وليس له تعرض لفوقية القرار أو فوقية الجهة .

حجة ابن الجنييد ما أشار إليها في كلامه من رواية سليمان الديلمي (١) قال : سألت
أبا عبد الله (عليه السلام) « عن البئر إلى جنبها الكنيف ؟ فقال لي : إن مجرى
العيون كلها مع مهب الشمال ، فإذا كانت البئر النظيفة فوق الشمال والكنيف أسفل
منها لم يضرها إذا كان بينهما أذرع ، وإن كان الكنيف فوق النظيفة فلا أقل من إثني
عشر ذراعا ، وإن كانت تجاهها بمجاء القبلة وهما مستويان في مهب الشمال فسبعة أذرع »
ومن العلوم أن هذه الرواية مع ضعف سندها وعدم الجايز لا تفي بجميع ما ادعاه أولاً
من كون الإثني عشر مشروطاً بأمرين ، السهولة والعلو مع اكتفاء الرواية بالثاني ،
على أن دعواه الاكتفاء مع الصلابة يسع ولم يذكر في الرواية ، ولعله لم يأخذ جميع
ما ذكر من هذه الرواية ، بل أخذ الصلابة والرخاوة من الأخبار الأخرى ، وعلو الجهة
من هذه الرواية ، وجمع بينهما بما ذكر ، وقد عرفت سابقاً أن الصدوق في المقنع نقل
عنه أنه عمل بهذه الرواية أيضاً ، وفي جامع المقاصد كما عن جماعة من الأصحاب اعتبار

الجهة عند تساوي القرار ، لمكان هذه الرواية .
قال : في جامع المقاصد « وطريق الجمع حمل مادل على الزيادة على المبالغة
في الاستحباب ، وحينئذ فيعتبر الفوقية والتحتية باعتبار المجري ، فان جهة الشمال فوق
بالنسبة الى مايقابلها ، كما دلت عليه هذه الرواية ، وانما يظهر أثر ذلك مع التساوي
في القرار ، ويضم إلى الفوقية والتحتية باعتبار القرار وإلى صلاية الأرض ورخاوتها ،
فيحصل أربع وعشرون صورة « انتهى . وكيفية الانتهاء واضحة لما علمت سابقاً أن
الصور المتقدمة ست ، وفي المقام صور أربعة ، لأن البئر والبالوعة إما أن يكون امتدادها
بين الشمال والجنوب ، وله صورتان ، كون البئر في الشمال وعكسه ، أو يكون
بين المشرق والمغرب ، وله أيضاً صورتان ، كون البئر في المشرق وعكسه ، وبمعلوم
أن ضرب الستة في الأربع تبلغ أربعاً وعشرين صورة ، في سبع عشر منها يكفى بالجنس ،
وهو صورة الصلاية بأسرها ، وهي اثني عشر ، ويضاف إليها صورة فوقية قرار البئر
في الأرض السهلة ولها أربع بالنسبة الى الجهة ، فتكون ستة عشر ، ويضاف صورة
تساوي القرارين مع علو البئر في الجهة ، فانه بمنزلة علو القرار ، فتكمل حينئذ سبعة عشر ،
والباقية سبع ، لها سبع ، وأنت خير انه لا مخالفة بين هذه الصور كلها وبين إطلاق
الصور الست المتقدمة ، إلا في صورة واحدة وهي تساوي القرارين وكانت الأرض
سهلة والبئر أعلى جهة فانه على الأول كان بينهما سبع ، وعلى الثاني يكون بينهما خمس ،
تنزيلاً لعلو الجهة منزلة علو القرار ، ومن المعلوم أن رواية الديلمي وإن أفادت أن مهب
الشمال فوق ، لكنها لم تعد تقديره بهذا التقدير ، وكان هذا القائل استفاد منها مجرد
كون مهب الشمال فوق ، ثم أدخله في رواية ابن رباط ، فجعل الفوق فيها شاملاً لفوقية
القرار وفوقية الجهة ، ثم جمع الجمع المتقدم ذكره سابقاً بينها وبين رواية الجواز .
إذا عرفت ذلك فلا معنى للتأمل ، كما عن بعضهم بأن الاعتبار يقضي بأن
يكون السبع إما في ثمان أو ست ، لأن فوقية القرار إما أن تعارض فوقية الجهة ويصير

بمنزلة المتساويين أولاً ، فإن كان الأول فالأول ، وإن كان الثاني فالثاني . وأما اعتبار الجهة في البئر دون البالوعة فتحكم . لانا نقول أما على (الأول) يلزم الأول فحق ، لأنه يضاف حينئذ الى السبع صورة فوقية البئر قراراً وفوقية البالوعة جهة ، فانه قد ذكرنا ان في هذه خمسة ، وعلى كلام المعارض ينبغي السبع لتعارضها ، فتكون متساوية ، ولها سبع ، وأما على (الثاني) يلزم الثاني فغير مسلم ، فانا نختار عند تعارضها تقديم فوقية القرار مع سهولة الأرض ، أخذاً باطلاق رواية ابن رباط المتقدمة ، ولا يلزم منه الست ، لأن السبع إنما هي صورة تساوي القرارين ، ومعها ثلاث ، كون البالوعة في جهة الشمال أو المشرق أو المغرب ، وخرجت صورة واحدة ، وهي إذا كانت البئر في مهب الشمال ، فانها حينئذ تكون بمنزلة علو القرار ، وفي هذه الصور الثلاث لاتعارض ، وصور فوقية قرار البالوعة وتحتها أربع ، والتعارض حينئذ في صورة واحدة ، وهي فيما إذا كانت مع ذلك البئر في مهب الشمال ، وقد قدسنا أنه يقدم فوقية القرار كما هو الغرض على التقدير الثاني ، للاطلاق المتقدم ، وليس هناك اعتبار جهة في البئر دون البالوعة حتى يكون تحكما كما ادعاه المعارض ، فلا وجه لهذا الاشكال ، كما أنه لا وجه للاشكال في أصل الحكم من أنه لا معنى للاعتاد في إلحاق الجهة برواية الديلمي ، لأنهم لم يعملوا بها فيما دلت عليه من الأحكام ، فكيف يتم لهم الاستناد اليها في خصوصية هذا الحكم ، لما عرفت سابقاً انه لم يعمل بشيء ، نعم قد استفيد منها ان جهة الشمال فوق بالنسبة إلى غيرها ، وإلا فلا عمل بشيء من تقديرها ، وهذا المعنى كما يمكن استفادته منها يمكن استفادته من غيرها ، كرواية أبي يزيد الجازي ، بل يمكن معرفته من قواعد آخر عندهم ، وذلك لان الأرض كروية واقعة في الماء ، قدر منها داخل ، وقدر منها خارج ، وربما قالوا ان ثلثيها داخل ، وثلثها خارج ، ووسطه قبة الخارج محاذي للقطب الشمالي ، وكل عنصر يميل إلى مركزه ، ومركز الماء هو البحر الذي فيه الأرض ، فالأرض التي في الأرض يميل بالطبع إلى الجنوب من كل جانب

من الأرض ، والشمال من الأرض فوق جنوبها ، لأن ابتداء الأرض الخارج من الجنوب متصل بالبحر ، فكلما يتحرك المتحرك من جنوب الأرض إلى شماله يصعد إلى أن ينتهي إلى محاذي القطب الشمالي ، وإذا تحرك منه إلى الجنوب ينزل ، لما قلنا من أن الأرض كروية .

فظهر بما ذكر أن الشمال فوق بالنسبة إلى الجنوب ، فإذا كانت البئر في جهة الشمال مال الماء بالطبع إلى جهة الجنوب ، ولا يصعد من الجنوب إلى الشمال إلا بقايس يفسره ، فلذلك اكتفينا بالجنس ، بخلاف العكس ، فاحتجنا إلى الزيادة .

وربما يشير إلى ما ذكرنا قول الصادق (عليه السلام) في رواية ابن يزيد المتقدمة « يجري الماء إلى القبلة إلى يمين ، ويجري عن يمين القبلة إلى يسار القبلة ، ويجري عن يسار القبلة إلى يمين القبلة ، ولا يجري من القبلة إلى دبر القبلة » وذلك لأن قبلة الراوي قبلة العراق ، وهي جهة الجنوب لهم ، فلا يجري الماء من الجنوب إلى دبر القبلة أي إلى الشمال ، لأنه دبر القبلة بالنسبة إلى مستقبل القبلة ، وفي كشف اللثام بعد أن ذكر هذه الرواية مؤيدة للحكم بأن جهة الشمال فوق بالنسبة إلى الجنوب « الظاهر أن المراد بالقبلة قبلة بلد الامام ونحوه من البلاد الشمالية ، ويعضده الاعتبار ، لكون معظم المعمورة في الشمال ، وانتشار الجنوبي من الأرض في الماء حتى لم ير العمارة في الجنوبي من قبل بطلموس » انتهى . ولا منافات فيه لما ذكرنا ، لا يقال أنه لا معنى لجميع ما ذكرتم ، لكون البئر والبالوعة مفساً في البلاد الشمالية ، فأى معنى لكون البئر في مهب الشمال دون البالوعة وبالعكس ، لأننا نقول المراد به إنما هو القرب إلى ناحية الشمال وعدمه ، فتأمل . نعم قد يشكل المقام بأنه مع حصول الفوقيتين أي الجهة والقرار لا معنى للاقتصار على السبع الحاصل لأحدهما لو كان ، لأنه يزداد مظنة وصول ماء البالوعة إلى البئر ، وكذلك لا معنى للجنس مع الفوقيتين في البئر ، فانه يبعد مظنة وصول ماء البالوعة إليها ، ومن هنا يمكن حمل الرواية على ذلك ، فيكون ذكر الاثنى عشر مع علو قرار البالوعة

وجهتها ، ويكون الاكتفاء بالأذرع في كلامه مع علو قرار البئر والجهة ايضاً ، فتكفي ولو ثلاثاً ، ومع الاستواء فيها أكتفي بالسبع ، بل لا يبعد في نظري القاصر انه يستفاد من ملاحظة رواية قدامة ورواية ابن رباط ورواية الديلمي وصحيفة الفضلاء (١) قالوا : قلنا له « بئر يتوضأ منها يجري البول قريباً منها أينجسها ؟ » فقال : إن كانت البئر في أعلى الوادي والوادي يجري فيه البول من تحتها فكان بينهما قدر ثلاثة أذرع لم ينجس ذلك بشيء ، وإن كان أقل من ذلك نجسها ، قال وإن كانت البئر في أسفل الوادي وير الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة أذرع لم ينجسها ، وما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ منه ، قال زرارة : فقلت له : فإن كان يجري البول يلاقيها وكان لا يثبت على الأرض ؟ فقال : ما لم يكن له قرار فليس به بأس ، فإن استقر منه قليل فانه لا يثبت الأرض ولا قعر له حتى يبلغ البئر ، وليس على البئر منه بأس ، فيتوضأ منه ، إنما ذلك إذا استنقع كله » ومما رواه الحميري (٢) في قرب الأسناد عن محمد بن خالد الطيالسي عن العلاء عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : سألته « عن بئر يتوضأ منها القوم وإلى جانبها البالوعة ؟ » قال : إن كان بينهما عشرة أذرع وكان البئر التي يستقون منها مما يلي الوادي فلا بأس ، إن الأمر يختلف باختلاف الآبار والبوايع من قرب القرار وعدمه والجهة وعدمها باختلاف الأراضي والمدار على الاطمئنان بعدم وصول ماء البالوعة إلى البئر ، وقد يحصل ذلك بالثلاثة أذرع ، وقد لا يحصل بالعشرين ، لكثرة ماء البالوعة وشدة نفوذه ، فللمدار حينئذ عايه ، ولا بد من ملاحظة جميع ماله دخل في ذلك من قرب القرار وعدمه وشدة النفوذ وعدمه والجهة وغير ذلك ، فتأمل جيداً .

ومن هنا أمكن أن يدعى في صحيفة الفضلاء أن التقدير بالثلاثة أذرع والتسعة لمكان إجماع الجهتين ، بل قد يدعى أنه متجه على ما ذكرنا ، وذلك لأن فوقية الجهة

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب الماء المطلق - حديث - ١ - ٨
مع الاختلاف في الأولى .

لها ذراعان ، ولذا رجعت صورة التساوي معها إلى الخمسة مع أنها سبعة ، فعلم من ذلك أن الموظف لها ذراعان ، فحيث تجتمع مع مقتضى السبعة ينبغي أن تجعل تسعة ، وحيث تجتمع مع مقتضى الخمسة ينبغي أن يجعل ثلاثة ، لزيادة السبعة في الأول ذراعان ، ونقصان الثاني كذلك ، لا يقال أن رواية الفضلاء لا تدل على علو الجهة ، لأن أعلى الوادي لا يلزم أن يكون في مهب الشمال ، لأننا نقول الظاهر أن المراد ذلك في آبار مكة ، وأعلى الوادي فيها مهب الشمال ، نعم لا بأس بالرجوع لما قدره المشهور عند عدم معرفة حال الأرض بالوجود المتقدمة حتى يحصل الاطمئنان النفسي ، وهل علو القرار يكفي في الحكم بالخمسة ولو قليلا ، فيكون مبنيا على التحقيق أولا ؟ الظاهر أن المدار على صدق ذلك عليه عرفا .

﴿ ولا يحكم بنجاسة ماء البئر ﴾ بمجرد قرب الباعوة ، سواء قلنا إنها لا تنجس إلا بالتغير أو بالملاقات ، الأصل والاجماع منقولاً بل ومحصلاً ، وبدل عليه مضافاً إلى ذلك خبر محمد بن القاسم (١) عن أبي الحسن (عليه السلام) « في البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع وأقل وأكثر يتوضأ منها ، قال ليس يكره من قرب ولا من بعد ، يتوضأ منها ويفتسل ما لم يتغير الماء » وبهذه الرواية تحمل الأخبار الأول على الاستحباب ، وما تقدم في صحة الفضلاء من الدلالة على التنجيس بعدة وجوه من المنطوق والمفهوم على رواية الكافي ، وبالمفهوم فقط على رواية غيره لا بد من تأويله ، لما علمت من الاجماع على عدم التنجيس بذلك ، ويظهر من بعضهم حمل النهي عن الوضوء فيها على الكراهة ، وهو مشكل مع حصول ابتعاد المذكور عند المشهور ، وذلك لأنه بعد حصول القدر المستحب كيف يكون مكروها ، نعم لو أردنا بقوله فيها وما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ منها أي أقل حتى من القدر المستحب أمكن أن يدعى ذلك ، مع ما فيه من أن الظاهر منهم أن هذا التبعاد استحبابي ، وأنه لا كراهة في عدمه ،

(١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق حديث - ٤ الجواهر ٣٦ .

كما يفهم ذلك من نصهم على الاستحباب ، وعدم تعرضهم للكرهية ، ثم على تقدير الكراهة فهل يشمل سائر الاستعمالات أو يخص الوضوء ؟ لا يبعد الثاني ، وثبوت البأس في آخر الرواية لا يقضي بخلافه عند التأمل فيها .

﴿ إلا أن يعلم وصول ماء البالوعة إليها ﴾ فتنجس حينئذ بالملاقات إن قلنا به ، وإلا فالتغير ، وفي كشف الثام ان من اكتفى بالظن نجسها مع ظن الاتصال ، أما لو تغيرت البثر تغيراً يصلح أن يكون مستنداً للبالوعة فالتنجس الطهارة ، ومجرد الصلاحية والمجاورة ما لم تعد العلم لا توجب التنجيس ، واحتاط المصنف في الاعتبار بالتطهير هنا ، كما انه احتاط أيضاً بالعمل بصحيفة الفضلاء ، لكونها أصح أخبار الباب ، لكن قد عرفت أن الاجماع على خلافها .

﴿ ثم إذا حكم بنجاسة الماء ﴾ بترأ كان أو غيره ﴿ لم يجوز استعماله في الطهارة مطلقاً ﴾ حدثنا وخبرنا عند الضرورة وعدمها ، وهل المراد بعدم الجواز الاثم أو عدم الاعتداد ؟ صرح العلامة في القواعد بالأول ، وعنه في نهاية الأحكام تفسير الحرمة بعدم الاعتداد ، ولا يبعد القول بالأول في خصوص الطهارة الحديثة ، أما حيث يكون تشريعاً فواضح ، وأما حيث لا تشريع كما إذا كان عالماً بالفساد وليس من ذوي الأتباع وقلنا بعدم حصول التشريع في ذلك فللنواهي الكثيرة عن الوضوء بالماء القذر المفيد حرمة ذاتية المستلزمة للفساد ، بل هو الظاهر منهم في مسألة الاناثين ، بناء على جريانها على القاعدة ، إذ لو كان الحرمة فيه تشريعية لأمكن القول بالاحتياط ، وعنده يسقط التشريع ، ويكون كاشتباه المطلق بالمضاف ، وأما الطهارة الحثلية فالأظهر العدم وإن أمكن للمدعي أن يدعيه أخذاً بحقيقة النهي ، وفي كشف الثام ان استعماله في صورة الطهارة أو الإزالة مع اعتقاد انها لا يحصلان به لا إثم فيه ، وليس استعماله فيما انتهى . قلت : لا أثر للاعتقاد في المقام ، بل معنى قوله (عليه السلام) لا تتوضأ بالقذر أي لا تأت بغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين بعنوان الوضوء ، فانه يحرم عليك ، ولا يحصل الأثر ، ولا دخل

للاعتقاد فتأمل . نعم لا بأس بالوقوع لا بعنوان الوضوء .

(و) كذا لا يجوز (في الأكل والشرب) دون غيرها من إزالة الأوساخ والاطوخت ونحو ذلك (إلا عند الضرورة) والمدار على تحققها ، ومنها العسر والحرج والتقية ونحو ذلك .

(ولو اشتبه الاناء النجس بالطاهر) (وجب الامتناع عنها)

في الشرب والطهارة وغيرهما مما يشترط فيه طهارة الماء مع فرض الانحصاء ، إجماعاً محصلاً ومنقولاً في الخلاف والمعتبر وغيرهما كما عن الغنية والتذكرة ونهاية الأحكام (و) بغير خلاف كما في السرائر ، حينئذ (إن لم يجد غيرها تيمم) كالنجس المعين ، ويدل عليه مضافاً إلى خبر سماعة (١) عن الصادق (عليه السلام) : « في رجل معه إناء آن وقع في أحدهما قدر ولا يدري أيها هو وليس يقدر على ماء غيرها قال يهريقهما ويتيمم » وموثقة عمار (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سئل عن رجل معه إناء آن فيها ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيها هو وليس يقدر على ماء غيره قال : يهريقهما جميعاً ، ويتيمم » ونسبها في المعتبر إلى عمل الأصحاب ، وفي المنتهى ان الأصحاب تلقى هذين الحديثين بالقبول ، واستدل له مع ذلك كله في المعتبر بأن يقين الطهارة معارض بيقين النجاسة ، ولا رجحان ، فيتحقق المنع ، وعن المختلف الاستدلال له أيضاً بأن اجتناب النجس واجب ، ولا يتم إلا باجتنابهما ، وملا يتم الواجب إلا واجب ، وهذا منهما قاض بحريان الحكم فيهما على القاعدة من غير احتياج إلى دليل خاص ، فيكون الدليل حينئذ مؤكداً ، وربما ظهر من غيرها خلافه .

فكان المهم حينئذ تنقيح القاعدة لينفع بها في غير المقام ، فنقول الاناء الطاهر

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٢ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١

إما أن يشتهر بانه معلوم النجاسة سابقاً ، أو يشتهر بالنجس من جهة عدم العلم بوقوع النجاسة في أيهما ، ومقتضى إطلاق النص والفتوى عدم الفرق بين ما يكون معلوم النجاسة واشتهر ، أو وقع الاشتباه من غير سبق علم بالنجاسة ، وعلى كل تقدير فالاجتناب فيهما على القاعدة ، أما الأول فتقرير القاعدة فيه على وجهين ، وإن كان مآلهما إلى واحد . (الأول) أن يقال : ان التكليف باجتناب الاناء النجس قد تحقق قطعاً ، لكون الفرض معلومته سابقاً ، فاستصحاب بقاء التكليف حينئذ به قاض بوجوده الآن ، ولا طريق لامثاله إلا باجتنابها معاً ، فهو حينئذ من قبيل قول الشارع لا تضرب أحد الشخصين وكان معيناً عنده غير معين عند السامع .

(الثاني) أن يقال أن الشارع كلفنا باجتناب النجس ، والفرض أن أحدهما نجس ، فنحن مكلفون باجتنابه الآن ، ففي الحقيقة صار التكليف باجتناب فرد واحد منهما معين غير معلوم عندنا ، فيجب حينئذ اجتنابها لأنه لا طريق لامثال هذا الخطاب إلا اجتنابها ، لا يقال : ان أصل البراءة يعارض ما ذكرت ، لأننا نقول إن أريد به التمسك بالبراءة عنهما جميعاً بتقريب رده إلى شبهة الحكم فيقال ان هذا موضوع جديد لا نعرف حكمه عند الشارع ، ففيه أنه يرجع الى دعوى أن الاشتباه العارضى للشخص مسقط للتكليف الناشئ عن صفة لاحقة للمعين لم يعلم اضمحلالها بالاشتباه ، وهو موقوف على دليل غير أصل البراءة ، لا تقطاعه بما دل على بقاء التكليف الأول من الاستصحاب وغيره ، وما يقال : من أننا نمنع حرمة ونجاسته ما لم نعلم حرمة ونجاسته ، إذ اتصاف الأعيان بالحل والحرمة والطهارة والنجاسة إنما يرجع الى ملاحظة فعل المكلف ، وإن كانت الحكمة الباعثة للحكم كامنة في تلك الأعيان فلا أعيان وان اتصفت بذاتها من جهة تلك الحكمة بالحرام والنجس مثلاً من دون تقييد بالعلم والجهل ، ولكن اتصافها بهما من جهة ملاحظة إضافة فعل المكلف اليها لا يكون إلا في صورة العلم بدفعه أنه على تقدير تسليمه ان أريد بالعلم بالخصوص فدعوى توقف الاتصاف بالحرمة بالنسبة

الى فعل المكلف عليه بمنوعة ، وان أريد ولو إجمالاً مع إمكان الامتثال فهو مسلم ، والمقام منه ، وما يقال بالمعارضة بالمشقة الغير المحصور فضعيف ، إذ قد عرفت أنه لا مانع منه بعد قيام الدليل عليه ، وقد قام فيه من جهة أدلة العسر والحرج القاضية بعدم مشروعية ما كان فيه ذلك ، وحينئذ يسقط الحكم التكليفي ، ويبقى الحكم الوضعي من الفساد ونحوه ، مع احتمال القول بسقوطه ، لكنه بعيد ، وإن أريد بأصل البراءة انما هو البراءة عن واحد منها فللمكلف أن يختار أيها شاء ففيه أنه لا معنى له بعد ما عرفت من بقاء التكليف بالفرد الغير المعين عند المكلف ، للاستصحاب أو شمول الدليل ، مع أن براءة الذمة في واحد منها كانت منتقضة ، إذ الفرض أنه نجس معلوم سابقاً أن أريد بالأصل فيها بمعنى الاستصحاب ، وان أريد به القاعدة أو الظاهر - فما لا يعارضان ما ذكرنا من بقاء التكليف ، وما يقال : انا نتمسك بالاستصحاب أي استصحاب الطهارة إذ الفرض أن أحدهما طاهر يدفعه انه لا معنى للاستصحاب في خصوص المقام ، لأنه إن أريد به استصحاب طهارته على الاجمال فهو حق ولا يفيد ، بل هو غير محتاج اليه ، وإن أريد به التمسك في خصوص كل واحد منها فهو لا معنى له ، لعدم معرفة حصول الأمر المستصحب فيه حتى يستصحب .

(فان قلت) : أي مانع من الاستصحاب مع كون الاناء الذي كنت تعلم نجاسته سابقاً مسبوقاً أيضاً بطهارة ، فللتمسك حينئذ أن يقول في طهارة كل واحد منهما إن هذا كان طاهراً ، ولم أعلم الآن فيه بالنجاسة ، فليكن باقياً على الطهارة الأولى . (قلت) : لا يخفى على من لاحظ أدلة الاستصحاب وموارده ان محله الشيء الذي يعلم حاله سابقاً الى آن حصول الشك فيتمسك فيه حينئذ باستصحاب تلك الحالة المعلومة وقت الشك ، وهذا المعنى مفقود ، وذلك لأن الفرض أن الحال الأول الذي كان قبل حصول الاشتباه غير معلوم لنا في كل واحد منها ، ومعرفة الحال الذي قبل الحال السابق على الاشتباه غير مفيد بعد تحليل هذه الفترة ، فلا يسوغ حينئذ أن يقال :

هذا كان طاهراً ، لأنه ان أريد به الكون قبل عروض الاشتباه فهو لا معنى له ، إذ ليس معلوماً انه طاهر ، وإن أريد به الزمان السابق على ذلك فلا معنى لاستصحابه كما عرفت .

(فان قلت) ان قوله (عليه السلام) : (١) « لا تنقض اليقين إلا ييقن مثله » شامل لمحل النزاع ، فانك تنقضت اليقين وان كان سابقاً بغير اليقين ، (قلت) لا يخفى أن معنى الحديث أنك لا تنقض اليقين الذي لولا عروض هذا الشك لبقى على هذا اليقين ، وفيما نحن فيه ليس كذلك ، فانه لولا هذا الاشتباه لم يعلم كونه على هذا اليقين ، إذ قد يكون هو النجس ، والحاصل أن المعنى أن ييقن الطهارة مثلاً الى حصول الشك لا تنقضه بالشك ، بل ابق على مقتضى اليقين الأول الى أن يمحيطك يقين مثله ينقضه ، لا يقال إن ما ذكرت ليس أولى من أن يقال أن معنى الرواية أنه لا ينقض حكم اليقين الأول بسبب الشك ، بل هذا أولى ، اذ ليس المراد نقض اليقين نفسه ، بل المراد نقض حكمه ، ضرورة أن اليقين نفسه يرتفع بالشك ، لانا نقول ان هذا أيضاً لا ينافي ما ذكرنا ، وذلك لانا لا نريد بعدم نقض اليقين عدم ارتجاع نفس اليقين ، بل هو قد ارتفع قطعاً ، بل نريد عدم نقض الأحكام التي ترتب على الموضوع بسببه ، لكن المعنى أنك لا تنقض أحكام اليقين بكل ما يزيل اليقين إلا بالزيل الذي هو اليقين بالنقيض ، وأما باقي الزيلات له فلا تنقض أحكامه بها ، وهو ظاهر في أنه لولا هذا الزيل لكان باقياً ، لأن الفرض أن نقضه إنما كان به ، وهذا المعنى موقوف فيما نحن فيه ، لانه على تقدير فرض نفي الاشتباه لم يعلم أنه الظاهر ، على أنه ربما يدعى ظهور قوله (عليه السلام) لا تنقض اليقين أبداً بالشك فيما شك في زوال وصفه نفسه ، لا فيما إذا اشبه بالزائل فتأمل جداً جيداً . على انا ان قلنا بجريان الاستصحاب فيما ذكرنا من بقاء

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب نواقض الرضوء حديث - ١ - وفيه (ولا تنقض اليقين أبداً بالشك وإنما تنقضه ييقن آخر) .

التكليف باجتناب النجس هنا أي حال الاشتباه ، فهو قاطع للاستصحاب المذكور ، لأن الخطاب بالمجمل مع تيسر الامتثال يقبحون أهل العرف معه تناول أحدهما ، ويعمدونه في قسم العصاة وإلا فكل مقدمة لواجب هي مباح في نفسها أو مندوبة أو مكروهة أو غير ذلك ، فلو فرضنا أن المقدمة يعارضها استصحاب أو الإباحة نفسها لم تبق مقدمة لواجب نقول بوجوبها .

ومن هنا تعرف أن القسم الثاني وهو الذي تقع في أحدهما النجاسة ولم يعلم في أيهما وإن قلنا بجريان الاستصحاب فيه لكن باب المقدمة فيه فيقطعه ، لكونها من قسم الخطابات ، نعم لا يتم ذلك إلا على القول بعدم الوجوب ، فلا مقدمة حينئذ لكن قد عرفت ما فيه وما في الاستدلال عليه باصالة البراءة ونحوها ، ومن المعلوم عدم جريان ما ذكرنا من الاستصحاب فيما لو كان أحد الـثانين بولاً والآخر ماء .

(فإن قلت) نحن لا نتمسك في شيء من ذلك بالاستصحاب ولا بأصل البراءة ، بل نتمسك فيما يرجع إلى الطهارة والنجاسة بقوله (عليه السلام) (١) : « كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قدر » وقوله (عليه السلام) (٢) : « كل ماء طاهر حتى تعلم أنه نجس » وفيما يرجع إلى الحل والحرم بقوله (عليه السلام) (٣) : « كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال حتى تعرف الحرام منه بيمينه فتدعه » (قلت) : هو - مع كونه ليس جارياً في سائر الأشياء مثل الأنكحة ونحوها مما لا تجري فيه هذه العمومات ، ومناف لما قد عرفت أن لفظ الحرام والنجس يراد بهما الواقع ، لعدم دخول العلم في مفهوم اللفظ ، ولترتب الفساد ونحوه عليه - فيه أنا نمنع شمولها لمثل المقام ، وذلك لظهور قوله

(١) الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب النجاسات - حديث ٤

(٢) روى صاحب الوسائل « كل ماء طاهر إلا ما علمت أنه قدر » في الباب - ١ -

من أبواب الماء المطلق حديث - ٢ - ولم نجد « كل ماء طاهر حتى تعلم أنه نجس »

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به حديث ١ - من كتاب التجارة

(عليه السلام) : « كل شيء يكون فيه حلال وحرام » الى آخره في إرادة أن الشيء الكلي الذي يكون منه حلال وحرام بمعنى أنه لا تحصل الحرمة بمجرد الاحتمال وهو في الشبهة الغير المحصورة ويكشف عن ذلك قوله (عليه السلام) : في رواية مسعدة بن صدقة (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : « كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك ، وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة ، ومملوك عندك وهو حر قد باع نفسه ، أو خدع فبيع قهراً ، أو امرأة تحتك وهي أختك أو رضيعتك والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك ، أو تقوم به اليقينة » فانظر كيف كشف (عليه السلام) أصل المراد بقول كل شيء الى آخره فيكون مراده حينئذ بيان انه لا معنى لحرمة الأشياء بمجرد الاحتمال ، لا انه إن كان هناك عبداً أحدها تعلم انه حر والآخر مملوك ، أو ان امرأتين أحدهما أجنبية والأخرى أختك فهو حلال ايضاً . ومنها رواية عبدالله بن سليمان (٢) قال سألت أبا جعفر (عليه السلام) « عن الجبن فقال : سألتني عن طعام يعجبني ، ثم أعطى الغلام درهما ، فقال : يا غلام اتبع لنا جيناً ، ثم دعى بالفداء فتغدينا ، وأتى الجبن فأكلنا ، فلما فرغنا قلت : ما تقول في الجبن ؟ قال : أولم ترفي آكله ، قلت : ولكن أحب ان أسمعك منك . فقال : سأخبرك عن الجبن وغيره ، كل ما كان فيه حلال وخرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه » فانه ظاهر في إرادة حكم الجبن وغيره مما مثله ، ومقصوده يكون مثل الجبن فيه حلال انه يكون منه حلال ومنه حرام ، لأن المقصود منه أنه إذا كان جينان أحدهما تعلم حرمة والآخر حليته فهو حلال ، الى آخره كالأبل هو ظاهر فيما ذكرنا ، ومثل ذلك رواية ضريس (٣) قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) « عن السمن والجبن

(١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به حديث ٤ - من كتاب التجارة

(٢) الوسائل الباب - ٦٩ - من أبواب الأطعمة المباحة حديث ١ - مع الاختلاف

(٣) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب الأطعمة المحرمة حديث ١ - مع الاختلاف

في أرض المشركين والروم أنا كله ؟ فقال : ما علمت انه خلطه الحرام فلا تأكل ، وما لم تعلم فكله حتى تعلم انه حرام » وما نقل عن كتاب المحاسن عن أبي الجارود (١) قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) « عن الجبن فقلت : أخبرني من رأى أنه يجعل فيه الميتة ، فقال من أجل انه كان واحد يجعل فيه الميتة حزم جميع ما في الأرض ، فما علمت منه أنه ميتة فلا تأكله ، وما لم تعلم فاشتره وبعه وكله ، والله أني لأعترض السوق فأشتري منه اللحم والسمن والجبن والله ما أظن كلهم يسمون هذه البرية وهذا السودان »

بل جميع هذه الروايات ظاهرة في المأخوذ من يد المسلمين ، والمشتري من أسواقهم والشبه الغير المحصورة ونحو ذلك فإن هذه الأخبار والاستدلال على نحو المقام ، والظاهر أن روايات الطهارة خارجة هذا المخرج ، أي بمعنى ان الشيء لا ينجس بمجرد احتمال النجاسة ، وهذا كلام يقال : مع عدم حضور الشبهة المحصورة في الذهن ، وخطورها بالبال ، بل المقصود ان الأشياء كلها على الطهارة حتى تعرف عروض النجاسة ، على انه قد يدعى ان مثل ذلك في الشبهة المحصورة نوع من العلم ، فانه يقال عالم بالنجس وعالم بالحرام بل يقال انه عالم به بعينه وانه لم يدعه ، على انا لنا كلاماً في قوله (عليه السلام) كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر في انه هل المراد منها شبهة الحكم أو مستصحب الطهارة ، وعليها لاتنافي المطلوب ، لعدم الشبهة في الحكم في المقام علي الأول ، ولاتزيد على الاستصحاب على التقدير الثاني ، وقد عرفت عدم جريانه في بعض الصور على وجه ، وأنه لا يعارض باب المقدمة ودعوى ظهور الرواية في مشتبهِ الموضوع الذي عين مقامنا كالانافين ونحوها فيها ما لا يخفى ، واحتمال شمولها للجميع لا يخلو من إشكال ، من جهة انه حينئذ يراد بالعلم بالنسبة الى مشتبهِ الحكم وصول الدليل المعتبر شرعاً ، وفي غيره اليقين ، أو ما يقوم مقامه ، وإرادة القدر المشترك مجاز محتاج الى قرينة ، ولنا أيضاً في قوله

(١) الوسائل الباب - ٦١ - من أبواب الأطعمة لمباحة حديث ه مع اختلاف

الجواهر ٣٧

في الألفاظ .

(عليه السلام) « كل شيء يكون فيه حلال وحرام » كلام ليس هذا محل ذكره .
ويمكن أن يقال ان جريان الاستصحاب والعمومات في كل منهما معارض بجريانه
في الآخر ، والعمل به فيهما معاً مقطوع بعدمه ، والقول بالتخير أي تخيير المكلف
في واحد منهما لا دليل عليه ، وليس ذلك من قبيل تعارض الروايات ، وبتقرير آخر
بأنهما معاً مصداق دليل الاستصحاب ، وهو لا تنقض اليقين ، مع القطع بالبطلان
في واحد ، ولا دليل أيضاً على التخير ، وكذا العمومات ، فانه لا شك في صدقها
على كل واحد منهما في كل آن حكى ، مع القطع بطلانها في واحد ، والقول بالتخير
المذكور سابقاً لا دليل عليه ، وكان ماذكرنا هو الذي أشار اليه المحقق (رحمه الله)
في المعتبر بقوله في الاستدلال على المطلوب بان يقين الطهارة معارض يقين النجاسة
ولارجحان ، فيتحقق المنع ، وقد يظهر ماذكرنا من غير المحقق (رحمه الله) والحاصل
انه لا معنى للتمسك بالعموم والاستصحاب ، للقطع بالبطلان في واحد وهو غير معين ،
والقول بالتخير لا دليل عليه ، والقول بجواز استعمالها تدريجاً ربما يقطع بعدمه ، ولذلك
لم يلتزمه المخالف في المقام ، فتأمل جداً جيداً والله أعلم .

وفصل المقام انا نقول إنه من جميع ماذكرنا ومن النظر في كلام الأصحاب
في هذه المسألة وفي مسألة الثوين الذين اشتبه الطاهر منها بالآخر ، وفي محل السجود
إذا اشتبه الطاهر منه بالنجس يكاد يقطع الناظر في كلامهم أنه لا إشكال عندهم في جريان
هذه القاعدة ، وعدم الالتفات لهذه العمومات ، فان الشيخ (رحمه الله) في الخلاف
في مسألة الثوين قرر ان القاعدة تقتضي وجوب الصلاة ، ويظهر منه أن مسألة الانائين
خرجت عن قاعدة وجوب الوضوء بهما مع التكرير بالاجماع ، وابن إدريس في السرائر
في مسألة الثوين لما لم يلتفت الى الأخبار الواردة (١) بنى على الصلاة عريانياً ، ولم يمسك
بجواز الصلاة في أحد الثوين ، تمسك بهذه العمومات ، ومثله النقول عن ابن سعيد ،

(١) الوسائل الباب - ٦٤ - والمستدرک الباب - ٣٩ - من أبواب النجاسات ،

وكذلك العلامة والمحقق في كثير من المقامات ، والحاصل اننا لم نسمع أحداً تأمل في هذه القاعدة من أصحابنا ، بل يقررونها ، ويذكرون الأخبار الخاصة حيث تكون مؤيدة لها ، وإن وقع لهم كلام في كيفية تقريرها ، ولكنهم مشتركون في الاضرار عن هذه العمومات في الطهارة والحل والحرمة ، بل عن بعضهم الالتجاء إلى أخبار القرعة (١) دونها ، مع كونها بمرىء منهم ومسمع ، بحيث لا يكاد تخفى على أطفالهم فضلاً عن علمائهم ، بل لم يذكروا أحداً من العامة احتمالاً فضلاً عن الخاصة ، بل أوجبوا التحري ونحوه إلى أن ظهر مولانا المقدس الأردبيلي (رحمه الله) فأظهر هذا الشك ، كما هي عادته في كثير من المقامات ، وتبعه عليه بعض المتأخرين في بعض المقامات ، وخالف نفسه فيها في آخر ، ولا يمكن الدعوى على الأصحاب أنهم خالفوا هذه العمومات في مقامات خاصة لأدلة فيها ، وكيف مع أنهم ينادون بها ، ويصرحون في مقام الأخبار وغيرها ، ولذلك يتعدون عن غير مورد الأخبار كما في مسألة الانائين ، فانه ماورد فيها إلا قولهم (عليهم السلام) في خصوص بعض الروايات التي لا يعمل عليها بعضهم من جهة ما في سندها ، وكونها أخباراً آحاداً عند آخرين : « أنه يريقها ويقيم » ومع ذلك تعدوا إلى سائر الاستعمالات ، وكيف يدعى عليهم ذلك وقد عرفت أن بعضهم يترك العمل بالأخبار الخاصة ، ويلتجئ إليها كابن إدريس في حكم الثوبين ونحوه ، والحاصل السارد لكلام الأصحاب وأخبار الأئمة (عليهم السلام) فانه ما اتفق أنهم سئلوا يوماً عن المحصور وأجابوا بما يوافق هذه العمومات يكاد يقف على مرتبة القطع بعدم جريانها في الشبهة المحصورة ، مع أن بعض متأخري المتأخرين كصاحب الحقائق جعل ذلك قاعدة مستفادة من تتبع الروايات ، لا أقل من أن يكون جميع ما ذكرنا يورث الشك في إرادة هذا الفرد من هذه العمومات ، فتبقى القاعدة سليمة ، فتكون هذه الأخبار جعلت النعس ماعلم نجاسته في غير المقام ، ولا ضير في ذلك ، والحاصل المناقشة في هذا (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ميراث الغرقى والمهدوم عليهم من كتاب الميراث

الحكم لاسيما إذا كان من جهة أصل البراءة ونحوه يكاد يكون من الخرافات ، والله أعلم .
وهناك أمور أخر وقرآن تقضي بما ذكرنا لا يتحملها المقام .
بقي هنا فوائد (منها) أنه ينبغي أن يعلم أنه لا إشكال في وجوب المقدمة
حيث تكون مباحة أو مكروهة أو مندوبة ، وأما حيث تكون محرمة وواجبة أي
يتعارض فيه مقدمة الواجب ومقدمة الحرام كما في مقامنا ونحوه من الشبهة المحصورة مع
عدم وجود غيرها فانه من حيث النهي عن الوضوء بالماء النجس يجب اجتناب الفردين ،
ومن حيث وجوب الوضوء بالماء الطاهر يجب الوضوء بهما معاً ، ومثل ذلك الماء المشتبه
بالمضاف والثوب المشتبه بالنجس ، فالظاهر أن المحرم إن كانت حرمة من جهة التشريع كما
إذا حكم بها من عدم الأمر بها ، أو من جهة نهي علم فيه إرادة التشريع ، أو نحو ذلك
فالذي يقتضيه النظر الحكم بالوجوب ، لارتفاع الحرمة حينئذ بسبب ارتفاع منشأها إذ تصور
التشريع فيما جيء به لاحتمال تحقق إرادة السيد غير معقول ، وكيف مع أن أكثر
مقامات الاحتياط الذي أمر به في السنة وشهد العقل بحسنه من هذا القليل ، وأما إذا
كانت الحرمة ذاتية فالتجته فيه عكس الأول فتقدم مراعات الحرمة على الوجوب كما
في نظائره مما تعارض فيه الواجب والمحرم ، ويشهد له تتبع للأخبار وكلام الأصحاب ،
بل قد ينتهي به ذلك إلى القطع بما قلنا ، لكن الظاهر أن ذلك من حيث الجرمة والوجوب ،
وإلا فقد يعرض للواجب من الجهات ما يوجب مراعاته ، ولعل ما ذكره الأصحاب
من حرمة استعمال الانائين الطاهر أحدهما ، ووجوب الوضوء بالانائين المضاف أحدهما
لكون الأول حرمة ذاتية ، والآخر تشريعية ، ومثله وجوب الصلاة بالثوبين ، لكون
الحرمة فيه تشريعية نعم ربما يقع كلام بينهم في بعض الأشياء ، وكأنه ينحل إلى النزاع
في أن حرمة تشريعية أو ذاتية . فن استظهر الأول قدم مراعات الواجب ، ومن
استظهر الثاني قدم مراعات المحرم ، وقد سلف لك أن الأصل في كل منعي عنه أن
يكون محرماً ذاتياً ، لا تشريعياً حتى يعلم ، وربما تدخل مسألة الوضوء في ذلك ، لوجود النهي

في الأخبار عن الوضوء بالماء القدر وإن كان للنظر فيه مجال ، وأما ما يقال من وجوب مراعات جهة الحرمة على كل حال إذا كان الواجب من العبادات ، لعدم التمكن منه ، لأن الجزم بالنية واجب ، ومعه لا جزم ، والمرددة ليست نية ، ومن هنا قال بعضهم في مثل الصلاة بالتوئين أنه لا يجوز ، وينتقل فرضه للصلاة عريانا ، وينبغي أن يلتزم به بالنسبة للماء المشتبه بالمضاف ونحوه ، ففيه مع أن مثل ذلك جائز للاحتياط ، أنه متمكن من الجزم بالنية لوجوبها عليه وإن كان أحدهما أصليا والآخر مقدمة ، فانه وصف لادخل له بالنسبة للجزم ، ودعوى وجوب الجزم بخصوص المكلف به ممنوعة ، إذ لا دليل يقتضيه بل الدليل يقتضي عدمه .

(ومنها) أنه لو انكفي أحد الاناثين فهل يتغير الحكم الأول أولا ؟ والظاهر أن الحكم عندهم كالأول ، ولم أعر على وجود مخالف من أصحابنا ، ولا نقل عن أحد منهم ، نعم نقل عن بعض العامة أنه جوز الطهارة لأصل الطهارة ، ورده في كشف الثام بأنه لو تم لجاز بأيهما أريد انتهى . ويمكن أن يقال : بالفرق بين المقامين ، وذلك لحصول المكلف به باجتنابه يقيناً في الأول ، فيجب الاجتناب للمقدمة ، بخلاف الثاني ، فانه لا يقين في حصول المكلف به ، لا يقال : انه مكلف باجتناب النجس في الواقع ، ولا يقطع بامثال هذا التكليف إلا باجتناب هذا الفرد ، قلت : لو تم لوجب اجتناب جميع ما احتمل حرمة ، ووجب الاتيان بجميع ما احتمل وجوبه ، لأن كل إنسان مكلف بأن يأتي بالواجب ، ويحتنب المحرم ، ولا يتم ذلك إلا بأتيان جميع ما احتمل ذلك ، وهو واضح الفساد ، نعم ان الذي نوجبه من باب المقدمة إنما هو بعد شغل الذمة يقيناً بفرد الكلى لا التكليف بنفس الكلى الذي يحتمل أن يكون هذا فرداً له . وما يقال : إن ما ذكرت خرج بالدليل الدال على أن المراد بفعل الواجب أي ما بلغكم وجوبه ، وباجتناب المحرم أي ما بلغكم حرمة ، بخلاف ما نحن فيه ، لانا نقول : مع النقص عما

فيه لو سلم ذلك في الأحكام لم يسلم في الموضوع ، كالجين المحتمل حرمة ، والعبد المحتمل حرته ، ونحو ذلك .

(فان قلت) أن ذلك كله يرجع إلى الشبهة الغير المحصورة ، وهي غير واجبة الاجتناب ، بخلاف مانحن فيه . (قلت) أيضاً نقول هنا ، فانه بانكفاء أحد الانامين رجح الموجود الى كونه شبهة غير محصورة ، لا وله إلى كونه نجساً أو غير نجس ، فلا فرق بينه وبين الجين المحتمل حرمة . (فان قلت) هذا الاناء بنفسه كان واجب الاجتناب إما للمقدمة أو للأصل ، فما الذي أزال هذا الوجوب . (قلت) : الذي أزاله هو زوال ما أوجبه ، وهو اليقين بمحصل المكلف به الشخصي ، وقد زال فزال ذلك التكليف تبعاً له .

(فان قلت) كلام الأصحاب متفق على خلاف ما ذكرت (قلت) : لعلمهم أخذوا ذلك من ظاهر أخبار المفام الآمرة بالاراقة الشاملة للاراقة الدفعية والتدرجية ، وبعد ذلك كله فالانصاف أنه فرق بين ذلك وبين ما ذكرنا من أقسام الشبهة الغير المحصورة ، وذلك لدوران الجين الخاص بينه وبين سائر الأفراد منه ، بخلاف مانحن فيه ، فانه دائر بين أن يكون هذا النجس أو الذي أنكفى ، فهو وإن لم يعلم وجود المكلف به شخصاً ، لكن التكليف بالكلية موجود ولا يحصل اليقين بامثاله إلا بذلك ، ولا عسر ولا حرج فيه ، فيشك أيضاً في شمول الأدلة له أيضاً ، كما ذكرنا سابقاً ، ومن هنا ينقدح طريق آخر في تقرير المقدمة غير الطريقين السابقين ، بان نقول أن الشارع كلفه باجتناب النجس منها ، وكان مبهما بالنسبة اليه ، ولا يتم اليقين بامثال هذا التكليف إلا باجتناب الباقي منها ، ولعله يرشد إلى ذلك الأخبار الآمرة (١) بوجوب غسل الثوب جميعه عند العلم بمحصل النجاسة فيه وعدم العلم بمكانها خصوصاً ،

فانها لم تكف بغسل بعض يحتمل كونه هو النجس ، مع أنه بذلك ينقطع باب المقدمة ، فتأمل جيداً جداً .

ولعلك بما ذكرنا ينكشف لك الكلام فيما لو اشتبه أحد الانائين المشبهين بمتيقن الطهارة ، فانه صرح العلامة في المنتهى بوجوب الاجتناب فيه ، وماعن صاحب المعالم من الاعتراض عليه من أن ذلك خارج عن النص ومحل الوافق ، فلا بد له من دليل فيه ما لا يخفى بعد ما سمعت ما تقدم ، وكأنه هذا الكلام منه بناء على ان مسألة الانائين خارجة بالنص لامن المقدمة ، فلذلك اعترض بما سمعت ، وقد عرفت ما فيه ، ولعله يقرب مما ذكرنا من المسألة ايضاً ما لو لاقى أحد الانائين شيئاً آخر كالثوب أو البدن ، والمشهور بين الأصحاب الحكم بطهارة الملاقي ، لاستصحاب طهارته ، وعن العلامة في المختلف وجوب اجتنابه ، وربما بناء بعض المتأخرين على انه يظهر من الأدلة أن المحصور يعامل معاملة النجس وهو بعيد ، نعم لعل ما ذكره (رحمه الله) مبني على ما تقدمت الإشارة منا اليه من جريان المقدمة فيه ، وذلك لأنه يكون حينئذ مكلفاً باجتناب النجس ، وهو دائر بين ان يكون هذا الاناء والثوب أو الاناء الآخر والثوب ، أو هذا الاناء وحده أو الآخر وحده ، فيجب ترك الجميع من باب المقدمة ، وبذلك ينقطع الاستصحاب ، كما انقطع الاستصحاب في غيره ، إذ لا معنى للقول بخصوص الحكم فيما إذا كان الاشتباه في الاناء آت أي في متحد النوع دون غيره ، فان من اليقين جريان المقدمة فيما لو وقعت في الاناء أو الثوب أو البدن ونحو ذلك ، ولصاحب الحدائق في المقام كلام واضح الفساد ، فراجع وتأمل .

نعم لقائل ان يقول : وهو الأقوى في النظر ، إنك قد عرفت ان العمومات شاملة لجميع ذلك كله ، وبها انقطعت القاعدة ، قصارى ما هناك انه وقع لنا الشك في شمولها للشبهة المحصورة التي يقع الاشتباه فيه من حيث وقوع النجاسة ، لامن أجل ما عرفت من إعراض الأصحاب عن التمسك بتلك العمومات فيها في مقامات متعددة من غير نظر

لخصوص الأخبار ، بل ربما أعرض عن الأخبار الخاصة وبني عليها ، كما سمعت عن ابن إدريس وغيره في الثوين ، وعرفت أنهم تعدوا لغير موارد الأخبار الخاصة بكثير ، فلذلك حكنا هذه القاعدة على تلك العمومات ، فينبغي أن تقتصر على ما حصل لنا الشك فيه خاصة ، وهو ما عرفت من نفس أفراد الشبهة المحصورة لاما لاقاها من الأجسام الطاهرة ، لانالم نعتز على كلام لغير العلامة (رحمه الله) ممن تقدمه يقتضي وجوب الاجتناب ، بل المعروف بين المتأخرين والذي عليه مشايخ عصرنا ومن قاربه انما هو عدم ، فتبقى العمومات سالمة عن ما يقتضي الشك في تناولها لذلك ، سيما مع معرفته من مذاق الشرع بالنسبة للطهارة والنجاسة ، أو يقال : ان اليقين الاجمالي لا يرفع الاستصحاب النقيض موضوعه كما في الفرض . بخلافه في الانائين الذين لا ترجيح لأحدهما على الآخر في جريان الاستصحاب ، لما عرفته سابقاً ، وتوهم أن الاشتباه الذي كان في الانائين يلحق الملاقاة لأحدهما واضح الفساد ، ولعل هذا أقوى من الأول في الاستدلال ، بل يمكن كونه هو مبنى كلام الأصحاب ، والله العالم ، وهو الذي أفني به وأعمل عليه إن شاء الله .

وقد يقال في التخلص عن وجوب إجتنب الملاقاة للشبهة يرجوعه الى الشبهة الغير المحصورة ، ويكون حاله حال محتمل النجاسة ، فانه لإشكال في عدم وجوب اجتنابه ، وإن كان التكليف بالنجس لا يتم إلا به ، لكن لما كانت أفراد النجس غير محصورة لم يجب اجتناب المحتمل ، وهذا كذلك أيضاً ، فان إصابة المشتبه له صيرته محتمل النجاسة ، وكون هذا الاحتمال انما نشأ من إصابة متنجس يجب اجتنابه للمقدمة لا يصير الملاقاة كذلك ، وكيف مع أنه لو صدر الاحتمال من وجوب المجتنب على اليقين لماوجب الاجتناب ، فهذا أولى ، مثلاً لو كان الاناء آن النجس منها معلوم ووقت قطرة لاتعملها من أي الانائين فانه لاشك في عدم نجاسة الثوب بها ، وهو معنى قوله

(عليه السلام) : (١) « ما أبالي أبول أصابني أم ماء إذا كنت لأدري » وما يقال من ان اجتناب النجس لا يتم إلا بذلك فيه أنه جار في محتمل التنجس بنجاسة خاصة معلومة ، كالبول المحصوص ونحوه فتأمل .

(فان قلت) انه بناء على ما ذكرت أولاً من وجوب الاجتناب ببنفي ان تلزم في مثل ما إذا وقع الشك في إصابة النجاسة البدن مثلاً ، أو الأرض ، معنى قطعة منها وإن كانت متكررة الأجزاء إذا لوحظ كل جزء منها ، مع أن الأخبار تنادي بفساد ذلك ، وكيف يمكن دعوى انه عند الشك في إصابة النجاسة له يجب عليه تطهير ثيابه أو بدنه واجتناب تلك القطعة من السجود عليها ونحو ذلك ، قلت : ربما التزم به بعضهم ، ولكن الانصاف انه مستبعد ، نعم يمكن النزاع في ان هذا من الشبهة المحصورة أولاً ، وهو مبني على تحقيقها ، أو يقال كما تقدم سابقاً من عدم حصول الشك بالنسبة للعمومات في مثل ذلك ، فتبقى شاملة فتأمل .

(ومنها) ان الظاهر أنه لا تجب الاراقة في جواز التيمم ، ولا ينافي ذلك ظاهر الآية (٢) المتضمن لاشتراط التيمم بعدم وجدان الماء ، لأن المراد منه عدم التمكن من استعماله ولو شرعاً ، والأمر في الخبرين بالاراقة لعله كناية عن عدم جواز الاستعمال ، بل هو الظاهر منه ، فما عن المقنعة والنهاية وظاهر الصدوقين من اشتراط جواز التيمم بالاراقة حتى يتحقق شرط التيمم وهو فقدان الماء ضعيف ، لما عرفت ، بل قد تحرم الاراقة عند خوف العطش ونحوه ، ولا يخفى عليك انه بعد ما عرفت من حرمة استعمال الاناثين لا إشكال في عدم صحة الوضوء بهما وإن كرر ذلك بحيث تطهر بأحدهما أولاً ، ثم غسل أعضائه بالآخر ، وتطهر به ثانياً ، فما عن العلامة من احتمال وجوب ذلك عليه تحصيلاً للطهارة اليقينية عجيب في المقام ، لما عرفت من الأخبار والاجماع . وإن

(١) الوسائل الباب - ٣٧ - من ابواب النجاسات حديث هـ

(٢) سورة النساء آية - ٦٦ - وفي سورة المائدة آية ٩ الجواهر ٣٨

سلمنا إمكانه من جهة القاعدة بناء على أن الوضوء بالماء النجس حرمة. تشرعية لاذنية، لا يقال : أن حرمة الاستعمال للمقدمة لا يقضي بفساد الوضوء ، لكونها حرمة خارجية عنه ، لانا نقول : بعد تعليق الحرمة باستعمالها وإن كان واحد منهما بالأصل والآخر للمقدمة لا يتمكن من نية القربة ، نعم قد يقال : بالصحة في صورة يتصور وقوعها كنسيان الاشتباه ونحوه ، مع إمكان منعه ، لظهور الروايات (١) في انقلاب التكليف ، وأنه كالتضرر باستعمال الماء ، وإن كان الأقوى الأول .

ولو غسل بهما تدريجاً نجاسة فقد يتخيل في بادي النظر بقاء تلك النجاسة ، للاستصحاب مع الشك في المزيل ، وفيه أنا نقطع بزوال تلك النجاسة ، لأنه إما أن يكون الأول طاهراً ، وقد زالت به حينئذ ، أو الثاني فيزول ما كان من النجاسة الأولى وما جاء من جهة الاناء ، والتمسك باستصحاب مطلق النجاسة من أرض بمثله بالنسبة للطهارة ، كأن يقال إن النجاسة قد زالت يقيناً ، ولانعلم عودها ، كما في كل استصحاب للجنس مع عدم معرفة الشخص ، فالنتيجة حينئذ عدم الحكم بأحدهما من جهة ، كما لو تيقن الطهارة والحدث وشك في السابق منهما مع حفظه للحالة السابقة على ذلك ، وكذلك الحكم فيما لو أصاب أحدهما شيئاً وغسله بالثاني ثم غسله بالأول ، أو غسل شيئاً طاهراً بهما على وجه التكرار بحيث يرتفع اليقين بالنجاسة الحاصلة بملاقات كل منهما مع احتمال الغسل على شرائط التطهير ، إلا أن التحقيق في الفرق بينها أنه لا أصل ولا عموم يرجع إليه بالنسبة للحدث والطهارة ، فالنتيجة وجوب تجديدهما لكل ما كانت شرطاً فيه ، دون ما كان الحدث مانعاً منه ، بخلافه هنا للعمومات القاضية بطهارة كل ما لا يعلم نجاسته ، كقوله (عليه السلام) : (٢) « كل شيء لك طاهر حتى تعلم أنه فذر » ونحوه ، فالنتيجة

(١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الماء المطلق والباب - ٤ - من أبواب التيمم

والمستدرك الباب - ٣ - من أبواب التيمم

(٢) المستدرك الباب - ٢٩ - من أبواب النجاسات حديث ٤

حينئذ الحكم بالطهارة من الخبث في جميع ما ذكرنا ، اللهم إلا أن يقال : انه باعتبار اعتوار الطهارة والنجاسة عليه يكون من قبيل الشبهة المحصورة بالنظر للوقتين ، فيجب اجتنابه من باب المقدمة ، فيكون حينئذ كالحيوان الذي اعتراه الجمل وضده ولم يعلم الآن اتصافه بأيها ، لكنه كما ترى ، إذ عد مثل ذلك من الشبهة المحصورة فيه ما لا يخفى ، بل هو أشبه شيء بالشيء المتحد الذي لا يعلم حله ولا حرمة ولا طهارته ولا نجاسته ، كالجن والابن ونحوهما فتأمل جيداً . ويتفرع على ما ذكرنا أنه لو كان عنده ثوب نجس لا غير وليس عنده إلا إناء مشتبّه أمكن القول بوجوب غسله فيها حتى يكون غير معلوم النجاسة ، فيندرج تحت العمومات السابقة ، وبحكم بطهارته ، ويتمين عليه حينئذ الدخول به في الصلاة ، ولعل ذلك الذي أشار اليه السيد شيخ مشائخنا في منظومته ، فقال في الانائين المشتبّهين .

ولو تعاقبا على رفع الحدث * لم يرتفع وليس هكذا الخبث .

(ومنها) أنه لو أنكى أحد الانائين المشتبّه أحدهما بالمضاف فهل ينتقل فرضه الى التيمم أو يجب عليه الوضوء والتيمم ؟ الأقوى الثاني ، تحصيلاً لليقين ، واحتمل الأول ، لأنه يصدق عليه أنه غير واجد للماء ، وفيه أنه ممنوع بل لا يحكم عليه بكونه واجداً ولا غير واجد ، فان قلت : عدم علمه بكونه ماء يكفي في عدم وجدانه ، قلت : هو أول البحث ، وله مزيد بحث ذكرناه في التيمم ، وفي المدارك قد يقال : ان الماء الذي يجب استعماله في الطهارة إن كان هو ماء علم كونه ماء مطلقاً فالنتيجة الاجتزاء بالتيمم كما هو الظاهر ، وان كان هو ماء لم يعلم كونه مضافاً اكتفي بالوضوء ، فالجمع بين الطهارتين غير واضح وفيه أن هناك قسماً ثالثاً ، وهو وجوب الوضوء بما كان ماء واقعاً ، ولما كان هذا غير معلوم المائية حصل عندنا يقين بالخطاب بالطهارة ، ولا نعلم أنها مائية أو ترابية ، وقد عرفت أنه ليس بمجرد عدم العلم بالمائية يكفي في الامتنال للتيمم ، فلا بد من الاتيان بهما جميعاً ، تحصيلاً لليقين البراءة ، ومثل ذلك الصلاة بالثوب المشتبّه بعد تلف أحدهما ، فانه يجمع بين الصلاة فيه وعارياً ، مع احتمال تعين كونه

عاريا ، واحتمال الاكتفاء بالصلاة في الثوب الواحد ، لاصالة الطهارة ، كما ذكرناه في مسألة انكفاء أحد الاناثين ، ولايحتمل ذلك في المشتبه بالمضاف ، لشك في كونه ماء ، نعم نظير مسألتنا ما يؤكل بما لا يؤكل لحمه ثم تلف أحدهما ، فإن الظاهر أنه إما أن يتمين الصلاة عاريا كاحتمال تعيين التيمم ، أو فيه وعاريا كالتييمم والوضوء به ، وهو الأقوى كما عرفت .

(ومنها) لو كان الاناء مشتبهاً بالمفصوب لو تطهر بها فالظاهر كما عرفت عدم حصول الطهارة ، نعم لو غسل بأحدهما النجاسة إرتفعت ، لعدم اشتراطها بالقرب . (ومنها) لو اشتبه المضاف بالمطلق وكان عنده ماء مطلق غيرها لا يكفي للوضوء مثلاً ولكن يمكن مزجه بمضاف بحيث لا يخرج المطلق عن الاطلاق فالظاهر وجوب المزج ، لأنه حينئذ يكون متمكناً من ماء غير مشتبه . ومعه لا يجوز الوضوء التريدي ، لأنه إنما جاز من جهة الاحتياط لعدم التمكن من غيره ، ويحتمل العدم ، بناء على ما نقل عن الشيخ (رحمه الله) في مسألة التيمم من أنه لو وجد عنده ماء مطلق قليل وماء مضاف وأمكن تكثيره بالمضاف بحيث لا يخرج عن الاطلاق لم يجب عليه المزج وبتيمم ، وإن كان لو مزج لوجب عليه الوضوء ، لاصالة البراءة ، ولأنه يصدق عليه أنه غير واجد للماء . وإن أردنا به عدم التمكن ، لظهور أن المراد عدم التمكن من الماء الموجود في الخارج لعدم التمكن من إيجاد حقيقة الماء ، ولظهور عدم وجوب تكميل القليل بما لا يخرج عن المائية من أبوال الدواب ونحوها ، لكن الأقوى مع احتمال الفرق بين المقامين خلاف ما ذكره الشيخ (رحمه الله) في مسألة التيمم ، للأوامر المطلقة بالوضوء والغسل ، نعم قيدت بالعقل بصورة عدم التمكن عقلاً أو شرعاً ، ولارب أن العقل هنا حاكم بالتمكن ، وماتقدم من الاستبعاد بالنسبة إلى أبوال الدواب لعلة من جهة بعد الفرض ، لأن القليل منه لا يفيد ، والكثير منه يخرج عن الاطلاق ، أو يقال إن ذلك يعد من غير

المتمكن عرفاً ، بخلاف الأول فتأمل جيداً ، فإن كلام الشيخ (رحمه الله) لا يخلو من وجه .

الطرف الثاني في المضاف

﴿ وهو كل ماء ﴾ يحتاج في صدق لفظ الماء عليه إلى قيد أو ما يصح سلب اسم الماء عنه ، ومنه الذي ﴿ اعتصر من جسم ، أو مزج به مزجاً يسلبه إطلاق الاسم ﴾ أو صعد ، ولا يخفى أن التعريف في كلام المصنف لفظي ، فلا يقدح فيه كونه أعم من وجه وأخص من آخر ، ولعله أراد ما ذكرنا من التعريف لذكره سابقاً في تعريف المطلق ما يستفاد منه تعريف المضاف ، وإن ما ذكره هنا من قبيل المثال ، وكيف كان فلا فرق في ذلك بين الإطلاق الحلي وغيره ، نعم هو مع الإشارة يكون قريبته ، وإلا فالمدار على صحة السلب وعدمها ، لكن مع العلم بالخال لا مع الجبل ، وإلا فقد يحكم الجاهل بالمضاف العادم للأوصاف بأنه ماء مطلق ، وكان المصنف أشار بقوله سلبه إطلاق الاسم إلى أنه إن لم يسلبه الإطلاق بل كان يطلق عليه لا يدخل بذلك تحت المضاف ، وتصح الطهارة أن به وهو كذلك ، كما سيصرح به فيما يأتي ، بل لا خلاف فيه عندنا على الظاهر ، نعم نقل عن بعض العامة أنه لا تجوز الطهارة به حينئذ إلا بعد طرح مقدار ما مازجه من المضاف ، ولا وجه له ، كما أنه لا فرق بحسب الظاهر فيما ذكرنا من مسلوب الاسم وعدمه بين قلة المزوج وكثرته ومساواته ، لكون المدار على صدق الاسم ، نعم لو مازج المطلق ماء مضاف مسلوب الصفات فعن الشيخ (رحمه الله) أنه إن كان المطلق أكثر صحح الوضوء به مثلاً ، وإن كان المضاف أكثر لم يصح ، وإن تساوى فالجواز أيضاً للأصل ، وعن ابن البراج المنع للاحتياط ، وعن العلامة (رحمه الله) خلاف قوليهما ، ومراعات الصدق من غير نظر للقلة والكثرة ، لكنه جعل الدليل على الإطلاق تقدير الصفات في المسلوب ، فإن كان بحيث لو كانت موجودة لسلبت إطلاق اسم الماء لم يصح التطهر به ، وإلا فلا وربما نقل عنه تقدير الوسط من الصفات دون الصفات

التي كانت فيه قبل السلب ، وعن الشهيد في الذكرى الجزم به ، والأقوى مراعات
الصدق من غير اعتبار ذلك ، لدخوله به تحت الاطلاقات ، ودعوى توقف الصدق
عليه بمنوعة على ماهو المشاهد ، ومع الشك يرجع الى استصحاب الموضوع أو الحكم ،
كما ستعرفه ان شاء الله . ودعوى أن القاهر في الحقيقة الكمية ، ولكن الدليل على ذلك
الصفات ، فحيث لا توجد تقدر كما ترى ، إذ لعل القاهر الكمية مع الصفات ، بل يمكن
القول بجريان الأحكام على المضاف نفسه من غير ممازجته لو سلبت جميع خواصه بحيث
صار أهل العرف بعد الوقوف على حاله يطلقون عليه لفظ الماء من غير احتياج الى إضافة ،
ألهم إلا أن يمنع انقلاب المضاف مطلقاً بفسير الامتزاج المهلك له ، فان المعتصر من جسم
أو المصدر منه مضاف دائماً ، لا يكون مطلقاً أصلاً ، وعلى كل حال فقد ظهر لك
بما ذكرنا ما في توجيه القول بالتقدير بان الاخراج عن الاسم سالب للطهورية ، وهذا
المزاج لا يخرج عن الاسم بسبب الموافقة في الأوصاف ، فنعتبره بغيره ليحصل ما طلبناه ،
كما يقدر ذلك في حكومات الجراح ، وبان الحكم لما كان دائراً على بقاء اسم الماء مطلقاً
وهو انما يعلم بالأوصاف وجب تقدير بقائها قطعاً ، كما يقدر الحر عبداً في الحكومة ،
وأما تقدير الوسط لانه بعد زوال تلك الأوصاف صارت هي وغيرها على حد سواء ،
فيجب رعاية الوسط لأنه الأغلب والمتبادر عند الاطلاق ، وانما صار الزائد لا ينظر اليه
بعد الزوال لأنه لو كان المضاف في غاية أوصافه فنقصت مخالفته لم يعتبر ذلك في القدر
الناقص ، فكذا لو زالت رأساً ، ولا يخفى عليك ما في ذلك كله .

(أما الأول) فلا أنه لا يلزم من كون المزاج غير مخرج بسبب الموافقة انما نعتبره
بغيره ، وأين مسألة الحكومات من المقام ، لكون الأحكام هنا تابعة لموضوع قد
تحقق لغة وعرفاً .

(وأما الثاني) ففيه انما نمنع انه انما يعلم بالأوصاف ، بل قد يعلم بدونها ، وهو
الصدق ، كما في محل النزاع ، ومنه تعرف ما في وجه تقدير الوسط من الاغلبية ، مع أن

الأغلبية إنما تعتبر بعد وجود الفرد على حالة لم تعرف ، وأما مثل المقام فلا مدخلة لها قطعاً ، وكيف يمكن دعوى تقدير الوسط فيما إذا كان في السابق دون الوسط ، ضرورة كون النتيجة حينئذ تقدير الصفات التي كانت فيه سابقاً ، ومع التفاوت فالمتأخرة أقرب حينئذ ، نعم قد يتجه ذلك ما في فاقدة الصفات دون ساليها ، لكن مع ملاحظة الصنف ، وإلا فع فرض عدم وجود صفات للصنف يتمتع التقدير ، إذ احتمال تقدير الانتقال إلى نوع آخر ونحوه بعيد ، بل ممنوع .

ثم أنه كما يراعى الوسط في الصفات ينبغي أن يراعى الوسط في الماء كما في الذكرى مع احتمال العدم ، لأنكون النقلب إنما هو خصوص هذا الماء ، فلا وجه لفرض أنه ماء آخر ، والجميع كما ترى ، وقد مر نظير المسألة في الملاقي للنجاسة المسلوقة الأوصاف أو النافذة أو الموافقة للماء ، فلاحظ وتأمل فانه قد يكون المقام أوضح فساداً من ذلك ، والله العالم .

ولو امتزج المطلق بالمضاف بحيث لا يصدق عليه اسم المطلق ولا اسم المضاف ولم يعلم استهلاك أحدهما بالآخر فالظاهر عدم جواز استعماله في كل ما اشترط بالمائية ، كالطهارة من الأحداث والأخبار ، ويحتمل أن يقال : انه بهذا الامتزاج لم يخرج كل منهما عن حقيقته ، لعدم تداخل الأجسام ، فلهجنب حينئذ أن يرتسم فيه ، ويرتفع عنه الحدث ، وكذلك الوضوء ، إلا انه يشكل من جهة المسح ، لمخلوطية الماء بغيره ، والحاصل كل ما يقطع فيه بجريان الأجسام المائية عليه يجري عليه حكمه ، إلا أن يمنع مانع خارجي ، وربما يؤيده أن الأصل عدم خروج المطلق عن إطلاقه ، كما أن الأصل عدم خروج المضاف عن كونه مضافاً ، ولاريب أن الأول أقوى ، بناء على خزوج الماء بالامتزاج للزبور عن الماء المطلق ، أو عن الحكم ولو بصيرورته موضوعاً خارجاً عن كل منهما ، فهو وإن لم يكن ماء ورد مثلاً لكنه بحكمه باعتبار عدم الحكم عليه بكونه ماء مطلقاً ، نعم لو قلنا ببقاء كل منهما على حاله إلا أن الامتزاج أفاد الاشتباه اتجه ما ذكره ، فتأمل جيداً .

وأما حيث يكون المزوج بالمطلق غير المائع من الأجسام مثلاً بحيث يقع الشك في كون المطلق هل خرج عن إطلاقه أولاً ؟ فالظاهر من بعضهم جريان الاستصحاب ، وجريان جميع الأحكام عليه ، وفيه تأمل ، إذ المدار على الإطلاق العرفي ، والفرض فقده ، واحتمال إثباته بالاستصحاب ، كأن يقال أنه كان يطلق عليه سابقاً ، فيطلق عليه الآن فيه . مع الشك في شمول أدلة الاستصحاب لمثله . أنا نمنع تحقق الإطلاق العرفي من جهته ، وهو المدار هنا ، بل قد يقال : إن ذلك إثبات للموضوع بالاستصحاب لرجوع الحال إلى الشك في أنه بعد ما امتزج بما امتزج هل هو فرد لحقيقة الماء أولاً ؟ والاستصحاب لا يثبت مثل ذلك ، ودعوى استصحاب الأحكام من غير ملاحظة الموضوع فيها ما لا يخفى ، وذلك لكون الأحكام تابعة له وجوداً وعدمًا ، وتسمع لهذا تمة إن شاء الله تعالى في المظہرات ، ولكن الانصاف عدم خلو القول باستصحاب الحكم من قوة . بل يمكن القول باستصحاب الموضوع نفسه ، ولا ينافي ذلك الشك في الصدق العرفي ، ضرورة استنباط الحكم في الاستصحاب وضعاً متأخراً عن إطلاق اللفظ ، والتبعية وجوداً وعدمًا لا تنافي ثبوت الحكم من جهة الاستصحاب الذي يحل الشك ، إذ هو المفروض ، لا العدم الذي هو السلب عرفاً فتأمل جيداً .

وعلى كل حال (فهو طاهر) بعد طهارة أصله من غير خلاف (لكن لا يزال حدثاً) أكبر أو أصغر اختياراً واضطراراً (إجماعاً) كما في التحرير وعن الفقيه والتذكرة ونهاية الأحكام ، خلافاً للصدوق كما نقل عنه ، فإنه أجاز الوضوء بماء الورد وغسل الجنابة ، ولعله الذي أشار إليه في الخلاف عن بعض أصحاب الحديث من جواز الوضوء بماء الورد ، ثم يحتمل أنه يتسرى إلى غير هاتئتيحاً للمناط ، كما يحتمل أنه يقتصر عليها ، لظاهر الرواية (١) التي هي دليله ، والمنقول عن ابن أبي عمير فإنه ظاهر في جواز مطلق المضاف في مطلق الطهارة عند عدم غيره ، لقوله «ما سقط في الماء مما ليس

بنجس ولا محرم فغير لونه أو طعمه أو رائحته حتى أضيف إليه مثل ماء الورد وماء الزعفران وماء الخلق وماء الحصى وماء العصف فلا يجوز استعماله عند وجود غيره ، وجاز في حال الضرورة عند عدم غيره ، وكيف كان فقد سمعت الاجماع في كلام المصنف وغيره ، وفي الذكرى أن قول الصدوق يدفعه سبق الاجماع وتأخره ، ومعارضة الأقوى ، وفي السرائر ولا يرفع به نجاسة حكيمية بغير خلاف بين المحصلين ، وفي إزالة النجاسة العينية به خلاف ، ونقل خلاف المرتضى ، والظاهر أن مراده بالنجاسة الحكيمية رفع الحدث بقرينة ما ذكره بعده ، وعن المبسوط نفي الخلاف في عدم رفعه الحدث ، وهذه الاجماع كما هي حجة على الصدوق كذلك إطلاقها حجة على ابن أبي عقيل ، وفي الاعتبار بعد أن ذكر خلاف الصدوق في ماء الورد ودليله وإبطاله ، قال : فرع لا يجوز الوضوء بالنيذ ، ثم ذكر خلاف أبي حنيفة فيه ، ثم أخذ في الاستدلال عليه ، وقال بعد ذلك وعن الصادق (عليه السلام) (١) « إنما هو الماء والصعيد » واتفق الناس جميعاً أنه لا يجوز الوضوء بغيره من المايعات ، والظاهر أن مرجع الضمير إنما هو النيذ ، لكنه في الذكرى نقل عنه هذه العبارة بإبدال ضمير غيره بماء الورد ، ومثله في المدارك لعلمها شراً على غير ما عثرنا عليه ، أو يكون فهمانه ذلك لكونه في معرض الرد على أبي حنيفة .

ويدل على ما ذكرنا - مضافاً إلى ما تقدم ، وإلى الاستصحاب وقاعدة الشك في الشرط في وجه - قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير بعد أن سأله عن الوضوء بالبن قال : « لا إنما هو الماء والصعيد » وفي خبر عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين (٢) « إذا كان الرجل لا يقدر على الماء وهو يقدر على اللبن فلا يتوضأ بالبن إنما هو الماء والتيمم » والظاهر أن المراد ببعض الصادقين أحد الأئمة (عليهم السلام) ويؤيده أنه في كشف اللثام

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الماء المضاف حديث ١

(٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الماء المضاف حديث ١ الجواهر ٣٩

أُسندته إلى قولهم (عليهم السلام) كل ذلك مع ظاهر قوله تعالى (١) « فلم تجدوا ماء فتيمموا » وربما استدلل عليه بقوله تعالى (٢) : « وأنزلنا من السماء ماء مطهوراً » لكونه في معرض الامتنان ولو كان يحصل ذلك بغيره لكان ينبغي الامتنان بالأعم ، وفيه أنه لعل التخصيص لكونه أكثر وجوداً وأعم ، لمكان قصر الجواز بغيره على تقديره في أحوال مخصوصة ، على أنه قد يقال : ان جواز ذلك بالمضاف لاشتماله على الماء ، فلا ينافي الامتنان ، وكذا استدلل بكثير من الأخبار (٣) الواردة في كيفية الغسل ، لاشتمالها على الغسل بالماء ، فيكون وجوبه متعيناً ، وقول أبي جعفر (عليه السلام) (٤) في صحيحة زرارة « إذا مس جلدك الماء فحسبك » وقوله (عليه السلام) : في صحيحة زرارة (٥) « الجنب إذا جرى عليه الماء من جسده قليلاً وكثيره فقد أجزأه » وقول أحدهما (عليهما السلام) : (٦) في صحيحة ابن مسلم « فما جرى عليه الماء فقد طهره » ولا يخفى ما فيه ، لكن لمكان كونه تأييداً لاستدلالاً مكان الأمر سهلاً ، هذا مع اننا لم نقف للصدوق على دليل غير قول أبي الحسن (عليه السلام) : (٧) في خبر يونس قلت له : « الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة قال لا بأس بذلك » وهو مع مخالفته لما تقدم ، وعن ابن الوليد انه لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس ، قال الشيخ في التهذيب : « انه خبر شاذ شديد الشذوذ وإن تكرر في الكتب والأصول ، فانما أصله يونس عن أبي الحسن (عليه السلام) ولم يروه غيره ، وقد أجمعت العصاية على ترك العمل بظاهره » انتهى .

(١) سورة المائدة - آية - ٩ - وفي سورة النساء - آية ٦٤

(٢) سورة الفرقان - آية - ٥٠ -

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب النجاسات

(٤) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الوضوء - حديث ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الجنابة - حديث ٣

(٦) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الجنابة - حديث ١

(٧) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١

فإذا كان هذا حال الخبر وجب طرحه أو تأويله بإرادة الماء الذي وقع فيه الورد ولم يسلبه الإطلاق ، أو كل مجاوراً للورد ، أو يراد بالتوضؤ التحسن والتطيب للصلاة ، لكنه ينافيه قوله يفتسل ، ويمكن أن يراد به الاغتسال لذلك أيضاً ، ويحتمل أن يقال الورد بكسر الواو أي ما يورد منه الدواب . وهو مظنة للسؤال لاحتمال أن الوضوء يحتاج إلى ماء خال عن ذلك ، وبالأمر سهل .

والظاهر أنه يخص هذا الحكم بماء الورد ، لا مطلق المايعات . ولا مطلق المضاف ، بل قد يقال مراده بماء الورد المصعد به لا المعتصر ، ولذلك قال في المنتهى بعد أن ذكر خلاف ابن بابويه وغيره : « فرع المضاف إذا اعتصر من جسم كماء الورد . أو خالطه فقير اسمه كلرق ، أو طبخ فيه كماء الباقلا المغلي لم يجز الوضوء به ولا الغسل في قول عامة أهل العلم ، إلا ما حكى عن ابن أبي ليلى والأصم في المياه المعتصرة ، وللشافعية وجه في ماء الباقلا المغلي إلا التبيذ ، فانا قد بينا الخلاف فيه » انتهى فتأمل جيداً . ولم نثر لابن أبي عقيل على مستند ، ولعله الرواية المتقدمة تنزيلاً لها على الاضطراب ، وفيه ما لا يخفى ، ولعله يستند إلى ما رواه عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين (١) فإن فيه « إن لم يقدر على الماء وكان نبيذاً فاني سمعت حريزاً يذكر في حديث أن النبي (صلى الله عليه وآله) قد توضأ بنبيذ ولم يقدر على الماء » وفيه مع ظهوره في التقية أنه لم يعلم من المراد ببعض الصادقين ، وعلى تقدير تسليم كونه أحد الأئمة (عليهم السلام) فلم يظهر منه ما يدل على الجواز ، بل ظاهر نسبته إلى حديث ذكره حريز عدمه ، لأن الحديث يطلق على الصلح والكذب ، ولعله أشار بالحديث إلى ما رواه بعض (٢) عن النبي (صلى الله عليه وآله) « أنه توضأ بالنبيذ » على أنه قال الشيخ : « وأجمعت العصابة على أنه لا يجوز الوضوء بالنبيذ » مضافاً إلى نجاسة التبيذ ، وأنه ليس من الماء المضاف ، بل هو حقيقة أخرى ، ويحتمل أن يراد بالنبيذ الماء الذي ينبذ فيه بعض

التميرات ولم تغير اسمه ، كما ورد (١) أنه حلال بهذا المعنى وأن أهل المدينة أصرم النبي (صلى الله عليه وآله) بذلك لما شكوا اليه فساد طبائعهم بأن يبنذوا وكان يضمنون الكف من القمير فيلقوه في الشن الذي يسع ما بين الأربعين الى الثمانين رطلا من أرطال العراق ، فكان شربهم منه ، وطهرهم منه .

﴿ ولا ﴾ يزيل ﴿ خبثا على الأظفر ﴾ عند أكثر أصحابنا كما في الخلاف ، وهو المشهور نقلا وتحصيلا شهرة كادت تبلغ الإجماع ، بل هي إجماع ، لمعاصرة نسبة المخالف ان اعتبرناه ، وانقراض خلافتها ، للاستصحاب وتقييد الغسل بالماء في بعض النجاسات ، كقوله (عليه السلام) (٢) : « لا يجزي من البول إلا الماء » وقوله (عليه السلام) (٣) في فضل الكلب : « اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء » وقوله (عليه السلام) (٤) في الرجل الذي أجنب في ثوبه وليس معه ثوب آخر غيره ، قال : « يصلي فيه وإذا وجد الماء غسله » وقوله (عليه السلام) (٥) في بول الصبي : « يصب عليه الماء قليلا ثم بعصره » وفي آخر يصب عليه الماء وقوله (عليه السلام) (٦) فيمن أصاب ثوبا نصفه دم أو كله ، قال : « ان وجد ماء غسله » وإن لم يجد ماء صلى فيه « وفي آخر (٧) « في رجل ليس عليه إلا ثوب ولا تحل الصلاة فيه وليس يجد ماء يغسله كيف يصنع قال يتيمم ويصلي ، فإذا أصاب ماء غسله » الى غير ذلك من الأخبار ، وهي كثيرة في أماكن متفرقة ، ويتم الاستدلال بها بعدم القول بالفصل ، فيجب حينئذ حمل مطلق الأمر بالغسل الوارد في كثير من الأخبار عليها ، وما يقال انه لا منافاة ، لكون الغسل بالماء أحد الأفراد ،

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب احكام الخلو - حديث ٦

(٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب النجاسات - حديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب النجاسات - حديث ١

(٥) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب النجاسات - حديث ١

(٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب النجاسات - حديث ٥ - ٨

ولامفهوم يدفعه ان المنافاة متحققة من غير حاجة الى مراعاة المفهوم ، بل يحكم بذلك وإن كان المقيد لقباً ، نعم إن كان ذلك في العام والخاص متجه ، فانه لا يحصل التنافي فيه إلا باختلاف حكمي العام والخاص بالأمر والنهي ونحوه ، ولذا لا يحكم بالتخصيص في نحو قوله أكرم الرجال أكرم زيداً ، بخلافه في المطلق والمقيد ، لاتحاد المأمور به في الثاني ، دون الأول فتأمل جيداً .

هذا مع ما في بعضها من الحصر ، كقوله (عليه السلام) لا يجزي في إلاماء ، ومفهوم الشرط في آخر ونحوها ، بل لاحاجة الى دعوى الاطلاق والتقييد ، بناء على ان الغسل حقيقة شرعية في استعمال الماء ، كما ادعاه في الذكرى ، لكنه في غاية البعد ، كدعوى الحقيقة اللغوية ، لصدق العرف على الغسل مثلاً بماء الورد انه غسل حقيقة ، وعدم صحة السلب ، نعم يتجه أن يقال : ان الغسل بالماء هو المتعارف الشائع المتبادر الى الذهن عند الأمر به ، كما اعترف به الخصم ، كما ستسمع إن شاء الله ، بل قد يقال : انه في بعض المايعات لا يبعد الازالة بها غسل لغة وعرفاً وشرعاً ، والفرض أن دعوى المرتضى عامة في سائر المايعات ، كما نقل الشيخ في الخلاف عنه ذلك ، ويقتضيه دليله ، على أن هذه المطلقات في كثير من المقامات ماسيقت لبيان ما يغسل به ، والمطلق ليس حجة إلا فيما سيق له .

وقد يستدل على المطلوب ايضاً بالاجماع على نجاسة سائر المايعات بملاقاة النجاسة ، فتنجس حينئذ بملاقاتها للثوب ، ولم يثبت هنا كون الانفصال مثلاً قاضياً بطهارة ما بقي منها على الثوب ، والماء خرج بالاجماع ونحوه ، وبذلك كله اتضح صحة المختار ، فلا حاجة لأن يؤيد بوقوع لفظ الماء في الكتاب العزيز في معرض الامتنان القاضي بانه غير موجود في غير الماء . بقوله (عليه السلام) (١) : « الماء يطهر ولا يطهر » وبانه ان لم يرفع الحدث فلا يرفع الخبث بطريق أولى ، إذ في الأول ما عرفت ، وفي الثاني أنه

لا يقتضي ذكره ولا تعريفه في المقام الحصر ، وفي الثالث أنه لأولية ، وعند عليها يكون قياسا ، على أنه ستمسح الفارق في كلام المرتضى ، وعن المرتضى الاحتجاج لقوله بالاجماع والمفيد بالرواية عن الأئمة (عليهم السلام) ، وإطلاق الأمر بالنسب في كثير من الأخبار ، وقوله تعالى (١) : « وثيابك فطهر » وبأن الغرض من التطهير إزالة التلويح ، وهو حاصل بالمائعات أما الصغرى فلرواية حكم بن الحكيم الصيرفي (٢) قال للمصدق (عليه السلام) : « إني أبول فلا أصيب الماء وقد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالماء والتراب ، ثم تمرق يدي فأمس وجهي أو بعض جسدي ، أو نصيب ثوبي ، قال : لا بأس » ورواية غياث بن ابراهيم (٣) « لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق » وأما الكبرى فوجدانية ، بل رواية غياث صالحة لأن تكون دليلا مستقلا ، إذ البصاق من جملة المائعات مع عدم القول بالنسب بينهما وبين غيره ، وعن المرتضى نفسه (رحمه الله) الاعتراض على الاستدلال بالآية وأوامر النسب بالمنع من تناول الطهارة للنسب بغير الماء ، وبانصراف إطلاق الأمر بالنسب إلى ما يغسل به في العادة ، ثم الجواب بأن تطهير الثوب ليس بأكثر من إزالة النجاسة عنه ، وقد زالت بغير الماء مشاهدنة ، لأن الثوب لا يلحقه عبادة ، وبأنه لو كان كذلك لوجب المنع من غسل الثوب بماء الكبريت والنفط ، ولما جاز ذلك إجماعا علمنا عدم الاشتراط بالعادة ، وإن المراد بالنسب ما يقتضيه اسمه حقيقة ، وفي الكل نظر ، (أما الأول) ففيه - بعد ما عرفت من إمكان دعوى الاجماع المحصل على خلافه ، مضافا إلى نقل الشيخ أن الأكثر على خلافه ، بل من زمن المرتضى إلى يومنا هذا لم يوافق عليه أحد عدا ما ستمسح من صاحب المفاتيح ، ولم ينقل عن أحد ممن تقدمه عدا المفيد ، ولذا قيل إنه لو ادعى الاجماع على خلاف دعواه أمكن أن أريد به إجماع

(١) سورة المدثر آية ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب النجاسات - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٢

أكثر الفقهاء ، إذ لم يوافق على ما ذهب إليه أحد من وصل إلينا خلافه - أنه غير ثابت النقل ، بل الذي حكى عنها أنها أضاف القول بالجواز الى مذهبنا ، مع تعليل المرتضى له بأن من أصلنا العمل بدليل العقل ما لم يثبت الناقل ، وليس في الأدلة العقلية ما يمنع من استعمال المائعات في الازالة ، ولا ما يوجبها ، ونحن نعلم أنه لا فرق بين الماء والخل في الازالة ، بل ربما كان غير الماء أبلغ ، فحكنا حينئذ بدليل العقل ، وهو غير صريح في دعوى الاجماع ، بل لو ادعاه لكان هذا الكلام قرينة على إرادته بهذا المعنى الذي ذكره في يانه ، وأما ما ذكره المفيد من الرواية عن الأئمة (عليهم السلام) فهو - مع احتمال إزادة الاطلاقات التي استدل بها المرتضى ، او رواية البصاق ونحوه - رواية مرسلة لا جابر لها ان ألقنا مثل ذلك بالمراسيل ، واحتمال جبرها باجماع المرتضى قد عرفت مافيه ، ومن هنا نقل عن المحقق أنه قال : نمنع دعواه ، ونطالبه بنقل ما ادعاه .

(وأما الثاني) ففيه - بعد تسليم كون الغسل شاملاً لسائر المائعات - أنه يحكم عليه ما سمحت من القيديات ، بل شيوعه وتبادره الى الذهن عند الأمر بالغسل كاف في تقييده ، لانصراف المطلق الى الشائع ، وما وقع من بعضهم في المقام من المناقشة في تحكيم القيديات ، من جهة أنه ليس أولى من حل الأمر في المقيد على الندب ، وهو مجاز راجع قد تبين فساد في الأصول بما لا مزيد عليه ، والفهم العرفي كاف في رده كل المناقشة الواقعة من المرتضى المتقدمة سابقاً في هدم القاعدة الثانية ، بأنه لو تم لاقتضى عدم الغسل بماء الكبريت ، وهو باطل إجماعاً ، إذ ما استفاده من الاجماع على جواز الغسل بالماء المذكور من بطلان هذه القاعدة ليس أولى من جعل ذلك الجواز للاجماع ، وتبقى القاعدة على حالها ، هذا إن سلمنا أن الندرة التي ادعاه في مثل ماء الكبريت كالندرة في المقام من كونها ندرة إطلاق ، مع إمكان منعه ، بكون الأولى ندرة وجود بخلاف الثانية ، فتأمل .

(وأما الثالث) فهو - مع احتمال أن يراد بالتطهير التشمير كما تضمنته بعض الأخبار (١) أو التفسير كما اشتمل عليه آخر (٢) وإن يراد طهرها عن أن تكون مفسوبة أو محرمة ، أو المراد نفسك فطهر من الرذائل ، وعن ابن عباس أنه قال فطهر أي لا تلبسها على معصية ولا غسدة ، وفي أخرى عنه أيضاً من لبسها على معصية كما قال سلامة بن غيلان الثقيفي وأناي بحمد الله لا ثوب فاجر لبست ولا من غدره أتقنع ، وليس ما ذكرنا مما تضمنته الأخبار من البطون الذي لا يمنع من إرادة الظاهر ، بل هو مجاز قريبته الأخبار كما لا يخفى على من لاحظها - لا وجه له إن قلنا بالحقيقة الشرعية ، لعدم العلم بمحصول المعنى الشرعي ، وكذلك إن قلنا بالمجاز الشرعي ، والظاهر من هذا اللفظ في هذا المقام عدم خلوه عن أحدهما ، وما قال (رحمه الله) : من أنه تطهير الثوب ليس بأزيد من إزالة النجاسة عنه ، وقد زالت حسا بغير الماء . لأن الثوب لا يلحقه عبادة لا معنى له ، لأن الكلام في أن هذا الزوال الحسي زوال شرعي أولاً ، ولا تلازم بينهما ، وكون الثوب لا يلحقه عبادة غير قاض بما ذكر ، لعدم الفرق بين العبادة وغيرها بالنسبة إلى ما ذكرنا عند الشك في حصول المعنى الشرعي الحقيقي أو المجازي ، نعم يتجه استدلاله إن أراد بالتطهير المعنى اللغوي ، وما ورد من الشارع من اشتراط الاستعلاء ونحوه إنما هي شرائط خارجية عن المعنى ، ويكون المأمور به حينئذ مطلق التنظيف ، فما ثبت اشتراطه من دليل كورود الماء على النجاسة ونحوه قلنا به ، وإلا فلا يتجه الإيراد عليه بما ذكرنا سابقاً ولا الإيراد كما وقع من بعض بأنه قد اشترط (رحمه الله) ورود الماء على النجس ، وهو ينافي قوله بمحصول الطهارة على أي وجه ، بل ولا ما وقع للمصنف والعلامة في المختلف والذخيرة من الجواب عن الآية أيضاً ، والتعرض لنقله يفضي إلى طول من غير فائدة ، فراجع وتأمل . فالجواب في الجواب إما المنع من كون الطهارة بالمعنى اللغوي ، أو يقال : أنها مطلقة تقيد بما ذكرنا من المقيدات السابقة .

(١) و (٢) تفسير الصافي - سورة المدثر - آية ،

(وأما الرابع) فبالمنع عن إرادة ذلك على أي حال وبأي شيء حصل ، وما ذكره من رواية حكم وغيث سنداً لصغراه لا معنى له ، أما الأول فلكونه مطروحا عندنا وعنده ، فلا معنى لاستفادة ذلك منه ، على أنه لا دلالة فيه على طهارة اليد ، بل عدم نجاسة الوجه ، أو بعض الجسد بالمتنجس على أن نفي البأس لا يدل على الطهارة من غير جابر فتأمل . فتحمل الرواية على إرادة أن المرور ليس حال العرق ، وأما خبر غياث فمع ما قيل أنه بترى ضعيف الرواية لا يعمل بما يتفرد به ، ولم يعلم من المرتضى (رحمه الله) شمول المائع حتى للبصاق ، ومعارض بما دل (١) على أن البصاق لا يزيل إلا الدم ، فلا يكون حينئذ سنداً للصغرى ، وقد يكون الدم طاهراً ، أو يراد الاستعانة بالبصاق على غسله ، ومن هنا تعرف الجواب عنها ان أخذت دليلاً لا ينبغي أن تسطر في جنب ما ذكرنا .

وفي المقام كلام لصاحب المفاتيح ، محصله « المشهور اشتراط الاطلاق في الازالة خلافاً للسيد والمفيد ، بل جوز السيد تطهير الأجسام الصقيلة بالمسح بحيث يزول العين ، لزوال العلة ، ولا يخلو من قوة ، إذ غاية ما يستفاد من الشرع وجوب اجتناب أعيان النجاسات ، أما وجوب غسلها بالماء عن كل جسم فلا ، فما علم زوال النجاسة عنه قطعاً حكم بتطهيره إلا ما خرج بدليل يقتضي اشتراط الماء ، كالثوب والبدن ، ومن هنا يظهر طهارة البواطن بزوال العين ، وكذا أعضاء الحيوان المتنجسة غير الآدمي ، كما يستفاد من الصحاح ، انتهى . وفيه - مع كونه أعم من كلام المرتضى من وجه ، بل من وجهين - انه إن أراد أن مثل الأجسام الصقيلة لا تنجس بملاقاة النجاسة ولو مع الرطوبة ، كما يظهر من تعليقه فهو مخالف للاجماع ، بل الضرورة من الدين ، ولكثير من الأخبار ، منها ما دل (٢) على اشتراط عدم التنجيس بالجفاف ، وتطهير

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الماء المضاف - حديث ١ و ٣ الجواهر ٤٠

(٢) المستدرک الباب - ٢٦ - من ابواب النجاسات حديث - ٨ - ١١ - ١٤

ولكثير من الأخبار ، منها ما دل (١) على اشتراط عدم التنجيس بالمضاف ، وتطهير الأواني الشامل للصقيل ، ودعوى خروجها بالدليل ليس بأولى من القول بأنه يستفاد من تتبع الأدلة على كثرتها منضممة الى فهم الأصحاب أن هذه النجاسات تنجس ما دقاها صقيلا وغيره مع الرطوبة ، وإن أراد أنها أي الأجسام تنجس لكن لا يجب الفصل لعدم الدليل ، وما دل على وجوب اجتناب أعيان النجاسة لا يقتضيه فيه أن معنى الحكم بالنجاسة ثبوت أحكام شرعية لا طريق للعقل في رفعها ، ودعوى أن الطهارة الشرعية عبارة عن النظافة العرفية فربة بينة ، إذ المستفاد من تعفير الاتاء والصب مرتين وغير ذلك خلافه .

ولقد أجاد المرتضى في جوابه لما سئل عن بيع نجس العين ونجس الحكم بأن الأعيان ليست نجسة ، لأنها عبارة عن جواهر مركبة ، وهي متائلة فلو نجس بعضها لنجس سائرهما ، وانتفى الفرق بين الخنزير وغيره ، وقد علم خلافه ، وإنما التنجيس حكم شرعي ، ولا يقال نجس العين إلا على المميز دون الحقيقة انتهى . على أن الاستصحاب بالنسبة للطهارة والنجاسة كأنه إجماعي ، بل هو كذلك ، وأيضاً حكمه بالتنجيس ليس مستنداً لدليل دال على أن كل نجاسة عينية إذا لاقت نجست ما تلاقيه ، بل مستنده الأمر بالفصل في كثير من المقامات الفاضية بالتنجيس ، فهو إن كان شاملاً للمقام اقتضى وجوب الفصل له أيضاً ، وإلا فلا تنجيس ، ولو كان مفروقاً في بحر منها ، مع أن إيجاب المسح من أين يستفاد ، إذ كثير من نجاسة النجاسات إنما استفيدت من الأمر بالفصل لما يلاقيها ، فإن كان شاملاً للمقام اقتضى وجوب الفصل ، وإلا فلا نجاسة ، على أن استفادة ما ذكره من القاعدة أي حصول الطهارة بزوال العين من مادل (٢) على حكم البواطن وأعضاء الحيوان غير الآدمي (٣) ليس بأولى من استفادة القاعدة ،

(١) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب النجاسات - حديث ٨ و ١١ و ١٤

(٢) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب النجاسات (٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب الأسرار

أي وجوب الغسل بالماء من الأخبار المتكثرة بغسل الثوب والبدن والأواني الذي يقطع الإنسان بملاحظتها عدم قصد الخصوصية في السؤال عنه ، بل هذا أولى ، وأولى من وجوه ، وإلا فسائر النجاسات ماثلة عنها جميعها في ملاقاته للثوب ، ولا عنها جميعها بالنسبة للبدن ، بل بعضها في الثوب وبعضها في البدن وبعضها في غيرها ، لكن لمكان القطع بعدم إرادة الخصوصية قلنا في الجميع ، والحاصل المعلوم من الأخبار وضرورة المذهب بل ضرورة الدين أن النجاسة حكم شرعي فيه ، وكذلك الطهارة ، ولادخل للزوال الحسي ونحوه ، وخصوص الحكم بالحيوان ، وعدم التنجيس بالنسبة للبواطن لا يقضي بما ذكر من هدم ذلك الأساس .

﴿ ومتى لافته ﴾ أي المضاف ﴿ النجاسة ﴾ أو المتنجس ﴿ نجس قليلا وكثيره ﴾ ، ولم يحز استعماله في أكل ولا شرب ﴿ إجماعا منقولا ﴾ نقلا يستفاد منه التحصيل ، وفي الأخبار دلالة عليه في الجملة ، كرواية السكوني (١) التي أمر فيها باهراق المرق للفأرة وبرواية ابن آدم (٢) كذلك للقطرة من النبيذ والخمر المسكر ، والعمدة الإجماع السابق بل باطلاقة يستغنى عن تقرير السراية في المقام ، على أنه قد تقدم أن الحق كونه على خلاف الأصل ، ولعله لذا قال في المدارك: أما النجاسة مع تساوي السطوح أو علو النجس فلا كلام ، وأما مع علو الطاهر ومسفل النجس فلا ينجس العالي قطعاً للأصل ، قلت لكن لم نعثر في كلامهم على إجماع أو غيره من الأدلة ما يقيدهم ما هنا من الإجماعات ، والأصل لا يعارضها ، وما ذكر من القطع لم نتحققه ، هذا إن قلنا أن السراية على خلاف الأصل ، وإلا فتكون هي مع الإجماعات حجة ، نعم في بالي أن بعضهم عند الكلام على نجاسة الماء أطلق كون السافل لا ينجس العالي ، مدعياً عليه الإجماع ، لكن لم يعلم منه أن

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب النجاسات - حديث ٨

ذلك في غير الماء أو هو خاص به لمكان العسر والحرج فيه ، على أن ين الاطلاقين
 عموماً من وجه ، إلا أن المتروك في الدهن هو ما ذكر من عدم نجاسة العالي بالسافل ،
 ولقد نظرت ما حضرني من بعض الكتب فلم أعتز على إجماع أو غيره في خصوص المقام
 إلا في منظومة العلامة الطباطبائي حيث قال في المضاف :

وينجس القليل والكثير * منه ولا يشترط التغير

إن نجساً لاقى عدا جارحاً * على الملاقي باتفاق من خلا

فإن ظاهر قوله باتفاق من خلا الشمول للمستثنى والمستثنى منه ، وفي المصايح
 له أيضاً نقل الاجماع على عدم نجاسة العالي بالسافل في ماء الورد ونحوه ، ولعلمهم أوكلوه
 الى ما ذكرنا عنهم في الماء فتأمل .

وكيف كان فطريق تطهير المضاف قد اختلفت فيه عبارات الأصحاب ، فالنقول
 عن الشيخ في المبسوط أنه لا يطهر إلا أن يختلط بما زاد على الكر من الماء الطاهر المطلق ،
 ولم يسلبه إطلاق اسم الماء ، ولا غير أحد أوصافه ، فإن سلبه أو غير أحد أوصافه لم
 يحز استعماله ، وإن لم يغيره ولم يسلبه جاز استعماله فيما يستعمل فيه المياه المطلقة ، وفي التحرير
 ويطهر بالقاء كر من المطلق فما زاد عليه دفعة بشرط أن لا يسلبه الاطلاق ، ولا يغير
 أحد أوصافه ، وعن بعض نسخه وإن تغير أحد أوصافه ، ومن الواضح وجود الخلاف
 بينه وبين الشيخ عليها ، دون النسخة الأولى ، فلا فرق إلا في اشتراط زيادة الكر ،
 ولعلها وقعت منه (رحمه الله) لا على سبيل الشرطية ، ولذلك نقل عنه في الذكرى قال :
 وطهره في المبسوط بأغلبية كثير المطلق عليه وزوال أوصافه ، لتزول التسمية التي هي
 متعلق النجاسة انتهى . كما أنه لعل الشيخ حيث لم يكن في عبارته الالتقاء ، بل كان
 الاختلاط ، وهو يحصل بالالتقاء دفعة وبغيره فأمكن إرادته الالتقاء التدريجي مع
 كون الماء مستعليماً ، فيشترط هنا الزيادة على الكر حتى يتقوم ما جرى منه واتصل بالمضاف
 بالكر ، كما وقع من العلامة في التطهير بمادة الحمام ، لكن فيه أنه لا وجه لسمعه هنا ، لأنه

إن كان يقول باتحاد المائتين أي مافي الساقية مع العالي فلا يحتاج حينئذ الى اشتراط الزيادة، وإن كان لا يقول باتحادها معه فلا تشر له اشتراط الزيادة ، إذ كل ما يلاقي المضاف ينجم، به حتى ينقص العالي عن الكر ، بل قد يقال ان اشتراطها في الحمام له وجه بخلافه هنا ، لكون المطهر هناك لا يشترط فيه أن يقع من المادة مقدار كـ ، بل إذا اتصل مافي الحياض بما في المادة ، أو امتزج بطهر وإن لم يقع من المادة مقدار كر فالمطهر له حينئذ انما هو ما جرى من المادة ، لاتصاله بكر ، فلو لم يكن متصلاً بكر لم يحصل التطهير ، لكون الملاقي ليس كراً ، ولا هو متصل بكر بخلافه هنا ، فانه على ظاهر كلام الشيخ لا بد وأن يختلط به مقدار الكر ، نعم بمحتمل أن يكون وجهه أنه لو اختلط به مقدار الكر في الفرض السابق فأول الاتصال قد يغلب المضاف عليه فينجس ، فينقص الكر فلا يطهر ، لكن إذا كان زائداً فانه إن غلب انما يغلب على الزيادة ، فيبقى الكر سالماً، وليس حاله كحال ما إذا لقي الكر على الماء النجس الغير المتغير ، فانه يطهر بمجرد الاتصال، بناء على عدم اشتراط الامتزاج ، فينتجه حينئذ هنا الاشتراط ، إلا انه قد يناقش فيه أيضاً بأنه متجه مع العلم بالغلبة المذكورة ، وإلا فاستصحاب بقاء محكم ، والاحتمال غير قادح ، فانه قد يكون بأول آتات الاتصال يغلب الماء على الجزء الملاقي ، وبما ذكرنا تعرف استناد الشيخ في اشتراط الزيادة ان أراد ذلك ، وأما على النسخة الثانية من التحرير أي اشتراط عدم مسلوية الاطلاق فقط وإن تغير أحد أوصافه بأوصاف المتنجس فهو مختاره في بعض كتبه ، كللتها والقواعد ، وتبعه عليه جماعة أي في حصول تطهير المضاف بحيث يكون طاهراً مطهراً ، وإلا فتسمع أنه (رحمه الله) لا يشترط بقاء الاطلاقية بالنسبة للطهارة وإن كان لا يرفع حديثاً ولا خبراً ، وكأنهم فهموا من عبارة الشيخ (رحمه الله) إرادة تغيير الماء بأحد أوصافه المضاف ، وأوردوا عليه أن الذي ثبت من الأدلة نجاسة الكر بتغييره بأحد أوصاف النجاسة لا المتنجس ، فيبقى حينئذ على طهارته وإن تغير بأحد أوصاف المضاف ، لكن لعل مستند الشيخ (رحمه الله)

عموم قوله (عليه السلام) : (١) «إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» والمسألة مقام آخر ، إلا أن عبارة الشيخ (رحمه الله) هنا غير صريحة بذلك ، إذ قد يريد بالتغيير التغيير بأحد أوصاف النجاسة ، لبقاء ما في المضاف كاللحم ، أو أنه يريد أنه بدون أن تذهب أوصاف المضاف بالمرّة لم يحصل إستهلاكه بالماء المطلق ، ومدار التطهير عليه ، كما ستعرف إن شاء الله .

وقد أشار إلى ذلك الشهيد في الذكرى كما سمعت ما نقله عنه ، وحينئذ يرجع إلى نزاع في موضوع ، وهو أنه هل يبقى الماء للمطلق على إطلاقه ، ويستهلك المضاف فيه وإن بقي أحد أوصاف المضاف في المطلق ؟ فالجاعة يقولون بالبقاء ، والشيخ يمنعه ، لكن عبارته تنافي ذلك ، لأن ظاهر صنف التغيير بأو يقضي بقاء الأول ، وهو عدم سلب الإطلاقية ، فيكون ما أشار إليه الشهيد (رحمه الله) بنقله عن المبسوط كما تقدم لا يخلو من تأمل ، وكيف كان فإن أراد الشيخ بتغيير أحد الأوصاف أوصاف المضاف لا النجاسة ومع ذلك يقول بتحقيق بقاء الإطلاقية فالظاهر أن الأرجح خلافه ، لما ذكر في محله من أن الكر لا ينجس إلا إذا تغير بأحد أوصاف النجاسة ، وإن لم يرد ذلك فربحاً بالوافق ، نعم إنما الخلاف مع العلامة في القواعد والمنتهى ، بل قيل أنه في سائر كتبه ، حيث قال إذا اختلط مقدار الكر بالمضاف وسلبه الإطلاق تحصل الطهارة ، وتذهب الطهورية ، ولعل كلامه يرجع إلى القول بطهارة المضاف بملاقاة المطلق الكثير للمضاف وإن بقي المضاف على إضافته ، كما يرشد إلى ذلك نقله عنه في الذكرى أنه قال بالطهارة بمجرد الاتصال وإن بقي الاسم ، إلا أنه يحتمل أن لا يكون مراده كذلك ، بل يقول لا بد من الامتزاج ، ولا يكفي بمجرد اتصال الماء به ، وفيه أنه لا بد حينئذ من تخصيصه بما إذا أُلقي المضاف على الكر وإن نافاه ظاهر إحدى عبارتيه في القواعد ، وإلا فلا يتجه فيما إذا أُلقي الكر على المضاف لنجاسة إناءه وهو ينجس الماء ، ولا معنى لقول بطهارة الإناء لعدم

ملاقاة المطلق له ، إذ الفرض أنه صار مضافا ، واحتمال القول ان الكر بعد اتصاله بالمضاف طهر المضاف وآنيته واضح الفساد ، كالتمسك بأن الكثير إنما ينجس إذا تغير بلون النجاسة مثلاً بالمتنجس ، والفرض المدم ، نعم هو متجه فيما إذا بقي الكثير على مائيته ، لافيا خرج عنها ، فانه ينجس حينئذ بكل ما يلاقيه ، وكذا التمسك باستصحاب الطهارة ، اذ هو مع معارضته باستصحاب النجاسة لا معنى له مع تغير الموضوع ، لكونه كان مطلقاً والآن مضاف فيدخل حينئذ تحت أحكام المضاف ، والقول بان نجاسة المضاف إنما جاءت من الاجماع ، وهي في المقام مفقودة لا معنى له لما بينا في الأصول من صحة الاستصحاب في الحكم الحاصل من الاجماع ، وليس الاجماع إلا أحد الأدلة الكاشفة عن الحكم الواقعي ، كما بين في محله ، فلا حاجة الى تكلف الجواب بعدم انحصار دليل النجاسة في الاجماع ، لوجود أخبار في المقام ، فان فيه انه ليس هناك أخبار صالحة للدلالة في تمام الدعي من غير حاجة الى الاجماع ، كما لا يخفى على من لاحظها ، ولصاحب الذخيرة مناقشة واهية في المقام متضمنة لعدم جريان الاستصحاب ذكرناها في الأصول وأجبنا عنها .

وبما ذكرنا من الاستصحاب ينقطع إصالة الطهارة ، فلا يقال ان الأصل في الأشياء الطهارة ، لقوله (عليه السلام) (١) : « كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قدر » ولم نعرف الآن نجاسة لافي المطلق الذي انقلب مضافا ، ولا في المضاف السابق ، لأن العلوم من نجاسته إنما هو قبل ملاقاته للماء ، ولا معنى لرده في الذخيرة بمنع إصالة الطهارة في كل شيء ، نعم الثابت من العموم إنما هو عند الشك في عروض النجاسة لها . أو كونها أحد النجاسات لأعند الجهل بكونها نجسة شرعاً أم لا ، اذ هو كما ترى ، بل أغرب من سابقه ، بل قد عرفت فيما تقدم انه يمكن إثبات الطهارة باصالة البراءة والاباحة ، لكون النجاسات تكليف ، وان كان لا يخلو من تأمل في غير الأكل والشرب ونحوهما ، ولقد طال بنا الكلام .

(١) المستدرک - الباب - ٢٩ - من ابواب النجاسات والآوان - حديث ٤

وكشف الحال في المسألة انا نقول الروايات خالية عن كيفية تطهير المضاف ، فلم يبق لنا إلا إدخاله تحت القواعد الممهدة ، والظاهر أنه غير قابل للتطهر ، لعدم ثبوت كيفية خاصة في تطهيره ، ولا يمكن جريان ما وصل اليها من المطهرات عليه حتى بالاستحالة بمجازة دون الكر من الماء مثلاً بل والاستهلاك به بناء على أن الاستحالة انما تنيد بطهارة ما كانت النجاسة دائرة مدار اسمه ، كالكلب والخنزير ونحو ذلك ، فاذا استحال الى وضوع آخر لا يطلق عليه هذا الاسم اتجه الحكم بطهارتها ، أما اذا كان لحوق وصف النجاسة ليس دائرة مدار الاسم بل مدار الذات ، وهي بالاستحالة لم تذهب فلا تنيد استحالة المتنجسات طهارة ، لما عرفت ، بل وعلى غيره ايضاً باعتبار كون الاستحالة والاستهلاك في الفرض الى ما تنجس به من الماء والاستهلاك به فأقصاء انقلابه الى ماء متنجس كما هو واضح ، نعم لو فرض إمكان انقلابه الى الماء حقيقة بنفسه مثلاً قلنا ان الاستحالة تطهر النجس والمتنجس أمكن دعوى طهارته ، لكن يظهر من بعضهم أنه لا يطهر إلا بالكثير ، ولعله لعدم إمكان الفرض ، أو عدم كون مثل هذا الانقلاب مطهراً ، والقياس على الحر المنقلبة خلا باطل ، فتأمل جيداً . وعلى كل حال فالمضاف قابل لأن ينقلب الى جسم قابل للتطهر ، فاذا انقلب مثلاً الى المائية ولو بامتزاجه بماء قليل ، أو علاج آخر صار حاله حال الماء يطهره ما يطهره وحيث يمتزج به كثير لا يحكم بطهارة المضاف حتى يستهلكه المطلق ، ويكون ماء مطلقاً فيطهر حينئذ بالكثير ، وليس هذا تطهيراً للمضاف نفسه ، كما هو واضح .

والظاهر أنه لا حاجة الى ترتب زمني ، بل أول زمان زوال مضافيته زمان طهارته ، لكون السبب في الطهارة موجوداً ، وكان تأثيره موقوفاً على زوال المانع ، فعنده حينئذ تم العلة ، وترتب المعلول عليها لا يحتاج الى زمان ، لا يقال : حال الماء المضاف كحال الماء ، فكيفية تطهيره كيفية تطهيره ، لانا نقول : هو مسع أنه قياس فيه ان الفرق بينهما واضح من وجهين ، الأول لأن الماء يمكن سريان الطهارة فيه باعتبار

تطهير بعض الأجزاء ، وهي تطهر غيرها وهكذا ، والثاني لأن الماء من جهة اتحاده وصيرورتهما ماء واحداً ، وقالوا ليس لنا ماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس ، وكل من الوجهين لا يتأتى بالمضاف ولم أجد مخالفاً فيما ذكرت إلا ما نقلناه عن العلامة (رحمه الله) وقد عرفت فساد ما لا مزيد عليه ، هذا .

وقد وقع في الروضة كلام محتاج الى التأمل التام ، وذلك لأنه بعد أن قال الشهيد في اللمعة : وطهره إذا صار مطلقاً على الأصح ، قال : ومقابله طهره بأغلبية الكثير المطلق عليه ، وزوال أوصافه ، وطهره بمطلق الاتصال به وان بقي الاسم ، ويدفعهما مع إصالة بقاء النجاسة أن المطهر لغير الماء شرطه وصوله الى كل جزء من النجس ، ومادام مضافاً لا يتصور وصول الماء الى جميع أجزائه النجسة ، وإلا لما بقي كذلك ، وسيأتي له تحقيق آخر في باب الأطلعة انتهى . ولا يكاد يفهم أنه كيف يدفع ما ذكره مقابلاً أولاً ، نعم هو متجه على الثاني منها ضرورة ان ما جعله أولاً مقابلاً هو قول الشيخ في المبسوط ، كما نقله الشهيد في الذكرى ، والثاني أحد قولي العلامة ، وما ذكره في اللمعة هو القول الآخر له ايضاً ، وقد عرفت ان الشيخ يشترط بقاء الاسم . ذهاب أوصاف المضاف على وجه يزول اسم المضاف على مسمعته مما حكاه عنه في الذكرى ، وانه متى سلب المضاف اطلاق الاسم ، أو غير أحد أوصافه لم يحذف كيف يتجه عليه الرد بذلك ، نعم هو قد أخذ شرطاً زائداً على ما جعله الأصح ، ولعل منشأ وهمه (رحمه الله) غفلته عن ان الأغلبية تقضي بزوال الاسم ، لكنها لا تقتضي زوال الأوصاف فلماذا اشترط زوالها فتأمل هذا ، ولا يبعد ان يكون مراد العلامة مما نقلناه عنه في القواعد والمنتهى انه اذا سلب المطلق الاطلاق بعد ان سلب المطلق المضاف عن الاضافة لا عن الأوصاف ، لكن بعد ذلك قويت الصفات حتى غلبت المطلق ، فان الظاهر حينئذ كما يقول من سلب الطهورية دون الطهارة ، لحصولها سابقاً ، وليس في عبارتيه ما ينافي الجواهر ٤١

ما ذكرنا ، قال في القواعد : مانعه « (فروع) لو نجس المضاف ثم امتزج بالملق الكثير فغير أحد أوصافه فالمعلق على طهارته ، فإن سلبه الإطلاق خرج عن كونه مطهراً لظاهره » فيراد بقوله فإن سلبه الإطلاق أي بعد أن سلب المطلق المضاف الإضافة دون الأوصاف ، وهو حق كما يقول ، أو يراد بالضمير المستتر في سبه إنما هو التغير ، أي فإن سلبه التغير الباقي عن الإطلاق ، وهذا إنما يكون بعد السلب الأول فتأمل .

وقال أيضاً في الفصل الرابع في تطهير المياه النجسة : « والمضاف بالماء كدفعه وإن بقي التغير مالم يسلبه الإطلاق ، فيخرج عن الطهوية » ومراده بما لم يسلبه الإطلاق أي ما لم يسلبه التغير الباقي بعد سلب المطلق المضاف ، فإنه يخرج حينئذ عن الطهوية دون الطهارة ، لحصولها سابقاً ، ويكاد الناظر المتأمل يقطع بأن هذا مراده ، فإن ما ذكره في غاية الاستبعاد بل لا يصلح أن يصدر من أطفال الشيعة ، فضلاً عن أن يصدر عن آية الله ، المؤيد بتأييده المسدد بتسديده ، رزقنا الله رشحة من رشحات فضله ، وقال في المنتهى : « فرعان بعد أن ذكر كيفية تطهير المضاف ، (الأول) لو تغير الكثير بأحد أوصاف المضاف قال الشيخ نجس الكثير ، وليس بجيد ، لنا الأصل الطهارة ، وانفعال الكر بالنجس ليس انفعالا بالنجاسة ، والمؤثر في التنجيس إنما هو الثاني لا الأول (الثاني) لو سلبه المضاف إطلاق الاسم فلا قوى حصول الطهارة ، وارتفاع الطهوية » انتهى . وليس في ذلك ظهور فيما ذكرنا ، وقد قال هو بنفسه سابقاً في أول الكتاب بعد الفراغ عن البحث في الماء القليل : أما لو تغير الكثير بما نجاسته عارضية كالزغفران النجس والمسك النجس فإنه لا ينجس بذلك ، لأن الملاقى يطهر بالماء ، نعم لو سلبه إطلاق اسم الماء فإنه ينجسه والحاصل الذي أظن والله أعلم أن مراد العلامة بعد أن خالف الشيخ في أن تغير المطلق بأوصاف المضاف غير قادح ، لعدم زوال الاسم بذلك ، أراد أن ينبه على شيء ، وهو أنه لو بقي هذا التغير حتى قوي فرال الإطلاق ، وكان الضمير في عبارتي القواعد راجع إلى التغير ، فتأمل جيداً

فان قلت: ان ذلك ينبغي الجزم به ، فلم قال الأقوى ، قلت : هو - مع كونه في القواعد لم يقل ذلك ، بل حكم به جازماً من غير تردد ، وانما ذكر ذلك في المنتهى - لعل وجه احتمال القول بعدم بقاء الطهارة ، لأن غلبة هذا التغير دليل على أن المطلق لم يكن غالباً سابقاً ، فلم تحصل طهارة وإن كان ضعيفاً ، فيكون بهذا التقرير لا يخالف بحمد الله ، نعم الشيخ (رحمه الله) زاد اشتراط عدم تغير المطلق بأحد أوصاف المضاف ، وقد عرفت ما فيه ، بل عرفت أن عبارته غير صريحة في ذلك ، بقي الكلام في اشتراط الدفعة والتدرج ، وقد تقدم أن عبارة الشيخ في المبسوط ليس فيها ذلك ، بل انما وقعت في عبارة العلامة (رحمه الله) في بعض كتبه ، وبعض من تأخر عنه ، ولعل المسألة مبنية على ما تقدم من اشتراطها في تطهير الماء النجس وعدمه ، مع احتمال الفرق بينهما على بعد ، وكسالة الدفعة مسألة الالتقاء فتأمل جيداً .

﴿و﴾ قد ظهر مما ذكرناه أنه ﴿لومرج طاهره﴾ أي المضاف ﴿بالمطلق اعتبر في﴾ بقاء ﴿رفع الحدث به﴾ بل والخبر بل وباقي ما يترتب على كونه ماء مطلقاً من الأحكام ﴿إطلاق الاسم﴾ بعد الوقوف على حقيقة الحال كما تقدم تحقيق ذلك في المباحث السابقة. ﴿وتكره الطهارة بماء أسخن بالشمس في آنية﴾ كما في المعتبر والنافع والقواعد والتحرير والإرشاد وغيرها ، بل في الذخيرة أنه مشهور بين الأصحاب ، بل في الخلاف نقل الاجماع على كراهة الوضوء بالمسخن بالشمس ان قصد به ذلك ، وفي السرائر ان ما أسخنه الشمس يجعل جاعل له في إناء وتعمده لذلك فانه مكروه في الطهارة معاً بحسب ، والأصل في المسألة خبر ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن (عليه السلام) (١) قال : « دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) على عائشة وقد وضعت قدمتها في الشمس ، فقال : يا حيرا ما هذا ؟ قالت : أغسل رأسي وجسدي ، قال : لا تعودي ، فانه يورث البرص » وفي الوسائل انه رواه الصدوق في المقتنع مرسل ، ورواه في العلل

وفي عيون الأخبار عن أبيه عن سعد عن محمد بن عيسى ، وفي الاعتبار بعد أن ذكر الرواية المتقدمة قال : وروى الجمهور عن عائشة أنه قال لا تفعلوا بإحمرها ، قال وطعن الحنابلة في سند الحديث . ولا عبرة بطعنهم بعد صحة السند من طريق أهل البيت (عليهم السلام) ولعله يريد بالصحة غير ما في لسان التأخرين ، وما رواه إسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضأوا به ، ولا تغتسلوا به ، ولا تعجنوا به ، فانه يورث البرص » وفي الوسائل أنه روى الصدوق في العلل عن محمد بن الحسن عن الصفار عن إبراهيم ابن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) مثله .

وعلى كل حال فلا يقدح قصور السند بعد الانجبار بما سمعت ، والتسامح في المكروه ، والحكم بالصحة من مثل المحقق ، وإنما حمل النهي فيها على الكراهة ، لما فيها من الضعف اصطلاحاً ، والاجماع على عدم الحرمة ، والجمع بينها وبين ما دل على نفي البأس عن الوضوء بالماء الذي يوضع في الشمس ، كما في رسالة محمد بن سنان (٢) وظهور التحليل في الكراهة ، والرواية الثانية وإن اشتملت على غير الآتية من الأنهار والمصانع وغيرها ، كإطلاق بعضهم ، لكن يعارضها الاجماع المنقول عن التذكرة ونهاية الأحكام على عدم الكراهة في غيرها ، فيبقى غير ذلك داخلاً فيها ، نعم لا فرق حينئذ بين سائر الأواني ، كما أنه لا فرق في ذلك بين سائر البلدان ، فاحتمله في المنتهى من اختصاص الحكم بما يخاف منه المحذور . كالمشمس في البلاد الحارة دون المعتدلة ، أو فيما يشبه آنية الحديد والرصاص دون الفضة والذهب ، لصفاء جوهرهما . لأن الشمس إذا أثرت فيها أخرجت منها زهوته فتلو الماء ، ومنها يتولد المحذور ، ولأن تأثير الشمس في البلاد المعتدلة ضعيف ، فلا يخاف من البرص بخلاف للإطلاق السابق ، بل ذهبوا اختصاص

الخوف بما ذكر دون غيره غير معلوم لنا ، بل لعله لغير ذلك ، هذا أن جعلنا ما في الرواية من البرص علة ، وإلا فقد يكون حكمة ، وما سمعته من الإطلاق المنجبر بالشبهة مضافاً إلى التعليل بمخافة البرص ، مع كون الكراهة من المتسامح فيها حجتنا على الشيخ (رحمه الله) وابن إدريس المقيدين بالحكم بما سمعته من القصد ، لكن لعل الشيخ ذكره بحافظة على متن الإجماع ، وما في الرواية الأولى من ظهور القصد لا ينافي ما في الرواية الثانية . والأقوى شمول الحكم للوضوء والغسل سواء كانت رافعة للحدث أولاً ، لصدق اسم الوضوء والغسل على ذلك ، بل وسائر الاستعمال مع المباشرة للبدن ، لتعليل مع ترك الاستعمال من رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعائشة ، واشتغال الأخير على المعين به مع إلقاء الخصوصية والتسامح في المكروه ، فما في كلام المصنف وغيره من تخصيص الحكم بالطهارة ، وكلام ابن إدريس من تخصيص الحكم بالطهارتين فحسب ، وما عن الذكري من تخصيص الحكم بالطهارة مسع المعين لعل الأقوى خلافه ، كما أن الظاهر أن إزالة الخبث من حيث كونه إزالة من غير مباشرة للبدن لا كراهة فيها وإن أطلق الاستعمال عن النهاية والمهذب والجامع ، لكن قد يريدوا المباشرة بالبدن والظاهر بقاء الكراهة وإن زالت السخونة ، وفي المتن أنه الأقرب ، وعن الذكري القطع به ، ولعله الظاهر من عبارة المصنف ونحوها للاستصحاب ، وشمول قوله (صلى الله عليه وآله) الماء الذي تسخنه الشمس له ، وعن بعضهم الاحتجاج عليه بعدم اشتراط بقاء المبدء في صدق المشتق ، وفيه نظر ، والمدار في التسخين وكون الشمس هي المسخنة العرف ، ولا يندرج فيه ما لو سخنت الشمس آنية كانت فارغة ، ثم وضع فيها ماء فاكسب تسخيناً لحرارة الآنية ، وهل يشترط في الماء القلة أولاً ؟ وجهان ، بل قيل قولان ، والأقوى عدم الاشتراط ، وليس لفظ الآنية موجوداً في الرواية حتى يتبادر منه القلة ، وإن كان القول الآخر لا يخلو من قوة أيضاً ، لأن المتعارف تسخينه القليل ، وإن لفظ الآنية وإن لم يكن في الرواية لكن الإجماع المتقدم على عدم الكراهة في غيرها كاف ، هذا .

وفي الخدائق أن الظاهر ترتب الأثر على المداومة لا المرة والثنتين، ولعل قوله (صلى الله عليه وآله) لا تعودني من العود أو الاعتقاد إيماء إلى ذلك قلت : إن أراد بالأثر البرص وأراد عدم حصول الكراهة في المرة الواحدة والثنتين فما عرفت من كلام الأصحاب وإطلاق الرواية حجة عليه ، وما ذكره من الإيماء لا إيماء فيه ، فإن المراد منه لا تعودني إلى الفعل وكل ذلك من جهة عدم العلم سابقاً ، والمراد من قوله (صلى الله عليه وآله) أنه يورث البرص أنه قد يورث ، وليس ذلك من الضرر المظنون أو الخوف العرفي وإلا لجرم ، بل نقول به حيث يحصل ذلك ، والبحث في المراد من الكراهة في المقام مذكور في الأصول ، وقد أشبعنا البحث فيه في رسالة لنا في اقتضاء النهي الفساد ، والله للوفق .

(و) يكره (بما أسخن بالنار في غسل الأموات) بلا خلاف أجده ، بل في الخلاف عليه إجماع الفرقة وأخبارهم ، إلا في برد لا يتمكن الغسل من استعمال الماء البارد ، أو يكون على بدنه نجاسة لا يقلعها إلا الماء الحار ، كما في المدارك هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب حكاه في المنتهى ، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك قول أبي حنيفة (عليه السلام) (١) في صحيح زرارة : « لا يسخن الماء للميت ، ولا يجعل له النار » ومرسلة عبد الله ابن المغيرة عنه وعن أبي عبد الله (عليهما السلام) (٢) قال : « لا يقرب الميت ماء حمياً » وقول الصادق (عليه السلام) (٣) في خبر يعقوب بن يزيد عن عتبة من أصحابنا : « لا يسخن للميت الماء ، لا تجعل له النار » وفي الوسائل محمد بن علي بن الحسين (٤) قال : قال أبو جعفر (عليه السلام) : « لا يسخن الماء للميت » وروى حديث آخر (٥) « إلا أن يكون شتاءً بارداً فتوفي الميت مما توفي منه نفسه » وفي كشف القناع وروى عن الرضا (عليه السلام) (٦) « ولا تسخن له ماء إلا أن يكون ماء بارداً جداً فتوفي

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٢ - ٣

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ٤ - ٥

(٦) المستدرک - الباب - ١٠ - من أبواب غسل الميت - حديث ١

الميت مما توقي منه نفسك » والظاهر أن مراده الفقه الرضوي ، وحمل النهي للكراهة مع صحة السند في بعضها ، لما عرفت من الاجماع من الشيخ على الكراهة ، وفي المدارك اتفاق الأصحاب على أنه غير محرم . والظاهر أنه كذلك ، فما في السرائر ان الماء الذي يسخن بالنار لا يكره استعماله في حال لا وجه له إن أراد حتى غسل الأموات ، نعم هو في غير ذلك متجه ، إذ لا كراهة في الوضوء به ونحوه ، بل في الخلاف أنه قال به جميع الفقهاء إلا مجاهد ، فانه كرهه ، وفي المنتهى لا بأس باستعماله ، خلافا لمجاهد ، بل يكره تفصيل الميت به ، وما في صحيح محمد بن مسلم ذكر أبو عبدالله (عليه السلام) (١) « أنه اضطر اليه وهو مريض . فأتوه به مسخناً ، فاغتسل وقال : لا بد من الغسل » لا دلالة فيه على الكراهة ، إذ لعل المراد أنه اضطر الى الغسل .

وكيف كان فظاهر الأصحاب خصوص التسخين بالنار ، إما لانهم اكتفوا عن ذكر الكراهة بالمسخن بالشمس بما تقدم ، لكن فيه أنه يقضي بكراهة الغسل للأموات في الشمس ، والظاهر خلافه لظهور ما تقدم من الأدلة في خلافه ، مع التعليل بالبرص نعم قد يقال بالكراهة للمستعمل المباشر نفسه ، كما ذكرنا سابقاً فتأمل . أو من جهة ظهور روايات المقام في ذلك ، لتبادره ولقوله لا تعجل له النار على وجه ، أو لأن المقصود أن المسخن بالنار المكروه منه ذلك من غير تعرض لغيره ، أما لو كان مسخناً بغيره فالظاهر منهم عدم الكراهة ، لكن قد يشكل بقتول بعض الروايات له ، كقوله (ع) (٢) « لا يقرب الميت ماء حياً » ونحوه ثم الظاهر من قوله لا يقرب ماء حياً مع قوله في الآخر لا يعجل له النار عدم الفرق في ذلك بين الغسل وغيره من إزالة الوسخ ونحوه ، ويرشد اليه استثناء الشيخ (رحمه الله) ما إذا كان على بدنه نجاسة لا يقلعها إلا الماء الحار ، ومثله ما في المذهب من استثناء تلين الأعضاء والأصابع ، إلا أن يريد به الغسل للتلين ، فما يظهر

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٢

(٢) الوسائل الباب - ١٠ - من ابواب غسل الميت - حديث ٢

من المصنف وغيره من اختصاص الحكم بالفصل لا يخلو من تأمل ، وأطلق المصنف هنا كما في النافع والإرشاد ، لكنه قال في المعتبر : قال الشيخان : ولو خشي الغاسل من البرد جاز ، وهو حسن لأن فيه دفعا للضرر ، وفي القواعد إلا مع الحاجة ، وقد عرفت ما استثناء الشيخ من إزالة النجاسة ، والمذهب من تليين الأعضاء ، وهو مناف لاطلاق الأخبار ، ولعل مراد الشيخ (رحمه الله) بعدم الامكان بالنسبة الى إزالة النجاسة التمهيد حقيقة ، فانه يتعين حينئذ قطعاً ، نعم إذا كان الماء بارداً جداً قد سمعت ماعن أبي جعفر وعن الرضا (عليهما السلام) من قولهما إلا أن يكون شيئاً بارداً فتوقيه مما توقي نفسك والذي يقوى في النظر انه متى توقف واجب على تسخين الماء كدفع ضرر أو إزالة نجاسة لا تنقلح إلا به أو نحو ذلك ارتفعت الكراهة قطعاً ، وبدونه فالكراهة باقية إلا إذا كان الماء بارداً جداً فانه وإن لم يحش الغاسل الضرر ينبغي أن يوقى الميت ، ذلك مراعاة لحاله ، وقد يستظهر من قوله (عليه السلام) فتوقيه مما توقي منه نفسك التغذية الى أمور آخر ، كملوحة الماء وكونه أجناً وغير ذلك وينبغي الاقتصار على مقدار ما تدفع به شدة البرودة ، ولو أمكن ارتفاعها بنير النار كوضعها في مكان حار كان أولى ، ويكره الاستشفاء بالحماة ، وهي العيون الحارة التي تكون في الجبال التي توجد منها رائحة الكبريت ، فانها من فوج جهنم ، للروايات (١) الدالة على ذلك ، وقد صرح به ابن إدريس وهو المنقول عن ابن بابويه كما في المتعنى والمعتبر وظاهرهما القول به أيضاً ، ولا يكره غير ذلك ، كما صرح به ابن إدريس أيضاً ، لخصوص النهي في الاستشفاء ، والتعليل بانها من فوج جهنم لا يقتضيه ، لعدم الدليل على الكبري ، نعم قد يقال بالكراهة فيها في خصوص غسل الأموات ، لما ذكرنا سابقاً ، ولما فيها من القشام لخصوص الميت ، لكونها من فوج جهنم ، وقد يكون قوله (عليه السلام) لا تمجل له النار مشعراً بذلك.

﴿ والماء المستعمل في غسل الأختبات ﴾

حكية كانت أو عينية ﴿ نجس سواء تغير بالنجاسة ﴾ لو نأ أو طعماً أو رائحة ﴿ أو لم يتغير ﴾ وهو ما انفصل بالمصر أو بنفسه من المتنجس بعد الصب عليه لتطهيره ، كما في الروضة وكشف اللثام ، وفي المنتهى ما معناه هو المنفصل من غسالة النجاسة قبل طهارة المحل ، أو ما تحصل الطهارة بعدها ، قلت : ما المراد بالانفصال ، هل هو كون الهواء ظرفاً له ، فلا يجري الكلام فيما لو جرى على المتنجس الى مكان آخر متصل به غير منفصل عنه كما في البدن ، أو المراد به مطلق الانفصال عن المحل النجس ولو الى مكان آخر ، فيجري البحث فيما لو تنجس أعلى البدن ثم صب عليه شيء من الماء حتى جرى الى أسفله ولم ينفصل عنه ، ثم أنه على هذا التقدير فهل يحكم بنجاسة ما انتهى اليه الماء ، أو كل ما جرى عليه وايضاً لو انفصل من الأسفل فهل يجري البحث في المكان الذي جرى عليه ماء الغسالة قبل أن ينفصل أولاً ؟ هذا وغيره كلامهم فيه غير منقح ، ومقتضى ما استسمع من أدلة القائلين بالنجاسة من كونه ماء قليلاً لا في نجاسة الحكم بنجاسة ذلك كله من غير فرق بين أن ينفصل منه شيء أولاً ، ولا يخفى ما فيه من العسر والحرج ، ودعوى أن المراد بماء الغسالة هو المنفصل عن سائر ذلك العضو لا شاهد لها ، مع اقتضاءها الطهارة في الجميع لو لم ينفصل ، كما إذا غسل موضع النجس من البدن وجرى منه الى المكان الآخر من غير انفصال ، أما في المحل النجس فلتحقق الغسل ، وأما في غيره فلمعتمد النجاسة ، لأن ما جرى اليه ليس ماء غسالة ، واحتمال القول انه ان انفصل كان الغسالة المنفصل ، وإلا كان ما انتهى اليه غسالة لم أعرف له شاهداً يقتضيه ، كاحتمال القول ان المغسولات لها كينيات في الغسل متعارف ، فاجرى على المتعارف فماء غسلته المنفصل ، أو ما انتهى اليه دون الباقي ، وما لم يكن كذلك جرى فيه ما تقدم ، إذ هي احتمالات ليس في الشرع ما يشهد لها ، وتأمل ذلك كله يشهد للقول بطهارة الغسالة .

الجواهر ٤٢

وكيف كان فالكلام يقع في المنفصل عن النجس المزيل لنجاسته أو كان بعض المزيل كما في متعدد الغسل . ولا كلام من أحد في النجاسة مع التغير . بل نقل عليها الاجماع جماعة ، منهم المصنف في المعتبر والعلامة في المختلف وغيرهما ، والظاهر اختصاص الحكم بالتغير بالنجاسة ، فلا يدخل في البحث ما لو تغيرت بالمتنجس ، إلا على ما ذهب اليه الشيخ (رحمه الله) في نجاسة الكثير بذلك ، وظاهر الاطلاق مع الاختصاص على خروج التغير حسب يقتضي عدم الفرق بين ما لو استصحب عين النجاسة أولا ، نعم لو وقعت في مكان واستقرت به وكان مع ذلك فيها عين نجاسة فالظاهر للنجاسة ، إلا من القائل بعدم نجاسة القليل . أما لو لم تكن كذلك بان كانت مثلاً في الهواء ، أو كن معها أجزاء من عين النجاسة ، فأصاب انساناً فطرة خالية عن عين النجاسة إلا أنها كانت مستصحية لها ، أو المستصحب لها فالظاهر جريان النزاع فيها ، والمسألة محتاجة الى التأمل .

إذا عرفت هذا فنعقول قد اختلفت كلمات أصحابنا رضوان الله عليهم على أقوال ، (الأول) الحكم بالنجاسة مطلقاً من غير فرق بين المتنجسات إناء كانت أو غيره ، ولا بين الفسلات في التعدد والاتحاد ، وهو الذي اختاره المصنف في سائر كتبه ، والعلامة في المنتهى والقواعد والتحرير والمختلف والتذكرة والشهيدان في اللعبة والروضة ، ويظهر من الكركي المبل اليه ، بل هو المحكي أيضاً عن الاصباح والدروس والألفية وظاهر المقنع وغيرهم ، بل في جامع المقاصد تارة أنه الأشهر بين المتأخرين ، وأخرى العمل على المشهور بين المتأخرين ، ووقفاً مع الشهرة والاحتياط ، وعن خاشية الميسي نقل الشهرة عليه ، وعن الروض أنه أشهر الأقوال ، خصوصاً بين المتأخرين . (وقيل) بالطهارة مطلقاً من غير فرق بين النجاسة الأولى والثانية ، وفي الإناء وغيره ، بل في اللواميع ان عليه المرتضى وجل الطيف الأولى ، وفي جامع المقاصد الأشهر بين المتقدمين أنه غير رافع ، كالمستعمل في الكبرى ، وفي الذكري ان ابن حزم والبصروي سوياء بين رافع الأكبر ، وعن البسوط أنه قواء واحتاط في الأولى ،

ويظهر من المنتهى ان قول الشيخ في المبسوط انما هو في الغسلة التي تحصل الطهارة بعدها، والظاهر أنه وهم، وفي مفتاح الكرامة عن كشف الالتباس ان عليه فتوى شيوخ المذهب، كالسيد والشيخ وبني ادريس وحمزة وأبي عقيل انتهى. والذي عثرت عليه في السرائر قال: « وإن أصابه من الماء الذي يغسل به الاثاء قلت كان من الغسلة الأولى يجب غسله، وإن كان من الغسلة الثانية أو الثالثة لا يجب غسله، وقال بعض أصحابنا: لا يجب غسله سواء كان من الغسلة الأولى أو الثانية، وما اخترناه هو المذهب » قال السيد المرتضى: في الناصريات قال الناصر: لا فرق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورودها عليه، قال السيد: وهذه المسألة لا أعرف فيها أيضاً لأصحابنا نصاً ولا قولاً صريحاً، والشافعي يفرق بين ورود الماء وورودها عليه، فيعتبر القلتين في ورود النجاسة على الماء، ولا يعتبر في ورود الماء على النجاسة، وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسألة. ويقوى في نفسي عاجلاً الى أن يقع التأمل لتلك صحة ما ذهب اليه الشافعي، والوجه فيه اننا لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة لأدعي ذلك الى أن الثوب لا يظهر من النجاسة إلا بإيراد كره من الماء عليه، وذلك يشق، فدل على ان الماء إذا ورد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة ولا الكثرة، كما يعتبر فياترد النجاسة عليه، قال محمد بن إدريس (رحمه الله): « وما قوي في نفس السيد صحيح مستمر على أصل المذهب، وفتاوى الأصحاب به، قلت: والذي نقله عن الشافعي قد نقله العلامة في المنتهى في المقام منه أيضاً في أحد وجهي الشافعي، ولا ريب في ظهور كلام السيد في عدم نجاسة الغسالة، لكن في كشف اللثام انه يمكن أن يقول انه عند الافصال ماء وردت عليه النجاسة، وفيه... مع أنه مخالف لما فهمه كثير من الأصحاب وللأولوية، فانه اذا كان معه لا يتنجس فاذا انفصل بطريق أولى، وللمنفول عن الشافعي من طهارة ماء الغسالة لمثل ما ذكره السيد (رحمه الله) - انه لا يصدق على المنفصل انه ماء وردت عليه النجاسة سيما في مثل النجاسة الحكيمة، نعم الذي يظهر ان مرادهم بالورود انه يرد عليها وينتهي،

لأنه يجتمع معها في مكان تستقر هي فيه ، فانه يصدق عليه حينئذ في الآن الثاني انه ماء قليل فيه نجاسة ، فهو خارج عن النزاع ، وبما عرفت يكون ابن إدريس ايضاً موافقاً ، وحكمه في الاناء لا يكون مخالفاً ، اذ لعله لدليل ، أو لأنه الغسلة الأولى تستقر النجاسة الحاصلة من الولوج مع الماء ، فتكون من قبيل ماورد عليه النجاسة ، سيما إذا كان بطريق التعفير ، بخلاف الثانية والثالثة ، ولذلك جاء بكلام السيد شاهداً على ذلك ، فتأمل جيداً .

(وقيل بالتفصيل) وهما قولان أيضاً (الأول) التفصيل بان ماء الغسالة كالخل بعدها ، بمعنى أن ما كان فيه غسلة واحدة فاء الغسالة فيه طاهر ، لكون الخل بعدها طاهر ، كما هو الفرض ، وما كان الغسل فيه متعدداً فاء الغسل الذي قبل الغسلة الأخيرة نجس وفيها طاهر ، لكون ما بعد الأول نجس ، بخلاف الأخير ، وعن نهاية الأحكام انه احتمله ونقله في مفتاح الكرامة عن استاده الشريف ، بل قد يظهر من المنتهى أن النزاع فيه ، أي الغسل الأخير خاصة . (الثاني) ما يظهر من المنقول عن الشيخ في الخلاف ، حيث انه حكم بطهارة غسالة إناء الولوج من غير فرق بين الأولى والثانية والثالثة ، وحكم بنجاسة ماء الغسالة الأولى في الثوب دون الثانية ، ولا ينافي ذلك ما ينقل عنه أنه قال اذا صب الماء على الثوب النجس وتركته اجانة يجتمع فيها ذلك الماء فانه نجس ، فانه لعله يريد من جهة اجتماع مجموع الغسلتين ، وعلى أحد الوجهين في كلام ابن إدريس يكون ايضاً مفصلاً ، لكن بغير هذا التفصيل .

بل يمكن أن يكون هناك (قول آخر) وهو أن القائلين بالطهارة منهم من اشترط ورود الماء على النجاسة ، وعن الشهيد في الذكرى أنه لا فرق بين ورود الماء على المنتجس وبالعكس ، لكنك خير بانه ليس قولاً مستقلاً فيما نحن فيه ، بل هو راجع الى أنه هل يشترط في المطهر ان يكون وارداً أولاً يشترط ؟ فيكفي تحقق مطلق الغسل من غير فرق بين الوردتين ، ولا دخل له فيما نحن فيه ، واحتمال القول بان المشترطين هنا

الورود يقولون ان التطهر يحصل بما اذا لم يكن وارداً ، لكن الغسالة تكون حينئذ نجسة بخلاف الأول ، فيؤول الأمر الى ان اشتراط الورود انما هو لتطهير الماء لا لتطهير الثوب ضعيف ، لما عرفت أن الذي دعاهم إلى ذلك انما هو نجاسة الماء ، فلا يفيد الثوب طهارة ولذلك قال في المدارك : ذكر جماعة من الأصحاب أن من قال بطهارة الغسالة اعتبر فيها ورود الماء على النجاسة ، وأيضاً الشهيد في الذكرى لم يذهب الى طهارة الغسالة ، نعم قال : بعد أن اعترض على أدلة القول بالنجاسة فلم يبق دليل سوى الاجتيان ، ولا ريب فيه .

نعم هناك (قول آخر) وهو الحكم بنجاسة ماء الغسالة وان ترامت الغسلات ، وطهر المحل ، فيكون المحل طاهراً ، وما يجري عليه من الماء نجس ، وعن بعضهم أنه نسب الى المصنف والعلامة ، وكان الذي أوهمه ما في المعتبر راداً على الخلاف من قوله : والمحق نجاستهما أي الغسلتين طهر أم لم يطهر ، وما عن النهاية وان يكون نجساً مطلقاً انفصل من الغسلة المطهرة أو لم يتفصل ، ولا ريب في عدم إرادتهما ذلك ، بل مقصودهما عدم الفرق بين ماء الغسالة التي تحصل الطهارة بعدها وبين غيرها مما تقدمها ، ويكون ذلك رداً على الشيخ ، فتنتهي الأقوال في بادي النظر الى ستة : القول بالنجاسة مطلقاً الى ان يطهر المحل ، والقول بها ولو بعد طهره ، والقول بالطهارة مطلقاً ، والتفصيل بالورود وعدمه ، والتفصيل بكون الغسلة بما يطهر المحل بعدها أولاً ، والتفصيل بين آنية الولوع وغيرها ، فلا ينجس شيء من الغسالة في الآنية ، وتنجس الأولى خاصة من غيرها دون الثانية ، وعلى ما يمتثل في كلام ابن إدريس تكون سبعة ، بل على وجه يمكن تحصيل ثامن ، وهو ما ذهب اليه العلامة في المختلف من كون الغسالة طاهرة مادامت في المحل ، فاذا انفصلت صارت نجسة ، بل يمكن تحصيل تاسع ، وهو ما عن بعض القائلين بالطهارة من القول بالطهورية معها أيضاً ، بل في المدارك انه اختلف القائلون بالطهارة هل ذلك على سبيل الغفوة دون التطهير أو يكون باقياً على الطهورية أو يكون

كرافع الأكبر ؟ قال : بكل قائل ، فعليه حينئذ تكون عشرة ، وبأي تحقيق القول في ذلك إن شاء الله . (١)

وغاية ما يمكن أن يستدل به للقول بالنجاسة أنه ماء قليل لاقى نجاسة فينجس ، وبما رواه (٢) في المعبر والمنتهى وعن الخلاف عن العيص بن القاسم قال : سألت « عن رجل أصابه قطرة من طشت فيه وضوء ، فقال إن كان من بول أو قدر فيفضل ما أصابه » وبالحكم في كثير من الأخبار (٣) باهراق الماء مع إصابة المتجسّن له ، وبما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به من الجنابة لا يتوضأ به وأشباهه » وربما يستدل به بالاجماع المدعى في التحرير ، قال : « متى كان على بدن الجنب أو الحائض نجاسة عينية كان المستعمل نجسًا إجماعًا » وفي المنتهى متى كان على جسد الجنب أو المغتسل من حيض وشبهه نجاسة عينية فله يستعمل إذا قل عن الكر نجس إجماعًا ، بل الحكم بالطهارة مع الخلوع من النجاسة العينية ، وبالنهي (٥) عن استعمال غسالة الحمام .

والكل لا يخلو من نظر ، أما الأول فقد أثبتوا كبراء بالمفهوم من قوله (عليه السلام) : (٦) « إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء » وفيه أنه لا دلالة فيه على نجاسة الماء القليل بكل شيء ، وعلى كل حال ، وكانهم يفهمون ذلك منه لما هو مركوز (١) وأنت خير بما في هذا التعداد لهذه الأقوال ، لما عرفت أن اثني اثنين ليس قولاً لأحد ، كما أن القول بالطهارة مع عدم اشتراط الورود الذي نسب للشهيد قد عرفت ما فيه ، وغير ذلك فتأمل (منه رحمه الله) .

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١٤

(٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الماء المطلق

(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١٣ مع اختلاف يسير

(٥) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الماء المضاف

(٦) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١ و ٢ و ٥ و ٦

في أذهانهم من نجاسة الماء القليل ، وإلا لو عرضت عليهم نظائر هذا التركيب لأنكروا على من فهم منها ذلك ، فإذا قال القائل مثلاً إذا جاءك زيد فلا تكرم أحداً أترى أنه يفهم منه أنه إن لم يجهتك زيد فأكرم كل أحد كلاً ، إن مدعي ذلك مقتر ، نعم يفهم أنه إن لم يجهت زيد فليس هذا الحكم ، وهو هنا مسلم ، فانه إن لم يكن الماء قدر كره فليس له هذا الحكم ، وعدم هذا الحكم تارة يكون بالانحباب الكلي ، وأخرى بالجزئي ، كما اعترف به الفاضل في نظير المقام ، على أن تقدير المفهوم على حسب غيره في المقام يقتضي أن غير الكره ينحسب شيء ، وهو نكرة في سياق الاثبات لا نفيد العموم ، لا يقال : انا نأخذ ذلك من الحكمة ، فانه إن لم يحمل على هذا المعنى لزم اللغو في كلام الحكم ، لأن الحمل على بعض دون بعض ترجيح من غير مرجح ، ولا عهد ، فوجب الحمل على العموم ، وفيه - مع فساده في نفسه من وجوه مذكورة في محلها - انه إن حكم بذلك فأنما يحكم به بعد العلم بانه جاء الشارع بهذا الخطاب لافادة ذلك ، فانه قد يكون حينئذ قرينة عقلية على ذلك ، ودعوى حصوله في المقام ممنوعة ، إذ لعله جيء به لبيان عموم حكم المنطوق ، كما يظهر من بعض الأخبار (١) المتضمنة للسؤال « عن الماء الذي لا ينحسب شيء فقال : كره » ونحوها غيرها .

ولقد أجاد المقدس البغدادي في محصولة ، حيث أنكر دلالة مثل الشرط الذي يراد للعموم من منطوقه على المفهوم ، كقوله « متى تاته تمشو الى ضوء ناره » و « حيث ما تراه تجده مشغولاً » ونحوها ، وإن كان هو في بعض المواضع لا يخرج من نظر ، ومع ذلك فالشك كاف في المطلوب ، ومن هنا ظهر لك وجه ما وقع من بعضهم من منع كلية الكبرى في المقام ، مع استدلالهم بالمفهوم على نجاسة الماء القليل ، وذلك لأنه لا كلام في كون هذه الأخبار دالة على التنجيس بغير التغير ، فيستدل بها حينئذ على النكول لذلك كإن أبي عقيل ، وأما أن التنجيس بكل شيء وعلى أي حال فلا دلالة فيها ، ومن هذه

الجهة اتجه لهم منع كلية الكبرى . نعم قد يقال أن المتبع لكثير من الأخبار مضافاً الى حكاية الاجماع هناك على النجاسة يستفيد قاعدة ، وهي ان ماء القليل يتنجس بالمللقة ، لكن ذلك معارض بانه ايضاً يستفاد من تتبع الأخبار وكثير من الاجماع في غير المقام قاعدة ، هي أن المتنجس لا يطهر ، بل مما دل على نجاسة القليل نفسه ، لأن معناها لا ترفع حدثاً ولا تزيل خبثاً ، مضافاً الى ظهور كون الماء طهوراً المراد به الطاهر في نفسه المطهر لغيره في طهارته حال مطهرته ، فتأمل جيداً فانه دقيق جداً . ودعوى أنه لم يعلم كونها شاملة لمثل المقام ليس بأولى من دعوى أنه لم يعلم شمول القاعدة الأولى له ، على أن القاعدة لا يلاحظ دليلها الدال عليها في خصوص كل مورد ، وإلا لم تكن لها ثمرة ، فواقع من بعض متأخري المتأخرين من منع شمول عدم تطهير المتنجس لمثل المقام انما للمعلوم في المتنجس سابقاً ، لا فيما حصل التطهير به ، لعدم حصول الاجماع في المقام ليس في محله ، وليس بأولى من تقريره ايضاً في الماء القليل حرفاً بحرف ، بعد أن عرفت فساد دلالة المفهوم ، وربما يرشد الى عدم النجاسة بالورود ما في كشف اللثام في المطهرات في شرح قول العلامة ينبغي في الغسل الورود ، فلو عكس نجس الماء ، ولم يطهر المحل ، قال بعد أن نسب اشتراط الورود للمرتضى وابن إدريس : « وانما لا ينفع مع الورود للخرج والاجماع » انتهى ، اللهم إلا ان يحمل منه ذلك على عدم نجاسة العالي بالسافل ، وفيه بعد أو منع ، أو على أن ماء النسالة ما انفصل من الغسل دون ما كان فيه ، وقد يقال ايضاً : ان الماء المغسول به يتنجس بأول المباشرة ، فهو بالنسبة الى الأجزاء الأخر متنجس سابق ، فتأمل جيداً .

ولا ينافي ما ذكرنا من القاعدة خروج أحجار الاستنجاء ، وإلا لنافي قاعدة القليل خروج ماء الاستنجاء وغيره ، على أن التطهير بأحجار الاستنجاء انما هو يكون المراد بزوال العين بها نحو زوالها مثلاً في الخيوان ، وفرق واضح بينهما وبين التطهير بالماء ، ومما يرتد أيضاً الى كون القاعدة محكمة في غابة الاحكام ، بل هي في الحقيقة بعض

لوازم نجاسة القليل ، والاجتماعات عليها في غير المقام أكثر من أن تحصى ، وتحصيلها من تتبع الأخبار واضح ، ان مثل العلامة وغيره ممن أذعن لهم أهل هذا الفن بالتحقيق لم يجسر على إنكارها بعد أن أوردوا دليلاً للرتضى ، بل قال إننا نمنع الملازمة ، فنقول : بطهارة الماء في المحل ، ونجاسته بعد الانفصال ، ومن هنا قال الحق الثاني : « إن فيه اعترافاً بالعجز عن دفع ما استدلل به من مكان قريب » وهو في غاية الجودة ، فإن القول بنجاسة القليل الملاقي للنجاسة بعد مفارقتها لا يعقل وجهه ، والتزام الطهارة حينئذ أولى وأولى .

إذا عرفت ذلك فالظاهر أن الترجيح لهذه القاعدة لوجوه إن لم نقل أنها أخص من قاعدة نجاسة الماء القليل ، وإلا كانت محكمة عليها على حسب غيرها (منها) ما تقدم في صدر البحث . (ومنها) عدم وجود أثر لها هاهنا فيما وصل إلينا من الأخبار بالخصوص مع عموم البلوى والبلية بها ، واشتمالها على كثير من فروعها الدقيقة ، مثل القطرات ويد المباشرة ونحوها ، ولذلك قال : في الذكرى والمعجب خلوكلام أكثر القدماء عن الفسالة مع عموم البلوى بها . (ومنها) تأيد هذه بأصل البراءة وأصل الاباحة وأصل الطهارة واستصحابها . (ومنها) ما قد عرفت من أن ابن إدريس نسب ما قاله المرتضى إلى الاستمرار على أصل المذهب وفتاوى الأصحاب . (ومنها) أن هذه القاعدة لم يمتد على تخلفها بالنسبة إلى المياه أبداً ، بخلاف الأولى ، فإنه قد تخلفت في بعض هو محل وفاق ، كالاستنجاء وماء المطر والجاري ، وآخر محل خلاف ، كاللحام ونحوه . (ومنها) أن قاعدة (المتنجس ينجس) القاضي بتنجيس القليل به في المقام استنباطية ، ولم يعلم شمولها لمثل المقام ، مع تخلفها عندهم هنا ، فإن الماء عندهم نجس ، ولا ينجس الثوب مثلاً به ، فإن كان لم يعلم شمول القاعدة لمثل المقام فلا يعلم شمول قاعدة أن المتنجس ينجس للمقام حتى ينجس الماء بالثوب . (ومنها) عسر التحرز عنها في كثير الجواهر ٤٣

من المقامات بالنسبة إلى جريانها إلى غير محل النجاسة ، وبالنسبة إلى مقدار التقاطر ومقدار المتخلف ونحو ذلك ، والقول بأن مدار ذلك على العرف لا أثر له في الأدلة الشرعية ، ولو تأمل الناظر في عمل القائمين بالنجاسة وكيفية عدم تحرزهم عنها لقطع بأن عملهم مخالف لما يفتون به ، بل لو اتفق أن بعض الناس صب على فوهة وبقي يبرز رأسه لقطع ماء الغسالة المتخلف في شعر شاربه ولحيته ومنخره لعدوه من المجانين ، بل من المخالفين لشرعة سيد المرسلين ، بل هؤلاء الحاكمون بالنجاسة لا ينتظرون شيئاً من ذلك ، ويبقى يتقاطر على ثيابهم ، بل لعل المتخلف الذي يتساقط عليهم أكثر من الذي انفصل بمراتب شتى . (ومنها) ماورد (١) « عن الثوب يصيبه البول فينفذ إلى الجانب الآخر ، وعن الفرو وما فيه من الحشو ، قال : اغسل ما أصاب منه ، ومس الجانب الآخر . فإن أصبت شيئاً منه فاضله . وإلا فانضجه » . (ومنها) أنه من المستبعد جداً أنه ماء واحد المنفصل منه نجس ، والثاني طاهر من غير دليل يفضيه ، بل قيل أنه غير معقول . (ومنها) أنها « ويدة بأخبار الاستنجاء » (٢) فانه لم يظهر من شيء منها أن ذلك لخصوصية في الاستنجاء ، بل في بعضها (٣) « أو قلري لم صار لأبأس به ، قلت : لا والله ، فقال : إن الماء أكثر من القدر » وفي بعضها (٤) « أستنجي ثم يقع ثوبي فيه وأنا جنب ، فقال : لأبأس به » . (ومنها) رواية الذنوب (٥) إلى غير ذلك من رواية عبدالله بن سنان (٦) وغيره ، ومن صحيح (٧) ابن مسلم الوارد في غسل الثوب

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب النجاسات - حديث ٢ مع اختلاف يسير

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٢ - ٤

(٥) سنن البيهقي - ج ٢ ص ٤٢٨

(٦) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١٣

(٧) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب النجاسات - حديث ١

في الركن مرتين ، وتسمعه في آخر البحث إن شاء الله ، وتعرف انه لا يتم إلا على القول بطهارة الغسالة ، كما اعترف به في الذخيرة ، ضرورة أن المراد بالركن الاناء الذي يغسل به الثياب ، وبناء على نجاسة الغسالة لاريب في نجاسة الثوب بالاناء المباشر بماء الغسالة ، بل وبما يخرج من الثوب بالغمز ونحوه ، بل وبغير ذلك مما لا يمكن الالتزام به بناء على نجاسة الغسالة ، بخلاف القول بالطهارة ، فلاحظ وتأمل . (ومنها) رواية الصب (١) في بول الصبي . (ومنها) ان ارتفاع النجاسة عن هذا الماء من غير رافع لها غير معقول إلا بدليل ، والاطلاقات لا تقتضيه ، إذ قد تكون مبنية على الطهارة ، والحاصل انه مناف لكثير من القواعد الشرعية ، كالتطهير بالمتنجس ، واختلاف أجزاء الماء طهارة ونجاسة ، وحصول الطهارة للنجس بغير مطهر ، وغير ذلك .

وربما أيد القول بالنجاسة - مقابل تأييد الطهارة بما عرفت - بما دل على تعدد الغسل (٢) وإهراق الغسلة الأولى من الظروف (٣) وفيه أنه لا إشعار بذلك في شيء منها ، فان تعدد الغسل ليس لاجراء الغسالة ولا الاهراق ، بل هو للتعبد ، والاهراق انما هو ليغسل مرة أخرى ، ولذلك لا نوجب التعدد في كل نجاسة حكيمية كانت أو عينية ، وإلا فالثاني ايضاً ماء غسالة ، وهكذا وهو لا معنى له ، نعم قد يؤيد القول بالنجاسة بما ورد من وجوب العصر ، فانه يستبعد ان يكون للتعبد ، بل الظاهر منه انما هو لاجراء الغسالة ، لكن فيه ايضاً أنه قد يكون لاجراء عين النجاسة لا الغسالة ، وقد يكون لدخوله في مفهوم الغسل ، ويأتيك تحقيق القول فيه إن شاء الله .

وربما أيد بالاحتياط ، وفيه أن الاحتياط تارة يكون فيه ، وأخرى بالطهارة ، لا يقال : ان النجاسة مؤيدة بفتوى المشهور ، وهي أرجح من جميع ما ذكرت من المؤيدات ، لانا نقول : لم تثبت شهرة على الاطلاق ، بل هي بين المتأخرين ،

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب النجاسات - حديث ١ و ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٣ - من ابواب النجاسات وغير ذلك من ابوابها

بل قد عرفت ان المنقول عن أكثر المتقدمين خلافه ، ومع ذلك فهي معروفة المستند ، ولا أقل من تصادم جميع ماذكرنا ، ويبقى أصل الطهارة واستصحاب طهارة الملاقي وغيرها سالماً ، ولذا اعترف في الذكرى بأنه لم يبق دليل سوى الاحتياط ، كالحقق الثاني حيث قال : والعمل على المشهور بين المتأخرين ، وقوفاً مع الشهرة والاحتياط ، هذا . وأنت خير ان قضية ماذكرنا من القاعدة تخصيص الطهارة بالغسلة التي يحصل الطهارة للمحل بها ، لانها هي المورثة للمحل طهارة ، فلا تكون نجسة وأما ما تقدمها حيث تكون لا تنفيذ المحل طهارة فلا تجري فيها القاعدة ، فيكون من قال : بالطهارة مطلقاً بل طهارة مطلق الوارد وإن كان في غير مقام التطهير لهذه القاعدة غير متجه ، لعدم اقتضاءها ذلك ، فتكون أخص من الدعوى ، بل يظهر من المنتهى ان محل النزاع فيما ذكرنا من الغسلة التي تحصل طهارة المحل بها ، فيمكن حينئذ إرجاع كلام الشيخ في الخلاف على ما نقل عنه من نجاسة الغسالة الأولى دون الثانية اليه ، ولعل وجه من قال بطهارة الجميع أنه الذي أفاد طهارة المحل لا الأخير فقط ، كما يظهر من استدلال الشيخ المنقول عنه في الخلاف للحكم بطهارة غسالة إناء الولوع من غير فرق بين الأولى والثانية والثالثة مضافاً الى ماذكرنا من أصل الطهارة ، وتسمع إن شاء الله تمام الكلام .

(وأما الدليل الثاني) وهو رواية العيص (١) فهي - مع كونها مضمرة ومقطوعة ، ورواية المعتبر له مع حكمه بضعفها لا تورثها شيئاً ، وأما رواية المنتهى لها فن المقطوع انه تبع بها الشيخ ، وكون الشيخ يروي عن العيص في بعض كتبه بطريق حسن لا يقضي بروايته عنه في غيره كذلك ، واحتمال انه أخذها من كتابه مع كونه معتمداً عنده بطريق معتبر معارض باحتمال عدمه ، مع احتمال إرادة الوضوء ما كان متعارفاً من أحوال بعض المرضى انه يؤتى له بطشت فيبول فيه ويتغوط ويستنجي فيه ، فقد يكون انما أمره

لذلك - غير دالة على تمام المدعى حتى تنافي ما سئمه مما اختاره إن شاء الله ، بل قد تكون شاهداً لنا .

(وأما الثالث) فلأن القائل بالطهارة يشترط ورود المطهر ، بل والقائل بالنجاسة ، نعم يظهر من الشهيد في الذكرى خلاف ذلك ، ولعله يقول حينئذ بنجاسة الغسالة وإن ظهر منه الميل إلى الطهارة هنا ، لكن يخص ذلك بورود المطهر لا العكس ، فيحكم حينئذ بطهارة الأجمع ، ونجاسة الماء للأمر بالاهراق ، والتحقيق أن الورد شرط كما يأتي إن شاء الله ، على أن هذه الأخبار محتملة لأن يكون أصابها عين القدر من غير تحقق للغسل ، وأما إجماع المنتهى والتحرير فلا يدلان على تمام المطلوب ، بل هما خاصان بالنجاسة العينية ، وهما غير منافيين لما سئمه من المختار ، وأما رواية عبد الله بن سنان فهي إن لم يكن فيها إشعار بالعدم فلا دلالة فيها على الدعوى ، وأما النهي عن غسالة الحمام ففيه - مع معارضته ببعض الأخبار المتضمنة لنفي البأس - أن كثيراً منها نبت عن الاغتسال فيها معلة ذلك بأنه اغتسال الجنب والناصب وولد الزنا واليهودي والنصراني ونحو ذلك ، بل قد يشعر من عدم ذكر التعليل في شيء منها بغسل النجاسات بعكس الدعوى ، وقد بان لك من جميع ما ذكرنا حجة القول بالطهارة مطلقاً ، وحجة القول بطهارة الغسالة الأخيرة التي تحصل طهارة المحل بعدها ، والمنقول عن الشيخ من التفصيل بطهارة غسالة إناء الولوغ ، لما ذكرنا من أدلة الطهارة ، ونجاسة الأولى من غسالة الثوب ، لخبر العيص ونحوه من أدلة النجاسة ، وطهارة الثانية للأصل ، فتأمل .

والأقوى في النظر الحكم بطهارة الغسالة مطلقاً ، من غير فرق بين الأولى والثانية نعم يشترط أن لا يكون الغسلة التي فيها زوال عين النجاسة ، بناء على عدم مدخليتها بالتطهر حتى يلتزم بطهارتهما ، لما سمعته من القاعدة المنجبة بما عرفت . لا يقال : إن مقتضى ما ذكرت من القاعدة أن تخص الطهارة بالأخيرة فقط ، لأنها هي التي حصلت الطهارة بها ، لأن الظاهر أن كل جزء منها سبب والطهارة تحصل بالمجموع ، وما يقال :

ان النجاسة إن كانت عينية ثم غسلتها مرة واحدة فإن الظاهر الطهارة ، مع ان مقتضى التقييد السابق العدم يدفعه إمكان دعوى عدم حصول الطهارة حتى تزال العين ويتمعه غسل ولو بالاستمرار ، حينئذ المطهر الغسل المتعقب وذلك الذي نلتزم بطهارته ، ولعله لذا جعل المنتهى محل النزاع الغسلة التي يحصل طهارة المحل بعدها دون غسلة الازالة ، بل لعل إجماع التحرير والمنتهى المتقدم شاهد على ذلك ، كما يؤي تقييدهما محله بالنجاسة العينية بل ربما يحمل خبر العيص على ذلك أيضاً ، بل لعل كلام ابن إدريس المتقدم في مسألة الولوغ يرجع اليه ايضاً ، بل وكلام الشيخ في الخلاف في تطهير الثياب .

فخاض الكلام بناء على ذلك ان الغسل الذي يفيد المحل طهارة انما هو المتأخر عن إزالة النجاسة ولو بالاستمرار ، فالملتزم طهارته فقط ، لأن التطهير انما حصل به ، دون الغسل الذي أزال العين ، فانه لا مدخلية له فيه ولذلك لا يتوقف زوال العين عليه ، بل يحصل بالبصاق والمضاف ونحوهما ، فلو فرض حينئذ غسل أي إجراء واحد من غير تعقب لآخر لا باستمرار ولا بغيره وكانت النجاسة عينية فالظاهر اننا نلتزم بطهارة المحل ، بل نقول ببقاء النجاسة الى حصول غسل آخر ولو باستمرار الصب ، نعم لو قلنا بالاجتزاء بما ذكرت لكان لا بد من الالتزام بطهارة ذلك ، مع أنه لا بأس بالتزامه إذا فرض استهلاكه لعين النجاسة ، بل وإن لم يستهلك نحو ماء الاستنجاء ، بل الظاهر لزومه لكل من قال : بطهارة الغسالة . لا يقال : انه قد يفصل الماء متغيراً بلون النجاسة ومع ذلك تحقق اسم الغسل به ، والتمزام طهارته هنا حينئذ خرق للاجماع فطهر المحل حينئذ مع نجاسة غسالته ، لانا نقول : نمنع حصول طهارة المحل بذلك ، بل لا بد من تحقق غسل آخر بعده بغيره ولو بالاستمرار ، نعم لو فرض تغيره بعد تحقق مسمى الغسل به كان لا بأس بالتزام نجاسته ، وطهارة المحل به قبل التغير ، فتأمل جيداً فانه دقيق ، وبآتي له في غسل النجاسات تنمة إن شاء الله تعالى .

فان قلت : لم نلتزم بما للزوم العلامة من الحكم بالطهارة مادام في المحل فاذا انفصل

نجس ، قلت : هو مسع كونه منافياً للاستصحاب مستلزم لتخلف المعلول عن العلة ، ووجوده بدونها ، وذلك لأنه عند حصول سبب النجاسة وهي الملاقاة للنجس لا ينجس ، وعند عدمها ينجس ، ودعوى أن الملاقاة الأولى تؤثر تنجيساً في الحال والاستمرار ارتفع الأثر في الحال للمانع ، فيبقى الباقي لا يخفى مافيه من السخافة ، كاحتمال أن ماء الغسالة لا يظهر أثر نجاسته إلا إذا انفصل ، فإدام غير منفصل ليس بنجس ، فيكون حاله كحال مافي البواطن أما أولاً فلأن الشيء تلاحظ طهارته ونجاسته بالنسبة الى نفسه ، وإلا لجري ما قال في المباشر للثوب النجس من الماء المضاف ونحوه . وأما ثانياً فلأن من جملة آثار نجاسته عدم حصول التطهير به للمغسول ، وحصوله على تقدير الطهارة عند من ذهب الى ذلك ، بل مما يمكن أن يلزم به القائلون بالنجاسة أن الأخبار قد دلت على حصول الطهارة بمجرد حصول الغسل المتحقق قبل حصول الانقطاع ، فان كان هذه الأوامر أفادت طهارة المتخلف فلتفد الطهارة قبل تحقق الانقطاع ، لتحقق سمي الغسل القاضي بطهارة المغسول الذي يلزمه عندهم طهارة مامعه ، فتأمل . وأظنك تكثف بما ذكرنا بالنسبة الى هذه المسألة ، والله أعلم بحقيقة الحال ، وانظر الى ما قيل ولا تنظر الى من قال ، وطريق الاحتياط غير خفي .

ثم ان هناك نزاعين آخرين أحدهما بين القائلين بالطهارة ، والآخرين القائلين بالنجاسة ، (أما الأول) فقال في المدارك : « اختلف القائلون بعدم نجاسة الغسالة في أن ذلك هل هو على سبيل العفو بمعنى الطهارة دون الطهورية ، أو تكون باقية على ما كانت عليه من الطهورية ، أو يكون حكمها حكم رافع الحدث الأكبر ؟ » فقال بكل قائل ، والمراد بالآخر أنه رافع للخبث دون الحدث ، انتهى . وكيف كان فلا قوى في النظر عدم جواز رفع الحدث به ، لما رواه عبدالله بن سنان ، وللإجماع في المعتبر والمنتهى ، ويلحق به المسيح وإن لم يرفع حدثاً ، وأما رفع الخبث فقد اعترف به بعض القائلين بالطهارة ، لعدم ما يدل على خلافه ، إذ ما عرفت من الإجماع انما هو على رفع الحدث

به ، بل قد يؤيده الاستصحاب ، لكن الأقوى في النظر العدم ، لاستصحاب بقاء الخبث ، وما عساه يظهر من رواية عمار (١) الواردة في كيفية تطهير الاناء والكوز « كيف يغسل ، وكم مرة يغسل ؟ قال : يغسل ثلاث مرات ، يصب فيه الماء فيحرك فيه ، ثم يفرغ منه ، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ، ثم يفرغ ذلك الماء ، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ، ثم يفرغ منه وقد طهر » فان أمره (عليه السلام) بافراغه ، وصب ماء آخر فيه غيره يشعر أنه لا يزال خبيثاً ، وإلا لا يمكن غسل الاناء ثلاث مرات بذلك ، بل من غير إهرافه ، ويتحقق الفصل بين الغسلات بالسكون بينها يسيراً ، ولا ينجس بالسكون ، لأن الغرض الطهارة ، بل قد يدعى أن الأمر بصب الماء ونحوه لا تشمل الماء المستعمل في إزالة الأخبث ، كما أنه قد يقال ان ذلك نوع جمع بين القاعدتين المتقدمتين ، بل قد يقال : ان القول برفع الخبث به دون الحدث خرق للاجماع المركب ، ومثل هذا النزاع يجري على القول بالنجاسة أيضاً في المتخاف من الماء في الثوب والبدن ، ضرورة جريان الاحتمالات الثلاثة فيه ، لكن لعل المنتجه على مذهبهم القول بأنه طاهر لا يرفع حدثاً ولا خبيثاً ، وذلك لأن القاعدة تقضي بتنجيسه ، لكن لمكان العسر والحرج والمشقة التزم بالطهارة ، مضافاً الى الأدلة الحاكمة بها بعد الغسل ، فاللازم الاقتصار على مقدار ما تندفع به الضرورة ، وهو الطهارة دون المطهريه ، ومنه يظهر لك كل من وجهي الاحتمالين الآخرين .

(وأما النزاع الثاني) وهو على تقدير القول بالنجاسة فهل هي كالحل قبل الغسل ، أو قبلها أو يكفي فيها مطلق الغسل ؟ وجوه بل أقوال ، فعلى الأول يجب التعدد فيما وجب فيه ذلك ولو كان من الأخيرة ، وعلى الثاني تنقص كلما تنقص ، وعلى الثالث يكفي المرة الواحدة ، ولعل وجه الأول أنه نجاسة لم يعرف لها مقدار من الشرع ، فلا استصحاب ثابت ، ولا تنيقن الطهارة إلا بذلك ، واحتمال الزيادة تقطع بعنده ،

لأنها لا تزيد على الأصل ، ولأنها اشتملت على النجاسة التي في المحل . فلا يزيلها إلا ما يزيلها ، والثاني أنه لا ريب بضعف نجاسة المحل في الثانية والثالثة ، ومعنى ضعف النجاسة عدم تعدد الغسل ، وأيضاً نجاسة المحل بعد الغسل الأول تنتقل إلى مثل النجاسة التي وجب بها غسل واحد . والفرع لا يزيد على الأصل والثالث إصالة البراءة ، وإطلاق ما دل على غسل النجس ، وخبر العيص ، فإنه أمره بالغسل ، وهو للطبيعة مع ترك الإستفصال ، واشتماله على متعدد الغسل ، وفي الروضة « أن الثاني إنما يتم فيما يغسل مرتين لا لخصوص النجاسة ، أما لخصوص كالولوغ فلا لأن الغسالة لا تسمى ولوغاً ، ومن ثم لو وقع لعابه في الاناء بغير الولوغ لم يوجب حكمه » انتهى . ومنه ينقدح الاعتراض على الأول ، لا يقال : عليه أن الغسل المتعدد في سائر النجاسات معلق على اسم غير حاصل بالغسالة ، كالبول ونحوه لا نأقول : الظاهر بقرينة مثله أن مراده أن تعدد الغسل في الولوغ لمعنى ليس موجوداً في الغسالة ، إذ ليس هو اللعاب الموجود فيها ، وإنما هو حكم شرعي لمجرد الولوغ ، وهو غير حاصل في الغسالة بخلاف البول وغيره ، فإن فيه عينية ، فيقيهما الغسالة .

والحاصل يرجع كلامه إلى أن الغسالة لمجرد تعبد شرعي ، لا لوجود عين نجاسة تختص بالاسم الذي تعبد به الشارع ، دون النجاسة العينية فإنها وإن زالت العين لكن الحكم مستند إليها بخلاف الولوغ ، فإنه ليس راجعاً لمعين ، لما عرفت من أن تعدد الغسل ليس للامعاب ، ويحتمل أن يريد بقوله إنما يتم إلى آخره أن ذلك يتم على مذهب من يقول بوجوب الغسل مرتين في كل نجاسة ، لا لخصوص نجاسة ، ولا يخفى ما فيه من البعد ، وبما وجهنا به الدليل الأول تعرف دفع ما عساه يورد عليه أن الغسالة لم تكن داخلة تحت اسم ما ورد التعدد فيه ، لما عرفت أنه لم يأخذه من ذلك ، بل مما قدمناه فلا يتجه عليه ما ذكر . نعم الظاهر أنه إن كان المستند في النجاسة إنما هو خبر العيص عندهم فالمتجه الأخير ،

وإلا كان الأول قويا وإن كان الثاني أقوى في النظر ، ومن هنا تعرف عدم اعتمادهم على خبر البعص ، فانه لم ينقل الاكتفاء بالمرة إلا عن صاحب المعالم ، ونقل أنه نقله عن بعض المعاصرين ، نعم في مفتاح الكرامة أنه قواه الأستاذ ، وإلا فمن الروض أن الشهيد في جميع كتبه ومن تأخر على الثاني ، ولم ينقل الأول إلا عن العلامة في نهاية الأحكام وظاهر القواعد والارشاد ، مع أنه لم يظهر لي الاستظهار المذكور ، فلاحظ وتأمل هذا . وفي المنتهى إذا غسل الثوب من البول في اجانة بأن يصب عليه الماء فسد الماء ، وخرج من الثانية طاهرا اتحدت الآنية أو تعددت : واحتج لذلك بوجهين ، أحدهما انه قد حصل الامثال بنفسه مرتين ، وإلا لم يلب الأمر على الاجزاء ، الثاني مارواه الشيخ (رحمه الله) في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله (عايه السلام) (١) قال : سألته « عن الثوب يصيبه البول ، قال : اغسله مرتين في المكن ، فإن غسلته في ماء جار فمرة » وفي الذخيرة « أنه قد يستشكل الحكم بطهارة الثوب مع الحكم بفساد الماء المجتمع تحته في الاجانة ، سيما بعد حكمه بنجاسة الماء بانفصاله عن المحل المغسول ، فإن الماء بعد انفصاله عن المحل المغسول يلاقيه في الآنية ، فيلزم تنجيسه ، وقد يتكلف في حله بأن المراد بالانفصال خروجه عن الثوب والانهاء المغسول فيه ، تنزيلا للاتصال الحاصل باعتبار الاناء منزلة ما يكون في نفس المغسول ، للحديث المذكور ، ثم قال : ولا يخفى أن بناء هذا الخبر على طهارة الفسالة أولى من ارتكاب هذا التكلف ، فإن ذلك انما يصح إذا ثبت دليل واضح على نجاسة الفسالة ، وقد عرفت انتفاءه » قلت : هو في غاية الجودة .

ولافرق بناء على نجاسة الفسالة بين سائر الفسالات ﴿ عدا ماء الاستنجاء فانه طاهر ﴾ لا ينجس ما يلاقيه إجماعا تحصيليا ومنقولا نصا وظاهرا على لسان جملة من علمائنا

ونصوصاً معتبرة مستفيضة ، (منها) حسنة الأحول (١) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : « أخرج من الخلاء فأستنجي بالماء ، فيقع ثوبي في ذلك الماء الذي أستنجيت به ، فقال : لا بأس » وعن علال الصدوق (٢) أنه روى عن أبيه بسند إلى الأحول فيه إرسال ، أنه قال لأبي عبد الله (عليه السلام) في حديث : « الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به ، فقال : لا بأس ، فسكت فقل : أو تدري لم صار لا بأس به ، قال : قلت : لا والله . فقل : إن الماء أكثر من القدر » (ومنها) خبر محمد بن النعمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : قلت له : « أستنجي ثم يقع ثوبي فيه وأنا جنب ، فقال : لا بأس » (ومنها) خبر عبد الكريم بن عتبة الهاشمي (٤) قل سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به أينجس ذلك ثوبه ؟ فقال : لا » وما في سند البعض منجبر بما سمعت ، والتعمدية لغير الثوب بالتنقيح الاجماع ان لم نقل أنه يفهم ذلك من مثله ، أو ان هذه النصوص مؤكدة لما يقول من طهارة الغسالة ، خصوصاً بعد عدم الإيماء في شيء منها إلى اختصاص هذا الفرد بالخروج من قاعدة نجاسة القليل . بل فيها الإيماء إلى خلافه . كالتعليل المزبور ' الجاري في أكثر أفراد الغسالة الذي مرجعه إلى أن ماء الغسل أكثر من القدر . والفرض طهارته ، لأنه ماء غسالة ، فاذا وقع الثوب فيه لم يعلم المصاحبة بشيء من أجزاء القدر .

وكيف كان فربما ظهر من الذكرى وغيرها وقوع الخلاف في أنه على سبيل العفو أو هو ظاهر ؟ قال : « وفي المعتبر ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة إنما هو بالعفو ، وتظهر الثمرة في استعماله ، ولعله أقرب . لنيقن البراءة بغيره » ولعله عثر على غير ما عندنا وعند صاحب المدارك والحدائق من نسخ المعتبر ، أو عثر عليه

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١ - ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الماء المضاف - حديث ٤ - ٥

في مقام آخر ، وإلا فالموجود فيما عندنا وأما طهارة ماء الاستنجاء فهو مذهب الشيخين ، وقال علم الهدى في المصباح : « لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء على الثوب والبدن » وكلامه صريح في العفو ، وليس بصريح في الطهارة ، ويدل على الطهارة ما رواه الأحول ، ثم قال بعد نقلها : ولأن في التنصيص عنه عسرا ، فيسوغ العفو دفعا للعسر ، ولا يخفى على المتأمل في أول كلامه أنه قائل بالطهارة ، ولعل تعليله الأخير مبني على أن أصل الطهارة فيه دفعا للعسر ، وكثيرا ما يقع منهم الاستدلال بهذه العبارة لهذا المعنى ، لكن قد يكون الشهيد فهم ذلك لهذا التعليل ، أو لأن المحقق فهم من عبارة المرتضى المتقدمة العفوية حتى قال ما سمعت ، وعبارة الروايات مثلها ، لنفي البأس في حسنة الأحول ، وعدم التجسس في رواية عبد الكريم بن عتبة فلعل مراده بقوله ويدل على الطهارة ما يشمل العفو ، فتأمل جيدا .

وكيف كان فالظاهر وجود الخلاف في ذلك وإن كان في استظهاره من عبارة المرتضى اشكال ، بل يظهر من المنتهى على وجه كصريح الشهيد وظاهر جماعة العفو ، وصريح آخرين الطهارة ، وقد عرفت مما تقدم من الذكرى أنه على تقدير العفو لا يسوغ استعماله ، بخلاف الثاني ، ولعله الظاهر من العفو ، فلا يدخل تحت ما دل على اشتراط الطهارة فيه ، بل أقصاه أنه نفي عن حكم النجاسة بالنسبة للتنجس ونحوه ، لاعتنا أصل النجاسة حتى يلزمه الطهارة ، فلا يجوز التطهر به حينئذ من حدث أو خبث ، واحتمال أن يراد بالعفو أنه طاهر غير مطهر ، فيجوز استعماله على تقدير العفو في كل ما اشترطت الطهارة فيه ، كالأغسال المسنونة ونحوها ، نعم لا يجوز رفع الحدث والخبث خاصة ، بل تنحصر فائدة الخلاف في رفع الخبث ، للاجماع المنقول على عدم جواز رفع الحدث به في غاية الضعف ، لعدم ظهوره من كلام القائلين بالعفو ، فما ناقش به المحقق الثاني الشهيد غير متوجه ، قال : « اللازم أحد الأمرين ، إما عدم إطلاق المعفو عنه ، أو القول بطهارته ، لأنه إن جاز مباشرته من كل الوجوه لزم الثاني ، لأنه إذا

بأشبه بيده ثم بأشبه به ماء قليلاً ولم يمنع من الوضوء به كان طاهراً لا بحالة ، وإلا وجب المنع من مباشرته نحو ماء الوضوء إذا كان قليلاً ، فلا يكون العفو مطلقاً ، وهو خلاف ما يظهر من الخبر وكلام الأصحاب ، وفيه أنه لا مانع من تفسير العفو بأنه لا ينقض طهارة ما كانت طهارته سابقة ، فيجوز الوضوء بالماء المباشر باليد التي بأشبهته ، ولا يقضي ذلك بكونه طاهراً مزيلاً للحدث رافعاً للخبث ، فإن كون المتنجس لا يتنجس متصور لا يردّه عقل بعد مجيء الشرع به ، والحاصل أن معنى العفو يرجع إلى أنه نجس عفى الشارع عن بعض أحكامه ، وبقيت الأحكام الأخرى . وإيس في العقل ولا في الشرع ما يرد ذلك ، نعم لو خالط بعضه ماء قليلاً أمكن عدم جواز الوضوء به ، لا للتنجيس ، بل لعدم اليقين بتحقيق الغسل من غيره ، فإن حصل قلنا به ، كما إذا ان قلنا بتحقيق الاستهلاك في مثله صح الوضوء به أيضاً . وإن كان لا يخلو من إشكال ، لعدم ثبوت استهلاك القليل مثله ، مع احتمال القول به ، كما يظهر من بعض (١) أخبار المستعمل في غسل الجنابة أن قلنا بعدم جواز رفع الحدث به ، فإن أراد بجواز مباشرته من كل وجه هذا المعنى قلنا به ، وإلا فلا ، وقوله أن ذلك ينافية كلام الأصحاب والأخبار واضح المنع ، كوضوح الفرق بين ماعفى الشارع عن أصل النجاسة فيه وبين عفو الشارع عن التنجيس به ونحوه ، والأدلة إنما يستفاد منها الثاني ، ومع ذلك كله فالأقوى خلاف ما ذكر الشهيد وإن كان هو مقتضى الجمع بناء على نجاسة الغسالة بين ما دل على نجاسة القليل وبين نفي البأس ونحوه عما لاقي ماء الاستنجاء ، ولا ينافية الاستدلال بالعسر والجرح ونحوهما لارتفاع ذلك بالعفو بالمعنى المتقدم ، لكن ظاهر نفي البأس وعدم التنجيس الطهارة ، كما في غير المقام ، بل هو الظاهر أيضاً من إطلاق لفظ الطاهر في كلام كثير من الأصحاب ، بل لعله معقد بعض الإجماعات الصريحة أو الظاهرة ، ولذلك قال في المدارك بعد أن ذكر القولين : الأظهر الأول ، لأنه المستفاد من الأخبار ،

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف

ونقل عليه الإجماع ، وبذلك يخص مادل على نجاسة انقليل ، لكن قد سمعت الإجماع سابقاً في ماء الغسالة من المصنف والعلامة أنه لا يجوز رفع الحدث بما يزال به النجاسة ، ويدخل فيه ذلك على إشكال ، فتحصر الفائدة في غيره من رفع الخبث والأغسال المسنونة ووضوء الجنب والحائض ونحوها ، فما في المدارك من انحصار فائدة الخلاف في الأول لا يخلو من نظر ، وقد يستظهر من إطلاق النص والفتوى كما صرح به بعض علم الفرق بين المخرجين ، ولا بين الطبيعي وغيره إذا كان معتاداً ، ولا بين المتدي وغيره ما لم يتجاوز بحيث يخرج عن مسمى الاستنجاء ، وما يقال من عدم شمول لفظ الاستنجاء لما يفصل به من البول ممنوع ، كما تقضي به بعض الأخبار في غير المقام ، مع أن الغالب في الاستنجاء من الفائط أن يكون معه استنجاء من البول ، وقل ما ينفك عنه ، فترك التعرض له في الأخبار مشعر بالمساواة في الحكم .

نعم يختص الحكم المذكور ﴿ بما لم يتغير بالنجاسة ﴾ على المشهور ، بل عن بعضهم الظاهر أنه إجماعي ، لما دل (١) على نجاسة الماء بالتغير ، وليس ماء الاستنجاء أعظم من السكر والجاري ، بل ليس لنا ماء لا يفسد بالتغير ، ولذلك رجعت تلك الأدلة وإن كان بينهما عموم من وجه ، وربما ألحق بعضهم بالتغير زيادة الوزن ، بل في سائر الغسالات ، ولعل المراد به وزنه قبل الاستنجاء به وبعدة ، فإن كان زائداً بفساد الاستنجاء فهو نجس ، وهو مع ما فيه من الحرج ، وكونه غير منضبط - منافع لإطلاق الأدلة ، ﴿ أو تلاقية نجاسة من خارج ﴾ لظهور الأدلة في أنه لا بأس به من حيث خصوص هذه الإزالة ، كما يقضي بذلك ما اشتملت عليه من السؤال والجواب غير مستقل حتى يتمم بمومه أو إطلاقه . لكن هذا في النجاسة الخارجة ، كالأرض النجسة ونحوها ، أما لو استصحب نجاسة داخلة غير الفائط من دم ونحوه ، أو متنجساً كعوض ما يخرج مع الفائط مما ليس منه مع تعجيس المقعدة بذلك ففيه وجهان ، من غلبة ذلك مع

عدم الاستفصال عنه ، ومن الافتصار على المتيقن ، ومنع الغلبة في الأمزجة الصحيحة ، ولعله الأقوى ، ومن ذلك ما لو تنجس أحد المخرجين ببعض الأشياء الطاهرة لو كانت من داخل ، كالوذمي الخارج بعد البول وبعض الرطوبات الخارجة من المعدة من مخرج الغائط بعد خروجه ، ولو تعدى ما يخرج منها عن المهل مع اتصاله بما في المهل فهل يرفع الحكم أصلاً ، أو يكون الذي يرفع ما على المهل داخلًا في الحكم وغيره خارجًا ؟ الظاهر الثاني إن كان الرفع لما على المهل مستقلاً ، لدخوله في أمم الاستنجاء مع عدم سريان النجاسة ، وربما اشترط بعضهم زيادة على الشرطين السابقين خلوص ماء الاستنجاء عن أجزاء النجاسة المتمايزة ، ولعله لذلك نقل عن الشيخ في الخلاف أنه فصل بين الغسلتين في الاستنجاء ، فحكم بنجاسة الأولى دون الثانية ، وللجمع بين هذه الأخبار وبين خبر العيص المتقدم ، وفيه أنه لا دليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، خصوصاً مع غلبة ذلك في الاستنجاء ، كالنقل عن بعضهم من اشتراط سبق الماء اليد ، فلو سبقت اليد تنجست ، وكانت كالنجاسة الخارجة ، نعم الظاهر أنه يعني عن نجاسة اليد من حيث كونها آلة للفعل ، وإلا فلو تنجست بما في المهل لغرض آخر كانت في معنى النجاسة الخارجة ، ولو تنجست يده بإرادة الغسل ثم أعرض عنه لحدوث إيجاب له لا يبعد اللحق بما في الاستنجاء ، وفي المقام فروع لا تخفى على التأمل ، ومنها غيرها يمكن استفادة قوة ما ذكرناه من كون ماء الاستنجاء أحد أفراد ماء الغسل ، فيحسب كون أخباره مؤكدة لذلك ، لأنه مختص بالاستثناء منها كي يتجه الافتصار فيه على المتيقن ، فيشكل الحال في جملة من الفروع على وجه ينافي حكمة الطهارة من الحرج ونحوه ، فلاحظ وقامل لعل الله يهديك للصواب والله العالم .

﴿ واءاء المستعمل في الوضوء طاهر ومطهر ﴾

إجماعاً محصلاً ومنقولاً نصاً وظاهراً وسنة عمومياً وخصوصاً ، من غير فرق بين المبيح والرافع ، ولا بين ما يستعمل منه في الغسل والمضمضة والاستنشاق وغيرها بشرط

بقاء الدائمة ، وعن أبي حنيفة الحكم بنجاسته نجاسة مغلظة حتى لو كان في الثوب منه أكثر من قدر الدرهم لم يحز الصلاة به ، وعن أبي يوسف أنه نجاسة مخففة ، فيجوز الصلاة بما تقدم . وكلام أبي حنيفة هو الأقوى بالنسبة إليهما ، وذكر الشهيد في الذكرى « أنه يستحب التنزه عن المستعمل في الوضوء ، قاله المفيد ، ولا فرق بين الرجل والمرأة ، والنهي عن فضل وضوءها لم يثبت » انتهى . ولعله لمكان كونه مستحباً يمكن أن يكون كما ذكر ، وإلا فلم نثر على ما يقضي بذلك ، فتأمل .

﴿ وما المستعمل في رفع الحدث الأكبر ﴾ حقيقة أوحكاما كغسل الاستحاضة ﴿ طاهر ﴾ إجماعاً بقسميه ، وسنة عموماً وخصوصاً ، والمراد به الماء المنفصل من بدن المحدث عند الاغتسال بالماء القليل ، بل لعل الظاهر المراد به المنفصل عن تمام بدنه ، وإلا فلو وقع من عضو إلى عضو آخر مثل الرأس والجسد مثلاً لا يكون بذلك مستعملاً ، كما أن الظاهر أنه إذا لم يستهلك بالماء الغير المستعمل ، ولقول أبي عبد الله (عليه السلام) (١) في خبر الفضيل بن يسار « في الرجل الجنب يغتسل فينضح من الماء في الاناء : لا بأس ، (ما جعل عليكم في الدين من حرج) » وفي خبر شهاب بن عبد ربّه (٢) « في الجنب يغتسل ، فيقطر الماء من جسده في الاناء فينضح الماء من الأرض ، فيصير في الاناء ، أنه لا بأس بهذا كله » ومن هنا نقل عن الصدوق أنه مع منعه من استعمال المستعمل قال : « وان اغتسل الجنب قنزا الماء ، فوقع من الأرض في الاناء ، أو سال من بدنه في الاناء ، فلا بأس » وعن الشيخ (رحمه الله) أنه ذكر أكثر الروايات الدالة على ذلك ولم يتعرض لردّها ولا تأويلها . مع أنها مخالفة لمذهبه ، فعلم خروج مثل ذلك ، ولا معنى لقول بانه ليس من المستعمل ، بل هو منه قطعاً ، والقول باختصاص المستعمل بالمنفصل بعد تمام الغسل فيكون المنفصل من غسل العضو غير مستعمل حتى يحصل التمام في غاية

الضعف ، كالقول باختصاص المستعمل بما يغسل به الجزء الأخير ، لأنه هو الذي يرتفع به الحدث . بل عليه ترتفع فائدة النزاع حينئذ ، وعلى ما ذكرنا . فلونزاع بعد الانفصال على البدن لا يجوز أن يكتفى بالغسل به ، بناء على عدم جواز رفع الحدث به ، ودعوى ظهور الروایتين بمقتضى التعليل في خروج ذلك عن المستعمل ممنوعة ، وعدم اجتناب ما في الاناء لا يقتضيه ، إذ لعله للاستهلاك ، وعدم ثبوت استهلاك الغليل لمثله يدفعه أن مدار الاستهلاك على عدم صدق الاسم ، ولا ريب أنه لا يصدق حينئذ عليه أنه ماء استعمال في غسل جنابة ، على أنه لو سلم عدم ثبوت الاستهلاك في مثله فالمتجه العمل بمضمون الأخبار فيه وإن لم يثبت كونه استهلاكاً ، لكن قد يقال : حينئذ أنه ليس بأولى من أن يستدل بهذه الأخبار على جواز استعمال المستعمل ، لا أنه خارج عن محل النزاع كما ذكر ، إلا أنه لا يخلو الاستدلال حينئذ عن نظر ، كما أشار إليه كاشف اللثام .

وكيف كان فبناء على ما تقدم لو ارتعس الجنب في ماء قليل وحصلت منه النية بعد اشتمال الماء على تمام بدنه صح غسله ، ويكون مستعملاً بالنسبة إلى غيره بعد خروجه قطعاً ، ولو ارتعس جنبان كذلك ارتفع حدثهما ، وكان مستعملاً بالنسبة إلى غيرهما ، ولو اشتبه التقدم والتأخر فلا يبعد القول بصحة غسل كل واحد منهما في حقه ، الأصل ، ولو تقدم أحدهما بالنية وارتفع حدثه فهل يكون مستعملاً حينئذ أو لا بد من الخروج والانفصال ؟ الظاهر الأول ، ولو نوى الارتعس قبل كمال الانغماس فالظاهر أنه لا يكون مستعملاً بمجرد الملاقاة . بل يتوقف على رفع حدثه ، أما لو اغتسل في وسطه ترتباً فالظاهر عدم ارتفاع حدثه إلا إذا حصل الاستهلاك للتساقط ، أو قطع بمحصول الغسل بغير المستعمل ، فتأمل جيداً .

وعلى ما ذكرنا من كون المستعمل خاصاً بالمنفصل لو بقيت لمعة لم يصيبها الماء جاز

صرف البلل من العضو الآخر إليها ، لما تقدم من أنه لا يكون مستعملاً إلا بعد الانفصال من تمام البدن ، وفي المنتهى الذي ينبغي على مذهب الشيخ عدم الجواز في الجنابة ، فإنه لم يشترط في المستعمل الانفصال . قلت : وما نقله عنه في غاية الاجمال ، بل في بعض الوجوه يكون في نهاية الاشكال ، والظاهر اختصاص الحكم بالمستعمل في الغسل الصحيح دون الفاسد ، لعدم رفع الحدث به ، كما إذا كان في المكان المقصوب ونحوه ، ولو غسل بعض الأجزاء ثم أعرض عن ذلك . أو أفسده . يتخلل حدث أكبر أو أصغر ان قلنا به فهل يلحقه حكم الاستعمال أولاً ؟ وجهان ، أقواهما الثاني . لأن شرط صحته وتأثيره تعقبه بغسل الباقي ، ولم يحصل ، وقد علم مما تقدم ان فضلة الغسل لا تدخل في المستعمل ، فلذلك جاز أن يغتسل الرجل بفضل غسل المرأة وبالعكس ، كما روي (١) « أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) اغتسل مع عائشة في إناء واحد »

ثم لا فرق في الحدث بين الجنابة ولو من زنا وغيرها ، كما هو الظاهر ممن حرر النزاع ، حيث لم يخص المسألة ، فما وقع في بعض عبارات من باب التمثيل ، نعم الظاهر قصر النزاع على من حكم بحديثه شرعاً ، فما يغتسل به للاحتياط الغير اللازم غير داخل ، بل واللازم ، كما لو تبين الجنابة والاغتسال ولم يعلم السابق منها فإنه يجب عليه الغسل في كل مشروط به ، إذ الظاهر أنه لا يكفي عند القائلين بالمنع احتمال كونه مستعملاً ، بل هو من قبيل المانع مع احتماله ، فيكون كأصل المائية .

وكيف كان « فهل يرفع الحدث به ثانياً » أصغر كان أو أكبر « فيه تردد » ينشأ من الأصل والعموم وصدق اسم الماء . ولأن الطهور ما يتكرر منه الطهارة ، ومن خبر عبد الله بن سنان (٢) « الماء الذي يغسل به الثوب ، أو يغتسل به من الجنابة

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الأسار - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الماء المضاف - حديث ١٣ مع اختلاف يسير

لا يتوضأ به وأشباهه » وما يشعر به خبر ابن مسكان (١) قال : حدثني صاحب لي ثقة أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الرجل ينتهي الى الماء القليل في الطريق فيريد أن يغتسل ، وليس معه إناء ، والماء في وهدة ، فإن هو اغتسل رجع غسله في الماء ، كيف يصنع ؟ قال : ينضح بكف بين يديه ، وكفناً من خلفه ، وكفناً عن يمينه ، وكفناً عن شماله ، ثم يغتسل » والمحقق رواه من كتاب الجامع لأحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن محمد بن ميسر عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، وعن ابن إدريس أنه نقله في آخر السرائر من كتاب نوادر البزنطي عن عبد الكريم عن محمد بن ميسر ، وغيره من الأخبار الآمرة (٢) ينضح أربع أكف خلفه وأمامه ويمينه وشماله ، فانه حكي في سبب ذلك قولان ، (أحدهما) أن المراد منها رش الأرض لتجتمع أجزائها ، فلا ينحدر ما ينفصل من بدنه إلى الماء ، (وثانيهما) أن المراد به بلّ جسده قبل الاغتسال لئتمه بل قبل ان ينحدر ما ينفصل منه ويعود الى الماء ، وعلى كل منهما فالاشعار متجه ، ومن النهي عن الاغتسال بغسالة الحمام (٣) المعاملة لذلك باغتسال الجنب وغيره ، وقول أحدهما (عليهما السلام) في خبر محمد بن مسلم (٤) قال : سأله « عن ماء الحمام فقال : ادخله بازار ، ولا تغتسل من ماء آخر ، إلا أن يكون فيه جنب أو يكثر أهله ، فلا يدري فيه جنب أم لا » لأقل من استفادة الشك ، فيبقى استحباب الحدث سالماً ، ولأن ما شك في شرطيته فهو شرط على وجه .

والأقوى في النظر الأول ، وفاقا للسرائر والقواعد والمنتهى والتحرير والمختلف والذكرى والمدارك وغيرها والمنقول عن السيد وسائر وابني زهرة وسعيد ، وخلافاً لما عن الشيخين والصدوقين وابني حزة والبراج . بل في الخلاف أن المستعمل في غسل

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الماء المضاف - حديث ٢ - .

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الماء المضاف

(٤) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥ .

الجنابة أكثر أصحابنا ، قالوا : لا يجوز استعماله في رفع الحدث ، للأصل والعمومات والاطلاقات من الكتاب والسنة ، وما تشعر به الروايات المتقدمة في أول البحث على وجه ، المؤيدة بفتوى كثير من أصحابنا ، بل ظاهر غير واحد منهم أو صريحه الإجماع عليه في باب التيمم عند البحث على استعمال التراب المستعمل ، مع عدم دليل صالح للخروج ، لضعف رواية عبدالله بن سنان غاية الضعف ، مع أن في صدرها « لا بأس بان يتوضأ بالماء المستعمل » مع أنها موافقة للعامة ، وما ذكره الشيخ (رحمه الله) من كونه مذهب الأكثر مع أنالم نتحققه لا يصلح لأن يكون جابراً ، سيما بعد إعراض كثير من المتأخرين عنها وجملة من القدماء .

وأما خبر ابن مسكان فلا دلالة فيه على المنع ، كباقي الأخبار المتضمنة لذلك ، مع ظهور بعضها في عدم البأس ان لم يفعل ، بل فيه وإن كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفي لغسله فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه ، فان ذلك يجزيه ، وفي بعضها الأمر بالنضح عن اليمين وعن اليسار وبين اليدين للوضوء ، مع أنك قد عرفت الإجماع على عدم المنع من الماء المستعمل فيه ، مضافاً الى اشتغال بعضها على بعض الأحكام الغير المنطبقة على القواعد ، مع أن دعوى الحكمة فيها ما ذكر من القولين لا يخلو من نظر ، وإن أحاط في بيان ذلك في الحقائق ، بل ابن إدريس أفسد الأول ، وقال انه شيء لا يلتفت اليه ، لأنه إذا تددت الأرض كان نزول الماء أسرع ، فن هنا قد يقال : بدلائلها على المطلوب ، كما استدلل ببعضها في المختلف ، لما فيها من الأشعار به ، بل لا يخفى على الناظر فيها أن المراد منها الاستحباب كما استظهره جماعة .

وأما أخبار النهي عن غسالة الحمام فهي - مع تضمن كثير منها التعليل بغسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم وولد الزنا والزاني والجنب من الحرام ، ومع أن في بعضها ضعفاً ، ولذلك قال : في المتنعي أنه لم يصل إلينا غير حديثين ضعيفين يدلان على ذلك ، وأوردهما ، مع أن في الثاني منهما التعليل بغسالة

ولد الزنا ، بل لاشتمالها على التعليل به ذهب بعضهم الى نجاستها ، بل في بعضها إشعار بالكراهة ، كما في خبر علي بن جعفر (عليه السلام) (١) عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) في حديث قال : « من اغتسل من الماء الذي اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلوم إلا نفسه ، فقلت لأبي الحسن (عليه السلام) : ان أهل المدينة يقولون ان فيه شفاء من العين ، فقال : كذبوا ، يغتسل فيه الجنب من الحرام والزاني والناصب الذي هو شرهما وكل من خلق ثم يكون فيه شفاء من العين » - لا تنهض على تخصيص تلك الأدلة كما هو واضح ، (وأما خبر ابن مسلم) فلا دلالة فيه على ما نحن فيه ، على أنه قد اشتمل على غير معلوم الحال ، ودلالته في المفهوم ، وهي لا تقتضي الأمر ، فظهر حينئذ من ذلك كله أنه لا شك ، مع أن التحقيق عدم شرطية ما شك في شرعيته ، على أن الغسل ليس من المجملات ، بل هو مما وصل اليه في البيان ، وعن الشيخ في الاستبصار أنه حمل بعض أدلة الجواز على الضرورة . لظهور بعضها فيه ، ولم ينقله كثير منهم مذهباً ، ولعله ليكون ذلك منه في مثل هذا الكتاب لا يقضي به ، وظاهر المصنف كما صرح به بعضهم ان النزاع في رفع الحدث به دون الخبث ، لكن عبارة الذكرى قد تعطي الخلاف في ذلك .

وكيف كان فالظاهر الجواز ، كما في السرائر والمعتبر والمنتهى ، بل فيه الإجماع على جواز رفع الخبث بالمستعمل في الجنابة ، كما عن فخر المحققين ، وهو الحجة مع الأصل والعمومات ، وظهور ما ذكر من الأدلة في غيره ، بل الظاهر جواز باقي الاستعمالات به من الأغسال السنونة وغيرها ، لما تقدم وإن كان بعض الأدلة المتقدمة شاملة لذلك ، ولكن الظاهر من كلام الأصحاب قصر النزاع في رفع الحدث ، أو هو مع رفع الخبث ، وأما باقي الاستعمالات فلا ، كما أن الظاهر منهم كما صرح به بعضهم أن النزاع فيما يرفع به الحدث ، أما الأغسال السنونة ونحوها فلا كلام في كونها طاهرة

مطهرة ، بل في الحدائق نفى جملة من التأخيرين الخلاف فيها نعم نقل عن ظاهر المفيد في المقنعة استحباب التنزه عنها ، ولعله لزاية علي بن جعفر (عليه السلام) المتقدمة على وجه ، لشمول الاغتسال فيها للواجب والمندوب ، بل قد يدعى شمولها للماء القليل والكثير ، لكن لم نعتز على قائل به ، إذ الظاهر أن النزاع مخصوص في الاستعمل إذا كان قليلا ، أما لو كان كثيرا فلا ، بل قد يظهر من بعضهم أن الاستعمل متى بلغ كرا أرفع المنع منه : وكان وجه قوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « متى بلغ للماء كرا لم يحمل خبثا » وقد مضى الكلام فيه ﴿ والأحوط المنع ﴾ غالبا ، وإلا يفقد يكون الاحتياط في عدم المنع .

الطرف الثالث في الأسار

وكان جملة قسمي المطلق والمضاف لاختصاصه ببعض الأحكام ، كلنح من سور مالا يؤكل لحمه ونحوه وإن كان لا يخلو من نظر ، والأم سهل ، والأسار جمع سور ، والمراد به لغة الفضلة والبقية كما عن القاموس ، أو البقية بعد الشرب ، كما عن الجوهري ، ويقرب منه ما نقله في الحدائق عن مجمع البحرين عن المغرب مع زيادة ، ثم استعير لبقية الطعام ، ومثله أيضا ما عن المجمع عن الأزهري ، وعن الفيومي في المصباح النيران السور بالهمزة من الفارة وغيرها كالريق من الانسان ، وفي كشف الثام أنه في اللغة البقية من كل شيء ، أو ما يبقيه المتناول من الطعام والشراب ، أو من الماء خاصة ، وعلى كل حال فالقلة مفهومة أيضا ، فلا يقال : على ما يبق في النهر أو البئر أو الحياض الكبار إذا شرب منها ، وفي المعتبر أنه بقية الشروب ، وأنت خير أن ما ذكره الفيومي إما أن يكون معنى آخر ، أو أنه في الأصل لذلك ، أو أن تسمية بقية الشروب سوراً لما يمازجه من الريق بسبب الشرب ، وعن مجمع البحرين بعد أن نقل عن النهاية

(١) المستدرک - الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٦

أن سائر مهموز ، ومعناه الباقي ، لأنه اسم فاعل من السؤر ، وهو ما يبق بعد الشرب ، وهذا مما يغلط فيه الناس ، فيضعونه موضع الجميع ، قال : وقد يقال : في تعريفه ما يباشره جسم حيوان ، ومعناه رواية ولعله اصطلاح ، وعليه حملت الأسار . كسؤر اليهودي والنصراني وغيرها .

وكيف كان فكلام أهل اللغة لا يخرج من إجمال ، وإن كان الاظهر أنه بقية المشروب ، بل مطلق المستعمل في الفم ، إلا أن الذي ينبغي البحث عنه هنا عدة أمور ، بتنقيحها يتم المطلوب ، (الأول) البحوث عنه هنا من جهة الطهارة والكراهة وغيرها ، إنما هو مطلق المباشرة لجسم الحيوان بالفم وبغيره ، وبه صرح في السرائر والذكرى وهو المنقول من المذهب للقاضي والروض والمسالك وغيرها ، وعن المصنف « أن أسار الكفار هو ما فضل في الأواني مما شربوا منه ، أو توضؤوا به ، أو مسوه بأيديهم وأجسادهم » . (الثاني) أن ذلك مخصوص بالماء أو مطلق المائع ، صرح جملة منهم بالأول ، وصرح ابن إدريس بالثاني ، وكان وجه الأول الكلام في المياه ، ووجه الثاني تميم الحكم من جهة الطهارة والنجاسة وغيرها للجميع ، ولعله لذا جعله المصنف قسماً للمطلق والمضاف . (الثالث) اشتراط القلة في الماء ، كما صرح به جماعة ، أي كونه أنقص من كرون سائر المائعات ، بناء على دخولها تحت المبحث . (الرابع) هل أن ذلك معنى شرعي تحمل خطابات السنة عليه في غير المقام ، أو أنه اصطلاح من المصنفين في خصوص المقام ؟ مقتضى تعريف جمع له بأنه شرعاً ماء قليل باشره جسم حيوان الأول ، والاظهر عدم ، وقد يحمل قولهم شرعاً أي في لسان المشرعة في خصوص المقام ، نعم يظهر من بعضهم أن السؤر هذا معناه ، لأنه بعد أن ذكر تقسيم الأسار بالنسبة للطهارة والنجاسة ، وما فيه الشفاء وعدمه ، قال : « والسؤر عبارة عما شرب منه الحيوان أو باشره بجسمه من المياه وسائر المائعات » وهو في غاية الاشكال أن أريد به أن لفظ السؤر في أي مكان ورد يحمل على هذا المعنى ، لما عرفت أنه ليس في اللغة مائة تضييه ،

ولا في العرف العام ، وإثبات الحقيقة الشرعية بعيد ، نعم لا يبعد في النظر التعميم في كلمات أصحابنا التي هي قرينة على روايات المقام لمطلق المباشرة لجسم الحيوان ، مع احتمال التخصيص بالماء .

وربما يرشد اليه خبر العيص بن القاسم حيث قال (عليه السلام) (١) : « لا تتوضأ من سور الحائض ، وتوضأ من سور الجنب إذا كانت مأمونة ، ثم تغسل يديها قبل أن تدخلها الاناء ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يغتسل هو وعائشة في إناء واحد » الى آخره وأما في غير المقام فلاقتصار على المباشرة بالفم هو الأظهر ، لما سمعت من كلام أهل اللغة ، بل قد يظهر من بعض الأخبار (٢) عدم اختصاصه بالماء ولا بالمائع كالرووي عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٣) « ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهي عن أكل سور الفأر » وصحيح زرارة (٤) عنه (عليه السلام) أيضاً « ان في كتاب علي (عليه السلام) ان الهر سبع ولا بأس بسوره ، وأني لأستحي من الله أن أدع طعاماً لأن الهر أكل منه » لكن في المدارك وعن المعالم ان الأظهر في تعريفه في خصوص المقام وان المبحوث عنه فيه ماء قليل باشره فم الحيوان ، بل اعترض في الأول على التعريف بمطلق المباشرة لجسم حيوان بأنه يخالف لنص أهل اللغة والعرف العام ، بل والخاص ، كما يظهر لمن تتبع الأخبار وكلام الأصحاب وذكر بعضهم أحكام غير السور في المقام استطراداً ، وكون الغرض بيان الطهارة والنجاسة لا يقتضي هذا التعميم ، لأن حكم ماعدا السور يستفاد من مباحث النجاسات ، وإيضاً الوجه الذي لا تجله جعل السور قسماً للمطلق مع كونه قسماً منه انما هو وقوع

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الأسار - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الأسار حديث ٢ و ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الأسار حديث ٧

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الأسار - حديث ٢

الخلاف في نجاسة بعضه من طاهر العين وكراهة بعض آخر ، وليس في كلام القائلين بذلك دلالة على اعتبار مطلق المباشرة ، بل كلامهم ودليلهم كالمصريح في أن مرادهم بالسور المعنى الذي ذكرناه خاصة ، وفيه نظر من وجوه يظهر من التأمل في كلامنا السابق وكلامهم فتأمل .

﴿ وهي كلها طاهرة عدا سور ﴾ النجس منها ، وهو ﴿ الكلب والخنزير والكافر ، وفي ﴾ نجاسة ﴿ سور المسوخ تردد ﴾ للتردد في نجاستها ، ﴿ والطهارة ﴾ فيها عيناً وسوراً ﴿ أظهر ومن عدا الخوارج والغلاة من أصناف المسلمين طاهر الجسد والسور ﴾ والتأمل في كلام المصنف يرشد الى أمرين ، (الأول) ان كل ما ثبت نجاسته شرعاً فسوره إن كان فيما يفعل بالنجاسة نجس ، ودليلها - مضافاً الى ما يقرب الى القطع به من ملاحظة الأخبار - الاجماع محصلاً ومنقولاً ، نعم ربما وقع الخلاف في نجاسة ذي السور كالمسوخ وولد الزنا والمجبرة والمجسمة ، بل غير المؤمن والمستضعف واليهود والنصارى ، وبآتي تحقيق القول في ذلك كله ان شاء الله في النجاسات . (الثاني) ان كل ما ثبت طهارته شرعاً فسوره طاهر ، وهو المشهور ، بل عليه عامة من تأخر ، بل عن الغنية والخلاف الاجماع عليه ، بل قد يظهر أيضاً من المنقول من عبارة الناصريات ، بل في السرائر في باب الاطعمة والاشربة « فأما ما حرم شرعاً فجملته من الحيوان ضربان ، طاهر ونجس ، فالنجس الكلب والخنزير ، وما عداهما كله طاهر في حال حياته بدلالة إجماع أصحابنا المنعقد على أنهم أجازوا شرب سورها والوضوء منه ، ولم يجوزوه في الكلب والخنزير » الى آخره ، وهو الحجة بعد الأصل والاستصحاب والعموم ، مضافاً الى ما تسمعه من الأخبار ، وخالف في ذلك ابن إدريس في السرائر فحكم بنجاسة سورها أمكن التحرز عنه من غير مأكل اللحم من حيوان الحضر غير الطيور ، قال : « ولا بأس بأسار الفأر والحيات وجميع حشرات الأرض » وقد تمضي عبارة الشيخ

في التهذيب بقرينة ماعن الاستبصار القول بالمنع من الوضوء ، والشرب من سؤر غير مأكول اللحم غير السنور والطير ، إلا أنه أبدل السنور في الاستبصار بالفأرة مع التعليل لها بمشقة التحرز عنها ، فقد يستفاد منه حينئذ التعميم لكل ما يشق التحرز عنه ، وعن المبسوط والمهذب المنع من سؤر مالا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير الآدي والطيور ، إلا مالا يمكن التحرز عنه كالحمر والفأرة .

قلت : يحتل أن يراد بالمنع من السؤر الحكم بالنجاسة ، فيكون مثل ما نقلناه عنه في السرائر ، كما أنه يحتمل العكس ، بل هو أقوى ، لكون الحكم بنجاسة السؤر مع ملهارة ذي السؤر كما هو الفرض من غير دليل يقتضيه - مع منافاته للقواعد المسئلة التي لا شك فيها - لامعنى له ، وما تسمعه من الدليل لادلالة فيه على ذلك ، كاحتمال جملة كوقوع الجنب في البئر ، فانه مسح مافيه قياس لا نقول به ، ولعل الخلاف منحصر في المبسوط والمهذب والسرائر ، لسكون عبارة التهذيب غير صريحة فيما نقلناه عنه ، بل ولا ظاهرة ، وكيف وهو يورد فيه من الأخبار ما يقضي بطهارة السباع وغيرها ، مع عدم ذكر لتأويل شيء منها ، وأما الاستبصار فهو لمجرد جمع بين الأخبار .

ولا يخفى عليك ما في دعوى الثلاثة من الاجال ، بل لم نعتز لهم على ما يقضي بتخصيص ما سمعت من الأصل بل الأصول والعموم وغير ذلك ، سوى قول الصادق (عليه السلام) (١) في الموثق بعد أن سئل عما تشرب منه الحمامة ، فقال : « كل ما أكل لحمه فتوضأ من سؤره واشرب » وفيه - مع ان جماعة من الفطحية في سنده ، وكون دلالة المفهوم ، بل على عموم المفهوم ، وقد منعه العلامة هنا في المختلف ، واكتفى في صدق المفهوم بسلب الحكم المنطوق عن بعض أفراد المفهوم ، وهو يتحقق هنا في الكلب والخنزير وان كان منعه لا يخلو من منع للعرف ، لكنه لا يخلو من وجه ، ومع أن الخارج أضعاف الداخل بمراتب كثيرة على تقدير أخذه مستنداً لما في السرائر

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الأسار - حديث ٢

والمهذب والمبسوط ، بل لادلالة فيه على النجاسة ، كما ادعاه ابن إدريس ، ولا منع سائر الاستعمال على دعوى غيره ، مضافا الى أن غير الأكل من المسؤول عنه خارج ، وهو الطيور على دعوى التهذيب وغيره ، فكيف يراد به ضابطاً في المفهوم والمنطوق - معارض بنيره مما هو معتضد بالشهرة العظيمة التي كادت تكون إجماعاً ، بل سمعت حكايته عن بعضهم ، وهو صحيح البقباق (١) قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) « عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيول والبغال والوحش فلم أترك شيئاً إلا سألت عنه ؟ فقال : لا بأس به ، حتى انتهيت إلى الكلب ، فقال رجس نجس » الى آخره . ومرسل الوشا عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) « أنه كان يكره سؤر كل شيء لا يؤكل لحمه » وخبر ابن مسكان عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : سألت « عن الوضوء مما ولغ فيه الكلب أو السنور ، أو شرب منه جل أو دابة أو غير ذلك أيتوضأ منه أو يغتسل ؟ قال : نعم ، إلا أن تجد غيره فتنزّه عنه » واشتاله على الكلب لا يخرج عنه عن التمسك بغير ذلك ، كما هو محرز في محله ، مع احتمال حمل الكلب فيه على السبع غير الناج والخنزير ، لأنه في الأصل لكل سبع عقور غاب على هذا الناج كما عن صاحب القاموس ، مع معارضته أيضاً على دعوى التهذيب بما دل (٤) على نفي البأس عن سؤر السباع ، بل بما دل (٥) على نفي البأس عن الوضوء بما وقعت فيه الحية والعظاية والوزغ والفأرة ، وبها فيما عدا الفأرة برد على دعواه في الاستبصار إن لم نقل بشمول تعليله ، بل بأخبار السؤر أيضاً الى غير ذلك ، والقصور في السند والدلالة على تقدير وجوده منجبر بما سمعت من الشهرة ، ولا يخفى عليك إمكان الرد ببعض ما ذكرنا أخيراً

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الأسائر - حديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الأسائر - حديث ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الأسائر - حديث ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣

على دعوى البسوط والمهذب ، فالمسألة سليمة الاشكال بحمد الله ، ويأتي الكلام فيما
اختلف في طهارته ونجاسته في النجاسات ان شاء الله
﴿ ويكره سؤر الجلال ﴾ من كل حيوان . والمراد به على ما قيل المتغذي بمذرة
الانسان محضاً الى أن نبت عليه لحمه واشتد عظمه ، فلا يدخل المتغذي بغيرها من
النجاسات ، ولا المتنجسات ولو بمذرة الانسان ، بل ولا من تغذى بها وبغيرها ،
ولتحقيق البحث فيه مقام آخر . وكيف كان فالحكم بالطهارة لطهارة ذي السؤر لما علمت
سابقاً من الملازمة بينهما . مع عموم الروايات الحاكمة بطهارة سؤر الطيور والسنور والدواب
والسباع ونحو ذلك من غير تفصيل فيها بين الجلال وغيره ، وقد اشتمل بعضها على العموم
القوي ، كقوله (عليه السلام) (١) في خبر عمار : « كل شيء من الطير يتوضأ بما يشرب
منه ، إلا أن ترى في منقاره دماً ، فإن رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب »
وما سمعته من صحيحة الباقى ، فالاملاق مع ترك الاستفصال في بعض العموم القوي
في آخر مع الأصل كاف في إثبات المطلوب ، وكون ذلك فرداً نادراً قد يقدح في الأول ،
ولا يقدح في الثاني ، على أن الندرة في بعض الحيوانات ممنوعة ، كالغيران الساكنة
في الخلاء ونحوها ، مع ورود الأدلة بطهارة سؤرها من غير تفصيل ، فما عن الشيخ
في البسوط كما في المختلف والمرتضى وابن الجنيد من المنع من سؤر الجلال مع الحكم بطهارة
ذو السؤر لم يصادف محله . على أن الظاهر من عبارته المحكية عنه على ما في بالي ثبوت
البأس ، وهو أعم من المنع ، وكان دليله ما قدمناه سابقاً ، وقد عرفت ما فيه .

(و) هكذا (ما أكل الجيف) لما تقدم أيضاً من الأصل وطهارة ذي السؤر
والأخبار وغيرها ، فما عن النهاية كما في المختلف من المنع من سؤره لانعرف له وجهاً ،
والاستدلال عليه بالمفهوم مع أنك قد عرفت ما فيه هناك لا يشمل جميع أفراد المقام ،
فانه قد يكون آكل الجيف مأكول اللحم ، على أن المفهوم ظاهر في كونه من حيث

كونه غير مأكول اللحم ، لامن حيث أنه آكل الجيف ، فلا دليل على المنع ، وأضعف من ذلك ما في كشف اللثام من أن كلام القاضي في المذهب يعطي نجاسة السورين ، وبمس أبو علي سور الجلال ، وفي الاصباح نجاسة سور جلال الطيور ، إذ هو كما ترى لا دليل عليه بعد طهارة ذي السور ، بل قد اعترف بعضهم بعدم الوقوف على دليل على الكراهة. فضلا عن المنع ، لكن قد يقال للتسامح فيها بها في الأول من التفصي عن شبهة الخلاف، وظاهر إجماع حاشية الوسائل الذي ستسمعه مع انجباره بالحكي من الشهرة ، وما سمعت من مرسله الوشا أنه كان يكره سور كل شيء لا يؤكل لحمه على فرض إرادة مالا يؤكل لحمه ولو بالعارض ، ومثله المفهوم المتقدم الذي أخذه الشيخ سنداً للمنع ، مضافاً إلى الأمر بالفعل من عرق الابل الجلالة ، كما في خبر هشام بن سالم (١) بل قال في حاشية الوسائل مكتوباً في آخرها أنها منه: « استدل علمائنا على كراهة سور الجلالة بحديث هشام ، ودلالته بينة ، على أنهم أجمعوا على تساوي حكم العرق والسور هنا ، بل في جميع الأفراد ، والفرق إحداث قول ثالث ، وإيضاً فإن بدن الحيوان لا يخلو أبداً من العرق إما رطباً وإما جافاً ، فيتصل بالسور ، فحكمه حكمه ، وعلى كل حال فضعف الدلالة منجبر بأحاديث مالا يؤكل لحمه » انتهى . مع إمكان التأييد بالاعتبار ، سيما إذا كانت المباشرة بالأنفواء لأن منشأ رطوباتها من غذاء نجس وفي الثاني من بعض ما تقدم أيضاً، مع أنه نسب الحكم فيه بالكراهة إلى الأصحاب كما في الحقائق ، ويمكن استفادته أيضاً مما تسمعه إن شاء الله تعالى في الحائض المتهمة ، بل قد يقال باستفادة كراهة كل متهم بالنجاسة منه ، والفرض هنا أنه باشر الماء مثلاً مع عدم اختبار فيه أو منقاره ، ومثله لو اختبر لكن لم نقل بحصول الطهارة بمجرد الزوال ، أو قلنا ولا يمكن قد يبقى أجزاء من النجاسة بحيث لا تراها العين فتأمل .

ومما قدمنا سابقاً من مرسله الوشا والمفهوم يمكن الحكم بكراهة سور كل مالا يؤكل

لحمه ، كما ذكره بعضهم ، بل نسب الى جمهور الأصحاب ، بل قد يؤدي الى كراهته الحكم بكراهة سؤر مكروه اللحم فتأمل ، نعم يمكن أن يقال باستثناء السنور من أكل الجيف وبما لا يؤكل لحمه ، كما في الصحيح « إني لأستحي من الله أن أدع طعاماً لأن الهر أكل منه » وللحكم بأنها من أهل البيت كما في الصحيح الآخر (١) هذا كله إن أريد بأكل الجيف ما من شأنه كما يظهر من بعض ، ويحتمل أن يراد به ما أكل الجيف الذي علم الآن أنه أكل جيفة ، ثم شرب من الماء مثلاً ، والثاني هو الظاهر من عبارة المنتهى ، بل هو صريحها .

هذا كله ﴿ إذا خلا موضع الملاقاة من عين النجاسة ﴾ أو التنجس ، وإلا فينجس الماء ، لكن ظاهر المصنف أنه قيد للأخير ، ويمكن عوده لهما ، وإطلاقه يقضي بالطهارة مع الخسار ولو علم بالمباشرة وإن لم يغيب عن العين ، وفي المعتبر والمنتهى أنه لو أكلت الهرة ميتة أو فأرة ، ثم شربت لم ينجس الماء ، حكى ذلك عن الشيخ ، بل في الذكرى سواء غابت عن العين أو لم تغيب ، قال في المنتهى في المقام : « يكره سؤر ما أكل الجيف من الطير إذا خلا موضع الملاقاة من عين النجاسة » وهو قول السيد المرتضى ، ثم استدلل بالأخبار العامة في استعمال سؤر الطيور والسباع مع أنها لا تنفك عن تناول ذلك ، إلى أن قال : « وهكذا سؤر الهرة وإن أكلت الميتة ثم شربت ، قل الماء أو كثر ، غابت عن العين أو لم تغيب » ثم قال : « وعند الشافعية والحنابلة وجهان ، أحدهما مثل قولنا ، والآخر إن لم تغيب فلما نجس ، وإن غابت ثم عادت فوجهان ، أحدهما التنجيس ، استصحاباً للنجاسة ، والثاني الطهارة ، لاصالة طهارة الماء ، ويمكن أن يكون قد وردت في حال غيوبتها في ماء كثير » وظاهر كلامه أنه ليس لنا إلا وجه واحد وهو الطهارة بزوال العين ، وفي الحدائق أنه المشهور بين الأصحاب ، لكن المنقول عنه في النهاية أنه قوى الوجه الثاني من وجهي الشافعية ، وحكم بالنجاسة مع عدم

الغيبوبة ومعها مع احتمال الولوج في ماء كثير بالطهارة ، بل ظاهر المنقول عنه أنه يحكم بطهارة الماء استصحاباً له ، ولا دلالة فيه على طهارة فيها بالغيبوبة ، مع احتمال الطهارة لعدم التلازم بينهما ، ونقل في الحقائق قولاً بالنجاسة من غير فرق بين ما إذا غابت أو لم تغيب ، احتمال ولو غاب في ماء كثير أولاً ، ولم ينقله غيره عن أحد من أصحابنا ، وامله أراد أحد وجهي الشافعية المتقدم ، وفي المذهب البارع وعن جمع من المتأخرين تعدية الحكم بالطهارة بمجرد الزوال لكل حيوان غير الآدمي ، ولكل نجاسة ومنتجس ، واستحسنه في المدارك .

وكيف كان فأقصى ما يمكن أن يستدل به لذلك إطلاق الروايات (١) بل عمومها لنفي البأس عن أسرار الحيوانات الشاملة لمثل المقام . سجا الحيوانات التي قل ماتفتك عن مباشرة النجاسات كالهرة ونحوها ، مضافاً الى قوله في خبر عمار (٢) : « كل شيء من الطير يتوضأ بما يشرب منه ، إلا أن ترى في منقاره دمًا ، فإذا رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب » وفي الوسائل زاد في التهذيب (٣) « أنه سئل عن ماء شربت منه الدجاجة قال إن كان في منقارها قنر لم تتوضأ منه ولم تشرب وإن لم تعلم أن في منقارها قنراً فتوضأ منه واشرب » قلت : لم أجد هذه الزيادة في التهذيب الذي حضرني . وأنت خير في دلالة الأول على المطلوب ، فانه لا ريب في تناوله لما كان وزال ، وكان وجه دلالة الزيادة ان مفهوم الشرط أولاً يتناول محل النزاع ، لأن المراد بالقنر عينه ، والتصريح بالمفهوم أخيراً لا ينافيه ، بل قد يظهر من قوله (عليه السلام) : إلا أن ترى في منقاره دمًا الى آخره الظاهر في انه لولا الاستثناء كان داخلان غيره من الأجوبة الدالة على طهارة سؤر الحيوانات شاملة لمثل ذلك ، فإذا قال (عليه السلام) مثلاً : لا بأس بسؤر الهرة أو كل ما يؤكل لحمه يتوضأ من سؤره مثلاً يكون شاملاً لما لو سئل عليه نجاسة ، أقصى ما هناك خرج البشارة بعين النجاسة ، فيبقى الباقي ، فلا يقال :

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الأسرار - حديث . ٢ - ٣

حيثئذ هذه الاطلاقات انما هي مسافة لبيان أنفس ذوات الأسار لالعوارضها (١) مع عدم تمامه في الأحوال الغالبة ، بل قد يقال : ان ذلك بالنسبة اليها تأخير البيان عن وقت الحاجة مضافا الى أن الشهرة المدعاة ، بل يمكن دعوى تحصيلها جارية لذلك ، كما نقل عن كثير ذكر حكم الهرة إذا أكلت فأرة أو ميتة ولم تغب وباشرت الماء مع حكمهم على الماء بالطهارة ، واحتمال ان ذلك منهم قد يكون خارجا عما نحن فيه ، لأن حكمهم بالطهارة لعدم العلم بنجاسة الفم للطهارة بالزوال مع ضعفه لا يجري فيها كلها ، بل ولا في البعض فتأمل .

وفي المدارك بعد أن استحسن التعدية السابقة قال : للأصل ، وعدم ثبوت التعبد بغسل النجاسة عنه ، وعن المعالم انه لو فرضنا عدم دلالة الأخبار على العموم فلا ريب ان الحكم بتوقف الطهارة في مثلها على التطهير المأمور شرعا منفي قطعاً ، والواسطة بين ذلك وبين زوال العين يتوقف على الدليل ولا دليل ، قلت : لا ريب ان النظر في أخبار النجاسات يقضي بثبوت قاعدتين ، الأولى انها تنجس كل ما تلاقى به ، ومثلها المتنجسات ، والثانية أن كل متنجس لا يطهر إلا بالغسل بالماء ، بل يكفي في الثانية الاستصحاب ، ولولاها لثبت الاشكال في كثير من المقامات ، نعم قد يقال هنا من جهة الاطلاق ، بل العموم المتقدم ، وإطلاقات الاجماع المنقولة ، مضافا الى الشهرة بين الأصحاب والسيرة القاطعة بين المسلمين مع عموم البلوى ، بل من غسل شيئاً من الحيوانات يحكون أنه من المجانين ؛ ينقدح الشك في شمول القاعدة الأولى للمقام ، فلا يحكم بنجاسة هذه النجاسات لأبدان الحيوانات ، وتكون من قبيل البواطن ، فلا تنفعل بملاقاة النجاسات ، بل إن كانت عين النجاسة موجودة كان الحكم مستنداً اليها ، وإلا فلا ، بل في الحقيقة يرجع الى هذا قولهم انها تطهر بزوال العين عند التأمل ، وان (١) فاذا قال لا بأس بسؤر الهرة فلا يستفاد منه إلا طهارة ذات الهرة ، فلا بأس من حيث كونها مرة ، ولا تعرض فيه لما لو تنجست من خارج . (منه رحمه الله)

كان ظاهره لا يخلو من تسامح ، ولعل ماصدر من صاحب المعالم يرجع الى الشك في شمول القاعدة الثانية ، لكنه لا يخلو من إشكال ، لمعارضة الأصل حينئذ بالاستصحاب ، ولعله لما ذكرنا أشار السيد المهدي في منظومته ، فقال :

واجعل زوال العين في الحيوان * طهراً كذا بواطن الانسان

ثم الظاهر من القائلين بالاكْتفاء بالزوال من غير اشتراط الغيبة أنه لا إشكال عندهم في حصول الطهارة بها ، إلا انها ليست شرطاً ، لكن لو كانت عين نجاسة على بدن الحيوان ثم غاب وبعد ذلك باشر مائماً فهل يحكم بالنجاسة ، استصحاباً ببقاء العين ، أو الطهارة ، لكون الغيبة من المطهرات لاحتمال المطهر ولو زوال العين الذي اكتفينا به في طهارة الحيوان ؟ قد يقال : بالأول ، وظاهر التسالم هنا على الغيبة أنها هو بمسند الحكم بزوال العين ، وان اختلف في أنه هل يشترط الغيبة لعدم الاكتفاء بالزوال ، أو يكتفى به ؟ فلا حاجة اليها ، بل هو الظاهر من اشتراطهم الخلو من عين النجاسة بعد العلم بمباشرة لها ، ويحتمل قويا الثاني ، إذ الظاهر أنه لا إشكال عندهم في كونها من المطهرات في الحيوان وان وقع الاشكال فيها في الانسان ، فحينئذ يكتفى باحتمال حصول الطهارة له ، كل على مذهبه فيها ، فمن اكتفى بالزوال يكفي عنده احتمال ، ومن لا يكتفى به لا بد من احتمال غيره .

وكيف كان فلا تلازم بين القول بالطهارة بالزوال وبين الغيبة من المطهرات ، فقد تسلم الأولى ، وتمنع الثانية ، كما لعله الظاهر من بعضهم وإن كان الأقوى خلافه لقيام كثير من الأدلة السابقة على الطهارة بالزوال على حصول الطهارة بالغيبة ، فتأمل جيداً ، فإن التحقيق الثاني ، لأن استصحاب بقاء العين لا يقضي بثبوت الاصابة التي هي حكم من الأحكام العرفية ، فالنتيجة بقاء الآخر ولو مائماً على الطهارة التي لا يحتاج استصحابها الى حكم آخر ، نعم لو قلنا بتنجس الحيوان بملاقاة النجاسة واعتبرنا في

طهارته زوال العين كما هو مقتضى قولهم تطهر بالزوال اتجه الحكم بالنجاسة لامتلاقة الحيوان الذي كان عليه نجاسة ولم يعلم زوالها ، ولعل هذا هو الثمرة من قولنا بعدم قبول بدن الحيوان النجاسة كالحيوان وبين القول بها والطهارة بالزوال ، هذا كله من هذه الجهة ، وأما بناء على ظهور النصوص في الحكم بالطهارة لمجرد عدم امتلاقة عين النجاسة وإن كانت موجودة سابقاً ولو لاحتمال الزوال وإن لم نعتبره فهو موافق لما ذكرناه من أن التحقيق الثاني . وعلى كل حال فهل المراد بالزوال ما يشمل الجفاف لمثل ما إذا كانت النجاسة من قبيل الماء وإن أفادت خشونة أو نخباً لما كانت عليه ، أو أن ذلك دليل على بقاء العين . نعم لو كانت النجاسة من قبيل الدم ونحوه فزوال العين فيه عبارة عن ذهابه ؟ وجهان ، بل الشهيد في الذكرى كلام في غير المقام قد يشعر بالخلاف في المسألة ، قال : « فيما لو طارت الذبابة عن النجاسة الى الثوب أو الماء فعند الشيخ عفو ، واختاره الشيخ نجم الدين المحقق في الفتاوى ، لمسر الاحتراز ، ولمسند المجرم ببقائها ، لجفافها في الهواء ، وهو يتم في الثوب دون الماء ، إذ ظاهر قوله وهو يتم الى آخره أنه لا يكفي بالجفاف في حصول الطهارة ، أو أنه لا يكفي باحتمال زواله وإن كان الظاهر الأول ، وإلا لم يثبت الفرق بين الثوب والماء . ولها وجه آخر فتأمل ، فان التحقيق في أصل المسألة كون المدار على صدق وجود عين النجاسة مع الجفاف وعدمه ، فان كان نجس الملاقى ، وإلا فلا ، وأما الخلاف في الذباب ونحوه فهو من فروع المسألة السابقة التي عرفت كون التحقيق طهارة الجسم الآخر ، من غير فرق بين الماء وغيره من المائعات وبين الثوب ونحوه . الاستصحاب السالم من معارضة غيره ، ولظاهر النصوص والسيرة والمسر والخرج وغير ذلك ، وأما الكلام في طهارة الآدمي بالغيبه فيأتي ان شاء الله في المطهرات .

(والخائض) المحكوم بحيضها (التي لا تؤمن) على المحافظة عن مباشرة النجاسة ، كما هو الظاهر من عبارة السرائر في الأطعمة والمنقول عن غيره ، لكن الأشهر في التقييد

للمتهمة وإن كان ليس في الأخبار ذكر للاتهام ، بل الموجود فيها أنه لا بأس بالوضوء من فضلها إذا كانت مأمونة كما تسمعه ان شاء الله تعالى ، ومن هنا قال في المدارك : « إن ما ذكره المصنف أولى ، لأن النص إنما اقتضى انتفاء الكراهة إذا كانت مأمونة ، وهو أخص من كونها غير متهمة ، لتحقيق الثاني في ضمن من لا يعلم حالها دون الأول ، الى أن قال : فإن المتبادر من المأمونة من ظن تحفظها من النجاسات ، ونقيضها من لم يظن بها ذلك ، وهو أعم من المتهمة والمجهولة » .

قلت : لكن قد يقال : ان الأمر على خلاف ما ادعاه ، اهدم صدق غير المتهمة على مجهولة الحال . بل هذه العبارة لا يقال إلا بعد اختبار حالها ومعرفة . فيصدق عليها حينئذ انها غير متهمة وانها مأمونة ، كما يقال : فلان غير متهم على دينه أي بعد اختباره ، دون من لا يعرف حاله ولو لكونه من بلد أخرى . كما هو واضح ، فحينئذ متى صدق عليها انها غير متهمة صدق عليها أنها مأمونة ، ومتى صدق عليها أنها غير مأمونة صدق عليها انها متهمة ، نعم هما لا يصدقان على مجهولة الحال ، وكان يدم التعرض له لأنه قل ما تحصل المساورة مع حائض مجهولة الحال . بل الغالب عدم معرفة كونها حائضاً ، كما ان الغالب معرفة كونها مأمونة أولاً مع العلم بحيضها . لكونها حينئذ زوجة مثلاً ، فيكون أنه لا يعرف انها حائض ، أو انه إذا عرف حيضها يعرف حالها . فصار حاصل الرد إما بتسليم ان المأمونة من ظن تحفظها عن النجاسة لمكننا نمنع كون المفهوم شاملاً للفردين وإن كان ذلك مقتضى النقيض ، إلا أن الفهم العرفي على إرادة مظنونة العدم دون مجهولة الحال ، أو يقال : انا نمنع أخذ الظن في المأمونة ، بل المراد منها المتحفظة عن النجاسة واقعاً ، فتارة يظن ، وتارة يقطع . وغير المأمونة غير المتحفظة في الواقع . وعلى كل حال فمجهولة الحال لا يحكم عليها بشيء . وإن كان الواقع لا يخرج منها ، كما يرشد اليه قول ابن إدريس في السرائر ان المتهمة التي لا تتوفى من النجاسات ،

وقول أبي عبدالله (عليه السلام) (١) : « ان سؤر الحائض لا بأس ان يتوضأ منه إذا كان تفسل يديها » إذ لا واسطة بينهما قطعاً ، مع انه يرجع الى المأمونة وغيرها ، فالتجبه حينئذ أنه لا يحكم على المجبولة بكراهة ولا عدها بالخصوص ، وما يقال : ان الشارع اشترط في نفي الكراهة كونها مأمونة يدفعه أنه كما اشترط ذلك في النطوق اشترط في المفهوم كونها غير مأمونة ، نعم قد يقال : ان الروايات قد نبت عن الوضوء بسؤر الحائض مطلقاً ، أفصى ما هنالك خرجت المأمونة عن هذا الاطلاق ، فيبقى الباقي ، مع أن فيه بحثاً ذكرناه في غير المقام وإن كان هو لا يخلو من قوة ، بل قد يقال : بعدم الكراهة في الحكم الظاهري ، لاحالة البراءة ، واستصحاباً لحال الماء ، فان احتمال المأمونية كاف في جريانه ، وليس من الاستصحاب المثبت ، إذ ليس المقصود منه إثبات المأمونية ، كما ان كون الشرط لعدم الكراهة أمراً وجودياً وهو المأمونة غير قادح في ذلك ، بل يكون حينئذ كاحتمال الكرية في حفظ طهارة ما لا يعلم حاله هل هو كراً أو لا فتأمل .

وعن بعضهم كالشيخ في البسوط وعلم الهدى في المصباح أنهما أطلقا الحكم بكراهة سؤر الحائض من غير تقييد ، وكأنه للأخبار (٢) للمعتبرة المستفيضة الناهية عن الوضوء بسؤر الحائض من غير تقييد ، وهي كثيرة ، لكن فيه أنها لا تعارض المقيّد ، كما بين في محله ، بل قول أبي الحسن (عليه السلام) (٣) في خبر علي بن يقطين في الرجل يتوضأ بفضل الحائض : « إذا كانت مأمونة لا بأس » وقول أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) لما سأله العيص بن القاسم على ما عن رواية الشيخ له عن سؤر الحائض : « توضأ منه وتوضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأمونة ، وتفسل يديها قبل أن تدخلها الاناء » الى آخره والمناقشة باحتمال جعل القيد للأخير ، كما في رواية الكليني مع انه أضبط ، فان فيها « لا يتوضأ

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الآسار - حديث ٩ - - - ٥

(٤) الاستبصار - الباب - ٧ - حديث ٢

من سؤر الحائض وتوضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأونة ، الى آخره مدفوعة بأنها غير ممكنة ، لاشتمالها على الأمر بالوضوء من سؤر الحائض . وبدون التقييد لامعنى له . نعم قد يقال ان رواية الكليني لارديها على الشيخ والرفعى ، بل هي دليل لها ، إذ هي صريحة أو كالصريحة في عدم اعتبار القيد . وفيه بعد التسليم انه لاريب في رجحان الأول ، لأن هذه الرواية مع أن الشيخ قد رواها كما سمعت ، مارة بما سمعت من خبر ابن يقطين المعتضد مع الأصل بالشهرة العظيمة بين الأصحاب ، وبما رواه عن الصادق (عليه السلام) « ان سؤر الحائض لا بأس أن يتوضأ منه إذا كانت تغسل يديها » فلا ريب أن الأقوى ما عليه المشهور ، لكن ظاهر الاصحاب أن المكروه من الحائض المتهمة مطلق السؤر الشامل للوضوء وغيره . والأخبار لا تدل على ذلك ، انهيها عن الوضوء ، بل قد اشتمل بعضها على الاذن بالشرب منه ، والنهي عن الوضوء به ، كما في رواية عنبة (١) ورواية الحسين بن أبي العلاء (٢) ورواية على بن جعفر (عليه السلام) (٣) ورواية أبي هلال (٤) . ومن هنا استشكل بعض متأخري المتأخرين في ذلك ، ولعل وجهه - بعد كونه مكروهاً يتسامح فيه . وأنه كالمتمنع عايه في المقام ، بل هو كذلك - ما يظهر من تعليق الحكم على المأمونية وجوداً وعدمها من التعليل ، خصوصاً مع كونها من الأوصاف المناسبة ، فيتعدى حينئذ لمطابق السؤر ، مع أنه لو كان الحكم خاصاً بالوضوء مع الاذن في غيره لجاء الفساد اليه لو كانت المباشرة بأعضاء الوضوء ، واحتمال التعبد بعيد عن الفهم ، والاذن بالشرب في تلك الأخبار مع النهي عن التوضؤ به لا ينافي الكراهة فيه بعد حمل النهي عن التوضؤ على شدة الكراهية ، فهذا مع انجباره بفهم الأصحاب وكون الحكم مما يتسامح فيه كاف في إثبات المطلوب ، بل منه يمكن استفادة الكراهة لكل منهم بمباشرة النجاسة ، كما يظهر من أطعمة السرائر

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الأسائر - حديث ١ - ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الأسائر - حديث - ٤ - ٨

وماعن الفتنة ، بل عن بعضهم التصريح به ، وهو جيد ان لم يكن ماثراً للوسواس ، وعلى كل حال لا يبعد إلحاق المستحاضة والنفساء بها ، بل والجنب ، لما سمعت من خبر العيص ، سيما على ما عني الكافي ، هذا كله بعد البناء على الكراهة ، كما هو المتفق عليه في الظاهر . والعبارة المحكية عن المنع ليست صريحة في الخلاف ، بل ولا ظاهرة ، إذ ليس فيه إلا قوله : « لا أتوضأ بسؤر الخائض » وهو غير ظاهر في ذلك وإن كان النهي حقيقة في التحريم ، لكن الصدوق في الغائب يعبر عن الحكم بلفظ الرواية ، وأما المحكي عن التذريب والاستتصار فإنه وإن كان قد اشتمل على قوله لا يجوز الظاهر في الخلاف . لكن ظاهر كلامه ان هذا ما يقتضيه الجمع بين الأخبار ، ولذلك قال بعده من غير فاصلة : ويجوز أن يكون المراد بها ضرباً من الاستحباب ، واستند في ذلك إلى رواية أبي هلال ، لا شتمها على قوله لأحب أن أتوضأ منه ، فتأمل ، وكيف كان فهما غير مخالفين ، وعلى تقديره فقير قاضين .

(و) لا منع في (سؤر البغال والحبر) إجماعاً . كما في غيرهما من ما كول اللحم ، نعم بكرة سؤر البغال والحبر . كما هو المشهور نقلاً وتحصيلاً . كالخيل أيضاً ، وربما زيد الدواب ، بل كل ما بكرة منه ، كما صرح به بعضهم ويظهر من آخرين ، لتعليقهم الكراهة في المقام بكراهة اللحم . بل يستدل منه ان ذلك من المسلمات ، وعلى كل حال فاعل الحكم بالكراهة مسكان التمسح في هذا الحكم ، والاحتياط الذي يحسنه العقل ، والشبهة . مع أن السؤر غالباً إنما يكون بالغنم ، وفضلاته تابعة للحكم بالكراهة ، كما قيل ، مع إشعار بضمرة سماعة (١) بكراهة غير الابل والبقر والغنم . سألته هل يشرب سؤر شيء من الدواب ويتوضأ منه ؟ فقال : أما الابل والبقر والغنم فلا بأس ، وخبر ابن مسكان عن الصادق (عليه السلام) (٢) سألته عن الوضوء مما ولسغ الكلب فيه

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الأسار - حديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الأسار - حديث ٦

والسنور ، أو شرب منه جل أو دابة أو غير ذلك ، أبتوضاً منه أو يغتسل ؟ قال نعم ، إلا أن تجد غيره فتتزه عنه » ولا قائل بالفصل هنا بين الوضوء وغيره ، بل قد يستفاد مما دل على كراهة سؤر ما لا يؤكل لحمة أن اللحم له مدخلة في السؤر ، كما يشعر به قوله (عليه السلام) (١) في الإبل الجلجلة « لا تأكلوا لحومها ، وإن أصابك من عرقها فاغسله » . بل قد يقال : بدخول مكروه اللحم فيما لا يؤكل لحمة أن أريد به غير المأكول عادة ، لأن الغالب فيه أنه ليس مأكولاً عادة ، مضافاً إلى ظهور أخذ مثل ذلك في الاستدلال من جملة من الأساطين في أنه من المسلمات ، لكن للأصل ، ونفي البأس في صحيح جميل (٢) عن الوضوء والشرب بسؤر الدواب والغنم والبقر ، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) في خبر عبد الله بن سنان : « لا بأس أن يتوضأ مما شرب منه ما يؤكل لحمة » ومما من صحيح البقباق (٤) وقول الصادق (عليه السلام) (٥) في خبر عذافر : « نعم اشرب منه وتوضأ بعد أن سألته عن سؤر السنور والشاة والبقر والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع » إلى غير ذلك من الروايات ، بل قد يشعر قوله (عليه السلام) « كل ما يؤكل لحمة يتوضأ من سؤره ويشرب » بعدم الكراهة لحل المفهوم فيها على الكراهة ، لا على ما قاله الشيخ ، وكذلك قوله « كان يكره سؤر كل شيء لا يؤكل لحمة » مع ضعف جميع ما سمعته أولاً ، سيما مفهوم المضمرة ، مع اشتغالها على البقر الشامل للجاموس مع كراهة لحمة ، بل ولحم غيره في البقر أيضاً اختار بعض المتأخرين عدم الكراهة ، بل لعلة الظاهر من المقنعة ، لقوله « ولا بأس بالوضوء من فضلة الخيل والبغال والحمير والإبل والبقر والغنم وما شرب منه سائر الطير إلا ما أكل الجيف فإنه يكره الوضوء بفضلة ما شرب منه » فإن استثناءه يقضي بأن مراده بنفي البأس ما يشمل

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الأسار - حديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الأسار - حديث ٤ - ١

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب الأسار حديث ٤ - ٦

المكروه ، بل قد يدعى ظهوره في نفسه بذلك ، لكونه من قبيل النكرة في سبيل النبي ، كما هو مبنى الاستدلال بما سمعت من الروايات المتضمنة لنفي البأس ، بل هو مبنى الاستدلال على الكراهة ايضاً بمفهوم مضرة سماعة المتقدمة ، إلا أنه قد يقال : ان نفي البأس ظاهر في إرادة الاذن الذي لا ينافي الكراهة ، فلا حجة حينئذ فيما سمعت من الأخبار ، بل قد يحمل كلمات بعض المتقدمين غير المفيد على ذلك ، فانهم اقتصروا على نفي البأس ، بل قد يقال : ان ذلك أولى ، لكون البأس في اللغة كما قيل انما هو العذاب ، فلا دلالة فيه إلا على نفي الحرمة ، وان كان الحق ان موارد استعماله في الأخبار مختلف ، لكن على كل حال لا يصلح لمعارضة ما يدل على الكراهة ، فالأقوى الأول ، ومراد المصنف بالحير الأهلية دون الوحشية لتبادرها ، مع عدم كراهة الوحشية كما قيل .

(و) يكره سؤر (الفأرة) كما في التحرير والقواعد والذكرى وعن الوسيلة والذهب والجامع ، وهو الأقوى ، خلافاً لما يظهر من المقنعة والتهديب في باب تطهير الثياب ، كما عن النهاية والبسوط فيه أيضاً من وجوب غسل ما تلاقى به برطوبة ، ومثله للمنقول عن الفقيه ، مع أن المحكي عن النهاية في المقام « إذا وقعت الفأرة والحية في الاناء وشربنا منها ثم خرجنا لم يكن به بأس ، والأفضل ترك استعمالها » وتقدم سابقاً كلامه في البسوط ايضاً « لا بأس فيما لا يمكن التحرز منه من حيوان الحضر ، مثل الهرة والفأرة والحية » واحتمال الفرق بين الموضعين في غاية البعد ، كاحتمال القول بوجوب الغسل خاصة تعبداً ، مع أن المحكي عنه في البسوط في باب التطهير التعدي الى غير ذلك من وجوب إراقة الماء إذا باشرته ، وان قال بعد ذلك : « وقد رويت رخصة في استعمال ما شربت منه الفأرة في البيوت والوزغ ، أو وقفاه وخرجا حينئذ ، لأنه لا يمكن التحرز من ذلك » .

وكيف كان فلا ريب أن الأقوى خلاف ما ذكروا ، للأصل ، ولقول الصادق (عليه السلام) (١) في صحيح الأخرج عن الصادق (عليه السلام) : « في الفأرة تقع في السمن والزيت ثم تخرج منه حياً فقال : لا بأس بأكله » وقول الكاظم (عليه السلام) (٢) في صحيح علي بن جعفر حيث سأل « عن فأرة وقعت في حب دهن فأخرجت منه قبل أن تموت أنبيعه من مسلم ؟ قال نعم ، ويدهن منه » إلى غير ذلك من الأخبار العامة والخاصة التي يأتي ذكرها في النجاسات إن شاء الله تعالى التي منها ما علق الحكم بالاجتناب على ميتتها ، كما تسمع إن شاء الله تعالى مع بيان ضعف ما يعارضها ، وخلافا لما يظهر من المعتبر والمنتهى من نفي الكراهة لقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) : « إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول : لا بأس بسور الفأرة إذا شربت من الاناء ان يشرب ويتوضأ منه » ونفي البأس في غيره أيضاً ، كما سمعت من الأخبار السابقة ، وهو - مع كونه موثقاً ومعارضاً لذكرناه فيما لا يؤكل لحمه ، وعدم صراحته في ذلك ، لما تقدم سابقاً في نفي البأس - معارض بما رواه (٤) في الوسائل عن محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن شعيب بن واقد عن الحسين بن زيد عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) في حديث الناهي « ان النبي (صلى الله عليه وآله) نهى عن أكل سور الفأرة » وما يشعر به قول الكاظم (عليه السلام) : (٥) في صحيح أخيه قال : سألت « عن الفأرة والكلب إذا أكل من الخبز أو شماه ؟ قال : يطرح ماشماه ، ويؤكل ما بقي » وقوله (عليه السلام) أيضاً (٦) في صحيح أخيه الآخر ، قال : سألت « عن الفأرة الرطبة قد وقعت

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الأطعمة المحرمة - حديث ١

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأسار - حديث ١ - ٢ - ٧

(٥) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب النجاسات حديث ١

(٦) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب النجاسات حديث ٢

في الماء يمشي على الثياب ، أيسل فيهما ؟ قال اغسل ما رأيت من أثرهما ، بناء على تنزيل الأمر فيهما على الاستحباب ، وإن تركه مكروه ، أو أنه يستفاد منه في خصوص المقام ذلك ، سيما من قوله بطرح ، لأنه أمر بالترك ، وهو معنى انتهى عن الفعل ، أو لأنه لا قائل بالاستحباب مع عدم الكراهة ، وفيه أنه الظاهر من عبارة النهاية المتقدمة أو لأن ظاهر كلامها أي المعتبر والنتهي في الرجحان ، فلاحظ وتأمل ، كل ذلك مع كون الحكم مما يتسامح فيه ، واعتضاد ما سمعت بالشبهة المحكية ، مع أن فيه خروجاً من شبهة الخلاف ، وهو مقتضى الجمع بين الأخبار ، كما سمعت وتسمع إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

﴿و﴾ لا خلاف فيما أجد في عدم النع من سؤر ﴿ الحية ﴾ بالخصوص مع عدم الموت ، لكن قد تدخل في كلام من منع من سؤر ما لا يؤكل لحمه ، وفيه ما عرفت ، مضافاً إلى ما سمعته بالخصوص في المقام ، نعم يكره سؤر الحية كما في التحرير والقواعد والارشاد وظاهر الذكرى وعن الدروس والبيان والروض ، وهو التقول عن الشيخ وأتباعه ، لكن عبارته المحكية عنه تدل على أفضلية الاجتناب ، ويظهر من المعتبر والنتهي كهرج المدارك عدم الكراهة وعدم أفضلية الاجتناب ، لنفي البأس في صحيح علي بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) (١) سأله « عن العظاية والحية والوزغ يقع في الماء فلا يموت أيتوضأ منه للصلاة ؟ فقال : لا بأس به » وهو مع عدم صراحته في ذلك كما عرفت معارض بما تقدم سابقاً فيما لا يؤكل لحمه ، وبما رواه أبو بصير (٢) سألت أبا عبد الله (عليه السلام) « عن حية دخلت حياً فيه ماء وخرجت منه ؟ قال إذا وجد ماء غيره فليهرقه » ولعله للأمر بالاهراق عبر الشيخ في النهاية بأفضلية ترك الاستعمال ، لا بالكراهة لكن قد يقال بمعونة ما ذكرنا فيما لا يؤكل لحمه وفتوى من عرفت هنا : يستفاد منه

(١) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب النجاسات - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الأسأر - حديث ٣

الكراهة ان لم نقل بظهوره في نفسه في ذلك ، مع أن الحكم مما يتسامح به ، والأم سهل ،
 ﴿و﴾ كذا يكره سؤر ﴿ ما مات فيه الوزغ والعقرب ﴾ ولا يمنع على المشهور بين
 الأصحاب نقلاً وتحصيلاً ، خلافاً لما يظهر من المقنعة في باب تطهير الثياب حيث أوجب
 غسل ما يلاقيه الوزغ برطوبة ، كما عن النهاية أيضاً فيه وفي المقام ، قال : « كل ما وقع
 في الاناء ومات فيه مما ليس له نفس سائلة فلا بأس باستعماله ذلك الماء ، إلا الوزغ
 والعقرب خاصة ، فانه يجب إهراق ما وقع فيه وغسل الاناء » إلى آخره ، وظاهره فيما
 إذا مات في الاناء الوزغ والعقرب لافياً إذا خرجا حين ، ولعله يستفيد الشمول من مجموع
 العبارتين ، ولذا نقل عنه في المعتبر والمنتهى أنه منع من استعمال ما وقع فيه الوزغ وان
 خرج حياً ، كما عن الصدوق حيث قال : « إن وقع وزغ في إناء فيه ماء أهريق ذلك الماء » .
 وكيف كان فالأقوى الأول ، الاصل بمعانيه ، وما في صحيح علي بن جعفر
 المتقدم في الحية وفي خصوص العقرب قول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر هارون
 ابن حمزة الغنوي سأله « عن الفأرة والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء ، فيخرج حياً ،
 هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ منه ؟ قال : ليسكب منه ثلاث مرات ، وقليله
 وكثيره بمنزلة واحدة ، ثم يشرب منه ويتوضأ منه ، غير الوزغ ، فانه لا ينتفع بما
 يقع فيه » وقول الكاظم (عليه السلام) (٢) في خبر أخيه علي بن جعفر (عليه السلام)
 المروي عن قرب الاسناد سأله « عن العقرب والخنفساء وأشباههم فيموت في الجرة
 أو الدن يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا بأس به » وقد يستدل عليها بقول الصادق
 (عليه السلام) (٣) في خبر ابن مسكان : « كل شيء سقط في البئر ليس له دم مثل العقارب
 والخنفساء وأشباه ذلك فلا بأس » وقوله (عليه السلام) (٤) أيضاً : « لا يفسد الماء إلا ما كانت

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الأسار - حديث ٤

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الأسار - حديث ٥ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الأسار - حديث ٤

له نفس سائلة، وقوله أيضاً: (١) بعد أن سئل « عن الخنفساء والذباب والجراد والفملة وما أشبه ذلك يموت في البئر والزيت والسمن وشبهه قال: كل ما ليس له دم فلا بأس به » والمراد ما لا نفس له سائلة، مضافاً إلى ما سمعته فيما لا يؤكل لحمه، وإلى ما تسمع من الاجتماعات الآتية في المسألة الثانية على أن ما لا نفس له سائلة لا يفسد الماء ولا المائع، اللهم إلا أن يقال - من جهة تقارب ما بين المسألتين - مع نقل ناقل الاجماع خلاف الشيخ - أن المراد بالاجماع في غير الوزغ والعقرب، لكن في السرائر في آخر بحث منزوحات البئر فإذا مات فيها عقرب أو وزعة فلا ينجس، ولا يجب أن ينزح منها شيء بغير خلاف من محصل، ولا يلتفت إلى ما يوجد في سواد الكتب من غير واحد، أو رواية شاذة ضعيفة مخالفة لأصول المذهب، وهو أن الاجماع منعقد أن موت ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء ولا المائع بغير خلاف بينهم.

وكيف كان فدلّل الشيخ في الوزغ ما سمعت من رواية الغنوي، بل رواية عمار عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال: سئل « عن العظاية تقع في اللبن؟ قال: يحرم، وقال: إن فيها السم » بناء على أن العظاية من الوزغ، لكن عن مجمع البحرين أن العظاء ممدوداً دوية أكبر من الوزغ، الواحدة عطاء وعظاية، وعليه يخرج عن محل النزاع، بل لا أجد قائلًا به، نعم عن اللقنعي أنه أفتى بضمونه، وعلى العقرب ماورد (٣) من الأمر بالاراقة في خبر أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) سأله « عن الخنفساء تقع في الماء؟ قال: لا بأس به، قلت: فالعقرب؟ قال: أرقه » وقول الصادق (عليه السلام) (٤) في خبر سماعة بعد أن سأله « عن جرة وجد فيها خنفساء قد مات؟ قال: ألقه، وتوضاً منه، وإن كان عقرباً فأرق الماء، وتوضاً من

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الأسار - حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الأطعمة المحرمة - حديث ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الأسار - حديث ٥ - ٦

ماء غيره » وفي الجميع - بعد الغض عما في السند ، وظهور رواية عمار السابقة في أن المنع من جهة السم لا من جهة النجاسة ، وعليه يحمل الأمر بالاراقة ، مع أنه لا دلالة بالأمر بالاراقة على التنجيس من دون جابر - أن المتجه بعد ما عرفت والموافق لأصول المذهب حمل الأمر الوارد في الخبرين على الاستحباب ، وقوله (عليه السلام) : « غير الوزغ فإنه لا ينفع بما يقع فيه » على الكراهة ، ولعل الأصحاب استفادوا الكراهة في العقرب من الأمر بالاراقة التي تجري مجرى التنجيس ، أو لأن كل أمر بالترك يستفاد منه ذلك ، إذ هو معنى النهي عن الفعل ، أو للبناء على أن ترك المستحب مكروه ، لكن قد يظهر من المصنف اختصاص الكراهة أولاً بالموت دون المباشرة مع الحياة ، بل وبالموت في الماء ، أما لو مات خارجاً ثم وقع فيه فلا ، والظاهر خلافه فيها ، لما عرفت من أن قوله غير الوزغ إلى آخره ظاهر في الحي ، كما يظهر من صدر الرواية ، مضافاً إلى ما سمعته سابقاً من كراهة كل ما لا يؤكل لحمه ، مع أن فيه أيضاً خلاصاً عن شبهة الخلاف ، لأن خلاف الشيخ في الوزغ ليس خاصاً بالميت ، مع أن خبر أبي بصير في العقرب غير ظاهر الخصوصية بالموت ، نعم قد يستشكل بالنسبة للميت في غير الماء الواقع فيه ، بل لا إشكال فيه ، لكونه مع تناول بعض الأدلة من المعلوم أنه لا خصوصية للحياة ، بل الأمر بالعكس فكان ما يظهر من غير المصنف من تعميم الكراهة في الوزغ أقوى ، وأما العقرب فلم أظفر بمن عبر بغير عبارة المصنف فيه ، والأقوى الكراهة مطلقاً أيضاً ، لما سمعت من الأدلة على ما لا يؤكل لحمه ، مضافاً لما فيه من السم ، وللتخلص من شبهة الخلاف فيه ، فإني إن إطلاق بعضهم أقوى ، ثم أن قول الشيخ ومن تابعه بالمنع محتمل أمرين ، الأول الحكم بالنجاسة ، والثاني الوجوب في خصوص ما ذكر تبعداً ، والأول هو الذي فهمه منه بعضهم ، وعلى أي حال فضعفه واضح .

﴿ وينجس الماء ﴾ القابل للانفعال بملاقاة النجاسة ونحوه من المائعات إجماعاً ﴿ يموت الحيوان ذى النفس السائلة ﴾ أي الدم المجتمع في العروق الخارج مع قطع شيء منها بقوة ودفع ، لارشعاً كالسمك ﴿ دون ما لا نفس له ﴾ سائلة ، لما سمعت من

الأخبار الدالة عليه ، وفي المنتهى اتفق علماؤنا على أن ما لا نفس له سائلة من الحيوانات لا ينجس بالموت ، ولا يؤثر في النجاسة ما يلاقيه من الماء وغيره ، وفي المعتبر أنه مذهب علمائنا أجمع ، وقد سمعت ما في السرائر ، ويأتي تمام الكلام في النجاسات إن شاء الله. ﴿ وما لا ﴾ يكاد ﴿ يدركه الطرف من الدم ﴾ خاصة دون باقي النجاسات ﴿ لا ينجس الماء ﴾ دون باقي المائعات ﴿ وقيل ينجسه وهو الأحوط ﴾ بل الأقوى ، وفاقا للشهور بين الأصحاب شهرة لا تنكر دعوى الإجماع معها ، بل لم يحك الأول إلا عن الشيخ في الاستبصار والبسوط مع زيادة التعدي إلى سائر النجاسات في الثاني ، وربما ظهر من صاحب الذخيرة موافقته ، ولا ريب في خطائه ، لما سمعت من أدلة نجاسة القليل ، ومن قاعدة تنجيس هذه النجاسات لكل ما تلاقيه ، وخصوصا موثقة عمار (١) « كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه ، إلا أن ترى في منقاره دما ، فإن رأيت في منقاره دما فلا تتوضأ منه ولا تشرب » بل قيل وصحيح علي بن جعفر (٢) عن أخيه قال : سأله « عن رجل رعف وهو يتوضأ فقطر قطرة في إناءه ، هل يصلح الوضوء منه ؟ فقال : لا » لكن قد يمنع شموله لما نحن فيه ، إلا أنا في غنية عنه بما تقدم ، وبه ينقطع الأصل ، وله بطرح صحيح علي بن جعفر عن أخيه (عليهما السلام) (٣) سأله « عن رجل رعف فامتخط ، فصار الدم قطعاً صفراً فأصاب إناءه ، هل يصلح الوضوء منه ؟ فقال : إن لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس ، وإن كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه » كذا عن الكافي ، وعن التهذيب شيء بالرفع ، أو يحمل على إرادة أنه أصاب إناءه ، ولم يعلم أنه هل أصاب الماء أولاً ، وكون السائل علي بن جعفر ممن لا يناسبه هذا السؤال بدفعه أنه لا مانع من ذلك ، نعم لو علم بمكان إصابته من الإناء التي لا يصل إليها الماء لما حسن السؤال ، وأما إذا علم أنه أصاب الإناء ولم يعلم مكان إصابته إلا أنه فانه حينئذ يحسن

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الأسار - حديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الماء المطلق - حديث ١

السؤال ، لاحتمال كونه من قبيل الشبهة المحصورة ، فينجس الماء حينئذ بصبه من الاناء ونحوه ، أو يقال : إن إصابة النجاسة الاناء كما تتحقق مع العلم بوقوعها في الماء أو في خارجه كذا تتحقق مع انتفاء العلم بأحد الأمرين ، ومعه يحسن السؤال أيضاً ، لاحتمال كونه من الشبهة أيضاً .

وقد يشهد له رواية الرفع ، لكن هذا انما يتم إن قلنا بخروج مثله عن الشبهة ، وإلا فالتجـه الجواب بالعدم حينئذ والأحسن حمل الرواية على إصابة الاناء نفسه مع تشخيص المكان ، إلا أنه يحتمل مع ذلك إصابة الماء أيضاً ، وحسن السؤال حينئذ لكون إصابة الاناء مظنة إصابة الماء ، فأجابه (عليه السلام) أنه ان كان شيئاً يتناوإلا فلا بأس ، لعدم العلم حينئذ ، بل قد يراد بالبين العلم ، هذا كله مما شاة للخصم ، وإلا فلو كانت الرواية نصاً لوجب طرحها في مقابل ما ذكرنا ، وأما ما نقل عن المبسوط فلم نثر له على دليل ، ولعله لالقاء خصوصية الدم ، أو ما نقل عنه من العسر والخرج من التحرز عنه ، وفيه ما لا يخفى ، إذ التعدي من غير مُعدّ ليس من مذهبنا ، ولا حرج ، كما لا يخفى ما في تأييد الذخيرة له بعدم العموم في أدلة القليل ، والعمدة عدم القول بالفصل ، وهو غير متأت هنا ، فيبقى داخلاً في أصل الطهارة وعمومها ، ثم ان ظاهر الاستبصار قصر الحكم في الماء ، كما أن ظاهر استناده الى الحرج في المبسوط التعدي الى غيره ، ولعله هو الذي أشار اليه ابن إدريس ، كما نقل عنه حيث حكى عن بعض الأصحاب أنه لا بأس بما يترشش على الثوب والبدن مثل رؤوس الاير من النجاسات ، لكن قد يشعر حكاية الأصحاب له في الماء القليل باختصاص الحكم به ، كما هو الظاهر من المصنف . ﴿ الركن الثاني في الطهارة المائية وهي وضوء وغسل ، وفي الوضوء فصول ، الأول ﴾ .

﴿ في الأحداث الموجبة للوضوء ﴾

وهي جمع حدث ، وهو لغة وعرفاً الفعل ، وقد يقال بالاشتراك اللفظي على

الأمر الموجبة لفعل الطهارة وعلى الأثر الحاصل منها ، فتقابلة مع الطهارة مقابلة الأضداد ، لا مقابلة لعدم المللثة ، فالخلاق دفعة بالغا كآدم مثلاً لا يحكم عليه بأحدهما ، فما كانت الطهارة شرطاً فيه تجب ، وما كان الحدث مانعاً منه جاز فعله بدونها ، وقد يحتمل أنه يلاحظ في بعض الأحداث معنى الحدئية القوية ، فلو أرسل خشبة أو نحوها في المفعة فأخرج بها شيء من الغائط لا يسمى حدثاً ، ولا ينقض به وضوءه وإن كان الظاهر خلافه كما ستعرف ، والموجبة الثابت عندها الخطاب بالوضوء لولا المانع ، وللوجب في هذا المعنى مرادف للسبب والمقتضي ، كما لا يخفى على المتبحر ، لا مطلق لفظ الموجب في كلامهم ، سواء كان خطاباً واجباً أو مستحباً لنفسه أو لغيره ، وعبر في القواعد بالأسباب ، وفي السرائر بالنواقض ، وكان اختلاف التعبير منشاؤه الأخبار ، فالتعير بالموجبات لقوله (عليه السلام) : (١) « لا يوجب الوضوء إلا من غائط أو بول » إلى آخره والنواقض لقوله (عليه السلام) (٢) : « ليس ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين » إلى آخره ، والأسباب لقوله (عليه السلام) (٣) : « أما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك » .

لكن قيل إن التعبير بالأسباب أولى ، لكونه أعم منها مطلقاً ، لكون السبب عرفاً هو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط الذي دل الدليل على كونه معرّفاً لاثبات حكم شرعي لذاته ، سواء كان الحكم الشرعي وجوباً أو نهيّاً ، وقولنا لذاته لادخال حدث الصبي والمجنون والحائض ، فإن ذاته مقتضية لذلك ، لكن وجود المانع منع من تأثير المقتضي ، وهو لا ينافي السببية عرفاً ، ومن هنا وجب الوضوء مثلاً عند ارتفاعه ، فحدث المجنون حينئذ في حال جنونه سبب ، وأما الموجب فهو الذي يثبت عنده الخطاب الوجوبي ، والناقض المسبوق بطهارة ، ومن المعلوم أن الحدث أعم من ذلك ، لعمدة عند عدم

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٤ - ٥

وجوب المشروط بالطهارة ، وعدم السبق بطهارة ، فكل ناقض وموجب سبب ، ولا عكس ، وأما بين الناقض والموجب فالعموم من وجه ، لصديقهما على الحدث بعد الطهارة في وقت الوجوب ، وصدق الأول على الحدث بعد الطهارة في غير وقت الوجوب ، وصدق الثاني على الحدث الحاصل في وقت الوجوب مع عدم سبق الطهارة ، لكنك خير أنه على ما ذكرنا من تفسير الموجبة يكون مع السبب مترادفاً ، إذ ليس المراد منه الوجوب الشرعي ، بل المراد اللغوي ، فلا يرد شي مما ذكر فيه كما هو واضح ، مع ظهور أن ما ذكره في الموجب والناقض جهة تسمية لا يجب اطراده ، وما ذكره الشهيد (رحمه الله) كما نقل عنه في بيان وجه النسبة بينها كأنه للملاحظة المعنى الوضعي لا لبيان أولوية في التصيير ، وإلا فالكل متحد ، مع أنه يرد عليه صدق الناقض للوضوء على الجنابة ، مع أنه ليس سبباً فيه ، واحتمال كون المقصود سبب الطهارة خلاف الظاهر من كلامه ، وأيضاً لا ريب أن المراد بسببيتها إنما هو صلوحها للتأثير وإن لم يتحقق ، فكذلك الموجب والناقض ، أي الصلاحية للإيجاب والنقض ، ودعوى أن الصلاحية لا تندح في صدق السببية ، بخلاف الموجب والناقض ، لسكون المشتق حقيقة في الحال يدفعها أن صفة الناقضية والموجبية لاحقة لطبيعة الحدث من غير نظر إلى أفرادها ، بل قد يقال : يمنع السببية في مثل الصغير والمجنون ، والخطاب بالوضوء عند ارتفائها إنما هو لكونه شرطاً في مثل الصلاة ونحوها ، لا للحصول السبب في ذلك ، ومن هنا وقع الشك في إيجاب وطء الصبي الغسل لو بلغ ، ففي المقام أولى ، لظهور الأدلة في التسبب للمكلف ، لكن الظاهر أن الإجماع منعقد في المقام على كون خطابها من باب الأسباب ، وإن وقع الإشكال منهم في الجنابة ، ولولا ذلك لا يمكن ما قلناه فتأمل .

ومنه يتضح شي . وهو أنه لا معنى لاطلاق الأسباب والموجبات على هذه الأمور ، بل الموجب والسبب إنما هو الصلاة مثلاً ولذلك يجب الوضوء على فرض

الجزاهر ٤٩

عدم حصول شيء منها لو اتفق ، كما لو خلق الله شخصاً بالغا مثل آدم (عليه السلام) ، وكان إطلاق الأسباب والموجبات لمكان العادة ، وربما قيل ان إطلاق الأسباب والموجبات عليها غير مربوط ، وذلك لأن السبب انما هو الصلاة ، والحدث لما كان مانعاً من الدخول فيها وجب زواله ، فليست هي أسباب وموجبات ، وفيه أن المراد بسببها كونها علامة على الخطاب الشرعي بالوضوء الذي كان سبب الخطاب به الصلاة ، فلا منافاة حينئذ ، وهذه غير المناقشة السابقة منا في سببها ، لرجوعها الى حصول الوجوب بدون هذه الأشياء ، وهو منافي للسببية ، وقد يجاب بأنه لا مانع لجعل ذلك من تعدد الأسباب ، فتكون هذه الأحداث أسباباً ، والشروط بالطهارة سبب فيه أيضاً ، لكنه كما ترى ، نعم قد يقال : ان المراد أينما حصلت تعرف الحكم الشرعي ولو بالخطاب الاستحبابي ، بناء على استحباب الوضوء لنفسه فتأمل ، والأمري في ذلك سهل . والوضوء بضم الواو من الوضأة بالمدة النظافة والنضارة ، وهو في الأصل اسم مصدر ، وبالفتح اسم للماء الذي يتوضأ به ، وعن بعضهم أنها معاً بالضم ، كما عن آخر أنها معاً بالفتح . ﴿ وهي ﴾ أي موجبات الوضوء خاصة ﴿ ستة ﴾ فلا يرد ما يوجب الوضوء والغسل ، كما أنه لا يرد مثل تيقن الحدث والشك في الطهارة ، وتيقنها والشك في السابق منها ، ولا وجدان الماء ، لكون الموجب حقيقة في الجميع هو الحدث ﴿ خروج البول ﴾ ونحوه ولو بالحكم به شرعاً كالبلل الخارج قبل الاستبراء مثلاً ﴿ والغائط والريح من الموضع المعتاد ﴾ إجماعاً محصلاً ومنقولاً ، بل قيل لاختلاف فيه بين المسلمين ، وستة متواترة أو قريبة منه ، والمرجع في هذه الأشياء الى العرف ، وعند الشك يبنى على صحة الوضوء كالشك في أصل الخروج ، ومثلها الشك في أن الخارج من النوع الناقض أو من غير الناقض ، ولا فرق في ذلك بين الخروج في الأثناء أو بعد تمام الوضوء ، فما يخرج من الدبر صحيحاً مثل بزر الخيار والبطيخ ونحو ذلك بمنزلة طوبه مثلاً أو منفرداً ليس من الغائط في شيء عرفاً ، ومثل بعض الأجزاء مثل قشور الماش وبعض أجزاء

الرطب يحتمل قويا أنها ليست منه أيضا ، لا يقال : انه لو كان كذلك لكان كثير من الغائط ليس منه ، لكونه عبارة عن الماء كقول ، لكنه يجعله المعدة أجزاء دقاقا ، لانا نقول المدار على الصدق العرفي ، والتغير له مدخلية ، نعم قد يقال : ذلك في بعض الأشياء التي حدث طبخ المعدة لها لا يخرجها عن الحال الأول خروجاً تاماً ، مع أن الظاهر فيه اعتبار الصدق العرفي أيضاً ، وهو مضبوط فيه وان كان عند التدقيق يحصل الاشتباه في بعض الأشياء ، كما في كثير من معاني الألفاظ العرفية حتى في لفظ الماء والأرض ونحوهما ، ولا معنى للالتزام في الصدق العرفي ، إذ العرف قد يطلق على بعض الأشياء أنها من الغائط إن خرجت ممزوجة بمنيقن الغائطية ، ولا يصدق لو خرجت مستقلة مثلاً ، والضابط ما ذكرناه فيما تقدم ، وفي مثل بعض أجزاء الحقنة والدواء ، وفاسد المعدة التي لا تطبخ معدته غذاءه ، إلى غير ذلك فتأمل .

ويظهر من جملة من الأخبار (١) تقييد الريح النافضة بسماع الصوت ووجدان الريح ، ومن المعلوم عدم اشتراط ذلك ، لاطلاق الأدلة من الاجماع وغيرها ، ومعلومية الارادة بالقييد دفع الوسوسة التي أشير اليها بالروايات (٢) من أن الشيطان يتفخ في دبر الانسان حتى يتخيل أنه قد خرج منه ريح ، ولذلك قال موسى بن جعفر (عليهما السلام) (٣) في خبر علي أخيه كما عن قرب الاسناد لما سأله عن رجل يكون في الصلاة فيعلم أن ريحاً قد خرج فلا يجد ريحها ولا يسمع صوتها : « يعيد الوضوء والصلاة ، ولا يعتمد بشيء مما صلى إذا علم ذلك يقيناً » وكأن المسألة من الواضحات ، وما في المدارك - بعد ذكر خبر زرارة (٤) ومعاوية بن عمار (٥) المشتملين على تقييد الريح بسماع الصوت ووجدان الريح ان مقتضى الرواية ان الريح لا يكون نافضاً إلا مع أحد الوصفين - لعله

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء .

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩ - ٢

(٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٣ .

لا يريد الخلاف في ذلك ، وإلا كان ماقدنا حجة عليه من الإجماع وإطلاق كثير من الأخبار ، مع ظهور القيد فيما ذكرنا ، أو عدم نقض اليقين بالظن ونحوه ، وظاهر إطلاق النص والفتوى عدم اشتراط الاعتقاد في المخرج المعتاد الطبيعي ، كما صرح به بعضهم ، بل عن شارح الدروس دعوى الإجماع عليه ، بل يظهر من الرضا أن إجماع المعتبر والمتنهي عليه وإن كان الظاهر أنه اشتباه ، كما أنه محتمل في عبارة شارح الدروس عدم إرادة الإجماع على ذلك ، فلاحظ وتأمل ، وعليه فلو خرج مرة واحدة وجب الوضوء إذا بلغ مكلفاً ، وعن الروض والمسالك أنه لقلة فائدته لم يتعرض له الأكثر ، وفيه أن الغرض كما يتحقق بما ذكرنا يتحقق بمن خرج من أول أمره من غير المعتاد لسائر الناس مع وجوده له حتى نشأ على ذلك ، ثم بعد وضوئه مكلفاً به اتفق أنه خرج من الطبيعي شيء ، فلعل ترك الأكثر له لا لما ذكر ، بل لاشتراط اعتقاد الخروج ، سيما إذا كان المعتاد غيره من أول أمره ، بل لعل قوله (عليه السلام) (١) في خبر أبي بصير : «انما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك» يرشد إلى اعتقاد الخروج ، وقد يستشكل في شمول الفتوى له أيضاً بحمل المعتاد في كلامهم على كونه في الشخص ، لاعتداداً بالنسبة إلى أغلب الناس وإن لم يكن معتاداً بالنسبة إلى الشخص ، أو على إرادة اعتقاد الخروج ، كالأشكال في شمول الأدلة لانصرافها إلى التعارف ، وهو الخروج معتاداً من المعتاد فتأمل . لا أقل من الشك في الخارج مرة من الموضع المعتاد لأغلب الناس بعد أن كان خروجه من غيره حتى مضى أكثر عمره على ذلك ، لكن قد يستظهر من الإجماع شموله ، وذلك لنقلهم الإجماع في الخروج من المعتاد من غير تفصيل ، مع التفصيل في غيره بالاعتقاد وعدمه ، هذا كله مبني على اختيارهم من الانصراف إلى الفرد الشائع ، وإلا فلي مختار ابن إدريس كما تسمعه فلا فرق ، والظاهر أن المراد بالخروج

المتعارف ، وهو المنفصل ، فلو خرج شيء ثم رجع للخارج بمخرج المعلقة وبدونها فالتجبه عدم النقض ، كما أن الظاهر حصول النقض بمخرج الحيوان أو غيره مع تعلقه بالمعذرة ولو يسيراً ، للصدق ، ويشهد له قول أبي عبد الله (عليه السلام) (١) في حب القرع أنه : « ان خرج متلطخاً بالمعذرة فعليه أن يعيد الوضوء ، وإن كان في صلاته قطع صلاته ، وأعاد الوضوء » وبه يقيد ما دل (٢) على عدم نقض الحيوان الخارج من الدبر ، على أن الظاهر منه عدم النقض من حيث خروجه نفسه ، فهو غير محتاج الى التقييد ، كما يقيد قول الصادق (عليه السلام) (٣) في خبر فضيل « في الرجل يخرج منه مثل حب القرع : عليه وضوء » أو يحمل على التقية ، أو الانكار ، أو الاستحباب ، أو انه يخرج منه قليل من الغائط بقدر حب القرع .

﴿ولو خرج الغائط﴾ أو البول ﴿مما دون المعدة نقض في قول﴾ وان لم يصرمعتاداً ﴿والأشبه أنه لا ينقض﴾ إلا إذا صار معتاداً ، لما سيذكره فيما بعد ، وتفصيل البحث ان الغائط والبول إذا خرج من غير المعتاد فمختار المبسوط والخلاف النقض إذا كان مما دون المعدة ، لا ما إذا كان من فوقها ، وهو المنقول عن ابن البراج في الجواهر ، وظاهره عدم الفرق في كل منهما بين صيرورته معتاداً وعدمه ، بل هو شامل لما لو انسد المخرج الطبيعي وانفتح غيره وكان فوق المعدة ، مع أنك ستسمع الاجماع على خلافه ، وربما قيد النزاع بما اذا لم ينسد المخرج الطبيعي ، ولا شاهد عليه في الجميع ، بل مقتضى ماتسمع من استدلال الشيخ الشمول لما لو كانت خلقته الخروج مما فوق المعدة ، وقال ابن إدريس بالنقض على كل حال ، من غير فرق بين الاعتياد وعدمه ، وهو مختار التذكرة ، والمشهور بين المتأخرين التفصيل بالاعتیاد وعدمه ، فما صار معتاداً نقض ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٥ - ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٦ - ولكن رواه

في الوسائل عن ابن أخي فضيل

وإلا فلا ، من غير فرق بما دون المعدة وفوقها ، ويظهر من المنقول عن شارح الدرر المختار عدم النقض مطلقاً حتى إذا صار معتاداً ، وهو الذي قواه في الرياض .

حجة الشيخ تناول الأدلة للخارج مما دون المعدة ، لشمول قوله تعالى (١) : « أو جاء أحد منكم من الغائط » ثم قال : وإنما لم نقل بالخارج مما فوق المعدة لعدم صدق الغائط عليه ، وفيه أنه لا يدخل للمخرج في صدق الاسم ، ولا استبعاد خفاء مثل ذلك عليه (قدس سره) يحتمل قويا إرادته بما فوق المعدة أي قبل وصول الغذاء إلى حـد الغاطئية ، لأنه لا يصل إلا بعد أن تطبخه المعدة ، وتأخذ العروق نصيبها منه ، فيبقى النفل ، فينزل ، ويكون تحت ، وبعد ذلك فهو غائط من أينما خرج حتى لو خرج من الفم ، كما نقل أن شخصاً كان يتغوط من فمه ، فراد الشيخ بتحنية المعدة ذلك ، فيتحد حينئذ مع ابن إدريس ، فتكون الآية المتقدمة مع عدم القول بالفصل ، وقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) في خبر زرارة : « لا يوجب الوضوء إلا من غائط ، أو بول ، أو ضرطة تسمع صوتها ، أو فسوة تجد ريحها » وقول الرضا (عليه السلام) (٣) في خبر زكريا بن آدم سأله عن الناصور أينقض الوضوء : « إنما ينقض الوضوء ثلاث البول والغائط والريح » كالخبر المنقول عن العيون مسنداً (٤) قال : سأل الأمامون الرضا (عليه السلام) « عن محض الاسلام ، فكتب اليه في كتاب طويل ولا ينقض الوضوء إلا غائط أو بول أو ريح أو نوم أو جنابة » وفي الوسائل روى الصدوق (٥) بأسانيد عن محمد بن سنان في جواب العلل عن الرضا (عليه السلام) « ان أكلة التخفيف في البول والغائط لأنه أكثر وأدوم من الجنابة ، فرضي فيه بالوضوء لكثرة

(١) سورة النساء - آية - ٤٦ - وفي سورة المائدة - آية ٩

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٦ - ٨

(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٠

ومشقة ومحيطة بغير إرادة منهم ولا شهوة « الى آخره وكللتقول (١) عن العلل والعيون عن الرضا (عليه السلام) أيضاً « إنما وجب الوضوء بما خرج من الطرفين خاصة ومن النوم ، دون سائر الأشياء ، لأن الطرفين هما طريق النجاسة ، وليس للانسان طريق تصيبه النجاسة من نفسه إلا منها ، فأمروا بالطهارة عندما تصيبهم تلك النجاسة من أنفسهم « بناء على ظهوره في دوران الحدث على الخارج منها نجسا دليلا لها على المطلوب .

لا يقال : هذه الأخبار مقيدة بما جاء في المعتبرة المستفيضة من التقييد بالطرفين ، كقول أحدهما (٢) في خبر زرارة : « لا ينقض الوضوء إلا ماخرج من طرفيك أو النوم » وصحيحه (٣) أيضاً قال : قلت لأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السلام) : « ما ينقض الوضوء ؟ فقالا : ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الغائط والبول » الى آخره وقول أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) في خبر سالم أبي الفضل : « ليس ينقض الوضوء إلا ماخرج من طرفيك الأسفلين اللذين أنعم الله بهما عليك » إلى غير ذلك من الروايات ، لأننا نقول (أولاً) انه مفهوم قيد ، والكلام في حججه معلوم ، (وثانياً) انه قد تبين في الأصول أن القيد متى جرى على الغالب خرج عن الحجية ، بل قد تكون حينئذ حجة لنا على وجه ، لبقائها حينئذ مطلقات ، لحصول الظن أو القطع بجريانه مجرى الغالب ، أو يقال : ان الخارج من غير الطرفين يصدق عليه أنه ما يخرج من طرفيك على الشأنية ، أو على إرادة نفس الغائط والبول ، (وثالثاً) ان المقصود نفي النقض بالقيء والرعاف ونحو ذلك ، كما تقوله العامة العمياء ، كما يشير الى ذلك قول الصادق (عليه السلام) (٥) في خبر أبي بصير بعد أن سأله « عن الرعاف والحجامة وكل دم سائل : ليس في هذا وضوء ، إنما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك » ومثله في ذلك

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٧ - ١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٢ - ٤

(٥) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٠

غيره ، بل لعل المتأمل في الروايات - مع كثرتها وتصريحها بنفي النقض بالقيء والرعاف ونحوهما ، بل نسبة ذلك فيها إلى المغيرة بن سعد - يكاد يقطع أن المراد بالخصر في ذلك نفي النقض بغيرها مما تقدم ، لا أن المراد منه نفي النقض بالخارج من الثلاثة من غير المعتاد . لا يقل : انا لا محتاج في تقييد ما ذكرت الى هذه الروايات ، بل التبادر كاف فيه ، فان الآية وجميع ما تقدم من الأخبار المطلقة تصرف الى الفرد الشائع للتعارف ، وليس هو إلا الخروج من المعتاد ، وهو الذي يجب إضماره فيما تقدم ، إذ ليس فيها عموم لقوي ، لأننا نقول (أولاً) ان هذه النكرة ليست نكرة إطلاق ، بل هي نكرة وجود ، فانه لا ينبغي الشك لعامل ان الخارج من غير السبيلين خروج يول وغائط ، (وثانياً) انه لو نزلت هذه الروايات على المعتاد لوجب أن لا يحكم بنقض من خلق مخرجه على غير المعتاد ، ولا بمن انسد المعتاد منه ثم انفتح آخر ، ولا بمن أصل خلقته لمخرجان ، ولا بمثل مخرج الحثثي والمسوح ونحو ذلك ، بل لا معنى للتفصيل بالاعتناء وعدمه ، لأن اعتياده للخروج من غير السبيلين لا مخرجه عن كونه فرداً نادراً بالنسبة الى عامة الناس ، بل ولا مثل من يخرج من المعتاد لأغلب الناس نادراً ، بل كل من كان مخالفاً للتعارف بوجه من الوجوه ، وهو مما لا يرتكبه من ذاق طعم الفقهارة وعرف إشاراتهم ، واحتمال أن المستند في البعض الاجماع المنقول ضعيف ، اذ الأصل في المستند الأخبار ، على أنه لا يتم في الجميع ، وبما ذكرنا من الأخبار المقيدة مع الأصل حجة المشهور على عدم النقض بغير المعتاد ، كما ان عموم الآية والحديث حجتها على النقض مع الاعتناء ، مضافاً الى قول الصادق (عليه السلام) : « الذين أنعم الله بهما عليك » ، لتحقق النعمة بهما حينئذ ، وفيه ان الأول إن كان صالحاً للتقييد فلا معنى للاستدلال بالآية والحديث ، وان كان غير صالح فلا معنى للاستدلال بها على عدم النقض ، بل يبقى عموم الآية حينئذ شاملاً للمعتاد وغيره ، وأيضاً قد يقال : ان ذلك ليس من النعمة بل من الثقة إلا ان يراد أصل الخروج نعمة ، فيشمل النادر حينئذ ، على ان قوله : الذين أنعم الله

الى آخره وصف للطرفين المعتادين المتعارفين ، لا ان الحكم تعلق على النعمة ، إذ ظاهر الاضافة والموصول العهد ، على أن مرادهم بالاعتیاد في المقام لا يخلو من إجمال ، فمن بعضهم أنه يتحقق بالمرتين ، فينقض بالثالثة ، وعن آخر أنه بالثلاثة ، وينقض بالرابعة ، وعن آخر الرجوع فيه الى العرف ، وان كان أقواها الأخير ، لكنه فيه ان الرجوع في لفظ المعتاد الى العرف مع عدم وجوده في مدرك الحكم غير ظاهر الوجه ، اللهم إلا أن يستناد من التعليل في خبر العلل والعيون على معنى ان المدار على ما كان طريقاً للنجاسة ، ولا يكون كذلك الا مع الاعتیاد فتأمل . ولعل الأقوال الأول إنما هي في تحقيق المعنى العرفي وان كان عدم التعرض لتحديد حيزه أولى ، فانه كما يؤخذ التكرار يؤخذ عدم الانفصال مدة طويلة ، وان يكون الخارج قدراً معتداً به ونحو ذلك ، فتأمل جيداً ، فانه مما ذكرنا يظهر لك قوة قول ابن إدريس ، لكن لا على وجه الخروج بخروقه ونحوها مثلاً ، بل إذا كان بحيث يتغوط ويبول منه على نحو المعتاد ، فان حديثه بهذا المعنى متحقق وان كنا لم نعتبر نحو ذلك في المخرج المعتاد ، والله العالم .

وكيف كان فلدعوى فساد هذا التفصيل مع تنزيل الأخبار المتقدمة على المتعارف المعتاد والأصل استظهر بعض المتأخرين عدم النقض مطلقاً ، وهو الذي قواه في الرياض ، لكنك إذا أحطت خبراً بما قدمنا تعرف مافيه ، بل قد يدعى الاجماع المركب على نفيه ، وقوله في المنتهى فالأقرب أنه ينقض لابن أبيه ، ثم ان الظاهر من عبارة المصنف وجلة من الأصحاب بل أكثرهم تخصيص النزاع في البول والغائط ، وهما اللذان ذكرهما الشيخ (رحمه الله) في مبسوطه وخلافه وابن إدريس في سرائره وغيرهما ، بل صرح ابن إدريس بان الريح الغير الخارجة من الدبر على وجه متيقن كالخارجة من فرج المرأة أو مسام البدن ليست ناقضة ، ويظهر من بعضهم جريان النزاع فيه بمعنى انه إن خرجت الريح من غير المعتاد نقضت مع الاعتیاد ، وإلا فلا ، من غير فرق لما كان الاعتیاد لها نفسها اولها مع

الغائط مثلاً ، وهو وان كان يؤيده ما ذكرنا من الأخبار المطلقة في نقض البول والغائط والريح فجميع ما تقدم فيها جار فيه ، لكن الأقوى في النظر الفرق بينهما : لسكونه من المعلوم أنه لا يراد بالريح أي ريح تكون ، فإن الجشاء ونحوه لا ينقض إجماعاً ، بل المراد المسماة بالضرطة والفسوة ، فحتى حصل ذلك قلنا به ، وإلا فلا . بخلاف البول والغائط ، فإن الحكم معلق على البولية والغائطية ، نعم الظاهر صدق الضرطة والفسوة على ما لو اتفق أنه خلق الله مخرجه على غير النحو المعتاد ، بل ويحتمل إلحاق منسد الطينعي مع افتتاح غيره به ، بل لعل قول العلامة في المتنعي : « لو اتفق المخرج في غير الوضع المعتاد خلقة انتقضت الطهارة بمخرج الحدث منه إجماعاً ، لأنه بما أنعم به ، وكذا لو انسدت المعتاد وانفتح غيره » يشهد له ، ومن ذلك يعرف الحال فيما ذكره ابن إدريس من الخارج من فرج المرأة ، فما يظهر من بعضهم من الفرق بينه وبين ذكر الرجل بأن للفرج منفذاً للجوف دون الذكر في غير محله ، إذ قد عرفت أن الضابط ليس ذلك ، بل ما تقدم ، وهو غير صادق على الخارج منها .

فإن قلت : أن قوله (عليه السلام) : لا ينقض إلا ما خرج من طرفيك قاض بان الأصل فيما يخرج من الطرفين أن يكون ناقضاً ، سيما مثل الأمور الثلاثة ، فينبغي أن يفرق بين الطرفين وغيرهما في هذا الحكم ، قلت : فيه (أولاً) منع هذا الأصل إذ لقائل أن يقول : أنها لا تفيد إلا حصر الناقض في الخارج ، لا حصر الخارج في الناقض ، (وثانياً) أنه ظاهر في أن الطرفين كل لما أعدا للخروج منه ، (وثالثاً) تعليق الحكم على الضرطة والفسوة حاكم على ذلك ولو اتفق أنه يخرج من فمه ، كما يتفق في بعض الأمراض ، فبناء على نقض الريح الخارجة منه كيف يفرق بينه وبين الجشاء ، فهل يتمسك بالأصل فلا ينقض حتى يعلم ، أولاً ؟ الظاهر الأول .

ثم أنه لا ينبغي الشك لفتية في أن هذا النزاع في الخارج من غير المعتاد بالنسبة للحدث فقط ، وإلا فلا إشكال في النجاسة الحثية ، فما يظهر من بعض المتأخرين من

التأمل فيه قائلًا اني لم أعر على نص للأصحاب في ذلك ليس على ما ينبغي ، ولا حاجة الى نص الأصحاب على ذلك بعد قولهم ان الغائط من النجاسات ، وفوق بينه وبين الحدث من جهة تعليق حكم الحدث على الخروج الظاهر في الموضع المعتاد دون الخبث ، وأما الخبث المشكل فعلى كلام ابن إدريس بل وعلى كلام الشيخ لكونه تحت المعدة يتجه النقص ، كما أنه لا إشكال فيها لو خرج منها معاً ، لكون أحدهما مخرجاً طبيعياً قطعاً ، وأما مع عدم الاعتياد في أحدهما فالظاهر انه لا نقض عندهم حتى يصير معتاداً ، وأما المسوح فالظاهر ان الثقب الذي يكون في موضع الذكر هو من الطبيعي ، لكونه أعد للخروج ، والله العالم .

﴿ ولو اتفق الخرج ﴾ أي الدبر ﴿ في غير الموضع المعتاد نقض ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل في المنتهى الاجماع عليه ، كما في المدارك أنه موضع وفاق ، بل يستفاد منهما ان يحكمه ما لو انسد الطبيعي وانفتح غيره ، بل لا يحتاج عندهم فيه حينئذ الى الاعتناء بل يكون كل خرج طبيعي ، ولعله لقوله (عليه السلام) طريفك الذين أنعم الله بهما عليك ، إذ ليس بلام كونهما أسفلين . ﴿ وكذا لو خرج الحدث من جرح ثم صار معتاداً ﴾ أما إذا انسد الطبيعي فقد عرفت ما في المنتهى والمدارك ، وأما إذا لم ينسد فهو من المسألة السابقة ﴿ والنوم الغالب على ﴾ إدراك ﴿ الحاستين ﴾ حاستي السمع والبصر ، والوصف بالغلبة ليس تخصيصاً ، بل هو لتحقيق ماهية النوم ، وبذلك قيده جماعة من الأصحاب ، لكن الأخبار فيه مختلفة ، (فمنها) (١) ما قيده بذهاب العقل ، (ومنها) (٢) بنوم الاذن والعين والقلب ، مع الحكم فيها انه قد تمام العين ولا تمام الاذن والقلب ، (ومنها) (٣) بخفاء الصوت ، (ومنها) (٤) بنوم الاذنين

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٧

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٨

والعينين كالأصحاب ، مع الحكم فيها بأنه قد تنام العينان ولا تنام الأذنان ، وربما علل بانها أقوى الحواس إدراكاً فتي بطلابطل غيرها بطريق أولى ، لكن في المدارك وغيرها أن فيه نظراً ، وقال بعضهم وجه النظر منع كونها أقوى إدراكاً ، بل اللمس والذوق أقوى منهما ، ولعله لذا استحسن بعضهم التمليق على ذهاب العقل ، قلت : قد يحتمل أن يكون اختلاف هذه الأخبار للإشارة إلى أنه لا يحتاج إلى تعرف ، كما يشير إليه صحيح زيد الشحام (١) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخفقة والخفتين ؟ فقال : ما أدري ما الخفقة والخفتين ، إن الله تعالى يقول : (٢) (بل الإنسان على نفسه بصيرة) إن عليك (عليه السلام) كان يقول : من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً وجب عليه الوضوء .

وما يقال إن ذلك يتنافيه ما ذكره بعض الأصحاب وصرحت به بعض الأخبار من تحقق الشك في النوم ، وحكمت حينئذ ببقاء الطهارة حتى يستيقن بدفعه أنها محمولة على عدم وجدان طعم النوم ، إذ لو وجد لما شك ، ولذا حكمت ببقاء الطهارة ، كما أنه يحتمل أن يكون المدار العقل ، ولكن معرفة ذهابه تحتاج إلى معرف ، إذ مراتب ذهابه متفاوتة . فأول مرتبته الغلبة على البصر ، وآخر مرتبته شرعاً الغلبة على السمع ، فانه ربما يغلب عليه ومع ذلك يمشي في الطريق ، بل في سكة الطريق ، بل قد يكون راكباً على فرس أو حمار وهو في غاية ضبط النفس من الوقوع ، بل الميل ، بل قد يبقى الأجسام في اليد ، والرجل في الركاب على وجه الاستحكام ، والعلامة على الرأس ، إلى غير ذلك ، فظهر أنه لا بد من معرف شرعي للذهاب المعتبر شرعاً ، ولا يكتفى بذكر ذهاب العقل ، ولذا قيد الجماعة بالغلبة على السمع والبصر ، لكن فيه ما لا يخفى ، فان

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٨ - وفي الوسائل

(من وجد طعم النوم قائماً أوجب عليه الوضوء)

(٢) سورة القيامة - آية ١٤

مرتبة ذهاب العقل للنومي إن كانت مشتبهة لم يكشف عنها الغلبة على السمع والبصر ، ومن هنا يحصل الشك ، وما تقدم من المحافظة ليس من جهة بقاء العقل ، بل عادة بعض الناس الاستمرار في النوم على ما كانوا عليه في حال اليقظة ، نعم يحتمل قويا كما يظهر من الأخبار (١) أن العقل والسمع في الغلبة متلازمان ، فحتى غلب على العقل غلب على السمع ، وبالعكس بخلاف العين ، فإنه قد يغلب عليها ولا يغلب عليها ، بل صرحت به بعض الأخبار (٢) لكن اللائق في التمييز حينئذ الاكتفاء بالغلبة على السمع ، أو تقديم البصر وتأخير السمع ، والأمر سهل وإن كان الأقوى ما ذكرته أولاً ، والمحافظة على هذا الطريق صرح بعضهم أن الفاقد لهما أي الحاستين يقدرهما ، قلت : وكذلك الفاقد لأحدهما ، إلا إذا قلنا إن مع وجود السمع لا يحتاج إلى البصر ، لكن لا يخفى ما في الإيكال إلى هذا التقدير من الاجمال .

وكيف كان فلا كلام في ناقضية النوم ، بل الأخبار به متواترة ، كالأجماعات المنقولة البالغة كثرة إلى حد يمكن دعوى تحصيل الاجماع من نقلتها ، وما وقع من بعض القدماء من عدم عده في النواقض ، بل مع حصر النواقض فيما يخرج من الطرفين من الأشياء الخاصة ، كما عن علي بن بابويه والمقنع والهداية ليس خلافا ، بل المقصود بالحصر إخراج بعض الأشياء ، كالمذى والوذى والقيء والرعاف والحجامة ونحو ذلك ، بل هو الظاهر من المنقول عن المقنع والهداية ، فلاحظ وتأمل ، وإلا فكيف يحتمل ذلك مع نقل الشيخ في التهذيب إجماع المسلمين على الناقضية ، بل الصديق نفسه نسبته إلى دين الامامية ، ولو كان مخافاً أو والده لما قال ذلك ، إذ والده من رؤساء الامامية عند سائر العلماء فضلا عنه نفسه ، كما يظهر لمن لاحظ الفقيه من الحكم بصحة الرسالة وكونها حجة بينه وبين ربه ، واحتمال خفاء مذهب والده عليه في غاية البعد ، بل هو في مثل هذه المسألة متنوع ، نعم ربما احتمل بعضهم الخلاف منه في الفقيه في بعض

أحوال النوم لكونه أورد روايتين مخالفتين ، مع قوله فيه أبي لا أورد فيه إلا ما أنفي به ،
وتسمع الكلام فيهما إن شاء الله ، ومن المعلوم أنه حدث بنفسه ، لا لتجوزيه أن
يقع منه حدث ، وإن كان لا ثمرة في هذا النزاع بعد الحكم من الشارع أنه متى تحققت
ماهية النوم حكم بالنقض ، إما له أو لتجوز ، على أنه يدل عليه بعد الإجماع ظواهر
الأخبار (١) من نسبة النقص إليه وعده في سلك الأحداث والحكم فيها أن النوم حدث كما
تسمعه أن شاء الله ، وقول موسى بن جعفر (عليهما السلام) (٢) في بعض الأخبار :
« أنه لا وضوء على الراقد مادام قاعداً ما لم يتفرج » كقول أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) :
« كان أبي يقول : إذا نام الرجل وهو مجتمع فليس عليه وضوء ، فإذا نام مضطجماً
فعليه الوضوء » لادلالة فيهما على الاستلزام المذكور ، سيما الأخيرة ، إذ لعل المراد
منها تخصيص النقص بالنوم المتعارف ، فيحمل حينئذ على ضرب من التأويل ، وحلها
على التقية أولى من غيره ، كما يشعر بذلك قول الصادق (عليه السلام) (كان أبي يقول)
نعم قول أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) « عن الرجل يخفق في الصلاة إن كان لا يخطئ
حدثاً منه إن كان فعله الوضوء وإعادة الصلاة ، وإن كان يستيقن أنه لم يحدث فليس
عليه وضوء ولا إعادة » فيه دلالة على ذلك ، لكن قد يراد منه أن النوم لم يغلب على
عقله ، بل بقي ضابطاً لنفسه عارفاً لما يقع منه ، فيرجع حينئذ إلى التقييد بذهاب العقل
أيضاً (٥) .

وعلى كل حال فالنقول عن الفقيه الخلاف في إطلاق ناقضية النوم ، لأنه أورد

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث - ١١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث - ١٥ - ٦

(٥) وقد يكون ذلك من باب الحكم لامن باب العلل كما هو متعارف التعليل بذلك ،

وعلى ذلك تحمل رواية العلل فتأمل (منه رحمه الله)

فيه روايتين ، الأولى (١) قال : سأله مماعة بن مهران « عن الرجل ينفق رأسه وهو في الصلاة قائماً أو راكعاً فقال : ليس عليه وضوء » والثانية (٢) قال وسئل موسى بن جعفر (عليهما السلام) « عن الرجل يرقد وهو قاعد هل عليه وضوء ؟ فقال لا وضوء عليه مادام قاعداً ما لم ينفرج » فان كان هاتان الروايتان مذهباً له كان مخالفاً مع إرادة النوم من خفق الرأس ، ويطله - مضافاً الى إطلاق الأخبار التي منها (٣) ان « النوم حدث » والاجتماعات - التصريح به في إجماع الانتصار والخلاف وعن الناصريات والغنية ، بل في التنقيح بعد نقل كلام الصدوق انعقد الإجماع على خلافه ، وانه ناقض في جميع الحالات ، إلى غير ذلك من الأخبار الخاصة ، كقول أبي عبدالله (عليه السلام) (٤) في خبر عبد الحميد بن عواض « من نام وهو راكع أو ساجد أو ماش على أي الحالات فعليه الوضوء » وقول موسى بن جعفر (عليهما السلام) (٥) في خبر علي أخيه على ما عن قرب الاسناد بعد أن سأله « عن رجل يتكىء في المسجد فلا يدري نام أم لا هل عليه وضوء ؟ : إذا شك فليس عليه وضوء » بل ربما يدل عليه خبر معمر بن خلاد (٦) قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع ، والوضوء يشتد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد ، فربما أغشى وهو قاعد على تلك الحال ؟ قال : يتوضأ ، قلت له : إن الوضوء يشتد عليه ، فقال : إذا خفي عنه الصوت فقد وجب الوضوء عليه » على تقدير أن يراد بالانغفاء النوم كما عن الصحاح والقاموس ، مضافاً الى صحيح زيد الشحام (٧) قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) « عن الحفقة والحفتين ؟

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٢ - ١١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٤ - ٣

(٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩

(٦) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١

(٧) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٨

فقال ما أدري ما الخفقة والخفقتين ، ان الله تعالى يقول (بل الانسان على نفسه بصيرة)
 إن علياً كان يقول من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً قائماً أوجب عليه الوضوء ، وهو مع
 غيره أيضاً معارض لما ذكر من خفقان الرأس في الصلاة ، وجعله من باب الاطلاق والتقييد
 فيختص الحكم في الصلاة لا يخفى ما فيه من عدم المقاومة من وجوه : ومثله القول بالتقييد
 بخبر القعود ، فان تلك المطلقات التي هي كالصريحة في المطلوب كما لا يخفى على من
 لاحظها المعتضدة بصرح الاجماع السالفة والأخبار المتقدمة لا يحكم عليها مثل ذلك ،
 بل لا يرتكبه فقيه ماهر : وكيف والخبران مع الطعن في سندهما الأول منها موافق
 لقول أبي حنيفة من عدم نقض النوم الوضوء في الصلاة ، والثاني موافق لقول الشافعي
 من عدم نقض النوم قاعداً ممكناً مقعده من الأرض ، بل وأبي حنيفة بدون قيد التمكين ،
 ومن هنا وجب طرحهما ، أو حملهما على عدم حصول النوم الغالب على الحاستين ،
 فلا يكون الصلوة حينئذ مخالفاً ، كما يشهد له ما نقل عنه من ذكره في أول الباب
 صحيحة زرارة (١) المشتملة على ناقضية النوم ، بل يحتمل إرادة من لم يعمده من النواقض
 أنه داخل في زوال العقل الذي هو من النواقض إجماعاً ، فيصح حينئذ أن يقال ان
 النوم ليس من النواقض ، بل هو مستلزم للنواقض الذي هو زوال العقل وإن كان
 هذا الاستلزام انعكاساً دل عليه الشرع ، بل لعله يحمل عليه بعض الأخبار الدالة على
 ان النوم ليس بنافض ، وعلى كل حال فالسألة بمحمد الله من الواضحات ، لكن وقع من
 بعضهم الاستدلال على ناقضية النوم بصحيفة إسحاق بن عبد الله الأشعري عن الصادق
 (عليه السلام) (٢) قال : « لا ينقض الوضوء إلا حدث ، والنوم حدث » وبشكل
 بأنه لا تنطبق على شيء من الأشكال المنطقية ، وذلك لكونها مشتملة على عقدي إيجاب
 وسلب ، ولفظ الحدث نكرة في سياق الاثبات لا تفيد عموماً ، فيكون المعنى حينئذ لا

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٤

ينقض الوضوء غير حدث من الأحداث ، والنوم حدث ، فلو رتب الشكل بان
النوم حدث ، وحدث ينقض الوضوء ، ليكون على صورة الشكل الأول لم ينتج لعدم
كلية الكبرى ، ولو رتب على طريق الشكل الثاني فيقال ناقض حدث ، والنوم حدث
لا إنتاج أيضاً لعدم اختلاف المقدمتين في الكيف ، ولو رتب على طريق الشكل الرابع
فيقال حدث ناقض والنوم حدث لا إنتاج أيضاً ، لعدم كلية الصغرى ، والشكل
الثالث غير محتاج فسادة الى بيان ، إلا أنه قد يجاب بأن يقال ان لفظ حدث في
قوله لا ينقض الوضوء ليس المراد منه نكرة حتى لا يفيد العموم ، بل المراد منه الطبيعة ،
وتوحيده للتكمين ، كما في قوله « أسد عليّ » وفي الجروب نعامه » وحينئذ يفيد ان النقص
لاحق لطبيعة الحدث ، فيتحقق عند تحققها ، فيكفي حينئذ في إثبات المدلول ببيان
كون هذا الشيء حدثاً ، بل قد يؤيده أنه لا معنى لارادة حدث مخصوص فيه ، كما
لا معنى لحملة على حدث من الأحداث ، فتعين حملة على ما ذكرنا ، أو على العموم ، أو
يقال ان المفهوم من هذا الخطاب حدث ناقض ، سيما إذا وقع من مثلهم ، إذ ليس
شأنهم بيان اللغة ولا بيان ما لانفع له في الدنيا والدين ، كلا ان ذلك ينزه عنه نواب سيد
المرسلين ، أو يقال ان الغرض المطلوب من هذه الرواية إما الرد على العامة المبتئين
للقص بما ليس بحدث ، ولما كان الحدث غير واضح الصديق بالنسبة الى النوم قال
(عليه السلام) : النوم حدث ، أو بيان ان نافية النوم لحدثه في نفسه ، لا لاحتماله
الحدث ، والأمر في ذلك سهل بعد وضوح الأمر .

﴿ وفي معنى النوم ﴾ نقضاً ﴿ كل ما أزال العقل ﴾ أو غطاء ﴿ من جنون أو إغماء
أو سكر ﴾ أو غير ذلك . ولو لشدة المرض أو الخوف أو نحوهما بلا خلاف أجده ، بل
في المدارك الاجماع عليه ، بل عن التهذيب إجماع المسلمين ، كما في المنتهى لا نعرف
خلافاً فيه بين أهل العلم ، وهو الحجة في المسألة ، وإلا فمع قطع النظر عنه لم يسد غيره
الجواهر ٥١

مسند ، وإن وقع في كلام بعضهم الاستناد الى صحيحة معمر بن خلاد (١) قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع ، والوضوء يشتد عليه ، وهو قاعد مستند بالوسائد ، فربما أغفى وهو قاعد على تلك الحال ؟ قال : يشوذاً ، قلت له : إن الوضوء يشتد عليه ، قال : إذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه الوضوء » لكن عن بعض أهل اللغة ان الاعفاء النوم ، وإن أمكن دفعه بانه لا يقيد قوله (عليه السلام) إذا خفي عنه الصوت ، مع أن التدبير والتأمل في الرواية يقضي بأن المراد بالاعفاء الاعفاء ، كما أنه وقع من آخر الاستدلال بما يفهم من أخبار نافية النوم من جهة تعليق الحكم فيها على ذهاب العقل المشعر بان السبب في النقض زوال العقل ، بل قيل ان النقض في مثل الاعفاء والجنون ونحوهما يستند من باب الأولوية ، لكونهما أولى من النوم استيلاء ، وعن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) (٢) « ان الوضوء لا يجب إلا من حدث ، وإن المرء إذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ماشاء من الصلاة ما لم يحدث أو يغم أو يجمع أو يغم عليه ، أو يكون منه ما يجب إعادة الوضوء » .

لكن الكل لا يخلو من نظر ، أما الأول فلظهور إعادة الضمير في قوله خفي عنه الى الرجل المتقدم ، فيكون الحفاء عنه بالسبب المتقدم ، وهو ان سلمنا أنه الاعفاء ، وإلا فقد نقل عن الصحاح والقاموس أن المراد بالاعفاء النوم ، فلا تدل على تمام الدعوى من نسبة النقض الى مزيل العقل ، والتمسك بفساد القول بالفصل رجوع الى كلام الأصحاب ، ومثل ذلك الكلام في الرواية الأخيرة ، على أنها ضعيفة السند ، بل قيل ان هذا الكتاب غير معتمد ، وأما الاستدلال بما وقع في أخبار النوم من ذهاب العقل ففيه أنه وقع ذلك على جهة التقدير للنوم الذي يتحقق به النقض ، كما قدر بالعلية

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٤

على السمع والبصر ونحو ذلك ، وأين هو من التعليق المشعر بالعلية ، نعم لا بأس بأخذ ما تقدم ذكره مؤيداً لكلام الأصحاب ، أو يكون هو الجايز للسند والدلالة .

﴿و﴾ مما لا يوجب إلا الوضوء خاصة في كل حال ﴿ الاستحاضة القليلة ﴾ التي لا تثقب الكرسف إجماعاً ، إلا من ابن أبي عقيل كما في المعتبر ، فلم يوجب وضوء ولا غسلاً ، وابن الجنيد فأوجب بها غسلاً واحداً في اليوم واليلة ، ومثله غيره في عدم نقل الخلاف عن غيرها ، فلعل ما نقل من بعض عبارات القدماء كالمداية والمقنع الحاصرة لنواقض الوضوء في غيرها لم يفهموا منها الخلاف ، ولقول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر معاوية بن عمار : « وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصات كل صلاة بوضوء » وقول الباقر (عليه السلام) (٢) في خبر زرارة سأله « عن الطامث تقع بعد أيامها كيف تصنع ؟ قال : تستظهر يوم أو يومين ، ثم هي مستحاضة ، فلتغتسل وتستوثق من نفسها وتصلي كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ الدم ، فإذا نفذ اغتسلت وصلت » وغيرها من الأخبار الآتية في محلها ، وبذلك مع ضمنية الإجماع ممن عداها بل بعض الاجماع المنقولة في غير المقام على ناقضية الوضوء بأشياء منها الاستحاضة ينقطع متمسك الأول من الأصل ، وتتخصص الأخبار الحاصرة موجبات الوضوء في غيرها ، كما أنه تحمل بعض الأخبار الآمرة لها بالصلاة مع الاستنفار بثوب حتى يخرج الدم من وراء الثوب على إرادة الوضوء ، ولم نقف للثاني على مستمسك سوى ظواهر بعض الأخبار الآمرة (٣) بالغسل ان لم يجز الدم الكرسف ، ويأتي إن شاء الله أن المراد منها المتوسطة أي التي تثقب الكرسف ، ولا يتجاوزها ، والأمر سهل .

لكن عن الشهيد الإراد على نظير العبارة بأنه إن أريد الموجبات ليس إلا فينبغي ذكر المتوسطة فيما عدا الصبح ، إذ لا توجب إلا الوضوء ، وإن أريد ما يوجب الوضوء

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الاستحاضة - حديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الاستحاضة - حديث ٩ - ٥

في الجملة فينبغي ذكر الموجبات لأحد عشر ، إلا أنك خير بأن المراد الأول ، لكن بمعنى عدم إيجاب غير الوضوء في كل حال ، وهو منخرم في المتوسط ، بل قد يقال بمدخلة الغسل للصباح في سائر الصلوات ، ولذا لو تركته في الصباح لزمها الغسل في البواقي ، على إشكال يأتي البحث فيه إن شاء الله . كما أنه يأتي التعرض لأحكام تتعلق بهذا الوضوء من وجوب تجديده لكل صلاة ، كما تضمنه الخبران المتقدمان ، وتجديده عند الانقطاع للبريء قبل الدخول في الصلاة ، وعدم جواز تقديمه على وقت الصلاة ، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة به وبمستدام الحدث .

﴿ ولا ينقض الطهارة مذي ﴾ وهو ما يخرج عند الملاعبة والتقبيل ونحوها ، كما عن الصحاح والقاموس ومجمع البحرين ، ويرجع إليه ما عن الهروي من أنه أرق ما يكون من النطفة عند الملاعبة والتقبيل ، وما عن ابن الأثير من أنه البلل اللزج الذي يخرج من الذكر عند ملاعبة النساء ، وفي رسالة ابن رباط (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : « يخرج من الإحليل المني والوذي والمذي والودي ، فأما المني فهو الذي يسترخي منه العظام ، ويفتر منه الجسد ، وفيه الغسل ، وأما المذي فهو يخرج من الشهوة ، ولا شيء فيه » إلى آخره . وعن الشهيد الثاني بأنه ماء رقيق لزج يخرج عقيب الشهوة ، وفي الحدائق أنه نظم ذلك بعض متأخري علمائنا ، فقال :

المذي ماء رقيق أصفر لزج * خروجه بعد تفخيذ وتقبيل

والحجة على عدم النقض به - بعد الأصل بل الأصول مع كونه مما تعم به البلوى والاجماع المنقول في الخلاف والمنتهى وعن الغنية والتذكرة ونهاية الأحكام ، بل لعله محصل لما تسمعه من ضعف خلاف ابن الجنيد ، والأخبار الحاضرة موجب الوضوء بالغائط والبول والريح - الأخبار الخاصة فيما نحن فيه المستفيضة جداً ، بل كادت تكون متواترة ، (منها) قول أحدهما (عليهما السلام) (٢) في الحسن كالصحيح بعد أن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٦ - ١

سئل عن المذي : « لا ينقض الوضوء ولا يفسل منه ثوب ولا جسد ، إنما هو بمنزلة الخاط »
وقول الصادق (عليه السلام) في الحسن (١) كالصحيح أيضاً : « ان سال من ذكر ك شيء من
مذي أو ودي وأنت في الصلاة فلا تغسله ، ولا تقطع له الصلاة ، ولا تنقض له الوضوء
وإن بلغ عقبك » الحديث ، الى غير ذلك من الأخبار التي تبلغ تقريباً الى ما يزيد على
عشرة ، وفي كثير منها التعليل بانه بمنزلة الخاط والبصاق والنخامة ، وترك الاستفصال
في بعضها ، والاطلاق بل العموم في آخر يقضي بانه لا فرق فيه بين ما يخرج بشهوة وبدون
شهوة ، مع انك قد عرفت من نص أهل اللغة وغيرهم من الأصحاب ومرسلة ابن رباط
أن المذي هو الذي يخرج من شهوة وإن لم يكن ذلك حصر فيه ، وما كان ليكون فلا
ريب في إفادته أنه الفرد الغالب للتعارف المتيقن دخوله ، مضافاً الى قول الصادق (عليه
السلام) (٢) فيما أرسله ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا « ليس في المذي من
الشهوة ، ولا من الانعاط ، ولا من القبلة ، ولا من مس الفرج ، ولا من المضاجعة
وضوء ، ولا يفسل منه الثوب ، ولا الجسد » وهو مع كون المرسل ابن أبي عمير يشعر
قوله عن غير واحد من أصحابنا بكون الرواية مستفيضة ، وما تقدم من مرسلة ابن رباط
« ان المذي يخرج من الشهوة ولا شيء فيه » ومارواه (٣) في الوسائل عن الشيخ بإسناده
عن الحسن بن محبوب في كتاب الشيخة عن عمر بن يزيد قال : « اغتسلت يوم الجمعة
بالمدينة ، وتطيت ، ولبست أثوابي ، فمرت بي وصيفة ، ففخذت بها ، فأمدت
أنا وأمنت هي فدخلني من ذلك ضيق ، فسألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن ذلك ؟
فقال : ليس عليك وضوء » .

وبذلك كله يظهر ضعف المنقول عن ابن الجنيد من التفصيل بين الخارج عن شهوة

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ١٣

دون غيره ، مع أن المنقول عن حاشية الشيخ علي على الكتاب عن ابن الجبيل أن حكمة بالنافضية من جهة احتمال أن يكون معه شيء ينقض ، فيرجع النزاع معه لفظياً ، ضرورة أنه من قطع أنه ليس معه شيء لا يشمل خلافه ، بل الأخبار المذكورة لا تكون دليلاً له إلا على وجه ضعيف ، نعم قد يرجع النزاع معه في أن احتمال النافض ناقض ، لكن المعروف من خلافه الأول ، ويشهد له خبر أبي بصير (١) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : « المذي يخرج من الرجل ، قال : أحد لك فيه حداً ، قال : قلت : نعم جعلت فداك ، قال : فقال : إن خرج منك على شهوة فتوضأ ، وإن خرج منك على غير ذلك فليس عليك وضوء » وصحيح علي بن يقطين (٢) سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن المذي أينقض الوضوء ؟ قال : إن كان من شهوة تنقض » وخبر الكاهلي (٣) سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن المذي أينقض الوضوء ؟ فقال ما كان منه من شهوة فتوضأ منه » وفيه أنها لا تقاوم ما ذكرنا من وجوه عديدة ، فوقع من بعض المتأخرين من تحكيمها على الأخبار الأول لما بينهما من الإطلاق والتقييد ، ولصحة بعضها ليس في محله ، بل مانساً هذا وأمثاله إلا من اختلال الطريقة ، مع أنك قد عرفت أن ما تخيله مطلقاً هو أن لم يكن نصاً في الخارج من شهوة لما سمعت من تفسيره فهو كالنص فيه ، مضافاً إلى ما سمعت من الأخبار الناصة عليه بالخصوص ، مع أن المعروف بين العامة ناقضيته للوضوء ، فلعل التفصيل أقرب إلى مذهبهم ، بل يؤيده رواية علي بن يقطين لهذا ، وهو من وزراء الخليفة ، مع أن روايات الكاظم (عليه السلام) أقرب إلى التقية من روايات الباقر بل الصادق (عليهما السلام) ، فتحمل حينئذ على التقية ، كالأخبار الآمرة بالوضوء منه مطلقاً ، كقول أبي الحسن في صحيح يعقوب بن يقطين (٤)

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث - ١١-١٠

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث - ١٢-١٦

« عن الرجل يمذي وهو في الصلاة من شهوة أو من غير شهوة ، قال :الذي فيه الوضوء »
 مع احتمال حملة على التعجب ، وصحيح ابن يزيع (١) سألت الرضا (عليه السلام)
 « عن الذي فأمرني بالوضوء منه ، ثم أعدت عليه سنة أخرى ، فأمرني بالوضوء
 منه ، ثم أعدت عليه سنة أخرى ، فأمرني بالوضوء منه ، وقال : إن علي بن أبي طالب
 (عليه السلام) أمر المقداد بن الأسود أن يسأل النبي (صلى الله عليه وآله) واستحيا
 أن يسأله ، فقال : فيه الوضوء » مع أن الشيخ روى هذه الرواية عن خصوص هذا
 الراوي بزيادة « قلت : فإن لم أتوضأ قال : لا بأس به » .

ويمكن حمل هذه الأخبار على الاستحباب ، مع تأكده في الخارج من شهوة ان
 قلنا بانقسام المذي الى قسمين ، كما ذكرنا ذلك في مستحبات الوضوء ، وتقدم لنا
 سابقاً الكلام في ترجيح الحل على التقية ، أو الاستحباب ، وليعلم أن الشيخ
 (رحمه الله) قال بعد ذكر بعض الأخبار المخالفة : لو صحح ذلك كان محمولاً على المذي
 الذي يخرج من شهوة ، ويخرج عن المعهود المعتاد من كثرته ، فقد تعطي عبارته هذه
 الخلاف ، بل فهمه منه بعضهم ، لكن لعله ذكره في مقام الجمع بين الأخبار ، وإلا فهو
 عجوج بما سمعت ، فالمسألة خالية عن الاشكال بحمد الله وان قيل انها محمل تردد ،
 لكنه ليس في محله ، والله أعلم .

﴿ولا ودي﴾ بالبدال المهمة ماء ثخين يخرج عقيب البول ، كما نص عليه جملة من
 علمائنا ، منهم السيد في مداركه ، بل في مرسله ابن رباط ، وأما الودي فهو الذي
 يخرج بعد البول ، فلا اشتباه في موضوعه ، كما أنه لا اشتباه في حكمه ، للأصل بل
 الأصول ، والاجامعات المنقولة ان لم يكن محصلاً ، والأخبار المعتبرة ، وما وقع
 في بعض الأخبار من الوضوء منه محمول إما على التقية ، أو الاستحباب ، أو على خروجه

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩ وفي الوسائل
 جملة (ثم أعدت عليه سنة أخرى فأمرني بالوضوء منه) ليست مكررة

عقب البول من غير استبراء ، وبالأخير جمع العلامة والشيخ ، لكن فيه إشكال من جهة ان عدم الاستبراء يجعل البلل المشتبه بحكم البول ، لا المعلوم أنه وذي ، والتعليل لأنه ان لم يستبرىء لا بد وان يخرج معه أجزاء بولية فيه منع ، وعلى تقديره لانسلم ناقضيتها ، لاستهلاكها بحيث لا تسمى بولاً ، فتأمل جيداً ، فان المسألة لا تخلو من ثمرة ، كما إذا وقع بعد الفراغ من البول بحيث يقطع الانسان بعدم جفاف المجرى ، ولكنه انقطعت دريرة البول ومع ذلك خرج الودي ، بل يمكن دعوى الطهارة ، لخروجه عن مسمى البولية ، وعدم تنجيسه للودي في الباطن .

﴿و﴾ أما ﴿الوذي﴾ بالذال المعجمة فقد ذكر بعض علمائنا انه الذي يخرج بعد المني ، ولم يحضرنى من كتب اللغة ما أتحقق به ذلك ، بل عن شارح الدروس انه لم يقف فيما حضره من كتب اللغة على شيء مناسب له ، لكن في رسالة ابن رباط انه الذي يخرج من الأذواء ، وهو جمع داء ، فيكون المراد به ما يخرج بسبب الأمراض ، وعن بعض نسخ الاستبصار تبديل الأذواء بالأوداج ، ولعل المراد بها هنا مطلق العروق ، وان كان الودج اسماً لعرق في العنق ، وكيف كان فالأمر فيه سهل ، إذ لا يقدح بعد عدم اشتباه حكمه اشتباهه ودورانه بين غير مشتبه ، للاجماع على عدم نقض الثلاثة ، مضافاً للأصل بل الأصول والسنة ، بل وعلى المحكي عن ابن الجنيّد في المذي الخارج من شهوة ، لأنه حين يخرج من شهوة لا كلام في انه مذي ، لما سمعت من التفسير ، وغير الخارج من شهوة وان اشتبه بالودي والوذي في بعض الأحوال لكنه قد وافق القوم ، نعم قد تظهر ثمرة من جهة ان الظاهر استحباب الوضوء من المذي والودي بالدال المهملة ، وأما الودي فلم أقف على خير أمر بالوضوء منه حتى يحمل على الاستحباب ، ولذلك لم نذكره فيما يستحب الوضوء منه سابقاً ، فعلى فرض الاشتباه يحصل الإشكال في حصول سبب الاستحباب ، لكن الأمر فيه سهل ، بل يحتمل القول

بالاستحباب منه أيضاً ، لما في بعض المراسيل (١) « انه كتب اليه هل يجب الوضوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء ؟ فكتب نعم » بل هو متجه . مع قرب الودي من الودي في الكتابة ، فقد تكون بعض كلمات الأصحاب وبعض الأخبار في لؤذي بالذال المعجمة ، والله أعلم .

﴿ ولادم ولو خرج من أحد السبيلين ، عدا الدماء الثلاثة ﴾ للأصل بل الاصول والاجماع المنقول بل المحصل ، والأخبار المستفيضة في خصوص المقام ، كالواردة (٢) في الحجامة والرعاف ونحوها ، مضافا الى الأخبار العامة (٣) الحاصرة المتقدمة سابقاً ، بل في خبر أبي بصير (٤) عن الصادق (عليه السلام) سأله « عن الرعاف والحجامة وكل دم سائل » إلى غير ذلك من الأخبار ، وفي بعضها (٥) نسبة النقض بالرعاف الى المغيرة بن سعيد مع لعمه ، وما نقل عن ابن الجنيد من الحكم بنافضية الدم الخارج من السبيلين مع الشك في خلوه من النجاسة مع موافقته عند العلم بالعدم ليس خلافاً في المسألة مع أنه في غاية الضعف ، ولم تقف على ما يدل عليه ، مع منافاته لقاعدة عدم نقض اليقين بالشك ، ولعل ما في خبر الحسن بن علي بن بنت إلياس (٦) « سمعته يقول : رأيت أبي (عليه السلام) وقد رعف بعد ما توضع دماً سائلاً فتوضأ » وما في خبر عبيد ابن زرارة (٧) سألت أبا عبدالله (عليه السلام) « عن رجل أصابه دم سائل ؟ قال : يتوضأ ويعيد ، قال : وإن لم يكن سائلاً توضأ وبني ، قال : ويصنع ذلك بين الصفا

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نواقض الوضوء

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٠ - ٨

(٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١٣ - ١٢

والروة « محمول إما على التقيه ، أو على الاستحباب ، أو غير ذلك ، ولعل الحمل على الثاني أولى ، لما تقدم سابقاً في استحباب الوضوء .

﴿ ولا قيء ولا نخامة ولا تقليم ظفر ولا حلق شعر ﴾ من غير خلاف أجده ، بل الاجماع منقول عليه ، ويدل عليه - مضافاً الى ذلك ، وإلى الأصل ، والأخبار العامة - الأخبار الخاصة (منها) خبر زرارة (١) قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : « الرجل يقلم أظفاره ، ويجز شاربته . ويأخذ من شعر لحيته ورأسه ، هل ينقض ذلك وضوءه ؟ فقال : يزرارة كل هذه سنة ، والوضوء فريضة ، وليس شيء من السنة ينقض الفريضة ، وإن ذلك ليزيده تطهيراً » (ومنها) خبر سعيد بن عبدالله الأعرج (٢) قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : « آخذ من أظفاري ومن شاربتي ، وأحلق رأسي ، أفأغتسل ؟ قال : لا ، ليس عليك غسل ، قلت : فأتوضأ قال لا ، ليس عليك وضوء ، قلت : فأمسح على أظفاري الماء ، فقال : هو طهور ليس عليك مسح » (ومنها) خبر أبي هلال (٣) قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) « أينقض الرعاف والتيء وتنف الابط الوضوء ؟ فقال : وما تصنع بهذا ، هذا قول المغيرة بن سعيد ، لعنه الله المغيرة ، يجزيك من الرعاف والتيء أن تغسله ، ولا تعيد الوضوء » ويدل على عدم نقض النخامة ما تقدم سابقاً من عدم ناقضية المذي للوضوء ، لكونه بمنزلة النخامة ، وما يوجد في بعض الأخبار مما يخالف ما ذكرنا محمول على الاستحباب أو التقيه ، أو غير ذلك ، وقد تقدم حصر مستحبات الوضوء ، ولعل الحامل للأصحاب على ذكر هذه الأشياء وجودها في الأخبار ، للرد على العامة ، والأمر سهل .

﴿ ولا مس ذكر ولا دبر ولا قبل ﴾ ظاهراً وباطناً بظاهر الكف وباطنها ، محسلاً

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٢ - ٣

(٣) الوسائل - الباب ٧ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٨

ومحرماً ، بشهوة كان أو بغير شهوة ، والحاصل أنه ليس لمس المذكورات نقض مطلقاً على ما هو المشهور بين علمائنا شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل هي إجماع ، وفي الخلاف الاجماع على عدم نقض مس الفرج ، أي الفرجين كان ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، أو مس أحدهما فرج صاحبه بظاهر الكف أو بباطنه ، وبه قال علي (عليه السلام) (١) وربما سبق بعض الاجماع على حصر النواقض في الستة المتقدمة ، ويدل عليه - مضافاً إلى ذلك ، وإلى الأصل بل الأصول ، والأخبار الحاصرة للنقض في الخارج من الطرفين ، والأخبار الحاصرة للنقض في البول والغائط والريح ، وقد تقدمت ، وهي كثيرة معتبرة مستفيضة ، بل متواترة ، بل الظاهر منها إرادة نفي الناقضية بهذه الأشياء ونحوها مما ذهب إليه العامة - خصوصاً خبر ابن أبي عمير (٢) عن غير واحد من أصحابه عن الصادق (عليه السلام) « أنه ليس من مس الفرج وضوء » وصحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) (٣) « أنه ليس في القبلة ولا البشارة ولا مس الفرج وضوء » وخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألت « عن رجل مس فرج امرأته ؟ قال : ليس عليه شيء ، وإن شاء غسل يده » ، والقبلة لا يتوضأ منها » وخبر جماعة عن الصادق (عليه السلام) (٥) « عن الرجل يمس ذكره ، أو فرجه ، أو أسفل من ذلك وهو قائم يصلي ، يعيد وضوءه ، فقال : لا بأس بذلك ، إنما هو من جسده » إلى غير ذلك ، ولا يقدح عدم صراحتهما في مس الباطن ، لكونها مطلقة ، مع أن المراد الرد على العامة العمياء ، فلا يلتفت المنقول عن الصدوق من النقض بمس الرجل باطن دبره ، أو باطن إحليله ، أو فتح إحليله ، وعن ابن الجنييد من النقض بمس ما انضم عليه الثقبان ، ومس ظاهر الفرج من غيره بشهوة إذا كان محرماً ، ومس باطن الفرجين محرماً أو محلاً .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١١ - ٢

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٣ - ٦ - ٨

وبدل على تمام دعوى الصدوق وبعض دعوى ابن الجنيد خبر عمار بن موسى عن الصادق (عليه السلام) (١) قال : « سئل عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره ؟ قال : نقض وضوءه ، وإن مس باطن إجليله فعليه أن يعيد الوضوء ، وإن كان في الصلاة قطع الصلاة ، ويتوضأ ويعيد الصلاة ، وإن فتح إجليله أعاد الوضوء وأعاد الصلاة » وربما كان في خبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « إذا قبل الرجل المرأة من شهوة ، أو مس فرجها أعاد الوضوء » دلالة أيضاً في الجملة ، وأنت خير أنه - مع الغض عما في السند ، وموافقة العامة ، فإنه نقل القول بمضمونها عن جماعة كثيرة من العامة - لا تنهض على معارضة ما ذكرنا من الأدلة المعتبرة بما سمعت ، مع إعراض الأصحاب قديماً وحديثاً غيرها ، فالسألة من الواضحات ، ولم نقف على ما يدل على تمام تفصيل ابن الجنيد ، ولا يعد حمل الرواية المخالفة على الاستحباب ، ومن الأخبار السابقة يظهر لك عدم النقض بالقبلة أيضاً ، مع أنه يدل عليها أيضاً جميع ما تقدم لنا مكرراً ، وتفرد ابن الجنيد بالنقض إذا كان من شهوة ، وكذلك عن لذة المحرم ولعله لما سمعت من خبر أبي بصير مع عدم دلالة على تمام المدعى فيه ما عرفت ، وكذلك تفرد بالنقض بالفقهة إذا كانت في الصلاة ، وتفرد أيضاً بنقض الحقة ، ويرده في الكل الأصول والسنة والاجماع وظواهر بعض الأخبار الدالة على بعض ما يقول مع معارضتها بمثلاً محمولة على وجوه قريبة جداً بل يقطع للتأمل بانها المراد منها . ﴿ ولا لمس امرأة ولا أكل مامسته النار ﴾ لم ينقل عن أحد فيه خلاف حتى ابن الجنيد ، والأصول والأخبار (٣) والاجماع دالة عليه ، فلا نطيل الكلام بذلك . ﴿ ومثله ﴾ يخرج من السبيلين إلا أن يخالطه شيء من النواقض ﴾ وكأنه مستغن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩ - ١٠

(٣) الوسائل - الباب - ٩ و ١٥ - من أبواب نواقض الوضوء

عن الاستثناء ، لكنه أراد أن ينبه عليه لمكان تنبيه الأخبار (١) وعبارات الفقهاء شرح لها ، لكن كان عليه أن يذكر حينئذ بعض ما تضمنت الأخبار عدم ناقضيته كأنشاد الشعر (٢) وكلام الفحش والكذب (٣) والغيبة (٤) والقذف وقتل البقرة والبرغوث (٥) والقملة (٦) والذباب (٧) ونتف الابط (٨) ولمس الكلب (٩) ومصافحة المجوسي (١٠) ونحو ذلك ، ولم يترك ذلك لكثرتها ، وانفاق الأصحاب عليها ، وكان كثرة هذه الأخبار لبيان ذلك لمكان أقوال العامة ، إذ هي مختلفة اختلافا يدل على فساد أصل مذهبهم ، وكان منشأ ذلك القياس والاستحسان ، وبعض الأخبار المختلفة ، وسنقف ويقفون ، ونسأل ويسألون ، وعلى الله التكلان .

وكذلك لا ينقض الوضوء بالردة ، سواء كانت عن فطرة أو ملة مع وجوب القتل وصدمة فيها ، للأصل بل الأصول ، والأخبار الحاضرة ، والاجماع المنقول وإن كان المتيقن من الأخير غير الفطري المستوجب القتل ، والأول كاف فيه ، وعدم قبول توبته لاستلزام بطلان طهارته ، كما أن نجاسته الحثية لا تقضي بفساد طهارته الحثية ، لعدم الدليل ، بل للدليل العدم ، وكونه بمنزلة الميت بالنسبة للأموال لا يقضي به هنا (١١) والعمدة الأول ولا دليل في قوله تعالى (١٢) « لئن أشركت ليحبطن عملك »

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب نواقض الوضوء

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ٩ و ٢

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم وقت الإمساك

(٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب نواقض الوضوء - حديث ١

(٨) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب نواقض الوضوء

(٩) و (١٠) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب نواقض الوضوء

(١١) وقد يقال على بعد أن الموت لم تثبت ناقضيته أيضاً ، وكونه أعظم من النوم

في زوال العقل مع كونه قياساً بمنوع (منه رحمه الله)

(١٢) سورة الزمر - آية ٦٥

« ومن يكفر بالايان فقد حبط عمله » (١) لأن المراد بالاجباط ذهاب الثواب ، وهو لا يستلزم بطلان جميع الآثار ، مع إمكان معارضته بقوله تعالى (٢) « ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم » حيث اشترط في الاجباط الموت على الكفر ، وبهذا الأخير أجاب جماعة من أصحابنا ، لكنه غير متجه في الفطري بناء على عدم قبول توبته في الظاهر والباطن ، والعمدة في الجواب الأول ، وما نقل عن ابن عباس أن الحدث حدثان ، حدث اللسان وحدث القلب لاحجة فيه ، لكونه ليس من طرفنا ، مع عدم صراحته بذلك ، بل ولا ظهوره ، سيما بعد إضافة الحدث للسان فتأمل . نعم الردة في الأثناء ناقضة للوضوء ، لقوات الاستدامة في بعض الأحوال ، ولنجاسة ماء الوضوء القاضي بفساده ، فلورجع في الأثناء صح وضوؤه على الأقوى ما لم يحصل الجفاف ، والله أعلم .

تم الجزء الأول من العبادات بعون الله خالق البريات ،

ويتلوه الجزء الثاني في أحكام الخلوة والوضوء

من الطهارة ، نسأل الله جل جلاله التوفيق

لأنعامه بمحمد وآله .

(١) سورة المائدة - آية ٧

(٢) سورة البقرة - آية ٢١٤

فهرست الجزء الأول من كتاب جواهر الكلام

العنوان	الصحيفة	العنوان	الصحيفة
وجوب التيمم للجنب في أحد	٥٦	تعريف الطهارة	٣
المسجدين ليخرج به		الواجب من الوضوء	٨
وجوب الطهارة بالنذر وشبهه	٥٨	إن الوضوء واجب غيري	٨
الماء المطلق	٦١	الندوب من الوضوء	١٢
إن ماء المطلق طاهر مطهر	٦٢	ما يستحب الوضوء منه	٢٢
معنى الطهور	٦٣	جواز الوضوء لفأيات متعددة	٢٦
أقسام المياه	٧١	بيان الأقوال في الوضوء المستحب	٢٧
الماء الجاري	٧٢	الذي لم يجتمع الحدث الأكبر	
نجاسة ماء الجاري بالتغير	٧٥	الواجب من الفسل	٢٩
اشتراط أن يكون التغير بأحد	٧٧	بيان وجوب غسل المس	٣١
أوصاف النجاسة		وجوب غسل الجنابة للصوم قبل	٣٤
اشتراط أن يكون التغير حسياً	٧٧	طلوع الفجر بمقدار ما يفتسل الجنب	
لا تقديراً		في وجوب غسل غير الجنابة للصوم	٣٥
عدم نجاسة الجاري لو تغير بأحد	٨٣	قبل طلوع الفجر وعدمه	
أوصاف المتنجس		اختصاص وجوب الفسل للصوم في	٣٧
عدم نجاسة ماء الجاري	٨٥	آخر الوقت وعدمه	
اشتراط دوام النبع في الجاري وعدم	٨٧	عدم اختصاص مقدمة الواجب بما	٣٩
اشتراط الكرية فيه		بعد الوقت	
كيفية تطهر التغير	٩٠	وجوب الفسل للصوم المستحاضة	٤٥
ماء الحمام	٩٣	إن الفسل واجب غيري	٤٦
نجاسة ماء القليل	١٠٥	الواجب من التيمم	٥٥

العنوان	الصحيفة	العنوان	الصحيفة
٢٠٨ تطهر ماء البئر بنزع جيمه إذا وقع فيها مسكر		١١٦ طهارة ماء القليل	
٢١١ نزع الجميع إذا وقع في البئر مني أو أحد الدماء الثلاثة		١٢٣ الجواب عن الأدلة الدالة على طهارة ماء القليل	
٢١٢ نزع الجميع إذا مات في البئر بعير		١٣١ التفصيل بين الوارد والمورود	
٢١٤ في التزاح		١٣٤ كيفية تطهر ماء القليل	
٢١٩ نزع كره إن مات في البئر دابة أو حمار أو بقرة		١٣٤ كيفية سريّة التجاسة	
٢٢٦ نزع السبعين لموت الانسان		١٣٦ اشتراط الالتقاء لتطهر ماء القليل وعدمه	
٢٣٠ نزع الحسین لوقوع العذرة		١٤٠ اشتراط الكرية والدفعة لتطهر ماء القليل وعدمه	
٢٣١ نزع الحسین لكثير الدم		١٤٣ اعتبار الامتزاج	
٢٣٣ نزع الأربعين إن مات في البئر لمعلب أو أرنب أو خنزير أو سنور أو كلب وشبهه		١٥٠ عدم تطهر ماء القليل بأغنامه كراً	
٢٣٧ نزع الأربعين لبول الرجل		١٥٣ عدم نجاسة الكر	
٢٣٩ نزع العشرة للعذرة الجامدة		١٥٤ اعتبار تساوي السطوح وعدمه	
٢٣٩ نزع العشرة لقليل الدم		١٦٥ عدم تطهر الكر بمجرد زوال التغير	
٢٤٤ نزع السبع لموت الطير		١٦٨ بيان مقدار الكر بحسب الوزن	
٢٤٦ نزع السبع لتفسخ الفأرة		١٧٢ تقدير الكر بحسب المساحة	
٢٤٨ نزع السبع لا تتفاخ الفأرة		١٨١ بيان مقدار الكر وزناً ومساحة	
٢٤٨ نزع السبع لبول الصبي		١٨٥ عدم نجاسة الكر مطلقاً	
٢٥٠ نزع السبع لاغتسال الجنب		١٨٨ تعريف ماء البئر	
٢٥٤ نزع السبع لوقوع الكلب وخروجه جياً		١٩١ تنجس ماء البئر	
		١٩٣ عدم تنجس ماء البئر	
		٢٠٣ ان النزع واجب تعبدی أو مستحب	
		٢٠٦ طريق تطهير ماء البئر	

العنوان	الصحيفة	العنوان	الصحيفة
٢٨٨ عدم نجاسة ماء البئر بمجرد قرب البالوعة		٢٥٥ نزع الخمس لدرق الدجاجة الجلال	
٢٨٩ عدم جواز استعمال ماء النجس في الطهارة		٢٥٦ نزع الثلاث لموت الحية	
٢٩٠ وجوب الاجتناب عن الشبهة المحصورة		٢٥٧ نزع الثلاث لموت الفأرة	
٣٠٥ فروع الشبهة المحصورة		٢٥٧ نزع دلو لموت المصفور وشبهه	
٣٠٨ تعريف ماء المضاف		٢٥٨ نزع دلو لبول العبي الذي لم يتغذ بالطعام	
٣١١ ماء المضاف طاهر لكن لا يزيل حدثاً		٢٥٨ نزع الثلاثين لماء المطر الذي فيه البول والعذرة وخرء الكلاب	
٣١٥ ماء المضاف لا يزيل خبثاً		٢٥٩ في المراد بالدلو التي ينزع بها	
٣٢٢ نجاسة ماء المضاف بملاقاة النجاسة وعدم جواز استعماله في أكل ولا شرب		٢٦٠ اختلاف أنواع النجاسة موجب لتضاعف النزع	
٣٢٣ كيفية تطهر ماء المضاف		٢٦٢ تضاعف النزع مع التماثل	
٣٣٠ كراهة الطهارة بماء أسخن بالشمس		٢٦٣ عدم تضاعف النزع إذا كان الواقع المتعدد بعضاً من جملة لها مقدر	
٣٣٣ كراهة تفسيل الأموات بماء أسخن بالنار		٢٦٤ نزع الجميع إن لم يقدر للنجاسة منزوح	
٣٣٦ نجاسة الغسالة		٢٦٨ نزع الجميع إذا تغير ماء البئر بالنجاسة	
٣٣٧ بيان الأقوال في حكم الغسالة		٢٧٠ وجوب النزع حتى يزول التغير	
٣٥٣ حكم ماء الاستنجاء		٢٧٧ تطهر آلات النزع تبعاً	
٣٥٧ نجاسة ماء الاستنجاء إذا تغير بالنجاسة أو تلاقيه نجاسة من خارج		٢٧٧ وجوب إخراج عين النجاسة أولاً ثم الاشتغال بالنزع	
٣٥٨ ماء المستعمل في الوضوء طاهر ومطهر		٢٧٩ عدم العبث بما يتساقط من الدلو حال النزع	
٣٥٩ المستعمل في رفع الحدث طاهر		٢٨٠ مقدار الفاصلة بين البئر والبالوعة	
٣٦١ المستعمل في رفع الحدث الأكبر هل يرفع الحدث به ثانياً أم لا			
٣٦٥ تعريف السور			

الصحيحة	العنوان	الصحيحة	العنوان
٣٦٨	طهارة الأسار عدا سؤر نجس العين	٤٠٢	بما دون المدة وصار معتاداً
٣٧١	كراهة سؤر الجلال	٤٠٨	النوم ناقض للوضوء
٣٧١	كراهة سؤر آكل الحيف	٤١٠	الجنون والاضماء والسكر ناقض للوضوء
٣٧٣	نجاسة سؤر آكل الحيف اذا كان	٤١١	الاستحاضة القلبية موجبة للوضوء
	في موضع الملاقة عين النجاسة	٤١٥	عدم ناقضية للذي
٣٧٧	كراهة سؤر الحائض الغير المأمونة	٤١٦	عدم ناقضية للودي والوذي
٣٨١	كراهة سؤر البنال والحير	٤١٧	عدم ناقضية للدم ولو خرج من أحد
٣٨٣	كراهة سؤر الفأرة		السيلين عدا الدماء الثلاثة
٣٨٥	كراهة سؤر الحية	٤١٧	عدم ناقضية للقيء والنخامة وتقليم
٣٨٦	كراهة سؤر مامات فيه الوزغ والمقرب		الظفر وحلق الشعر
٣٨٨	نجاسة الماء بموت الحيوان	٤١٧	عدم اقصية من الذكر والدبر والقبل
٣٨٩	نجاسة الماء اذا لاقاه الدم الذي	٤١٩	عدم ناقضية لمس امرأة ولا أكل ما
	لا يدركه الطرف		مسته النار
٣٩٠	الأحداث الموجبة للوضوء	٤١٩	عدم ناقضية ما يخرج من السيلين
٣٩٣	الغائط والبول والريح ناقض للوضوء		الا أن يخالطه شيء من النواقض
٣٩٦	الغائط والبول والريح ناقض لو خرج	٤٢٠	عدم ناقضية الارتداد

جدول الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	الصحيفة السطر	الخطأ	الصواب	الصحيفة السطر
ينشأن	ينشأن	١٤	٤٦	المنذوب والمنذوب	٣
اعتبار	اعتبا	١٤٣	٢١	١٤	٢٣
اعتبار	اعتبا	١٤٩	١٣	١٤	١٧
بمثلة	بمثلة	١٩	١٣	١٤	١٩
الناسجة	الناسجة	٧	١٣	١٤	٢١
انه	انه	٢٥	١٨٥	مكان	١٥
حصن	حصين	١٧	٢١٧	٢	٢١
بأنها	بنأها	٥	٢٩٧	١٠	١٧
زائد والتعليقة عليه خطأ		٢٠	٣٢٠	عبدالله	١٤
بما	بما	٩	٣٣٣	الخضرمي	١
ماوقع في ترجمة المؤلف				الحقائق	١٢
أواخر	أوخر	٢٢	٣	وفي الرجل	١٤
لاهاقا	لاهاقا	٢١	١٠	في ليالي	٤
				سبقها	١٩





